السادات رئيسا للجمهورية

و اتفاقيات كامب ديفيد

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

في الآداب قسم التاريخ

إعداد الباحثة : فاتن محمد الشحات عوض

إشراف : أ . د / عبد الخالق محمد لاشين

أستاذ التاريخ الحديث و المعاصر بكلية الآداب / جامعة عين شمس

: د / إبراهيم جلال أحمد . أستاذ مساعد بقسم التاريخ / كلية

الآداب / جامعة عين شمس

المحتويات

الموضوع			رقم الصفحة
مقدمة	:		ت – ح
تمهيد	:	الخلفية التاريخية السابقة لفترة الدراسة بدءا من نشأة السادات حتى توليه رئاسة الجمهورية	1 – 44
الفصل الأول	:	السادات رئيسا للجمهورية و التوجه نحو عقد سلام منفرد مع إسرائيل	45 – 96
الفصل الثاني	:	مبادرة القدس و زيارة السادات لإسرائيل ما بين الدوافع و التداعيات	97 – 146
الفصل الثالث	:	السادات واتفاقات كامب ديفيد	147 – 188
الفصل الرابع	:	السادات و"معاهدة السلام" المصرية / الإسرائيلية	189 – 231
الفصل الخامس	:	السادات وعلاقات مصر الخارجية في إطار الصراع العربي الإسرائيلي	232 – 283
الخاتمة الملاحق	:		284 – 357

مقدمة

كان تولي السادات الحكم وانتخابه رئيسا للجمهورية إيذانا ببدء مرحلة جديدة في تاريخ مصر الحديث . لتتمايز الحقبة الساداتية بخصوصية شديدة كنموذج فريد لنظام حكم لم تعهده مصر من قبل ؛ لما شهدته السياسة المصرية داخليا وخارجيا من تغييرات جذرية فتحت الطريق أمام سلسلة من التطورات المتلاحقة التي لا نزال نلمسها حتى الوقت الراهن . لتعد تلك الفترة من أخطر مراحل التاريخ السياسي المصري المعاصر بشكل خاص ، وأهم وأخطر مراحل تطور الصراع العربي / الإسرائيلي بشكل عام .

وفي الواقع أن التطورات التي شهدتها السياسة المصرية وبخاصة تجاه الصراع العربي / الإسرائيلي وقبول النهج السلمي في التعامل المباشر مع إسرائيل والانتقال من معسكر المواجهة إلى استراتيجية المصالحة وما تبع ذلك من إجراءات وخطوات عملية ، لم تحدث من فراغ وإنما حدثت في ظل تغييرات شاملة شهدتها مصر خلال عقد السبعينيات الذي تعد بحق أخطر مراحل التاريخ السياسي المصري المعاصر، حيث أعادت مصر خلالها هيكلة سياستها الداخلية والخارجية وفقا لرؤية القيادة الجديدة على نحو مغاير للحقبة الناصرية.

فعلى الصعيد الخارجي : غيرت مصر من نمط تحالفاتها الإقليمية والدولية ، حيث أصبحت تتبنى سياسة أقرب إلى دول الخليج المحافظة وبخاصة السعودية ، فانتقلت من التحالف مع المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي إلى التحالف مع المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة سعيا وراء الحل المنفرد وهو ما انعكس أثره بسلبيات خطيرة على الأمن القومي المصري وعلاقات مصر العربية و السوفياتية حتى وصلت إلى مفترق طرق وتقطعت أوصالها لتقام على أنقاضها علاقات مستحدثة مع العدو الصهيوني أفرغت الصراع العربي / الإسرائيلي من مضمونه ومفهومه الواسع ، ناهيك عن أخطار وتداعيات ذلك على الأوضاع الداخلية و دور مصر الإقليمي .

ولا شك أن هذه التغييرات الراديكالية التي شهدتها السياسة المصرية خلال الحقبة الساداتية كانت تعكس بشكل أو بآخر التحولات التي طرأت على البيئة الداخلية والإقليمية والدولية في عقد السبعينات و إدراك السادات لهذه التحولات وما تفرضه من تحديات ، ومن ثم إدراكه لكيفية التكيف معها والاستجابة لها وفقا لرؤيته الذاتية في ظل انفراده بصنع القرار . رغم التداخل الدقيق للمعطيات المصرية [المحلية] و العربية والدولية للصراع تداخلا عضويا يستحيل الفصل بين مكوناتها فصلا تحكميا ؛ إلا أن تغيير رؤية القيادة المحلية لطبيعة الصراع أو للأهداف المصرية التي تبغي تحقيقها من حسم الصراع سلما أو حربا كان لابد و أن ينعكس بالضرورة على مسار التسوية و مستقبل السلام في المنطقة .

و من هذا المنطلق تدور الدراسة حول شخصية السادات وإلقاء الضوء عليها للوقوف على دوافعها و أهدافها لاتخاذ القرار، فهي تعد مفتاح فهم السياسة المصرية داخليا وخارجيا لمدى تأثير وانعكاس دور السادات على مسار الأحداث وتطورها ، نظراً لأن السياسة المصرية تستند في المقام الأول بالتركيز على دور الزعيم الفرد في ظل ضعف المؤسسات الرسمية وهامشية تأثيرها على صانع القرار ، وتلاشي تفاعل القوى السياسية والعناصر التنظيمية والبنائية في النظام السياسي . لتمثل شخصية السادات محورا هاما لطرح وتحليل أحداث الفترة التاريخية وتوجهات سياسته وإبراز دوره في السياسة الخارجية من خلال رصد وتحليل تسلسل موضوعاتها و تطور مسارها وتوجهاتها بشأن الصراع العربي / الإسرائيلي للوقوف على دوافع وتداعيات القبول بالتسوية المنفردة مع إسرائيل و شروط هذه التسوية وتأثيرها على قضايا العمل الوطني و ارتباطات مصر الإقليمية والدولية ؛ لمدى انعكاس رؤيته الذاتية على مسار تلك السياسة وتوجهاتها خلال تلك الحقبة الحرجة من تاريخ مصر المعاصر وتاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي والمنطقة بأسرها. ولا يعني ذلك إغفال السياسة الداخلية كلية ، وإنما سيتم إلقاء الضوء عليها حسب ما يقتضيه السياق العام للدراسة .

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الدراسة إلى تمهيد وخمسة فصول وخاتمة على النحو التالي :-

حيث يركز الفصل التمهيدي: على معالجة وتحليل التكوين الاجتماعي و السياسي للسادات بإلقاء الضوء على النشأة والتكوين العلمي والثقافي للشخصية من خلال تتبع تنشئة السادات وتطور شخصيته وأهم ملامحها ؛ بهدف فهم وتحليل سلوكه السياسي وتوجهاته منذ بدء نشاطه السياسي وخلال الوظائف التي شغلها طوال العهد الناصري ومدى انعكاس ذلك على سياسته الخارجية بعدما أصبح رئيسا للجمهورية . في إطار تطور الصراع العربي / الإسرائيلي وسياسة مصر الخارجية تجاهه ؛ بغرض فهم وتحليل تاريخ مصر السياسي خلال العهد الساداتي ومدى مساهمة الحقبة الناصرية في توجه سياسة السادات خلال عقد السبعينات .

وتدور أحداث الفصل الأول : حول خطوات السادات وتوجهه نحو عقد سلام منفرد مع إسرائيل سواء خلال الفترة الانتقالية لعهد السادات [1970 – 1973] بدءاً بتولي السادات السلطة ومحاولات تثبيت أركان الحكم ودعائم النظام الساداتي على نحو يضمن للسادات الانفراد بالسلطة واتخاذ القرار و إمكانية الشروع في تحسس طريق التسوية السياسية وطرح المبادرات للحل الجزئي في إطار علاقات مصر بالقوتين العظميين و دورهما في معالجة الصراع الإقليمي . ووصولا إلى حرب أكتوبر لتمثل حدا فاصلا بين مرحلة سابقة وأخرى لاحقة للحقبة الساداتية وكيفية مساهمتها لرسم ملامح عملية السلام وبدء دبلوماسية ما بعد الحرب من خلال رصد وتحليل الإجراءات التمهيدية وخطوات السادات العملية للتوجه نحو عقد سلام منفرد مع إسرائيل و بدء عملية التسوية التي تصدرتها اتفاقية سيناء الثانية .

أما الفصل الثاني : فيعالج بالرصد والتحليل دوافع و ملابسات مبادرة القدس و زيارة السادات لإسرائيل وتداعياتها على مسار المباحثات السياسية حتى عشية قمة كامب ديفيد .

واستكمالا لسلسلة المباحثات بطرح الفصل الثالث : مباحثات قمة كامب ديفيد وادارتها على امتداد يومياتها الثلاثة عشر يوما بالرصد والتحليل للمشروعات المقترحة والمطروحة على أجندة المفاوضات وما تم التوصل إليه في نهاية المؤتمر مجسدا في اتفاقات كامب ديفيد .

ليطالعنا الفصل الرابع : "بمعاهدة السلام" المصرية / الإسرائيلية رصدا وتحليلا لمضمون بنود المعاهدة وملحقاتها وتداعياتها على كافة المستويات داخليا وخارجيا .

واختتاما بالفصل الخامس والأخير: بإلقاء الضوء على مجمل تطور علاقات مصر الخارجية في إطار الصراع العربي / الإسرائيلي وبخاصة مع القوتين العظميين والدول العربية وانتهاء باستحداث علاقة " مصطنعة " مع إسرائيل تحت تبني تطبيع العلاقات ؛ ليمثل ذلك الفصل في تحليله النهائي أهم نتائج وتداعيات "معاهدة السلام" داخليا وإقليميا ودوليا ، والمحصلة النهائية لجهود السادات ومساعيه طوال رحلة التسوية الشاقة .

وترجع أهمية موضوع الدراسة إلى عدة اعتبارات ، لعل أهمها :

حداثة الفترة التاريخية ومعاصرتها وعزوف الباحثين عن الاقتراب لتناول تلك الفترة لحداثتها وندرة وثائقها ومشقة البحث في سبر أغوارها ، وبقاء نظام حكم و أسس السياسة الساداتية و تداعياتها على المجتمع المصري إلى الوقت الراهن رغم التغييرات التي شهدناها خلال الفترة الأخيرة وقيام ثورة 25 يناير 2011 بإزاحة حكم مبارك الذي مثل امتدادا لحكم السادات والشروع في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي تدريجيا .

كما تتناول الدراسة فترة تاريخية ذات أبعاد هامة في تاريخ مصر المعاصر وتاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي حيث شهدت الفترة أحداثا تركت بصمات واضحة على مستقبل السلام في الشرق الأوسط و مسار خريطة المنطقة برمتها ؛ فالهدف من تلك الدراسة ليس فهم وتحليل السياسة الخارجية المصرية خلال عقد السبعينيات ومتابعة نشاطها فحسب ، بل تهدف أيضا إلى إلقاء الضوء على دور السادات وانفراده باتخاذ القرار وتداعيات ذلك والكشف عن المواقف العربية وما لعبته من دور على مسرح الأحداث بجانب دور القوتين العظميين .

وأخيرا شخصية السادات ذاته ، تلك الشخصية الغامضة التي مثلت مجالا خصبا للبحث والدراسة لما ثار حولها من جدل دائر على الساحة السياسية ما بين الإعجاب بلا تحفظ إلى الهجوم بغير حدود .

وبشكل عام تكمن أهمية الدراسة التاريخية لتلك الفترة كمدخل لفهم وتحليل ما نحن بصدده وحاجتنا لمثل هذه الدراسة الآن ، وضرورتها لرسم ملامح مستقبل السياسة الخارجية المصرية على نحو مغاير طبقا

لاستراتيجية عليا للدولة ووفقا لمصالحها الوطنية بمنأى عن أيديولوجيات وتوجهات قادتها نسبيا إلى حد ما .

وعموما اعتمدت الدراسة على ما توفر لنا من المصادر الأصلية وفي مقدمتها الوثائق غير المنشورة : وثائق وزارة الدفاع / هيئة البحوث العسكرية ، ملف الوثائق العسكرية للعملية التعرضية جرانيت المعدلة [التي نفذت في حرب أكتوبر 1973] – الجزء الأول [التخطيط للحرب] – خطة العملية والمذكرة الإيضاحية ، هيئة عمليات القوات المسلحة / فروع التخطيط ، مارس 1973 ، حفظ عام 1981 . والوثائق البريطانية الخاصة بقضية مقتل أمين عثمان لعام 1946 ، وهي محفوظة بدار الوثائق القومية . أما الوثائق المنشورة فكان أهمها وثائق وزارة الخارجية : معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل وملحقاتها والاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعان في واشنطن 26 مارس 1979 . كذلك وثائق تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل القاهرة 1983 . بجانب مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات ، وأخيرا الوثائق الأمريكية ومضابط مجلس الشعب المعاصرة لفترة الدراسة ، فضلا عن فيض هائل من المذكرات السياسية للعديد من القادة السياسيين و العسكريين الذين عاصروا الفترة و شاركوا فيها سواء مصريين أو عرب أو إسرائيليين و أجانب ؛ أمريكيين بخاصة ، بالإضافة إلى ما أمكن الاطلاع عليه من بحوث و دراسات علمية لكثير من الباحثين - العرب و الأجانب - ممن تناولوا بعض جوانب موضوع دراستنا . بجانب ما هو موضح بثبت قائمة المصادر و المراجع .

أما منهج البحث الذي تم اتباعه لطرح موضوع الدراسة فهو المنهج العلمي التحليلي النقدي القائم على عرض الوقائع التاريخية ومقارنة الروايات بصددها واستنباط الحقائق وما يترتب عليها من نتائج وتداعيات ، من خلال الطرح التفصيلي والتفسير الدقيق لدوافع الحدث وأهدافه بالإضافة إلى الخرائط و الجداول .

وأخيرا فإنني أرجو أن أكون قد أصبت جانبا من التوفيق والموضوعية في هذه الدراسة ، التي أتمنى أن تكون إسهاما جادا ضمن جهود علمية مخلصة تتناول بكل موضوعية والتزام تاريخنا الوطني سواء سابقه أو لاحقه ..

الباحثة

الفصل التمهيدي

نشأة السادات حتى توليه رئاسة الجمهورية

- نشأة السادات وتكوينه والسياسي و الاجتماعي والثقافي .
- النشاط السياسي للسادات حتى ثورة يوليو .
- الوظائف التي شغلها السادات خلال العهد الناصري في إطار تطور الصراع العربي / الإسرائيلي .

الفصل التمهيدي

نشأة السادات حتى توليه رئاسة الجمهورية

- نشأة السادات وتكوينه السياسي و الاجتماعي والثقافي .
- النشاط السياسي للسادات حتى ثورة يوليو .
- الوظائف التي شغلها السادات خلال العهد الناصري في إطار تطور الصراع العربي / الإسرائيلي .

محمد أنور السادات * الابن الثاني لموظف بسيط ، ولأم تنحدر من أصول سودانية متواضعة . ولد في الخامس والعشرين من ديسمبر عام 1918 في قرية ميت أبو الكوم بمحافظة المنوفية [1] ، وبذلك لم تكن الأصول التي انحدر منها السادات تنبئ بالمكانة الرفيعة التي كتب له أن يرتقيها ذات يوم من الأيام - وإن داعبته في خياله - خاصة في ظل ظروف الاحتلال ونظام الحكم في مصر آنذاك ، وإن كانت هذه الظروف من الناحية الموضوعية هي ذاتها التي ساهمت بطريق غير مباشر في تحديد مسار مستقبل السادات فيما بعد ..

ولا شك أن هناك عدة عوامل متداخلة ومتشابكة ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في بلورة شخصية السادات فيما يتعلق بنشأته ونمط التعليم الذي حصل عليه ونمط القيم والشخصيات التي تأثر بها ، وخبرته في العمل السياسي قبل ثورة يوليو وبعدها ، وكذلك نمط العلاقات التي تمكن من تنميتها و توطيدها ، وأخيرا الوظائف التي شغلها خلال العهد الناصري حتى توليه رئاسة الجمهورية .

أولاً: النشأة والتكوين السياسي و الاجتماعي والعلمي :

لقد قضى السادات الأعوام الستة الأولى من عمره في القرية ، وقامت على تربيته جدته لأبيه فقد تُرك في رعايتها نظرًا لرحيل والديه إلى السودان حيث كان والده يعمل في مجال الترجمة و الاتصال - باشكاتب - لدى هيئة طبية بريطانية في السودان ** وكانت زوجته ترافقه في أغلب الأوقات

لذا لعبت جدة السادات دورًا بالغ الأهمية في المرحلة الأولى من مراحل تنشئته الاجتماعية والسياسية بتلقينه وتغذيته بقصص الأبطال الوطنيين التي تتسم بالشجاعة والجسارة – وهي إحدى ملامح القرية – والتي لم تكن مجرد قصص للتسلية فحسب ، بل كانت دعوة لاتساع آفاق الخيال و الأحلام ، فكان لها وقعها وتأثيرها في تكوينه النفسي والسياسي نظرًا لواقعيتها وقرب أبطالها الذين يعيشون نفس الظروف التي يعيشها ذاك الطفل *** ، بل من واقع قريب جدا ربما يكون سهل المنال ؛ لذا ارتبط وجدانه بهذه الشخصيات البطولية ذات الشهرة الواسعة ، والتي حفظتها الذاكرة وسجلات التاريخ [2] .

فبدا طموح السادات منذ طفولته أن يصبح بطلاً [3] . تحقيقًا للنزعة الذاتية و الغريزية ؛ فبدأ يتصرف انطلاقا من أحلام العظمة والشهرة حتى أصيب بجنونها ، والتي شكلت جانبا هاماً في تكوينه ومدخلا أساسيا لفهم شخصيته ، والتي ستصبح أخطر نقاط ضعف شخصية السادات فيما بعد ، والتي استغلها الإعلام الغربي ببراعة

---

* ساداتي هو اللقب الأصلي لأسرة السادات كما ورد في ملفه بالكلية الحربية والوثائق البريطانية الخاصة بقضية اغتيال أمين عثمان ، ودلالة اللقب : أن الساداتي تابعا للسادة وليس واحدا منهم . لذا قام السادات عقب ثورة يوليو بحذف ياء النسب ، ليصبح لقب عائلته السادات ، أي السادة والأشراف . وبهذا الصدد راجع : محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب : قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات [القاهرة : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط7 1983] ، هامش ص28 .

(1) أنور السادات ، البحث عن الذات [القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ط1 1978] ، ص17 .

** كانت وحدة القسم الطبي في الجيش البريطاني تقيم بمعسكر بالقرب من شبين الكوم ؛ لإجراء أبحاث طبية عن الأمراض المتوطنة . وفي ذلك الوقت حصل محمد محمد الساداتي والد السادات على شهادة الكفاءة ، واستطاع أن يلتحق بوظيفة باشكاتب بهذه الوحدة . وبعد سنوات قليلة انتقلت هذه الوحدة إلى السودان عام 1914 ، وانتقل معها والد السادات مصطحبا معه زوجته ست البرين ، والتي كانت تعود إلى مصر من آن إلى آخر .

*** فها هو البطل زهران ، بطل حادث دنشواي ، وهي القرية المتاخمة لقريته ، وكذلك الزعيم مصطفي كامل ، المناضل الوطني . تروى قصتهما بجوار أبطال القصص الأسطوري ، التي ذاع صيتها وحفظتها ذاكرة التاريخ وهو ما ارتكز بوجدانه بأن يصبح واحداً من هؤلاء الأبطال ويسطر اسمه ضمن صفحات التاريخ . وكان له ما أراد مع اختلاف الدوافع والأهداف .

(2) حول شخصية جدة السادات ومدى تأثيرها في نشأته - حيث أن النفس البشرية تطبع خلال هذه المرحلة العمرية - والتي تناولها بإسهاب في سيرته الذاتية ، راجع المصدر نفسه .

(3) David Hirst and Irene Beeson , Sadat [London : Faber and Faber , 1981] , P 80 .

محمد أنور الساداتي * الابن الثاني لموظف بسيط ، ولأم تنحدر من أصول سودانية متواضعة . ولد في الخامس والعشرين من ديسمبر عام 1918 في قرية ميت أبو الكوم بمحافظة المنوفية (1) ، وبذلك لم تكن الأصول التي انحدر منها السادات تنبئ بالمكانة الرفيعة التي كتب له أن يرتقيها ذات يوم من الأيام - وإن داعبته في خياله - خاصة في ظل ظروف الاحتلال ونظام الحكم في مصر آنذاك ، وإن كانت هذه الظروف من الناحية الموضوعية هي ذاتها التي ساهمت بطريق غير مباشر في تحديد مسار مستقبل السادات فيما بعد ..

ولا شك أن هناك عدة عوامل متداخلة ومتشابكة ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في بلورة شخصية السادات فيما يتعلق بنشأته ونمط التعليم الذي حصل عليه ونمط القيم والشخصيات التي تأثر بها ، وخبرته في العمل السياسي قبل ثورة يوليو وبعدها ، وكذلك نمط العلاقات التي تمكن من تنميتها و توطيدها ، وأخيرا الوظائف التي شغلها خلال العهد الناصري حتى توليه رئاسة الجمهورية .

أولاً: النشأة والتكوين السياسي و الاجتماعي والعلمي :

لقد قضى السادات الأعوام الستة الأولى من عمره في القرية ، وقامت على تربيته جدته لأبيه فقد تُرك في رعايتها نظرًا لرحيل والديه إلى السودان حيث كان والده يعمل في مجال الترجمة و الاتصال - باشكاتب - لدى هيئة طبية بريطانية في السودان ** وكانت زوجته ترافقه في أغلب الأوقات

لذا لعبت جدة السادات دورًا بالغ الأهمية في المرحلة الأولى من مراحل تنشئته الاجتماعية والسياسية بتلقينه وتغذيته بقصص الأبطال الوطنيين التي تتسم بالشجاعة والجسارة - وهي إحدى ملامح القرية - والتي لم تكن مجرد قصص للتسلية فحسب ، بل كانت دعوة لاتساع آفاق الخيال و الأحلام ، فكان لها وقعها وتأثيرها في تكوينه النفسي والسياسي نظرًا لواقعيتها وقرب أبطالها الذين يعيشون نفس الظروف التي يعيشها ذاك الطفل *** ، بل من واقع قريب جدا ربما يكون سهل المنال ؛ لذا ارتبط وجدانه بهذه الشخصيات البطولية ذات الشهرة الواسعة ، والتي حفظتها الذاكرة وسجلات التاريخ (2) .

فبدا طموح السادات منذ طفولته أن يصبح بطلا (3) . تحقيقا للنزعة الذاتية و الغريزية ؛ فبدأ يتصرف انطلاقا من أحلام العظمة والشهرة حتى أصيب بجنونها ، والتي شكلت جانبا هاماً في تكوينه ومدخلا أساسيا لفهم شخصيته ، والتي ستصبح أخطر نقاط ضعف شخصية السادات فيما بعد ، والتي استغلها الإعلام الغربي ببراعة

---

* ساداتي هو اللقب الأصلي لأسرة السادات كما ورد في ملفه بالكلية الحربية والوثائق البريطانية الخاصة بقضية اغتيال أمين عثمان ، ودلالة اللقب : أن الساداتي تابعا للسادة وليس واحدا منهم . لذا قام السادات عقب ثورة يوليو بحذف ياء النسب ، ليصبح لقب عائلته السادات ، أي السادة والأشراف . وبهذا الصدد راجع : محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب : قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات [القاهرة : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط7 1983] ، هامش ص28 .

(1) أنور السادات ، البحث عن الذات [القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ط1 1978] ، ص17 .

** كانت وحدة القسم الطبي في الجيش البريطاني تقيم بمعسكر بالقرب من شبين الكوم ؛ لإجراء أبحاث طبية عن الأمراض المتوطنة . وفي ذلك الوقت حصل محمد محمد الساداتي والد السادات على شهادة الكفاءة ، واستطاع أن يلتحق بوظيفة باشكاتب بهذه الوحدة . وبعد سنوات قليلة انتقلت هذه الوحدة إلى السودان عام 1914 ، وانتقل معها والد السادات مصطحبا معه زوجته ست البرين ، والتي كانت تعود إلى مصر من آن إلى آخر .

*** فها هو البطل زهران ، بطل حادث دنشواي ، وهي القرية المتاخمة لقريته ، وكذلك الزعيم مصطفى كامل ، المناضل الوطني . تروى قصتهما بجوار أبطال القصص الأسطوري ، التي ذاع صيتها وحفظتها ذاكرة التاريخ وهو ما ارتكز بوجدانه بأن يصبح واحداً من هؤلاء الأبطال ويسطر اسمه ضمن صفحات التاريخ . وكان له ما أراد مع اختلاف الدوافع والأهداف .

(2) حول شخصية جدة السادات ومدى تأثيرها في نشأته - حيث أن النفس البشرية تطبع خلال هذه المرحلة العمرية - والتي تناولها بإسهاب في سيرته الذاتية ، راجع المصدر نفسه .

(3) David Hirst and Irene Beeson , Sadat [London : Faber and Faber , 1981] , P 80 .

لخدمة السياسة الأمريكية والمخطط الإسرائيلي لدرجة أنها صارت منطلقا لدوافع السادات وتوجهات سياسته الداخلية والخارجية أثناء توليه رئاسة الجمهورية [1].

وعموما فقد تعلق السادات بجدته وظل يعتز بها ، وربما سبقت والدته ذاتها في ذاك القدر . ويرجع ذلك إلى إعجابه بقوة هذه المرأة وحكمتها الفطرية التي صقلتها تجربتها الحية حتى صارت هي رأس العائلة وما نالته من شهرة ومكانة في القرية ، أما والدته فكانت مغلوبة على أمرها لا تملك من القوة أدناها ، فهي مستسلمة خاضعة لما فرضته عليها ظروف نشأتها وحياتها بوجه عام وهو ما يتناقض مع شخصية السادات ، بل ورفضه بعناد مما دفعه إلى عالم الأحلام والخيال إلى أن تتغير الظروف التي يحنق عليها ولا يجد فيها ذاته ، وليس بوسعه تغييرها بعد . ورغم ذلك فقد ورث عن أمه صفة الخضوع تظاهرًا ، أما باطنا فيتصارع ذلك الخضوع مع العنف المكبوت بداخله الذي لايظهر إلا إذا واتته الفرصة وأمن عواقبه مما انعكس على شخصية السادات وأصابها بالانفصام ، و التمزق بين الواقع والخيال ، وبين الحقيقة ومحاولة الهرب منها [2] . وهو ما يفسر كثيرا من سلوكيات السادات واتصافه بحدة المزاج و قراراته المتناقضة .

وعلى أية حال فقد تلقى السادات تعليمه الأولي في كتاب القرية ؛ حيث تعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم مما ساهم في إرساء المعتقدات والقيم التي تميز بها السادات وبإتمام هذه المرحلة انتقل إلى مدرسة الأقباط بطوخ [3] . وقد تأثر السادات بقيم القرية وطبائعها فمثلت جانبا هاما في تكوين شخصيته ، ولا يعني ذلك التمسك بها أو الحفاظ عليها مطلقا . إلا أنه يعزى إلى السادات أنه جسد ملامح الريف المصري ، وخاصة الحذر التقليدي الذي ارتقى في شخصية السادات إلى درجة المكر والدهاء ، وتحاشي المواجهة والصدام فضلا عن النزوع إلى الفردية الشديدة [4] .

وبعودة والد السادات إلى القاهرة عام 1922 – وكان قد تزوج من امرأة أخرى – انتقلت أسرته من القرية إلى منزله الجديد بكوبري القبة عام 1925 . وبينما يتصارع ثلاثة عشر طفلا داخل هذا البيت الصغير * ، كان هناك خارج هذه الجدران فوران سياسي فقد دخلت مصر اعتبارًا من عام 1923 فصاعدًا مرحلة سياسية جديدة ؛ فقد ظل ممثلو الإمبريالية البريطانية محتفظين بقدر كبير من النفوذ على السياسات العليا للبلاد - مع وجود نظام ملكي مستقل اسما - غير أنه كان هناك تنوع سياسي ونشاط حزبي ومعارضة شديدة للاحتلال البريطاني فاتسعت دوامة النشاط السياسي المتعلقة بالقضايا الوطنية لتشمل معظم فئات المجتمع [5] . إلا أن الدبلوماسية البريطانية استطاعت بفضل أساليبها أن تروض زعيم أكبر حزب على الساحة السياسية - آنذاك - و أن تحيله من زعيم أمة يطالب باستقلالها التام و لا يقبل أن تتحول المسألة المصرية إلى مسألة ثنائية بين مصر و بريطانيا ، إلى قائد

---

(1) عن دور الإعلام الغربي في تضخيم شخصية السادات وأخطار ذلك على صنع القرار المصري . راجع ،
Doreen , Kays , Frogs and Scorpions ; Egypt , Sadat and the Media , London ; Frederick Muller LIMITED , 1984 , PP 221 , 248 .

(2) سمير عبده ، التحليل النفسي للسادات [القاهرة : دار الكتاب العربي ط1 1996] ، صـ 13 - 16 .

(3) كيرك بيتي ، مصر في عهد السادات [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للاستعلامات " كتب مترجمة رقم 851 " ط1 2003] صـ 33 ، 34 .

(4) عبد العليم محمد ، الخطاب الساداتي: تحليل الحقل الإيديولوجي للخطاب الساداتي [القاهرة : كتاب الأهالي رقم 27] ، صـ 109 .

* لمزيد من التفاصيل حول الظروف الصعبة التي عاشها السادات خلال هذه المرحلة وانعكاساتها على شخصيته ، راجع ، محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، صـ 32 – 34 .

(5) كيرك بيتي ، مرجع سابق ، صـ 34 .

حزب سياسي يناضل من أجل الفوز في الحصول على أغلبية برلمانية ليشترك في مسئولية الحكم ، و ربما في مفاوضات ثنائية جديدة و لكنها غير رسمية . و ليقدم سعد زغلول البلاد في معركة داخلية بسببها ، من أجل تسوية العلاقة بين مصر و بريطانيا ، و ليس لتحقيق الاستقلال التام أو الموت الزؤام كما طرح كشعار جماهيري تبنته ثورة 1919 [1] . و ربما هي ذات اللعبة السياسية التي أجادتها واشنطن مع السادات مع اختلاف الأساليب و الأدوات تبعا لاختلاف أدوار الشخصيات على المسرح السياسي و طموحاتهم .

وبانتقال السادات إلى القاهرة ـ ذلك العالم المغاير لجو القرية ـ أحس بمدى الفارق الطبقي فتلاشى معه ما كان يتمتع به في عالمه القروي مما أثار فيه الإصرار على أن يكون واحدا من هؤلاء السادة والكبراء ، فظل يؤكد تمسكه بقريته وإرثها تفاخرا وتعويضا عما فاته من مظاهر لا يقدر على مسايرتها [2] ، كما تطورت معه الشخصيات المؤثرة في تكوين شخصيته ، والتي انتقلت بدورها من البطولة المحلية إلى الزعامة الدولية أمثال غاندي وكمال أتاتورك وهتلر [3] ، لدرجة أنه حاول تقليدهم وتقمص شخصياتهم ، وتفسر هذه السلوكيات في أغلبها بأنها إرهاصات تلقائية لملامح شخصية السادات ، ومضمون تفاعلها مع الأحداث ؛ فقد كان السادات مغرما بالتمثيل منذ فجر شبابه ، وإن كان في نهاية المطاف قد مُني بخيبة الأمل في هذا الصدد [4] .

واستكمالا لدراسته التي كان قد بدأها بمدرسة طوخ ، التحق السادات بمدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية ، وهي مدرسة أهلية تتناسب و ظروفه الاجتماعية ، ولكنه لم يستمر بها طويلا ؛ حيث قضى بها الفترة التحضيرية والسنة الأولى والثانية فقط ، ثم انتقل إلى مدرسة السلطان حسين بمصر الجديدة وأتم الشهادة الابتدائية بها ، ثم التحق بمدرسة فؤاد الأول الثانوية عام 1930، وأخيرًا حصل على الشهادة التوجيهية عام1936بعدالانتقال ذهابا وإيابا بين مدرستي فؤاد الأول والأهرام [5] . وهنا نلاحظ حالة عدم الاستقرار التي انتابت السادات منذ بداية عمره ، وهي الصفة التي لازمته طيلة حياته فلم يكن يستقر بمكان حتى ينتقل إلى آخر .

و لم يكن السادات موفقا في الجانب التعليمي ، نظرًا لقصوره وضعف قدراته ؛ فقد حصل على المؤهل الدراسي بصعوبة بالغة ، ولكن حالفه الحظ الذي لم يفارقه خلال مشاوير عمره ؛ فقد استطاع أن يلتحق بالكلية الحربية على أثر عقد معاهدة 1936 ، والتي بمقتضاها سمح للجيش المصري بالتوسع تأهبا للحرب العالمية الثانية ، ووفاءً لالتزامات مصر العسكرية تجاه الدولة الحليفة ؛ لذا كان التوسع في سياسة القبول ، فقامت الحكومة بتعديل شروط الالتحاق بالكلية الحربية حيث ألغت الاشتراطات المتعلقة بأن يكون لدى الملتحقين قدر معين من الممتلكات [6] . فلم يكن هناك أدنى فرصة لأي شخص ينحدر من جذور اجتماعية ـ مثل تلك التي

[1] لمتابعة تطور الأحداث السياسية خلال تلك الفترة ، انظر ، عبد الخالق محمد لاشين ، سعد زغلول و ثورة 1919 [القاهرة : الهيئة العامة لدار الكتب و الوثائق القومية ط2 2009] ، ص 346 - 349 .

[2] سمير عبده ، مرجع سابق ، صـ 17 .

[3] انيس منصور ، من أوراق السادات [القاهرة : دار المعارف ، ط3 2009] ، صـ 16 – 19 .

[4] كيرك بيتى ، مرجع سابق ، صـ 36 ، وكذلك انظر ، محمد حسين هيكل ، خريف الغضب ، صـ37 ، فقد أورد قصة محاولة السادات مع التمثيل التي لازمته ، بشكل تفصيلي . فلم يكن قول جولدا مائير بشأن استحقاق السادات وبيجن لجائزة أوسكار بدلا من جائزة نوبل من فراغ ، أما عن مدى تأثير موهبة التمثيل في شخصية السادات ، راجع سمير عبده ، مرجع سابق ، صـ 61 – 67 .

[5] أنور السادات ، البحث عن الذات ، صـ 17 ، 18 .

[6] Felipe Fernandez . Armesto . Sadat and His Statcraft [London : Kansal press , 1982] , p24 .

ينحدر منها السادات - للالتحاق بالكلية الحربية ؛ حيث كانت قاصرة على أبناء الطبقة العليا ، فكان من المستحيل دخول الكلية الحربية بدون الثروة والوساطة لشراء مكان بها [1] .

ولم يكن الأمر ليمر سهلا فعقب قبول السادات بالكلية الحربية - وكان ترتيبه آخر المقبولين نظرا لضآلة وساطته - فوجئ أثناء دفع المصاريف باستبعاده بسبب حجز ستة أماكن لأقارب وزير الحربية ، فاضطرت الكلية لحذف أسماء الستة الأواخر ، وكان السادات أول المبعدين ، وعلى أثر ذلك التحق بكلية الآداب ثم الحقوق ثم كلية التجارة ، ولكن تدخلت الوساطة * البريطانية لتلعب دورا هاما في تعديل مسار الأمور مرة أخرى . ليتمكن السادات أخيرا من الالتحاق بالكلية الحربية ، بعد أن فقد الأمل ، بعد مضي ست وعشرين يوما على قبول الدفعة التي كان ضمنها [2] .

وحينما بدت إرهاصات الحرب العالمية الثانية تم التعجيل بالبرامج الدراسية التي كان طلاب الكلية الحربية يتلقونها ؛ لذا تخرجت الدفعة التي التحق بها السادات بعد مضي تسعة أشهر فقط من الدراسة بسبب الحاجة إلى أعداد كبيرة من سلك الضباط بعد سياسة زيادة حجم الجيش . تلك الدفعة التي سيكتب لها أن تمسك بزمام المستقبل ؛ فقبل أن ينصرم ستة عشر عاما سيخرج من بين هذه الصفوف رجال يتصدون لقيادة البلاد ، وسيشهد المجتمع المصري تغيرات جذرية على أيديهم ، بل والمنطقة بأثرها [3] .

ثانيا : النشاط السياسي للسادات حتى ثورة يوليو:

وبتخرج السادات من الكلية الحربية برتبة ملازم ثان عام 1938 تم تعينه في سلاح المشاة بمنقباد في صعيد مصر ، وهو المعسكر الرئيسي للجيش المصري بهذه المنطقة [4] . وهنا بدأ النشاط السياسي للسادات بذلك المعسكر الذي أرسيت فيه اللبنة الأولى لتنظيم الضباط الأحرار من مجموعة من صغار ضباط الجيش حديثي التخرج - والذين شكلوا قوام تنظيم الضباط الأحرار ، و نواة الثورة فيما بعد - فجمعتهم العلاقات الشخصية والحماس الوطني برفض الأوضاع القائمة .

وبالتقاء الضباط الجدد بدأ النشاط السياسي للشرائح المتوسطة والدنيا للطبقة الوسطى داخل الجيش المصري حيث وضع ميثاق سمي بميثاق منقباد تمثلت أهم بنوده في تكاتفهم وإخلاصهم على الدوام للصداقة التي تربط بينهم من أجل إعادة بناء الوطن . ولكن لم تتجاوز الحركة السياسية الاجتماعات السرية غير المنظمة للحوار الدائر حول أوضاع مصر المتردية ومشاكلها واليأس من سياسات الحكومات المتعاقبة ، كما لم تكن أكثر من استكشاف الروح الوطنية والوعي السياسي وسط منقباد [5] . وانتهت هذه المرحلة بحركة التنقلات – ولكن إلى

---

[1] Ibid , pp 24 , 25 .

* قام بدور الوساطة ، طبيب بريطاني عمل مع والد السادات في السودان . والذي كانت تربطه علاقة مع وكيل وزارة الحربية إبراهيم خيري باشا ، أما وزير الحربية ، فكان حمدي باشا سيف النصر ، كان هذا حالنا أيام الاحتلال .

[2] لمزيد من التفاصيل ، راجع ، أنور السادات ، البحث عن الذات ، صـ 33 .

[3] محمد حافظ إسماعيل ، أمن مصر القومي في عصر التحديات [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط1 1987] ، صـ 19 .

[4] Felipe , Armsto , op.cit , p 26 .

[5] حمادة حسني ، التنظيمات السياسية لثورة يوليو (1953 – 1961) ، رسالة ماجستير [جامعة عين شمس : كلية الآداب ، قسم التاريخ ، 1997] ، صـ 25 – 26 .

حين – حيث نقل جمال عبد الناصر إلى السودان بينما نقل السادات إلى القاهرة ملحقا بسلاح الإشارة ، الذي أصبح محطة هامة في تاريخ النشاط السياسي للسادات .

وبينما كان الصراع العالمي المروع قد أضحى وشيكا ، تم إعادة بناء قواتنا المسلحة في الإطار الذي حددته الاستراتيجية البريطانية للقيام بالمهام التي ستكلف بها ضمن خطط الدفاع المقررة لتأمين البلاد كقاعدة عمليات للقوة البريطانية في الشرق الأوسط ، ولتحقيق الأمن الداخلي وحماية المنشآت الحيوية ، وكان من الطبيعي أن تتجنب بريطانيا - على المدى الطويل - أي تحد لاستمرار سيطرتها على مصر ، ولهذا أبقت هيمنتها على الجيش المصري إذ وضعت حدود تسليحه وتنظيمه ، وقامت بتشكيل بعثة عسكرية لتقديم المشورة الفنية لقيادته والإشراف على تدريبه ومراقبته ، وعلى هذا ففي نهاية هذه المرحلة لم يكن قد توفر لدى مصر جيش يمكنه الإسهام المؤثر في الدفاع عنها [1] . وبنشوب الحرب العالمية الثانية دار نقاش حاد في الدوائر السياسية حول موقف مصر التي فرض عليها أن تكون واحدة من أهم ميادين الحرب - رغم أنها لم تكن ضمن الدول المتحاربة في هذا الصدام العالمي - إلا أن وجود الجيش البريطاني بها قد فرض ذلك ، وبينما كانت الحرب في ذروة اشتعالها أعلن رئيس الوزراء " على ماهر " التزام مصر بموقف الدولة غير المحاربة ، لتجنبها ويلات الحرب وهي السياسة التي أقرها البرلمان . وبناء على ذلك صدرت الأوامر بانسحاب قواتنا من مرسى مطروح وتسليم دفاعاتنا للقوات البريطانية [2] .

وعلى الجبهة الداخلية كان هناك ثلاث قوى تتصارع فيما بينها لتوجيه سياسة البلاد و تشكيل أقدارها دون أية مراعاة لمصالحها ، فالقوة الأولى يمثلها القصر الملكي وعلى رأسه الملك فاروق ، والقوة البريطانية يرأسها المندوب السامي ، أما القوة الثالثة فكانت حزب الوفد بقيادة مصطفى النحاس والذي يمثل حزب الأغلبية من الوطنيين في مصر آنذاك . ورأى القصر في جماعة الإخوان المسلمين - تلك القوة المتنامية - مصدرا لبسط نفوذه كقوة منافسة لحزب الوفد في التأثير على الشارع السياسي ؛ ولهذا الغرض سمح للشيخ حسن البنا - المرشد العام للجماعة – بزيارة الوحدات العسكرية بهدف تعزيز وضع جماعة الإخوان لإحداث توازن مع قوة الوفد [3] .

<u>السادات و تنظيم الضباط الأحرار:</u>

وعلى أثر الضوء الأخضر الذي أطلقه القصر بدأ ظهور حركة الإخوان المسلمين في الجيش عام 1938م فبدأ الشيخ حسن البنا زياراته المتكررة للوحدات العسكرية في المناسبات الدينية ولقاءاته التي وجدت صداها لدى الضباط و الجنود ، كما نشطت صحيفة الإخوان [النذير] في مناقشة قضايا الجيش [4] تزامنا مع بدء نشاط

---

(1) حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 20 ، 21 .

(2) انظر ، أنور السادات ، البحث عن الذات ، صـ 40 ، 42 . و لمزيد من التفاصيل حول موقف مصر من الحرب العالمية الثانية ، راجع ، عبد العزيز علي ، الثائر الصامت ، تحقيق عبد الخالق محمد لاشين ، [القاهرة : دار المعارف ط 1978] ، ص 191 .

(3) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، صـ 43 ، 44 .

(4) المرجع نفسه ، ص 44 .

العمل الوطني للضباط الجدد الذين ينتمون إلى أصول شعبية " الدفعة التي تخرجت لتوها" وقد شرعت في بدء نشاطها السياسي ، وتحسس طريقها بحثا عن مخرج [1] .

وكان من المنتظر أن تتجه أنظار ضباط الجيش الجدد في بحثهم عن مجالات العمل السياسي إلى حزب الوفد في ظل ميراثه الوطني ، ولكن بدا التعارض بينهما واضحا لأسباب ترجع إلى سياسة الوفد ذاته ، و إلى تعارض توجهات كليهما فيما يتعلق بسبل الاستقلال والتحرر الوطني والتغيير الاجتماعي مما انعكس بصورة سلبية في تشكيل وتكوين رؤية الضباط الأحرار تجاه الحياة الحزبية والأحزاب بالرفض والمعارضة بشكل صارخ مما أفضى في النهاية إلى توجه هؤلاء الضباط إلى التنظيمات السياسية الجديدة التي برزت على المسرح السياسي ونمت نموا كبيرا خلال حقبة الثلاثينيات والأربعينيات . وكان أهم تلك التنظيمات غير الحزبية جماعة " الإخوان المسلمين " و" مصر الفتاة " و" التنظيمات اليسارية" [2] ، وعلى الرغم من العلاقات المتشابكة بين الضباط الأحرار وتلك التنظيمات إلا أن جماعة الإخوان قد تلقفتهم منذ البداية ، وبدت بصماتها واضحة على تنظيمهم فيما بعد ، لاسيما دقة التنظيم والسرية التامة والولاء المطلق للقائد تلك القواعد التي كفلت لكليهما الاستمرار والنجاح رغم كل التحديات . فقد امتدت صلة الإخوان المسلمين مع الضباط الأحرار حتى قيام ثورة يوليو ، وكانت تتم هذه الصلة في صورة لقاءات منفردة أو جماعية ، و في صورة تدريب بعض الضباط الأحرار لعدد من كتائب الإخوان على استخدام السلاح لمواجهة الاحتلال [3] . وبعيدًا عن النشاط الديني كان لجماعة الإخوان أهداف سياسية ، لذا عملت الجماعة على اجتذاب هؤلاء الضباط بهدف استغلالهم كأداة في أيدي الجماعة ، وإعطائها مكانة سياسية بوجود نفوذ لها داخل الجيش [4] .

وبناء على ذلك فكر حسن البنا في إنشاء قسم الوحدات العسكرية للإخوان في أوائل الأربعينيات و بزيادة عدد المنتسبين من الضباط ، أفرد لهم المرشد العام قسما خاصًا يرأسه الصاغ محمود لبيب (وكيل الإخوان) الذي بدأ يستقل بعمله في هذا القسم منذ عام 1944 مستعينا بعبد المنعم عبد الرؤوف الذي كان يمارس نشاطه معه منذ عام تقريبا [5] .

وعلى أية حال فخلال عام 1944 تكونت الخلية الأولى داخل الجهاز السري بجماعة الإخوان المسلمين من سبعة من الضباط الأحرار ؛ حيث تولى محمود لبيب قيادة التنظيم القيادي وأصبح عبد المنعم عبد الرؤوف المسئول الأول عن الخلية التي ضمت كلا من جمال عبد الناصر ، كمال الدين حسين ، سعد توفيق ، خالد محي الدين ، حسين حمودة ، و صلاح الدين خليفة . ثم لحق بهذه المجموعة كل من زكريا محي الدين ،عبد اللطيف

---

[1] لمزيد من التفاصيل ، راجع ، خالد محي الدين ، و الآن أتكلم [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 1992] ، ص 44 .

[2] حول علاقة الضباط الأحرار بتلك التنظيمات يطرحها تفصيلا ، حماده حسني ، مرجع سابق ، ص 30 - 36 .

[3] إبراهيم قاعود،عمر التلمساني شاهدا على العصر : الإخوان المسلمين في دائرة الحقيقة الغائبة [القاهرة : المختار الإسلامي للطباعة و النشر ، ب.ت] ، صـ92 .

[4] خالد محي الدين ، مرجع سابق ، صـ 44 .

[5] توفيق اكليمندوس ، النشاط السياسي في الجيش المصري 1938 – 1954 ، مقال بموقع الإخوان المسلمين بتاريخ 25 / 7 / 2006 ، بشبكة الإنترنت الدولية .

البغدادي ، صلاح سالم و أنور السادات ، وتكررت اجتماعات الخلية أسبوعيا ، وظل التنظيم مستمرا وتوسع حتى حرب فلسطين [1] .

وطوال هذه الفترة تحرك أفراد الخلية الرئيسية لتكوين خلايا فرعية ، وضم عدد أكبر من الضباط ، وشكل كل فرد من أفراد هذه الخلية خلية فرعية لا تزيد عن سبعة أفراد ـ على ألا يخطر أي منهم الآخرين بأسماء المنضمين بأية خلية من هذه الخلايا السرية مراعاة لأمن الحركة [2] . وربما كان ذلك أحد أسباب اختلاف روايات الضباط الأحرار حول نشأة التنظيم ومؤسسيه إلا أنه ظل أهم أسرار نجاح ثورة يوليو .

وهو ما يقودنا إلى أنه لم تكن هناك حركة لها نبض حقيقي وهيكل تنظمي في الجيش سوى حركة الإخوان ، ولم يكن هناك تنظيمات بالمعنى الواضح اللهم إلا التجمع الهلامي لبعض الضباط ـ والذي لم يصل إلى المستوى الذي يستحق أن يطلق عليه لفظ التنظيم ـ فلم يكن لديه أية أيديولوجية محددة لمسألة التحرر الوطني وسبل تحقيقه ، إنما نبع فقط من كراهية الانجليز والرغبة في الاستعانة عليهم بالألمان ، وهو ما يقرره عبد اللطيف البغدادي ذاته بأن مجموعته ليست هي تنظيم الضباط الأحرار [3] . وهو ما يتناقض مع رواية السادات بشأن تنظيم الضباط الأحرار ، بل وينفيها كلية ؛ فقد تحدث السادات عن تنظيم قام بمعرفته عام 1939 ، وزعم بأنه تنظيم الضباط الأحرار ، ومن المفارقات أن أسماء أعضاء ذلك التنظيم هي نفسها الأسماء التي وردت في مجموعة البغدادي مع بعض الخلط الواضح والذي يتضح بمقارنة الروايتين [4] .

وبعيدا عن الانزلاق في متاهات الاختلاف والتناقض بين روايات الضباط الأحرار حول نشأة التنظيم و تأسيسه فإنه يمكن القول بأن تنظيم الضباط الأحرار هو في الحقيقة تنظيم الإخوان الضباط في الجيش ، وأن مؤسسه الأول هو الصاغ محمود لبيب صاحب تسمية الضباط الأحرار الذي أطلق على تنظيم الإخوان بالجيش ، ووقعت به المنشورات التي كانت تصدر عن التنظيم . والتي كانت تطبع بمعرفة الإخوان المسلمين ، ويوزعها قسم الوحدات ، فكان بعضها يوقع باسم الضباط الأحرار والبعض الأخر باسم الجنود الأحرار ، كما أن أول أعضائه المؤسسين هو الضابط الطيار عبد المنعم عبد الرؤوف ، والذي تمكن من ضم باقي أفراد الخلية الأولى في التنظيم الذي ظل مستمرًا في انتظام وتوسع حتى حرب فلسطين حيث انتقل عدد من ضابط الصف الأول منه إلى ميدان القتال في فلسطين وعلى رأسهم عبد المنعم عبد الرؤوف ، جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين . ثم مرت الجماعة والتنظيم بمحنة السجن والاعتقالات التي طالت أغلب رجالها وقادتها وأوقفت حركة أقسامها المختلفة ، ومنها ـ بالطبع ـ الحركة داخل الجيش [5] .

---

(1) محمود جامع ، عرفت السادات : نصف قرن من خفايا السادات والإخوان ،[القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ط3 1999] ، صـ27

(2) توفيق اكليمندوس ، مرجع سابق ، كان محمود لبيب يحضر الاجتماع الأسبوعي للخلية الرئيسية ، والاجتماعات النصف الشهرية للأسر الفرعية ، وبذلك أصبح محمود لبيب هو الشخص الوحيد الذي يعرف جميع أعضاء الخلايا جميعا التي سميت بالخلايا العنقودية .

(3) راجع ، عبد اللطيف البغدادي ، مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، ج1 [القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ط1 1977] صـ14– 15 .

(4) انظر ، أنور السادات ، البحث عن الذات ، صـ 34 – 48 – 49 .

(5) اكليمندوس ، مرجع سابق ، ويثبت صحة ذلك ، الوثيقة التاريخية التي أخذت شكل العريضة التي أرسلت إلى القصر في نهاية عام 1941 باسم الجنود الأحرار ، تطالب بمنع ما يتعارض مع الإسلام وإلغاء معاهدة 1936 ، ومنح الجنود الحق في الامتناع عن أي عمل يناقض الشرع . ووزعت المنشورات داخل وحدات الجيش بمضمون هذه العريضة . وهذا ما يقودنا إلى التأكيد على دقة ومصداقية رواية عبد المنعم عبد الرؤوف حول نشأة التنظيم ومصدر التسمية .

وبعودة الضباط من حرب فلسطين ، وخروج الإخوان من المعتقلات بدأت مرحلة جديدة من العمل والعلاقات بين الإخوان وضباط الجيش تغيرت فيها الظروف والعلاقات والشخصيات تغيرًا كبيرا مما أفضى في النهاية إلى الانفصال بين الإخوان وضباط الجيش ، ودخول التنظيم مرحلته الثانية ليأخذ اتجاها مغايرًا . وعلى الرغم من العلاقات المتشابكة بين الضباط الأحرار والتنظيمات السياسية غير الحزبية – آنفة الذكر – بتياراتها السياسية واتجاهاتها الفكرية التي استقى منها الضباط الأحرار فكرهم السياسي خاصة رفض الفلسفة السياسية الليبرالية القائمة على التعددية الحزبية ، والدعوة إلى تغيير النظام السياسي برمته ، والربط بين المسألة الوطنية والإصلاح الاجتماعي إلا أن الضباط الأحرار أثروا أن يكون لهم فكرهم الخاص وتنظيمهم المستقل الذي جمع في الحقيقة بين الخصائص المشتركة للعقائد الخاصة بهذه التنظيمات في مجملها ؛ فقد مثلت روافد و مصادر تغذية للتنظيم الجديد بالعناصر والكوادر والأطر الفكرية والهيكل التنظيمي وخاصة تنظيم الإخوان بالجيش . وفي تفسير ذلك الاستقلال والانفصال تطرح عدة تفسيرات كان أهمها الطموح الشخصي لجمال عبد الناصر ورغبته في الاستئثار بالزعامة وعدم الخضوع لقيادات أخرى فضلا عن طبيعة شخصيته القيادية الكارزمية كأحد الركائز الهامة التي حددت مسار حركة الضباط الأحرار [1] .

وشاءت الأقدار لتفعيل ذلك الدافع بتسارع الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية على امتداد العقد السابق لثورة يوليو بدءًا من حادث فبراير 1942 ومرورًا بهزيمة 1948 ، وما صاحبها من وقائع وملابسات جسدت كافة مفاسد ذلك العصر ، والتي ترجع إلى الملك والأحزاب فكلاهما يعتمد في وجوده على دعم قوات الاحتلال مما أدى إلى فقدان ثقة الضباط بكافة القوى السياسية الموجودة على الساحة ، وهو ما استغله عبد الناصر بمهارة باجتذاب هؤلاء الضباط الساخطين وقادهم بعد ذلك بعيدًا عن أية صيغة أخرى يمكن أن ينالها النقد والمسئولية عن أحداث تلك الفترة بمجملها [2] ، لاسيما فيما يتعلق بما حدث بين الإخوان المسلمين والسلطة الحاكمة حيث شهدت تلك الفترة مصادمات ومواجهات دامية خاصة منذ اكتشاف أمر التنظيم في منتصف نوفمبر 1948 . وقد وصلت هذه المصادمات إلى قمتها بعد حل الجماعة وما أعقبها من اغتيال كل من النقراشي وحسن البنا ، وتفكيك وتشتيت الجهاز الخاص ، الأمر الذي أخلى الساحة من أحد أهم الفواعل السياسية وأحدث فراغا وتخبطًا داخل الجماعة التي كانت أقوى التيارات المؤهلة لزعامة العمل الوطني ، مما أبرز الحاجة إلى تنظيم مستقل خارج عباءة الإخوان تحاشيا للمواجهة ؛ يكون قادرا على ملء الفراغ ومواصلة الطريق إلى منتهاه * .

والواضح أن أيًا من التفسيرات السابقة ليس قائما بذاته كسبب وحيد لاستقلال النشاط السياسي والتنظيمي للضباط الأحرار عن غيرهم وخاصة جماعة الإخوان ، وإنما جاء قرار الاستقلال محصلة لتفاعل هذه العوامل مجتمعة ، وهي العوامل التي تبرز وتجسد بوضوح هيمنة جمال عبد الناصر على قرار الاستقلال [3] .

---

(1) حمادة حسني ، مرجع سابق ، صـ 36 ، كذلك ، عبد اللطيف البغدادي ، مصدر سابق ، صـ 33 .

(2) حمادة حسني ، مرجع سابق ، صـ 37 .

* باعتقال حسن البنا واستدعاء جمال عبد الناصر لمكتب رئيس الوزراء – إبراهيم عبد الهادي – وتوجيه تهمة الانتماء إلي جماعة الإخوان المسلمين وتدريبهم ، اقترح محمود لبيب استبدال اسم تنظيم الضباط الإخوان باسم الضباط الأحرار ، لإبعاد اسم جماعة الإخوان ذلك الشبح المطارد من الجميع ، بصدد هذا الشأن ، راجع عبد المنعم عبد الرؤوف ، أرغمت فاروق على التنازل عن العرش [القاهرة : الزهراء للأعلام العربي ، ط2 1989] ، صـ 64 – 66 .

(3) حمادة حسني ، مرجع سابق ، صـ 38 .

ولم يكن ذلك من فراغ ؛ فقد كان عبد الناصر على علم تام بكشوف أسماء كل الضباط الموجودين بالتنظيم السري للإخوان المسلمين ، وكذلك كافة المعلومات عن كل أموال التنظيم وممتلكاته ، تلك المعلومات التي أسر بها محمود لبيب - وهو على فراش الموت - لعبد الناصر مما سهل من مهمة عبد الناصر فى إعادة تكوين التنظيم السري للإخوان - عقب وفاة محمود لبيب حيث انقطعت صلة الإخوان بضباط الجيش - ولكن تحت مسمى الضباط الأحرار بدلا من الإخوان المسلمين [1] ، ليأخذ تنظيم الضباط منحًى آخر بعيدا عن جماعة الإخوان وفكرها المتجمد وطابعها البراجماتي بشأن القضية الوطنية والتغيير الاجتماعي الذي اتسم بالعمومية وعدم التفصيل [2] .

مما أفضى في النهاية إلى اقتناع جمال عبد الناصر و رفاقه بضرورة إحداث التغيير تحت قيادة الجيش لما له من خصائص؛ فهو المؤهل لقيادة التغيير السياسي وإنهاء النظام . فجاء تصدي الجيش للتغيير نابعا من موقع العمل الوطني لا من موقع المغامرة السياسية فلم يحدد الجيش لنفسه هذا الدور بل إن تطور الأحداث والعجز التنظيمي للقوي السياسية الأخرى هو الذي حدد للجيش دوره في تحرير الوطن فبدأت خطوات تكوين التنظيم بناء على ذلك [3] .

وعموما لم يشهد السادات تلك التطورات حيث كان طوال هذه الفترة خلف أسوار السجون والمعتقلات بسبب ضلوعه في نشاطات العمل السري .

السادات وعلاقته بالألمان في إطار نشاط مجموعة البغدادي :

انضم السادات لإحدى الجماعات السرية عن طريق صديقه حسن عزت الذي التقى به في سلاح الإشارة ، وقد قدر لهذه الشخصية أن يكون لها أثر بعيد المدى في حياة السادات وتوجيه نشاطه السياسي ؛ حيث كان حسن عزت عضوًا في مجموعة صغيرة من ضباط السلاح الجوي التي شكلت في أواخر عام 1939 بقيادة عبد اللطيف البغدادي وكانوا على اتصال بالإخوان المسلمين وبعض التنظيمات الاشتراكية الصغيرة فضلا عن صلتهم بعزيز المصري (المفتش العام للجيش المصري) ذاك الثائر الذي مثل الأب الروحي للخلايا الثورية المبعثرة التي نشطت داخل الجيش المصري في أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات [4] . و ربما لعب السادات حلقة الوصل فى ذلك - حيث جمعهم وحدة العمل الوطني ضد الاستعمار وضرورة التخلص منه بشتى الطرق - وهو ما قادهم إلى التوجه نحو الألمان ومحاولة فتح قنوات اتصال سرية بهم مستغلين الأحداث الجارية على المسرح الدولي لتعزيز جهدهم في مواجهة الاحتلال البريطاني مقابل الاستقلال في حالة انتصار الألمان ، فكان هذا تصورهم آنذاك نظرًا لقلة خبرتهم السياسية .

---

(1) راجع حسين حمودة ، أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمين [القاهرة : الزهراء للإعلام العربي ، ط1 1985] ، صـ 19 .

(2) خالد محي الدين ، مرجع سابق ، صـ44 ، كذلك ، عبد المنعم عبد الرؤوف ، مرجع سابق ، صـ 66 .

(3) حمادة حسني ، مرجع سابق ، صـ 38 .

(4) عبد اللطيف البغدادي ، مرجع سابق ، صـ 13– 15 . حيث يوضح نشأة المجموعة وأهدافها . كذلك ، محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، صـ57.

ولهذا الغرض كلف حسن عزت بالبحث عن ضابط ذي خبرة بأجهزة الاتصال اللاسلكي ، فوجد ضالته في السادات الذي جند بوصفه ضابطا في سلاح الإشارة ، وهو ما يمثل احتياجا أساسيا للمجموعة [1] ، وبالفعل أصبح السادات عضوًا نشطًا في المجموعة ليمثل ذلك قاعدة الانطلاق للنشاط السياسي له .

وعلى أية حال فقد شاركت مجموعة البغدادي في عدد من العمليات الجسورة وعلى رأسها محاولة تهريب الفريق عزيز المصري خارج مصر على متن طائرة ؛ بغرض مساعدة انقلاب الكيلاني بالعراق ، ولكن المحاولة باءت بالفشل ونسفت برمتها ، وتم القبض على عزيز المصري وفصل عبد المنعم عبد الرؤوف من الجيش . بينما تخلف السادات عن ركوب الطائرة [2] ، وظل يراقب الأحداث عن بعد . ذاك الموقع الذي آثره السادات واحتفظ به لذاته طوال فترة نشاطه السياسي لينأى بنفسه عن مغبة الأمور وتداعياتها إذا صارت في غير صالحه ، وهو ما يفسر لنا نجاح السادات في التحالفات المتناقضة .

وفي ظل هذا الجو وخلال مساع مماثلة التقى السادات في نهاية المطاف باثنين من الجواسيس الألمان [إبلر , ساندي] كانا يمتلكان جهاز اتصال لاسلكيا ، ويسعيان إلى تشجيع الاتصال بين الألمان والمصريين كجزء من أنشطتهما ، حيث أوكل للسادات مهمة فحص الجهاز اللاسلكي المعطل ، إلا أن العلاقات المشبوهة بين إبلر و بعض اليهوديات قد أدت إلى كشف سرهم للمخابرات البريطانية وتم القبض على الجاسوسين . وقد أسفر اكتشاف البريطانيين للأنشطة التي قام بها الجاسوسان الألمانيان عن إلقاء القبض على السادات ـ وصديقه حسن عزت ـ فتشكل المجلس العسكري لمحاكمتهم ، ولم يستطع المجلس أن يحصل منهم على شيء لا اعترافات ولا إجابات ، فتقرر وضعهما تحت الإيقاف ، وتم طردهما من الجيش في 8 أكتوبر 1942 . إلا أن السلطات المدنية قد تسلمتهم وحملتهم إلى سجن الأجانب . فسجن السادات لفترة استمرت من يوليو 1942 حتى أكتوبر 1944 [3] ، وتنقل خلال هذه الفترة بين ثلاث معتقلات مختلفة وهي سجن الأجانب بالقاهرة ، ومعتقل الماقوسة بالقرب من المنيا ، ثم معتقل الزيتون بالقاهرة .

وبمناورة الإضراب عن الطعام انتقل السادات إلى المستشفى ، ودبر خطه للهروب بمساعدة زميله حسن عزت ـ الهارب هو الآخر من معتقل المنيا في أكتوبر 1944 ـ وبنجاحه في الهروب ظل مختبئا هاربا حتى سبتمبر 1945 . وكانت فترة هروبه من المعتقل مليئة بالأحداث المريرة ؛ فقد انتحل السادات عدة شخصيات مزيفة ، وقام بعدة أعمال شاقة ذاق فيها عناء التشرد والحرمان ، وبانتهاء الحرب سقطت الأحكام العرفية ، وسقط معها حق الاعتقال [4] وكان ذلك من مزايا سيادة القانون التي حرص السادات على التمسك بها عندما أصبح رئيسا للجمهورية حتى ولو شكلا .. وعموما فقد عاد السادات من جديد لاستئناف نشاطه السياسي والمشاركة في عمليات سرية مختلفة تصدرها انضمامه إلى الحرس الحديدي .

---

[1] كيرك بيتي ، مرجع سابق ، صـ 38 .

[2] محمود جامع ، مرجع سابق ، صـ 25 ، انظر تفاصيل الحادث في عبد اللطيف البغدادي ، مرجع سابق ، صـ 17 – 18 . تم الإفراج عنهما في مارس 1942 بعد تغير الحكومة وصدر قرار بإعادة عبد المنعم عبد الرؤوف إلى الجيش بسلاح المشاة ، و هو نفس اليوم الذي تعرف فيه على الإخوان .

[3] Felipe Fernandez , Armesto , op . cit , pp . 27 , 28 .

[4] Ibid , p 30 .

السادات والحرس الحديدي :

على الرغم من أن السادات لم يشر إطلاقا إلى انضمامه إلى الحرس الحديدي [أخطر التنظيمات السرية المسلحة التي شهدتها فترة ما قبل ثورة يوليو] كما لم توجد أية وثيقة تؤكد أن السادات كان عضوا بالحرس الحديدي إلا أن وقائع الأحداث وتقارير نشاط الحرس الحديدي * ، واعترافات أحد أعضائه تؤكد ضلوع السادات في بعض عمليات الاغتيال والتصفية التي حددها القصر وخطط لها طبيب الملك الخاص " يوسف رشاد " أحد أبرز شخصيات القصر ، ويد الملك في الجيش ، الذي أوكل إليه إنشاء تشكيل سري خاص من ضباط الجيش تحت مسمى الحرس الحديدي ، وعهد إلى مصطفى كمال صدقي بالقيادة العسكرية للتنظيم بغرض ارتكاب أعمال إرهابية ضد خصوم الملك السياسيين وتصفيتهم جسديا بدافع الانتقام وبحجة أنهم عملاء للاستعمار [1] .

وضمت قائمة الاغتيالات كلا من زعيم الوفد مصطفي النحاس وأمين عثمان - وزير المالية الأسبق - فعلى أثر أزمة 4 فبراير 1942 بدأ القصر يفكر في الانتقام من كليهما باعتبار أن النحاس متواطئ مع الإنجليز بتوليه الوزارة في ظل إنذار الملك وفرضه بالقوة ، ولما لذلك من أبعاد وتداعيات . أما أمين عثمان فكان حلقة الوصل بين السفارة البريطانية وحزب الوفد والرأس المدبر لحادث فبراير [2] .

وحتى لا يساء فهم الأمور فإن الولاء للملك كان لا يزال حتى منتصف الأربعينيات جزءًا من الولاء لمصر وأضحى حادث فبراير 1942 الدافع المباشر لإنشاء الحرس الحديدي الذي اعتبره العسكريون إهانة لمصر كلها وانتهاكا لدستورها وليس للملك وحده [3] . ومن هذا المنطلق جند مصطفى كمال صدقي القائد العسكري للحرس الحديدي عدداً من ضابط الجيش ، ورغم أنه كان لكثير من ضابط الجيش علاقات متعددة بأغلب التنظيمات السرية التي شهدتها حقبة الأربعينيات – كما ذكر آنفا – وأن محاولات الاغتيال للجنود البريطانيين وأنصار الاستعمار كان من أهم أنشطة النضال الوطني إلا أن الأمر مع الحرس الحديدي قد تعدى صمام الأمان وتجاوز كل الخطوط الحمراء ..

وعلى الرغم من الغموض الذي يكتنف علاقة السادات بالحرس الحديدي ** إلا أن حقائق الأمور تثبت ضلوع السادات بشكل أو بآخر في بعض عمليات الاغتيال والتصفية الجسدية التي قام بها الحرس الحديدي ، وهو ما تؤكده اعترافات سيد جاد ، أحد أعضاء الحرس الحديدي البارزين ، وإن لم يجزم بشكل قاطع بأن السادات كان عضوا أساسيا بالحرس الحديدي ، كما أشار بوضوح بشأن أعضاء الحرس الحديدي الآخرين . إلا أن تلميحاته بتمتع السادات ببعض الامتيازات بتقاضيه راتبا شهريا ... الخ ، ترقى إلى أن تكون دليلا واضحا على ضلوع السادات في ذلك التنظيم .

---

* طبقا للتقارير التي سجلت نشاط الحرس الحديدي والتي وجد بعضها بعد الثورة ، راجع ، محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، صـ 57 .

[1] حول ملابسات نشأة الحرس الحديدي ، يتناولها تفصيلا ، مدحت بسيوني ، فاروق والحرس الحديدي : أخطر تنظيم سري مسلح قبل الثورة يوليو [القاهرة : مؤسسة التعاون للطبع والنشر ط1 1997] ، صـ 10 – 18 .

[2] المرجع نفسه ، صـ 19 .

[3] خالد محي الدين ، مرجع سابق ، صـ 64 . كذلك ، مدحت بسيوني ، مرجع سابق ، صـ 19 .

** وهو ما تنفيه جيهان السادات شكلا و موضوعا،إلا أن نفيها للاطلاع على أسرار السادات و بخاصة نشاطه السياسي و عمله بشكل عام يضعف سند شهادتها و دقة صحتها ، انظر جيهان السادات شاهدة على عصر السادات ، بقلم / أحمد منصور[القاهرة : دار الشروق ط1 2002] ، ص 67 - 68 .

مما يقودنا إلى القول بأن السادات ربما كان يمثل جناحا آخر للحرس الحديدي ينفذ الأوامر دون أية مجادلة وكان اللجوء لذلك الجناح تجنبا للبروتوكول المتبع في الحرس الحديدي لتنفيذ عمليات الاغتيال والذي حال دون تنفيذ بعض المهام والأوامر بل وانشقاق الحرس الحديدي ذاته إلى فريقين [1] .

وتأكيدا لذلك يمكن التقاط بعض الخيوط المتشابكة لتجتمع بعض أجزاء الصورة يتقدمها خيط محوري وهو حسن عزت - ذاك الصديق القديم للسادات - الذي أشار على يوسف رشاد - الذي كان قد سبق له التعرف على السادات حينما كان كلاهما في الخدمة العسكرية العاملة لفترة وجيزة في مرسى مطروح - بأهمية مشاركة السادات فيما يدبر من خطط للانتقام . وبناء على ذلك تم تسهيل مهمة هروب السادات من المعتقل بترتيب و تدبير من قيادة الحرس الحديدي ، الأمر الذي يعد بمثابة تأشيرة دخول لتنظيم الحرس الحديدي بشكل أو بآخر أيا كانت التسمية .

وبتأشيرة من القصر - الذي كان على علم بنشاط العديد من الخلايا السرية ، ومنها جماعة حسين توفيق - تم ترتيب لقاء بينه وبين السادات بغرض تجنيد هذه المجموعة لخدمة القصر وتنفيذ عمليات الاغتيال المطلوبة [2] . وهو ما يتناقض مع رواية السادات حيث زعم السادات بأنه مؤسس هذه المجموعة ، وأن دافع الانتقام من كل من النحاس وأمين عثمان بالتحديد هو الخيانة الوطنية وليس مجرد تنفيذ أوامر القصر بالقتل والاغتيال وتقاضي المقابل ، ولكن التوقيتات الزمنية للأحداث كفيلة بنفي صدق رواية السادات [3] .

وعموما فبانضمام السادات إلى جماعة الشباب السرية أقنع حسين توفيق [مؤسس الجماعة] بأهمية اغتيال المتعاونين مع الإنجليز و أنصارهم وعلى رأسهم مصطفى النحاس وأمين عثمان ، أو هكذا بدا الأمر . وكان دور السادات أثناء عملية الإعداد لتنفيذ هذه المهام هو تدريب أفراد الجماعة على استخدام القنابل اليدوية وإمدادهم بالسلاح . فقررت الجماعة التخلص من مصطفى النحاس ، ولكن فشلت محاولة اغتياله بسبب خروج عربة النحاس خارج منطقة الانفجار [4] . أما الهدف الثاني فهو أمين عثمان الذي كان وزير المالية في حكومة النحاس ، وبعد إقالة الوزارة انصرف إلى أعماله المالية وأسس رابطة النهضة عام 1945 ؛ بغرض توثيق العلاقة بين المصريين والبريطانيين . فكان من أنصار ومساندي الوجود الإنجليزي في مصر بشكل لم يسبق له مثيل ، وبإعلانه أن العلاقة بين مصر و إنجلترا بمثابة زواج كاثوليكي ، فضلا عن أنه كان الرأس المدبر لحادث فبراير فقد حكم على نفسه بالإعدام .

وبالفعل وضعت الجمعية السرية خطة لاغتياله بدأت بانضمام اثنين من أعضاء الجماعة إلى رابطة النهضة التي كان يرأسها أمين عثمان بهدف رصد تحركات الفريسة ، وتزويد أفراد الجمعية السرية بكافة المعلومات

---

[1] انظر ، سيد جاد ، الحرس الحديدي : كيف كان الملك فاروق يتخلص من خصومه [بيروت : الدار اللبنانية المصرية ، ط1 1993] ، على امتداد صفحات اعترافات أبرز أعضاء الحرس الحديدي بمغامراته وأعمال التنظيم تتضح الصورة . أما بشأن البروتوكول وطريقة المحاكمة التي اتبعها الحرس الحديدي كشرط أساسي لإقرار عملية الاغتيال والتنفيذ ، راجع، صـ 23 – 24 .

[2] على الرغم من أن رواية محمد حسنين هيكل ، بهذا الصدد أحاديه الجانب إلا أنها أقرب إلى الواقع وما حدث بالفعل ويمكن مقارنتها برواية السادات ، انظر ، خريف الغضب ، صـ 54 – 56 .

[3] حول رواية السادات بشأن تأسيس جمعية الشباب السرية وتفاصيل حادث اغتيال النحاس ، راجع البحث عن الذات ، مرجع سابق ، صـ 82 – 83 .

[4] المرجع نفسه ، صـ 83 .

التي تتوفر عنه لهذا الغرض [1] . ولم يقتصر دور السادات في عملية التخطيط لاغتيال أمين عثمان على تدريب أفراد الجماعة السرية على استخدام القنابل اليدوية ، بل ساهم في تحديد التوقيتات المناسبة للتنفيذ ، وتقرر أن يقوم حسين توفيق - صاحب القلب الحديدي - بإطلاق النار على أمين عثمان ، وتم توقيت المهمة في 6 يناير 1946 [2] ، وبحلول ساعة الصفر أطلق حسين توفيق الرصاص على أمين عثمان أثناء انتقاله إلى مقر رابطة النهضة فلقي أمين عثمان حتفه [3] . واقتصر دور السادات أثناء تنفيذ عملية الاغتيال على دور مراقب التنفيذ ، وهو الدور الذي فضله السادات دائماً . فكان السادات يملك القدرة على رؤية الأمور بكل أبعادها ، بخاصة تقديره لاحتمال فشل المحاولة و القبض على منفذي العملية ومن ثم كشف المدبر الحقيقي للحادث وصلته بالحرس الحديدي .

وبإلقاء القبض على حسين توفيق – عن طريق الصدفة البحتة – و باعترافه كشف عن كل زملائه المشتركين في ارتكاب الجريمة بما فيهم السادات الذي تم القبض عليه في 12 يناير 1946، وبذلك عاد السادات مرة أخرى إلى سجن الأجانب ، ثم نقل إلى سجن القاهرة المركزي حيث عاش ظروفا بالغة الصعوبة كان لها تأثير شديد على حالته النفسية على نحو ما كتب بإسهاب في سيرته الذاتية [4] .

وعموما فقد ظل السادات في هذا المكان رهن التحقيقات طوال ثمانية عشر شهرًا ، فلم يتم تقديم المسئولين الرئيسيين في قضية اغتيال أمين عثمان للمحاكمة إلا في يناير 1948 . و استمر نظر القضية والمحاكمة أكثر من ثمانية أشهر ، وقد أثارت تلك المحاكمة اهتماما كبيرا لدى الرأي العام حيث تابعت الصحف يوميات المحاكمة مما أكسب السادات شهرة واسعة [5] ، حيث إنه كان أكبر المتهمين سنا فضلا عن أنه كان ضابطا بالجيش [6] ، وخلال تلك الفترة كانت محاولات اغتيال النحاس مازالت قائمة ولم يغلق ملف اغتياله بعد ، وقد اشترك السادات في بعضها أثناء وجوده في السجن – طبقا لتقارير نشاط الحرس الحديدي – حيث تم تهريب السادات تسللا للاشتراك في هذه المحاولة مع بعض أعضاء الحرس الحديدي في أبريل 1948 . ولكن باءت تلك المحاولة بالفشل أيضا ، ورغم ذلك لم يكد يمض شهر آخر حتى تكررت المحاولة لاغتيال النحاس ، و لم تكن أكثر حظا من المحاولات السابقة [7] .

ويرجع بعض أعضاء الحرس الحديدي فشل محاولة اغتيال النحاس إلى أنها نفذت بمنتهى الاستخفاف لأن النية كانت متجهة أصلا لعدم التنفيذ فكانت لمجرد التهويش ، فلو كان هناك إجماع على اغتيال النحاس لما أفلت نهائيا ، و هكذا بدت عملية اغتيال النحاس كمسرحية قام بها أعضاء الحرس الحديدي حتى لا يظن الملك بهم

---

(1) حول شخصية أمين عثمان و علاقته المريبة بالإنجليز والتي أودت بحياته راجع ، نبيل عبد الحميد [إشراف] ، اغتيال أمين عثمان لمجموعة من الباحثين بمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، [الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط1 1992] ، صـ 95 – 101 .

(2) نبيل عبد الحميد ، مرجع سابق ، صـ 105 .

(3) British Dacuments on Foreign office , vol 13 . No , 371 / 53344 , police report that the arrested youth has confessed to the murder of Amin Osman , telegram no 26 , from lord killearn , 6 / 1 / 1946 .

(4) البحث عن الذات ، مرجع سابق ، صـ 96 – 98 . أما عن ملابسات القبض على حسين توفيق ، انظر نبيل عبد الحميد ، مرجع سابق ، صـ 120 .

(5) محمد إبراهيم كامل ، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط2 2003] ، صـ 16 – 18 .

(6) F.o , vol , 13. No , 371 / 533 41 ,the Murder of Amin Osman pasha and complicity .

(7) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، صـ 57 .

الظنون [1] . لذا تم إحالة ملف النحاس إلى الجناح الآخر للحرس الحديدي الذى منى هو الآخر بخيبة الأمل ، ومع فشل محاولة خطف ملفات القضية – أثناء نقلها من مكتب النيابة العامة إلى المحكمة – تلك الفكرة الجهنمية التي كان السادات على علم بترتيبها ، بمساعدة زميله حسن عزت ، وبضوء أخضر من القصر وتحت إشرافه مما أثار الشكوك حول السادات وماهية التنظيم الذي ينتمي إليه خاصة هيئة الدفاع عن المتهمين والتي مثلها فطاحل المحامين سواء كانوا موكلين أو متطوعين [2] .

وأخيرا صدر الحكم على المتهمين بعقوبات متفاوتة كل حسب تورطه في الحادث حيث صدرت الأحكام في أغسطس من نفس العام ، وتم الإفراج عن السادات الذي لم تثبت إدانته - رغم اعتراف حسين توفيق عليه - حيث التزم السادات الإنكار على طول الخط أثناء التحقيق والمحاكمة وإزاء ذلك لم ترق اعترافات حسين توفيق إلى دليل الاتهام لذا صنف السادات ضمن قائمة المتهمين بالاتفاق والمساعدة فقط [3] . رغم يقين السلطات البريطانية بتورطه في الحادث إلا أن علاقته بالقصر والحرس الحديدي كانت أقوى من أي دليل اتهام يوجه إليه هكذا برئ السادات مما أسند إليه وبناء على هذا الحكم لم يعد هناك ما يمنع من عودته إلى الجيش خاصة في ظل علاقته بيوسف رشاد وزوجته السيدة ناهد رشاد . تلك العلاقة التي لم تتوقف عند حد الصداقة ، بل صارت علاقة توافق في التوجه السياسي لكل منهما ولهذا كان من الطبيعي أن يغدق عليه القصر جم مساعداته ويتدخل لتبرئته في قضية أمين عثمان ، ودفع أتعاب المحاماة فضلا عن تلقيه مبلغا ضخما من المال يقدر بحوالي ألف جنيه لإعانته ماليا ، وأخيرا صدور قرار عودته إلى الجيش [4] ، وهو ما يكشف عن ماهية علاقة السادات بالقصر ومدى أبعادها .

وبالفعل صدرت النشرة العسكرية بعودة السادات إلى القوات المسلحة اعتبارًا من يناير 1950 برتبة يوزباشي [نقيب] وهي الرتبة التي كان قد خرج عليها ولكن سرعان ما حصل على رتبة بكباشي [عقيد] [5] و لم تتوقف العلاقة عند هذا الحد ، بل اتخذت مسلكا آخر نتيجة لتطورات الأحداث عقب عودة السادات إلى الجيش و الاتصال بعبد الناصر و رفاقه و اتساع حركة الضباط الأحرار في الجيش – كما أوضحنا آنفا – ففي تلك الآونة كاد الحرس الحديدي يغلق ملفاته - رغم عدم قدرة الملك فاروق على إصدار قرار بحل الحرس الحديدي إلا أنه أراد أن يتركه ليموت في العراء - لذلك بدأ رجال الحرس الحديدي يتقربون من الضباط الأحرار ؛ لأن النهاية تكاد تقترب ، وحركة الجيش على وشك البدء ؛ فاستلزم الأمر فتح خطوط الاتصال بالضباط الأحرار ومساعدتهم فيما يستعدون له أملا في أن يكون لهم ظهر يحميهم من الفراغ الذي سينشأ بعد قرار الملك وقطع خط الرجعة مما ألقى بظلاله على قرارات الحرس الحديدي وتنفيذ مهامه و عجل بنهايته ؛ فقد بدأ الانشقاق يجد طريقه بين صفوف الحرس الحديدي : فريق يؤيد القتل لمجرد تنفيذ الأوامر ، وفريق آخر يؤيد المحاكمة

---

(1) سيد جاد ، مرجع سابق ، صـ 22 .

(2) محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 17 - 19 .

(3) حول تفاصيل اعترافات المتهمين وأحداث التحقيق راجع ، نبيل عبد الحميد ، مرجع سابق ، صـ 155 – 160 . أما بشأن الأحكام والعقوبات ، راجع المرجع نفسه ، صـ 257 – 258 . مع ملاحظة عملية تهريب حسين توفيق المتهم الأول في القضية عن طريق الحرس الحديدي نزولا على رغبة الملك : انظر سيد جاد ، مرجع سابق ، صـ 42 .

(4) مدحت بسيوني ، مرجع سابق ، صـ 26 – 27 .

(5) المرجع نفسه ، صـ 27 .

مهما كانت تلك الأوامر . المهم أن هذا الانشقاق ساهم في نجاة بعض الشخصيات التي طرحت على أجندة الاغتيالات ، وعلى رأسها محمد نجيب الذي أنقذته شعبيته ، أما حسن البنا رغم نجاحه في اختراق الحرس الحديدي وتجنيد بعض الأفراد بداخله إلا أنه لم تجد معه أية انشقاقات أو علاقات حيال اغتياله . فقد أبعدت العملية برمتها عن الحرس الحديدي ضمانا لتنفيذها ، لذا قام بها جهاز مماثل من البوليس [1] .

ومن المفارقات أن يتم اغتيال البنا بعد أشهر قليلة من وساطة السادات بشأن ترتيب لقاء بين الملك وحسن البنا ؛ أملا في تصفية الأجواء ونزع فتيل الأزمة . ولكن السيف قد سبق العزل ، وتشاء الظروف أن يصبح السادات أحد أعضاء محكمة الثورة التي وجهت اتهاماتها إلى إبراهيم عبد الهادي - رئيس الوزراء - باغتيال البنا [2] . وأيا ما كان الأمر فيما يتعلق بضلوع السادات مع الحرس الحديدي ، أو مدى ارتباطه به بأي شكل كان فقد كان الدافع المباشر لاستئناف عضوية السادات ضمن صفوف الضباط الأحرار أو هكذا بدا الأمر .

وفي تلك الأثناء كان عبد الناصر قد بدأ خطوات تكوين التنظيم الجديد تحت قيادته ، وبناء على الأسس سابقة الذكر شملت الخلية الأولى للتنظيم خمسة أعضاء – هم قوام التنظيم السري لجماعة الإخوان – هم جمال عبد الناصر ، عبد المنعم عبد الرؤوف ، كمال الدين حسين ، وخالد محي الدين ، وحسن إبراهيم [3] ، وأطلق على هذه الخلية لجنة القيادة أو اللجنة التأسيسية ؛ ولم يكن قد أطلق عليها اسم الضباط الأحرار بعد . كما أنه لم يكتمل الشكل التنظيمي إلا في مطلع عام 1951 ، عندما زاد عدد أعضاء اللجنة التأسيسية في أوائل عام 1951 ، واتسع التنظيم بفتح أبوابه للشيوعيين من أعضاء منظمة حدتو وغيرها . مما دفع جمال إلى توسيع لجنة القيادة لتشمل عبد الحكيم عامر وصلاح سالم وعبد اللطيف البغدادي ، وكان آخر من انضم إلى المجموعة هو السادات بتزكية من جمال عبد الناصر ، نظرا لما اشتهر به بطول خبرته في العمل السري وبقضاء فترات طويلة رهن الاعتقال وربما كانت علاقته بالقصر و الحرس الحديدي الدافع الرئيسي لتلك التزكية . التي أثارت اعتراض عبد المنعم عبد الرؤوف على عضوية السادات الذي سرعان ما سقطت عضويته هو قبيل اندلاع الثورة بشهور قليلة [4] .

وعلى أية حال فإن ما يهمنا هو دور السادات في تنظيم الضباط الأحرار ، ومدى مساهمة علاقته بالحرس الحديدي في خدمة التنظيم وصولا للهدف الرئيسي بتحرير البلاد من الاحتلال . فقد أجاد السادات سياسة تضليل القصر عن نشاط الضباط الأحرار ، وإقناع يوسف رشاد بالعدول عن قرار القصر بتعيين حسين سري وزيرا للحربية ، والذي كان على علم تام بكل أسرار الضباط الأحرار ويعرفهم بأسمائهم ، وبالتالي سيقضي عليهم جميعا – فكان هذا القرار تحولا خطيرًا لصالح الثورة – فضلا عن تزويد الضباط الأحرار بمناورات القصر

(1) سيد جاد ، مرجع سابق ، صـ 24 .
(2) راجع ، محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، صـ 69 وخاصة هامش الصفحة .
(3) حماده حسني ، مرجع سابق ، صـ 38 – 39 .
(4) راجع ، عبد اللطيف البغدادي ، مرجع سابق ، صـ 33 – 35 . وهذه الشهادة تدحض رواية هيكل وتنفي صدقها بشأن معارضة كل أعضاء اللجنة التأسيسية لانضمام السادات لهم . قارن ، هيكل ، خريف الغضب ، صـ 75 .

وخططه خاصة صدور تعليمات القصر إلى البوليس السياسي لمراقبة ضباط الجيش ذوي الميول اليسارية والمنضمين إلى الإخوان [1] .

ومن المفارقات أن يعاد هذا النبأ إلى القصر مرة ثانية عن طريق السادات الذي أبلغ يوسف رشاد بتسرب الخبر إلى الضباط الأحرار ليؤكد له دقة معلوماته وحرصه الشديد على اكتساب ثقة الملك ورئيس الحرس الحديدي . ونظرا لتسرب الخبر ؛ عدل الملك عن خطته وتم تعيين إسماعيل شيرين وزيرا للحربية بدلا من حسين سري لتجنب المواجهة مع الضباط الأحرار [2] .

وعموما لم يكن بوسع المرء أن ينكر مدى شدة مكر السادات و دهائه ، فهو شخصية لا يؤمن جانبها ، واستنادا إلى ذلك بدا أن السادات أصبح عميلاً مزدوجا بين القصر و الضباط الأحرار ، ربما لتحقيق الأمان لذاته ؛ فقد عانى مرارة التشرد أثناء طرده من الجيش ؛ فاعتنق سياسة القبض على العصا من الوسط ، حتى يضمن بقاءه في حالة فوز أي من الطرفين ؛ وهو ما يفسر سلوكه عشية ثورة يوليو فيما بعد .

ومهما يكن الأمر فلم تصب حركة الضباط بأي ضرر ، ومضى تنظيم الضباط الأحرار ليقود الجميع ويشق طريقه رغم كل الصعوبات ليصل إلى مشارف عهد جديد .

وأيا ما كانت النوايا فقد تطورت الأحداث ، وبلغت الأمور منتهاها عند هذا الحد ، ارتدى الجميع قناع الثوار وتنصلوا برشاقة بالغة من ماضيهم وتحولوا إلى دعاة للثورة وراحوا يصفقون لعبد الناصر ووقفوا يخطبون في جماهير الشعب بأعلى الأصوات حتى صدقوا أنفسهم [3] .

وعلى صعيد القضية الوطنية فإن الظروف التي خلفتها الحرب العالمية الثانية بميلاد نظام دولي جديد توائمه شرعية دولية جديدة تحكم آلية حركته ممثلا في قطبين: شرقي يمثله الاتحاد السوفييتي ، وغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، يحمل كل منهما مشروعا أيديولوجيا مناقضا للآخر مما دفع بالعلاقات والتفاعلات الدولية لتدور في حلقة مفرغة بين سياسة الدرع واستراتيجية الاحتواء ؛ مما انعكس بصورة واضحة على قضيتنا الوطنية .

ففي ظل انشغال قطبي النظام الدولي * ، كان أقصى ما ذهبت إليه الحكومة البريطانية تحاشيا للصدام مع موجة الغضب التي عمت مصر هو قرارها بالجلاء التدريجي عن القاهرة والإسكندرية إلى منطقة قاعدة قناة السويس ، ولم يكتب النجاح لرئيس الوزراء في الحصول على قرار من المنظمة الدولية لصالح القضية المصرية ، وعاد النقراشي ليواجه فترة عصيبة في تاريخ مصر والمنطقة بأسرها [4] .

---

(1) كيرك بيتي ، مرجع سابق ، صـ 43 .

(2) مدحت بسيوني ، مرجع سابق ، صـ27 . حيث يذكر أن سيد جاد عضو الحرس الحديدي هو الذي أبلغ جمال منصور بهذا الخبر في إطار من السرية . وعرف السادات بتسرب هذا الخبر لكونه أحد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ، وقام بنقله إلى القصر وتقاضى مقابل ذلك مبلغا ضخما من المال . ويستشهد على ذلك برواية جمال منصور الثورة الدبلوماسية [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر ط1 1989] صـ 45 .

(3) لمزيد من التفاصيل حول تطور العلاقة بين الضباط الأحرار . وأعضاء الحرس الحديدي وشغلهم مناصب عظيمة عقب قيام ثورة يوليو ، راجع سيد جاد ، مرجع سابق ، صـ 103 – 148 . ومن المفارقات أن يصبح ذات العضو الهام شريد العاصفة على حد قوله .

* لدواعي أمنية اتجهت الولايات المتحدة لإعادة بناء أوروبا الغربية ، حتى تتجنب انزلاقها نحو الاتحاد السوفياتي ، أو قيام أنظمة ديكتاتورية . وكذلك كان الاتحاد السوفياتي معنيا بالدرجة الأولى بإعادة بناء الأقاليم التي دمرتها الحرب وبناء الاشتراكية في شرق أوربا .

(4) حافظ إسماعيل أمن مصر القومي في عصر التحديات [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط1 1987] ، صـ 27 . وكان منطقيا ألا تحل القضية الوطنية عن طريق الدبلوماسية والتحكيم الدولي ؛ نظراً لأن أصحاب القرار هم الأربعة الكبار أصحاب السيطرة على المنظمة الدولية الجديدة ولهم حق الفتيو ضد ما يتعارض مع استراتيجيتهم . أما باقي الأعضاء في هيئة الأمم ليس لهم وزن أو اعتبار بموجب قانونها ودستورها .

وبينما يسود القاهرة الإحباط الناشئ عن فشل الحكومة في التوصل إلى حل للقضية الوطنية ، أو التصدي للأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعتصرها صدر قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين : عربية ويهودية . وبصدور هذا القرار الذي أيده كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بدأت الحرب الفعلية بين العرب واليهود في فلسطين عمليا وعلى نطاق واسع [1] .

ورغم أن واقع الأمر يؤكد قبول الدول العربية بالتقسيم مبكرا - حتى قبل أن تقترب جيوشها من خطوط المواجهة [2] - إلا أنها أعلنت رفضها للقرار ومقاومة ذلك بالقوة في الوقت الذي أضحت فيه ثقة اليهود في قدرتهم على رسم حدود دولتهم المرتقبة بالقوة تتزايد بفضل المساندة البريطانية التي أخذت على عاتقها قيام دولة صهيونية عنصرية في المنطقة لتكون شوكة في قلب الوطن العربي ، بجانب المساندة السوفياتية . بينما كانت القيادة الفلسطينية منشقة بين قيادات اسمية متناحرة وموزعة حسب انتماءاتها العائلية المختلفة بعيدة عن الخطر القادم بزخم شرس ، وبالتالي فإنها لم تكن مؤهلة لتكوين قيادة مركزية فعالة ومنظمة على غرار ما تتميز به الوكالة اليهودية [3] .

وفي ظل هذه الظروف وتصاعد الإرهاب اليهودي للسيطرة على الأراضي الفلسطينية ، وإخلاء المدن من سكانها العرب أدرك زعماء فلسطين عجزهم عن مواجهة الخطر اليهودي وحاجتهم لمساندة الدول العربية ؛ ولهذا عقد مجلس الجامعة العربية أول اجتماع له لتقرير مساندة فلسطين ، واقتصر في بادئ الأمر على المساعدة العسكرية والمالية ، وحتى مطلع عام 1948 لم تكن الدول العربية قد قررت بعد دخول فلسطين بجيوشها النظامية على اعتبار أن المقاومة الوطنية بمقدرتها حماية جميع المناطق التي خصصت للعرب بموجب قرار التقسيم ، ولكن سرعان ما تدهورت الأوضاع واشتدت هجمات القوات اليهودية ، وأخذت العمليات الحربية بين اليهود والعرب تتطور بشكل خطير حيث بدأ اليهود يوسعون نطاق عملياتهم ضد القوى العربية وتتجاوز حدود التقسيم لضم أكبر مساحة إلى دولتهم المنتظر إعلان قيامها ؛ فاتخذت الدول العربية قرارا بالتدخل العسكري المباشر لمنع ذلك ، ولتأكيد هوية فلسطين العربية [4] .

وحتى الثاني عشر من مايو 1948، لم تكن الحكومة المصرية ملتزمة بالاشتراك رسميا في الحرب الدائرة - بحسب تقدير هيئة أركان الحرب لم تكن إمكانيات القوات المصرية مكتملة - ومن الناحية السياسية كان يخشى أن يتعرض الجيش لتجربة خطيرة يمكن أن تؤثر على جهود مصر من أجل إنهاء الاحتلال العسكري البريطاني ، و لم تكن بقية الجيوش العربية أكثر حظا ، فكانت هزيلة قليلة التدريب والخبرة بسبب الاستعمار الذي مايزال جاثما على الصدور ، والذي فرض حدا معينا للتدريب والتسليح بحيث لا يتعدى مستوى التكتيكات الصغرى ، وعموما حسم الملك فاروق الموقف بإصدار توجيهاته المباشرة لوزير الدفاع بدخول الجيش إلى فلسطين ،

---

(1) حافظ إسماعيل ، المرجع نفسه ، صـ 27 .

(2) محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل :عواصف الحرب وعواصف السلام [القاهرة : دار الشروق ط4 1996] ، صـ 18

(3) لمزيد من التفاصيل راجع ، صادق الشرع ، حروبنا مع إسرائيل (1947 – 1973) معارك خاسرة وانتصارات ضائعة [عمان : دار الشروق ط1 1997] ، صـ 21 – 29 .

(4) انظر ، محمد حسنين هيكل ، أزمة العروش وصدمة الجيوش : يوميات حرب فلسطين 1948 ج2 ، [القاهرة : دار الشروق : ط4 200] ، صـ12 .

والالتفات للنظر أن الملك فاروق أصدر أوامره بدخول القوات المصرية المعركة قبل التاريخ المحدد بيومين كنوع من المزايدة على باقي الدول العربية [1] . وربما لكسب تأييد الشعب هروبا من المشكلة الوطنية التي وصلت إلى طريق مسدود و مشكلة الصراع الاجتماعي الداخلي و أخيرا خشية العزلة عن الوطن العربي ومواجهة أطماع الملك عبد الله ، وبخاصة بعد تأكيد الأمير عبد الإله ـ الوصي على العراق ـ بأن دخول مصر الحرب ليس أكثر من مظاهرة عسكرية ، فالجيش العراقي و الأردني قادر على مواجهة الأزمة ، وبناء على ذلك أصدر الملك فاروق قراره بدخول مصر الحرب في ظل حياد بريطانيا [2] .

وفي ضوء هذه الأحداث ، ووسط هذه المتناقضات نشبت حرب فلسطين 1948 ، بينما كانت القوات الصهيونية تخضع لقيادة موحدة على درجة عالية من التدريب والكفاءة القتالية ، والأهم من ذلك أنهم كانوا يعملون وفقا لهدف سياسي واضح يؤمنون به إلى حد التعصب خاليا من المزايدات أو الخلافات السياسية أو التآمر التي مثلت في مجملها أركان الاستراتيجية العليا لقادتنا ، وهو ما فرض الفشل العسكري والهزيمة خلال الجولة العربية الإسرائيلية الأولى قبل أن تبدأ الحرب [3] . فبالرغم من منح لقب القيادة العليا لجيوش الدول العربية في فلسطين للملك عبد الله ملك الأردن ، فإن توحيد سلطة القيادة الميدانية العليا والتنسيق بين الجيوش لم يتحقق نظرا للافتقار إلى استراتيجية عليا تحدد الهدف السياسي للحرب ، وتنظم تعاون الجيوش وحشد قواتها وفقا للمبادئ العسكرية ؛ لذلك انفصل الجهد العسكري لكل جيش عن الآخر [4] .

وبهذا الوضع استطاعت إسرائيل أن تواجه كل قوة عسكرية على حدة ، و تلحق الهزيمة بالجميع فضلا عن موقف القوى العالمية ومؤازرتها لإسرائيل كل لأهدافه ودوافعه : تعززها بمتطلبات القتال وتهيئ لها ظروف تفوقها ، وخاصة بتنظيم فترات الهدنة التي استغلت لاستيعاب الإمدادات وتحقيق المبادرات ؛ مما زاد من تفاقم الأوضاع وتدهورها على جبهات القتال [5] . فقد وصل الحد إلى المشاركة الفعلية في الحرب الدائرة ؛ حيث كانت هناك قوات سوفياتية نظامية تحارب ضمن صفوف القوات الصهيونية ، وكان هناك طيارون تشيكوسلوفاك يقودون طائراتهم تحت العلم الإسرائيلي ، واستخدمت هذه الطائرات في ضرب القاهرة 1948 ؛ لذا كان لسياسة الممالأة والدعم من القوى الكبرى لإسرائيل ، وسياستها المضادة تجاه العرب ، فضلا عن

---

(1) أمين هويدي ، أضواء على أسباب نكسة 1967 وعلى حرب الاستنزاف [بيروت : دار الخليجية للطباعة والنشر ط1 1975] صـ 15 .

(2) لمزيد من التفاصيل حول الأوضاع الداخلية لمصر و أسباب قرار الملك فاروق و ملابساته ، انظر ، هيام عبد الشافي عبد المطلب ، مصر و حرب فلسطين 1948 ، ماجستير 2008 ، قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة عين شمس . ص87 - 101 .

(3) للوقوف على المقارنة بين القوة العربية والقوة اليهودية راجع ، المرجع نفسه ، صـ 15 – 20 .

(4) صادق الشرع ، مرجع سابق ، صـ 283 ، الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ج2 [القاهرة : دار المتقبل العربي ط1 1986] صـ 35 . يمكن متابعة سير العمليات الحربية ، تفصيلا بمراجعة مذكرات صادق الشرع ، صـ 34 – 146 .

(5) مع نهاية الحرب العالمية الأولى اتجهت الصهيونية العالمية إلى بريطانيا وحصلت منها على وعد بلفور ، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية تشكلت لجنة أنجلو أمريكية ، بعد ما نقلت الصهيونية العالمية ثقلها نحو الولايات المتحدة القوة الصاعدة والحصان الرابح ، وتمكنت من الحصول على قرار بالإجماع من الكونجرس الأمريكي في نهاية عام 1945 بتأييد فكرة إقامة دولة يهودية على الأراضي الفلسطينية ومساندتها لتحقيق لك . أما القطب الآخر ، فلم يكن بعيدا عن المساومات ، فقد زود الاتحاد السوفياتي إسرائيل بالسلاح والعتاد طوال فترة ما بين 1947 – 1951 . وكان أهمها صفقة الأسلحة التشيكية الأولى لإسرائيل عام 1948 ، وتدريب ضباط الجيش الإسرائيلي . وبفضل المساندة والتأييد السوفياتي المطلق لإسرائيل في جميع مراحل حرب 1948 تمكنت من المحافظة على جميع المناطق التي استولت عليها في فترة الحرب والهدنة بما فيها المناطق الخارجة عن نطاق التقسيم . وهو ما تكشف عنه وثائق الخارجية المصرية ، أرشيف سري جديد ، محفظة 1467 ، ملف 37 / 40 / 9 سري جدا ، مذكرة من الأمانة العامة للجامعة العربية إلى الخارجية المصرية ، تحريرا في 30 / 5 / 1948 . ولمزيد من التفاصيل ، راجع صادق الشرع ، مرجع سابق ، 284 – 286 .

الخلافات و الصراعات السياسية بين الزعماء العرب انعكاساتها على الحرب الدائرة التي وقفت ضد حشد الجيوش العربية كقوة قتالية متكاملة ؛ فعجزت عن حسم الصراع عسكريا في مراحله المبكرة .

ولكل ذلك فشل التدخل العسكري العربي في تحقيق أي من أهدافه ، اللهم إلا الاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة ، فلم يكن ذلك إلا انعكاسا للأوضاع السياسية والاجتماعية المتردية في مصر والدول العربية الأخرى ؛ فقد انتهت الجولة العربية الإسرائيلية الأولى بصدمة عنيفة للشعوب العربية كشفت عن فساد النظم السياسية القائمة ، وعدم قدرتها على مواجهة تلك المرحلة الحرجة [1] . وإحكاما لطوق الهزيمة يفاجئنا الملك عبد الله بسلوكه وتصرفاته أثناء إدارته للحرب ، والتي كانت ضربة في مقتل [2] . وعموما توقف القتال في يناير 1949 بهزيمة العرب في حرب كادت إسرائيل فيها أن تصل إلى العريش لولا معاهدة 1936 إذ طبقت إنجلترا بنودها في حمايتها للقناة - التي أغلقتها مصر في وجه إسرائيل - ومنعت إسرائيل من التوغل ، وردتها خارج الحدود المصرية واستولت إسرائيل على صحراء النقب. وفي 24فبراير وقعت مصر منفردة اتفاقية الهدنة مع إسرائيل لحق بها الأردن ووقع اتفاقية الهدنة في شهر أبريل ، وبحلول سبتمبر 1949 سلمت القوات الأردنية منطقة مصرية تدعى بئر قطار وبلدة أم رشرش (إيلات فيما بعد) للقوات الإسرائيلية ليصبح لها تواجد على خليج العقبة. و ردا على ذلك وافقت السعودية على تسليم مصر جزيرتي تيران و صنافير وهما الجزيرتان المتحكمتان في مدخل خليج العقبة لإحكام السيطرة على الملاحة في الخليج . و بهذا انتهت الحرب بقيام دولة إسرائيل وتجميد الصراع عسكريا بتوقيع اتفاقيات الهدنة ، وتشريد الفلسطينيين وظهورمشكلة اللاجئين ، وضم الضفة الغربية للأردن بينما بقي قطاع غزة تحت الإدارة المصرية [3] .

وفي ظل هذه التطورات دخل الصراع العربي الإسرائيلي مرحلة جديدة من مراحله المختلفة - مازلنا نعيشها حتى الوقت الراهن - فلم يعد الصراع قاصرا على النزاع على أرض فلسطين ، ولكن اتسعت رقعته وأبعاده متمثلة في جولات عسكرية وسياسية تثور وتهدأ ، و صراعات اقتصادية حادة ، وبناء على ما طرأ على الخريطة الإقليمية للمنطقة من تغيير لم يعد الواقع يسمح بالعودة إلى ما كانت عليه تزامنا مع تغيير الخريطة العالمية أيضا ليزداد الصراع تشابكا وتعقيدا لتتسع جبهات المواجهة إقليما ودوليا .

لذا فقد وضعت إسرائيل ضرورة إلغاء دور مصر وعزلها عن محيطها العربي في أولويات حساباتها منذ البداية ، وهو ما أكده سير المعارك الحربية في النقب ، ومحاولة انتزاع أرض النقب والوصول إلى إيلات لإكمال عزل مصر عن سوريا ، فضلا عن أن يصبح لها منفذ على البحر الأحمر كما أطلت على البحر المتوسط

---

(1) عبد اللطيف البغدادي ، مرجع سابق ، صـ 31 .

(2) بدأت اتصالات الملك عبد الله ملك الأردن بالوكالة اليهودية قبل قيام الدولة . وكانت نقطة الاتفاق في كل هذه اللقاءات أن يحصل الملك عبد الله على الجزء المخصص للعرب بموجب قرار التقسيم – وكان ذلك مطلبا بريطانيا – وعلى هذه الرقعة من الائتلاف كان التنسيق في التخطيط السياسي والتحركات العسكرية متواصلا . وأصبح الملك عبد الله يتصرف بتنسيق كامل مع إسرائيل واتضحت مؤامرة الملك عبد الله على أرض المعركة والسماح لليهود بتجاوز خطوط التقسيم . فكان مفهوما أن الجيوش العربية لن تتجاوز خطوط التقسيم ، فضلا عن طلب الملك عبد الله بتحطيم الجيش المصري المحاصر بالفالوجة . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمد حسنين هيكل ، أزمة العروش وصدمة الجيوش ، مرجع سابق ، صـ 23 – 38 . أما حول مأساة حرب فلسطين وملابساتها بصفة عامة راجع ، مذكرات دافيد بن جوريون ، يوميات الحرب [1947 1949] ، ترجمة سمير جبور [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1 1993] . وهنا نقر بصدق مقولة جولدا مائير بأن مصيبة الشعوب العربية هي حكامها . انظر كذلك ، عبد العزيز علي ، الثائر الصامت ، مرجع سابق ، 202 .

(3) انظر ، طه المجدوب ، أسرار هزيمة يونيو ، صـ 14 . كذلك ، فؤاد المرسي ، العلاقات المصرية السوفيتية والقومية العربية [القاهرة : دار الطباعة الحديثة ط 1976] ، صـ 147 .

من قبل ؛ لذا عمدت إلى تدمير الجيش المصري - تلك الجبهة النشطة - حتى ولو لم تكن لذلك ضرورة عسكرية في تلك الأونة [1] . وقبل أن يغلق ملف حرب 1948 وضعت إسرائيل استراتيجية تحكم تحركاتها السياسية التزمت ببنودها ولم تخرج عنها أبدا متمثلة في المطالبة بالاعتراف والتفاوض المباشر بقصد السلام - رغم أنها ليست بحاجة لكليهما - فقررت إسرائيل الالتزام باللاآت الثلاث " لا للاعتراف بوجود شعب فلسطين ، ولا للتفاوض معهم ، ولا للسلام الذي يقيم دولة فلسطينية " ، وهو ما التزمت به على طول الخط حتى الآن ، و كرد فعل ظهرت اللاآت المضادة وكانت نقطة البداية لتطبيق هذه المبادئ في أعمال لجنة التوفيق التي شكلتها الأمم المتحدة بعد اتفاقيات الهدنة في رودس عام 1949، و لم يكن حضور إسرائيل مؤتمر لوزان إلا مناورة تكتيكية لتحقيق قبولها عضوا في الأمم المتحدة ، حيث يكتمل لها بذلك شرعية الوجود الدولي . وحين تحقق لها ذلك تركت اجتماعات لوزان للراغبين فيها والمستعدين لها [2] .

وعلى أية حال فقد أضحت حرب فلسطين نقطة تحول هامة في تاريخ مصر ، ومنعطفا خطيرا في تطور حركة الضباط الأحرار وبلورة فكرهم وأهدافهم لتتحدد معالم الطريق – كما أوضحنا سابقا – في الوقت الذي تفاقمت فيه أزمة النظام السياسي ، وفشل المفاوضات التي بدأت في خريف 1950 في تحقيق أهدافها ، فضلا عن أن أزمة مصر الاجتماعية كانت قد ازدادت حدة وتفاقما ، وتحت وطأة الضغط الشعبي ألغت حكومة الوفد معاهدة 1936 وتبع هذا القرار إجراءات عملية استهدفت شل فاعلية القاعدة ، وبلغت أزمة العلاقات بين البلدين ذروتها ببداية عام 1952 تزامنا مع تصاعد موجات التذمر داخل صفوف الجيش بشكل مطرد ، فكان تنظيم الضباط الأحرار يسهم في إشعالها [3] عن طريق منشوراته السرية التي بدأ ينشرها بهدف بث الوعي السياسي تدريجيا بين ضباط الجيش بأهمية دورهم في الثورة المرتقبة بغرض ربط العُرَى بين المسئولية الوطنية لكل من الجيش والشعب معا ، وكان لتميز فكرهم السياسي بالديناميكية والمرونة بشأن تحليل الأوضاع الداخلية في إطار الأحداث والمتغيرات الجارية دافع قوي لتحقيق أهدافهم في ظل النشاط الديمقراطي الذي أتاحه الجو السياسي بتولي الوفد الحكم [4] .

<u>الثورة ومعاركها الضارية :</u>

وتلاحقت الأحداث لتصل بنا إلى حريق القاهرة الذي أضحى إنذار الخطر لهبوب رياح عاتية ستعصف بالمحتل والنظام القائم المتورط في قضية " الأسلحة الفاسدة " تلك الصفقة التي خسر بها الملك ما تبقى له من رصيد وولاء لدى الجيش و الشعب [5] ، و بذلك تهيأت الظروف لقيام الثورة وقبولها . وعلى ضوء تلك التطورات قرر الضباط الأحرار حسم الأمر بإعادة ترتيب الأوراق والتعجيل بقيام الثورة ، وبحلول 21 يوليو

---

(1) محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ20 - 25 .

(2) المرجع نفسه .

(3) حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 37 ، 38 ، كذلك ، البحث عن الذات ، مرجع سابق ، صـ 137 .

(4) حول برنامج تنظيم الضباط الأحرار وفكرهم السياسي، الذي تتضح أبعاده من خلال تحليل منشوراتهم ، راجع حماده حسني ، مرجع سابق ، صـ43–45

(5) عقد عبد الغفار باشا عثمان مدير متحف السراي صفقة توريد 250 ألف قنبلة مع شركة إيطالية و صفقة أخرى مع شركة أسبانية ، و عقد أدمون جهلان -مدير حسابات السراي - صفقة بمليوني قنبلة من مخلفات الحرب في الصحراء الغربية التي ظهر فساد أكثرها عند استعمالها في الميدان ، وتورط الملك فاروق بتدخله لحماية أعوانه و حفظ التحقيق بناء على توجيه من الملك ، لمزيد من التفاصيل ، انظر ، عبد العزيز علي ، مرجع سابق ، صـ 208 - 209 . و كذلك ، خالد محي الدين ، مرجع سابق ، صـ 74 . و عموما كان السادات أحد أعضاء محكمة الثورة لمحاكمة من ثبت إدانتهم في تلك القضية .

أرسل عبد الناصر رسالة مع أحد أعضاء اللجنة التأسيسية [حسن إبراهيم] لاستدعاء السادات وضباط آخرين للحضور إلى القاهرة استعدادا للثورة التي تحدد موعدها ما بين [22 يوليو - 5 أغسطس] [1] ، وبالفعل وصل السادات إلى القاهرة يوم 22 يوليو لكنه لم يجد أية رسالة لعبد الناصر ، وكإجراء تكتيكي اصطحب السادات زوجته إلى السينما [2] ، وافتعل مشاجرة سجلها بقسم الشرطة ؛ تحسبا لما تحمله الظروف بينما اندلعت ثورة يوليو التي فرضها الواقع السياسي والاجتماعي في مصر .

وفي النهاية اتخذ السادات مكانه وسط الضباط الأحرار عندما أخذت النجاحات المبدئية للثورة تتعزز ، فما لبثت أن سيطرت على القيادة العامة وبعض المؤسسات الحيوية في العاصمة ، وكان السادات يبدو مشدوها وهو يسمع من عبد الحكيم عامر بأن كل شيء قد تم تنفيذه بأقصى درجة من النجاح . وقام السادات بالإشراف على " سويتش " التليفونات لكي يتأكد من حسن عمله . وكانت قيادة الثورة في ذلك الوقت تحاول الاتصال بالقيادة الفرعية في منطقة قناة السويس وبقيادة الفرقة الأولى للمشاة في رفح ؛ فقام السادات بالتتميم على جميع وحدات الجيش في سيناء والصحراء الغربية والإسكندرية [3] .

وتشاء الأقدار أن يكون صوت السادات أول صوت للثورة تسمعه الجماهير ، فأوكل إليه إعلان بيان الثورة - ليس فقط لقدرته على الخطابة والإلقاء - بل لتاريخه السياسي والشهرة الواسعة التي اكتسبها خلال قضية أمين عثمان فكان أشهر الأسماء بالنسبة لجماهير الشعب . وربما كان ذلك لتوضيح الرؤية بأن حركة الجيش التي سيطرت على الحكم ليست مجرد انقلاب عسكري ، بل ثورة وطنية لها جذورها ونضالها المرير و ها هو أحد رجالها . وربما كانت رسالة وجهها عبد الناصر إلى من يهمه الأمر .

ثالثا:الوظائف التي شغلها السادات خلال العهد الناصري

[في ظل الأوضاع العسكرية ,السياسية,الاقتصادية] :

وبمرور الأيام و تأكد نجاح الثورة واستقرارها ، و إصرار القيادة العسكرية على السيطرة المطلقة على السلطة السياسية ، قرر مجلس قيادة الثورة ضرورة تشكيل وزارة جديدة ترأسها محمد نجيب ، كما تقرر ضرورة طرد الملك فاروق ومغادرته البلاد ، وقد كلف السادات بهذه المهمة حاملا إنذارا نهائيا إلى الملك بالتنازل عن العرش ، وكان برفقته محمد نجيب ، وهما اللذان أشرفا على عملية إقصاء الملك إلى المنفى [4] ، وعلى أثر ذلك غاب السادات عن وسط الصورة بينما برز إلى المقدمة آخرون من أعضاء مجلس قيادة الثورة ؛ ولم يرجع ذلك إلا للحساسية التي انتابت بعض الضباط ، والانطباع الخاطئ الذي سيطر على تفكيرهم إزاء ظهور السادات في الصورة وتسليط الضوء عليه أثناء تنفيذ مهمة إنذار الملك وطرده ؛ لذلك عندما قرر مجلس قيادة الثورة توزيع مسئوليات السلطة لم يعهد بأي منصب رسمي في ذاك الوقت إلى السادات ، ولكن نظرا

---

(1) البحث عن الذات ، مرجع سابق ، صـ 140 .
(2) مدحت بسيوني ، مرجع سابق ، صـ 30 .
(3) البحث عن الذات ، مرجع سابق ، صـ141 . كذلك ، محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، صـ 79 .
(4) البحث عن الذات ، مرجع سابق ، صـ 141 – 142 .

لسابق اشتغاله بالصحافة * عهد إليه بالإشراف على جريدة الجمهورية ومجلة التحرير ، وهما لسان حال الثورة في التعبير عن أهدافها ومواقفها من قضايا العمل السياسي داخليا وخارجيا [1] وهو ما انعكس على السادات وشعوره بحالة من الإحباط تجاه تناسيه أو تجاهله من قبل عبد الناصر ، ولهذا اتخذ لنفسه خطا ثابتا و دائما بأنه لا معارضة لأي شكل من أشكال هيمنة عبد الناصر على دفة الحكم ، فانصاع لقبول أي منصب يعرض عليه ولو كان منصبا ثانويا لا يتناسب مع ما كان يدعيه من مكانة في تنظيم الضباط الأحرار [2] .

وتأمينا للثورة - منذ البداية - بدت الدلائل تشير إلى استعداد القيادة العسكرية الجديدة للتعاون مع واشنطن **، والتي كانت على علم بحركة الضباط داخل الجيش ، ولم تخف هي الأخرى استعدادها للالتقاء بالثورة منذ بزوغ فجرها ومثلت هذه المساندة رادعا استراتيجيا لمجرد التفكير البريطاني في التدخل العسكري ضد الثورة ، ولا يعني ذلك التأييد المطلق ، بل يهدف إلى تثبيت أوضاع الثورة ؛ تمهيدا للسيطرة الأمريكية على المنطقة ، التي ستنطلق من قلب القاهرة مفتاح الشرق خاصة بعد أن حددت الثورة أهدافها بالإطاحة بالعناصر الفاسدة في الجيش ، ونفت أن يكون لها أية أبعاد سياسية [3] .

وتم ذلك على استحياء ، فلم تكن واشنطن على استعداد لكي تلعب الدور القيادي في القاهرة ، فقد كانت بريطانيا ما تزال هي المعنية بشئون الشرق الأوسط . وكان أساس التفاهم الأنجلو أمريكي هو إنشاء تنظيم دفاعي في الشرق الأوسط لحماية أمن المنطقة والمصالح الغربية بها ، وكانت واشنطن يحدوها الأمل في أن تتفهم القيادة الجديدة في القاهرة الاعتبارات الاستراتيجية الكامنة وراء منظمة الدفاع للشرق الأوسط *** ، وجاء رفض القاهرة للمشروع مخيبا للآمال [4] .

ولهذا لم تنجح مهمة علي صبري في واشنطن بنهاية 1952 بشأن التفاوض حول احتياجات مصر من التسليح ، والذي مثل أول اختبار للنوايا الأمريكية ، ومعرفة جدية التعاون والمدى الذي يمكن للقاهرة أن تعتمد فيه على واشنطن ، وكنوع من المراوغة اقتصرت واشنطن على عرض التسليح الخفيف و اشترطت الوفاء بثمنه نقدا ، والتعهد بعدم استخدامه لغير أغراض الأمن الداخلي والدفاع ؛ وعندما ألقى البيان الثلاثي بظلاله على المفاوضات ثارت ثائرة بريطانيا إزاء مسألة إمداد مصر بالسلاح خاصة وأن أعمال الفدائيين في منطقة القناة

---

* حيث مارس السادات العمل الصحفي بشكل فعلي قبل قيام الثورة وعرف مهنة الكتابة ، حيث عمل صحفيا بمجلة المصور في دار هلال عام 1948 ، فاكتسب خبرة أهلته لهذا العمل .

(1) كرم شلبي ، السادات وثورة يوليو ، دراسة في فكر أنور السادات (1948 – 1959) ، [القاهرة : المطبعة العربية الحديثة ، ب . ت] ، صـ 267 .

(2) سمير عبده ، التحليل النفسي للسادات ، صـ 32 – 33 .

** بدأت الاتصالات المصرية الأمريكية ليلة قيام ثورة يوليو بهدف تأمينها ، حيث أرسل على صبري بصفته مديرا للمخابرات والطيران وعلاقته بالملحق الجوي الأمريكي ، برسالة مفادها أن الجيش قد قام بحركة لتطهير القوات المسلحة من العناصر الفاسدة وليس له أبعاد سياسية ، والمطلوب تدخل السفارة الأمريكية لمنع أي تحرك للقوات البريطانية من منطقة القناة .

(3) عبد الله إمام ، على صبري يتذكر بصراحة عن السادات [القاهرة : دار الخيال ط2 1997] ، صـ 12 16 . كذلك اليعازر البعيري ، ضباط الجيش في السياسة و المجتمع العربي ، ترجمة بدر الرفاعي [القاهرة : سينا للنشر ط1970] . صـ 93 .

*** منذ مطلع الخمسينيات ، تسعى السياسة الأمريكية جاهدة إلى جعل مصر القاعدة الرئيسية التي يمكن منها وقف الزحف الروسي في الشرق الأوسط ، وبذلك يتم إقفال الحلقة المحكمة حول روسيا . إستنادا إلى أن مد الجسر مع القاهرة قد يشكل أفضل وسيلة لصد التقدم الشيوعي في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم . وهو ما تؤكده وثائق الخارجية المصرية ، أرشيف سرى جديد ، محفظة 219، ملف5ج/111/37 سرى جدا ، من سفير مصر في موسكو إلى وكيل الخارجية بشأن إنشاء سفارة روسية في ليبيا . تحريرا 29 /9 / 1955 . و لمزيد من التفاصيل ، انظر ، رضا أحمد شحاته ، تطور السياسة الأمريكية تجاه مصر منذ الحرب العالمية الثانية و حتى حرب السويس [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ط1 1995] . ص 495 - 503 .

(4) انظر ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 39 .

على أشدها ؛ لذا اتضح أن السياسة الأمريكية لا تتسق مع أهداف وطموحات القاهرة ، وهكذا تعثر أول لقاء مصري أمريكي [1] .

وعلى الجبهة الداخلية كانت الثورة ماتزال تعزز مواقعها على كافة الجبهات بصورة تدريجية طوال النصف الثاني من عامها الأول ، وتعمل على تنفيذ سلسلة الإجراءات السياسية والاجتماعية التي اتخذها مجلس قيادة الثورة ، والتي مثلت الخطوات التمهيدية للمنجزات الضخمة للثورة فيما بعد و خاضت من أجلها معارك دامية على جبهات متعددة داخليا وخارجيا سواء من أجل استقرارها أو من أجل تحقيق أهدافها ، و تمحورت حول قضيتين محوريتين هما الاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية مع الوضع في الاعتبار أن القضية الفلسطينية لم تفرض نفسها على السياسة المصرية إلا من خلال تأثيرها على هاتين القضيتين .

بينما كان جلاء القوات البريطانية عن قاعدة السويس يتصدر أولويات أجندة مجلس قيادة الثورة وضرورة التوصل إلى اتفاق مع بريطانيا لتحقيق الاستقلال الوطني و الذى بدا ممكنا في ظل التغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بطرح استراتيجية الاحتواء متجسدة فى سلسلة الأحلاف العسكرية لمحاصرة الاتحاد السوفيتي ، وإزاء اشتراط بريطانيا تحقيق الجلاء عن قاعدة قناة السويس في إطار حلف دفاعي عن منطقة الشرق الأوسط ورفض مصر التسليم بغير الجلاء غير المشروط فضلا عن عملية الربط بين الانسحاب البريطاني والسلام مع إسرائيل [2] ، تعثرت المفاوضات المصرية البريطانية حول الجلاء منذ أوائل مايو 1953.

وجاءت رؤية السياسة الأمريكية ومعالجتها لتلك المعضلات إنقاذا للأزمة ، متمثلة في الربط العضوي بين الدفاع عن الشرق الأوسط [الحزام الشمالي] ضد الاتحاد السوفيتي وبين السلام بين العرب وإسرائيل ؛ لذلك تبلورت مبادئ العمل التي تدور حولها السياسة الأمريكية لمساعدة مصر وبريطانيا للتوصل إلى اتفاق ، والذي يقتضي تنفيذه فترة زمنية يمكن استغلالها في تحقيق المساعي الأمريكية * بتقديم مشروع كامل بشأن السلام مع إسرائيل ، والذي سيتقدم بقدر حرص مصر على إتمام عملية الجلاء ، مع إغراء مصر بالمساعدات العسكرية والمالية ، والتلويح بالدعم لتنفيذ مشروع السد العالي ** الذي أصبح يحتل مكان الصدارة في اهتمامات قادة الثورة والشعب [3] ، وكشكل من التوازن بين الكتلتين اتخذت مصر قرارها في 22 مارس 1954 برفع درجة التمثيل الدبلوماسي مع الاتحاد السوفياتي لدرجة سفارة ، مما حث موسكو لاستخدام الفيتو ضد القرار الصادر من مجلس الأمن [29/ 3/ 1954] ضد مصر بشأن الشكوى الإسرائيلية حول القيود المصرية على الملاحة

---

[1] حول تفاصيل المفاوضات و ملابساتها : راجع ، عبد الله إمام ،علي صبري يتذكر بصراحة عن السادات ، مرجع سابق ، صـ 17 ، كذلك ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 39 .

[2] حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 40

* لم يكن لدى قادة الثورة اهتماما و اضحا للمشكلة الفلسطينية ، نظرا لظروف الاستقرار السياسي والاقتصادي في مصر ، والتي قد لا تسمح لها لسنوات طويلة أن تمارس دورا مؤثرا .

** حول معركة بناء السد العالي ، راجع ، الهام السيد عفيفي ، معركة بناء السد العالي ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس : كلية الآداب ، قسم التاريخ 2005 ، حيث تدور الدراسة حول الموضوع تفصيلا .

[3] محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ 63 – 69 .

الإسرائيلية في قناة السويس ، وفي منتصف يونيه أرسلت واشنطن للقاهرة وعودا بالشروع في تنفيذ التزاماتها السابقة عسكريا واقتصاديا في الوقت الذي ستوقع فيه مصر اتفاقية الجلاء مع بريطانيا [1] .

والحاصل أنه بالرغم من صعوبة المفاوضات المصرية البريطانية ، وتوتر الجبهة الداخلية فإن البلدين قد توصلا إلى اتفاق الجلاء وقعه جمال عبد الناصر بصفته رئيسا للوزارة مع أنتوني ناتنج وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية * ، وأعلن الاتفاق في 27 يوليو 1954 ، وكانت واشنطن عنصرا أساسيا في التوصل لهذا الاتفاق ؛ فعقب توقيع اتفاقية الجلاء وقعت مصر مع الولايات المتحدة اتفاقية معونة اقتصادية قيمتها أربعون مليون دولار ، بينما هاجمها الاتحاد السوفيتي [2] .

وخلال هذا العام ترك السادات رئاسة تحرير جريدة الجمهورية وعاد إلى مجلس قيادة الثورة حيث شغل منصب وزير الدولة عام 1954 بعد أن بقي أكثر من عام العضو الوحيد الذي لم يتقلد منصبا وزاريا ، ولكن سرعان ما استقال السادات مرة أخرى في مطلع عام 1955 ، بسبب ازدياد حدة المشاحنات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة بشأن قضايا الديمقراطية وتعدد الأحزاب و التنمية والاشتراكية والوحدة العربية ، التي لم تحظ باتفاق بين أعضاء مجلس قيادة الثورة ؛ الأمر الذي أدى إلى تصفيات دورية وخروج المعارضين على مراحل مختلفة من تطور وأبعاد التحول الاجتماعي الذي قادته ثورة يوليو ؛ لذا آثر السادات أن يرقب عن بعد تلك الصراعات التي تنفجر داخل مجلس قيادة الثورة ، ولم يكن طرفا فيها ، وإنما اكتفى بطاعة السلطة المعترف بها قانعا بالاحتفاظ بمناصب الدرجة الثانية حتى تحين الفرصة [3] ، وعاد إلى جريدة الجمهورية ثانية ، ولكنه لم يظل بهذا المنصب طويلا ؛ ذلك لأن أحد المقالات التي كتبت بالجريدة عن وزير الخارجية الأمريكية افتقرت إلى الدبلوماسية - وهو ما لم يعلم عنه السادات شيئا رغم أنها ممهورة بإمضائه - وهو ما لم يلق قبولا من جانب عبد الناصر الأمر الذي عجل بإعفاء السادات من منصبه [4] .

وإزاء اشتداد المواجهة بين النخبة الحاكمة وجماعة الإخوان المسلمين - خاصة بعد قرار حل الجماعة حيث أنها لم تدرج تحت طائلة قرار حل الأحزاب ، وذلك لأسباب عديدة كان من ضمنها معارضة بعض قرارات الثورة ومحاولة فرض الوصايا وهو ما رفضه عبد الناصر بعناد ، وبرر السادات قرار عبد الناصر بأنه لم يكن عداء للإسلام وإنما حد لنشاط الجماعة التي تستخدم من الإسلام ذريعة لأغراض سياسية [5] - اتجه النظام الحاكم إلى تطوير المؤسسات الدينية الرسمية ، ودفعها لتلعب دورها المفترض في المجتمع ، لمواجهة صعود القوى السياسية الإسلامية المعارضة – والتي كانت تسعى إلى تجاوز المؤسسات الدينية حيث تبدلت العلاقة بين الضباط الأحرار والإخوان عقب اندلاع الثورة ، لتنتقل من مرحلة التعاون والمهادنة إلى الصدام والعداء ، وفي المقابل اهتم النظام بتطوير المؤسسة الدينية الرسمية وإحكام السيطرة عليها بوضعها تحت هيمنة ورقابة الدولة

---

(1) مينا ملاك عازر ، علاقة مصر مع القوتين الأعظم (1967 -1977) ، رسالة ماجستير ، [جامعة عين شمس : كلية الآداب ، قسم التاريخ ، 2009] ، صـ 14 .

* حول الصراع على السلطة ، راجع ، محمد نجيب ، كنت رئيسا لمصر [القاهرة : المكتب المصري الحديث ط 1984] ، ص 55 - 60 .

(2) حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 41 ، أورد بها بنود اتفاق الجلاء يمكن مطالعتها وبخاصة البند الخاص بالمجالات النووية .

(3) عبد العليم محمد ، مرجع سابق ، صـ 90 ، 110 . كذلك ، جيهان السادات ، مرجع سابق ، ص 94 .

(4) كيرك بيتي ، مرجع سابق ، صـ 49 .

(5) الخارجية المصرية : أرشيف سري جديد ، ملف 2/7 / 1 ، محفظة 35 ، بشأن حل جماعة الإخوان المسلمين تحريرا في 1954/1/23

Scanned by CamScanner

من خلال إلغاء بعض المؤسسات ، و تطوير البعض الآخر ، فضلا عن استحداث مؤسسات جديدة ، كان على رأسها المؤتمر الإسلامي الذي أنشئ عام 1955 ، واختير السادات سكرتيرا عاما له [1] . والذي اعتبر إحدى أدوات السياسة الخارجية المصرية لتقديم مصر إلى العالم الإسلامي على أنها نموذج للإسلام ورائدة لعصر إسلامي جديد – بغرض تقليص دور الإخوان المسلمين داخليا ومواجهتهم خارجيا – حيث احتدم الصراع بين القيادة و الإخوان بقرار حل جماعة الإخوان ، وتعدى الصراع الحدود السياسية.[2] .

وعلى أية حال فقد مثل المؤتمر الإسلامي إحدى المحطات الهامة في حياة السادات و مسار توجهه السياسي فيما بعد ، حيث أتاح له فرصا كثيرة للسفر والتعرف على شخصيات هامة في العالم الإسلامي ، وعلى رأسهم كمال أدهم صهر الملك فيصل ؛ الذي قدر له أن يلعب دورا محوريا في رؤية سياسة السادات الخارجية خاصة بعدما أصبح مستشارا للملك فيصل ومشرفا على المخابرات العامة السعودية وكان على علاقة وثيقة بالمخابرات الأمريكية [3] .

وأخيرا انتهت معركة الجلاء بحلول منتصف يونيو 1956، وغادر البلاد آخر جندي بريطاني ، وطويت الصفحة الأخيرة لتاريخ الاحتلال البريطاني لمصر ، وهي الصفحة التي حاولت بريطانيا إعادة فتحها مرة أخرى بالقوة المسلحة ، ولكن حالت الاستراتيجية الأمريكية دون ذلك ، وخلال فترة المهلة المحددة لإتمام الانسحاب البريطاني [ثمانية عشر شهرا] أصبح عامل الوقت مدخلا قويا للولايات المتحدة وورقة ضغط لتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل فلم تضع الدبلوماسية الأمريكية وقتا وأخذت على عاتقها إعداد مشروع كامل وتفصيلي لخطة تحقيق السلام في المنطقة اشتهرت باسمها الكودي [خطة ألفا] * التي نسفتها إسرائيل قبل أن تفتح ملفاتها بالإغارة على غزة [4] . فمثلت دافعا قويا لعبد الناصر بالتوجه نحو الاتحاد السوفيتي لشراء السلاح وكسر احتكار الغرب لسوق السلاح .

ومهما يكن الأمر فقد نسجت صفقة الأسلحة التشيكية الخيوط الأولى للعلاقات المصرية السوفييتية الاستراتيجية ، وأصبحت تأشيرة دخول لموسكو إلى المنطقة والوصول إلى المياه الدافئة ذاك الحلم الذي طال انتظاره وعلى الجانب الآخر ساهمت تلك الصفقة في زيادة حدة التوتر والتحرش على الجبهة المصرية ** ، و

---

(1) هالة مصطفى ، الدولة والحركات الإسلامية المعارضة من المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك [القاهرة : مركز المحروسة ط1 1996] ، صـ 138 .

(2) وهو ما تكشف عنه الوثائق المصرية بوضوح بدءا من ملابسات قرار حل جماعة الإخوان و أسبابه ومرورا بتصاعد الصراع ، والمطالبة بالتدخل الدولي لحل الأزمة وانتهاء بمحاولة اغتيال عبد الناصر ، فضلا عن المساندة المالية من الدول الكبرى وخاصة روسيا . الخارجية المصرية ، أرشيف سري جديد ، محفظة 35 ، ملف 1/7/2 سري جدا ، محفوظات إدارة الشئون العربية ، من السفير المفوض بدمشق إلى وكيل الخارجية .تحريرا في 1954/3/20 بشأن مؤتمر الإخوان المسلمين بدمشق والمطالبة بالتدخل الدولي . كذلك نفس المصدر : ملف 6/3/8 سري جدا ، بشأن مساعدة روسيا ومد الإخوان المسلمين بمصر بالمال والسلاح لمواجهة النظام القائم ، مصدر المعلومات ،إدارة المخابرات دمشق ، تحريرا في 1954/10/20 . كذلك نفس المصدر ، ملف 8/66/94 سري جدا ، مذكرة من السفارة المصرية بدمشق بشأن تمكن رجال الشرطة السعودية من إلقاء القبض على أحد الإخوان المسلمين وبحوزته وثائق تحوي خطة لاغتيال عبد الناصر ،الذي دخل السعودية بواسطة السفير السوري ، تحريرا في 1955/7/15 .

(3) انظر ، أحمد حمروش ، مرجع سابق ، ص 124. كذلك ، سمير عبده ، مرجع سابق ، صـ 34

* حول تفاصيل الخطة ، راجع محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية العرب وإسرائيل ، مرجع سابق ، صـ 98 – 102 .

(4) Laura Zittrain , Eisenberg , Negotiating Arab Israeli Peace ; Pattern , Problems , Possibitites , indianaUniversty Press , 1998 , p 28 .

** بدأت السياسة العدوانية والتوسعية على الجبهة المصرية عقب توقيع اتفاقيات الهدنة مباشرة ، تجسدت في سيطرة إسرائيل على منطقة العوجة الدولية منزوعة السلاح الواقعة على الحدود المصرية الإسرائيلية ، فهي مفتاح سيناء ونقطة الوثوب الاستراتيجية لغزو مصر عبر الحدود ، وأحكمت إسرائيل قبضتها عليها خلال عامي 1953 – 1954 . حتى نجحت في السيطرة على البوابة الرئيسية بسيناء والتي استخدمتها في هجومها عامي 1953 ، 1967 . راجع المجذوب ، هزيمة يونيو ، صـ 15 .

ردت مصر بدورها بتشديد إجراءات الحصار على خليج العقبة – منفذ الملاحة الإسرائيلية مع دول العالم الثالث وقلب القارة الأفريقية – فقررت إسرائيل توجيه ضربة إجهاض للقوات المصرية قبل أن تتمكن من استيعاب الصفقة [1] .

وبتعاقب الأحداث و تلاحقها بين القرار التكتيكي بسحب تمويل مشروع السد العالي بهدف كسر إرادة وطموح عبد الناصر وصولا إلى تطويعه ، وبين رد الفعل الثوري المدبر برفض الانكسار مجسدا في قرار تأميم القناة ، سنحت الفرصة لإسرائيل بتوجيه ضربة قاسية للنظام المصري بشن هجومها المسلح تواطؤا مع إنجلترا و فرنسا ، والقيام بالعدوان الثلاثي ، وخلال تلك الجولة تمكنت إسرائيل من احتلال شبه جزيرة سيناء إلا أن الموقف الدولي لم يكن في صالحها ، وهو ما عكفت على دراسته حتى لا يتكرر مرة أخرى ، حتى نجحت في توجيه سياستها الخارجية لخدمة أمنها القومي ودعم نظريتها العسكرية .

وعموما انتهى العدوان بانسحاب جميع القوات المشتركة في الغزو بعد أن تمكنت إسرائيل من ضمان الملاحة في مضيق تيران ، وأوجدت منفذا لميناء إيلات الإسرائيلي على البحر الأحمر ، وكسبت مرورها في خليج العقبة * فضلا عن تأمين مؤقت لحدودها مع مصر بوجود قوات الطوارئ الدولية ، التي ستلعب دورا هاما في التمهيد للجولة القادمة [2] . و لم تمر الشهور التي أمضتها إسرائيل في سيناء عشية عدوان 1956 وحتى انسحابها في مارس 1957 هباء بل استغلتها لإجراء العديد من الدراسات والاستطلاعات الجوية لمسرح العمليات ، ووصلت إلى نتائج عديدة دمجتها مع خبرتها في الحرب ضد قواتنا أثناء حرب فلسطين وأصبح لديها أساليب ومفاهيم قتال واضحة وعملية عن كيفية هزيمة الجيش المصري في سيناء مستقبلا [3] .

وعلى أية حال ، وكرد فعل على تجميد الأرصدة المصرية بدأت الثورة مرحلة التمصير والإسراع في تنفيذ خططها في كل المجالات كخطوة أولى على طريق الثورة الاجتماعية . وبتمصير الاقتصاد والتحرر من الاحتلال والاستغلال الاقتصادي ، وتشجيع الاستثمارات الوطنية في المجالات الصناعية استطاعت مصر امتلاك ركيزة اقتصادية صارت نواة للانطلاق نحو خطوات التحول الاشتراكي ، وأصبح التأميم مخرجا لمعضلة العجز في التمويل ، فارتكز على إعادة بناء الدولة على أسس تعتمد على الذات ، وليس على رأس المال المرتبط بالإمبريالية الاستعمارية [4] . و بتلاقي تلك النجاحات على الصعيد الداخلي بتطورات السياسة الخارجية [بتحديها لحلف بغداد والدول العظمى وكسر احتكار السلاح الغربي ، وتحرير الإرادة المصرية ، والتفاعل بقوة مع الحركة القومية ، وتبني حركة عدم الانحياز وتأميم القناة .... الخ] في إطار تفعيل دور

---

(1) نور الدين كمال ، دوافع الصراع العربي الإسرائيلي ومحاولات التسوية المستحيلة في اتفاقيتي كامب ديفيد [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 2005] ، صـ 23 .

* أما بشأن الأهمية الاستراتيجية لخليج العقبة بالنسبة لإسرائيل وعلاقته بكسر طوق الحصار العربي المضروب حولها ، راجع ، طه المجدوب ، هزيمة يوليو حقائق وأسرار ، صـ 46 .

(2) حول مذكرة التفاهم بشأن الانسحاب الإسرائيلي من سيناء ، وضمان حرية الملاحة في خليج العقبة ، راجع محمد حسنين هيكل ، حرب الثلاثين سنة – ملفات السويس [القاهر :مركز الأهرام للترجمة و النشر،ط1 د.ت] ، صـ 295 . مع مراعاة أن ذلك لم يكن إلا وفقا لسياسة ملء الفراغ في الشرق الأوسط بترتيبات سياسية و عسكرية واقتصادية .

(3) عبد المنعم واصل ، الصراع العربي الإسرائيلي : من مذكرات وذكريات الفريق عبد المنعم واصل [القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ط 2002] ، صـ 103 .

(4) عبد الله أمام ، على صبري يتذكر ، صـ 64 – 72 وكذلك راجع :

Charles philip, Issawi . Egypt in Revolution An Economi analysis , London : oxford Universit press , 1966 , pp 53 - 54

السياسة الإعلامية ارتفعت أرصدة عبد الناصر ، وتحولت الهزيمة العسكرية إلى نصر سياسي له أصداء مسموعة في العالم الثالث والمنطقة العربية ، وأصبح عبد الناصر رمزا للقومية العربية وعدم الانحياز ، وأصبح محط أنظار الجميع مما دفع عبد الناصر في التمادي في سياسة التحدي بدلا من التفكير الجدي للاستعداد لمواجهة عسكرية مع إسرائيل لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه ، واقتصر الأمر على استراتيجية الحصار والعزلة السياسية مما أفضى في النهاية إلى تكرار الهزيمة لفقدان استراتيجية الردع [1] .

وعلى الصعيد الدولي جسدت حرب السويس ذروة الصراع داخل النفوذ الغربي وصولا إلى نقطة اللاعودة ، وبنهاية عقد الخمسينيات بدأت إرهاصات الوفاق الدولي بين قطبي النظام الدولي الجديد باقتسام العالم من جديد على أثر انتهاء النفوذ البريطاني بصورة شبه كاملة لتتغير بذلك الخريطة السياسية اتساقا مع بدء عهد جديد اتسم بإحكام قبضة القطبين على إدارة الصراع في الشرق الأوسط ، ورسم ملامح السلام في المنطقة ومدى ارتباطه بأمنهما القومي توافقا مع استراتيجية الإدارة الدولية [2] . من أجل ذلك خاض العملاقان معركة استقطاب واسعة النطاق شهدتها المنطقة مما زاد من حدة الحرب الباردة على مستوى القمة الدولية فسارعت واشنطن بطرح مبدأ أيزنهاور وهو ما عرف بنظرية ملء الفراغ في الشرق الأوسط حاولت به الحصول على تأييد دول المنطقة له.

و قاد عبد الناصر حركة الرفض ضد الاستراتيجية الأمريكية و أهدافها ؛ لتتصدر مصر مركز النفوذ والمواجهة ، وهو ما لا يتناسب بأي معيار مع حجم إمكاناتها الملموسة مما ألقى على كاهلها بأعباء ومسئوليات أنهكت هذه الإمكانيات المحدودة عبر المراحل اللاحقة لتطور الصراع [3] وكرد فعل مضاد حاولت واشنطن عزل مصر عن طريق الحصار الاقتصادي ، وتوجيه سياستها لمحاولة تفتيت الجبهة العربية المناوئة لها بتقطيع أوصالها بدفع بعض القيادات العربية لمنافسة زعامة عبد الناصر بغرض إسقاط النظام المصري والتخلص منه تمهيدا لمرحلة الاختراق .

وباختلاف القاهرة وواشنطن حول جوهر العلاقات بينهما أسهم ذلك في دفع العلاقات المصرية / السوفيتية إلى مزيد من التقارب ، وتوثيق التعاون بين البلدين ، و ترجمت هذه العلاقة المباشرة في الميدانين العسكري والاقتصادي [4] . و زاد نفوذ موسكو في المنطقة تبنيها استراتيجية اقتصادية - وليست أيديولوجية - اعتمدت على تقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية دون الحصول على تعهدات دولية أو تحالفات .

وانعكاسا لازدياد حدة الحرب الباردة وضراوة عملية الاستقطاب على علاقات القوى الثورية والمحافظة بدا واضحا الدور الرئيسي والمؤثر الذي تلعبه مصر في تطور الأحداث، متجسدا في الوحدة المصرية السورية [22فبراير 1958] ، وإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة [6 مارس1958] ، التي مثلت تهديدا خطيرا

---

(1) حسن نافعة ، مصر والصراع العربي الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة [بيروت . مركز دراسات الوحدة ط2 1986] ، صـ27 .

(2) أسعد بيضون ، دراسة حول النظام الدولي الجديد عقب الحرب العالمية الثانية ، مركز المقريزي للدراسات السياسية بشبكة الإنترنت الدولية بتاريخ 5 /2009/8

(3) جميل مطر ، مرجع سابق، صـ92 .

(4) فقد استجابت موسكو لمطالب القاهرة بشأن صفقة تسليح قواتها تعويضا لما فقد خلال حرب السويس مع بعض التحفظات. وعلى الجانب الاقتصادي، تم الاتفاق على التعاون السوفياتي لتنفيذ مشروع السد العالي بشقيه التمويلي والمعونة الفنية على عكس كل التوقعات الغربية. راجع، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 71 – 73

لمصالح الغرب واستقرار الأنظمة الرجعية التي لم تكن على استعداد للتضحية بعلاقاتها بالغرب ، باعتبار دولة الوحدة نواة لاستقطاب الدول العربية طبقا لدستورها لمواجهة المناورات الغربية والتهديدات الإسرائيلية التي باتت وشيكة [1] . وبتحقيق الوحدة أصبح من المحتم إعادة تنظيم الهيكل العام للقوات المسلحة خاصة بعد انضمام اليمن للوحدة [8 مارس 1958] في إطار الدولة العربية المتحدة لتحمل أعباء تجاوز الحدود الوطنية .

وعموما فقد أصبح السادات رئيسا لمجلس الأمة المشترك بين إقليمي الجمهورية المتحدة ، وبذلك انقطعت صلته نسبيا بالمؤتمر الإسلامي ، ولكن ظلت صداقاته قائمة نشطة [2] . ورغم أن دور البرلمان كان رمزيا إلى حد كبير إلا أنه أهل السادات ليصبح رئيسا لمجلس الأمة المصري فيما بعد بدءًا من عام 1964 وحتى منتصف عام 1969ـ بجانب عضويته في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ـ الذي شكل جانبا برلمانيا لنشاطه السياسي ساعده في معركته ضد رجال عبد الناصر ونشأة دستور 71 بعدما تولى رئاسة الجمهورية [3] .

وبسقوط النظام الملكي الموالي للغرب في العراق [14 يوليو 1958] ، وسقوط حلف بغداد ، ورفع مصر شعار وحدة الصف وما تبع ذلك من استقطاب أيديولوجي في المنطقة قسم العالم العربي على أثره إلى قسمين : تقدميين ورجعيين ؛ وبهذه التطورات شهدت المنطقة فترة حرجة وحساسة تصارعت فيها القوى الكبرى والإقليمية معا .

وأمام المعضلات الثلاث ـ المصالح الحيوية والبترولية ، واحتواء النفوذ السوفييتي ، والالتزام الأمريكي الإسرائيلي ـ خططت واشنطن لاحتواء الثورة المصرية وتقليص دورها داخل حدودها ، وربما أقل من ذلك ؛ للحد من تأثير القومية العربية ومناهضة وإجهاض أي وحدة عربية جديدة ، ولن يتحقق ذلك إلا بهزيمة عبد الناصر ذاته [4] . فقد شكلت ثورة يوليو تهديدا لمصالح و توازنات كانت قائمة وفتحت الطريق والأفق لمصالح و توازنات جديدة وتركيبة مختلفة لصيغة المجتمع والحكم .

فخلال الثلاث السنوات عمر الوحدة المصرية السورية واجهت مصر ضغوطا حادة استهدفت هزيمة دولة الوحدة والعمل على عزلتها سياسيا والضغط عليها اقتصاديا والتآمر على جبهتها الداخلية وأخيرا تفاقم خطر الضغوط الخارجية بالتهديد باستخدام القوة ؛ لذلك نشطت القوى الكبرى و بجانبها إسرائيل تؤازرها بعض الدول العربية ـ كل لأهدافه ودوافعه ـ لهدم الوحدة المصرية السورية استغلالا لأخطاء السياسة الداخلية للحكم في سوريا التي لم تلب المطالب المرجوة من الوحدة للشعب السوري [5] . ودون الخوض في تفاصيل أسباب الانفصال التي تتشابك فيها الأسباب الداخلية والضغوط والمؤامرات الخارجية أضحى الانفصال ضربة تكتيكية موجعة وجهت في الأساس لعبد الناصر . وعلى أثرها انقسم المعسكر التقدمي ذاته ، كما نشأ صراع داخل القيادة

---

[1] فقد ثبت أن هيئة أركان الحرب الإسرائيلية لديها مشروع جاهز لخطة حربية تهدف إلى احتلال إسرائيل لأراض عربية جديدة تشمل غزة وشبه جزيرة سيناء كاملة و الضفة الغربية من الأردن وجنوب لبنان بما فيها نهر الليطاني والجولان السوري !! ولكن إسرائيل عاجزة وحدها على تنفيذ المشروع لذا ستعتمد على واشنطن وهو ما تؤكده وثيقة الخارجية المصرية، أرشيف سري جديد ، محفظة 33 ، ملف 2 / 3 / 10 سري جدا ، بشأن الاتحاد مصر مع سوريا . تحريرا 11 / 1 / 1958 ، دمشق .

[2] كيرك بيتي، مرجع سابق ، صـ 50 .

[3] راجع محمد الطويل ، لعبة الأمم والسادات [القاهرة : مركز الزهراء للإعلان العربي ، ط1 1988] ، صـ 17 – 31 .

[4] نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ 46 .

[5] حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 87 ، وكذلك ، أنيس منصور ، مرجع سابق ، صـ 51 – 53 .

السياسية المصرية ؛ حيث حمل عبد الناصر مسئولية الانفصال عن سوريا عسكريا للمشير عامر ، وبدا أن الصراع بين القيادتين السياسية والعسكرية يتعمق تدريجيا ، وبدأ يأخذ أبعادا أخرى عرقلت وضع استراتيجية عسكرية للدولة حتى داهمتها حرب 1967 [1] .

ونتيجة للانفصال حاول عبد الناصر إعادة تنظيم الهيكل القيادي والتنظيمي للدولة على أسس جديدة كان أهمها أن تكون القوات المسلحة داخل الإطار الطبيعي لأجهزة الدولة ، ولا يتولى الأعضاء القدامى في مجلس قيادة الثورة أي سلطة تنفيذية ، ويقتصر عملهم على التخطيط والمتابعة فقط ؛ لأن المشير عامر ليس لديه الكفاءة والقدرة على هذه القيادة ولكن اصطدمت هذه التوجهات برفض المشير عامر ، ومنذ ذلك الوقت بدأ الصراع على السلطة بين عبد الناصر والمشير عامر ينذر بالخطر [2] .

وفي الوقت الذي دخلت فيه نظرية الأمن الإسرائيلي مرحلتها الرابعة ، والتي تميزت بتبني نظرية الردع ، ودخول العامل النووي – بامتلاك إسرائيل مفاعل ديمونه * - تغيرت حسابات الصراع العربي /الإسرائيلي واعتباراته بهدف منع القوة المعادية من اتخاذ قرار باستخدام أسلحتها أو منعها من الإقدام على فعل أو رد فعل إزاء التحديات الإسرائيلية - لما لسلاح الردع من مفهوم نفسي يمارس عن طريق الضغط السياسي واستخدام أدوات الحرب النفسية - وبذلك تحتفظ إسرائيل بهامش كاف من التفوق النوعي على الجيوش العربية ، مما يحول نظريا دون قيام العرب بالحرب . وقد دمجت هذه النظرية باستراتيجية الحرب الوقائية ، حيث أصبح التلويح بالضربة المسبقة أسلوبا لضمان التأثير الرادع من جهة والخطوات العملية التي يمكن تنفيذها في حالة فشل التهديد بالردع من جهة أخرى [3] . وهو القرار الاستراتيجي الذي اتخذته إسرائيل في أعقاب العدوان الثلاثي ، مما يدل على إدراكها لسلوك الإدارة الأمريكية ومدى ممارسة الضغط عليها ، وكان مؤدى ذلك أن إسرائيل لم تعد تستطيع أن تعتمد في أمنها النهائي على أسلحة تقليدية ، ولا تحالف دولي حتى وإن كان تحالفا استراتيجيا ، وإنما يتعين أن يكون لديها قدرة نووية مستقلة تستطيع التلويح بها تكتيكيا سواء ردعا أو تنفيذا وقتما تريد وهو ما سوف يرغم أعداءها على توقيع اتفاقيات سلام [اعتراف وتطبيع] على أساس الأوضاع القائمة على أرض الواقع دون مقدرة العرب أو غيرهم على مناقشة شروط السلام الإسرائيلي خشية لما ينتظرهم [4] .

<u>حرب يونيو 67 (مقدماتها وملابساتها ونتائجها) :-</u>

و قبل أن يتجاوز عبد الناصر صدمة الانفصال عن سوريا ، وإعادة البناء الداخلي أقحم القوات المسلحة في حرب اليمن ؛ تأييدا للثورة اليمنية التي أعلنت مصر الاعتراف بنظامها الجديد . وهنا بدأ عقد من الأحداث

---

(1) انظر ، مذكرات حسن التهامي يفتح ملفاته من احتلال فلسطين إلى كامب ديفيد : عبد الناصر - السادات و سكين المخابرات الأمريكية ، بقلم / محمد سعد العوضي [القاهرة : دار ديوان ط1 1998] ، ص 108 - 110 .

(2) عبد الغني الجمسي ، حرب أكتوبر 1973 [باريس : المنشورات الشرقية ، طبعة عربية – ط1 1989] ، صـ 29 – 30 .

* كان هناك تحالف ملموس بين فرنسا وإسرائيل في الميدان النووي ، بدت إرهاصاته منذ عام 1954 على أثر قيام ثورة التحرير الجزائرية ومساندة عبد الناصر لها ، وبدافع الانتقام من عبد الناصر ورغبة في قلب نظام الحكم في مصر – قامت فرنسا بتسليم إسرائيل أول مفاعل نووي قبل العدوان الثلاثي بعدة أسابيع فقط أما المفاعل الثاني الأكثر قوة ، فقد وصل تل أبيب بحلول عام 1957 . واكتملت المرحلتان الأولى والثانية من البرنامج النووي الإسرائيلي . ولم تكن مصر غائبة عما كان يجرى داخل إسرائيل ، فقد بدأت مفاوضاتها مع ألمانيا الاتحادية لبناء المفاعل النووي . للمزيد ، راجع محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ 117 - 127 .

(3) عبد الرحمن الهواري ، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء الجولات العربية الإسرائيلية ، رسالة دكتوراه : أكاديمية ناصر العسكرية ، كلية الحرب العليا ، غير منشورة ، 1988 . صـ 46 .

(4) محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، ص 117 .

المريرة ، رغم أن الدعم العسكري لثورة اليمن بدا محدودا بناء على تقرير وفد تقصي الحقائق عن أحداث اليمن برئاسة المشير عامر يرافقه السادات الذي عين مسئولا سياسيا عن أحداث اليمن لتخطيط و دراسة المساعدات السياسية و العسكرية العاجلة لدعم ثورة اليمن * الذي كان يؤيد تدخلا محدودًا في الحرب الأهلية الدائرة لدعم الثورة اليمنية كرد فعل انتقامي على التأييد السعودي إلا أن تطور الأحداث قد ورط مصر تدريجيا ؛ حتى أصبح ثلث قواتنا يقاتل في جبال اليمن متجاوزين بذلك خط اللاعودة ، وإخلالا بالتوازن الاستراتيجي لقواتنا المسلحة فكان تدخل القوى الخارجية ضد الثورة وتوسيع جبهة الاشتباكات وتصعيد الضغط على مصر دافعا لإرغامها على تعميق التزامها وتعزيز وجودها ، خاصة بعد كارثة الانفصال عن سوريا بإرسال وحدات متكاملة لوضع نهاية سريعة لمقاومة الملكيين (1) . بحيث أنها باتت تعرف " بفيتنام " مصر..

وسرعان ما أصبحت أرض اليمن ساحة مفتوحة للمناورات من كل القوى على اختلاف الأهداف والدوافع، فتلاقت مصالح الولايات المتحدة وإنجلترا والمملكة العربية السعودية تؤيدها دول غربية وعربية أخرى على انتهاز فرصة توريط مصر في الحرب الدائرة أطول وقت ممكن لاستنزافها وإرهاقها دون السماح لها بتحقيق نصر عسكري حاسم إلى أن يحين الوقت المناسب لتوجيه ضربة قاضية تقلص نفوذها في العالم العربي وتحجم دور عبد الناصر داخل حدوده وربما دون حدوده (2) .

ولم تكن إسرائيل لتقف على هامش هذه الحرب الطاحنة التي استنزفت قدرات قتالية واقتصادية مصرية هائلة ، بل كانت إسرائيل في قلب الأحداث تمهيدا لنصر أجهض في الجولة السابقة ؛ بسبب الظروف الدولية آنفة الذكر ، وها هي حرب اليمن تدير دفة مسار المناخ السياسي تدريجيا ضد مصر دوليا وعربيا خلال فترة تورطها في تلك الحرب التي دامت خمس سنوات ، ولم يكن هذا الدور الإسرائيلي في الحرب الدائرة بالتعاون مع جبهة عربية [السعودية ، الأردن] معادية للنظام في صنعاء والقاهرة معا مجرد عمل عسكري وافقت عليه أطراف تختلف رؤاها وسياساتها ، وإنما كان اختراقا إسرائيليا لقلب الوطن العربي ، وكانت المحصلة النهائية فتح ثغرة في خط الدفاع الأمامي للصراع العربي / الإسرائيلي (3) . و لعل نجاح إسرائيل في هذا الاختراق كان ضمن العوامل التي شجعتها على السير في طريق الحرب آمنة مطمئنة فضلا عن ثقتها في استدراج عبد الناصر الذي لم يستطع التخلي عن زعامته.. فلم يتوقع عبد الناصر وجود قواته داخل اليمن بأكثر من بضعة أسابيع لمساعدة الجيش اليمني على التدريب العسكري .

* وضم إليه الدكتور البيضاني و القاضي الزبيري ، كما عين أعضاء عسكريين يمثلون القيادة العسكرية العليا هم العميد علي عبد الخبير و العميد طيار مهندس أحمد نوح و مقدم من الصاعقة ، وتوجه أعضاء هذه اللجنة فورا إلى اليمن و عادوا باقتراحات عسكرية أساسها دعم سريع بكتائب صاعقة و سرب طائرات معاونة و استطلاع جوي ، انظر الفريق محمد فوزي ، حرب الثلاث سنوات [بيروت : دار الوحدة ط1 1983] ، ص 22 - 24 . و لمزيد من التفاصيل راجع ، إدجار أوبالانس ، الحرب في اليمن : دراسة في الثورة و الحرب حتى علم 1970 ، ترجمة و دراسة ، الدكتور عبد الخالق محمد لاشين ، [الدوحة : مركز الوثائق و الدراسات الإنسانية بجامعة قطر ط1 1985] ، ص 8 - 11 ، ص 165 .

(1) كان توقيع اتفاقية الدفاع المشترك مع اليمن عام 1962، إعلانا بالنوايا المصرية تجاه الثورة. دون تحديد واضح لأبعاد التعاون وحدود الدعم، الأمر الذي جعل التنازلات نحو التزام كامل تجاه الثورة أمرا لا مفر منه ، لمزيد من التفاصيل راجع ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 95 .

(2) عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـ 30 .

(3) محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ 134 . أما بشأن المساعدات الخارجية للإمام البدر من مختلف القوى و الدول الأجنبية و العربية ، انظر ، إدجار أوبالانس ، مرجع سابق ، ص 140، 165 .

واستغلالا للموقف لتحقيق هدف قصير المدى ، وجس النبض شرعت إسرائيل في تحويل نهر الأردن ، مما أصبح إنذارا لا يمكن التغاضي عن مغزاه ، واستبعادا لاحتمال محاولة مستقبلة ذات أهداف أبعد مدى في ظل ظروف التورط المصري المستمر [1] . وكان رد الفعل العربي إزاء التحديات الإسرائيلية هو تنظيم قيادة عسكرية موحدة ؛ لتقرير الإجراءات اللازمة لمواجهة الخطر الإسرائيلي إلا أن التناقضات حالت حتى دون تنفيذ تحويل اثنين من روافد نهر الأردن إلى نهر الليطاني واليرموك [2] . ومن المفارقات أن تؤيد موسكو ادعاءات إسرائيل وحقوقها في مشروع تحويل نهر الأردن والاعتراض على محاولات تصفية إسرائيل [3] .

وفي ظل سيطرة حرب اليمن على سياسة مصر الخارجية والدفاعية تأزمت العلاقات المصرية البريطانية ، كما تدهورت العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة في الوقت الذي شهدت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تطورات خطيرة في عهد جونسون - الذي كان يكن كراهية شخصية لعبد الناصر - حيث أصبحت واشنطن مصدر رئيسي للسلاح الإسرائيلي بل وفتح ترسانة الأسلحة الأمريكية أمام إسرائيل تأخذ منها ما تشاء [4] . بجانب بعض الأحداث التي أثرت بالسلب على مسار العلاقات المصرية / الأمريكية حتى وصلت إلى مفترق طرق * . كما تدهورت العلاقات المصرية العربية ، برغم مؤتمرات القمة التي قد وصلت إلى مرحلة الانهيار والتفكك . وأصبحت القيادة الموحدة لجيوش الدول العربية – التي أنشئت عام 1964 – مجمدة دون أية فاعلية ، ولم تجد قرارات مؤتمرات القمة العربية طريقها للتنفيذ ، لعدم القدرة أو الرغبة في تنفيذها حتى أصبح القادة العرب في واد وإسرائيل في واد آخر [5] .

وبنهاية أغسطس 1965 قرر عبد الناصر أن يبادر لحل أزمة اليمن مع السعودية وسافر إلى جدة واتفق مع الملك فيصل على الانسحاب من اليمن على أن يتم ذلك نهائيا في يوليو 1966 ، وتم توقيع الاتفاقية على أساس إجراء استفتاء شعبي في موعد أقصاه 23 نوفمبر من نفس العام ، يحدد فيه الشعب اليمني نوع الحكم الذي يريده ، غير أن السعودية اعتبرت توقيع عبد الناصر للاتفاقية ضعفا منه فكثفت الهجمات على الجيش المصري . وفي نفس الشهر سافر عبد الناصر إلى الاتحاد السوفيتي لتوثيق العلاقات بين البلدين وبخاصة المجال العسكري ، وأسفرت الزيارة عن قبول موسكو طلبات القاهرة من السلاح التي تقدم بها عامر في نوفمبر 1964 كما تقرر إسقاط نصف مليار روبل من ديون مصر المستحقة للاتحاد السوفيتي باعتبارها مقدمة لمصر للإسهام

---

[1] الخارجية المصرية ، أرشيف سري جديد ، محفظة 575 ، ملف 140 / 139 / 2 ط1 سري جدا ، محفوظات الإدارة العربية ، جامعة الدول العربية مذكرة بشأن الاستفزازات الإسرائيلية وتحويل نهر الأردن والعمل العسكري المضاد . تحريرا في 9 / 12 / 1963 . ونظرا لاحتمال صدام عسكري مع إسرائيل أوصى رؤساء أركان حرب جيوش الدول العربية بتنظيم قيادة عسكرية موحدة . ثم رفعها إلى مجلس الدفاع المشترك لطرحها على مؤتمر القمة المقرر عقدها في 13 يناير 1964 . لمزيد من التفاصيل ، راجع حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 96 . و كان من أبرز نتائج المؤتمر إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية ، انظر طه المجدوب ، حقائق وأسرار هزيمة يونيو ، صـ 51- 54 .

[2] طه المجدوب ، المرجع نفسه .

[3] انظر ، مينا ملاك عازر ، مرجع سابق ، صـ 37

[4] عبد المنعم واصل ، مرجع سابق ، صـ 102 .

* بفضل بعض التغيرات التي طرأت على الإدارة الأمريكية في شهر أبريل 1966 جعلت الإدارة الأمريكية في أيدي يهودية في عهد جونسون ،انظر ، محمد حسنين هيكل ، الانفجار [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر ط1 1990] ، صـ 320 - 321 .

[5] استطاعت إسرائيل تحويل 75% من مياه نهر الأردن ، انظر ، صادق الشرع ، مرجع سابق ، صـ 400 . كذلك ، أنتوني نانتج ، ناصر ، ترجمة شاكر إبراهيم [القاهرة . مكتبة مدبولي ط2 1992] ، صـ 393 .

في حركة التحرير الوطني [1] ولما كان من المفترض أن يزور عبد الناصر واشنطن خلال عام 1965 وهو الأمر الذي لم يحدث بسبب تخوف عبد الناصر من أن يواجه هجوما من دعاة الصهيونية أثناء زيارته ، وتحايلا على هذا الموقف قرر الموافقة على سفر السادات في فبراير 1966 كخطوة من خطى سياسة التهدئة التي اتبعها عبد الناصر . وفي واشنطن التقى السادات والرئيس جونسون في 23 فبراير 1966 ومعه رسالة شفهية من عبد الناصر في محاولة لتقريب وجهات النظر بين البلدين وعلى أساس أن يرد الزيارة وزير الخارجية هيوبرت همفري نائب الرئيس الأمريكي ؛ تمهيدا لزيارة يقوم بها عبد الناصر في ربيع 1967 ، وقد تضمنت الرسالة أن القاهرة لا تطلب من واشنطن أي مساعدات ولكن تطلب منها تفهما للموقف المصري والعربي . أما جونسون فقد أبلغ السادات أنه يعرف أن هناك لحظات سيئة بين البلدين غير أنه يتعين معالجتها فيما بينهما وليس بصوت عال أو على الملأ ، وألمح إلى موافقته على تقديم مساعدات اقتصادية إضافية ، كما ذكر أن على القاهرة وحكومتها إذا كان لديها مطالب أن تقدم بمعرفة السفير المصري في واشنطن . وبذلك فشلت زيارة السادات في مضمونها وتحقيق أي من أغراضها فكان جونسون رافضا لأي تفاهم مع عبد الناصر بالذات [2] .

وباستكمال إسرائيل استعدادها العسكري للحرب الشاملة ضد الدول العربية المتناحرة على مذبح اليمن ، وكسبها جولة سياسية هامة هيأت الأجواء الإقليمية والدولية لصالحها ، بدت نذر الحرب تكشف عن نفسها اعتمادا على احتجاز قسم رئيسي من قواتنا في كمين اليمن الذي أحكم بدرجة لا يمكن الإفلات منه ، وبإبرام اتفاقية الدفاع المشترك بين مصر وسوريا استجابة للضغط السوفييتي ، وتصعيد التوترات على الجبهة السورية ومن ورائها الجبهة المصرية ، جاءت الهجمة الإعلامية العنيفة التي شنتها أجهزة الإعلام العربي لتدق طبول الحرب وتزج بمصر إلى حافة الهاوية [3] ، مشاركا إياهم المشير عامر بإصراره على ضرورة إغلاق مضايق تيران ؛ فقد أرسل المشير عامر برقية عاجلة للرئيس عبد الناصر يطلب فيها سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء في أواخر 1966 أثناء زيارته لباكستان . بحجة إيقاف الحملة المسعورة الموجهة ضد مصر التي وافقت على هذا الوضع منذ عقد كامل - رغم علم المشير بتقدير الموقف الذي أعدته القيادة العامة للقوات المسلحة والذي يحذر من التورط في عمليات عسكرية ضد إسرائيل ، مادام ثلث القوات المسلحة مازال يقاتل في مسرح عمليات اليمن . ليكون إغلاق المضيق حقل الألغام الذي فجره المشير على حين غرة - والغريب أن الجميع وافق ولم يعترض أحد و كان السادات واحدا منهم . غير أن عبد الناصر لم يقبل بذلك لإدراكه لأبعاد هذا الإجراء الذي يعد بمثابة إعلان الحرب ضد إسرائيل ، إلا أن هذا الموقف لم يثبت طويلا [4] . أمام سيناريو الخداع الدولي الذي ساهم بشكل فعال في اندلاع الحرب . رغم الموقف السياسي المصري المهادن وغير المندفع تجاه الحرب ومحاولة نصح سوريا أن تكف عن أعمالها العدائية خاصة بعد اجتماع لجنة مراقبي الهدنة في 25 يناير 1967

---

[1] انظر ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 121 . كذلك هيلين كاريردانكوس ، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط [1955 – 1975] ، ترجمة عبد الله اسكندر ، [القاهرة : دار الكلمة لنشر ط1 1981] ، ص 113 .

[2] انظر ، مينا ملاك عازر ، مرجع سابق ، صـ 45 .

[3] جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ 94 – 95 .

[4] كان قد ورد إنذار من وزير الخارجية الباكستاني [ذو الفقار علي بوتو] لعبد الناصر وتحذيره من نوايا الولايات المتحدة التي اتجهت لتحطيمه هو وبلاده كما أوضح أن سياسة واشنطن صارت هجومية ، انظر ، عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـ 42 - 44 ، 63 - 65 . كذلك ، مراد غالب ، مع عبد الناصر و السادات . سنوات الانتصار و أيام المحن [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر ط1 2000] ، صـ 111 .

على أثر الأعمال العدائية المتبادلة بين سوريا و إسرائيل ، الذي انتهى باتفاق سوري إسرائيلي لنبذ العنف ، إلا أن زمرة بعثية استطاعت أن تثني الحكومة السورية عن هذا الاتفاق وتدفعها على طريق الحرب [1] . ويؤكد صحة ذلك رد فعل القاهرة إزاء حادث صدام الدبابات الإسرائيلية بالمزارعين السوريين أثناء قيامهم ببعض الأعمال على الحدود السورية الإسرائيلية واعتبار ذلك حادثا حدوديا عارضا تكرر كثيرا بين الطرفين [2] .

ولم يعف الاتحاد السوفييتي من التورط في خطة الخداع السياسية التي أدارتها واشنطن ببراعة تامة ؛ فقد عملت موسكو في نفس اتجاه واشنطن لمنع عبد الناصر من بدء الحرب فقط ، وليس دخول الحرب ذاتها ؛ فقد كان الاتحاد السوفييتي المصدر الرئيسي للمعلومات التي تم إبلاغها إلى مصر عن حشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية ، الأمر الذي ترتب عليه بدء الأزمة وتصاعدها . بناء على ما أخبر به رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي الكسي كوسجين السادات أثناء زيارته لموسكو على رأس وفد برلماني مصري - بصفته رئيسا لمجلس الأمة آنذاك - في 29 أبريل 1967 بأن هناك حشودا إسرائيلية على الجبهة السورية . وفي لقاء آخر بتاريخ 8مايو التقى السادات مع نائب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي فلاديمير سيمينوف الذي كرر نفس المعلومات مؤكدا على وجود عشرة ألوية إسرائيلية على الحدود السورية ، وعند عودة السادات إلى مصر اتجه مباشرة للقاء عبد الناصر ليخبره بتلك المعلومات . غير أن عبد الناصر كان متشككا في وجود تلك الحشود [3] . لذلك تقرر سفر عبد المنعم رياض - رئيس أركان القوات العربية المشتركة - إلى الأردن في أوائل مايو 1967 ليلتقي بالملك حسين الذي أرسل من خلال عبد المنعم رياض رسالة تحذيرية إلى عبد الناصر مفادها أن هناك فئة في سوريا تعمل على توريط عبد الناصر في حرب مع إسرائيل بتكرارها العمليات الفدائية على الحدود مع إسرائيل مما قد يدفع عبد الناصر إلى اتخاذ إجراءات عدة منها فتح النار على إسرائيل مما يشعل الحرب في المنطقة وقد سلم عبد المنعم رياض الرسالة فور وصوله القاهرة في 8 مايو [4] .

وتوالت الأحداث بإيقاع سريع بإعلان سوريا حالة الطوارئ ، ومطالبة مصر بتطبيق معاهدة الدفاع التي لم يجف مدادها بعد ؛ لتتحمل سوريا تبعة إشعال الحرب ، والزج بمصر في شرك الخداع الإسرائيلي ، بينما لم تزل قواتنا في اليمن ، وتوجهت الأنظار نحو سوريا تارة ، وإلى عبد الناصر تارة أخرى ترقب تحركاته ،ولم يكن أمامه سوى الانزلاق إلى طريق الحرب مهما كانت النتائج والتداعيات .

وبالفعل طبق هذا السيناريو اتساقا مع المخطط الإسرائيلي ، وعلى الفور أعلن عبد الناصر حالة الطوارئ ، وإرسال فرقتين إلى سيناء و بدأ عبورهما للقناة في منتصف مايو ، وتبع ذلك قرار بشأن سحب القوات الدولية ، وإعلان إغلاق مضيق تيران في وجه الملاحة الإسرائيلية ، وبهذه الإجراءات تأزمت الأوضاع لتصل بجميع الأطراف إلى نقطة اللاعودة ، وأخذت الأحداث تتسارع نحو الصدام ، فابتلع عبد الناصر الطعم ، وأسرعت إسرائيل لالتقاط الخيط وإعلان حقها في الدفاع عن النفس إزاء القرار المصري الذي يعد بمثابة إعلان الحرب ،

---

(1) ولمزيد من التفاصيل ، راجع ، مينا ملاك عازر ، مرجع سابق ، صـ 35 .

(2) Karen , Dawish , op . cit , p 39 .

(3) مينا ملاك عازر ، مرجع سابق ، صـ 54 .

(4) انظر ، مراد غالب ، مرجع سابق ، 120 . كذلك ، كمال حسن علي ، مشاوير العمر [القاهرة : دار الشروق ط 2 1994] ، صـ 206 .

وتغطية للموقف الإسرائيلي بادرت واشنطن بمطالبة موسكو إبلاغ عبد الناصر تحذيرها من أن يبدأ بإطلاق النار [1] .

وبمحاولة يائسة استجابت مصر لاحتمالات التسوية السياسية الوهمية بقبول إيفاد نائب الرئيس – زكريا محي الدين – إلى واشنطن لمناقشة الأزمة [2] . أملا في تدخل القوى الدولية لإنقاذ الموقف سلميا ، وهنا بدا أن أبعاد المتغيرات الدولية سقطت هي الأخرى من حسابات صانع القرار السياسي ، وخاصة الآليات التي تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية ودور اللوبي الصهيوني في صياغتها ، وماهية التحالف الاستراتيجي بين البلدين ، فقد تم وضع الخطط العسكرية وتفصيلاتها بواشنطن حول كيفية تحقيق نصر إسرائيلي سريع استنادا إلى التعاون الكامل والتنسيق التام بين واشنطن وتل أبيب على الجبهتين السياسية والعسكرية بدءا بخطة الخداع السياسي لكل من القاهرة وموسكو بالإيهام بمعالجة الأزمة دبلوماسيا ، ولكن بعد فوات الأوان ، وإطلاق العنان الإسرائيلي لإدارة عجلة الحرب طبقا لموقف واشنطن و تحركاتها منذ بداية الأزمة وحتى نهايتها بوقف إطلاق النار فكان عدم تحرك واشنطن أو القيام بأي إجراء للحيلولة دون انسحاب قوات الطوارئ الدولية بصورة كاملة فلم يوجد أثر في السجلات لأي اتصال عاجل مع الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت بشأن هذه المسألة الهامة ، التي تعتبر في حد ذاتها إعلانا للحرب [3] . بل استخدم يوثانت ذاته في لعبة الخداع السياسي سواء قبل انسحاب القوات أو بعدها ؛ فقد كان طلب القاهرة قاصرا على سحب قوات الطوارئ الموجودة على الحدود المصرية مع إسرائيل ، وبرفض يوثانت إجراء انسحاب جزئي لقوات الطوارئ لم يعد في استطاعة مصر التراجع عن طلبها ، ولم يعد أمامها سوى المطالبة بالانسحاب الكلي مما أدى إلى انسحاب قوات الطوارئ من شرم الشيخ ، ودخول قواتنا العسكرية بدلا منها ، وهنا تفجرت أزمة الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة [4] .

كما كانت واشنطن على إدراك تام لأبعاد المناورة السياسية التي يلوح بها عبد الناصر ، فقد ظل المضيق مفتوحا اعتبارا من 19 مايو حتى ظهر 22 مايو ، ولم يكن عبد الناصر قد اتخذ أي إجراء لإغلاق المضيق ـ ولا حتى التهديد باتخاذ مثل هذا الإجراء ـ ومن المفترض أنه كان ينتظر رد الفعل من جانب واشنطن وتل أبيب إزاء انسحاب قوات الطوارئ ، ولكن لم يحدث أي اتصال مباشر من جانب واشنطن بعبد الناصر حتى يوم إعلان إغلاق المضيق ، وخلال هذه الفترة لم تصدر أية بيانات علنية توحي بردع عبد الناصر عما هو قادم عليه ومدى

(1) للوقوف على خطة الخداع السياسي التي أدارتها الدبلوماسية الأمريكية بإحكام بارع ، يعرضها لنا بوضوح ، محمود رياض ، البحث عن السلام في الشرق الأوسط ج1 ، [القاهرة : دار المستقبل العربي ط2 1987] ، صـ 47 – 66 .

(2) ردا على رسالة جونسون المطولة التي وصلت القاهرة بعد التأكد من تنفيذ قرار سحب قوات الطوارئ من سيناء . وكان مؤداها دعوة كافة الأطراف لاحترام الهدنة والإشارة إلى إمكانية اعتماد مصر على واشنطن لحل الأزمة سلميا إما عن طريق محكمة العدل الدولية أو عودة قوات الطوارئ ، لأنها تعارض تماما أي عدوان ، و أنهى جونسون رسالته باقتراح إيفاد نائبه للمنطقة كسبا للوقت . وردا على ذلك أرسل عبد الناصر رسالته صباح 2/6/ 1967 مؤكدا أن مصر لن تبادئ بالحرب واقترح إيفاد نائبه لواشنطن . وللتمويه وصل يوثانت إلى القاهرة حاملا مشروعا انظر، سامي شرف رجل المعلومات الذي صمت طويلا عبد الناصر كيف حكم مصر ، بقلم / عبد الله إمام ، [القاهرة : مكتبة مدبولي الصغير ، ط1 1996] ، صـ 365 .

(3) وليام كوانت ، عملية السلام : الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي منذ 1967 [القاهرة : مركز الأهرام الترجمة والنشر ط1 1994] ، صـ41 .

(4) سامي شرف رجل المعلومات الذي صمت طويلا ، صـ 362 .

ارتباطه بالالتزام الأمريكي وتعهدها بفتح المضيق كممر مائي دولي ، والتزامها بأمن إسرائيل ، أي أنها طرف في تلك الأزمة مما يفرض عليها نزع فتيلها [(1)] .

أما عن الدعم العسكري فقد ظل مستمرا حتى عشيه حرب يونيو 1967 ، فقد ساعدت عمليات الاستطلاع والتجسس الأمريكي إسرائيل على تحقيق أهدافها البرية بدقة وفي وقت محدود جدا ، ورافقها المساعدة التي قدمها رئيس الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة عن طريق إتباع سياسة المماطلة والتسويف لتتمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها العسكرية قبل أن تتصاعد الضغوط الدولية لوقف إطلاق النار ، فقد كان من الضروري لإسرائيل أن تسيطر على مناطق استراتيجية معينة وخلال فترة قصيرة جدا قبل أن يجرى تجميد خطوط وقف إطلاق النار ؛ لهذا فإن المساعدة الاستطلاعية الأمريكية التكتيكية لم تكن مهمة فحسب ، بل كانت جوهرية لنجاح الخطة الإسرائيلية كاملة [(2)] .

وتثور الشكوك بأن كلا من موسكو و واشنطن لم يتخذا منفردتين أو متعاونتين أية إجراءات جدية لمنع تفاقم الأزمة التي باتت وشكة ، وربما كانت من صنع أيديهما ؛ فقد دفع الاتحاد السوفييتي عبد الناصر إلى الحرب استنادا إلى الخداع الأمريكي بحل الأزمة سلميا ، وكذلك الوعود بالمساندة السوفييتية إذا دخلت واشنطن الحرب [(3)] ، مع أن أيًا من الاحتمالين كان غير وارد . ولقد أثبتت الأيام صحة تقدير أن اندلاع الحرب كان في صالح العملاقين معا ، كل حسب تقديره للموقف السياسي والعسكري تحقيقا لأهداف سياسية واستراتيجية في المنطقة [(4)] .

لذا كانت المحصلة النهائية لجهود واشنطن الدبلوماسية على الصعيدين الإقليمي والدولي إحكاما لخيوط المؤامرة وامتلاك زمام التغطية السياسية والإعلامية للحرب الإسرائيلية المنتظر وقوعها ـ واثقة من قدرة الجيش الإسرائيلي على تحمل المسئولية منفردا. ولم ينته الأمر بعد ، فقد ظلت واشنطن تواصل جهودها لتعتيم الصورة حتى اللحظات الأخيرة قبيل اندلاع الحرب ؛ فبينما كان جونسون يتفاوض مع رئيس المخابرات الإسرائيلية على مجريات الحرب التي حدد لها ساعة الصفر بحلول 5 يونيو ، كان في انتظار نائب رئيس الجمهورية زكريا محي الدين الذي أعلنت القاهرة إيفاده إلى واشنطن أملا في حل الأزمة سلميا [(5)] .

---

(1) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 41 ، ولمزيد من التفاصيل حول موقف الإدارة الأمريكية ورؤيتها لمعالجة الأزمة يعرضها المؤلف تفصيلا على امتداد صفحات كتابه ، من صـ 45 – 58 . مع الوضع في الاعتبار أن روايته ينتابها بعض الغموض والالتواء وتتداخل فيها الألوان وتختلط ، إلا أنها تعكس مدى التواطؤ الأمريكي الإسرائيلي ولكن على استحياء.

(2) ليف بير رازو ، حرب الأيام الستة من الأسطورة إلى الواقع ، [عرض] د/ محمد مخلوف /منتدى الفكر القومي ، بشبكة الانترنت الدولية ، تحريرا في 2009/6/12 ، ليكشف لنا عن أسرار التواطؤ الأمريكي الإسرائيلي ويعرض تفصيلا لبدء الأزمة وتصاعدها وسير المعارك والعمليات العسكرية وموقف القوتين و دورهما .

حيث يؤكد إقلاع ست طائرات فانتوم للاستطلاع من قاعدة رامشتاين في ألمانيا متجه إلي قاعدة مورون في أسبانيا بغرض التمويه وحطت الطائرات عشية الحرب في قاعدة هاتزيريم الإسرائيلية في صحراء النقب . وهناك انضمت إليهما طائرتان أمريكيتان احداهما للصيانة والأخرى تعمل كمختبر لتحميض صور الاستطلاع الجوي . فضلا عن حادث ضرب السفينة ليبرتي [أحدث قطع التجسس في الأسطول السادس الأمريكي ؛ لوكشف عن مهمتها بالتقاط الرسائل التي تصدر عن غرفة العمليات في جبهة سيناء وفك شفرتها على الفور ونقلها إلى القيادة الإسرائيلية] .

(3) وزارة الحربية ، مكتب الوزير ، مذكرة بشأن ما دار من حديث بين وزير الحربية شمس بدران ، ووزير الدفاع السوفييتي ، لتأكيد المساعدة والمؤازرة بجانبنا إذا اندلعت الحرب ، تحريرا 28 / 5 / 1961 . نقلا عن ممدوح أنيس ، مقدمات حرب يونيو 1967 ؛ بحث تمهيدي ما جستير ، [جامعة عين شمس كلية الاداب ، قسم التاريخ ، 1993] .

(4) هيلين كاربر دانكرس ، مرجع سابق ، صـ 130 .

(5) كما وضعت الخطط الاحتياطية بواسطة هيئة الأركان الأمريكية للتدخل السريع في الحرب المتوقعة فيما لو خسرت إسرائيل . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، صادق الشرع ، مرجع سابق ، صـ 511 – 512 . كذلك ، عبد الله إمام ، سامي شرف ، ص358- 361 .

ولكن سبق السيف العزل ؛ فقد دارت عجلة الحرب وبدأت طريقها على الجبهة العسكرية منذ مساء يوم 13 مايو ، برسالة لاسلكية من دمشق تفيد أن إسرائيل استدعت الجزء الأكبر من قواتها الاحتياطية ، وحشدت جزءا كبيرا من قواتها أمام الجبهة السورية تقدر بحوالي خمسة عشر لواءً ، وأنها تنوي الهجوم على سوريا ما بين 15 ـ 22 مايو ، وهو ما أكدته موسكو ، كما أكدت تقارير المخابرات الحربية صحة هذه المعلومات . وعلى أثر تأكيد المعلومات من مصادرها المختلفة عن نية الهجوم الإسرائيلي على سوريا ، وفي ضوء اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين قررت القيادة العامة للقوات المسلحة التدخل جوا وبرا في حالة قيام الهجوم المتوقع ، لذا تم اتخاذ عدة قرارات بشأن رفع درجات استعداد القوات الجوية والدفاع الجوي والقوات البرية والبحرية و قوات الدفاع المدني اعتبارا من 14 مايو 1967 . مع إتمام التعبئة العامة للقوات المسلحة قبيل يوم 17 مايو ، واتخاذ إجراءات حشد القوات في سيناء للتمركز في أماكنها في اتجاه إسرائيل براً وجواً طبقا للخطة " قاهر " ، مع تجهيز الخطط التعرضية والدفاعية المشتركة المقررة بالاتفاق مع القيادة السورية [1] .

وفي ظل هذه الظروف اندلعت حرب يونيو 1967 بضربة جوية مركزة بدأها السلاح الجوي الإسرائيلي بغارات مكثفة على جميع القواعد والمطارات المصرية ، والتي استمرت بشكل متواصل ، تم خلالها تدمير سلاح الجوي المصري بكامل طائراته وهي ما تزال واقفة على مدارجها في الوقت الذي أصدرت فيه قيادة الدفاع الجوي أوامرها بتقييد نيران الدفاع الجوي بين القاهرة وسيناء ؛ تأمينا لطائرة المشير المحلقة في سماء الجبهة تزامنا مع الضربة الجوية للعدو [2] .

وكانت النتيجة المؤلمة للضربة الجوية الأولى أن خرجت قواتنا الجوية من الحرب كسلاح رئيسي ومؤثر منذ الساعات الثلاث الأولى للقتال ، وأصبح لإسرائيل السيادة الجوية ؛ مما يعني أن قواتنا البرية في سيناء في أماكن تمركزها ومناطق عملها أصبحت بدون غطاء جوي أو معاونة جوية مما قيد حركتها ، الأمر الذي عرضها للهجمات المعادية بشكل مستمر [3] . وعلى أثر مرارة الضربة الجوية أصيبت القيادة العامة وقيادة القوات الجوية بشلل فكري تام أصاب بدوره القيادة السياسية بصدمة عنيفة ـ لم تتوقعها بهذه الجسامة ـ أفقدتها توازنها ؛ مما دفعها لاتخاذ قرار الانسحاب دون الاستناد إلى خطة تحدد قواعد و مبادئ الانسحاب و توقيتاته وألياته وأهدافه ، وهو ما افتقده القرار ؛ ليفتح الطريق على مصراعيه أمام القوات الإسرائيلية لتندفع في سرعة للاستيلاء على مضايق متلا والجدى وحصر قواتنا المنسحبة أمام مداخلها الشرقية وتدميرها بالطيران

---

(1) وزارة الحربية ، القيادة العامة للقوات المسلحة ، تعليمات عمليات حربية . من رئيس هيئة الأركان الفريق محمد فوزي ، تحريرا 14 / 5 / 1967 نقلا عن نفس المرجع .

(2) اضطرت الطائرة للعودة إلي القاهرة بالقائد العام يرافقه قائد القوات الجوية والدفاع الجوي وبعض القادة الأخرين . نظرا لعدم إمكانية الهبوط في أي من مطارات سيناء ، أو منطقة القناة . فضلا عن تواجد بعض القادة في مطاراتها استقبالا للمشير عامر بعيدا عن مراكز قياداته وكان على رأسهم قائد مركز القيادة المتقدم قائد جبهة سيناء الفريق أول مرتجى واللواء أحمد إسماعيل رئيس أركانه والفريق صلاح محسن ـ قائد الجيش الميداني ـ الذي يقود كل قوات سيناء بالإضافة إلى عدد من القادة الأخرين . بينما تركت قيادة الجبهة للقادة الجدد الذين لم يتم تدريبهم أو تسليحهم أو حتى صرف مهماتهم العسكرية !! لمزيد من التفاصيل ، راجع عبد المنعم واصل ، مرجع سابق ، صـ 108 – 109 .

(3) عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـ 89 – 90 .

والمدرعات وأسر الآلاف لاستكمال تنفيذ الخطة الهجومية وتطويرها إلى الوصول إلى الضفة الشرقية للقناة [1] .

وبقرار الانسحاب حسم مصير المعركة ؛ لتعود الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة بالقوة بدلا من المرور تحت علم الأمم المتحدة ، وبخروج الجيش المصري عمليا من الحرب الشاملة التي شنتها إسرائيل على الجبهات الثلاث . قبلت سوريا وقف إطلاق النار يوم 8 يونيو ، إلا أن القوات الإسرائيلية هاجمتها في اليوم التالي ، وهنا اصدر وزير الدفاع حافظ الأسد أوامره بالانسحاب العام للقوات من الجولان . أما الضفة الغربية و القدس ، فكانت الهدف الثالث في الخطة الإسرائيلية ، إلا أنها كانت الهدف الرئيسي وحسم الصراع على هذه الجبهة . وقبلت الأردن وقف إطلاق النار يوم 7 يونيو ، بعد أن ضاعت الضفة والقدس معا ، كما قبلت مصر وقف إطلاق النار يوم 8 يونيو ، بينما كانت إسرائيل تستكمل سيطرتها على سيناء بوصول قواتها إلى قناة السويس يوم 9 يونيو وشاطئ خليج السويس يوم 10 يونيو [2] . و هو ذات اليوم الذى نقل فيه الخط الساخن رسالة موسكو بالتحذير من اتخاذ الإجراءات اللازمة ، بما في ذلك الإجراءات العسكرية إذا لم توقف إسرائيل زحفها كحركة تكتيكية بعدما قضي الأمر ، وبدأت تخف وطأة القتال امتصاصا للغضب السوفييتي الذي يمكن أن يستثير ردا عسكريا أمريكيا مباشرا [3] ، خاصة بعد أن أنهت إسرائيل مهمتها بجدارة . وبدخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ لاح الانفراج بين القوتين النوويتين اللتين لم يكونا في واقع الأمر مقدمتين على المواجهة ، أو هكذا بدا الأمر .

وبهزيمة يونيو بدأ العد التنازلي للعهد الناصري لتبدأ مرحلة أشد ضراوة وأعمق مرارة من مراحل الصراع العربي الإسرائيلي على امتداد تاريخه ، والتي مازلنا نعيشها حتى الآن رغم ما شهده الصراع من متغيرات . وعلى أية حال فقد توقف القتال بتحقيق إسرائيل كامل أهدافها الاستراتيجية بقرار بسيط لمجلس الأمن بوقف إطلاق النار دون أية شروط بالانسحاب إلى خطوط ما قبل 5 يونيو بفضل تدخل واشنطن وإصرارها على شطب الفقرة التي تنص على ذلك [4] . وبانتهاء الحرب استأثرت الولايات المتحدة بتطبيق استراتيجية السلام وفقا لرؤيتها ومصالحها وما فرضته هزيمة يونيو ، فساندت إسرائيل في تعنتها ورفض انسحابها من الأراضي المحتلة قبل التوصل إلى اتفاق سلام نهائي مع دول المواجهة العربية ، وهو ما يستحيل تطبيقه عمليا ، كما تبنت

---

(1) يقرر العلم العسكري أن الانسحاب شكل من أشكال المعركة ، قد تلجأ إليه القوات تحت ضغط العدو وتفوقه ؛ لتهيئة الظروف المناسبة للدفاع على خطوط أفضل ، أو امتداد طول خطوط المواصلات وإنهاكه إلي أن تتاح الفرصة للدفاع بصورة أقوى ومعاودة الهجوم . لكن يشترط لذلك عدة مبادئ لابد من اتباعها لنجاح المهمة أن يكون الانسحاب منظما طبقا لخطة موضوعة وتوقيتات محددة ، وأن يكون القتال مستمرا بكل أو جزء من القوات المرتدة . مع إحكام السيطرة على القوات المنسحبة حتى لا يتحول الانسحاب إلى مأساة وهذا ما حدث بالفعل !! حول مأساة الانسحاب من سيناء راجع عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـ 110 – 112

(2) حول ملابسات سقوط الجولان ،انظر ، خليل مصطفى ، ضابط استخبارات الجولان قبل الحرب ، سقوط الجولان [بيروت : دار النهار ، د . ت] ، ص 102 - 133 . يعرض على إمتداد مذكراته مؤامرة تسليم الجولان وخيانة حزب البعث و توليه الحكم ثمنا لذلك .

(3) لمزيد من التفاصيل راجع ، هيلن كاريردانكوس، مرجع سابق، صـ 120 – 125 .

(4) تقارير اللجنة المركزية للإتحاد الاشتراكي وجلسات المؤتمر القومي العام ، الدورة العادية الثانية ، محضر الجلسة الأولى 23 يوليه 1969 ، صـ 87 – 96 . لأول مرة في الأمم المتحدة ، يصدر قرار بإيقاف القتال ولا يصدر معه قرار بالانسحاب ، ولكن كان القرار الأصلي المقدم لمجلس الأمن عام 1967 بشأن حرب يونيو ينص على وقف القتال والانسحاب للقوات المعتدية . ولكن حال تدخل واشنطن دون تمرير القرار لتكتمل حلقة التواطؤ والتآمر مع تل أبيب لتسجل لها ما حققته على أرض المعركة وتدمغه بتوقيع الأمم المتحدة ، وتأييد سياسة إسرائيل بشأن مبدأ عدم الانسحاب رسميا . انظر كذلك ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل ، صـ 135 - 138.

العمل على ضمان تفوق إسرائيل العسكري على الدول العربية مجتمعة ، حتى يتحقق ذلك ولو على المدى البعيد . أما أثره على المدى القريب فسيكون كفيلا بحفظ الوضع الراهن على ما هو عليه إلى أجل غير مسمى .

وعموما فقد امتلكت واشنطن زمام دبلوماسية ما بعد الحرب ، وحددت المبادئ التي تحكم التسوية السياسية المنتظرة ، والتي ظهرت في القرار 242 ، الذي صيغ بطريقة ملتوية وبراعة متناهية في الصياغات الغامضة ، وكان ذلك متعمدا ومقصودا ، وهو أقصى ما كانت إسرائيل على استعداد لقبوله في أوج انتصارها بعد تدخل الوساطة البريطانية التي أفرغت القرار من مضمونه ؛ ليتضمن القرار جميع نقاط جونسون الخمس : الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ، والمرور البري للملاحة ، فرض قيود على سباق التسلح ، تحقيق العدالة للاجئين ، الاستقلال السياسي ووحدة الأراضي للجميع ، بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الأخير ، وإنهاء جميع حالات الحرب أو الادعاء بها ، والاحترام والاعتراف بالسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي الخاص بكل دولة في المنطقة ، وبحقها في أن تعيش في سلام في حدود آمنة ومعترف بها ومتحررة من أعمال القوة أو التهديدات بها. وترضية للعرب أكدت ديباجة القرار عدم السماح بالاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب ولكن عبارات الديباجة في وثائق الأمم المتحدة ليس لها أي أثر ملزم [1] ، مع ملاحظة أن القرار لم يشر إلى الفلسطينيين .

وعلى الرغم من ذلك فقد ظل القرار 242 المبدأ الأساسي للتسوية ، وهو القرار الذي يطالب العرب بتطبيقه ، وهو ما ترفضه إسرائيل بعناد ، فلم يوضع هذا القرار للتطبيق ، وإنما وضع للمراوغة إبقاء للوضع على ما هو عليه ، فبهذا القرار دار الصراع العربي /الإسرائيلي في متاهات دبلوماسية الحل السلمي بينما أحكم قبضة إسرائيل على الأراضي المحتلة التي أصبحت رهينة السلوك الإسرائيلي والسياسة الأمريكية ، والإصرار على ألا تتم مقايضة الأراضي المحتلة إلا في نهاية المطاف ، وإنهاك القوى و ضياع الحقوق ، مقابل السلام الإسرائيلي ، ريثما يبدي العرب استعدادهم لذلك اللهم إلا إذا طرأت متناقضات قوية تفرض إعادة الحسابات وترتيب الأوراق من جديد

فرغم تهيئة المسرح لعملية السلام وحل النزاع - الذي ظل مجمدا منذ اتفاقيات الهدنة - حال أن وضعت الحرب أوزارها ، وأصبح وقف إطلاق النار ساريا ، إلا أن كل طرف من طرفي النزاع تمسك بمواقف غير مقبولة من الطرف الآخر ، حال دون ذلك . حيث تطلع العرب صوب واشنطن لكي تضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات بإعادة الأراضي المحتلة في حرب يونيو ، وتحقيق قدر من العدالة للفلسطينيين ، في مقابل إنهاء حالة الحرب فكانت الأنظمة العربية لا تزال تحجم عن وعد بسلام أو اعتراف كامل بإسرائيل إلا إذا تمت مراعاة المطالب الفلسطينية ، وهو ما يحتاج إلى أكثر من انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في النزاع الأخير [2] ، ومع مضي الوقت اكتسبت منظمة التحرير الفلسطينية مزيدا من المكانة ، وأصبح من الصعب

---

[1] وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 64 – 65 .

[2] المرجع نفسه ، صـ 18 – 19 .

على الدول العربية أن تتوخى مصالحها المحددة دون مراعاة الحقوق الفلسطينية [1] . فلم تطرح واشنطن إلا مبادرات فاترة على طريق التسوية ، والتي جسدتها مهمة السفير يارنج وخطة روجرز بغرض تقوية الأنظمة المعتدلة دون الأنظمة الراديكالية ، ومحاولة إقصاء الوجود العسكري السوفييتي [2] .

ونظرا للإحجام عن التعامل المباشر مع إسرائيل ـ فلابد من جهود الدولتين العظميين والأمم المتحدة ـ كانت إسرائيل تصر على أن الأرضي المحتلة لن تعاد إلا مقابل السلام والأمن والاعتراف بها . في إطار مفاوضات مباشرة ، مع استحالة التعامل مع المطالب الفلسطينية ، وعلى أحسن الفروض يستطيع الأردن أن يحل محل الفلسطينيين ، مع مراعاة عدم السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلا في أضيق الحدود ، وبذلك استطاعت إسرائيل أن تنسف طريق السلام قبل أن يبدأ .

و تلقاء هذه المتناقضات التي مثلت في حد ذاتها حالة اتزان واستقرار في المنطقة وفقا لاستراتيجية واشنطن التي أحجمت بدورها عن المشاركة بعمق في دبلوماسية ما بعد الحرب لتحقيق تسوية الصراع فقد تلاشت أهمية الشرق الأوسط أمام حرب فيتنام التي كانت لا تزال مستعرة [3] .

ذلك الموقف الذي ظل قائما بدرجة ملحوظة حتى نسفته مدافع الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة على الرغم ما أبدته القاهرة من استعدادها لقبول التسوية وإنهاء حالة الحرب ، والاعتراف بالوجود الإسرائيلي ، مقابل الانسحاب إلى حدود 5 يونيو 1967 ، إضافة إلى الاستعداد للنظر في إنشاء مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود واستقبال قوات دولية على أراضيها . والبدء في تطهير قناة السويس بمجرد إعلان إسرائيل عن عزمها على الانسحاب ، أما مرور السفن الإسرائيلية في القناة فسيرتبط بتسوية مشكلة اللاجئين . وعلى الجانب الآخر فإن إسرائيل مطالبة بإجراء مفاوضات مباشرة توضح فيها مفهومها للحدود الآمنة فهي تفسر قرار مجلس الأمن بأنه يعطيها الحق في البقاء في الأراضي المحتلة حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية بعقد صلح وإقامة علاقات اقتصادية [4] . و رغم ما لهذه النقاط من أهمية بالغة لإسرائيل إلا أن الأرض التي احتلتها كانت أهم من السلام وربما هي في جوهرها السلام ذاته الذي أرادته إسرائيل ، فضلا عن أنه لم يأن الأوان بعد لقبول مثل هذه الشروط في ظل أوج انتصارها العسكري وهي بمأمن داخل حدود استراتيجية هامة . فكان لابد من نسف طريق السلام ليبدأ طريق الحرب ، حيث بدأت عملية بناء القوات المسلحة بتغيير القيادات التي فشلت في إدارة المعركة وأدت إلى الهزيمة ، فتم تنحية عدد كبير من المسئولين في وزارة الحربية وقيادات القوات المسلحة من مناصبهم ، وعلى رأسهم المشير عامر ، وشمس بدران ، ولم يكن ذلك ليمر سهلا، أو ليقبل به المشير عامر ؛ فقد دبر مؤامرة بمساعدة معاونيه للاستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة وإعادة تنصيبه قائدا لها استنادا إلى التنظيم السري الذي أقامه المشير بالقوات المسلحة ، وبعد أيام قلائل تم القبض على عناصر المؤامرة كاملة في منزل المشير ، وانتهت تلك المؤامرة الفاشلة بإعلان انتحار المشير عامر ، ومحاكمة عناصر المؤامرة أمام

---

[1] جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ 94 .
[2] لمزيد من التفاصيل ، انظر ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل ، ص146- 151
[3] وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 19 .
[4] حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 128 .

محكمة الثورة [1] . وعلى أية حال فقد تم بناء القوات المسلحة وفقا لاستراتيجية إزالة العدوان من خلال ثلاث مراحل هامة بدءا بمرحلة الصمود إلى الدفاع النشط ثم حرب الاستنزاف التي شكلت علامة هامة على الطريق صوب النصر ، فلأول مرة تستعد مصر استعدادا حقيقيا واضحا لخوض معركة عسكرية ضد إسرائيل لتحرير الأرض

وبانتحار المشير عامر لم يبق من الأعضاء الأصليين لمجلس قيادة الثورة سوى حسين الشافعي والسادات و زكريا محي الدين و لم يلبث الأخير أن خرج من السلطة ، وتوالت الأحداث بإيقاع سريع ليستفيد السادات من مجريات الأمور على غير ما كان متوقعا ، ليبرز السادات بشكل أكثر من أي وقت مضى . رغم دور السادات في حث عبد الناصر على الانزلاق على طريق الحرب في اليمن ودوره في حرب 67 ، إلا أن ثقل المغامرة قد عزز من العلاقة بين الرجلين دون تبادل الاتهامات ، و بينما كان السادات يشعر بالخجل من الانجراف لحرب اليمن بالذات في وقت لاحق إلا أنه حاول طمس دوره في ذلك ، وعلى النقيض أصبح لهذا الفشل بنتائج إيجابية بالنسبة للسادات وضعته على طريق كرسي الرئاسة ؛ فخرج السادات من كارثة يونيو ومؤامرة المشير عامر وهو رجل نفسه ليصبح على رأس المقربين لعبد الناصر [2] . وبتدهور الحالة الصحية لعبد الناصر ، وتفهم السادات لحالته النفسية ، عرف السادات كيفية تسيير دفة الأمور لصالحه ؛ مما ساهم في وضع السادات على رأس لجنة تضم بعض المقربين من عبد الناصر ، تتولى تسيير شئون الدولة أثناء غياب القائد ولكن لم يقدر لهذه اللجنة أن تباشر عملا حقيقيا . فكان ثالوث الوسطيين شعراوي جمعة وسامي شرف وأمين هويدي يتولون إدارة العديد من شئون الدولة من وراء الكواليس [3] .

وقبيل توجه عبد الناصر إلى المغرب لحضور مؤتمر القمة العربية لعام 1969 حلف السادات اليمين الدستورية كنائب لرئيس الجمهورية ، ونظرا لأن منصبه نائبا للرئيس كان ذا طبيعة شكلية أكثر مما منه مضمونا فلم يعهد إليه بأية واجبات محددة مما حدا بالجميع بالتساؤل عن أسباب ترشيح السادات لذلك المنصب مما أثار الجدل والتفسيرات المختلفة لدوافع عبد الناصر باختيار السادات نائبا له . ومهما يكن من تفسير لدوافع قرار عبد الناصر وملابساته ، إلا أن هناك إجماعا على أن نيابة السادات لرئاسة الجمهورية لم تكن تكريسا له لولاية العهد فلم يخرج القرار عن إطار المناورات السياسية ولعبة توازن القوى التي بدأت معالمها تظهر في استراتيجية عبد الناصر عقب هزيمة يونيو [4] .

وهو ما يؤكد عدم الإعلان بالرفض الصريح لمبادرة روجرز ، وإنما ترك الأمر معلقا وبرد غير ملزم نظرا لأن مصر لم تكن مستعدة للنظر في صفقة ثنائية مع إسرائيل ، حتى ولو كانت نتائجها استرداد جميع أراضيها . ولم يكن ذلك يعني رفض فتح باب التسوية ، ولكن التحفظ كان بشأن توسيع نطاق مشروع روجرز للتوصل إلى

---

[1] تقارير اللجنة المركزية للإتحاد الاشتراكي ، مصدر سابق ، محضر الجلسة الأولى بتاريخ 3 أغسطس 1967 . راجع كذلك ، عبد المنعم واصل ، الصراع العربي الإسرائيلي ، صـ 145 - 147 .

[2] Felip . Armsto , op . cit , pp 42, 43 .

[1] كيرك بيتي ، مرجع سابق ، صـ 52 ، وسمير عبده ، مرجع سابق ، صـ 49 - 40 .

[4] David , Hirst , Sadat , op . cit , p 99 .

تسوية شاملة وليس على الجبهة المصرية وحدها نظرا لانعكاس ذلك على علاقات مصر العربية وما تمثله من عمق استراتيجي لمصر وأمنها القومي [1].

و جاء الرفض من كل من القاهرة وتل أبيب لمشروع روجرز ليحسم الأمر ، ويضع نهاية مفاجئة لأول مبادرة عن الشرق الأوسط صدرت عن إدارة نيكسون [2] . وبموت هذه المبادرة تلاشى الأمل في أن تساعد دبلوماسية الربط على العثور على مفتاح السلام في المنطقة ، وعوضا عن ذلك تم طرح مبادرة دبلوماسية جديدة "مبادرة روجرز" أقل طموحا في مداها عن مشروع روجرز ، وأقل اعتمادا على الاتحاد السوفييتي الذي تصاعد تورطه في مصر ، ومن هنا تم اقتراح صياغة بسيطة بشأن وقف محدود لإطلاق النار مدته تسعون يوما . وفي هذه الفترة ينشط السفير يارنج لينفذ قرار مجلس الأمن رقم 242 ، وبالتحديد فيما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق على سلام عادل ودائم يقوم على الاعتراف المتبادل والسيادة ووحدة الأراضي و الاستقلال السياسي . و تقوم إسرائيل بسحب قواتها من أراض احتلتها في معركة 1967 [3] .

و بينما فضلت القاهرة ألا تسارع بالرفض وتأخذ وقتها في الدراسة والبحث ؛ فقد تم التشاور المصري السوفييتي حول قبول المبادرة الأمريكية كسبا للوقت لاستكمال حائط الصواريخ للدفاع الجوي . ولم يكن السادات على علم بخطط عبد الناصر – الذي كان في طرابلس – رغم شغله لمنصب نائب رئيس الجمهورية ، فقاده اعتقاده إلى حتمية رفض عبد الناصر القاطع للمبادرة الأمريكية ؛ لذلك عقد السادات اجتماعا للاتحاد الاشتراكي لمناقشة المبادرة ، والذي انتهى بقرار رفض مبادرة روجرز للسلام ، بصفته قائما بأعمال رئيس الجمهورية ؛ ظنا منه أنه قد سبق عبد الناصر إلى ما كان يريد [4] . ولكن سرعان ما أدرك السادات أنه أخطأ التقدير ؛ فقد تداخلت عوامل وحسابات عديدة ضمن اعتبارات عبد الناصر ، والتي بدت نتائجها متجسدة في شبكة صواريخ الدفاع الجوي لتغطية منطقة القناة فكانت تلك اللبنة الأولى في صرح الانتصار الذي حققته القوات المصرية في حرب أكتوبر 1973 . كانت إسرائيل هي التي سارعت إلى إعلان رفضها لمبادرة روجرز . وما بين أواخر يونيه إلى أواخر يوليو غيرت الحكومة الإسرائيلية رأيها لأسباب عديدة متداخلة ومعقدة إقليمية ودولية وأعلنت قبولها للمبادرة ، وبالفعل دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في 7 أغسطس 1970 لمدة ثلاثة أشهر بعد أن قبلت به جميع الأطراف كل لأهدافه ودوافعه [*] .

ولم يكن تمرير هذه المبادرة إلا كرد فعل مباشر للدعم العسكري السوفيتي لمصر بوحدات سوفييتية ؛ بهدف إقامة نظام متكامل ومتطور للدفاع الجوي لحماية الأهداف المدنية والعسكرية في عمق الدولة التي بدأت إسرائيل في قصفها مما صعد من خطورة الموقف ، والذي لم ينته إلا بوصول القوات السوفييتية إلى قناة السويس ، وقيادة

---

[1] انظر نص المشروع وأسباب عدم قبوله ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ 147 - 148 . كذلك ، انظر ، كيرك بيتي ، مرجع سابق ، صـ 52 .

[2] راجع كوانت ، عملية السلام ، وبخاصة نص خطة روجرز ، صـ89 – 91 .

[3] المرجع نفسه ، صـ 93 96 كذلك ، انظر ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل ، صـ 165 .

[4] حول هذا الحادث راجع ، كيرك بيتي ، مرجع سابق ص 56 ، وكذلك ، محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، ص 94 – 95

[*] و كان لكيسنجر رأي آخر بشأن سياسة الولايات المتحدة التي ينبغي أن تتجه إلى طرد الاتحاد السوفيتي من الشرق الأوسط بدلا من إرغام إسرائيل على قبول مبدأ الانسحاب ، انظر ، محمد حسنين هيكل ، المرجع نفسه ، صـ 166 - 169 .

الدفاع الجوي المصري [1] . وعلى أثر ذلك بذلت واشنطن جهدا خارقا من أجل تحديد موعد لتنفيذ وقف إطلاق النار لمنع استكمال بناء حائط الصواريخ المصري ، والحد من التدخل السوفييتي ، ووقف تآكل الطيران الإسرائيلي [2] .

وأخيرا انتهت حرب الاستنزاف التي فرضتها معطيات الوضع العسكري والموقف السياسي عقب هزيمة يونيو ، كما كانت ضرورة حيوية ارتأتها القيادة المصرية بهدف إشعال الجبهة والإبقاء على القضية ، وكان وقفها في مرحلة معينة ضرورة ملحة وبنفس الدرجة ؛ لالتقاط الأنفاس وإعادة ترتيب الأوراق بناء على نتائج تلك الحرب وتقييمها بمراجعة جذرية لما تم التوصل إليه على كافة المستويات استعدادا للحرب الهجومية [3] .

وهو ما لم يوضع ضمن اعتبارات العلاقات العربية المصرية . فقد أحدث قبول مبادرة روجرز تصدعا خطيرا في العلاقات المصرية العربية حيث انبرت معظم الأنظمة العربية تهاجم مصر هجوما عنيفا على قبولها المبادرة الأمريكية ، وأعلنت معظم الدول العربية رفضها للمبادرة وتفاوتت نسب التطرف بين الدول العربية الرافضة . فكانت سوريا والعراق والجزائر واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير أكثرها تطرفا ، فاعتبروا قبول المبادرة الأمريكية تخليا من مصر عن دورها القومي [4] .

ولم يقدر أحد الموقف واقعيا بأبعاده السياسية والاستراتيجية والعسكرية على جبهة القناة ، بأعباء حرب الاستنزاف والاستنزاف المضاد الذي يستحيل مده إلى ما لانهاية ، فضلا عن استراتيجية التسليح التي فرضتها موسكو بحيث لا تتعدى الحد الأدنى للصمود والدفاع وليس الهجوم إبقاءً للأوضاع على ما هي عليه ، وهو ما تم تنفيذه إلى حد ما - في إطار سياسة التسويف والمماطلة والتباطؤ الشديد في تلبية احتياجات مصر الضرورية لمواجهة التزاماتها و واجبنا القومي لتحرير الأرض المحتلة ، وهو ما أدركه عبد الناصر منذ البداية بأن موسكو ليست على استعداد لتأهيل مصر بفرض حل عسكري على إسرائيل يجبرها على الانسحاب بالقوة من الأراضي المحتلة أو حتى التهديد باستخدام القوة - تلك السمة الأساسية لسياسة الاتحاد السوفييتي تجاه أزمة الشرق الأوسط المستمدة من الاستراتيجية العالمية [5] التي أوقعت موسكو بين شقي الرحى بين علاقاتها مع واشنطن وسياسة الانفراج الدولي و بين مواقعها الإقليمية والتزاماتها تجاه الدول العربية ، وإزاء هذه المتناقضات قيدت حركة الاتحاد السوفييتي داخل أسوار الكرملين الحديدية حتى سهلت إزاحته وانهياره فيما بعد .

وعلى أية حال أضحت مبادرة روجرز خروجا مؤقتا من الأزمة ، وحلا مرضيا لطرفي النزاع الإقليمي والدولي معا . ومع صمت المدافع بطول قناة السويس بدأت مرحلة جديدة في الصراع العربي / الإسرائيلي ، ولاح الأمل بأن تبدأ مباحثات التسوية في طريقها ولو لبعض القضايا التي تمخضت عن حرب يونيو 1967 في ظل ما ألمح إليه عبد الناصر باستعداده للنظر في تسوية سياسية ، إلا أن وقف إطلاق النار أطلق العنان لقوى

---

(1) الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ج2 ، [القاهرة : دار المستقبل العربي ط 1986] صـ 56 – 59 .
(2) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 105 - 116 .
(3) طه المحدوب ، حقائق و أسرار هزيمة يونيو ، صـ 231 - 236 .
(4) المرجع نفسه ، صـ 236 .
(5) بهذا بشأن ، راجع ، هيلين كارير دانكوس ، مرجع سابق ، صـ 132 - 139 .

سرعان ما قوضت الاحتمالات الخاصة بمحادثات السلام المتوقعة ، والتي انسحبت منها إسرائيل قبل أن تبدأ على أثر أزمة الصواريخ (*) فقد استنفدت المبادرة الأمريكية أغراضها [1] .

و بينما كانت جهود السلام تتوارى كانت أزمة أيلول الأسود تجتاح الأردن على أثر موافقتها على مبادرة روجرز لوقف إطلاق النار، ولم تكن المخابرات المركزية الأمريكية بعيدة عن مسرح العمليات في عمان لتصفية المنظمات الفلسطينية [2] ، و بتصاعد الأزمة واتساع المذبحة الدائرة بين الملك حسين والمنظمة الفلسطينية بدأت القاهرة دعوة الملوك والرؤساء العرب لعقد مؤتمر قمة عربية لبحث الأزمة واحتوائها ، وانتهى المؤتمر بعقد اتفاقية بين الملك حسين وياسر عرفات لوقف إطلاق النار وتنظيم انسحاب قوات منظمة التحرير الفلسطينية من المدن الأردنية للحيلولة دون مصادمات أخرى [3]. وقبل أن يجف مداد الاتفاقية سقط عبد الناصر صريعا على أثر أزمة قلبية ، وبوفاة عبد الناصر انتهت حقبة هامة وحافلة من تاريخ السياسة الخارجية المصرية ، والصراع العربي / الإسرائيلي برمته ؛ فقد رحل عبد الناصر في فترة عصيبة كانت مصر تقف على مشارف مفترق طرق . فها هو قد فتح طريق الاتصال السياسي المباشر مع الولايات المتحدة عوضا عن ترك القضية للحوار الثنائي بين موسكو و واشنطن ، وفتح الطريق للمناورة بينهما - إن كتب لطريق التسوية أن يستمر- مع الحرص على توثيق العلاقات السوفييتية دعما للقدرات العسكرية وتحصينا لخط الارتداد - إن أرغمت الظروف مصر على خوض الحرب - مما سهل من حرية المناورة لمن يخلفه وليس المفاضلة بين الطريقين وبرحيل عبد الناصر كان السادات ما يزال نائبا لرئيس الجمهورية رسميا بغض النظر عن نوايا عبد الناصر التي لم يفصح عنها وآثر الإبقاء عليها بين ضلوعه إلى الأبد .

(*) كانت إسرائيل قد أعلنت أنها لن تقبل امتداد نظام الدفاع الجوي الجديد إلى داخل منطقة عمقها [30 كيلو مترا إلى الغرب من قناة السويس] حيث بدأت معركة تشييد وإنشاء التجهيزات الهندسية والدفاعية لمواقع صواريخ الدفاع الجوي و القوات الجوية ، تمهيدا لإدخال الصواريخ المضادة للطائرات في منطقة قناة السويس ، وتم ذلك تحت رحمة الغارات الجوية الإسرائيلية . انظر ، مذكرات الفريق محمد فوزي ، ج2استراتيجية المصالحة ، صـ 63.

(1) راجع ، كوانت ، عملية السلام ، صـ 103 .

(2) Shoukri . Ghali . Egypt : Portrait of A President . London ; Zed Press . 1981 . p 390 .

(3) حول أزمة الحرب الأهلية بالأردن [أيلول الأسود] ، راجع حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 160 – 166 . أما بشأن موقف السياسة الأمريكية والسوفييتية تجاه أزمة أيلول الأسود وتداعياتها ، راجع كوانت ، عملية السلام ، صـ 108 – 117 .

الفصل الأول

السادات رئيسا للجمهورية والتوجه نحو عقد سلام مع إسرائيل

- تولي السادات الحكم و انفراده بالسلطة .
- بدء طريق الحل السلمي و محاولات البحث عن التسوية خلال الفترة الانتقالية [1970 - 1973] .
- دبلوماسية ما بعد الحرب و مقدمات التسوية .
- اتفاقية سيناء الثانية / فض الاشتباك الثاني .

كان رحيل الرئيس عبد الناصر و تولي الرئيس السادات السلطة مفاجأة له وقدرا ، حقق له حلما راوده منذ شبابه فبدأ السادات معركة الرئاسة وهو يعلم أن قدراته على الجهد والعمل والصبر والتزامات الزعامة أقل بكثير مما كان يتمتع به الرئيس الراحل *، وكان هذا واضحا منذ اللحظة الأولى لرحيل عبد الناصر . وعموما ساير السادات التيار الشعبي والقومي وأعلن تجاوبه مع أهداف مصر الاستراتيجية ، و استمرار خط الرئيس عبد الناصر ، وضرورة استمرار مشاركة رجال عبد الناصر في الحكم لتمرير وصوله إلى كرسي الرئاسة . وصدر أول بيان له بأن المؤسسات السياسية هي القائدة سياسيا و دستوريا ، كما أكد على علاقة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي من أجل دعم معركة تحرير الأرض المحتلة . فكانت هذه الدعائم هي التي مهدت لتوليه رئاسة الجمهورية كمرشح وحيد لها [1] . وبرغم أن حلم السادات قد تحقق إلا أن تثبيت وضمان بقائه في الحكم استلزم بعض المحاذير والإجراءات التي تتكفل بتحقيق طموحه الشخصي في زعامة أكبر من زعامة عبد الناصر ، حتى لو جاءت على حساب تغيير المسار الاستراتيجي لمصر .

أولا : تولي السادات الحكم وانفراده بالسلطة :

لم يكد يصدر بيان بوفاة عبد الناصر حتى جرى اتخاذ قرارات لسرعة الانتقال بالسلطة حفاظا على استقرار الوضع القيادي في الدولة و الاستقرار الداخلي بطريقة قاطعة . وكان من الطبيعي أن يكون السادات نائب الرئيس الوحيد هو المرشح الأكثر ترجيحا لسد الفترة الانتقالية و تولي مهام رئاسة الجمهورية بصورة مؤقتة لحين اتخاذ الإجراءات الدستورية لاختيار الرئيس الجديد وفقا لما ينص عليه الدستور [2] . وعلى الرغم من أن السادات قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من تولي رئاسة الجمهورية إلا أنه كان مدركا لسلطة ونفوذ أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء و طرقهم الملتوية إلى حد كبير لتقرير من سيصبح خلفا لعبد الناصر؛ فلم يكن أحد ينظر إلى النصوص الدستورية على أنها ملزمة ، فكان لمبدأ القوى حسابات أخرى . وهو ما وضعه السادات في أولويات تفكيره واعتبارات اللعبة السياسية باستحالة تمرير وصوله إلى كرسي الرئاسة دون مهادنة وموافقة معاوني عبد الناصر؛ لاجتياز أهم وأصعب التحديات على طريق منصب رئيس الجمهورية و رغم شغل السادات منصب نائب الرئيس حتى عشية رحيل عبد الناصر و كونه أحد رجال ثورة يوليو إلا أن ذلك لم يزن شيئا أمام سلطة ونفوذ رجال عبد الناصر ، فضلا عن أن شعبية عبد الناصر ذاته قد التهمت شرعية الثورة وتمركزت في شخصه فلم يترك لغيره شيئا ؛ لذا لم يكن أمام السادات من بديل غير مهادنة رجال عبد الناصر والتعاون معهم وفق رؤيتهم واستراتيجيتهم إلى حين [3] .

فمن منطلق السلطة والنفوذ بدا واضحا أن تحديد القرار لم يخرج من أيديهم ؛ حيث كان علي صبري يشغل منصب وزير الدولة للدفاع الجوي ، و شعراوي جمعة وزيرا للداخلية ويسيطر على الشرطة ومباحث أمن الدولة والأمن المركزي ، ومحمد فوزي وزيرا للحربية وقائد القوات المسلحة ، وسامي شرف يشغل منصب وزير

---

* كان السادات تنقصه الخبرة و التجربة بخاصة في مجال السياسة الخارجية ، لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمود رياض ، البحث عن السلام في الشرق الأوسط 1948 - 1978 ، ص 353 - 354 .

(1) Cooper , Mark , The Transformation of Egypt , London ; Crom Helme , 1982 , p 69 .

(2) Raphael , Israeli .R ,The Public Diary of president Sadat , part one , op .cit , p 30 .

(3) بشأن هذا التحليل ، انظر ، كيرك بيتي ، مصر في عهد السادات ، صـ 63 - 64 .

كان رحيل الرئيس عبد الناصر و تولي الرئيس السادات السلطة مفاجأة له وقدرا ، حقق له حلما راوده منذ شبابه فبدأ السادات معركة الرئاسة وهو يعلم أن قدراته على الجهد والعمل والصبر والتزامات الزعامة أقل بكثير مما كان يتمتع به الرئيس الراحل * ، وكان هذا واضحا منذ اللحظة الأولى لرحيل عبد الناصر . وعموما ساير السادات التيار الشعبي والقومي وأعلن تجاوبه مع أهداف مصر الاستراتيجية ، و استمرار خط الرئيس عبد الناصر ، وضرورة استمرار مشاركة رجال عبد الناصر في الحكم لتمرير وصوله إلى كرسي الرئاسة . وصدر أول بيان له بأن المؤسسات السياسية هي القائدة سياسيا و دستوريا ، كما أكد على علاقة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي من أجل دعم معركة تحرير الأرض المحتلة . فكانت هذه الدعائم هي التي مهدت لتوليه رئاسة الجمهورية كمرشح وحيد لها [1] . وبرغم أن حلم السادات قد تحقق إلا أن تثبيت وضمان بقائه في الحكم استلزم بعض المحاذير والإجراءات التي تتكفل بتحقيق طموحه الشخصي في زعامة أكبر من زعامة عبد الناصر ، حتى لو جاءت على حساب تغيير المسار الاستراتيجي لمصر .

<u>أولا : تولي السادات الحكم وانفراده بالسلطة :</u>

لم يكد يصدر بيان بوفاة عبد الناصر حتى جرى اتخاذ قرارات لسرعة الانتقال بالسلطة حفاظا على استقرار الوضع القيادي في الدولة و الاستقرار الداخلي بطريقة قاطعة . وكان من الطبيعي أن يكون السادات نائب الرئيس الوحيد هو المرشح الأكثر ترجيحا لسد الفترة الانتقالية و تولي مهام رئاسة الجمهورية بصورة مؤقتة لحين اتخاذ الإجراءات الدستورية لاختيار الرئيس الجديد وفقا لما ينص عليه الدستور [2] . وعلى الرغم من أن السادات قد أصبح قاب قوسين أو أدنى من تولي رئاسة الجمهورية إلا أنه كان مدركا لسلطة ونفوذ أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء و طرقهم الملتوية إلى حد كبير لتقرير من سيصبح خلفا لعبد الناصر؛ فلم يكن أحد ينظر إلى النصوص الدستورية على أنها ملزمة ، فكان لمبدأ القوى حسابات أخرى . وهو ما وضعه السادات في أولويات تفكيره واعتبارات اللعبة السياسية باستحالة تمرير وصوله إلى كرسي الرئاسة دون مهادنة وموافقة معاوني عبد الناصر؛ لاجتياز أهم وأصعب التحديات على طريق منصب رئيس الجمهورية و رغم شغل السادات منصب نائب الرئيس حتى عشية رحيل عبد الناصر و كونه أحد رجال ثورة يوليو إلا أن ذلك لم يزن شيئا أمام سلطة ونفوذ رجال عبد الناصر ، فضلا عن أن شعبية عبد الناصر ذاته قد التهمت شرعية الثورة وتمركزت في شخصه فلم يترك لغيره شيئا ؛ لذا لم يكن أمام السادات من بديل غير مهادنة رجال عبد الناصر والتعاون معهم وفق رؤيتهم واستراتيجيتهم إلى حين [3] .

فمن منطلق السلطة والنفوذ بدا واضحا أن تحديد القرار لم يخرج من أيديهم ؛ حيث كان علي صبري يشغل منصب وزير الدولة للدفاع الجوي ، و شعراوي جمعة وزيرا للداخلية ويسيطر على الشرطة ومباحث أمن الدولة والأمن المركزي ، ومحمد فوزي وزيرا للحربية وقائد القوات المسلحة ، وسامي شرف يشغل منصب وزير

---

* كان السادات تنقصه الخبرة و التجربة بخاصة في مجال السياسة الخارجية ، لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمود رياض ، البحث عن السلام في الشرق الأوسط 1948 - 1978 ، ص 353 - 354 .

(1) Cooper , Mark , The Transformation of Egypt , London ; Crom Helme , 1982 , p 69 .

(2) Raphael , Israeli .R ,The Public Diary of president Sadat , part one , op .cit , p 30 .

(3) بشأن هذا التحليل ، انظر ، كيرك بيتي ، مصر في عهد السادات ، صـ 63 - 64 .

الدولة لشئون رئاسة الجمهورية ويسيطر على الحرس الجمهوري ، أما أمين هويدي فكان وزير الدولة للمخابرات ، ولبيب شقير رئيس مجلس الأمة ، وعبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي ، ومحمد فائق وزير الإعلام ، وأخرون لم يكونوا يشغلون المناصب الرئيسية في الحكومة ، إلا أنهم كانوا يشكلون أغلبية في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي . وبناء على ذلك فإن الحكومة ، التنظيم السياسي ، القوات المسلحة و الشرطة وأجهزة المخابرات كانت في أيديهم على نحو محكم [1] . وبرغم هذا السياج الحديدي ، وما امتلكته هذه المجموعة من أوجه عناصر القوة ؛ إلا أن السادات كان مبصرا بثغراته القاتلة و سرعان ما بدا إمكانية اختراقها . فكانت دائرة الشك التي شملتهم جميعا والوجه الأخر الذي يطاردهم كفيل بتقطيع أوصال قوتهم وتحالفهم . فضلا عن العداء الذي ناصبه أعضاء المجموعة لبعضهم البعض ، كما لم تجمعهم أيديولوجية موحدة . فعلى سبيل المثال لا الحصر . فقد تجمع علي صبري ومحمد فائق وضياء الدين داوود في مجموعة ، بينما تجمع شعراوي جمعة وسامي شرف في مجموعة فرعية أخرى ، ولكن دوافع المصلحة كانت كفيلة بالتغلب على أكثر من ذلك . وكان محصلة ذلك ازدياد رصيد السادات لترشيحه رئيسا للجمهورية . وبدلا من ارتقاء أحدهم إلى الرئاسة اكتفت مجموعة مايو بمساومة السادات ومقايضته ؛ لذا انصبت اجتماعاتهم على التأكيد على مبدأ جماعية القيادة وتوزيع المسئوليات وتولي المؤسسات السياسية والدستورية - ممثلة في أشخاصهم - المسئولية كاملة بمعنى عدم الانفراد بالسلطة بل فرض الوصاية اعتقادا في ضعف شخصية السادات وخضوعه [2] .

لكل ذلك كان الإصرار على أن يتم الترشيح والانتخابات خلال الأطر الدستورية والسياسية القائمة في مواجهة ما كان يروج له البعض لعودة مجلس الثورة القديم . ولم يكن ذلك الإمجرد مناورة لترهيب الشعب [3] ، و نوعا من الخداع بدافع انحصار التفكير في اختيار السادات وحده دون التفكير المتروي في البدائل ، ودون مرور وقت كاف لتقليب الأمور على وجوهها وزواياها المختلفة ، وعوضا عن ذلك تتابعت الخطوات في سرعة هائلة لترشيح السادات رئيسا للجمهورية رغم كل التحفظات. وعلى الفور عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا خصص لمناقشة ترشيح رئيس الجمهورية في 3 أكتوبر 1970 ، حيث أيد الجميع ترشيح السادات و تزكيته فيما عدا حسين الشافعي ؛ نظرا لطموحاته وتطلعه لشغل المنصب ، الذي سرعان ما تراجع عن أمله وتأقلم مع ما فرضته الظروف [4] .

وعلى أية حال فقد تم تزكية السادات إلى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، التي عقدت اجتماعا بموجب هذا الترشيح أوضحت خلاله الرؤية السياسية الداخلية والخارجية ، وتمت موافقة اللجنة بالإجماع على أن المؤسسات السياسية والدستورية الحالية هي وحدها صاحبة السلطة الشرعية . وبدهاء من السادات الذي قرر الانحناء للعاصفة وافق على المقايضة والنزول على شروطهم بألا يكون هناك حكم فردي على نحو ما كان في

[1] Shoukri , Ghali , Egypt ; Portrait of A President , London ; Zed Press , 1981 ,. p 48 .

[2] كيرك بيتي ، مصر في عهد السادات ، صـ 68 .

[3] Shoukri , Ghali , op . cit , pp 48 , 49 .

[4] لمزيد من التفاصيل ، راجع ، ضياء الدين داوود ، سنوات عبد الناصر و أيام السادات ، صـ 156 . كذلك ، حسن التهامي يفتح ملفاته من احتلال فلسطين إلى كامب ديفيد ، بقلم / محمد سعد العوضي ، ص 109 - 111 .

عهد عبد الناصر ، وأن يقوم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي بدراسة كافة القضايا الهامة ، وأن تتخذ القرارات بأغلبية الأصوات ، كما يصوت مجلس الأمة على كافة القضايا الهامة. والا يقوم رئيس الجمهورية بمهام رئيس الوزراء وأخيرا يقوم الوزراء باتخاذ القرارات في دوائر اختصاصاتهم ومن هذا المنطلق بدأت حملة مركزة لتقديم السادات للجماهير على غير الصورة التي استقرت عنه في الأذهان. فكان من أشق الأمور إقناع قيادات الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب به [1] .

و نجحت الحملة المركزة التي تم الاعتماد فيها على إيقاظ مشاعر الإحساس بالخطر من القوى المعادية المتربصة في الداخل و الخارج والتي تسعى لأي انقسام أو تمزق في الجبهة الداخلية أو الصراع على السلطة. وعلى الدعوة للحرص على تهيئة الجو المناسب لسرعة بدء المعركة الحاسمة والأهم من ذلك الالتزام باستمرار الخط الناصري بكل ما يعنيه . وقد طغت تلك الاعتبارات على ما عداها وتوحدت كل الخطى لتسرع بتنصيب السادات رئيسا للجمهورية [2] .

فكان هناك حرص شديد من أعضاء اللجنتين التنفيذية والمركزية على أن يتم اختيار السادات بالإجماع وأن يعلن ذلك بوضوح . وعلى ضوء ذلك اجتمعت الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي في 6 أكتوبر ، واتخذت الإجراءات الدستورية والسياسية باستصدار قرار جمهوري لدعوة مجلس الأمة لانعقاد غير عادي في اليوم التالي لترشيح اسم رئيس الجمهورية المؤقت وإجراء استفتاء شعبي تقرر له موعد 15 أكتوبر 1970 . وبناء على ترشيح اللجنتين التنفيذية العليا و المركزية للسادات قرر مجلس الأمة بالإجماع ترشيح السادات رئيسا للجمهورية ، ودعي السادات لإلقاء بيانه أمام المجلس [3] .

وقدم السادات إلى مجلس الأمة بصك موافقة رجال عبد الناصر و ألقى بيانه " الذي بدأه برثاء الرئيس الراحل ، وحدد سياسته متوسما نفس السياسة التي أرساها عبد الناصر ؛ فلم يكن أمام السادات سوى ذلك . لذا التزم السادات بالنضال من أجل الأمة العربية وتحرير الأراضي العربية المحتلة [القدس و الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء] مع تأكيد الحرص الكامل على حقوق الشعب الفلسطيني ...إلخ والذي يستلزم تحديد العدو تحديدا لا شبهة فيه مجسدا في إسرائيل والصهيونية الدولية والاستعمار العالمي ، والذي يجمعنا معهم صراع مصيري يساندنا فيه علاقاتنا بالاتحاد السوفياتي ، وتدعيم سياسة عدم الانحياز موازنة بالاتجاه التقدمي الاشتراكي " . وأخيرا أجمل السادات برنامجه بإيداع وثيقة بيان 30 مارس و الالتزام بتطبيقها . وعلى ذلك فإن الالتزام وإن عد كبرنامج عمل ، إلا أنه التزام نظري وشكلي أيضا لإقناع الجماهير باستمرار طريق عبد الناصر الذي لم يعد غيره فى قلوبهم . وفي الحقيقة لم يكن باقي ما التزم به السادات أكثر حظا من بيان 30 مارس - على نحو ما سنرى - أما الشق الثاني من الصفقة ، فقد أكده السادات وأقر به علنا أمام الشعب بضرورة إعادة توزيع المسئوليات ؛ ضمانا لبقائه في الحكم إلى حين تتضح

---

(1) ضياء الدين داود ، المرجع نفسه ، صـ 159 . و يكمن السبب وراء ذلك في الكتل البرلمانية التي أنشأها السادات داخل مجلس الأمة أثناء رئاسته له ، التي اعتبرتها تلك القيادات مناهضة لها . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمد الطويل ، لعبة الأمم والسادات ، صـ 56 - 58 .

(2) Cooper , Mark , op . cit , p 68 .

(3) الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ 130 .

معالم الطريق المقابل و يأمن السادات اجتيازه. وبحلول منتصف أكتوبر كانت قد تمت عملية الاستفتاء وتولى السادات مقاليد الحكم ولكن تحت الوصاية ، إلا أنه بكل المقاييس كان السادات قد كسب تلك الجولة [1] .

وفور إعلان نتيجة الاستفتاء أصبح السادات رئيسا للجمهورية في أكتوبر 1970 . وكان طبيعيا أن يصبح عهد السادات امتدادا لثمانية عشر عاما من الثورة ؛ حيث يمثل السادات أحد رموزها ، والذي لم يعترض قط على أي من القرارات الناصرية طوال فترة حكم عبد الناصر - وكان ذلك بمنطق الإذعان أكثر منه اقتناعا * - إلا أنه ما لبث أن أصبح واضحا أن عهد السادات سيكون عهدا متميزا ، خاصة فيما يتصل بسياسة مصر الخارجية إقليميا و دوليا ؛ ليتخذ الصراع العربي / الإسرائيلي ودور مصر فيه مجرى مغايرا تماما عما ساد و تم إرساؤه في الحقبة الناصرية .

و لتشهد السياسة الخارجية المصرية خلال عقد السبعينيات تطورات خطيرة ، فتعد تلك المرحلة من أخطر مراحل التاريخ السياسي المصري المعاصر ؛ حيث فتحت الطريق أمام سلسلة من التطورات المتلاحقة التي لا نزال نلمسها حتى الوقت الراهن منذ تولى السادات الحكم وانفراده بالسلطة والشروع في إعادة بناء توجه السياسة الخارجية على نحو متناقض مع القناعات التي كان قد تم التوصل إليها خلال المنهج التجريبي الناصري داخليا وإقليميا ودوليا . ومحاولة فك العرى والارتباط العضوي بين الصراع العربي / الإسرائيلي وقضايا الاستقلال الوطني والتنمية ، التي كان من المستحيل إيجاد تسوية لها - سلما أو حربا - بدون التأثير سلبا أو إيجابا على توجهات مصر فيما يتعلق بهاتين القضيتين ، ولم يحدث هذا الانقلاب فجأة وإنما من خلال لمسات خفية متعاقبة ومراحل تدريجية متواترة [2] .

والواقع أن هذه الأبعاد العميقة والتغيرات الجذرية التي اعتزم السادات إجراءها كان من المفترض أن تصطدم بمعضلات و تناقضات على مستويات عدة داخلية وإقليمية ودولية ؛ فاستلزم التغيير في كثير من التوجهات الحذر الشديد والتدرج المخطط . فمثلت الزعامة الكارزمية لعبد الناصر ليس فقط عائقا أمام العهد الجديد لترسيخ شعبيته ، وإنما أيضا استلزمت عدم الإفصاح سريعاً عن التحولات والتغيرات الهامة التي اعتزم إجراءها . وربما لعبت هذه الحقيقة المزدوجة دوراً هاما في الغموض الذي أحاط بسلوك وسياسات السادات في بداية عهده - بجانب طبيعة شخصيته " المعقدة " - حيث بدأ في التحول عن التوجهات السياسية للعهد الناصري في الوقت الذي حاول فيه الاستناد إلى شرعيته ، إلى جانب الارتباطات العربية التي جعلت من مصر جزءا لا يتجزأ من المفهوم الواسع للصراع العربي / الإسرائيلي والتزامها بالحل الشامل الذي لا يقتصر على عودة سيناء فحسب ، أما العقبة الأخيرة فتمثلت في الاتحاد السوفياتي الحليف الاستراتيجي و المصدر الوحيد للسلاح .

---

[1] لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمد الطويل ، مرجع سابق ، صـ 84 - 85 .

* بهذا الصدد ، راجع ، سمير عبده ، التحليل النفسي للسادات ، صـ 139 – 140 . كذلك ، عبد العليم محمد ، الخطاب الساداتي ، صـ 110 .

[2] بشأن هذا التحليل ، راجع ، نور الدين كمال ، دوافع الصراع العربي / الإسرائيلي ، صـ 46 – 47 .

لذا شهدت المرحلة الأولى من عهد السادات التي امتدت لثلاثة أعوام منذ توليه الحكم في أكتوبر 1970 وحتى اندلاع حرب أكتوبر 1973 إجراءات تثبيت دعائم النظام والبحث عن مصادر جديدة للشرعية ؛ فمثلت فترة انتقالية من تاريخ النظام بين عهدين سياسيين لهما توجهاتهما المختلفة ، رغم أن هذه الفترة الانتقالية لم تشهد تغييرات جذرية إلا أنها حملت إرهاصات التحولات السياسية الهامة التي شهدتها المرحلة اللاحقة على حرب أكتوبر .

أما التحولات السياسية الهامة التي شهدتها الفترة الانتقالية باسم ثورة التصحيح في 15 مايو 1971 والتي رفع النظام فيها شعار دولة " المؤسسات وسيادة القانون " فقد ارتبطت في الواقع بحقيقة الصراع على السلطة الذي انتهى بتصفية السادات لبقايا رموز العهد الناصري وعلى رأسهم علي صبري الذي شغل منصب نائب رئيس الجمهورية والذي كان السادات يطلق عليه وصف [رجل موسكو الأول في مصر] وشملت هذه المجموعة وزير الحربية الفريق محمد فوزي ، ووزير الداخلية شعراوي جمعة ، ووزير الإعلام محمد فائق ورئيس مجلس الشعب لبيب شقير ، ومدير مكتب رئيس الجمهورية سامي شرف وغيرهم ممن احتلوا المواقع القيادية في العهد السابق [1] .

وفي التحليل النهائي للأزمة الداخلية يمكن القول ، أن السادات أضمر منذ البداية إحداث تغييرات جذرية في هيكلية نظام الحكم وآلياته وأهدافه وتوجهاته ؛ لذا تعمد خلق مظاهر للصراع ، وافتعل الخلاف فيما بينه وبين قادة المؤسسات السياسية والدستورية فإن ما حدث لم يكن خلافا حول مشروع الاتحاد * أو مبادرة فبراير ، بقدر ما كان منصبا أساسا على انفراد السادات بالحكم و عزل مجموعة مايو . فتعمد السادات عزل المؤسسات السياسية والتنفيذية عن مجريات الأحداث واعتبر أنه وحده السلطة الشرعية الوحيدة ، وأن اتخاذ القرار حكرا عليه دون مشاركة أعضاء هذه المؤسسات في ممارسة مسئولياتهم واختصاصاتهم و أصر السادات على الانفراد بالسلطة و جعل بالمؤسسات مجرد شكل ديمقراطي زائف ، وأن يقتصر دورها على الاستماع والتأييد [2] .

و قد ساندته القوى المضادة من الثورة والتحول الاشتراكي التي كانت تشعر بأن ما يجريه السادات من تحول هو لصالحها . وكان واضحا أن استرضاء القوى الرأسمالية داخليا وعربيا ودوليا يقتضي تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وإحداث العديد من التحولات . وكان التمهيد لتحقيق كل ذلك أن ينفرد السادات بالقرار يحيطه الذين يتوافقون مع توجهاته ، وتهيئة الجو بإبعاد وإقصاء كل القيادات الناصرية والتقدمية من مسرح العمل السياسي ، و اصطناع مؤسسات تدين له بالولاء وتؤيد ما يراه ويقرره تسيطر عليها عناصر يمينيه ورجعية وانتهازية ؛ لذا نشطت اتصالاتها وعلاقاتها بالسادات . وبإخلاء الميدان بدأت تظهر هذه العناصر

---

[1] Dawisha A . I , Egypt in the Arab World ; the Elements of Foreign Polcy , London ; The Macmillan Press LPD. 1976, p p , 190 , 191 .

* للوقوف على وجه الخلاف بين السادات و مجموعة مايو بشأن مشروع الاتحاد [مصر ، سوريا ، ليبيا] ، ما بين ملابساته و دوافعه ، انظر هند فرحان سيد ، العلاقات المصرية العربية (1967 - 1973) ، رسالة ماجستير ؛ قسم التاريخ / كلية البنات - آداب / جامعة عين شمس ، 2010 ، ص 160-176 .

[2] لمزيد من التفاصيل ، راجع ، مذكرات بعض هؤلاء القادة : الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ج2 ، ضياء الدين داود ، سنوات عبد الناصر و أيام السادات ، كذلك ، سامي شرف رجل المعلومات الذي صمت طويلا ، مرجع سابق .

ويبرز تأثيرها على القرار السياسي والاقتصادي إيذانا بالتحول إلى قطب الصراع الدولي الأخر وعودة الارتباط الوثيق بالولايات المتحدة وإعادة توجه السياسة الخارجية [1].

وعموما اعتمد السادات على القوات المسلحة بقيادة رئيس الأركان الفريق محمد صادق [*]، حيث قبلت استقالاتهم الجماعية وتم إحالتهم للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى والتآمر ضد نظام الحكم [2]، فضلا عن مساندة بعض المقربين للسادات وعلى رأسهم محمد حسنين هيكل الذي لعب دورا هاما في إحباط الإنقلاب والتخلص من مراكز القوى وخروج السادات بطلا من تلك الأزمة ؛ لذا احتفظ به السادات وزيرا للإرشاد [3]، فمثل هيكل إحدى قنوات الاتصال بين السادات وواشنطن [**].

وبنجاح السادات في الإطاحة بقمة أجهزة الحكم السياسية والدستورية والتنفيذية أجرى تعديلا وزاريا ؛ فاستبقى الدكتور محمود فوزي رئيسا للوزراء، محمود رياض نائبا له ووزيرا للخارجية، كما عين الفريق محمد صادق وزيرا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة، واللواء أحمد إسماعيل رئيسا للمخابرات العامة، وممدوح سالم وزيرا للداخلية [4]. وبذلك كون السادات حكومة وأجهزة تنفيذية لمساعدته لتنفيذ قراراته وتوجهاته تحت مظلة ما أسماه ثورة التصحيح. إلا أنه احتفظ بجميع سلطات الدولة في يده، ولم يستطع أحد من هؤلاء القادة السياسيين والتنفيذيين وكذا قادة القوات المسلحة الجدد أن يبدي رأيا إلا ما يراه السادات، ومن تحدثه نفسه بشيء من هذا القبيل يكون قد حكم على نفسه وسجل اسمه بيده في سجل الإطاحة الساداتي الذي لم تطو صفحاته إلا باغتياله ..

ولم يكن ذلك إلا نتاج ما أقدم عليه السادات من إجراءات عملية خطيرة في التغيير الفكري والعقائدي العسكري بضرورة التزام القوات المسلحة مبدأ الحياد، وضرورة ابتعادها عن الشئون السياسية في الدولة – فكان السادات واعيا لأزمة المشير عامر – وأن يقتصر واجبها على الدفاع عن الوطن وسلامة أراضيه. ورغم سلامة المبدأ إلا أن السادات أراد بذلك إحكام السيطرة التامة على القوات المسلحة والانفراد بالقرار السياسي والعسكري دون أدنى معارضة، وكان لذلك أبعاد خطيرة وجسيمة فيما بعد [5].

وكان للأحداث الداخلية ردود أفعال لدى القوى الخارجية المؤثرة متمثلة في العرب وإسرائيل والقوتين العظميين ؛ فقد ارتأت بعض الحكومات العربية أن الأزمة الداخلية التي شهدتها القاهرة تعد مؤشرا واضحا على تغيير الخط الناصري والتوجه بالسياسة المصرية نحو النقيض. أما الاتحاد السوفياتي فإنه تعمد كعادته عدم

---

(1) انظر، ضياء الدين داود، مرجع سابق، صـ 215 – 216. كذلك، محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، صـ 163.

(*) لمزيد من التفاصيل حول الأسرار الحقيقية وراءأحداث 15 مايو ودوافع حياد الجيش لحسم الصراع على السلطة، انظر، مذكرات الفريق محمد صادق، المنشورة على صفحات جريدة الأهالي، عدد مايو - يوليو بتاريخ 18 / 5 / 1982. كذلك،

Shoukri , Ghali , op . cit , p 52 .

(2) Cooper , Mark , op . cit , p 81 .

(3) Shoukri , Ghali , op . cit , p 53 .

(**) لمزيد من التفاصيل، راجع، ضياء الدين داود، مرجع سابق، 185 - 186. أما عن الدور الهام الذي لعبه هيكل، انظر محمد حسنين هيكل، وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي العام الاشتراكي [القاهرة : دار الشروق ط1 2003] ص 238 - 240.

(4) انظر، حافظ إسماعيل، أمن مصر القومي، صـ177. كذلك موسى صبري، السادات الحقيقة والاسطورة [القاهرة : المكتب المصري الحديث، ط 1985]، ص 266 - 276.

(5) تعمد السادات افتعال انفصال فكري وسياسي بين الشعب ومؤسساته وبين القوات المسلحة أكمله بإصدار التشريع الخاص بحرمان أفراد القوات المسلحة من حق الانتخاب وهو حق دستوري لجميع المواطنين دون استثناء ،انظر الفريق محمد فوزي، استراتيجية المصالحة، ص 270 -271.

التعرض للشئون الداخلية في مصر ، وأخذ يراقب الوضع الداخلي بحذر ، ويتابع خطوات السادات نحو علاقاته الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي ، ومدى انعكاسات ذلك على العلاقات المصرية / السوفيتية التي تجسدت بشكل مباشر وبمناورة سياسية في توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين كل لدوافعه وأهدافه [1] ، على نحو ما سنرى .

أما إسرائيل فقد تلقفت نتائج الصراع الداخلي وحسمه لصالح السادات بروح الانفراج والاستعداد لبدء مرحلة جديدة من مراحل الصراع العربي / الإسرائيلي ؛ حيث وصلت في تحليلها النهائي لماهية الأزمة الداخلية أن الأمور قد حسمت لصالحها وأن تعاملها مع مصر سوف يقتصر على شخص السادات بمفرده دون شعبه أو حكومته . والذي من خلاله وحده سوف تستطيع تحقق إسرائيل أهدافها السياسية والاستراتيجية ليس في مصر فحسب ، بل في المنطقة بأثرها ، وأدركت أن فقدانه سوف يطيح بكل أحلامها وطموحاتها [*]. وأخيرا اعتبرت الولايات المتحدة الصراع الداخلي الذي خاضه السادات ضد معارضيه أولى خطواته إلى البيت الأبيض ؛ فلم تدع الفرصة تفلت من يدها وأخذت على عاتقها جذب خيوط السادات وتشجيعه بالطرق الدبلوماسية على ضرورة إعادة العلاقات الثنائية والاتصالات بين البلدين ، وبالمقابل التخلص من الوجود السوفياتي في مصر تمهيداً لخروجه من الشرق الأوسط ، وتحقيق هدف استراتيجي أمريكي هام يتم على أثره احتواء المنطقة وإعادة رسم خريطتها السياسية والجغرافية تحت مظلة السلام الأمريكي [2] .

ثانيا محاولات التسوية السلمية خلال الفترة الانتقالية (70- 1973) :

رغم تفهم السادات وإدراكه للمخطط الأمريكي وأبعاد سياسة واشنطن لمعالجة الصراع العربي / الإسرائيلي وأهدافها في المنطقة ، والرؤية الواضحة لمعادلة ميزان القوى في المنطقة منذ البداية ، وأن طرفي المعادلة هما مصر وسوريا والاتحاد السوفياتي في جانب بينما الولايات المتحدة وإسرائيل في الجانب الآخر ، إلا أن استراتيجية المصالحة التي كان يهدف إليها تستوجب تكريس جهوده على النحو الذي يساعده على الانتقال بشعبه إلى طرف المعادلة الأخر ؛ لذا اتبع عدة خطوات تدريجية مثلت برنامجا محكما لعمل السادات ، وكان على رأسها إجراء الاتصال السري المباشر مع الإدارة الأمريكية ** وتعميق المفاوضات المباشرة ، وما يتبع ذلك من تغيير الهدف الاستراتيجي للدولة وقبول الحل الجزئي بدلا من التسوية الشاملة [3] .

وهو ما استدعى حجب الحقائق عن الشعب ومؤسساته ، وتمكن السادات من تنفيذ جميع هذه الخطوات بالتدرج دون أن يفصح عنها جملة ؛ فكان عليه أن يواجه عدة قوى لكي يمكنه الانفراد بإصدار القرار المصري الذي

---

(1) Karen , Dawisha , op . cit , p61 .

(*) كانت شخصية السادات محل دراسة تحليلية إسرائيلية للوقوف على مكوناتها وسبر أغوارها و التعرف على تفكيرها وتوجهاتها ، بهذا الشأن ، راجع ، عيزرا وايزمان ، الحرب من أجل السلام ، ترجمة غازي السعدي [عمان : دار الجليل ط1 1984] ، صـ 155 . انظر كذلك ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ 185 - 186 .

(2) Raphael , Israeli .R ,The Public Diary of president Sadat , part one , op .cit , p 35 .

** منذ أن وطئت قدماه رئاسة الجمهورية شرع السادات في الاتصال بواشنطن ؛ حيث بعث برسالة سرية عاجلة إلى الرئيس نيكسون يؤكد رغبته في السلام و يناشده التحرك بسرعة . إلا أن البيت الأبيض تجاهل الرسالة لأسباب عديدة لعل أهمها أن هنري كيسنجر كان متفقا مع التقييم الإسرائيلي بأن السادات ليس زعيما جادا و لن يبقى طويلا في السلطة . انظر بول فندلي ، الخداع : العلاقات الأمريكية / الإسرائيلية ، ترجمة محمود يوسف زايد [بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ط1 1993] ، ص 71 .

(3) بشأن هذا التحليل ، راجع مذكرات الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ 192 ، صـ 278 – 279 .

بوصله إلى هدفه في تحقيق استراتيجية المصالحة ، وكانت قوة المعارضة الداخلية في مصر هي أولى هذه القوى ، و تلتها قوة الاتحاد السوفياتي بوصفه مركز الثقل في معادلة التوازن فهو مصدر الدعم العسكري والاقتصادي لمصر ، وكان التخلص من الاتحاد السوفياتي يحتاج من السادات أسلوبا مرنا وحذرا لإخراجه من المعادلة – على نحو ما سنرى – وكانت القوة الأخيرة هي الولايات المتحدة وإسرائيل ، فكان المطلوب طبقا لتخطيط السادات أن يوطد العلاقات مع واشنطن بحيث تجعل الموازنة مع إسرائيل متساوية . وسعيا للوصول إلى ذلك لوح السادات بإمكانية الاعتماد على مصر كأكبر دولة عربية في المنطقة ، إذ يمكن للولايات المتحدة في حالة تجاوبها مع تفكيره وخططه أن تتخذ مصر قاعدة مرحلية لتحقيق وضمان مصالحها في العالم العربي كله ، ويتقلص بالتالي الوجود السوفياتي في مصر مصدر الخطر من وجهة نظر واشنطن و تل أبيب . وبالوصول إلى هذا الحد تخيل السادات أن حل الصراع العربي / الإسرائيلي سلميا في متناول يده وأن حلم السلام في المنطقة يمكن أن يتحقق [1] . إلا أن حقائق الأمور وما أفضت إليه رحلة التسوية أثبتت أن السادات كان واهما وأن ما تحقق هو سلام زائف . فكانت إسرائيل تتربص به وتتابع تطورات الموقف الداخلي في مصر على أثر توليه السلطة . وبمناورة تكتيكية شرعت في سلسلة مخططة من الاقتراحات السلمية هدفها معرفة اتجاهات القيادة الجديدة التي ما إن وصلت إلى السلطة حتى شرعت في السعي للاقتراب من الولايات المتحدة . فقد أفسد السادات مخططه ، بتجاهل التزامات مصر القومية ووزن القوى العربية وما تمثله لمصر من عمق استراتيجي هام ، بجانب هدم الجسور مع موسكو ليضع السادات نفسه في شرك الخداع الأمريكي ويكون فريسة سهلة لتل أبيب ، فاختار السادات المضي قدما على طريق واشنطن / تل أبيب بمفرده دون أن يحتفظ بخط دفاع أو نقطة رجوع اعتقادا بأن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي يعتمد عليها في تحقيق الرخاء والثراء ، ثم إنها السلطة الدولية الوحيدة التي لا تملك إسرائيل عصيانا لأمرها ونهيها .

وفي الواقع كان السادات مهيأ للعب هذا الدور ، ولم تكن واشنطن غافلة عن فكر السادات وتوجهاته ، لذا سارعت في جذب خيوطه واستدراجه للانزلاق في متاهات التسوية وسراب الحل السلمي لضرب العناصر التقدمية والتطور الاشتراكي داخليا ، وعزل مصر عن العالم العربي وفقد دورها القيادي ، وعزلها عن القوى الاشتراكية العالمية وخاصة الاتحاد السوفياتي والتلويح بأن الوجود السوفياتي عقبة في طريق الحل السلمي [2] . لذا دفعت السادات في هذا الاتجاه لتحقيق ذلك " خطوة – خطوة " ، مع استمرار التلويح بأمل الحل السلمي والرخاء الاقتصادي ، وتهيئة الجو لقبول ما تمليه إسرائيل وما يفرضه الأمر الواقع ، وفعلا جرت الأمور على هذا النحو ، رغم إدراك السادات لموقف القوتين العظميين تجاه الصراع الإقليمي ، وتأثير ونفوذ كل منهما على تطور الأحداث في المنطقة وعلاقة كل منهما بإسرائيل . وكان الإخلال بهذا المبدأ سببا في الإخلال بدور مصر القيادي وسياستها الخارجية . وفي الواقع أن عبد الناصر قد سهل من مهمة السادات كثيرا ، من خلال سياسته وممارسته عقب هزيمة يونيو . والتوجه لقبول العمل في المجال السياسي ، ممثلا في قبول المبادرة الأمريكية في

---

(1) الفريق محمد فوزي ، المرجع نفسه . راجع كذلك ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ 318 لمطالعة الوعود الأمريكية الكاذبة وهو ما سوف نتلمسه على امتداد فصول الدراسة بشكل عام .

(2) Laura Zittrain , Eisenberg , op . cit , p 30 .

7 أغسطس 1970 التي حملت اسم مبادرة روجرز ، التي دعت في جوهرها إلى وقف إطلاق النار لفترة محدودة والبدء في تنفيذ قرار مجلس الأمن 242 بكل أجزائه بإيفاد ممثلين عن مصر و إسرائيل لإدارة المباحثات تحت إشراف الممثل الدولي بغرض التوصل إلى اتفاق لإقامة سلام عادل ودائم بين الطرفين على أساس الاعتراف المتبادل بحق كل منها في السيادة والاستقلال السياسي مقابل انسحاب إسرائيل من أراض احتلت عام 1967 وفقا لقرار مجلس الأمن [1] - على نحو ما أوضحنا - وكان قرار وقف إطلاق النار على جبهة سيناء ساري المفعول استنادا إلى تلك المبادرة وسواء كان قبول عبد الناصر لمبادرة روجزر بمثابة مناورة سياسية أم بداية موضوعية لقبول الحل السلمي ، فإن هذا القرار قد أفضى في النهاية إلى وضع مصر في مفترق طرق غير واضحة المعالم . فمنذ البداية كان على السادات أن يواجه هذا الإرث الثقيل حتى قبل أن يتوفر للقيادة الجديدة ممارسة سلطاتها ، فكان عليه أن يحدد موقفه من وقف إطلاق النار على جبهة السويس بعد انتهاء أمد الاتفاق الساري في 5 نوفمبر ؛ ولهذا الغرض فقد دعي مساعدو السادات إلى الاجتماع مساء 30 سبتمبر 1970 لمناقشة الأمر وللتقدم بتوصيتهم في هذا الشأن في ظل الظروف الداخلية فضلا عن ضرورة مراجعة الموقف في ظل التطورات الإقليمية في المنطقة في أعقاب أزمة أيلول الأسود وأزمة الصواريخ وما ترتب عليهما من تدعيم عسكري لإسرائيل وإخلال بالتوازن في منطقة القناة ، وأخيرا إعطاء القيادة الجديدة فرصة من الوقت لتحظى بالثقة في قدرتها على إدارة الأمور قبل أن تتخطى بها مفترق الطرق [2]. وعلى هذا تم الإجماع على التوصية بمد فترة وقت إطلاق النار بعد 5 نوفمبر لمدة ثلاثة أشهر أخرى تنتهي في 5 فبراير 1971. فلم يكن لدى الهيئات السياسية و العسكرية أي خلاف في الرأي على قرار تمديد وقف اطلاق النار فترة أخرى مماثلة . وتوافق هذا التوقيت مع اتجاهات الجهد الدبلوماسي لوزارة الخارجية في استصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة [5 نوفمبر 1970] ، هذا القرار الذي يندد بموقف إسرائيل لاستمرار احتلالها للأراضي العربية ، ويتضمن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، والمطالبة عبر فترة وقف إطلاق النار بضرورة الوصول إلى التسوية الشاملة عن طريق المفاوضات غير المباشرة مع ممثل الأمم المتحدة السفير يارنج [3] . وهكذا أفسح المجال أمام السادات ليتفرغ للمهام الداخلية ، مع تأكيده على عدم الموافقة على مد وقف إطلاق النار إلا بشرط جدية الاتصالات و فاعليتها بتحديد جدول زمني للانسحاب ، و إن لم يتحقق ذلك فلن يكون المد إلا لفترة واحدة وعدم قبول تكرار المد ؛ ولهذا يجب مواصلة الجهد والاستعداد الدائم لخوض المعركة [4] .

و توقعا لاستئناف المحادثات وأملا في أن تسفر عن نتائج برغم القرار الأمريكي بإرسال كميات كبيرة من الأسلحة لإسرائيل ثمنا لموافقتها لاستئناف محادثات " يارنج " ووضوح الشروط الإسرائيلية بعدم انسحابها إلى خطوط يونيو 1967، ورفض قبول الصيغة العربية بشأن تسوية مسألة اللاجئين ، والإصرار على أن يتم إنهاء النزاع بموجب التزام تعاقدي ملزم بالسلام . وإلى أن يتحقق هذا فلا ينتظر أن ينسحب جندي إسرائيلي

---

(1) نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ 47 – 48 .
(2) حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 171 – 172 .
(3) الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ 174 - 175 .
(4) المرجع نفسه ، صـ 175 .

واحد من خطوط وقف إطلاق النار [1] ، أوضح السادات اهتمام مصر بمحادثات يارنج إلا أن تلك المحادثات دارت في دائرة مفرغة ، ولم تكن رحلات يارنج ذهبا و إيابا بين القاهرة وتل أبيب إلا كسبا للوقت فلم تسفر محادثات يارنج عن أية نتائج ملموسة [2] .

و على أية حال ، فقد كان السادات مهتما بمعرفة ماهية الدور الذي ستكون الولايات المتحدة مستعدة للاضطلاع به ونوع التسوية التي تتصورها أكثر من اهتمامه بتلقي مقترحات عن طريق يارنج [3] . واهما بأن لواشنطن القدرة والرغبة في ممارسة الضغط على إسرائيل للانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة ، و أن إسرائيل أن تنصاع لذلك .

وخلال ديسمبر 1970 ركزت تل أبيب على طرح أفكار سياسية و عسكرية الهدف منها اختبار رد فعل القيادة السياسية الجديدة ، وبالذات إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان باقتراح انسحاب القوات الإسرائيلية جزئيا من شرق القناة مسافة تتراوح بين ثلاثين وأربعين كلم أي حتى منطقة المضايق الاستراتيجية في سيناء مقابل أن تقوم مصر بتطهير قناة السويس و إعادة فتحها للملاحة الدولية [4] . و برغم تنديد السادات لاقتراح دايان في اجتماع اللجنة المركزية [16 ديسمبر1970] إلا أن مؤشرات حديثه دلت على أنها وجدت طريقا ممهدا في تفكير واتجاهات السادات [5] . وبنهاية الشهر نفسه تحدد موقف الولايات المتحدة بالنسبة لإسرائيل في إعلان دعمها بالأسلحة و المعدات الإلكترونية وخاصة الطائرات وتصعيد الدعم العسكري لإسرائيل تجاوبا مع الاتجاه الأمريكي الجديد بالاعتماد على إسرائيل وحدها كي تحقق أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة . وكان ذلك ترجمة واقعية لفشل المبادرة الأمريكية ، وعلى الجانب الآخر مثلت رصيدا جديدا للضغط على السادات لقبول الأمر الواقع والابتعاد عن أسلوب القتال ، ولم يجد السادات من رد على هذا إلا التوجه نحو موسكو [6] .

وبينما كان الوقت آخذا في النفاد بعث وزير الخارجية الأمريكية ويليام روجرز برسالة شفوية إلى نظيره المصري محمود رياض (عن طريق دونالد بيرجس رئيس بعثة رعاية المصالح الأمريكية) ناشده فيها بمد أجل وقف إطلاق النار ، واعدا بأن إسرائيل ستقدم أفكارا موضوعية جديدة تتعلق بالتسوية السلمية بعد ذلك مباشرة . كما أكد أن العناصر الأساسية الواردة بخطته الأصلية بتاريخ 9 / 12 / 1969 مازالت سارية * والأهم من كل ذلك ، الإشارة إلى دور الولايات المتحدة واستعدادها لبذل جهد شامل لمساعدة الأطراف للتوصل إلى تسوية خلال هذا العام [7] . رغم إدراك السادات بأن السلطة الحقيقية بيد البيت الأبيض وليس وزارة الخارجية .

---

[1] فقد قررت جولدا مائير أن تتقاضى ثمنا باهظا لاستئناف محادثات يارنج ، حول هذا الشأن راجع ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 123 – 124 .

[2] بسبب تشدد إسرائيل بوجوب التزامات صريحة وملزمة من الأطراف المعنية والمطالبة بالا تشترك القاهرة في تحالفات من شأنها عداء لإسرائيل ، كذلك منع تواجد أي قوات لدولة أخرى تحارب إسرائيل من أرض الجمهورية العربية المتحدة وهي طلبات تعد مساسا للسيادة المصرية على أراضيها وعزلها عن محيطها العربي في الوقت الذي لم تشر فيه إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من سيناء . لمزيد من التفاصيل ، انظر ، وليام كوانت ، المرجع نفسه ، صـ 126 ، محمود رياض ، البحث عن السلام في الشرق الأوسط ، صـ 341 – 342 .

[3] أحمد حمروش ، غروب يوليو ، صـ 41 .

[4] Dawisha A . I , op .cit , p 196 .

[5] الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ 177 .

[6] بإرسال وفد مصري برئاسة علي صبري [20 ديسمبر 1970] ، انظر المرجع نفسه .

* للإطلاع على مشروع روجرز ، انظر ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ146 – 148 .

[7] وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 125 .

❖ مبادرة 4 فبراير 1971 :

وعندما صارت هذه التطمينات إلى يد السادات أعلن عن مبادرته في 4 فبراير 1971 والتي تحمل في طياتها موافقته على مد أجل وقف إطلاق النار لمدة ثلاثين يوما كما أنها لم تخرج في جوهرها عن اقتراحات وزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان - رغم إقرار السادات بالالتزام بالحل الشامل لتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967 - التي طرحها علانية في نوفمبر الماضي بشأن إمكانية التخفيف المتبادل بين القوات المصرية والإسرائيلية بطول قناة السويس ؛ بهدف استقرار الوضع وتدعيم وقف إطلاق النار الذي كان ساريا آنذاك ، علاوة على أن فتح القناة للملاحة الدولية وتعمير مدنها بطول ضفتيها سيكون إلى حد ما صمام أمان لمنع استئناف القتال وسيدخل هذا العنصر في حسابات السادات إذا هو أقدم على الحرب. والأهم من ذلك إعفاء إسرائيل من الضغط الدولي المستمر لقبول مبدأ الانسحاب التام من الأراضي المحتلة وبمجرد فتح القناة ستجمد جبهة القتال [1] .

ورغم أهمية ما طرحه دايان وأبعاد ذلك على المستوى الإقليمي والدولي ، إلا أن أفكاره تلك لقيت ردود فعل مختلفة داخل إسرائيل ؛ وبدت جولدا مائير غير متحمسة ، وجاهر آخرون بمعاداتها . وربما يفسر ذلك بأن مبادرة دايان لم تكن تعدو مجرد بالون اختبار لتوجهات السادات وقدراته . بينما صادفت نفس الفكرة قبولا لدى السادات ؛ فإن لفظ انسحاب القوات الإسرائيلية من شرق القناة بدون قتال كان له وقعه على السادات جعله يفكر جديا في الاقتراح . وزادت قناعته بفكرة دايان ، خاصة بعد أن علم بتقديرات قيادة الجيوش الميدانية عن مدى الخسائر في الأفراد التي قد تحدث عند عبور القناة عنوة تمهيدا لتحرير الأراضي المحتلة . فلم يكن السادات على استعداد لتقبل أي خسائر في القوات المسلحة تؤدي في النهاية إلى اهتزاز قيادته الجديدة . وكان موضوع الخسائر عموما أحد المحاذير التي وضعها السادات في أولويات تخطيطه منذ البداية [2] .

مما دفع السادات بإعلان مبادرته على الملأ مفاجئا الجميع * تحمل في طياتها مد أجل وقف إطلاق النار شهرا متضمنة انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية من القناة مقابل أن تبدأ مصر في تطهيرها وإعادتها للملاحة الدولية [3] . ولم ترد أية إشارة إلى تخفيف القوات ، ولا ذكر شيء بالتحديد عن الخط الذي ستنسحب إليه إسرائيل وهو ما أوضحته بنود المبادرة التي طرحت في إطار مشروع تضمن :

- يتم خلال ثلاثين يوما انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية كمرحلة أولى وفقا لجدول زمني يتم وضعه بعد ذلك لتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 .
- إذا تحقق ذلك ستكون مصر على استعداد فورا للبدء في مباشرة تطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية وخدمة الاقتصاد الدولي .

---

(1) وزارة الخارجية ، مبادرات السلام التي قام بها الرئيس محمد أنور السادات [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ط 1977] ، ص 19 . بمراعاة مقارنة مبادرة موشي دايان بمبادرة السادات ، راجع ، أحمد حمروش ، مرجع سابق ، صـ 46 .

(2) الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ 279 – 280 .

* للوقوف على التفاصيل بشأن الشجار الذي أشعلته المبادرة بين السادات و معاونيه ورد الفعل تجاه المبادرة ، انظر ، ضياء الدين داوود ، مرجع سابق ، صـ 174 - 184 . كذلك الفريق محمد فوزي ، ، استراتيجية المصالحة ، صـ 179 - 181 .

(3) لمزيد من التفاصيل ، راجع ، السياسة الدولية ،مبادرة السلام التي أعلنها الرئيس السادات ، إبريل 1971 ، العدد [24] .

- أن هذا يساعد يارنج في الاتفاق على إجراءات تنفيذ قرار مجلس الأمن .

ولم يكد يمضي أربعة أيام على مبادرة السادات حتى تقدم يارنج بمشروعه [في 8 فبراير] لتحقيق تسوية شاملة متضمنا :

- إعلان إسرائيل التزامها بالانسحاب إلى حدود مصر الدولية ومن غزة ؛ ليعود الوضع إلى ما كان عليه قبل حرب يونيو 1967 .
- تتعهد مصر بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يتم فيه النص على إنهاء حالة الحرب واعترافها بحق إسرائيل في الوجود ، والاعتراف بحق كل دولة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، والعمل على منع أي أعمال عدوانية من أراضي كل دولة ضد الأخرى ، وعدم تدخل أي طرف في الشئون الداخلية للطرف الآخر ، وضمان حرية الملاحة في مضايق تيران بناء على ترتيبات خاصة بالنسبة لشرم الشيخ [1] .

ولم تلبث مصر أن أعلنت موافقتها على مقترحات يارنج ، بالرغم من أن مبادرة يارنج تحدد العلاقات المصرية الإسرائيلية وحدها . وحفظا لماء الوجه أخطرت القاهرة الدول الأربع الكبرى مشيرة إلى أن السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة ملتزم بأن ينتقل بعد ذلك إلى الجبهات الأخرى ويطبق نفس المبادئ التي طبقت على الجبهة المصرية / الإسرائيلية حتى لا يصبح مشروع يارنج كما لو كان خطوة لحل منفرد حرصت مصر على رفضه دائما [2] . ومنذئذ فصاعدا أصبحت فلسفة مصر حول تسوية سلمية تقوم على أساس الدمج بين مبادرة 4 فبراير باعتبارها خطوة أولى ، ومقترحات يارنج والتي تمثل الإطار العام لتسوية نهائية – وذلك مع التحفظ بأن السلام العادل والدائم يتحقق في النهاية بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة – أما إسرائيل فقد سارعت برفض مبادرة يارنج من أساسها ، مع استعدادها لدراسة فكرة إعادة فتح القناة حتى تسهم في استقرار الوضع على جبهة القتال ، وتخفيف الضغوط الدولية كما رحبت إسرائيل بما أعربت عنه مصر بصورة غير مسبوقة من استعدادها للدخول في اتفاقية سلام مع إسرائيل . أما ما ورد بشأن الانسحاب فقد رفضت إسرائيل مبدأ الانسحاب إلى خطوط ما قبل يونيو 1967 بشكل حاسم ، وعوضا عن ذلك عرضت إسرائيل التفاوض دون شروط مسبقة . وعلى هذا اعتبرت مصر أن رفض إسرائيل قبول مبدأ الانسحاب الكامل بمثابة شرط مسبق غير مقبول وتلقاء هذه الظروف انتهت محادثات يارنج بصورة مباغتة [3] .

وعلى النقيض من إصرار السادات بشأن تقدم واشنطن بمبادرة ومواصلة الجهد لتطبيقها ، فإن واشنطن أولت العلاقات الأمريكية / السوفياتية كل اهتمامها في المنطقة ، وعولت مسألة التفاوض على مسئولية الأطراف المحلية بشروطها الخاصة بالتسوية داخل إطار شامل استنادا لقدرة إسرائيل لفرض شروطها إلا أن السادات لم يحبط بعد وظل يحاول جذب واشنطن وإغراءها لتقبل آرائه . ولكنه ولى وجهته صوب موسكو بصفة مؤقتة ، إزاء تعثر الجهود على الجبهة السياسية فقام بزيارة الاتحاد السوفياتي في أول مارس [4] ، و عرض خلالها

---

[1] انظر ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 174 .

[2] الفريق محمد فوزي ، ، استرتيجية المصالحة ، صـ 181 .

[3] راجع ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 126 – 127 .

[4] Karen Dawisha , op . cit , p 62 .

للموقف وحتمية البدء بعمليات حربية وحاجات القوات المسلحة من الأسلحة وبخاصة الدفاع الجوي عن الصعيد [1] .

ومنذ 7 مارس صدر إعلان بعدم التزام القاهرة بقرار وقف إطلاق النار ، وهو تاريخ انتهاء الفترة الثالثة لوقف إطلاق النار ، والتي كان السادات قد حددها كآخر فرصة للدول المعنية بالصراع لكي تأخذ فرصتها في الوصول إلى حل سلمي . ولا يعني ذلك إعلان بدء الحرب ؛ فلم يصدر السادات عقب هذا الإعلان أي تعليمات للقوات المسلحة لفتح النيران أو استئناف القتال ، وهنا بدأت جبهة السويس تدخل حالة اللاسلم و اللاحرب [2] .

فعقب الرحلة السرية لموسكو وصل إلى السادات رسالة من نيكسون بتاريخ 4 مارس يرفض فيها أسلوب تحديد موعد لإطلاق النار كنوع من الضغط على الولايات المتحدة ، ويطلب مزيدا من الوقت حتى تستطيع الحكومة الإسرائيلية أن تقنع شعبها بقبول أي تنازلات ، كما أشار نيكسون إلى اقتناعه بأنه لابد من الوصول إلى حل لمشكلة الشرق الأوسط ، و لكن الأمر يتطلب فسحة أطول من الوقت . وكان الشيء الوحيد الإيجابي في رسالة نيكسون إشارته إلى انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل عدوان يونيو 1967 . وفي اليوم التالي جمع السادات اللجنة التنفيذية العليا و مجلس الدفاع الوطني في اجتماع مشترك لدراسة الموقف بعد أن تبين له أن مبادرته لم تلق إلا آذانا صماء ولم يبق سوى يومين على انقضاء الشهر الذي حددته مبادرته . وعموما أسفر الاجتماع عن تغلب فكرة العودة إلى القتال ، وتحدد يوم 26 أبريل ليكون بمثابة الضوء الأخضر الذي يمكن أن تبدأ بعده المعركة في أي لحظة ، حيث تكون القوات المسلحة قد استكملت كل تجهيزاتها على امتداد الجمهورية . وهنا وضع السادات في مأزق بالغ الصعوبة ما بين حتمية المعركة واحتمالات بدء طريق التسوية السياسية استنادا إلى وعود نيكسون . وخروجا من تلك الأزمة بعث السادات برسالة إلى واشنطن [في 5 مارس] أورد فيها الأسباب التي دعته إلى عدم تجديد وقف إطلاق النار عند انقضائه . والأهم من ذلك أنه ناشد نيكسون بأن يتقدم بمبادرة لتحقيق اتفاق مرحلي على غرار ما ورد في مبادرته ؛ وعلى الفور صدرت الأوامر إلى وزارة الخارجية للشروع في دراسة فكرة التسوية المرحلية بشأن القناة [3] .

وعندما بدأت المبادرة الأمريكية تأخذ طريقها ، طرحت جولدا مائير عدة نقاط ، لعل أهمها أن إسرائيل يجب أن تحتفظ بشرم الشيخ وبطريق يفضي إليها . كما أن سيناء يجب أن تجرد من السلاح ، وأن الحدود حول إيلات يجب تعديلها ، كما يجب عدم عودة مصر إلى غزة ، أما مرتفعات الجولان ستظل تحت السيطرة الإسرائيلية ، وأن القدس يجب أن تبقى موحدة ، مع إجراء تعديلات في الحدود على الضفة الغربية [4] . فكان لجولدا مائير ما أرادت وأكثر في نهاية المطاف فيما عدا شرم الشيخ ولو بشكل ظاهري .

وكان رد السادات في حينه رفض قبول تجريد سيناء بالكامل من السلاح ، أو بقاء إسرائيل في شرم الشيخ . أما المناطق المجردة من السلاح بصورة محدودة ، فلن تكون مقبولة إلا إذا كانت على جانبي الحدود [5] . وبمجرد

---

(1) حول تفاصيل الزيارة لموسكو ، راجع ، مراد غالب ، مرجع سابق ، صـ 174 – 175 .

(2) الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ 182 – 183 .

(3) Raphael , Israeli .R ,The Public Diary of president Sadat , part one , op .cit , p 63 .

(4) Ibid , p 65 .

(5) كوانت ، عملية السلام ، صـ 129 .

النظر إلى مواد " معاهدة السلام " وملحقاتها يتضح مدى المفارقات والتنازلات التي قدمها السادات دون أية مبررات . على نحو ما سنرى ..

وإبقاء على استمرار المحادثات حول مبادرة الحل الجزئي وفتح القناة ، شجعت واشنطن إسرائيل على توضيح موقفها كتابة ؛ حيث عرضت تل أبيب اقتراحاً تضمن النقاط التالية :

- بإعادة فتح القناة و السماح للسفن والبضائع والإسرائيلية بالمرور فيها .
- يكون وقف إطلاق النار دون أجل محدد جزءاً من أي اتفاق مقبل .
- تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على خط بارليف بطول القناة .
- تخفف مصر من قواتها إلى الغرب من القناة .
- لا يعتبر خط الانسحاب المقرر في الاتفاقية المرحلية هو الحدود النهائية . مع مراعاة أن إدراج هذا البند خاصة للتخفيف من وطأة ما هو أعلاه بهدف الاستدراج في متاهات التسوية وليس أكثر من ذلك .

وكان رد فعل السادات بشأن ما نشرته الصحف من الاقتراح الإسرائيلي أن أجتمع ببيرجس في 23 أبريل ليؤكد على أهمية عبور القوات المصرية إلى الضفة الشرقية وضرورة السيطرة على ممرات متلا والجدي لأهميتها الاستراتيجية ، وأشار إلى إمكانية إنشاء مناطق مجردة من السلاح ، وأن إسرائيل تستطيع الاحتفاظ بشرم الشيخ في المرحلة الأولى ، ولكن لابد من التوصل إلى تسوية كاملة في غضون ستة أشهر . وأخيراً هدد السادات واشنطن بإنهاء مبادرتها إذا لم تكن إسرائيل مستعدة للتخلي عن الممرات الجبلية [1] .

ولم يكن ذلك ليغير من الأمر شيئا ؛ فقد اعتادت واشنطن على التناقض بين دبلوماسية السادات السرية وسياسة مصر الخارجية المعلنة لدرجة تجاهل التصريحات المدوية بالشجب والتهديد . وعوضا عن ذلك ظلت واشنطن تنتظر الجولة الدبلوماسية السرية القادمة .

واستمراراً للعمل الدبلوماسي قام وزير الخارجية الأمريكية روجرز بزيارة القاهرة خلال 4 ـ 5 مايو ضمن جولة له في الشرق الأوسط عقب إرهاصات أزمة مايو 1971 والتي بدأت تلوح في الأفق بدءاً بإقالة علي صبري وتصدع الجبهة الداخلية ؛ مدفوعا بأكثر من مبرر وإنقاذا لما يمكن إنقاذه بشأن أزمة الثقة التي أصابت السادات ، وإقراراً لدور واشنطن بأنه لا يزال قائماً وقادراً على الإمساك بزمام الموقف في المنطقة بشكل شبه منفرد . في الوقت الذي حد السادات من قدرته على المناورة ، فلم يكن أمامه إلا القبول بالأمر الواقع إن لم يقبل شروط التسوية الإسرائيلية ، أو المغامرة بشن عمل عسكري لا يمكن التكهن بنتائجه في ظل الظروف القائمة آنذاك [2] .

وعلى أية حال ، فقد انصبت مباحثات روجرز على القضايا الرئيسية المتمثلة في وقف إطلاق النار ، وإعادة فتح القناة للملاحة الدولية ، والانسحاب الإسرائيلي ، وارتباط الاتفاق المرحلي بالتسوية النهائية معربا عن استبعاد قيام واشنطن بالضغط على إسرائيل مؤكدا عدم قدرتها على ذلك أو الإقدام بطرح آراء محددة وعوضا

---

(1) كوانت ، المرجع نفسه ، صـ 130 .

(2) Raphael , Israeli .R ,The Public Diary of president Sadat , part one , op .cit , p 83 .

عن ذلك حدد مهمة واشنطن بالإسهام في التوفيق بين الطرفين واستحالة تجاوزها و اتضح من المناقشات التي دارت مدى الخلاف بين وجهات النظر حول عناصر الاتفاق وأسبقيتها ؛ حيث أوضح وزير الخارجية المصري محمود رياض الرأي الثابت والأساسي في بحث خطة شاملة لانسحاب إسرائيل تتحقق في مرحلتين :-

الأولى : الانسحاب إلى خط العريش/ رأس محمد وعبور القوات المصرية إلى الشرق وبدء تطهير القناة

الثانية : الانسحاب إلى ما وراء الحدود الدولية وقطاع غزة في تاريخ محدد ، وفتح القناة للملاحة [1] . وإمام ذلك طرح روجرز إطار الموقف الأمريكي في عدة مبادئ كان أهمها :

استعداد واشنطن القيام بدور بناء ، مع التلويح بأن الوجود السوفياتي في مصر عامل معوق للإدارة الأمريكية ، وأنه في غياب هذا الوجود قد يمكن التصرف بشكل أكثر إيجابية ، وأخيرا اهتمام واشنطن بالتوصل إلى اتفاق مرحلي إذا اعتبرته مصر و إسرائيل خطوة نحو تنفيذ القرار 242 كاملا . وكان ذلك ضربا من المستحيل نظرا لتناقض التفسير المصري و الإسرائيلي لنفس القرار .

لذا لم يتحقق أي تقدم في المباحثات قبل مغادرة روجرز القاهرة متجها إلى تل أبيب . وبعودة سيسكو إلى القاهرة في 9 مايو حاملا وجهات النظر الإسرائيلية زاد الأمر مرارة و تعقيدا على النحو التالي :-

- الاتفاق حول إعادة فتح القناة دون ارتباط بالانسحاب النهائي .
- وقف دائم لإطلاق النار .
- رفض قاطع لعبور القوات المصرية إلى شرق القناة .
- الاحتفاظ بمدنيين إسرائيليين في تحصينات خط بارليف بعد الانسحاب .
- مرور السفن والبضائع الإسرائيلية عبر القناة بمجرد فتحها للملاحة .
- عمل ترتيبات مصرية – إسرائيلية مشتركة واستبعاد دور الأمم المتحدة [2] .

رفضت القاهرة أسس الموقف الإسرائيلي ؛ فقد نسفت إسرائيل اتفاق الحل الجزئي [3] . فهي غير مجبرة على قبوله . هكذا فشلت رحلة روجرز في إرساء قاعدة عمل مشترك لتحقيق تسوية سياسية إلا أنها أرست خط اتصال افتقده البلدان – مصر والولايات المتحدة – منذ سنوات طويلة .

وإزاء ذلك قررت واشنطن وقف مبادرتها التي استنفدت أغراضها ، وكثفت إمداداتها العسكرية لإسرائيل تأكيدا للتوازن العسكري لصالحها لمواجهة أي اختيار تفرضه الظروف ؛ وبذلك افترق طريق البلدين إلى حين [4] .

هكذا أصيب السادات بخيبة أمل فلم تحسم سنة 1971 سلما أو حربا رغم ما أقدم عليه من تنازلات غير مسبوقة وقبول الحل المرحلي بدلا من الحل الشامل . وفي ظل هذه الظروف انصرف السادات عن فكرة التسوية

---

[1] محمود رياض ، مرجع سابق ، صـــ 341 – 343 .

[2] American Foreign Relation 1971 , a Documentary Record : Continuing the Series . Documents on American Foreign Relations , Stebbins , Richard P ., & Adam Elaine P . [eds.] , a Council on Foreign Relations Book , [New York : University Press , 1976] . p 203 .

[3] Ibid .

[4] انظر ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 192 .

المرحلية وقرر التحرر من توقيتات عام الحسم ، متجها نحو الاستعداد العسكري للحرب ، وبهذه المناسبة تولى السادات القيادة العسكرية ، وأعلن سحب مبادرته [1] .

وعلى هذا مر عامان والطريق الدبلوماسي مسدود . فكان الشرق الأوسط يعد عملية متعبة تصرف الاهتمام عن المسائل الرئيسية لسياسة واشنطن الخارجية سواء كانت مباحثات فيتنام أو محادثات الانفتاح مع بكين التي أضحت محطة هامة في الطريق إلى موسكو ؛ لتتباطأ خطوات القوتين العظميين حتى تتضح عوامل التغيير الداخلية في مصر ، وتتبلور اتجاهات السادات بشكل واضح ، وتتضح معالم الانفراج الدولي بين قطبي الصراع الدولي خلال عام 1972 وانتظارا لما ستسفر عنه قمة موسكو [2] . فلم تزد سياسة الولايات المتحدة بشأن الشرق الأوسط عن كونها تأييدا سافرا لإسرائيل وبالمقابل أصدر البيت الأبيض قرارات لوزارة الخارجية لوقف أية مبادرات جديدة بسبب الانتخابات ، كما لم تبد واشنطن تجاوبا جديا لقرار السادات بطرد الخبراء السوفيات ، اللهم إلا رسالة كيسنجر التكتيكية * الذي تم تعيينه وزيرا للخارجية مع الاحتفاظ بمنصبه كمستشار للرئيس للأمن القومي ، والذي يعد في حد ذاته نقطة تحول هامة وحاسمة في تاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي على المدى البعيد – على نحو ما سنرى – فلا يمكن إغفال دوره في مصادرة كل الجهود الدبلوماسية ومساعي وزارة الخارجية الأمريكية بشأن تسوية النزاع ؛ فقاوم مشروع روجرز عام 1970 ، ونجح في القضاء عليه تماما ، كما أجهض مجهودات الأمم المتحدة وعمد إلى إفشال مهمة يارنج التي تقدم بها في فبراير 1971 بالتعاون والتنسيق مع إسرائيل [3] . واختار كيسنجر لحل الصراع / العربي الإسرائيلي سياسة الإهمال والإذلال للدفع لحافة الهاوية ، لما لذلك من أبعاد تكتيكية واستراتيجية إقليمية ودولية و اتباع سياسة الـ خطوة – خطوة ونهج سياسة النفس الطويل وفي المقابل تبنى استراتيجية دعم إسرائيل لتتحرك من منطلق القوة وهو ما يخدم المصالح الأمريكية لتتجه الخطى نحو طريق الحرب .

وبهذا الوضع كان لابد أن تصل كافة الجهود الدبلوماسية إلى طريق مسدود وتتحطم على صخرة الرفض والتعنت الإسرائيلي في ظل الأوضاع التي أوجدتها نتائج حرب يونيه 1967 ، وفي ظل التطورات الدولية وما فرضته سياسة الوفاق الدولي بين القوتين العظميين من أبعاد على مسار ومستقبل الصراع الإقليمي بفرض الاسترخاء العسكري في الشرق الأوسط [4] . لتساهم سياسة العملاقين لمعالجة أزمة الشرق الأوسط في إقناع السادات بعدم تحقيق تسوية سلمية للأزمة ، وألا مخرج ولا بديل لفك الحصار الذي فرضه العملاقان عسكريا وسياسيا إلا الحرب . وفي ظل هذه الظروف تبلورت عدة خطوط عريضة لدى السادات وجهت سياسته الداخلية والخارجية وما صاحبها من قرارات هامة ارتكازا على محورين متوازيين : هما الحرص على مواصلة جهود

---

[1] مجموعة خطب و تصريحات الرئيس السادات [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ، خطاب 11 / 11 / 1971] .

[2] انظر ، هنري كيسنجر ، الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا ، ترجمة مالك فاضل [القاهرة : وزارة الإعلام ؛ الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ، كتب مترجمة (رقم 741) د . ت] ، ص 400 - 401 .

* ردا على العمل الدرامي الذي أقدم عليه السادات و نوبة الانفعال التي إنتابته بطرد الخبراء السوفييت دون مقابل فلم تتجاوز الرسالة إطار الدعوة إلى إجراء محادثات سرية على مستوى عال ، ، راجع ، بول فندلي ، الخداع ، ص 72 .

[3] لمزيد من التفاصيل ، انظر ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صــ 193 ، ص 227 - 232 .

[4] حول سياسة الوفاق الأمريكي السوفياتي وانعكاساتها وأبعادها على الصراع العربي الإسرائيلي ، راجع ، السيد أمين شلبي ، الوفاق الأمريكي السوفياتي [1963 1976] ، [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ط1 1987] ، صــ 223 – 224 .

السلام بشتى الطرق تمهيدا للجهد العسكري ، مع استكمال إعداد وتجهيز القوات المسلحة بما لديها من إمكانيات لشن عملية هجومية ضد إسرائيل ، بهدف إحداث تغيير الوضع العسكري والسياسي وإرغام الجميع على الجلوس على طاولة المفاوضات [1] .

هكذا أصبح الخيار العسكري هو الحل الوحيد لإنهاء حالة اللاسلم و اللاحرب ، وإنهاء الاسترخاء العسكري. والحقيقة أن هناك عوامل عديدة دفعت السادات لاتخاذ قرار الحرب كان أهمها إتمام الاستعدادات العسكرية وضغط القوات المسلحة من أجل تحرير الأراضي المحتلة ، وقلق الجبهة الداخلية وثقل المناخ النفسي لحالة اللاسلم و اللاحرب التي أدت إلى تفجير اضطرابات ضخمة في أوساط الطلاب والمثقفين ، بالإضافة إلى استمرار التضامن والدعم العربي لمصر كان رهنا لقدرتها على التحرك إيجابيا نحو إيجاد مخرج للأزمة [2]. إلا أن الدافع الفعال والمؤثر وراء اتخاذ قرار الحرب هو تجاهل البيت الأبيض لجهود ومبادرات السادات وإشارات كيسنجر بأهمية تسخين الوضع الذي من شأنه أن يبرر تحرك واشنطن بشكل جدي وفعال .

وهو ما يفسر أن الهدف من قرار الحرب لم يكن بغرض تحرير الأرض المحتلة بالقوة المسلحة ، وإنما خلق وضع جديد يسمح بتحقيق هذا الهدف بالوسائل الدبلوماسية اعتمادا على عوامل القوى العربية والدولية التي يمكن لقرار الحرب أن ينقلها من وضع السكون إلى وضع الحركة الفاعل والمؤثر . فلم يكن السادات يتصور نتيجة لتقدير واقعي لموازين القوى العسكرية أن يحقق العمل العسكري وحده الحد الأدنى للمطالب العربية متمثلة في تحرير كافة الأراضي المحتلة عام 1967 . وإنما استغل العمل العسكري وتم توظيفه – كما هو الحال دائما في الصراع الدولي – كوسيلة من وسائل الصراع السياسي الشامل وفصلا من فصوله لتحقيق الأهداف المعلنة عن طريق إضافة القوى السياسية والكفاءة الدبلوماسية لعنصر القوة المسلحة [3] .

وبالفعل كان اندلاع حرب أكتوبر وتهديد السلام والأمن الدوليين وامتداد قدرتها الفعلية إلى ما بعد مراحل القتال المسلح إيذانا ببدء رحلة التسوية انطلاقا من الأمر الواقع ، إلا أن الظروف المعقدة والأوضاع الحرجة التي انتهت إليها الحرب وما أفضت إليه من مفارقات صارخة بين نتائجها العسكرية والسياسية - فشتان بين مقدمات الحرب ونتائجها السياسية - التي مثلت مدخلا قويا ومبررا منطقيا لقبول الوساطة الأمريكية المنفردة التي انتهت بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد " ومعاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية على امتداد رحلة شاقة من المفاوضات استغرقت ست سنوات كاملة .

وعموما لن نتوقف كثيرا عند النتائج العسكرية المحضة للحرب ؛ لأن هذه النتائج لا يمكن قياسها بعناصر كمية فقط ، مثل حجم الأرض التي تم استعادتها أو حجم الخسائر التي الحقت بالعدو ، بل يجب أيضا الوضع في الاعتبار قدرة الجيوش المتحاربة على الاستمرار أو عدم الاستمرار في الحرب وقت قبول وقف إطلاق النار لمدى تأثيرها على صانع القرار السياسي فبجانب ما وصلت إليه القوات المتحاربة من خطوط على أرض

(1) حسن البدري ، حرب رمضان ، صـ 27 .
(2) طه المجدوب ، سنوات الإعداد وأيام النصر ، صـ 81 - 82 .
(3) انظر ، حسن البدري ، ملف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ؛ الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ، السياسة الدولية ، العدد [66] أول أكتوبر 1981 .

المعركة وقدرتها على استئناف القتال في حالة تعذر الوصول إلى تسوية عادلة تعد كلها مؤشرات هامة لها انعكاساتها الخطيرة على مسار جولات الصراع السياسي ، واتساقا مع ذلك فمن يملك القدرة والإرادة السياسية لاستئناف القتال في حالة تعذر الوصول إلى تسوية يقبلها يفرض إرادته الكاملة ويملي شروطه للتسوية. وكان من الواضح أن البديل العسكري لا يمكن أن يكون متاحا بدون استمرار تدفق السلاح السوفياتي لمصر ، لذلك تصدر هدف فك الارتباط المصري السوفياتي أولى اهتمامات و أولويات السياسة الأمريكية والإسرائيلية وهو ما نجحت فيه الدبلوماسية الأمريكية نجاحا باهرا منذ اللقاء الأول بين السادات و كيسنجر فمن أجل الاحتفاظ بدور أمريكي فعال خلال مراحل جولات حل النزاع وضمان استمراره ، سعت واشنطن إلى إفراغ الحرب من مضمونها وتخفيف الضغوط الناجمة عنها من خلال المناورات الأمريكية التي استهدفت تأكيد عجز السوفييت عن تحقيق تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي و على الجانب الآخر تأكيد انفراد الولايات المتحدة بالقدرة على التأثير في الموقف [1] .

ثالثا- دبلوماسية ما بعد الحرب و مقدمات التسوية :

فما إن وضعت الحرب أوزارها حتى بدأت مرحلة دبلوماسية ما بعد الحرب وترتيباتها بشكل عاجل وملح بخاصة في ظل الظروف المعقدة والأوضاع الحرجة التي انتهت إليها الحرب وأفضت إليها من نتائج ؛ حيث شهدت الشهور الثمانية التي أعقبت حرب أكتوبر مشاركة أمريكية لم يسبق لها مثيل في البحث عن تسوية للنزاع العربي / الإسرائيلي . فإبان توقف العمليات الحربية وعدت واشنطن بمبادرة دبلوماسية إيجابية تستهدف تطبيق القرار 242 ، مع الوضع في الاعتبار الرفض الدائم بالوعد بأية نتائج محددة بالرغم من نداءات السادات . واقتصر الأمر على مجرد التأكيد ببذل الجهود لبدء عملية التسوية وتنشيطها مع عدم الالتزام بما ستسفر عنه من نتائج ؛ بتجنب ربط الخطوات الدبلوماسية بطبيعة السلام النهائي وهو ما كان وراء رفض السادات لمحاولات وقف إطلاق النار المتكررة برغم الحاجة إليها وبخاصة توقيتاتها [2] .

ومن أجل الاحتفاظ بدور أمريكي فعال خلال مراحل حل النزاع وضمان استمراره ؛ سعت واشنطن إلى تخفيف الضغوط الناجمة عن حرب أكتوبر اعتماداً على محورين رئيسيين : أولهما إقناع الأطراف المتحاربة بأهمية الدور الأمريكي – وبخاصة بعدما وصلت جميع الأطراف إلى حافة الهاوية – وامتلاك جبهتي الحرب عسكريا وسياسيا حيث شكلت مجموعة عمل واشنطن الخاصة * فور بدء الحرب لإدارة الأزمة باتباع سياسة تعمد إلى عزل السوفيات عن جوهر المفاوضات وتحجيم الدور السوفياتي في عملية التسوية لأدنى حد سواء بالتحدي أو الخداع . وهو ما بدا واضحا في سلوك السياسة الأمريكية وطرق معالجتها لاحتواء الأزمة بدءا من محاولات وقف إطلاق النار وإجراءات صدور قرارها وتوقيتاته و ترتيبات تنفيذه وصولا إلى اتفاقات فض الاشتباك و فصل القوات المتحاربة ، والذي سيكون نقطة الانطلاق والمحدد الرئيس لملامح طريق التسوية المنتظرة .

---

(1) John , Spanier , op . cit , p 460 .
(2) Ibid , p 461 .

* انظر ، ويليام بير ، حرب اكتوبر في الوثائق الأمريكية ، ص 112 .

1- قرار وقف إطلاق النار :-

باندلاع حرب أكتوبر وتهديد السلام والأمن الدوليين انعقد مجلس الأمن في 8 أكتوبر 1973 بناء على دعوة من الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث بدأ المجلس أعماله بخطاب ألقاه الممثل الدائم الأمريكي حدد فيه موقف حكومته الذي يقوم على ضرورة وقف إطلاق النار وعودة الأطراف المتحاربة إلى مواقعها قبل بدء العمليات الحربية ، وضرورة الحفاظ على الوثائق والمبادئ التي حازت قبول الأطراف المعنية ونالت تأييد مجلس الأمن ثم توالى بعد ذلك طرح موقف أعضاء المجلس الذين أجمعوا على ضرورة وقف إطلاق النار سواء لاعتبارات إنسانية أو لتهيئة الجو المناسب للانتقال من مرحلة الصراع المسلح إلى مرحلة الاستعداد للتسوية السلمية . ولكن أحدا منهم لم يقبل وجهة النظر الأمريكية بعودة الأطراف إلى مواقعها قبل نشوب القتال وقد اختتمت هذه المرحلة من المناقشات يوم 12 أكتوبر لعدم اتفاق الأعضاء على صورة وقف أطلاق النار ، ولخشيتهم من أن يصدر المجلس أي قرار لا يترتب عليه أي أثر إذا ما اقتصر على طلب وقف إطلاق النار بغير ربطه ببدء التسوية السلمية ربطا واضحا [1] نظرا لسيطرة الولايات المتحدة على مجلس الأمن ، وتحكمها في إيقاع الحركة الدبلوماسية الدولية في المجلس باتباع استراتيجية تأجيل استصدار قرار بوقف إطلاق النار حتى تتمكن القوات الإسرائيلية من حسم الموقف وتحقيق نصر سريع [2] . وعلى هذا أفسح المجلس مكانا للجهود السياسية المكثفة لواشنطن وموسكو والقاهرة التي أسفرت عن إعداد مشروع قرار ليصدر عن مجلس الأمن برقم 338حيث انعقد مجلس الأمن بتاريخ 21 أكتوبر في جلسة علنية بناء على طلب مشترك من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة [3] واصدر المجلس بعد مناقشة قليلة ..

❖ **قرار مجلس الأمن رقم 338 بتاريخ 22 / 10 / 1973 ،** متضمنا ثلاث فقرات :

- مطالبة جميع الأطراف المشاركة في القتال الدائر بوقف إطلاق النار وإنهاء جميع الأنشطة العسكرية فورا ليس متأخرا عن 12ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وذلك في المواقع التي يحتلونها الآن .
- دعوة الأطراف المعنية للبدء فورا بعد وقف إطلاق النار في تطبيق القرار 242 بجميع أجزائه .
- البدء فورا مع وقف إطلاق النار بعقد المفاوضات بين الأطراف المعنية ، وتحت إشراف مناسب ؛ بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . وقد وافقت كل من مصر و إسرائيل على تنفيذ القرار في الموعد المحدد في الساعة 6.52 يوم 22 أكتوبر 1973، فالتزمت مصر بذلك فأصدرت القيادة العامة أوامرها إلى جميع القوات بالجبهة بتنفيذ قرار وقف إطلاق النار بكل دقة في الموعد المحدد ، ولكن المتحدث العسكري المصري أذاع في العاشرة صباحا أن قوات العدو قامت بخرق وقف إطلاق النار متجاوزة

American Foreign Relation 1973 , a Documentary Record : Continuing the Series . Documents on American Foreign Relations , Stebbins , Richard P ., & Adam Elaine P . [eds.] , a Council on Foreign Relations Book , [New York : University Press , 1976] . p 458 459 .

(1)

(2) حول رحلة كيسنجر إلى موسكو للاتفاق على إصدار قرار وقف إطلاق النار وعملية التسويف والخداع التي وقعت في شركها كل من موسكو والقاهرة ؛ انظر محاضر اجتماع برجنيف – كيسنجر ، وتقاطعها مع رسائل كيسنجر السرية مع تل أبيب والقاهرة ، يطرحها تفصيلا ، ويليام بير ، مرجع سابق ، صص 258-238 .

(3) John Norton , Mooro , The Arab Israeli Conflict ; vol . 111 , Documentes, Princeton University Press,1974 , p 1138 .

الخطوط التي وصلت إليها وقت صدور القرار وقد أدى استمرار القتال رغم صدور القرار 338 في 22 أكتوبر إلى أن يتقدم الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يوم 23 أكتوبر بمشروع قرار جديد والذي أصبح القرار 339 بعد إقراره [1].

❖ **قرار مجلس الأمن رقم 339 بتاريخ 23 / 10 / 1973 :-**

صدر قرار مجلس الأمن رقم 339 بتاريخ 23 أكتوبر 1973 كنوع من التأكيد العاجل للقرار 338 في جانبه الملح الذي يتعلق بوقف إطلاق النار الفوري و إنهاء جميع العمليات الحربية والمطالبة بانسحاب القوات إلى مواقعها التي كانت تحتلها لحظة تنفيذ وقف إطلاق النار [2]، وهو ما تؤكده ديباجة القرار والفقرة الأولى منه حيث جاء القرار متضمنا :

- التأكيد بشأن الوقف الفوري لجميع أنواع إطلاق النار ويدعو بإلحاح أن تعاد قوات الجانبين إلى المراكز التي كانت تحتلها في اللحظة التي أصبح فيها قرار وقف إطلاق النار ساريا [3].

ويلاحظ هنا أن هذا القرار قد أتى بتعديل غير محسوس في القرار 338 ؛ باختزال الفترة الفاصلة بين صدور القرار وتوقيت تنفيذه المقدرة بحوالي 12 ساعة ؛ لتتوارى نقطة هامة ربما يثور بشأنها خلاف حاد . فقد ورد بالقرار 338 أن المجلس يدعو الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار والنشاط العسكري فورا خلال 12 ساعة وذلك في المواقع التي يحتلونها الآن [أي وقت صدور القرار وليس وقت تنفيذه] ومعنى ذلك أن القرار يشير إلى المواقع التي كانت تحتلها الأطراف المتحاربة وقت صدور القرار أي في الساعة 6.52 صباحا بتوقيت القاهرة وليس في نهاية الساعات الاثنتى عشرة التي وضعها القرار كحد أقصى لوقف إطلاق النار والنشاط العسكري [4].

أما دعوة القرار 339 بوقف القتال والعودة إلى المراكز التي كانت تحتلها القوات في لحظة سريان القرار فقد تجاوز عما قد يكون أحد الطرفين قد احتله من مواقع خلال تلك الساعات الاثنتى عشرة ، ولم يكن ذلك من قبيل المصادفة أو الخطأ لتحل لعنة الصياغات المتناقضة من جديد ، ولتجهز على ما تبقى من أمل في احتواء الأزمة و فك الحصار الذي بات وشيكا .

- أما الفقرة الثانية فقد أشارت إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإرسال مراقبي الأمم المتحدة فورا للإشراف على مراقبة وقف إطلاق النار بين القوات المتحاربة مستخدما لهذا الغرض أفراد الأمم المتحدة الموجودين الآن في الشرق الأوسط وأولهم الأفراد الموجودون بالقاهرة [5].

إلا أن القتال لم يتوقف رغم صدور هذين القرارين ؛ بسبب محاولات إسرائيل لأكثر من مرة اقتحام مدينة السويس و خرق قرارات وقف إطلاق النار .

---

(1) حسن البدري ، مرجع سابق ، صـــ 248 . كذلك ، اعترافات جولدا مائير/ترجمة عزيز عزمي[القاهرة : مؤسسة دار التعاون للنشر والطباعة]ص 336
(2) John Norton , Mooro , op . cit , p 1139 .
(3) عصام الدين حواس ، قوى الطوارئ الدولية المنشأة في حرب أكتوبر 1973 [القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب ط 1975] ص 21 .
(4) المرجع نفسه ، صـــ 22 .
(5) حسن البدري ، مرجع سابق ، صـــ247 .

❖ **ليصدر قرار مجلس الأمن رقم 340 بتاريخ 25 / 10 / 1973 :-**

و إزاء ذلك تقدمت القاهرة ليلة 25/24 أكتوبر رسميا إلى مجلس الأمن بطلب إرسال قوات أمريكية سوفياتية إلى منطقة السويس فكان المندوب السوفياتي على استعداد لتأييد هذا المطلب ، كما أبلغ الاتحاد السوفياتي واشنطن بذلك ، مطالبا بإرسال قوات مشتركة على نحو عاجل إلى المنطقة لتطبيق قرار وقف إطلاق النار ولضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن . وتضمنت رسالة موسكو استعدادها لبحث اتخاذ إجراء منفردة إذا ما وجدت واشنطن استحالة مشاركتها حتى لا تصبح إسرائيل هي الحكم [1] .

ورفضت الولايات المتحدة مطلب مصر وموقف الاتحاد السوفياتي محذرة السادات من حدوث مواجهة بين القوتين العظميين فوق الأراضي المصرية ، كذلك عدم تنفيذ المبادرة الدبلوماسية الأمريكية التي ستبدأ بزيارة كيسنجر للقاهرة ؛ إذا ما كان السوفيات يشتركون عسكريا على أراضي مصر . وبالمقابل وعدت واشنطن أنها ستستخدم نفوذها لتنفيذ إسرائيل أقصى ما يمكن في مراعاة قرار مجلس الأمن [2] .

وعند انتصاف نهار 25 أكتوبر أصبح متداولا دوليا الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة لتعزيز رفضها وحالة التأهب التي باتت تنذر بالمواجهة ؛ لتصل الأزمة إلى ذروتها بإعلان موسكو الإنذار النووي ، وقبول واشنطن تحدي المواجهة بإعلان حالة الإنذار النووي [3] . وبدلا من أن تكون الأزمة نهاية للحوار كانت نموذجا لكيفية الخروج من المأزق لتنتهي الأزمة بتراجع موسكو نزولا على رغبة السادات على اعتبار أنها حققت أهدافها سلميا [4] .

وبتراجع الأزمة الدولية صدر قرار مجلس الأمن 340 على أساس مشروع تقدمت به دول عدم الانحياز يؤكد طلب المجلس بضرورة احترام وقف إطلاق النار والعودة إلى مواقع 22 أكتوبر 1973 والمطالبة بزيادة عدد المراقبين على جانبي خطوط وقف إطلاق النار ، وإنشاء قوة طوارئ دولية تتوجه إلى المنطقة تكون مهمتها ضمان احترام وقف إطلاق النار ، والإشراف على عودة القوات المتحاربة إلى المواقع التي كانت تشغلها في 22 أكتوبر [5] .

وقبل أن يطرح المشروع للتصويت طلب الوفد الأمريكي إدخال بعض التعديلات على المشروع ، ولعل أهم هذه التعديلات هو ما اقترحه بالنسبة للفقرة التنفيذية الثالثة التي أنشئت بمقتضاها قوى الطوارئ الدولية ، وهو أن يكون تشكيل القوة المقترحة مقصورة على قوات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير ذات العضوية الدائمة في المجلس .

---

(1) American Foreign Relation 1973 , op . cit , p 466 .

(2) David W . Lesch , The Middle East and the United States;A Historical and Political Reassessment,Oxford ; Westview Press, 1996 , p 220 .

(3) Richard , Nixon , The Memoirs of –Richard Nixon , New York ; Simon and Schuster , 1978 , P948 .

(4) هيلين دانكرس ، مرجع سابق ، صـــ 180 .

(5) Chaim Herzog . The Arab-Israeli Wars;War and Peace in The Middle East , New York;Random House 1982,p 279.

وأخيرا وافق المجلس على المشروع بالتعديل الأمريكي في جلسة 25 أكتوبر [1] . متضمنا البنود التالية :-

- الفقرة الأولى : يطالب المجلس بمراعاة وقف إطلاق النيران الكامل فورا ، وانسحاب الأطراف المعنية إلى المواقع التي كانوا يحتلونها في الساعة 1851 يوم 22 أكتوبر .
- الفقرة الثانية : يطلب من السكرتير العام أن يتخذ إجراء فوريا بزيادة عدد المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة على الجانبين .
- الفقرة الثالثة : قرر المجلس أن يتم فورا إنشاء قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة تكون من أفراد يجلبون من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، عدا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

❖ **<u>قرار مجلس الأمن رقم 341 :</u>**

على ضوء القرار 340 المنشئ لقوات الطوارئ الدولية صدر القرار 341 بتاريخ 27 أكتوبر ليحدد مهمة قوات الطوارئ الدولية وطبيعة عملها كالتالي :

- الإشراف على تطبيق وقف إطلاق النار وعودة الأطراف إلى خطوط 22 أكتوبر .
- أن تبذل القوات قصارى جهدها لتفادي استئناف القتال .
- أن تتعاون القوات في نطاق مهامها مع المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة .

و ثمة ملاحظة على هذا القرار بأن المجلس قرر إنشاء القوة لمدة مبدئية مقدارها ستة شهور ، وأن تستمر القوة في عملها بعد تلك المدة إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك بشرط أن يقرر مجلس الأمن ذلك . ويهمنا الإشارة هنا إلى أن هذا القرار قد صيغ بدقة تامة وبتوازن ربما كان متعمدا حتى لا يتخذ موقفا قاطعا بالنسبة لمدى توقف بقاء القوة واستمرارها في مهمتها على إرادة الدولة المضيفة . لذلك كانت تحفظات مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة ، أن حكومته تعتبر أن وجود قوى الطوارئ الدولية فوق أراضيها هو ذات طبيعة مؤقتة ، وأنه محكوم بميثاق الأمم المتحدة وأهدافها ومبادئها ، وبالمبادئ العامة للقانون الدولي التي تحمي استقلال مصر ووحدتها الإقليمية [2] .

2- <u>الاجتماعات العسكرية ومباحثات الكيلو 101</u> :-

لقد مثلت القضية المتعلقة بحصار الجيش الثالث وعملية الإمدادات غير العسكرية إليه العائق الأساسي أمام تثبيت وقف إطلاق النار بموجب قراري مجلس الأمن 338، 339 ليصبح هذا الضاغط مدخلا طبيعيا لفرض الشروط الإسرائيلية وورقة ضغط رابحة على السادات ، و حافزا قويا للبحث بنشاط من أجل التوصل إلى حل سياسي [3] . ولم يضيع كيسنجر الفرصة حيث طرح استعداد إسرائيل للدخول فورا في مباحثات مع الجانب المصري حول كيفية حل موقف الجيش الثالث ، وعلى القاهرة اقتراح المكان والتوقيت ورتبة ممثلها . وأن ما

---

(1) انظر نص القرار عصام الدين حواس ، مرجع سابق ، صـــ 29 . كذلك ، John , Spener , op . cit , p 462 .

(2) عصام الدين حواسي ، مرجع سابق ، صـــ 31 – 32 .

(3) David W . Lesch , op . cit , p 225 .

تعرضه إسرائيل ليس هو الاستسلام أو المهانة بل مخرج مشرف من الأزمة ، وأن واشنطن سوف تستخدم كل نفوذها للخروج بحل مشرف لهذه المشكلة [1] ..

وفي الحقيقة كان السادات مهيأ لقبول هذه الرسالة سواء لاقتناعات سياسية أو نتيجة لتقدير الوضع العسكري الذي آلت إليه جبهة القتال وانتهت إليه الحرب *. وعلى الفور تمت الموافقة يوم 27 أكتوبر على عقد اجتماع عسكرية بين الوفدين المصري و الإسرائيلي لبحث الإجراءات العملية لتأكيد وقف إطلاق النار وإمداد الجيش الثالث ومدينة السويس ، والمشاكل الناجمة عن خرق إسرائيل لهذه القرارات تحت إشراف الأمم المتحدة عند الكيلو 101 على طريق القاهرة / السويس . وأسند رئاسة الوفد المصري إلى رئيس هيئة العمليات اللواء عبد الغني الجمسي ، أما نظيره الإسرائيلي فكان مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية الجنرال أهارون ياريف [2].

- **المرحلة الأولى من مباحثات الكيلو 101 :**

بدأت المرحلة الأولى من المباحثات بعد منتصف ليلة 28 أكتوبر في موقف عسكري متوتر ، لبحث الإجراءات العملية لتثبيت وقف إطلاق النار وإمداد الجيش الثالث ومدينة السويس وتبادل الأسرى . وقد ركز الجانب الإسرائيلي على عدة نقاط كان أهمها : ضرورة المحافظة على وقف إطلاق النار ، ترتيب تبادل أسرى الحرب ، وفك الحصار المصري عن باب المندب . كما حاول الوفد الإسرائيلي منذ البداية أن يتفادى الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن القاضي بالعودة إلى مواقع 22 أكتوبر ، والذي من شأنه حل أزمة الجيش الثالث المحاصر . لذلك سارع الوفد الإسرائيلي بتقديم أفكار أولية عن ترتيبات الفصل بين القوات لتجنب الاحتكاكات العسكرية دون الإشارة إلى هذا الالتزام ، وطرح مسألة انسحاب يجريه الجانبان على ضفتي القناة ، على أن تحتل قوات الأمم المتحدة المواقع التي تخليها قوات الجانبين [3] .

أما الجانب المصري فقد ركز على الانسحاب الإسرائيلي والعودة إلى خطوط 22 أكتوبر وإزالة الآثار المترتبة على خرق إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار رقم 338 ، وذلك كمنطلق لحل جميع المسائل الأخرى ، و موضوع إنشاء قوافل منتظمة للإمدادات غير العسكرية إلى الجيش الثالث ومدينة السويس ، واحترام إسرائيل لما قررته واشنطن والقاهرة وتل أبيب بشأن هذه القضية [4] .

وحتى يتم دفع الأمور إلى نتائج جوهرية سريعة فقد أعطى السادات تعليماته للفريق الجمسي بأن يناقش مع الوفد الإسرائيلي اقتراحا حول التخلي عن منطقة السويس لرفع الحصار الإسرائيلي عنها ، على أن يعقب ذلك مناقشات سياسية وعسكرية حول المشروع المصري الذي قدم إلى الولايات المتحدة ، مع الاستعداد بأن تتم هذه المناقشات على أي مستوى يتفق عليه . وفي نفس الوقت ، وإظهاراً لحسن النية وفي مقابل الموافقة على مرور قول إداري إلى مدينة السويس والجيش الثالث ؛ فقد سمح لناقلة بترول ليبيرية بدخول البحر الأحمر والاتجاه

---

[1] للإطلاع على نص الرسالة كاملا ، انظر ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل ، ص189-190

* خوف السادات من أن يتحول حصار الجيش الثالث إلى بؤرة انقلابات ضد السلطة القائمة ومسئوليته عن ذلك فالقوات العائدة من الجبهة سواء حاملة أعلام النصر أو مأساة الهزيمة فهي مصدر قلق للسلطة السياسية ؛ لذا فقد كان إطالة مدة حصار الجيش الثالث قرارا تكتيكيا و فرصة أكبر للممارسة الضغط الأمريكي الإسرائيلي على السادات لتقديم تنازلات ، وهو ما حدث بالفعل .

[2] Richard Worth , Israel and the Arab States [New York ; Franklin Watts , 1983 , p 64 .

[3] حسن البدرى ، مرجع سابق ، صـــ 250 – 251 . كذلك ، جولدا مائير ، مرجع سابق ، ص 340 .

[4] ويليام بير ، حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ، صـــ 415 – 418 .

شمالا إلى تل أبيب . ولكن المناقشات لم تحقق تقدما ملموسا في الاتجاه الذي أراده السادات ؛ فلم يبد رئيس الوفد الإسرائيلي استعدادا لمناقشة المقترحات المصرية ولم يتجاوز استعداده مناقشة ترتيب قول إداري واحد إلى السويس معربا عن أن الوفد الإسرائيلي غير مفوض لبحث تنفيذ قرار مجلس الأمن الخاص بالعودة إلى خطوط 22أكتوبر [1] .

فتمسك الوفد الإسرائيلي برفض تنفيذه لهذا البند في هذه المرحلة المبكرة من المباحثات ، لأنه لا يحقق له أي مصلحة بل العكس تماما . فبدا واضحا أن موضوع الفصل بين القوات المتحاربة إلى مسافة تعمل فيها قوات الطوارئ في المنطقة العازلة بين القوات لم يكن ذا أسبقية من وجهة نظر إسرائيل ؛ حتى تستمر سيطرتها على خطوط مواصلات الجيش الثالث ومدينة السويس،وأن يستمر تموينه باحتياجات المعيشة رهنا بإرادتها ، وأن يستمر ذلك لأطول مدة ممكنة فلا يصبح حدثا عابرا يمكن تجاهله مستقبلا. مضافا إلى ذلك أن تستمر المفاوضات الثنائية كأسلوب أمثل للتعامل فمن خلاله تتمكن تل أبيب من تغيير موقعها على خريطة الشرق الأوسط والحصول على الاعتراف بشرعيتها [2] . فضلا عن استغلال ذلك كعنصر ضغط سياسي لابتزاز السادات وإرغامه على تقديم تنازلات جوهرية ناهيك عن تداعيات كل ذلك على العلاقات المصرية / العربية . وخلال الاجتماعات التالية دارت المناقشات حول الموضوعات العاجلة التي يمكن أن تدعم قرار وقف إطلاق النار ، وتهيئة المناخ المناسب للخطوات التالية .

ومع سير المناقشات تأكد إصرار إسرائيل على عدم العودة إلى خطوط 22 أكتوبر ، وضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة وأعادت طرح اقتراح الانسحاب المتبادل [3] والذي يعني تخلي مصر عن كل المكاسب العسكرية التي حققتها في حرب أكتوبر وهو ما رفضته مصر فورا وبشكل قاطع . وهوما أوضح عدم جدية إسرائيل في حل مسألة فض الاشتباك ، أوالعودة إلى خطوط 22أكتوبر وأن دخولها هذه المباحثات بشكل خاص كان بغرض المساومة للوصول إلى حل لمشاكلها العسكرية الملحة والتي تمثل ضغطا داخليا على الحكومة الإسرائيلية وخاصة موضوع الأسرى والجرحى [4] .

وعموما لم تحقق هذه المباحثات أية نتائج إيجابية بإيعاز من كيسنجر ؛ فقد أوضحت المباحثات أن المواقف المصرية و الإسرائيلية من شروط وقف إطلاق النار ، وفض الاشتباك العسكري متباينة إلى حد بعيد ، وبدا أن المباحثات سوف تصل إلى طريق مسدود . وخاصة حينما طلب الوفد المصري في اجتماع 3 نوفمبر بضرورة تقديم ردود محددة من إسرائيل بشأن القضايا الرئيسية المطروحة . وإلى هنا تأجلت الاجتماعات حتى تصل الردود [5] .

---

(1) المشير عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـــ 470 – 471 .

(2) حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـــ 371 – 372 .

(3) Henry , Kissinger . years of upheaval , Boston : Little , Brown and co. , 1982 , P 650 .

(4) حسن البدري ، مرجع سابق ، صـــ 251 .

(5) لمزيد من التفاصيل حول مباحثات الكيلو 101 انظر ، المشير عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـــ 469 – 472 .

3 - اتفاقية النقاط الست :-

بينما كانت تدار مباحثات الكيلو 101 على طريق القاهرة السويس ، بدأت مباحثات مصرية أمريكية بواشنطن ، كان محورها الأساسي تحقيق اتفاق محدود لفض الاشتباك يتضمن ترتيبات انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة السويس إلى شرق القناة . واستعدادا لهذه المرحلة اتخذ السادات قرارا بتغيير جوهري عين بمقتضاه إسماعيل فهمي وزيرا للخارجية بدلا من الدكتور الزيات [1] .

وبلقاء وزير الخارجية بنظيره الأمريكي كيسنجرفي 29 أكتوبر تم عقد سلسلة من المناقشات المكثفة تمهيدا لزيارة كيسنجر للقاهرة ولقائه مع السادات المقرر عقده في 7 نوفمبر [2] .

وكان إسماعيل فهمي مخولا بتقديم اقتراح من إحدى عشرة نقطة كخطة عامة للمفاوضات متضمنة : انسحاب إسرائيل إلى خطوط 22 أكتوبر وفقا لما جاء في قراري مجلس الأمن 339 و 340 ، وأن مصر ستوافق فور تحقيق ذلك على الإفراج عن جميع أسرى الحرب ، وبعد ذلك تنسحب إسرائيل إلى خط داخل سيناء يقع شرق الممرات مع بقاء القوات المصرية في مواقعها ، وأن تنتشر قوات الأمم المتحدة في منطقة تفصل بين قوات الطرفين ، وأن يتم رفع الحصار عن باب المندب حال البدء في انسحاب القوات الإسرائيلية في اتجاه منطقة فض الاشتباك ، وأن يبدأ العمل في تطهير قناة السويس بعد استكمال هذه المرحلة ، وأنه خلال فترة زمنية يتم الاتفاق عليها تنسحب القوات الإسرائيلية في خطوة أخرى إلى الحدود الدولية ، وحينئذ تنتهي حالة الحرب ، وينبغي اتخاذ خطوات مماثلة فيما يتعلق بسوريا ، وأن يعقد مؤتمر سلام أثناء تطبيق مرحلة فض الاشتباك ، وأخيرا تعود العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة [3] .

وأعرب كيسنجر أن المشروع يتضمن نقاطا بناءه ، إلا أنه يبدو طموحا للغاية في هذه المرحلة وخلال المناقشات التي دارت على مدى اليومين التاليين ، أثار كيسنجر مسألة خطوط 22 أكتوبر مؤكدا صعوبة إقناع إسرائيل بالانسحاب إليها ، وأن خطوة أوسع كجزء من فض الاشتباك بين القوات ستجعل خطوط 22 أكتوبر مسألة غير ذات موضوع على أية حال [4] .

وفي الوقت الذي كان يعقد كيسنجر مشاوراته مع إسماعيل فهمي ، كان يجري مباحثات مماثلة مع جولدا مائير التي وصلت بدورها إلى واشنطن مع مطلع نوفمبر للقاء الرئيس نيكسون وبدا أن المباحثات مع إسماعيل فهمي و كيسنجر قد وصلت إلى طريق مسدود عند نقطة تحديد خطوط وقف إطلاق النار . بناء على ما تم التفاهم عليه مع جولدا مائير والذي اقتصر على مسألة تبادل الأسرى مقابل الإمدادات غير العسكرية للجيش الثالث واقترح كيسنجر بدء مناقشات فض الاشتباك كخطوة أكبر لتفادي الجدل حول خطوط 22أكتوبر ، فالمهم إنجاز شيء فيما يتعلق بالمشاكل الحساسة ، بافتراض أن الطرف الآخر رفض الاقتراح بالعودة ، وأخيرا أوضح كيسنجر أنه إذا لم يتم وقف الحظروخفض الإنتاج النفطي ، فإنه سيجب وقف جهود السلام الأمريكية [5] . فمن

---

(1) إسماعيل فهمي ، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط [القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط1 1985] ، صـ 63 .

(2) Henry , Kissinger , op . cit , p 652 .

(3) لم تناقش القضية الفلسطينية في ذلك الوقت ، حيث أن جولة المباحثات هذه تناولت فقط المشكلات العاجلة الناجمة عن وقف إطلاق النار وليس الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط ، انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ 64 – 65 . مقارنة برواية حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 369 .

(4) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 187 .

(5) انظر محضر اجتماعات كيسنجر / فهمي ، وليام بير ، مرجع سابق ، صـ 424 – 430 .

المستحيل أن يبدد كيسنجر جهده من أجل تحقيق غرض تكتيكي بإعادة إسرائيل إلى خطوط 22 أكتوبر ، بدلا من تدعيم إجراءات وقف إطلاق النار على نحو يجعلها منطلقا لمفاوضات السلام المقبلة * .

وأيا كان الأمر فبهذه المباحثات الأولية توجه كيسنجر إلى الشرق الأوسط ** للقاء السادات في 7 نوفمبر 1973 [1] . وخلال محادثاتهما الخاصة قام السادات بتوقيع مقترح ناقشته جولدا مائير في اجتماعها مع كيسنجر [3 نوفمبر] والذي عكس ما كان يجري في مباحثات الكيلو 101 . ولذلك لم يكن هناك أي جدل فيما يتعلق بالاتفاق من حيث المبدأ حول قضية العودة إلى مواقع 22 أكتوبر ؛ فقد تم طي الموضوع في إطار أوسع هو اتفاق فض الاشتباك وفصل القوات. وبينما شك كيسنجر في أن السادات سيقبل بمثل هذه اللغة العامة فيما يتعلق بخطوط وقف إطلاق النار فإن السادات لم يكن لديه اعتراض على مضمون الاتفاق مادام الجيش الثالث سيبقى في مكانه ويتلقى الإمدادات غير العسكرية انتظارا لما ستسفر عنه المفاوضات المتعلقة بفض الاشتباك القائم على جبهة القتال [2] .

واتساقا مع مباحثات فهمي / كيسنجر بواشنطن تم التوصل إلى تفاهم بأن مصر ستقوم بتخفيف إغلاق باب المندب ، وللتأكيد على أن اتفاق النقاط الست يحظى بموافقة إسرائيل قام كيسنجر بإرسال سيسكو وهارولد سوندرز لإطلاع جولد مائير على التفاصيل . وعلى الرغم من بعض المشاكل التي ظهرت بين تل أبيب والقاهرة فقد قام وزيرا دفاع البلدين بتوقيع الاتفاق في 11 نوفمبر 1973 ؛ لمعالجة موقف محدد حول منطقة السويس ومسألة الأسرى لذا اشتمل الاتفاق على نقاط محددة [3] .

- **بنود اتفاق النقاط الست :-**

1. توافق مصر و إسرائيل على الالتزام التام بوقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن .
2. الموافقة على مناقشات تبدأ فورا من أجل تسوية مسألة العودة إلى خطوط 22 أكتوبر في إطار فض الاشتباك و فصل القوات .
3. تتلقى مدينة السويس إمدادات يومية من الغذاء والمياه والأدوية ، وسيتم إخلاء الجرحى المدنيين من المدينة .
4. عدم إعاقة الإمدادات غير العسكرية إلى الضفة الشرقية للقناة .
5. يتم استبدال نقاط التفتيش الإسرائيلية على طريق القاهرة/السويس بنقاط تفتيش تابعة للأمم المتحدة .
6. بمجرد إقامة نقطة المراقبة التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة / السويس ، سيتم تبادل الأسرى بما في ذلك الجرحى [4] .

---

* طبقا لاستراتيجية كيسنجر المحددة [خطوة – خطوة] بشأن التسوية الشاملة في الشرق الأوسط ، انظر ،
Henry , Kissinger , Years of Upheaval , op . cit , p 798 .

** توقف كيسنجر للقاء الملك الحسن بالمغرب في 5 نوفمبر قبل مجيئه إلى القاهرة لينسج كيسنجر أولى خيوط مبادرة القدس لتلعب الرباط همزة الوصل بين القاهرة – تل أبيب .

(1) Richard , Nixon , The Memoirs of –Richard Nixon , p 959 .

(2) وليام بير ، مرجع سابق ، مذكرة إلى الرئيس نيكسون حول اجتماع كيسنجر بالسادات ، 7 نوفمبر 1973 ، انظر ، صـ 432 .

(3) Henry , Kissinger , op . cit , p 654 .

(4) انظر نص الاتفاق ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ 90 – 91 .

كما تم التوصل إلى اتفاق شفوي بين الولايات المتحدة ومصر فيما يتعلق بإغلاق باب المندب .هكذ استطاع كيسنجر خلال الاجتماع الأول مع السادات أن يحصل على تنازلات هامة ؛ بالتجاوز عن شرط العودة إلى خطوط 22 أكتوبر ، الذي بمقتضاه وضعت إسرائيل قوات الجيش الثالث تحت رحمتها ، مضي إلى ذلك رفع الحصار البحري على باب المندب ، وتسليم الأسرى الإسرائيليين . و عاد كيسنجر حاملا مع استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

وكان لهذه الجولة تداعياتها وأبعادها الخطيرة ؛ فعلى المدى الطويل تمكن كيسنجر من أن يقنع السادا بقبول استراتيجية التسوية بسياسية الـ خطوة – خطوة بدلا من العمل مباشرة لتحقيق تسوية شاملة ؛ نظرا لأ اتباع هذه الاستراتيجية يؤكد لمصر عدم جدوى الاعتماد على الاتحاد السوفياتي ، كما يتيح لإسرائيل الفرصة لإرساء وتطبيع علاقاتها مع مصر بصورة تدريجية ، طبقا لتراجع قواتها العسكرية وراء الحدو الدولية تباعا عبر عدة سنوات . أما على المدى المباشر فقد استطاع كيسنجر أن يتفادى أزمة حادة حول منطقة السويس دون إنهائها ؛ فلم تكن السياسة الأمريكية لتقبل محاولة إسرائيل تدمير الجيش الثالث ، وفي نفس الوقت استبقت الوضع المتأزم حول السويس ومزايا الوضع العسكري الإسرائيلي ليكون ورقة مساومة لها ولحليفتها . وأخيرا فقد أتاح الاتفاق لكيسنجر أن يحصل على مهلة زمنية مدتها شهران قبل أن يخطو خطواته التالية ؛ حتى يتمكن خلالها من رفع حظر تصدير البترول لتتحرر واشنطن من أية قيود [1] .

- **استئناف مباحثات الكيلو 101 :-**

كان من المقرر أن يتم التوقيع بين مصر و إسرائيل على اتفاق النقاط الست في إطار مباحثات الكيلو101 على طريق السويس ؛ لذا عقد الاجتماع في 8 نوفمبر لتبادل وجهات النظر بالنسبة لمفهوم كل منهما للاقتراح الأمريكي ، على أن يبدأ الاجتماع القادم في بحث أسلوب تنفيذ الاقتراح ككل بعد أن يكون قد تمت الموافقة رسميا عليه من الجانب الإسرائيلي . وبموافقة جولدا مائير على نصوص الاتفاق في 9 نوفمبر تقرر أن يتم التوقيع عليه خلال اجتماع مباحثات الكيلو 101 بحضور قائد قوات الطوارئ الدولية الجنرال سيلاسيفو . على أن تتم الخطوة الأخيرة في اتفاق فض الاشتباك داخل إطار مؤتمر جنيف .

وبالفعل بدأت الجلسة السابعة والأخيرة من المرحلة الأولى لمباحثات الكيلو101 ، ونظرا لتعارض وجهات نظر الطرفين تفجرت الخلافات بين الوفدين أثناء اجتماع التوقيع على الاتفاق ، والتي ظلت قائمة رغم تدخل قائد قوات الطوارئ إلا أن ذلك لم يؤخر توقيع الاتفاق [2] .

وبإتمام التوقيع أضحى موضوع العودة إلى خطوط 22 أكتوبر قد انتهى أمره وتم طيه في إطار اتفاق فض الاشتباك الذي أرجئ لعقد مؤتمر جنيف ، وبالتالي تخلصت إسرائيل من ضغوطها الملحة داخليا وفي الوقت نفسه احتفظت بأوراق الضغط كاملة لصالحها ، وبالتالي ستبدأ مرحلة المفاوضات السياسية في ظروف ملائمة بعودة الوجود والنفوذ الأمريكي رسميا إلى المنطقة ، وبدء مصرطريقها إلى السلام مع إسرائيل في إطار المظلة

---

[1] حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 373 – 374 .

[2] لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محضر الاجتماع ، نقلا عن محمد حسنين هيكل ، أكتوبر السلاح والسياسة ، مرجع سابق ص700- 7003 .

الأمريكية ؛ وبذلك انتهت إمكانية الحرب في المنطقة ، علاوة على ذلك أن الاختيار الاستراتيجي بالصداقة الأمريكية سوف يستتبعه بالضرورة خيارات خارجية [حصار وطرد الاتحاد السوفيائي] وإجراءات هامة على جبهتنا الداخلية - على نحو ما سيرد تباعاً - وفقا لوعود واشنطن وتحوير طبيعة الصراع والعقبات الحقيقية التي تحول دون السلام مع إسرائيل في عقبات نفسية أكثر منها عقبات سياسية .

وعموما مازالت مباحثات الكيلو 101 مستمرة بعد إتمام التوقيع على اتفاقية النقاط الست . حيث بدأت اعتبارا من 12 نوفمبر سلسلة من الاجتماعات العسكرية لبحث شروط تنفيذ الاتفاق ، وخاصة الجداول الزمنية لتبادل أسرى الحرب والجرحى ، وتنظيم مرور الإمدادات وإخلاء جرحى مدينة السويس ، وكذلك أسلوب إخلاء طريق القاهرة / السويس وتسليمه لقوات الأمم المتحدة ، ثم انتقلت المباحثات بعد ذلك إلى دراسة الفقرة الثانية من الاتفاق الخاصة بفض الاشتباك والفصل بين القوات والعودة إلى خطوط 22 أكتوبر[1] .

وخلال المناقشات التي دارت خلال عشرة اجتماعات لبحث تنفيذ اتفاقية النقاط الست على امتداد 18 يوما [من11 - 29نوفمبر] خصصت السبعة الأخيرة منها لتنفيذ البند الثاني الخاص بفض الاشتباك والعودة إلى مواقع 22 أكتوبر ، و ركز الوفد الإسرائيلي على عدة قضايا فرعية بشأن الخلافات حول المواقع وكشوف الأسرى من الجانبين ، ومطلب إسرائيل بتسليمها بعض جواسيسها ، كما طرح الوفد الإسرائيلي عدة مشروعات كمقترحات لفض الاشتباك على التوالي :

1- أن تنسحب القوات المصرية و الإسرائيلية إلى غرب وشرق القناة على التوالي لمسافة معينة .

2- الانسحاب من الأراضي التي تم احتلالها منذ أكتوبر ، على أن تحل قوات الأمم المتحدة محل القوات المصرية و الإسرائيلية فيها . وأخيرا ...

3- أن ينسحب الجيش الثالث من شرق القناة مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية من جيب الدفرسوار .

مع مراعاة أن الحكومة الإسرائيلية لا يمكن أن تقبل بأي انسحاب لقواتها في الوقت الراهن طبقا لأي تصور بشأن فض الاشتباك ، فليس بوسعها أن تتخذ أي خطوة على طريق فض الاشتباك إلا إذا تعهدت مصر بالبدء فورا في تعمير مدن القناة وضرورة توفير ضمانات مادية على الطبيعة ، وأن الوقت أصبح مناسبا للتوجه إلى مؤتمر السلام لبحث المسائل السياسية فقد استنفدت مباحثات الكيلو 101أغراضها[2] .

وبهذا الوضع لم تحرز مباحثات الكيلو 101 تقدما يذكر إلا أنها كشفت عن أسلوب المراوغة الذي اتبعته إسرائيل للتسويف وسعيها لكسب الوقت ، وعرقلة الوصول إلى قرار محدد بشأن فض الاشتباك والعودة إلى خطوط 22 أكتوبر ، وكانت هذه الخطة بإيعاز من كيسنجر ؛ تمهيدا لمؤتمر جنيف بألا يتم أي شيء بدون الوساطة الأمريكية .

وإزاء تعثر المباحثات طالبت مصر بتحقيق فصل القوات مباشرة وفورا حتى يمكن الانتهاء منه قبل انعقاد مؤتمر جنيف ، حيث أن وقف إطلاق النار الراهن لم يكن يمثل أساسا صالحا للتقدم في المؤتمر فكان من

---

[1] حسن البدري ، مرجع سابق ، صـــ 255 .
[2] انظر محاضر الجلسات ، نقلا عن محمد حسنين هيكل ، حرب أكتوبر السلاح و السياسة ، صـــ 715 – 719 .

الضروري تحقيق فض الاشتباك قبل مؤتمر جنيف حتى يمكن إنهاء التوتر السائد على الجبهة ، وتخفيف حدة الضغوط الداخلية ، ووفاءً لما اتفق عليه الرئيسان السادات والأسد [1] .

إلا أن واشنطن كان لها رأي آخر حيث تم إرجاء موضوع فض الاشتباك ليكون أول الموضوعات على جدول أعمال مؤتمر السلام وليس شرطا مسبقا لعقد المؤتمر . فلقد كان لواشنطن خطط عملها وتوقيتاتها ، وأهدافها بإنهاء الحظر على تصدير البترول الذي مثل أهم المتغيرات التي أجبرت كيسنجر لتسريع خطته للسلام في الشرق الأوسط ؛ لذا تركزت جهوده الدبلوماسية في محاولة إقناع العرب لرفع الحصار و التحرر من الضغوط الأكثر إلحاحا ، و بالمقابل الضغط على مصر لتعديل سياستها الخارجية والداخلية ؛ ومن ثم كان إصرارها على إجراء المفاوضات تحت إشرافها ليظل لها سيطرتها على الموقف [2] .

ولم يعد أمام السادات بديل عن قبول مؤتمر جنيف والسير خطوة خطوة طبقا لاستراتيجية كيسنجر الذي وصل القاهرة مساء 13 ديسمبر في إطار جولته في الشرق الأوسط . حيث أجرى محادثاته حول استراتيجية العمل في المرحلة التالية ، كما اتفق حول إطار عام لفض اشتباك يتضمن انسحاب إسرائيل لمسافة 30 كيلومترا شرق القناة وتخفيف القوات المصرية في شرق القناة ، مع وضع قوة دولية بين قوات البلدين [3] . وفي نهاية زيارته أعلن كيسنجر أن الفصل بين القوات سيكون الموضوع الأساسي للمرحلة الأولى لمؤتمر جنيف في مقابل وعد السادات بإنهاء حظر البترول والعدول عن تنفيذ قرار تصفية الثغرة عسكريا * .

4- مؤتمر جنيف ولجنة العمل العسكرية :-

في ظل جو من التوتر والقلق ساد جميع الوفود المشاركة في أول محاولة لانعقاد مؤتمر يبحث تحقيق السلام في الشرق الأوسط عقد مؤتمر جنيف في 21 ديسمبر تحت رعاية أمين عام الأمم المتحدة وباشتراك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كرئيسين مشاركين للمؤتمر ، وبحضور وزراء خارجية مصر والأردن وإسرائيل ، بينما تخلفت سوريا عن الحضور وبقي مكانها شاغرا [4] .

افتتح كورت فالدهايم - مقرر رئاسة الجلسة الأولى- المؤتمر بكلمة قصيرة أوضح فيها أسباب انعقاد المؤتمر والغرض منه آملا أن يحرز المؤتمر خلال مداولاته تقدما بشأن وقف إطلاق النار و ترتيبات حفظ السلام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة لإقامة سلام دائم وعادل . وأعقب بيان فالدهايم خطاب أندريه جروميكو الذي أكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية ، وأهمية حل مشكلة الشرق الأوسط ومدى انعكاس ذلك على تحسن الجو الدولي . وتحدث هنري كيسنجر مؤكدا أن أول عمل للمؤتمر يجب أن يكون تحقيق الاتفاق

---

(1) سعد التائه ، مصر بين عهدين (1952- 1970) ، (1970 - 1981) [بيروت : دار الفضل للطباعة و النشر ط 1982] ، صـــ 148 .

(2) Kalb, Marvin . and Bernard kalb . Kissinger . Boston ; Little , brown and Co. , 1974 . PP 482, 484

(3) Ibid , p 518 .

* و لمزيد من التفاصيل ، انظر ، حمدي فؤاد ، الحرب الدبلوماسية بين مصر و إسرائيل من القرار 242 إلى اتفاقية سيناء [بيروت : دار القضايا للطباعة والنشر د . ت] ، صـ 265 - 269 . انظر كذلك ، برقيات وزير الخارجية إسماعيل فهمي إلى الرئيس السادات بشأن مؤتمر جنيف المدرجة ضمن صفحات المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل لمحمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، 200 - 220 . أما بشأن خطة تصفية الثغرة عسكريا ، راجع ، الفريق عبد المنعم واصل ، مرجع سابق ، 324 - 328 .

(4) American Foreign Relation 1973 , op . cit , p 544 .

في وقت مبكر على الفصل بين القوات العسكرية كخطوة أولى ضرورية لدعم وقف إطلاق النار ، وأن الهدف النهائي للمؤتمر هو تنفيذ القرار 242 [1] .

كما حدد كيسنجر استراتيجية [خطوة – خطوة] وأن الهدف من المؤتمر هو تحقيق السلام مجسدا في بيانه المتضمن النقاط الأساسية لتسوية النزاع العربي / الإسرائيلي كالتالي :-

1. الالتزام الدقيق بوقف إطلاق النار .
2. الفصل بين القوات العسكرية لابد و أن يشمل سوريا التي لازالت تقاطع المؤتمر .
3. تنفيذ كل ما جاء في القرار 242 الذي دعا إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة .
4. إجراء مفاوضات واقعية بين الجانبين هدفها الانسحاب ، والحدود المعترف بها وتدابير الأمن وضمانات السلام ، وإقرار المصالح المشروعة للفلسطينيين ، والاعتراف بأن القدس تضم أماكن مقدسة للأديان الثلاثة الكبرى .

وبعد إلقاء بيانات السكرتير العام ، وأندريه جروميكو ، وهنري كيسنجر ظهرت محاولات لرفع الجلسة ، ولكن إسماعيل فهمي أصر على إلقاء بيان مصر وبيان الأردن إذ أن المؤتمر قد انعقد لحل مشكلة تتعلق بالدول المعنية * . فأكد إسماعيل فهمي خلال بيانه أن مؤتمر جنيف قد انعقد كنتيجة فعلية لحرب أكتوبر ولتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي رفضت إسرائيل تنفيذها منذ عام 1967، أملا أن تكون إسرائيل قد اتخذت قرارها بالتخلي عن سياسة التوسع والعدوان محددا ضرورات السلام بأنها :

1. الانسحاب الإسرائيلي الشامل من كل الأراضي العربية المحتلة .
2. تحرير مدينة القدس العربية ، ورفض أي موقف من شأنه المساس بالسيادة العربية الكاملة على المدينة المقدسة .
3. ممارسة الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير والعيش في سلام .
4. حق كل دولة في المنطقة أن تنعم بسلامة أراضيها واستقلالها السياسي .
5. توافر ضمانات دولية كصمام أمان إضافي لحفظ السلام والأمن للدول في المنطقة .

وبعد انتهاء رئيس الوفد الأردني من بيانه ، أعلن أبا إيبان في بيانه أن إسرائيل لن تتخلى عن كل الأراضي العربية المحتلة في مصر وسوريا والأردن لأنها تحتاج إلى بعض هذه الأراضي من أجل ضمان حدودها الآمنة ، أما بشأن الفلسطينيين فإن دولتهم ينبغي أن تقام في الأردن بعد تسوية مشكلة الأراضي ، ورفض إعادة القدس مؤكدا أن إسرائيل لا تعارض في السماح للعرب بالسيادة على الأماكن المقدسة في القدس كما أكد أبا إيبان على أن إسرائيل مستعدة لبحث الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية كأولوية أولى عندما يستأنف المؤتمر جلساته بعد بداية العام الجديد . وهاجم سوريا لأنها لم تقدم قوائم الأسرى .

---

[1] انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ 101 . كذلك ، أحمد الشقيري ، الطريق إلى جنيف [بغداد : المؤسسة العربية الدولية للنشر و التوزيع ط1978] ، صـ 387 .

* حول خطابات الوفود كاملة بطرحها ، أحمد الشقيري ، مرجع سابق ، 388 - 423 .

وفور إلقاء بيان إسرائيل طلب إسماعيل فهمي التعقيب عليه مهاجما الموقف الإسرائيلي الرافض للانسحاب والتنديد بكل ما ورد بالبيان الإسرائيلي وبعد هذا البيان العنيف تقرر رفع الجلسة على الفور وانفض مؤتمر جنيف على ألا يعود إلى الانعقاد في جلسات عامة مرة أخرى إلى أجل غير مسمى [1].

وعلى أية حال عقد مؤتمر جنيف جلسته الثانية في صباح 22 ديسمبر 1973وتم الاتفاق على أن تكون الجلسة سرية لمناقشة ترتيبات سير أعمال المؤتمر وضرورة البدء في مباحثات الفصل بين القوات .

وعلى أثر ذلك شكلت لجنة عسكرية برئاسة الجنرال سيلاسفو يحضرها الوفدان العسكريان المصري والإسرائيلي - مع مراعاة غياب الوفدين الأمريكي و السوفياتي - لبحث موضوع الفصل بين القوات . حيث عقدت اللجنة العسكرية اجتماعاتها بدءا من 26 ديسمبر وحتى 9 يناير 1974 وخلال الجلسة الأولى أعلن اللواء طه المجدوب أن مهمة وفده مقصورة على بحث كيفية الوصول إلى فصل بين القوات وستتقدم مصر بمقترحاتها العسكرية في هذا الصدد ، حيث بدأ المباحثات بمناقشة مبادئ محددة لمسألة فض الاشتباك والفصل بين القوات حتى يتم الاتفاق عليها كأساس ضروري لتحديد الخطوط العريضة والرئيسية للموضوع . وانطلاقا من هذا المفهوم قدم الوفد المصري خمسة مبادئ رئيسية لفض الاشتباك تضمنت الآتي :-

1. أن يتم فض الاشتباك والفصل بين القوات بتحرك القوات الإسرائيلية من مواقعها غرب القناة إلى خط يقع شرق القناة في سيناء .
2. يكون هذا الخط على مسافة كافية من القناة لتأمين منطقة القناة ومدنها من أي نشاط عسكري .
3. ألا تقل المسافة الفاصلة بين القوات الرئيسية للجانبين عن أقصى مدى لأسلحة المدفعية المتوفرة لديهما ، بألا تقل عن 35 كم .
4. تحدد منطقة أمن أمام القوات الرئيسية لكل جانب تعمل فيها عناصر تأمين القوات والوحدات المناسبة
5. أن تنشأ منطقة عازلة بين الجانبين ، تشغلها قوات الأمم المتحدة [2] .

وبعد مناقشات قبل الجانب الإسرائيلي هذه المبادئ كأساس مناسب لفض الاشتباك شرط إضافة تحفظات محددة تكون بمثابة مبادئ إضافية وتركزت هذه التحفظات في مبداين رئيسيين هما :

أ- أن يكون هناك توازن في التزامات الجانبين : أي أن يكون العمل متبادلا بمعنى الانسحاب المتبادل وألا يتحمل طرف واحد كل شيء .

ب - أن يشارك كل طرف الطرف الأخر في حل مشاكله : بمعني أن يقبل الحلول الوسط .

رفض الجانب المصري التحفظات الإسرائيلية على اعتبارها من المبادئ السياسية ، وليس لها علاقة مباشرة بما تناقشه اللجنة العسكرية ؛ خاصة أن الفصل بين القوات له شروط ومواصفات فنية محددة لا تحتمل الحلول الوسط . مضافا إلى ذلك أن الأرض التي دار عليها القتال هي أرض مصرية ؛ لذلك فإن مبدأ الانسحاب

---

(1) انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ 105 ، كذلك ، وليم كوانت ، عملية السلام ، صـ 194 .
(2) حسن البدري ، مرجع سابق ، صـ 257 – 258 .

مرفوض من أساسه [1] . واعتذر الجانب الإسرائيلي عن مناقشة هذا الموضوع بدعوى أن الانتخابات الإسرائيلية التي ستبدأ بنهاية الشهر الجاري لن تسمح للوفد الإسرائيلي بمناقشة مشروعات للانسحاب أو التخلي عن مواقع عسكرية احتلتها أثناء الحرب ، كما أعلن رئيس الوفد الإسرائيلي مردخاي جور بأنه لا يمانع في تبادل إسرائيل ومصر للمواقع العسكرية بمعنى انسحاب القوات المصرية إلى الضفة الغربية ، مقابل انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية إلى شرق القناة .

فتقدمت القاهرة باقتراحها بعد ذلك بانسحاب إسرائيل إلى خط العريش / رأس محمد ، وهو الخط الذي يبعد عن القناة حوالي 150 كيلو مترا شرقا ، وبالقطع رفضت إسرائيل ذلك . وخلال سير جلسات العمل بدا واضحا عدم جدية هذه المباحثات ؛ لرفض إسرائيل الالتزام بأي مواقف عسكرية لتحقيق الفصل بين القوات ، لذا لم تحقق المباحثات أي تقدم [2] .

وكإجراء تكتيكي استدعى السادات الوفد العسكري من جنيف ، كما وقع قرارا بتصفية الجيب الإسرائيلي إلا أن ذلك لم يحل دون عودة الوفد إلى جنيف وعقد جلسته الثانية عقب أعياد الميلاد والاحتفالات برأس السنة الجديدة ، والتقدم بخطة عمل محددة لتكون أساسا للمباحثات الدائرة [3] . فاقترح الوفد جدول أعمال يتألف من النقاط التالية :-

1. تعريف مفهوم الفصل بين القوات والمبادئ التي يمكن أن يتحقق بها .
2. تحديد المسافة التي يجب أن تفصل بين القوات المتحاربة .
3. الإتفاق على إنشاء مناطق عازلة ومناطق أمن .
4. علاقة الانسحاب الإسرائيلي بأمن قناة السويس .
5- الخفض المتبادل للأسلحة في حالة الوصول إلى اتفاق * .

أما بالنسبة للنقطة الأولى فقد طلب الوفد المصري كأساس للبحث والتوصل إلى اتفاق بأن الفصل بين القوات يقتضي تحديد نقطة معينة أو خط محدد تنسحب إليه القوات الإسرائيلية من الضفة الشرقية إلى هذه النقطة التي يتم تحديد مدى بعدها عن القناة في عمق سيناء . مع انسحاب إسرائيل كاملا من الضفة الغربية للقناة . أما بالنسبة للمسافة التي يجب أن تتوفر لتحقيق الفصل بين القوات فإن مصر اقترحت أن تكون30 : 10 كيلو مترا على الجانبيين وهو ما يسمى بمنطقة الأمن و 10 كيلو مترا كمنطقة عازلة [4] .

وحددت مصر بالنسبة للقناة ضرورة إبعادها عن نطاق المشاة الإسرائيلية ومدفعيتها ، وحددت ذلك بستين كيلومترا على الأقل . وقد رفضت إسرائيل مبدأ مناقشة هذه الموضوعات إلا بعد الانتخابات مع ضرورة خفض

---

[1] حسن البدري ، المرجع نفسه ، صـ 258 – 259 .

[2] American Foreign Relation 1973 , op . cit . p 564 .

[3] Charles D . Smith , Palestine and the Arab Israeli Conflict . New York , Martin s Press 1996 , P 232

* ومن الملاحظ أنها نفس الأسئلة التي طرحها الوفد المصري خلال مباحثات الكيلو متر 101 ، انظر ، المشير عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، 476 - 477 .

[4] انظر ، حسن البدري ، مرجع سابق ، ص 259 .

المسافة التي تقترحها مصر كما أثارت موضوع إنشاء دوريات مصرية إسرائيلية مشتركة للتفتيش على القوات ولم تشترك مصر في مناقشة هذا الموضوع باعتباره مرفوضا نهائيا [1] .

ونظرا لرفض إسرائيل بحث موضوع الانسحاب فإن مصر وجدت عدم جدوى مناقشة الخفض المتبادل للأسلحة باعتبار أن الانسحاب هو الذي سيؤدي إلى بحث هذا الموضوع بالإضافة إلى عدم موافقة إسرائيل على تحديد مدى ابتعاد قواتها عن قناة السويس [2] . ومحاولة الجانب الإسرائيلي تفادي مناقشة المبادئ الأساسية لفض الاشتباك والإغراق في بحث التفاصيل العسكرية الفنية المتعلقة بفض الاشتباك ، وتوجيه المباحثات إلى متاهات تحولها عن الهدف الرئيسي والخط المنطقي ؛ لتتوقف أعمال اللجنة العسكرية عند هذا الحد ، ومغادرة الوفد المصري جنيف عائدا إلى أسوان في 17 يناير ؛ استعدادا لبدء جولة محادثات أسوان لفض الاشتباك بين القوات فكانت المنطقة على موعد مع مرحلة جديدة من الجهود الأمريكية [3] .

و بالرغم من فشل مؤتمر جنيف للسلام والعجز عن إحراز أية نتائج ملموسة إلا أن المؤتمر قد نجح على الجانب الآخر في مجرد إتاحة الفرصة للقاء علني على المستوى السياسي والعسكري مما مثل ثغرة في جدار الرفض العربي علاوة على أن مسار العمل في المؤتمر أدى إلى عزل دور الاتحاد السوفياتي وإقصائه عن عملية التسوية، وأخيرا فض الشراكة بين حليفي الحرب وازدياد الشكوك بين مصر والأردن .

5 - اتفاقية فض الاشتباك الأول :-

بعد إيقاف إطلاق النار الفعلي في 28 أكتوبر كانت أوضاع القوات المصرية والإسرائيلية لا تسمح باستمرارها كما هي ؛ نظرا لشدة التداخل بينهما وأصبح الفصل بين القوات حتميا إما بالقتال المسلح مرة ثانية أو بإشراف الأمم المتحدة . والواقع أن أعمال القتال بعد 28 أكتوبر 1973 لم تتوقف تماما بل استمرت الاشتباكات مع القوات الإسرائيلية شرق وغرب القناة حتى أحالت بقاءها إلى جحيم ؛ فقد عادت الاشتباكات منذ 31 أكتوبر 1973 وحتى 17 يناير 1974. حيث قامت القوات المصرية غرب القناة خلال تلك الفترة بتعديل أوضاعها التكتيكية واحتلال مواقع تمكن من حصر العدو والإطباق عليه ، وبعد أن كانت الاشتباكات بنيران الأسلحة الصغيرة المحدودة الحجم زادت لتشمل جميع أنواع الأسلحة . وعلى الجانب الآخر ، اضطرت القوات الإسرائيلية خلال شهري ديسمبر 73 ويناير 1974 إلى إقامة التجهيزات الهندسية وإقامة الموانع وبث الألغام لحماية أوضاعه ولكن تصدت لها القوات المصرية وكانت لها بالمرصاد ولم تمكنها من إقامة هذه التجهيزات والسواتر الترابية التي لجأت إليها [4] .

أما على الضفة الشرقية فلم تهدأ الجبهة ، فقد استمرت قوات الجيش الثاني والثالث في تحسين مواقعها والاستيلاء على هيئات جديدة ذات أهمية تكتيكية أفضل . هكذا أصبح الفصل بين القوات ضرورة ملحة بعد أن ثبت للعدو أن بقاءه في مواقعه أمر لا يحتمل وخسائره لن تنقطع وأصبح الموقف لا يقبل إلا معاودة القتال أو الانسحاب [5].

---

(1) حسن البدري ، المرجع نفسه .
(2) حمدي فؤاد ، مرجع سابق ، صـ 280 -281 .
(3) حسن البدرى ، مرجع سابق ، صـ 259 – 260 .
(4) محمد محمود يوسف ، الجولات العربية الإسرائيلية وأثرها على المنطقة ، رسالة زمالة ، أكاديمية ناصر / كلية الحرب العليا القاهرة 1985، ص 80 .
(5) محمد محمود يوسف ، المرجع نفسه .

وبينما ضاقت أروقة مؤتمر جنيف على مناقشة أسس ومبادئ الفصل بين القوات المتحاربة والوصول إلى اتفاق فض الاشتباك ، أضحت مدينة أسوان مسرحا للمفاوضات المصرية الأمريكية التي أدت إلى تحقيق اتفاق فض الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية . فكان كيسنجر قد بدأ مناقشة أسس الاتفاقية منذ زيارته للمنطقة في منتصف ديسمبر الماضي ، ومع أن القاهرة كانت تأمل أن يوفر لها فض الاشتباك استعادة سيطرتها على المناطق الاقتصادية [البترولية] والاستراتيجية[الممرات] الواقعة غرب سيناء فقد أسفرت المناقشات التي جرت عن إطار مشروع مصري يتضمن :

- الاحتفاظ بقوات في شرق القناة على الخطوط الحالية ، تضم فرقتين من المشاة و 200 دبابة ، مع عدم وضع مدفعية ثقيلة أو صواريخ أرض – جو شرق القناة .
- السماح ببقاء القوات الإسرائيلية في منطقة المخارج الشرقية للمرات .
- تعتبر المنطقة بين قوات البلدين منزوعة السلاح وتعمل فيها دوريات الأمم المتحدة .
- يبدأ تطهير قناة السويس وبناء مدن القناة عند إتمام الانسحاب الإسرائيلي .
- يسمح للسفن الإسرائيلية بعبور القناة عند فتحها للملاحة الدولية [1] .

وباختلاف وجهة نظر البلدين أصبح انتظار انتهاء الانتخابات الإسرائيلية لحسم الموقف بتدخل أمريكي أمراً حتميا .

و بحلول 11يناير1974 وصل كيسنجر إلى أسوان في بداية رحلته إلى الشرق الأوسط من أجل تحقيق اتفاقية فض الاشتباك على جبهة سيناء . بيد أن كيسنجر قد أجرى قبل قدومه إلى الشرق الأوسط مباحثات تمهيدية مع وزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان الذي زار واشنطن في مطلع ذاك الشهر ، كما أجرى مباحثات مماثلة مع المسئولين المصريين عن طريق حلقاته المغلقة . وحتى عشية توقيع اتفاق فض الاشتباك أجرى كيسنجر جولاته المكوكية بين أسوان وتل أبيب عدة مرات لمحاولة تقريب وجهات النظر بين البلدين حاملا المقترحات والمقترحات المضادة [2] .

ويبدو أن جزءاً كبيراً من المباحثات دار حول التصور الذي تبناه كيسنجر لفصل القوات ، بعد زيارة دايان إلى واشنطن حاملا مشروعه الذي ينص على انسحاب إسرائيل على ثلاث مراحل :-

أ- عودة إسرائيل إلى خطوط 22 أكتوبر 1973 .

ب- انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية للقناة باستثناء رأس جسر .

ج - انسحاب إسرائيل إلى مسافة 30 كم في سيناء لتصبح على خط ممري متلا والجدي شريطة أن يرافق ذلك قيام القاهرة بإصدار إعلان عدم الاعتداء ، إعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية وخفض القوات المصرية على الضفة الشرقية للقناة [3] .

---

(1) حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 379 .

(2) Henry , Kissinger , op . cit , pp 805,806 .

(3) الهيثم الأيوبي ، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء 1975 [بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط 1975] ، ص 103 - 104 .

ومن الواضح أن مقترحات دايان كانت تستهدف على الصعيد العسكري تخليص قوات الجيش الإسرائيلي من حرب الاستنزاف المفروضة عليها ، وعودة القوات الإسرائيلية إلى مواقع حصينة تستند إلى الممرات الاستراتيجية ، إضافة إلى تخفيف حجم قواتها المعبأة وتسريح الجزء الأكبر من الاحتياطي اللازم لتسيير العمل الاقتصادية [1] .

وأيا كان الأمر فقد كانت نقط الخلاف الأساسية خلال مباحثات الجانبين المصري والإسرائيلي تدور حول عدة نقاط نوجزها فيما يلي :

1. حجم القوات المصرية التي ستبقى على الضفة الشرقية للقناة وطبيعة تسليحها .
2. مدى الانسحاب الإسرائيلي باتجاه الشرق .
3. وجود قوات الطوارئ الدولية بين الطرفين ومهمتها .
4. نزع سلاح المناطق التي ستنسحب منها إسرائيل .
5. التفتيش المشترك على تسليح القوات في سيناء .
6. هل سيشمل الانسحاب القوات الإسرائيلية الموجودة على جانبي القناة ، أم أنه سيشمل أيضاً القوات الموجودة على الساحل الشرقي لخليج السويس ومناطق آبار النفط في أبو دريس وبلاعيم [2] .

إلا أن وجه الاختلاف قد تلاشى أمام انفراد السادات بالقرار وغياب القيادة العسكرية عن مفاوضات أسوان، اللهم إلا وقت توقيع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بجهود كيسنجر والسادات بدون بحث الموضوعات العسكرية من جهة الاختصاص خلال المفاوضات بين الوفدين المصري والأمريكي ؛ فقد فاجأ كيسنجر الجميع ببنود الاتفاق وما اشتمل عليه من موضوعات عسكرية هامة وموافقة السادات عليها دون استشارة القيادة العسكرية، وبخاصة حجم القوات على الضفة الشرقية لتصبح 7000رجل بعد ما كان لمصر قوات جيشين يصل عدد رجالها إلى أكثر من عشرة أمثال ذلك العدد ، و30دبابة بدلا من 300 حسبما قدرتها القيادة العسكرية ، وعدد محدود من قطع المدفعية غير الكافية لتدعيم القوات في سيناء . وكان ذلك تراجعا صارخا [3] .

وهو ما أثار اعتراض ورفض رئيس الأركان الفريق عبد الغني الجمسي ، معللا ذلك بشرح واف لوجهة النظر العسكرية للسادات ، بأن الحجم المقترح لقواتنا شرق القناة لا يحقق أبدا الدفاع عن الأرض التي حررتها قواتنا بمواجهة حوالي مائة كيلو متر في ظل عدم استبعاد هجوم إسرائيلي ضد قوتنا . لذا قررت القيادة العامة ضرورة الاحتفاظ بفرقتين من المشاة مدعمتين بقوة حوالي 35 ألف مقاتل ، وحوالي 300 دبابة ، وعدد كبير من المدفعية بأعيرتها المختلفة في شرق القناة ، بعد انتشار قوات الطوارئ الدولية في منطقة الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية ، فضلا عن ذلك فإن قواتنا في الشرق يجب أن تكون تحت حماية صواريخ الدفاع الجوي . ولم يكن واردا بالمرة الحجم المحدد من القوات والتسليح الذي اتفق عليه ، فليس هناك ما يدعو لتقديم هذا التنازل الكبير

---

(1) انظر ، طه المجدوب ، سنوات الإعداد وأيام النصر ، صـ 220 .
(2) الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ 105 – 107 .
(3) المشير عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، ص 480 . انظر كذلك .
Henry , Kissinger , op . cit , pp 824 , 828

الذي قد يترتب عليه تهديد أمن القوات المسلحة ، واختتم رئيس الأركان حديثه باقتراح استدعاء وزير الحربية ومناقشته في الموضوع للوقوف على رأيه . فمازال الوقت متاحا لتعديل هذا الاقتراح .

و لم يجد ذلك شيئا فقد حسم السادات الأمر ورفض استدعاء وزير الحربية ووجهة نظر رئيس الأركان ـ فكان السادات صاحب القرار أولا وآخرا ـ مع الالتزام بتنفيذ الاتفاق لصالح الاستراتيجية السياسية الجاري وضعها مع أمريكا [1] .

وأخيرا بحلول مساء السابع عشر من يناير أعلنت كل من مصر و إسرائيل والولايات المتحدة أنه قد تم التوصل إلى اتفاقية للفصل بين القوات . وصدر عن العواصم الثلاث بيان يؤكد أهمية الدور الأمريكي ومدى مساهمته في إنجاز الاتفاق ، وإقرارا لامتلاك واشنطن لمفاتيح الحرب والسلام في الشرق الأوسط وقدرتها وحدها على حل الأزمة ، كما أشار البيان إلى أن توقيع الاتفاق سيتم صباح 18 يناير في الكيلو 101 على طريق القاهرة / السويس تحت إشراف الأمم المتحدة * .

واعتبارا من صباح 18 يناير ، استؤنفت الاجتماعات المصرية / الإسرائيلية عبر الكيلو 101، حيث وقع رئيسا الأركان المصري والإسرائيلي على الاتفاقية ، وتم تبادل الوثائق الخاصة بها في 24 يناير إيذانا ببدء مراحل الانسحاب الإسرائيلي وتنفيذها منذ ظهر الخامس والعشرين من يناير 1974 [2] . وقد قضت الاتفاقية في إطارها العام بما يلي [3] :

1. مراعاة وقف إطلاق النار بكل دقة ، والامتناع عن القيام بأي عمليات عسكرية أو شبه عسكرية .
2. يتم فصل القوات المصرية الإسرائيلية و إعادة انتشارها على النحو التالي :

أ- إعادة توزيع القوات المصرية [شرق القناة] غرب الخط أ – أ ، وإعادة توزيع القوات الإسرائيلية [بما فيها القوات غرب القناة والبحيرات المرة] شرق الخط ب – ب .

ب- المنطقة بين الخطوط المصرية و الإسرائيلية ستكون " منطقة فصل " ويجرى فيها انتشار قوة الطوارئ للأمم المتحدة .

ج- المنطقة بين الخط الأمامي المصري" أ – أ "وقناة السويس ستكون محدودة التسليح والقوات .

د- المنطقة بين الخط الأمامي الإسرائيلي " ب – ب " والخط " ج – ج " ، المار بالسفوح الغربية للجبال التي يقع بها ممرا متلا والجدي ، ستكون محدودة التسليح والقوات .

هـ- القيود المنوه عنها في المنطقتين المحددتي التسليح والقوات سيجرى التفتيش عليها من قبل قوة الطوارئ الدولية .

---

[1] بشأن مأساة صنع القرار وانفراد السادات بالسلطة ، انظر حديث رئيس الأركان الفريق عبد الغني الجمسي الذي أورده بمذكراته ، مرجع سابق ، صـ 480 – 483 . فكانت هذه التنازلات موضع استفهام وتعجب من رئيسة الوزراء جولدا مائير خلال رحلات كيسنجر المكوكية بين القاهرة وتل أبيب ، وهو ما توضحه وثيقة سرية من ملفات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية . محضر اجتماع بين كيسنجر وجولدا مائير بالقدس 12 / 1 / 1974 – رقم ك 60 / 9 سري جدا . نشرتها مجلة آخر ساعة على صفحات عددها 3828 بتاريخ 3/5/ 2008 .

* انظر نص البيان كاملا والتعليق عليه ، الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ 107 – 109 .

[2] Charles D . Smith , op . cit , p231 .

[3] للإطلاع على نص الاتفاق ، انظر ، محمد جبر ، الملف السري لحرب أكتوبر ، [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د . ت]، صـ 117 - 118 .

و- يسمح للقوات الجوية للطرفين بالعمل حتى الخط الأمامي لكل منهما دون تدخل من الجانب الآخر .

3. تتم صياغة الاتفاقية خلال خمسة أيام ، ويبدأ فصل القوات خلال 48 ساعة من إتمامها ، وينتهي ليس متأخرا عن 40 يوما بعد بدئه .

4. إن هذه الاتفاقية خطوة أولى نحو سلام عادل ودائم .

وفي خطابات متبادلة مع السادات وجولدامائير ، سجل نيكسون القيود المتفق عليها والمفروضة على قوات الطرفين على جانبي الخطوط الأمامية المصرية والإسرائيلية مما يمكن إيجازه فيما يلي [1] :

- فـي المنطقتـين المحـددتي القـوات لا يزيـد حجـم القـوات لكـل جانـب عـن 7000 مقاتـل ، ينتظمون فـي 8 كتائـب مدعمـة و 30 دبابـة ، كمـا حـددت أنـواع وأعيـرة المدفعيـة التـي يسـمح بهـا داخـل هاتين المنطقتين،وألا تتضمن أيهما أسلحة يمكنها التدخل ضد طلعات الطيران للجانب الآخر ، كما لا تتضمن المنطقتان منشآت ثابتة ودائمة لمواقع الصواريخ .
- وفـي منطقـة تمتد ثلاثين كيلو مترا إلى الغرب من الخط الأمـامي المصـري و إلـى الشرق من الخط الأمامي الإسرائيلي ، لا يصرح بانتشار أسلحة في مواقع يمكنها أن تبلغ الخط الأمـامي للطرف الآخر ، كما لا توضع فيها صواريخ أرض / جو .
- تقوم الولايات المتحدة بطلعات استطلاع جوي منتظمة للإشراف على التزام الطرفين بنصوص الاتفاق ، على أن تبلغ نتائج الاستطلاع للطرفين .

وكمـا كـان مقـررا أن يبعث نيكسون خطابـا للسـادات مفـاده أن تعلـن مصـر نيتهـا للشـروع فـي تطهير قناة السويس ، وأنه يتطلع إلى استئناف النشاطات الاقتصادية العادية في المنطقة . ومـن ناحيتهـا تعطـي الولايات المتحدة تأكيداتها بأن تمتنع إسرائيل عن مهاجمة المراكز السكانية ، كما تقدم ضمانـا خاصـا باستخدام نفوذها لتحقيق التطبيق الكامل للقرار 242 ، بينما تلتزم مصر بعدم التدخل ضد طلعات الطيران المدنيـة الإسرائيلية عبر البحر الأحمر ، ووعد كيسنجر بفتح خطوط التموين للجيش الثالث دون قيد أو شـرط خـلال 48 ساعة من إبرام الاتفاق [2] .

وفضلا عن الالتزامات المحددة بالاتفاقية وكجزء منها ، فقد اتفقت الولايات المتحدة و إسرائيل حول عدد من النقاط ، تضمنت بصفة خاصة التزام مصر بشأن الملاحة في قناة السويس والتزام واشنطن بعدم اتخاذ خطوات جديدة في إطار مؤتمر جنيف قبل إتمام تنفيذ فض الاشتباك ، وأن لا يتم سـحب قـوات الأمـم المتحدة دون موافقـة طرفـي النـزاع ، وأخيـرا بـأن تحـاول واشـنطن الاستجـابة للاحتياجـات الدفاعيـة لإسرائيل على أسـاس مستمر وطويل المدى [3] .

---

* انظر ، خريطة فض الاشتباك الأول ، ملح [1] ، ص 288 .

(1) المشير عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـ 484 .

(2) خلال ساعات من توقيع الاتفاق ، غادر السادات أسوان في طريقه لزيارة السعودية ، وفاء لما وعد به كيسنجر بأن يعمل على إنهاء حظر البترول إلا أنه تم رفع الحظر العربي في مارس 1974 .انظر ، جورج و بول ، دوجولاس ب . بول ، أمريكا وإسرائيل علاقات حميمية : التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ 1947 حتى الآن ، ترجمة محمد زكريا إسماعيل [بيروت : بيسان للنشر و التوزيع ، د . ت] صـ 88 .

(3) حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 381 .

وبوضع اتفاق فض الاشتباك موضع التنفيذ طبقا لجدول زمني وخطوط محددة * انتظمت الأوضاع العسكرية على جبهة سيناء ، وعاد الاتصال بين مدينة السويس وقوات الجيش الثالث التي كانت متمركزة على الضفة الشرقية للقناة [20 ألف جندي] بعد انقطاع دام 93 يوما عقب انتهاء المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلي [1] .

وفي التقييم النهائي لاتفاق فض الاشتباك يمكننا رصد مدى المفارقات بين قراري السادات الذي رفض سحب أي جندي أو بندقية من الشرق إلى الغرب ورفض اقتراح رئيس الأركان الفريق سعد الدين الشاذلي لتصفية الثغرة أثناء الحرب ، فها هو السادات يوافق على اقتراح كيسنجر بسحب القوات وأسلحتها فيما عدا القليل منها من الشرق إلى الغرب ، خلال فارق زمني لا يتجاوز ثلاثة شهور فقط ؛ تنفيذا لفض الاشتباك الذي بدا و كأنه فض اشتباك مصري أمريكي أكثر منه فض اشتباك مصري إسرائيلي تحت وطأة ضغوط كيسنجر الذي برع في إعطاء الحد الأدنى من المكاسب للجانب المصري التي لا تؤثر على ميزان القوى العسكرية ولا تحرم إسرائيل من مواقع تفقدها تفوقها الاستراتيجي . فضلا عن الانعكاسات السياسية الهامة التي لا يمكن تجاهلها للاتفاق العسكري .فقد أضحت الاتفاقية المصرية / الإسرائيلية لفض الاشتباك نقطة تحول هامة في ترتيب علاقات القوى في الشرق الأوسط ؛ فقد أكدت دور الولايات المتحدة وقدرتها في تحقيق تسوية سياسية للنزاع ، بينما انحسرت العلاقات المصرية / السوفياتية على أثرها بعد ما يقرب من عقدين من بدايتها . وكما أضحى اتفاق فض الاشتباك بمثابة نهاية للوضع العسكري المعقد على جبهة سيناء ونقطة بدء مستقرة لعلاقات مصر الخارجية ، فقد أصبح أيضا بداية لمرحلة جديدة على الجبهة الداخلية .

رابعا : اتفاقية سيناء الثانية / فض الاشتباك الثاني :-

بدأ السادات طريق التسوية السياسية عقب حرب أكتوبر في ظروف بالغة التعقيد ، وتحت وطأة ضغوط نفسية عنيفة أثرت بصورة سلبية على قدرته التفاوضية من جراء نجاح الهجوم الإسرائيلي المضاد في معركة الثغرة ، فتراجعت ثقته ونشوة الانتصار التي انتابته خلال المراحل الأولى للحرب أمام خوف كبير من الهزيمة وانتزاع إنجازاته . وبهذا الوضع دخل السادات حلبة المفاوضات وهو مستعد لتقديم تنازلات [2] . و كان ذلك من أهم أهداف واشنطن التي أحرزتها من وراء الإلقاء بثقلها في الحرب الإقليمية الدائرة فكان لها ما أرادت.

وعموما فقد بدت اتفاقية فض الاشتباك الأول على جبهة سيناء نقطة انطلاق لخلق قوة دفع في اتجاه التسوية ، فحينئذاك باتت سوريا و الأردن -وربما منظمة التحرير الفلسطينية أيضا - على استعداد للدخول في العملية . غير أن إسرائيل لم تكن راغبة في سلسلة جديدة من المفاوضات خوفا من فرض ضغوط أمريكية أخرى لانتزاع تنازلات إقليمية - هي في غنى عنها - ثمنا لاستمرار الجهود الدبلوماسية [3] .

* لمتابعة مراحل الانسحاب الإسرائيلي ، انظر خريطة رقم (1) ملحق [أ] ، ص 288 .

(1) الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ 221 .

(2) انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، ص 114 .

(3) هنري كيسنجر ، الدبلوماسية : من الحرب الباردة إلى يومنا هذا ، ترجمة مالك فاضل [بيروت : الأهلية للنشر و التوزيع ط 1995] ، ص 422 .

وعوضاً عن ذلك شرع كيسنجر في إجراء محادثات مع الملك حسين كسباً للوقت ، فلم يكن التحرك على الجبهة الأردنية وارداً إلا بعد فض الاشتباك السوري الإسرائيلي [1] . و بفضل التواطؤ الرباعي [القاهرة، واشنطن ، طهران ، تل أبيب] تم الضغط على سوريا لإتمام إنجاز فض الاشتباك السوري الإسرائيلي لدوافع وأهداف متعددة لعل أهمها ، حماية العلاقات المصرية / الأمريكية الآخذة في النمو بوتيرة غير مسبوقة ؛ فقد أعيدت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين ووجه السادات دعوة إلى الرئيس الأمريكي لزيارة القاهرة . كما بدت الروابط الأمريكية المصرية تتوثق على الصعيدين الاقتصادي (المعونة والقروض) والعسكري باحتمالات طويلة الأمد لبيع السلاح الأمريكي لمصر بتمويل سعودي [2] . مما شجع السادات ودفعه للإعلان على الملأ أنه ألغى تقريباً المعاهدة المصرية / السوفياتية ، وعزمه على إنهاء اعتماده الكامل على السوفيتيات للحصول على السلاح ، والتوجه إلى البديل الأمريكي ، ليجهز السادات على أخر ما تبقى من الجسور المصرية / السوفياتية، وتأكيدا لانتقال مصر الفعلي من الحظيرة السوفياتية إلى الأمريكية [3] . ليبدأ نجما دبلوماسية السلام [كيسنجر والسادات] تطوير ما يمكن وصفة باستراتيجية مشتركة في الشرق الأوسط . وهو ما استلزم إعادة ترتيب الأوراق وتنسيق الأهداف اتساقاً مع الأوضاع الجديدة ، ومن ضمن أمور عديدة ، كانت مهمة إنجاز فض الاشتباك السوري الإسرائيلي بكل الطرق أمراً ضروريا حتى لا يصبح موقف السادات مهدداً في العالم العربي، وحتى لا تكسب كتلة الرفض المتطرفة مزيداً من النفوذ ، وقد تستأنف الحرب على الجبهة السورية . إذا لم يتم إنجاز اتفاقية مماثلة لفض الاشتباك على جبهتها ، ومن ثم تنجر مصر إليها ، وهو ما سوف ينسف كل ما تم إنجازه وسوف يتيح للاتحاد السوفياتي فرصاً جديدة لتعزيز وجوده في المنطقة . وأخيراً ، إذا لم يتم الاتفاق فقد يفرض حظر أخر على النفط – تعويلاً على تهديد الملك فيصل بذلك *– بما يعنيه ذلك من ضغوط ، ارتأت واشنطن أنها في غنى عنها أما الوضع مع إسرائيل فهو يتطلب قدراً من الضغوط والحوافز الإيجابية [4] .

---

(1) بشأن الإجراء التكتيكي الذي عرضه كيسنجر على الملك حسين لفض اشتباك إداري على جبهة الأردن – التي لم تفتح قط خلال الحرب – يستعيد الملك حسين بمقتضاه سلطته على الضفة الغربية تحت إطار السماح بتولي المسئولية الإدارية تدريجيا في الضفة الغربية بدون انسحاب إسرائيلي فوري ؛ لتبرير مشاركته في مفاوضات التسوية المقبلة ، فلم يكن أمام إسرائيل غير التعامل مع الأردن حينذاك لاستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية و نسف محاولات إقامة دولة فلسطينية في مهدها بإقصاء ممثلها الشرعي - مشاركا إياه الملك حسين والسادات مع اختلاف الأهداف و الدوافع - إلا أن إصرار الملك حسين على المشروع الأردني بالمطالبة بالحصول على كل الضفة الغربية للأردن والقدس العربية ومعارضة إسرائيل لذلك ، بدا أن هذا المشروع لن ينجح وتعثرت هذه الخطوة ليبدأ البحث عن البديل . وهو ما تكشف عنه الوثائق السرية للمخابرات الأمريكية الخاصة بجولات هنري كيسنجر المكوكية التي أفرج عنها البيت الأبيض مؤخراً لسنوات عهد نيكسون 68 – 1974 . محضر اجتماع كيسنجر مع جولدا مائير بشأن مباحثات فض الاشتباك و احاطتها بمحادثاته مع السادات تحريرا في 12 / 1 / 1974 . موقع مجلة الشرق الأوسط ، بتاريخ 3/5 /2008 بشبكة الإنترنت الدولية . و لمزيد من التفاصيل ، راجع ، وليام كوانت ، عملية السلام ، ص 198 . كذلك ،

Charles D. Smith , op . cit , p 233 .

(2) Mohamed , Mafti , United States Foreign Policy toward Egypt under Sadat (1970 1981) , University of California , Riversid , 1983 , pp 135 , 146 .

(3) و لمزيد من التفاصيل راجع ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، مصر وأمريكا ،عرض تاريخي لتطور العلاقات المصرية / لأمريكية [القاهرة :مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام د.ت] ص91-116 .

* أعلنت غالبية الدول العربية المصدرة للبترول في 18 مارس إنهاء الحظر المفروض ضد الولايات المتحدة وأكد الملك فيصل أهمية إنجاز اتفاقية فض الاشتباك السوري الإسرائيلي في غضون شهرين لتجنب إعادة فرض الحظر مرة أخرى . وما بين تهديد الملك فيصل والتهديد المضاد لواشنطن باستخدام القوة لمواجهة الحظر النفطي ، كان اغتيال الملك فيصل . انظر ، جورج و بول ، دوجلاس ب . بول ، أمريكا وإسرائيل علاقات حميمة (التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ عام 1948 حتى الآن ، ترجمة محمد زكريا إسماعيل [بيروت : بيسان للنشر والتوزيع . د . ت] ، ص 87 .

(4) قبل سفر كيسنجر إلى الشرق الأوسط تنازل نيكسون عن سداد مليار دولار من أصل 2 , 2 مليار دولار من المعونة المخصصة لتغطية مشتريات إسرائيل من السلاح ، انظر وليم كوانت ، عملية السلام ص 205 .

وجاء جمود الموقف على عقب فض الاشتباك على جبهة سيناء ليفرض على السادات ضرورة اتخاذ خطوة جديدة لدفع عملية التسوية وتحريك القضية التي لم تحسمها الحرب ذاتها ؛ خشية أن يطارده شبح اللاسلم و اللاحرب من جديد . فالقضايا الرئيسية للصراع التي تتجاوز فض الاشتباك و الفصل بين القوات العسكرية لا تزال قائمة ، و من ثم يتعين أن تعالج التحركات الدبلوماسية اللاحقة عديدا من المسائل الأكثر تعقيدا من تلك التي تم بحثها في الجولة الأولى من دبلوماسية [الخطوة - خطوة] . إلا أن الظروف سوف تفرضها من جديد بكل قيودها الواضحة باعتبارها أفضل وسيلة للإبقاء على استمرارية عملية التسوية وما لذلك من أبعاد وتداعيات. إيذانا ببدء مباحثات الحل الجزئي والاتجاه نحو عقد سلام مع إسرائيل ليتحمل السادات أعباء وتداعيات اجتياز طريق [واشنطن / تل أبيب] للتسوية السياسية بمفرده والذي قد بدأه منذ أن وطئت قدماه رئاسة الجمهورية . على نحو ما أوضحنا .

وكان الوضع الطبيعي والمنطقي بعد عقد اتفاقيتي فض الاشتباك المصرية و السورية ، هو الاتجاه إلى مؤتمر جنيف سعياً وراء تسوية شاملة للنزاع . وهو ما عارضته إسرائيل بشدة وسعت لتخريبه ، كما أن كيسنجر لا يريده لاعتبارات عديدة لعل أهمها ، عدم إتاحة الفرصة للاتحاد السوفياتي للمشاركة في جهود التسوية المنتظرة ؛ ومن ثم انفراد الولايات المتحدة بالحل و امتلاك زمام دبلوماسية ما بعد الحرب ، وفقا لاستراتيجية الرفقاء الثلاثة الجدد [القاهرة واشنطن وتل أبيب] - وكان لذلك تداعياته الخطيرة على مجرى الأحداث ومسار التسوية وتطور الصراع على نحو ما سنرى - فبدا الطريق إلى جنيف محفوفا بالمخاطر و تتقاطعه العراقيل ؛ فلم تكن أيا من تل أبيب أو واشنطن تسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية لتكون شريكا كاملا و على قدم المساواة في مفاوضات جنيف ، وهو ما سوف يحول دون إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية من دون أن تلبي الحقوق الفلسطينية التي تشكل جوهر الصراع ؛ مما أفضى في النهاية إلى جعل مؤتمر جنيف مجرد رمز ليس أكثر أو أقل [1].

وجاءت الظروف مواتية لآمال و ترتيبات كيسنجر ، فبعد نجاحه في إنجاز اتفاقيات فصل القوات على جبهتي سيناء والجولان ، تجمدت وتيرة النشاط الدبلوماسي بسبب اضطرار نيكسون إلى الاستقالة(أغسطس 1974) وتولى الرئاسة نائبه فورد الأقل خبرة من سلفه في شئون السياسة الخارجية مما أجبره على الاعتماد بصورة كبيرة على وزير الخارجية [2] . مما مثل تفويضا مفتوحا لكيسنجر بامتلاك زمام الأمور ، وهو ما كان له تداعيات خطيرة ومدمرة على حل أزمة الشرق الأوسط ومستقبل السلام ومسار الصراع العربي / الإسرائيلي على المدى البعيد * .

---

(1) Galal, El Rashidi ,The Arabs and The World of the Sevenities,Vikes publishing House PVt.LT.1977,p74
Burton I . Kaufman , the Arab Middle East and the United States : Inter Arab Rivalry and Superpower Diplomacy
(2) [New York ; Simon and Schuster . 1995] . P 87 .

* حول الظروف التي ساعدت كيسنجر للعب الدور الرئيسي في مفاوضات الشرق الأوسط ، انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، ص 238 - 240 ، ص 252 - 253 . كذلك ، يوميات قضية ووتر جيت ، تطرحها السياسة الدولية [عدد 38] ، بتاريخ 1974 ، ص 65 - 69 . كذلك ،
Richard , Nixon , The Memoirs of –Richard Nixon , op. cit , pp 942, 944.

وعلى أية حال ، فبحلول عام 1975 أضحت القاهرة مسرحاً لتحركات واسعة النطاق على مستو
العملاقين ، وهدفا لتصاعد حدة الخلاف بينهما . حيث نشطت موسكو من أجل الحفاظ على ما تبقى لها من مرد
متميز في مصر بعد عشرين عاما من علاقات خاصة ، بينما كانت واشنطن تعمل على توسيع قاعدة النجاح لم
أحرزته وتعميق اختراقها حتى تطمئن إلى أنها قد بلغت بالعلاقات مع القاهرة نقطة اللاعودة [1] .

وكانت التسوية السياسية وأداة تحقيقها هي مجال هذه المنافسة . كان السوفيات يصرون على أهمية معال
القضايا الأساسية مباشرة في مؤتمر جنيف ، وانعقاده في أقرب وقت ممكن على افتراض أن موسكو سوف
تشترك على قدم المساواة مع واشنطن لإقرار وجودها حينما يفتح مزاد العطاءات والامتيازات . ومن أجل إقنا
مصر بذلك استجاب السوفيات لكثير من مطالب القاهرة الاقتصادية ، أما الإمداد العسكري فقد اقتصر على م
سبق التعاقد عليه . وكان منطق السوفيات هو استعدادهم لمعاونة مصر على تجاوز مصاعبها الاقتصادية ، بين
كان الدعم العسكري جزءا لا يتجزأ من المسألة السياسية . وعلى الجانب الأمريكي تركزت قوة الدفع لتنفي
استراتيجية التقدم خطوة ـ خطوة ، واستبعاد العمل من خلال مؤتمر جنيف ومن ثم الحيلولة دون مشارك
السوفيات بهدف تقليص النفوذ السوفياتي ، وإحداث تحولات جذرية في العلاقات المصرية / الإسرائيلي
والأمريكية وكذا على جبهة مصر الداخلية [2] .

و قبل انعقاد القمة المصرية / السوفياتية ـ التي كان مقررا عقدها مع مطلع عام 1975ـ أبدت كل من
القاهرة وتل أبيب استعدادهما للشروع في خطوة تالية لفض الاشتباك . على أثر الضوء الأخضر الذي أطلق
واشنطن * و منذ أوائل مارس بادر كيسنجر بالقيام بجولة جديدة في الشرق الأوسط من أجل تحقيق فض اشتبا
ثان على جبهة سيناء . وبحلول 8 مارس كان كيسنجر قد وصل القاهرة لاستئناف جولاته المكوكية [3] .

و كانت مصر ترى في هذه الخطوة المحدودة ما يخلق ظروف التناول العام للقضية فالخطوة الجديدة تحق
استعادة السيطرة على مناطق اقتصادية حيوية في غرب سيناء ، وتحد من حرية حركة القوات الإسرائيلي
بتخليها عن المضايق الاستراتيجية . فكان ذلك يدعم مركز مصر التفاوضي المقبل وفي الحقيقة كان السادا
يريد أن يتم التعامل مع هذه الخطوة باعتبارها فض اشتباك عسكري آخر دون أن يرتبط بمغزى سياسي ، فهو لا
يتصور أن ينظر إليه العالم العربي على أنه منسحب من النزاع مع إسرائيل بالحل الجزئي [4] . وفي الوقت
نفسه يحقق نتائج ملموسة للحرب الطاحنة التي خاضها على أرض الواقع تفاديا للضغوط التي يواجهها داخليا
وخارجيا .

---

(1) حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 405 .

(2) حافظ إسماعيل ، المرجع نفسه .

* بينما كان يتم تبادل الزيارات بين موسكو والقاهرة خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من علم 1974 و مطلع العلم الجديد ؛ لمحاولة تحسين العلاقات المصرية/ السوفيتية والإعداد للقاء القمة بين البلدين ـ التي تم تأجيلها بسبب مرض بريجنيف ، أعلن كيسنجر عن استعداده لتحقيق تقدم جديد على الجبهة المصرية ؛ لنسف التقارب المصري / السوفيتي واستبعاد الاتجاه لعقد مؤتمر جنيف والمشاركة السوفيتية ضمنا لاستمرار تبني السياسة المتفق عليها بالتقدم خطوة - خطوة . لمزيد من التفاصيل حول ملابسات تأجيل القمة المصرية / السوفياتية راجع ، حافظ إسماعيل ، المرجع نفسه ، ص 390 - 408 .

(3) Henry . Kissinger . years of upheaval , op . cit , P 900 .

(4) لمزيد من التفاصيل راجع ، وليام كوانت ، عملية السلام ، ص 222 – 223 .

أما أهداف إسرائيل من عقد تلك الاتفاقية مع مصر فكانت مختلفة تماماً . حيث كانت إسرائيل تأمل في الفصل بين مصر وسوريا – حليفي الحرب – وبذلك تقل احتمالات هجوم عربي مشترك ، بل وربما تنعدم تماماً بالعزم على تفتيت المعسكر العربي بخروج مصر من حلبة الصراع . ويلزم لتحقيق ذلك أن تقدم مصر تنازلات سياسية كبيرة يلمسها الجميع كثمن لمزيد من الانسحاب الإسرائيلي وهو ما تجسد في مطالبها ، و لعل أهمها إعلان مصر تخليها عن حالة الحرب ،و أن تكون الاتفاقية طويلة الأمد ، وألا يتضمن الانسحاب الإسرائيلي الممرات وحقول النفط . علاوة على إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بمحطة إنذار الكترونية عند الطرف الغربي لممر الجدي [1] . هكذا أرادت إسرائيل الانتقال بالاتفاقية إلى المستوى السياسي باعتبارها خطوة مرحلية نحو السلام ، فتناولت بصفة خاصة ترتيبات مرور بضائعها في قناة السويس ، وإنهاء مصر المقاطعة الاقتصادية ، وتأمين حرية حركة الأفراد بين البلدين [2] .

و إزاء التعنت الإسرائيلي وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود بسبب قضايا إنهاء حالة الحرب ومكافآتها الوظيفية ، ومدى الانسحاب الإسرائيلي من الممرات الجبلية وحقول النفط ، والوضع الخاص بمحطة الإنذار المبكر في أم خشيب [3] .

ونتيجة لتعارض وجهات نظر الطرفين على نحو لم يتمكن كيسنجر من تجاوزه لم تسفر رحلاته المكوكية عن نتائج لتضييق الهوة بين الطرفين . وغادر كيسنجر المنطقة معلناً توقف المباحثات [4] . واستغلالا لضغط عامل الوقت أرجأ كيسنجر عقد الاتفاق إلى جولة أخرى ، مع إعلان واشنطن أنها في سبيل إعادة تقييم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، مما اعتبر إنذاراً للجميع ؛ مما حدا بالقاهرة للإعلان عن نيتها في طلب عقد مؤتمر جنيف بعد الاتصال بالقوتين العظميين . مع تكثيف الجهود لتأكيد أهمية العلاقات المصرية / السوفيتية . والتي أصبحت على مشارف مفترق الطرق . وخاصة بالنسبة لاستعواض الخسائر المترتبة على حرب أكتوبر . وخلال هذه الفترة جرى تشكيل وزاري جديد يؤكد استمرار خط حركة و توجهات مصر على جبهتها الخارجية ، بينما ازداد الصراع على الجبهة الداخلية بين قوى يمينية ترغب في رفع كل القيود التي تعطل حرية حركتها وقوى أخرى يسارية تتشبث بخط ثورة يوليو ، وتعارض الانفتاح على الغرب الذي قد بدأ خطواته الفعلية [5] .

---

[1] وليام كوانت ، المرجع نفسه ، ص 223 – 225 وكذلك رباب يحيي عبد المحسن ، كامب ديفيد : خروج مصر إلى التيه [القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط 1 ، 2005] ، ص 33 .

[2] حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 410 .

[3] حول تفاصيل رحلة كيسنجر المكوكية وتفاصيل المفاوضات انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، ص 220 – 230 .

[4] إلا أن كيسنجر لم يعد إلى واشنطن خاوي الوفاض ، فقد نجح في انتزاع تنازلات هامة من السادات خلال جولة مارس المكوكية ، لعل أهمها أن السادات أصبح على استعداد لُيعلن أن النزاع مع إسرائيل لن يتم حله بالوسائل العسكرية ، وأن مصر لن تلجأ إلى القوة ، وأنها ستلتزم بوقف إطلاق النار ، وأنها ستمنع جميع القوات العسكرية وشبه العسكرية من العمل ضد إسرائيل من الأراضي المصرية ، وأن أي اتفاقية جديدة ستبقى سارية إلى أن تحل محلها اتفاقية أخرى ، وأن الدعاية المعادية لإسرائيل في أجهزة الإعلام الواقعة تحت السيطرة المصرية ستقلص ، وأن المقاطعة الاقتصادية ستخفف بصورة تدريجية ، فضلا عن ذلك قدم السادات لكيسنجر خطا ثانيا أقل تشددا لاستخدامه إذا اقتضت الضرورة لذلك . وقد أصبح ذلك هو التكتيك النمطي للسادات في المفاوضات التالية . انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، ص 226 – 228 ، كذلك هامش ص 526 .

[5] انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، ص 244 - 245 . كذلك انظر ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 410 .

ولتحسين الأجواء واستئناف المفاوضات أعلن السادات - على غير المتوقع - بأن قناة السويس سيتم فتحها في أوائل يونيو * ، وبمد الأجل الممنوح لقوى الطوارئ الدولية . وبدا أن السادات يرغب في التوصل إلى اتفاق بأي ثمن [1] .

وبناء على ذلك تم لقاء السادات مع فورد في سالزبورج أعرب السادات خلال هذا الاجتماع عن استعداده لعقد اتفاقية محدودة على جبهة سيناء ، ولكن شروطه لا تزال هي نفسها ، مع بعض التغييرات الطفيفة بشأن رفض السادات فكرة احتفاظ إسرائيل بمحطة الاستطلاع (في أم خشيب) ، إلا أنه قد يقبل بالوجود الأمريكي في المنطقة العازلة كحل لواحدة من مشكلات المفاوضات ، أما شروط انسحاب إسرائيل من الممرين وحقول النفط وألا تطالب مصر بإنهاء حالة الحرب فهي أمور لا تزال قائمة [2] .

ولتمرير الاتفاقية كان على واشنطن دفع فاتورة القبول لكلا الطرفين [3] . وأخيرا توجت رحلات كيسنجر المكوكية وسلسلة لقاءاته مع القادة المصريين والإسرائيليين بالتوصل إلى اتفاقية بين حكومتي البلدين تتضمن : اعتزام الطرفين التوصل إلى تسوية سلمية نهائية وعادلة عن طريق المفاوضات التي دعا إليها قرار مجلس الأمن رقم 338 وأن هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف [م1] . التزام الطرفين بحل النزاعات بينهما بالطرق السلمية ، وبعدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها أو الحصار العسكري في مواجهة الطرف الأخر [م2] ،سوف يستمر الطرفان في مراعاة وقف إطلاق النار بدقة في البر والبحر والجو والامتناع عن أية أعمال عسكرية أو شبه عسكرية ضد الطرف الأخر [م3] . وتحددت خطوط الانتشار العسكري لكل من الجانبين ومنطقتي التسليح والقوات المحدودة ومنطقة انتشار القوات الدولية على الخريطة المرفقة [م4] . وبأن تواصل قوات الطوارئ الدولية مهامها وستجدد مدتها سنويا [م5] . السماح بمرور الحمولات غير العسكرية في قناة السويس من وإلى إسرائيل وتظل الاتفاقية الراهنة سارية المفعول حتى تحل محلها اتفاقية جديدة مع بذل الجهد للتوصل بالتفاوض إلى اتفاق سلام نهائي في إطار مؤتمر جنيف للسلام وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 338 [م7، 8، 9] [4] .

وأرفق بالاتفاق ملحق تفصيلي يتناول الانتشار العسكري والرقابة الجوية ، كما تحددت قوات وتسليح المنطقتين المحدودتين بين الطرفين بألا تتجاوز قوات كل من الطرفين 8000 جندي في ثماني كتائب ، و 75 دبابة ، 72 قطعة مدفعية قصيرة المدى . بيد أنه يمتنع الطرفان عن وضع أسلحة فيها يبلغ مداها خطوط الطرف الآخر [5] .

---

* رغم معارضة وزير الخارجية للتعجل بقرار فتح القناة للملاحة ، واستغلال الوقت كورقة رابحة في يد المفاوض المصري ، فضلا عن التحفظ باختيار توقيت إعادة فتح القناة للملاحة في 5 يونيو بالذات ، كان السادات في عجلة من أمره ومتلهفا لركوب مواكب النصر والطواف في شوارع القاهرة احتفاء بذاك القائد المحارب الذي أعاد لها سيناء . أصر السادات على قراره . انظر إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، ص 246

(1) Mohamed , El Mafti ,op . cit , p 162 .

(2) Stebbins , American Foreign Relations 1975 , P 245 246 .

(3) لم يكن الكونجرس راضيا كل الرضا عن اتفاق سيناء الثاني بوصفه نموذجا لبراعة كيسنجر الدبلوماسية الفائقة ، حيث أن حجم المساعدات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط في السنة المالية لعام 1976 سوف تتجاوز 3 بليون دولار ، تحظى إسرائيل منها على نحو 2,25 بليون دولار ، وهكذا يقل حجم المساعدات المالية لبقية دول العالم . انظر ، Charles D . Smith , op. cit , p 233 .

(4) لمزيد من التفاصيل ، راجع ، نص اتفاق فض الاشتباك الثاني ، ملحق [أ] ، ص 289 - 291

(5) انظر ، ملاحق الاتفاق ، نفس المصدر ، ملحق [أ] ، ص 291 - 294

وكذلك تحددت بالتفصيل الترتيبات الخاصة بأطقم التشغيل والإشراف الأمريكية اللازمة لشبكات الإنذار المبكر في المناطق العازلة . وإنشاء نظام للإنذار المبكر يتضمن محطة رقابة وإنذار مبكر استراتيجي لكل منهما يديرها طاقم مدني لا يتجاوز عدد أفراده 250 فرداً ، وثلاث محطات إنذار مبكر تكتيكي يديرها طاقم أمريكي لا يتجاوز عدد أفراده مائتي فرد . وكان استعداد إسرائيل لتطبيق بنود الاتفاقية مرهوناً بموافقة الكونجرس الأمريكي على دور الولايات المتحدة في سيناء ، كما تنقل السيطرة لمصر على آبار البترول والمنشآت خلال 8 أسابيع من توقيع البروتوكول ، وأخيراً يتم تنفيذ أحكام الاتفاقية خلال 5 شهور من التوقيع على البروتوكول . كما وقعت الولايات المتحدة خمس اتفاقيات سرية ، أربع منها مع إسرائيل أما الأخيرة فكانت مع مصر من قبيل جبر الخاطر ونزع فتيل الأزمة [1] .

المهم عالجت مذكرة تفاهم أمريكية إسرائيلية (الوثيقة الأولى) التي تضم ست عشرة نقطة : المساعدات العسكرية وإمدادات النفط والمعونة الاقتصادية وعدة نقاط سياسية خطيرة لعل أهمها : اتفاق الولايات المتحدة مع إسرائيل على أن الاتفاق التالي مع مصر يجب أن يكون اتفاق سلام نهائي ، وينسحب نفس الشيء على الجبهة الأردنية . و وافقت الولايات المتحدة أيضا على التشاور مع إسرائيل فوراً في حالة أي تهديد من قوة عالمية (الاتحاد السوفيتي) ، أو في حالة حدوث خرق مصر لأي مواد الاتفاق بشأن العمل التصحيحي الممكن من قبل حكومة الولايات المتحدة . و تدعيما لذلك ستقترع الولايات المتحدة ضد أي قرار لمجلس الأمن تعتبر أنه يخلف تأثيرا مضرا بالاتفاق أو يعدله أو أي اقتراحات تتفق هي وإسرائيل على أنها ضارة بمصالح إسرائيل .

كما ستنجز الولايات المتحدة وإسرائيل في أقرب وقت ممكن خطة لعملية إمداد عسكري لإسرائيل في حالة طارئة . كذلك يقوم موقف الولايات المتحدة على أن الالتزامات المصرية ، بموجب الاتفاق المصري / الإسرائيلي ، وتطبيقه وسريان مفعوله ومدته ليست مشروطة بأي عمل أو تطورات بين دول عربية أخرى و إسرائيل أي أن الاتفاق قائم بذاته ، مع إقرار حق إسرائيل في حرية الملاحة والمرور في مضيق باب المندب وحرية الطيران فوق البحر الأحمر . و لا يجوز سحب قوات الطوارئ إلا بموافقة مسبقة من الطرفين والولايات المتحدة . و أخيراً لن يتم توقيع بروتوكول الاتفاق وبدء تنفيذه قبل موافقة الكونجرس الأمريكي على دور الولايات المتحدة في مهام المراقبة الواردة في الاتفاق و ملاحقه مع الوضع في الاعتبار أنه تم الحصول على موافقة مصر على ذلك [2].

ووقعت مذكرة خاصة بشأن جنيف [الوثيقة الثانية] تحدد بالتفصيل سياسة الولايات المتحدة إزاء الفلسطينيين ، أكدت أنها لن تعترف أو تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تعترف بحق إسرائيل في الوجود وتقبل قراري الأمم المتحدة 242 ، 338 . فضلاً عن تنسيق سياستها في جنيف بعناية مع إسرائيل ، وتوافق على استمرار المفاوضات على أسس ثنائية [3] . وبالإضافة إلى ذلك ، كتب فورد خطاباً لرابين يؤكد أن الولايات المتحدة لم تحدد موقفاً نهائياً بشأن الحدود (بين إسرائيل وسوريا) ، وعندما تفعل ذلك فإنها ستعطي وزناً كبيراً

---

(1) انظر ، ملاحق الاتفاق ، نفس المصدر ، ملحق [أ] ، ص 291 - 294 .
(2) انظر ، نص الوثيقة السرية الأولى ، المصدر نفسه ، ملحق [أ] ، ص 294 - 297 .
(3) نص الوثيقة السرية الثانية ، المصدر نفسه ، ملحق ، [أ] ، ص 297 .

لما تراه إسرائيل من أن اتفاقية سلام مع سوريا لابد أن تقوم على بقاء إسرائيل في مرتفعات الجولان[1]. وفي مرفق خاص بالأسلحة [الوثيقة الثالثة] قدمت الولايات المتحدة التزاماتها بالاستجابة الإيجابية لمطالب إسرائيل من حاجاتها العسكرية والتأكيد على استمرارية المحافظة على قوة إسرائيل الدفاعية بواسطة إمدادها بأسلحة متطورة عالية التقنية من العتاد والسلاح ، مضافا إلى ذلك المساعدات الاقتصادية[2].

وفيما يتعلق بمصر [الوثيقة الرابعة] لم تلتزم الولايات المتحدة إلا بمحاولة إجراء مزيد من المفاوضات بين سوريا وإسرائيل ، وتقديم المساعدة لشبكة الإنذار المبكر المصرية في المنطقة العازلة، والتشاور مع مصر بشأن أية انتهاكات إسرائيلية للاتفاقية[3].

ومن المفارقات أن بنود تلك الوثيقة السرية ليست ذات مضمون أو أهمية كبرى ، اللهم إلا تأكيد واشنطن مجدداً بشأن سياستها بمساعدة مصر في تنميتها الاقتصادية ، مع التحفظ بخضوع ذلك رهناً بموافقة الكونجرس واعتماده . أما القضايا الثلاث الواردة بالوثيقة فقد تم تفريغها من مضمونها بموجب الوثائق السرية الأمريكية الإسرائيلية سالفة الذكر . فلم تكن تعهدا من قبل واشنطن بشأن التزاماتها تجاه مصر - كوسيط عادل - ولكنها جاءت وليدة الساعة وامتصاصا لرد الفعل الغاضب من الجانب المصري . فقد ظلت الوثائق الأمريكية الإسرائيلية طي الكتمان عن الجانب المصري حتى وضع الإجراءات النهائية في الاتفاق - وقبل اللحظة الأخيرة من الاجتماع الرسمي مع السادات - ليفاجئنا كيسنجر بإحدى خدع جعبته التي لا تنفد[4]. إلا أن السادات كان قد أحيط علما بها ووافق عليها قبل إبرامها ، ومن قبيل احتواء الأزمة وكبح جماح غضب القادة المصريين صيغت الوثيقة السرية المتعلقة بمصر ؛ بغرض تمرير الاتفاق كما هو بمرفقاته وملاحقه ووثائقه السرية . و من لم يرض أو يقبل بذلك فليذهب إلى الجحيم ..

وبعد كل ذلك تؤكد القاهرة أن اتفاقية سيناء ذات طابع عسكري غير سياسي ، هدفها الحفاظ على قوة الدفع ، وعلى مكاسب حرب أكتوبر ومقاومة كل محاولة لإجهاض نتائجها ، و بالتالي القضاء على المحاولات الرامية إلى إعادة الموقف إلى حالة اللاسلم و اللاحرب . فالاتفاق ليس سوى خطوة عسكرية تمهد لحل المشكلات المعقدة الخاصة بالتوصل إلى سلام نهائي وليس تسوية جزئية ، وإن عدم الإشارة إلى الحقوق الفلسطينية مرتهن بطبيعة الاتفاق كخطوة عسكرية تمهد لحل نهائي شأنها في ذلك شأن فض الاشتباك الأول .. رغم الوضوح الصارخ لبنود الاتفاق و ملاحقه المعلنة والسرية ، وما تؤكده من أن جوهر الاتفاق سياسي .

---

(1) انظر وليام كوانت ، عملية السلام ، ص 234 .

(2) نص الوثيقة السرية الثالثة ، المصدر المشار إليه ، ملحق [أ] ص 297 - 298. .

(3) الوثيقة السرية الرابعة ، المصدر المشار إليه ، ملحق [أ] ، ص 298 .

(4) نشرت لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي - الذي كان معارضا في بداية الأمر لفكرة إرسال مدنيين أمريكيين لمراقبة المنطقة العازلة بين مصر وإسرائيل - الوثائق السرية الأربع الملحقة باتفاقية سيناء ، رغم معارضة كيسنجر لذلك . وكانت اللجنة قد اشترطت نشر هذه الوثائق للموافقة على إرسال الفنيين الأمريكيين إلى سيناء . فإذا لم يكن هذا الشرط واردا لظلت هذه الوثائق طي الكتمان حتى تفصح عن نفسها ويتم تفعيلها عمليا تباعا حسب تطورات الأحداث إلا أن الفارق ما بين نشرها من عدمه يكاد يتلاشى ، فالهدف محقق مع كلا الاتجاهين . بصدد هذه الأزمة راجع ، وزير الخارجية إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، ص 246 - 249 . كذلك ، Richard Worth , op . cit , p 65 .

وهو ما يفند جميع المحاولات الرامية إلى إعطائه الصفة العسكرية [1] . الأخطر من ذلك هو تطرف الحكومة المصرية بالادعاء بنفي أية ملاحق سرية للاتفاق ، ولكن تعهدات أمريكية بشأن تحرك آخر على الجبهة السورية وتأكيد بأن إسرائيل لن تبدأ أية عمليات حربية ضد سوريا و تأكيد بأن الحل السلمي الشامل سيأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة لشعوب المنطقة بما في ذلك الشعب الفلسطيني [2] .

و أيا كان الأمر ، فلأول مرة منذ بداية الصراع العربي / الإسرائيلي يتم الاتفاق بين دولة عربية وإسرائيل على أن النزاع لا يتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية (م 1) . ويتعهد الطرفان بموجب الاتفاق بعدم استخدام القوة أو حتى التهديد بها (م 2) . ومن المؤكد أن التعهد بعدم استخدام القوة أمر يدخل في إطار السياسة ؛ لأن القرار باستخدام القوة لحل النزاع قرار سياسي في المقام الأول مادامت الحرب أداة من أدوات السياسة بل إنها امتداد لعمل السياسة ولكن بوسائل العنف والقهر . والتعهد بالتخلي عن هذه الأداة يعني بالضرورة حرمان السياسة من إحدى أدواتها الفعالة التي تلجأ إليها عندما تفشل الوسائل الأخرى في تحقيق الهدف السياسي ، ولقد كان من الممكن عدم إعطاء هذا التعهد أهمية سياسية كبيرة لو أن الاتفاق - و بالتالي التعهد - كانا مرتبطين بمدة زمنية محددة تستطيع مصر بحرية تقييم الموقف وتقرير العودة بعدها إلى الخيار العسكري إذا وجدت أن أهدافها لم تحقق . ولكن أجل الاتفاق كان غير محدد ، ولا ينتهي العمل به إلا عند استبداله باتفاق أخر . ربما أشد وطأة وظلما وقتما تسمح الظروف بذلك وهذا يعني أنه إذا ما طلت إسرائيل في الانسحاب من الأراضي المحتلة - وهو أمر وارد بالفعل - ولم تستطع الوسائل السلمية إقناعها بضرورة التخلي عن عقائدها الراسخة وأهدافها السياسية التوسعية ؛ حينئذ يتعذر على مصر اللجوء إلى القوة أو حتى التهديد بها كمكمل للسياسة في حوار فرض الإرادة وإملاء الشروط . الأمر الذي يجعل بقاء إسرائيل في الأراضي المحتلة رهنا برغبتها في عقد اتفاق جديد ، وبقدرة السياسة المصرية على إقناعها بضرورة الانسحاب بل دفع فاتورة الانسحاب على كافة الأصعدة داخليا وإقليميا . وبذلك يكون هذا البند مخالفا لفقه القانون الدولي الذي يشترط لإنهاء الحرب الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة بالقوة ، مع دفع تعويضات عن الأعمال غير المشروعة واستغلال الثروات في الأراضي المحتلة [*] ولم يرد في الاتفاق نصوص تتعلق بمثل هذه الشروط .

و عموما فشكل توقيع الاتفاق في حد ذاته وملابسات إنجازه تحقيقا لهدف سياسي إسرائيلي معلن لا يخرج عن إطار تسوية جزئية محدودة مقابل إنهاء حالة الحرب يعقبها فيما بعد اتفاقية سلام منفصلة مع مصر [3] . فهو سيناريو موضوع بعناية وفق جدول زمني دقيق ، وبذلك أضحت اتفاقية سيناء بطابعها السياسي مدخلا قويا لتبديل العلاقات المصرية / الإسرائيلية - وربما مع الدول المجاورة - ومنفذا للتسلل الإسرائيلي السياسي و الاقتصادي للمنطقة واختراقا لأسوار الرفض الحديدية . على نحو ما سنرى ..

---

[1] و من المفارقات أن أصحاب هذه الادعاءات هم القادة العسكريون أنفسهم و على رأسهم وزير الحربية عبد الغني الجمسي ورئيس الأركان الفريق محمد على فهمي وكذلك رئيس الوزراء ممدوح سالم ووزير الخارجية . انظر تقرير اللجنة الخاصة بالرد على بيان الحكومة بشأن اتفاق فض الاشتباك الثاني ،مجلس الشعب : الفصل التشريعي الأول ن دور الانعقاد العادي الخامس ،المجلد الأول ، مضبطة الجلسة الثالثة 8/11 /1975 ، [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية 1977] ، ص 102 -103 .

[2] لمزيد من التفاصيل راجع ، المصدر نفسه ، ص 104 -105.

[*] حول التعريف القانوني للحرب و مشروعيتها ، انظر ، محمد سعد الدين زكي ، الحرب والسلام ، ص 55 .

[3] وهو ما تؤكده تصريحات القادة الإسرائيليين والصحف الإسرائيلية ، يعرضها لنا ، الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، ص 321 – 323 .

والأخطر من ذلك هو إدراكنا التام للاستراتيجية الإسرائيلية الموجهة لضرب الجبهة المصرية بالذات وإخراجها من معادلة الصراع العربي / الإسرائيلي منذ بدء جولات الصراع العسكري . ويشكل ذلك في مجمله تفتيت وحدة الصف العربي - التي جسدتها حرب أكتوبر - أهم أهداف إسرائيل دائماً . فكانت إحدى دوافعها لتصفية آثار الحرب التي وصل فيها التضامن العربي إلى مستوى متقدم نسبياً . فمصر قلب العالم العربي ، وفيها يكمن مجال المناورة الإسرائيلية ، فإذا خفت حدة العداء الإسرائيلي في الجنوب ظهرت الخلافات بين العرب . فمنذ أن وقعت مصر تلك الاتفاقية بدأت حرب عربية باردة بين الحكومة المصرية من جهة ، والحكومات والقوى العربية الرافضة للاتفاق من جهة أخرى . والسبب أن مصر وافقت على الاتفاق المرحلي القائم بذاته وليس مرتبطا بجدول زمني للانسحاب الإسرائيلي . وهو ذاك الهدف الرئيسي لإقدام إسرائيل على عقد اتفاق سيناء ، فالصراع الداخلي للعالم العربي هو الإنجاز الأول ، وربما الجوهري ، للتسوية الجزئية بين مصر وإسرائيل . وبالفعل كان عزل مصر عن المعسكر العربي المقاتل ، وترك سوريا والثورة الفلسطينية تجابهان العدو الصهيوني كل منهما بمفرده ، كان ذلك من أخطر نتائج الاتفاق السياسية رغم نفي القاهرة هذا العزل وتأكيدها بالتزاماتها العربية ، إلا أن ذلك كله يصطدم بعنف بالموقف الأمريكي وتعهده لإسرائيل بشأن عدم الاعتراف بمنظمة التحرير وإشراكها في عملية التسوية ، مضافاً إلى ذلك موقفها من الجولان - كما أوضحنا - وموافقتها الضمنية على تلك القيود .. كما ساهم عقد الاتفاق في كسر طوق عزلة إسرائيل السياسية المضروب عليها من مختلف القارات ، واستغلاله كمادة دعائية لتأكيد مرونتها واتجاهاتها السلمية واستعادة تعاطف الرأي العام العالمي وكخطوة تمهيدية لتفادي مطلب الانسحاب الشامل (1) .

وكان التسلل الأمريكي للمنطقة بيد القاهرة من أخطر نتائج اتفاقية سيناء السياسية على مستوى الصراع برمته والمنطقة بأثرها بتطور دور واشنطن في تحقيق التسوية ورسم ملامح السلام في الشرق الأوسط وفقا لاستراتيجيتها الخاصة وتقليص دور الاتحاد السوفيتي تمهيداً لإقصائه ، إيذانا ببدء تغير الخريطة الدولية .

وعموماً فإن الوجود الأمريكي في سيناء غير مرتبط بالأمم المتحدة ، وبالتفويض الممنوح لقواتها وفقا لما قرره الاتفاق يعد تجاوزاً أمريكياً لدور المنظمة الدولية . ومناقضاً لرأيها من قبل ؛ فقد رفضت واشنطن طلب السادات أثناء الحرب (24 أكتوبر) بأن ترسل الدولتان العظيمان قواتهما المشتركة إلى المنطقة لمراقبة وتنفيذ قرارات وقف إطلاق النار التي لم تلتزم بها إسرائيل عملياً . ثم بدلت واشنطن رأيها - بتطور العلاقات المصرية / الأمريكية - عندما ارتأت أنها ستكون منفردة بالسيطرة على المنطقة ، ولن تشاركها موسكو أو تراقب تصرفاتها فخالفت بذلك قرار مجلس الأمن 340 الذي نص على ألا تضم قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة المرسلة إلى المنطقة وحدات من الدول العظمى الدائمة في مجلس الأمن .

و للتغطية السياسية تصر واشنطن على أن الفنيين الأمريكيين الذين سيتم إيفادهم إلى الشرق الأوسط بموجب اتفاق سيناء سيكونون مدنيين . ولكن الصحف الأمريكية كشفت زيف هذا الادعاء وبذلك أصبحت الولايات المتحدة بمثابة الشرطي الذي يقوم بمجابهة خرق الاتفاق عند وقوعه ، والحكم الذي يحدد القائم

(1) لمزيد من التفاصيل ، انظر ، الهيثم الأيوبي ، المرجع السابق ، ص 323 – 334 .

بذلك [1] . مع الوضع في الاعتبار أنها لم تحدد الطريقة التي ستلجأ إليها عند التدخل ، ولكنها تركتها مرهونة بالمشاورات التي ستجريها مع الطرف الذي يشكو من الخرق * . ولهذه النقطة أهمية قانونية بالغة الخطورة ، وهو ما اعتبرته إسرائيل صمام أمان لها وإنذارا مبكرا للغاية باحتمالات أية حرب قادمة ، بل أسلوب ردع حاسما يجعل احتمال اندلاع الحرب في حكم المستحيل عملياً .

وبجانب خطورة الوجود الأمريكي في الممرات - غير المرتبط بقوات الطوارئ الدولية - وتقييد مصر حيال هذا الشرط ، ومهمة الإشراف على محطات الإنذار المصرية الإسرائيلية وهذا نوع من الاتصال المباشر الخاص من نوعه ، فقد شكل الوجود الأمريكي في سيناء خطوة أولى لمعاهدة الدفاع والتعاون الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي بما له من أهداف وانعكاسات خطيرة على الصراع [2] . وهو ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل لاحقاً . ومع التسليم بأن نظام الإنذار المبكر المقام في سيناء سيقدم للطرفين المصري والإسرائيلي مزايا عديدة على صعيد الرصد والإنذار وتجنب المفاجأة ومجابهة متطلبات الحرب الالكترونية بشرط أن تكون واشنطن بالفعل حكماً نزيهاً . فإن المستفيد الأكبر من الاتفاق هو الولايات المتحدة وحليفتها ، فضمن أشياء أخرى عديدة أعطاها نظام الإنذار المبكر القدرة على التسلل إلى الشرق الأوسط بإرادة أكبر دولة عربية ؛ مما يمنحها إمكانيات تدعيم شبكة رصدها وإنذارها في تلك المنطقة الحساسة من العالم ،ويجعلها أقدر على مراقبة تحركات موسكو في البحر الأحمر وشرقي البحر المتوسط ويؤمن لها تكاملية نظام الإنذار المبكر الأمريكي ضد حلف وارسو إذا ما خسرت قواعدها في تركيا **. ورغم كل هذه المكاسب الأمريكية فإن واشنطن لم تكتف بها ، بل قررت متابعة الرصد الذي كانت تقوم به عن طريق الطائرات والأقمار الصناعية *** . كما أن مهام الاستطلاع الجوي بواسطة الولايات المتحدة فوق المناطق التي يغطيها هذا الاتفاق سوف تظل بشكل مستمر دائم . مضافاً إلى ذلك حق بقاء الوجود الأمريكي في المنطقة إلى أجل غير محدد بموجب الفقرة الثانية من الاقتراح الأمريكي (وهو جزء لا يتجزأ من الاتفاق) الذي يشترط سحب الولايات المتحدة لعناصرها إذا قررت أن سلامتهم مهددة أو أن وجودهم لم يعد ضرورياً ، أو إذا طلب "طرفا الاتفاقية من واشنطن" إنهاء دورها طبقاً لاتفاق سيناء . وهذا يعني أن الانسحاب مرهون بإرادة أمريكية إسرائيلية أو بإرادة مصرية / إسرائيلية مشتركة. وهنا يكمن خطر نظام الإنذار المبكر على السيادة المصرية وأمنها القومي ، بعد أن ضمن اتفاق سيناء بقاء الأمريكيين على أرض مصرية بإرادة إسرائيلية أمريكية ذلك بغض النظر عن الطرف المضيف [3] . أما بالنسبة لإسرائيل فقد مثلت اتفاقية سيناء في مجملها صمام أمان لأمنها القومي ؛ أمنت تماما جبهتها الجنوبية و الغربية وتفرغت لدعم بنيتها و دفاعاتها العسكرية في الشمال والشرق .

---

[1] مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاق كامب ديفيد وإخطاره ، عرض وثائقي (بيروت ك مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط 1 ، 1978 ، ص 3 – 7 .

* تتمثل أشكال خرق الاتفاق في : زيادة عدد القوات في مناطق تمركز القوات المحدودة على جانبي المنطقة العازلة ، ودخول المنطقة العازلة برا أو جوا ، لإجراء حشد هجومي في مناطق مركز القوات غير المحدودة ، إذا كان هذا الحشد يشكل تهديدا بالحرب ويخالف المادة الثانية من الاتفاق وأخيرا إطلاق النار بشكل يخالف م 3 من الاتفاق حتى ولو كانت هذه الإجراءات كرد فعل لاستفزازات الطرف المعتدي .

[2] عبد الرحمن الهواري ، مرجع سابق ، ص 163 – 165 .

** إعلان تركيا أن اتفاق التعاون الدفاعي مع واشنطن فقد شرعيته . انظر،الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، ص375.

*** وهو ما توضحه الفقرة 4 من ملحق الاتفاق ، انظر المصدر المشار إليه ، ملحق [أ] ، ص 292 .

[3] وهو ما ينفيه رئيس الوزراء ممدوح سالم رغم وضوح البند الخاص بذلك ، انظر ، تقرير اللجنة الخاصة لمناقشة وتحليل الاتفاق بمجلس الشعب ، مصدر سابق ، ص 104.

وعلى الجانب الاقتصادي :

استغلت إسرائيل تلهف كل من القاهرة وواشنطن لإتمام اتفاق سيناء بابتزاز أكبر قدر ممكن المساعدات الاقتصادية الأمريكية ؛ فلم توقع الاتفاق إلا بعد أن ضمنت لها بنوده العلنية والوثائق السرية لـ الأقصى من المكاسب الاقتصادية ، بجانب الامتيازات الاقتصادية التي انتزعتها من مصر بفضل الضغو الأمريكية . فقد نصت المادة السابعة من اتفاق سيناء على السماح بمرور السفن والناقلات غير العسكرية المتجه إلى إسرائيل ومنها في قناة السويس ، كما اشترطت الفقرة الخامسة من الوثيقة السرية الأولى ربط تنفيذ الاتفا بتنفيذ مصر تعهدها بشأن المرور الإسرائيلي عبر القناة ، تنفيذاً لتعهد سابق لم تعلنه مصر في حينه ، ولم يز في نص اتفاق فض الاشتباك الأول . وأكدت واشنطن هذا الربط باشتراطها عدم عقد اتفاق جديد في المستقبل لم تنفذ مصر جميع بنود الاتفاق القديم العلنية والسرية ، الأمر الذي يعطي التعهدات السرية والمستقبلية أهمي خاصة ويضعها على مستوى الاتفاقات المعلنة وبخاصة جانب التنفيذ [1] .

ذاك التكتيك الذي درجت عليه إسرائيل وبرعت في استغلاله ووقع السادات في براثنه فكان مطلب حر المرور الإسرائيلي في قناة السويس قد تحقق سريا في فض الاشتباك الأول (1974) ، ها هو يتم تثبيته كحق مكتسب في وثائق رسمية بعد مضى أشهر قليلة . وهو عنصر حيوي عديد الفوائد الاقتصادية - بجانب مغزاه السياسي - فهو يسهل الملاحة البحرية الإسرائيلية ويحسن شروطها ، ويخفض تكاليف النقل البحري ويزيد من قدرتها على منافسة الدول الأخرى في أسواق أفريقيا ، ويفتح أمامها أسواقاً جديدة واعدة [2] . في ظل التطورات التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي التي أوصلته مع نهاية الستينيات إلى مرحلة برزت فيها حاجة للتوسع كسبيل لحل مشاكله التي لم تعد مجالات توسعه التقليدية [أوروبا و أمريكا] بقادرة على تقديم الحلول لها فكان لابد للبحث عن بديل [3] وهنا يكمن مغزى الربط الوثيق بين الجبهة السياسية والاقتصادية لتصبح عملية التسوية عملة ذات وجهين - على نحو ما سنرى - وما يمثله ذلك من طوق نجاة من الحصار العربي المضروب عليها ، بل وتحويله إلى حصار مضاد لتطويق العالم العربي من الجنوب وتخريب العمق الاستراتيجي الأفريقي لمصر - وهو ما كان له تداعيات و أضرار بالغة سياسيا واقتصاديا (*) - وبالتالي دورها الإقليمي ، وهو ما ضحت مصر من أجله بالكثير. فضلا عما تقاضته إسرائيل من واشنطن ثمنا لعقد الاتفاق - ما يعادل 2.3 مليار دولار مضافا إليها التعهدات الأمريكية السياسية والاقتصادية الواردة - بنص صريح في الوثائق السرية للاتفاق [4] .

---

(1) الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ 384 – 386 .

(2) بينما أرتأت ا للجنة الخاصة بمجلس الشعب ، رأي أخر بشأن مرور البضائع غير العسكرية الإسرائيلية عبر القناة فهو لا يحقق فائدة عملية لإسرائيل فتجارتها مع أوروبا وأمريكا تصلها عن طريق البحر الأبيض ، وتجارتها مع أسيا وأفريقيا تصلها عن طريق إيلات ، ص 104 – 105 . وهو ما يصطدم بالحقيقة شكلا و موضوعا .

(*) و هو ما نتجرع مرارته الآن مجسدا في أزمة مياه النيل التي فجرتها دول المنبع بشأن حصة مصر من مياه النيل . وبغض النظر عن الجانب الاقتصادي للمشكلة ، فإن أبعادها السياسية تكشف عن مدى الامتهان و الضعف الذي وصلت إليه السياسة الخارجية المصرية .

(3) Galal , El Rashidi , op . cit , p 88, p 91 .

(4) فضلا عن الانعكاسات الإيجابية للاتفاق على مسألة الهجرة وتوظيف رءوس الأموال اليهودية والأجنبية في إسرائيل وأخيرا تقليص المصروفات الأمنية الإسرائيلية تبعا لما سيخلفه الاتفاق من وضع امني جديد ، انظر ، الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، ص 398 – 402 .

أما الجانب المصري فقد حصل بموجب انسحاب إسرائيل من بعض أقسام الساحل الشرقي لخليج السويس على منابع النفط في أبو دريس ورأس سدر وبلاعيم ، فعاد لنا جزء من ثروتنا الاقتصادية ، معدله حوالي 300 مليون دولار ، ولكن بشروط و تنازلات باهظة و ضياع للسيادة الوطنية . مضافا إلى ذلك إسهام هذه الخطوة في جذب رءوس الأموال والاستثمارات الأجنبية التي يتوقع لها المزيد ، فضلا عن الحصول على قروض طويلة الأجل بشروط مناسبة ، سواء من الهيئات الدولية أو بعض الحكومات الصديقة لتتجاوز مصر أزمتها الاقتصادية [1] . والذي كان من قبيل الترويج لمصداقية الربط بين السلام والرخاء كنوع من أنواع الإغراء للمضي قدما على طريق التسوية مقترنا بسياسة الانفتاح ؛ لما لذلك من أبعاد وتداعيات على كافة المستويات داخليا وإقليميا ودوليا . وهو ما ثبت زيفه و بطلانه على نحو ما سنرى تباعا ..

أما عن وضع القوات فقد تقدمت قواتنا شرقا لشغل كافة المناطق العازلة في سيناء كما تواجدت الإدارة المصرية جنوباً على طول ساحل خليج السويس ، وتواجدت قوات الطوارئ الدولية في المنطقة العازلة الجديدة بين الخطوط المصرية الجديدة والخطوط الإسرائيلية الجديدة . فانسحبت القوات الإسرائيلية خلف المدخل الغربي للممرات الجبلية على مسافة 50 كم شرق قناة السويس ؛ مما جعل القناة ومدنها بعيدة عن مرمى المدفعية الإسرائيلية بعيدة المدى . مع الوضع في الاعتبار بقاء تواجد القوات الإسرائيلية في عدد من القمم والسفوح المسيطرة على الحركة في الممرات ، والقادرة على سد مداخلها الشرقية . مما يسمح لها بمراقبة أي تحرك مصري في المناطق المصرية شرقي القناة ، ومراقبة المنطقة العازلة . وبصفة عامة فإن الانتشار العام للقوات الإسرائيلية يجعلها قادرة على إغلاق المداخل الشرقية للممرات والسيطرة على المداخل الغربية ، والالتفاف عبر المناطق العازلة في القطاعين الأوسط والجنوبي ، والوصول إلى خليج السويس دون المرور عبر ممري متلا والجدي [2] .

وعلى أية حال فقد شكل اتفاق سيناء صفقة إسرائيلية أمريكية رابحة حققت لهما معا مكاسب تجاوزت حدود إطار الحل الجزئي للنزاع العربي / الإسرائيلي ، كما شكل الجانب السياسي أهم وأخطر ما ورد بالاتفاق . وكيفية تحقق الخرق السياسي الأمريكي داخل الوطن العربي وماهية أهدافه بيد أن أخطر ما في الأمر أن نتائج هذا الاختراق لا تقف عند مصر وحدها - رغم ما لذلك من أهمية بالغة - بل تتعداها لتشمل التضامن العربي ، وتؤثر على مجمل الصراع برمته بل على المجابهة القائمة بين المعسكر الإمبريالي وحركة التحرر الوطني . بالتزام مصر بنهج معتدل ربما تكون مثالا حيا لجاراتها تمهيدا لتشويه أبعاد طبيعة الصراع . فالحرب ليست عمليات عسكرية تجرى في ميدان المعركة فحسب ، بل هي أوسع نطاقا من هذا المفهوم حيث تتخذ أحيانا طابع " حرب الأدمغة " ، وكل طرف يحاول دراسة عدوه من كل الجوانب والتغلغل فيها وسبر أغوارها للاطلاع على فكره واستراتيجيته ومن ثم سياساته و توجهاته .

[1] بيان الحكومة أمام مجلس الشعب ، مصدر سابق ، ص 104 – 105 . وهو ما يدل على مدى الخداع و الاستخفاف . انظر ، جدول رقم 2 ، ملحق [ب] ، ص 300 .

[2] لمزيد من التفاصيل حول الوضع العسكري الجديد بموجب اتفاقية سيناء لكل من الطرفين ، انظر ، الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، ص 361 – 363 . وكذلك خريطة الاتفاق ، ملحق [أ] ، ص 290 .

وأخيرا ، فقد أضحت اتفاقية سيناء الثانية بداية لمرحلة جديدة ، والمسألة كلها مرهونة بديناميكية هذه الحركة وضرورة البحث عن اتفاقية " التسوية النهائية "عندما يحين الوقت لاستئناف جهود التسوية السلمية ومواصلة الشوط لمنتهاه ..

الفصل الثاني

مبادرة القدس و زيارة السادات لإسرائيل

- التوجه نحو القدس وزيارة السادات لإسرائيل ما بين الدوافع والتداعيات .
- استراتيجية ما بعد مبادرة القدس والطريق إلى كامب ديفيد .

خلال الفترة التي أعقبت اتفاقية سيناء الثانية وحتى مبادرة القدس ثبت أن مرحلة الاتفاقيات " المحدودة " قد انتهت واستنفدت أغراضها ، وأن الخطوة التالية لن تتم إلا بعقد اتفاقية سلام نهائية يتحقق بها التطبيع الكامل مع إسرائيل مقابل الانسحاب من سيناء . ولم تكن مصر مستعدة بعد لهذه الخطوة الشاسعة . صحيح أن السادات لم يخف توجهاته نحو إسرائيل وطرح مبادرات السلام لبدء طريق التسوية السلمية منذ أن وطئت قدماه رئاسة الجمهورية ولكن بشكل تدريجي و بتحرز شديد . و ربما كانت ملامح سياسته الداخلية وتحالفاته الإقليمية و الدولية مصوبة في النهاية نحو ذاك الهدف .

وما بين الاستعداد والانتظار بدت حلقات الحصار تضيق حول السادات شيئا فشيئا خاصة في ظل العزلة التي فرضتها اتفاقية سيناء الثانية وتدهور العلاقات العربية ، وبخاصة مع الشريك المحارب دون استشارته أو التنسيق معه لتحقيق المزيد من المكاسب الأمر الذي قلب الشراكة إلى عداء و صراع مرير لتركه سوريا منفردة وسط الصراع ، وزيادة حدة الأزمة اللبنانية * ، وتجمد الموقف السياسي في غياب التقدم نحو الحسم النهائي بانشغال واشنطن بأمورها الداخلية وتراجع أزمة الشرق الأوسط ليهددها شبح اللاسلم و اللاحرب الذي بات يطارد السادات ..

وهو ما استغلته إسرائيل ببراعة ، ونفذت عبر الحصار المضروب حول السادات برسالة هامة عن طريق الملك الحسن [ملك المغرب] في يناير 1976 لتكون البديل الوحيد أمام السادات للخروج من الأزمة فأوضحت الرسالة الظروف الراهنة وأن عملية السلام بين مصر وإسرائيل لم يعد سهلا الرجوع فيها ولابد لمسارها أن يكتمل وصولا إلى وضع العلاقات الطبيعة بين البلدين . ولعل أهم ما طرحته الرسالة هو أن الاعتماد على واشنطن لكي تكون وسيطا بين الطرفين لم يعد أمرا مجديا الآن . كما أن نتائج انتخابات الرئاسة ليست مضمونة لصالح فورد ، وإذا حدث أن جاء كارتر فسوف يحتاج إلى سنة كاملة - على أقل تقدير - حتى يستطيع الاقتراب من أزمة الشرق الأوسط ؛ ومعنى ذلك ضياع عامين بدون تقدم . وكانت إسرائيل على إدراك تام لأبعاد ذلك بأن الوقت في حد ذاته يمثل أهم عناصر الضغط على السادات . مع التلويح بأن واشنطن لا تستطيع أن ترغم إسرائيل على شيء لا تقبله إسرائيل من تلقاء نفسها ، مقتنعة به و راغبة فيه . ولكن الأخطر من ذلك هو عرض إسرائيل بأن أي عمل مباشر ومشترك بينها وبين مصر سوف يكون أكثر جرأة في تقديم شروط مقبولة لها ، وفي نفس الوقت للرأي العام الإسرائيلي الذي سيشعر باطمئنان لبدء تعامل مباشر بين حكومته وبين السادات . وأنه والحال كذلك فإن مصر وإسرائيل ينبغي أن تأخذا زمام الأمور في أيديهما وأن تصلا بالعلاقات بينهما إلى وضع طبيعي ، وهذا في مصلحة الطرفين (١) ..

وهنا يمكننا القول بأن رسالة رابين كانت نقطة البداية لتفكير السادات في اللقاء المباشر مع إسرائيل وجها لوجه ، سبقتها مرحلة تمهيدية تكفلت بها استراتيجية رحلات كسينجر المكوكية بين عامي [1974-1975]

* حول الأزمة اللبنانية ، انظر ، دافيد هيرست ، البندقية وغصن الزيتون : جذور العنف في الشرق الأوسط ، ترجمة عبد الرحمن إياس [بيروت : شركة رياض الريس للكتب والنشر ، ط1 2003] صـ 524 - 529

(١) انظر نص الرسالة الإسرائيلية ، يعرضها محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ 284 – 285

خلال الفترة التي اعقبت اتفاقية سيناء الثانية وحتى مبادرة القدس ثبت أن مرحلة الاتفاقيات " المحدودة " قد انتهت واستنفدت اغراضها ، وأن الخطوة التالية لن تتم إلا بعقد اتفاقية سلام نهائية يتحقق بها التطبيع الكامل مع إسرائيل مقابل الانسحاب من سيناء . ولم تكن مصر مستعدة بعد لهذه الخطوة الشاسعة . صحيح أن السادات لم يخف توجهاته نحو إسرائيل وطرح مبادرات السلام لبدء طريق التسوية السلمية منذ أن وطئت قدماه رئاسة الجمهورية ولكن بشكل تدريجي و بتحرز شديد . و ربما كانت ملامح سياسته الداخلية وتحالفاته الإقليمية و الدولية مصوبة في النهاية نحو ذاك الهدف .

وما بين الاستعداد والانتظار بدت حلقات الحصار تضيق حول السادات شيئا فشيئا خاصة في ظل العزلة التي فرضتها اتفاقية سيناء الثانية وتدهور العلاقات العربية ، وبخاصة مع الشريك المحارب دون استشارته أو التنسيق معه لتحقيق المزيد من المكاسب الأمر الذي قلب الشراكة إلى عداء و صراع مرير لتركه سوريا منفردة وسط الصراع ، وزيادة حدة الأزمة اللبنانية * ، وتجمد الموقف السياسي في غياب التقدم نحو الحسم النهائي بانشغال واشنطن بأمورها الداخلية وتراجع أزمة الشرق الأوسط ليهددها شبح اللاسلم و اللاحرب الذي بات يطارد السادات ..

وهو ما استغلته إسرائيل ببراعة ، ونفذت عبر الحصار المضروب حول السادات برسالة هامة عن طريق الملك الحسن [ملك المغرب] في يناير 1976 لتكون البديل الوحيد أمام السادات للخروج من الأزمة فأوضحت الرسالة الظروف الراهنة وأن عملية السلام بين مصر وإسرائيل لم يعد سهلا الرجوع فيها ولابد لمسارها أن يكتمل وصولا الى وضع العلاقات الطبيعية بين البلدين . ولعل أهم ما طرحته الرسالة هو أن الاعتماد على واشنطن لكي تكون وسيطا بين الطرفين لم يعد أمرا مجديا الآن . كما أن نتائج انتخابات الرئاسة ليست مضمونة لصالح فورد ، وإذا حدث أن جاء كارتر فسوف يحتاج إلى سنة كاملة - على أقل تقدير - حتى يستطيع الاقتراب من أزمة الشرق الأوسط ؛ ومعنى ذلك ضياع عامين بدون تقدم . وكانت إسرائيل على إدراك تام لأبعاد ذلك بأن الوقت في حد ذاته يمثل أهم عناصر الضغط على السادات . مع التلويح بأن واشنطن لا تستطيع أن ترغم إسرائيل على شيء لا تقبله إسرائيل من تلقاء نفسها ، مقتنعة به و راغبة فيه . ولكن الأخطر من ذلك هو عرض إسرائيل بأن أي عمل مباشر ومشترك بينها وبين مصر سوف يكون أكثر جرأة في تقديم شروط مقبولة لها ، وفي نفس الوقت للرأي العام الإسرائيلي الذي سيشعر باطمئنان لبدء تعامل مباشر بين حكومته وبين السادات . وأنه والحال كذلك فإن مصر وإسرائيل ينبغي أن تأخذا زمام الأمور في أيديهما وأن تصلا بالعلاقات بينهما إلى وضع طبيعي ، وهذا في مصلحة الطرفين (1) ..

وهنا يمكننا القول بأن رسالة رابين كانت نقطة البداية لتفكير السادات في اللقاء المباشر مع إسرائيل وجها لوجه ، سبقتها مرحلة تمهيدية تكفلت بها استراتيجية رحلات كسينجر المكوكية بين عامي [1974-1975]

---

* حول الأزمة اللبنانية، انظر [illegible] في الشرق الأوسط، ترجمة عبد الرحمن أياس [بيروت: شركة رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 2003] ص ص 524-525.

(1) انظر نص الرسالة [illegible]، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ص ص 284-285

من جانب وإعادة السادات ترتيب أوراقه من جانب آخر بحذر وترقب (1) .

هكذا أصبح السادات في موقف بالغ الصعوبة فهو لا يستطيع أن يقف بعملية السلام التي قد بدأها في منتصف الطريق ولا يزال 85% من سيناء تحت السيطرة الإسرائيلية ، في حين أنه لا يستطيع مجاراة إسرائيل ببدء اتصالات مباشرة مع حكومتها ؛ لما سوف يعرضه لأخطار جسيمة في ظل الشكوك التي أثارتها اتفاقية سيناء الثانية وما تسرب عن تفاصيل ملحقاتها السرية ، وفي نفس الوقت ليس بقادر على الانتظار الذي ربما يطول إلى أمد غير محدد .

وأمام تجمد الموقف السياسي ومحاصرة إسرائيل كان السادات يبحث عن مخرج خلاف ذلك ليكمل به طريق السلام ، فكانت آخر أوراقه لمغازلة واشنطن - حتى لا تنفرد به إسرائيل ويقع فريسة سهلة لها - هي إلغاء المعاهدة المصرية السوفياتية ، فتم إلغاؤها بالفعل في منتصف مارس 1976(2). ولم يزد رد واشنطن على خطوة السادات بأكثر من إعجابها بسياسة الاعتدال المصرية (3). ليحرق السادات كل أوراقه بدون عائد .

فماذا كان ينتظر السادات من واشنطن ، التي كان هدفها الرئيسي طوال الوقت سواء قبل الحرب أو بعدها هو حمله على المفاوضات المباشرة وجها لوجه مع إسرائيل ؛ لما لذلك من أبعاد على كافة المستويات ليس على مصر وحدها ، بل على المنطقة بأثرها . فبهذا الهدف تتحقق المصالح المشتركة - محور العلاقات الاستراتيجية - لكل من واشنطن وتل أبيب ، فمن المنطقي ألا تعارض واشنطن مساعي إسرائيل في تحقيق ذلك الهدف ، بل ستسعى جاهده لمساندتها بكل ثقلها وبكل الطرق ..

وجاءت ضغوط الجبهة الداخلية لتدفع بالأمور إلى مسارها المحتوم ،جسدتها مظاهرات 19/18يناير 1977 ؛ لتمثل أقوى محرك للسادات نحو تغيير سياسته الداخلية والخارجية بخطوات أوسع مدى ؛ فقد أحدثت شرخا عميقا في شرعية السادات وإصابته بصدمة عنيفة لم تخطر له على بال أفقدته إلى حد ما اتزانه ؛ لتصبح نقطة فاصلة لمرحلة سابقة وأخرى لاحقه من عهد السادات ؛ حيث أنه أعاد حساباته وترتيب أوراقه بشكل مختلف فسوف يستغل ملف أحداث يناير ليصبح سيفه المسلط على الجبهة الداخلية ؛ فقد ارتأى فيها السادات تحديا شعبيا لسلطته وتصور أن للعناصر اليسارية ومن ورائهم السوفيات يدا في هذه الأحداث . وغذت تل أبيب وواشنطن هذا الاعتقاد * لتؤكد للسادات مدى أهمية الانتقال للمعسكر الآخر لحماية سلطته (4) .

فبدا دوي اصداء احداث يناير يأخذ أبعاده لدى السادات ويجعله في عجلة من أمره أكثر من أي وقت مضى لتحقيق السلام والرخاء - الذي طالما وعد به - على أرض الواقع وحسم النزاع واسترداد الأرض المحتلة بأي طريقة ما ، حتى ولو على حساب الآخرين علنا . كما ساهمت في وضع قضايا الشرق الأوسط على جدول الأعمال الأمريكية ، حرصا على نظام السادات وبقائه في الحكم .

---

(1) راجع ، صلاح العقاد ، مرجع سابق ، صـ 159

(2) حول تفاصيل إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفياتية ، انظر ، اسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ 259 - 279 وهو ما سوف نتناوله تفصيلا فيما بعد

(3) حافظ اسماعيل، مرجع سابق ، صـ 424

* ليصل الأمر إلى الإغارة على ليبيا في يوليو 1977 ، انظر محمدحسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل ، ص 328 - 334

(4) Doreen , Karen op cit . P 221

وفي ظل هذه الظروف وصل السادات إلى واشنطن لإجراء مباحثات مع كارتر بحلول أبريل ، تلك التي خرج منها السادات بانطباع متفائل حول رغبة كارتر الأكيدة في تحقيق السلام في الشرق الأوسط بما يتضمن أمن الحدود ، والمسألة الفلسطينية ، إلى جانب مناقشة المسائل الإجرائية المتعلقة بكيفية تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات المقبلة ، وكانت أكثر المظاهر تشجيعا خلال هذه الجولة استعداد السادات لتقبل فكرة أن السلام يستلزم إقامة علاقة طبيعية مع إسرائيل ؛ بما في ذلك التبادل الدبلوماسي والاعتراف الكامل ، بينما كان فكر كارتر يتمحور حول افتراضين أساسيين هما الوصول إلى تسوية سلمية تنجم عن اتفاق مسبق على المبادئ الأساسية في إطار شامل ، وليس على مساومات جزئية حول قضايا منفصلة ، واقتناعه بأن إسرائيل تستطيع تحقيق الأمن علاوة على السلام والاعتراف بها داخل الحدود الجغرافية لعام 1967 بعد إدخال تعديلات طفيفة عليها وأن أمن إسرائيل سيقوم في نهاية الأمر على نوعية العلاقات السياسية التي تربطها مع جيرانها بقدرما يقوم على قوتها العسكرية (1) . ويمكن اعتبار ذلك مضافا إليه خروج كسينجر من البيت الأبيض واختفاء لعنته ولو إلى حين من حسن الطالع إلى حد ما .. في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل مهيأة هي الأخرى لمناقشة الانسحاب ، وأن مسألة الأمن لن تتطلب بالضرورة تغيرات كبيرة في الحدود تتجاوز خطوط 1967، ولكنها تصر على عدم تقبل وجود دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية (2) .

وعلى ضوء ذلك شرعت حكومة كارتر بحلول منتصف العام في الإعلان عن مبادرتها السلمية ، وكانت النتائج مشجعة للغاية (3) . ولكن هذا التفاؤل لم يدم طويلا ، فقد فاجأتهم كتلة الليكود بتولي رئاسة الوزراء ليصبح مناحم بيجن على رأس الحكومة الإسرائيلية يسبقه تاريخه المتطرف وما هو معروف به من تصلب وتشدد ، على أثر استقالة رابين (4) . وعلى الفور بدأ بيجن أول أعماله بإعلان عدم استعداده لقبول مبدأ الانسحاب من الضفة الغربية تحت أي ظرف من الظروف ، والتزامه بالمستوطنات . لتصير هاتان النقطتان مصدرا رئيسيا للنزاع بين واشنطن وتل أبيب على مدار السنتين التاليتين (5) . على نحو ما سنرى .

ويكمن وجه الاختلاف بين حكومتي بيجن و رابين أن بيجن كان يرغب في أن يقتصر دور واشنطن على الجمع بين الطرفين وألا تشترك في جوهر المباحثات العربية الإسرائيلية ، على النقيض من الحكومة السابقة التي كانت تفضل التشاور الوثيق بين البلدين على غرار سابقيها .

ولكن واشنطن قد قطعت بالفعل شوطا بعيدا على طريق محاولة استنباط مشروع مبادئ ينبغي الاتفاق عليه قبل انعقاد مؤتمر جنيف . وكان قد تم الاتفاق على خمسة مبادئ في مناقشات أجريت داخل الحكومة الأمريكية في أوائل يوليو . فنصت [النقطة الأولى] على أن الهدف هو السلام الشامل ، [والثانية] تعيد التأكيد على أهمية قراري الأمم المتحدة رقمي242و338 كأساس للمفاوضات ، [والثالثة] تحدد هدف السلام على أنه

---

(1) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 250 و كذلك هوامش الصفحة ذاتها .

(2) Galal , El Rashidi , op cit , p 75 .

(3) وليام كوانت ، عملية السلام ، وكذلك ، سيروس فانس ، خيارات صعبه [بيروت : المركز العربي للمعلومات ط2 1984] ، صـ 13

(4) في 7أبريل استقال رابين بسبب فضيحة مالية، انظر محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ 323 - 324

(5) إلياس شوفاني ، طريق بيجن إلى القاهرة : من تسوية إلى حلف [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط 1979] ، صـ 19 . انظر كذلك ، مناحم بيجن سيرة ذاتية ، بقلم / أريك سليفر ، كتب مترجمة [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ، د.ت] ، ص 190 .

ينطوي على إقامة علاقات طبيعية وليس مجرد إنهاء حالة الحرب ، وتعالج [الرابعة] مسألة الحدود و الانسحاب على مراحل ، أما [النقطة الخامسة] والأخيرة فتتعلق بالفلسطينيين وحقوقهم ، بما في ذلك الوسائل التي تسمح للفلسطينيين بحق تقرير المصير من خلال اتخاذ قرار بشأن وضعهم في المستقبل (1) .

وقد تم مناقشة هذه المبادئ أثناء زيارة بيجن لواشنطن ، الذي رفض بدوره النقطة الخاصة بالفلسطينيين كلية وبشكل قاطع ورفض مجرد النظر في أي حل للمسألة الفلسطينية ، وإصراره على عدم ذكر الانسحاب إلى حدود 1967 ، وهو ما وافق عليه كارتر نزولا على رغبة بيجن ، مع مناشدته مقابل ذلك بضبط النفس إزاء المستوطنات ، وعوضا عن ذلك بدأ الاهتمام بالقضايا الإجرائية (2) .

وعلى أية حال فقد نشطت الدبلوماسية الأمريكية لإحياء عملية السلام واستعادة قوة الدفع باتجاه تسوية شاملة في الشرق الأوسط ؛ حيث تركزت جهودها على استئناف مؤتمر جنيف بهدف المحادثات عن قرب ، وذلك بوضع صيغة تكون مقبولة من جميع أطراف النزاع ، ومحاولة التوفيق بقدر الإمكان بين المواقف ووجهات النظر المختلفة للأطراف قبل افتتاح المؤتمر . وكانت العقبة الأساسية أمام انعقاد المؤتمر هي كيفية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية ، الذي كانت تعارضه إسرائيل شكلا وموضوعاً (3) .

وفي هذا الصدد استطاعت الدول العربية اتخاذ موقف موحد فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية التي يتعين مراعاتها في التعامل مع إسرائيل ، على الرغم من بقاء الاختلاف حول الإجراءات والتفاصيل ، وكان أهم هذه المبادئ هي التزام كل دولة بعدم اتخاذ أية قرارات من جانب واحد يكون من شأنها انقسام العرب وتقويض أسس تضامنهم لما لذلك من آثار عكسية خطيرة على القضية العربية برمتها[4] . ورغم ذلك بدا واضحا أن الانقسامات والشكوك تسري بين أوصال المعسكر العربي . وعلى الجانب الآخر تسعى إسرائيل لعرقلة انعقاد مؤتمر جنيف * .

وبحلول أغسطس 1977 ، قام فانس برحلة هامة للشرق الأوسط . حاملا معه نصا منقحا للمبادئ الخمسة [آنفة الذكر] لمناقشتها مع قادة مصر وسوريا والأردن وإسرائيل والمملكة العربية السعودية ولبنان . مضافا إلى ذلك أربعة طرق محتملة لإشراك الفلسطينيين في مفاوضات جنيف (5) .

وخلال محادثات فانس في القاهرة أبدى السادات قلقا بالغا إزاء التحول نحو المناقشات الإجرائية ، و التخلي عن فكرة الموافقة المسبقة على المبادئ قبل الذهاب إلى جنيف وكان رأيه أنه ينبغي استخدام جنيف لتوقيع وثائق متفق عليها مسبقا فكان السادات لا يزال مشدودا لنموذج كسينجر ، مفضلا أن تقدم واشنطن خطة تستطيع جميع الأطراف أن تبدي رأيها بصددها ، ولتشجيع هذه الفكرة قدم السادات لفانس وثيقة سرية للغاية تتكون من جزئين : [الأول] منهما اختص بأربع نقاط تحدد بوضوح المتطلبات الأساسية لسلام نهائي عادل ودائم متمثلة في

---

(1) وليام كوانت ، عملية السلام ، ص 251 – 252 .
(2) سيروس فانس ، مرجع سابق ، ص 22 .
(3) اسماعيل فهمي ، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط ، ص 286 – 290 .
(4) المرجع نفسه
* كانت إسرائيل وراء الهجوم المصري على ليبيا لتأديب القذافي و حشوده على الحدود المصرية في 21/ 7 / 1977 ، انظر محسن عوض ، خمس سنوات من التطبيع ، مرجع سابق ، ص 12 كذلك ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل ، ص 328- 334 .
(5) سيروس فانس ، مرجع سابق ، ص 25 27

الانسحاب الكامل والشامل للقوات الإسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة عام 1967 ، الاعتراف بالحق الثابت للشعب العربي في فلسطين في إقامة دولته ، مع الاعتراف بحق كل دولة في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود أمنة ومضمونة دوليا ، و أخيرا الالتزام من جانب كل الدول في المنطقة بإدارة علاقاتها وفق نصوص ميثاق الأمم المتحدة . وبوجه خاص عدم اللجوء إلى استخدام القوة ، وحل الخلافات بالسبل السلمية . وبعد تحديد هذه المتطلبات الأربعة اللازمة للسلام نصت الوثيقة على أن مصر مستعدة لتوقيع الاتفاق الثنائي مع إسرائيل في وقت متزامن مع الدول العربية الأخرى المعنية (1) .

وكان [الجزء الثاني] من المشروع المصري هو اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل ، يتألف من خمسة بنود كديباجة وتسع مواد ، سنوجزها فيما يلي :

أن الاتفاق وملاحقه يشكل اتفاق السلام النهائي بين الطرفين وفق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووفق قرار مجلس الأمن 242 [م1] ، في حين تتعهد الحكومة الإسرائيلية بأن تسحب قواتها من سيناء وحتى الحدود الدولية لمصر وفق جدول زمني متفق عليه ، يتم تنفيذه خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الاتفاق [م2] ، مقابل التزام مصر بتعهدها بضمان حرية الملاحة في قناة السويس ومضايق تيران [م3] ، كما يلتزم الطرفان بأن يقيما مناطق منزوعة السلاح على جانبي وامتداد الحدود بينهما مع قبول مرابطة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على أرضيهما على امتداد الحدود ،مع وضع أجهزة الكترونية وجهاز للإنذار المبكر على أراضيهما بالقرب من الحدود [م4] ، ويتعهد كل طرف بأن يحترم ويعترف بسيادة الطرف الآخر ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي ، والعيش داخل حدود أمنة ومعترف بها ، ويضمن كل طرف أن أعمال الحرب أو العدوان لا تصدر أو ترتكب من داخل أراضيه ضد سكان أو مواطني أو ممتلكات الطرف الأخر مع الامتناع عن التدخل في الشئون الداخلية للطرف الأخر ، أو استخدام القوة أثناء تنفيذ الاتفاق [م5] ، مضافا إلى ذلك إعلان الطرفين أن الصراع بينهما قد انتهى ، والتعهد بإنهاء كافة المطالب والادعاءات وحالات الحرب [م6] ، وبعد فترة خمس سنوات يقوم الطرفان بدراسة طرق وسبل تعزيز السلام بينهما [م7] بشرط أن يوافق الطرفان على إقامة لجنة مشتركة لدراسة أي مشكلة تظهر أثناء تنفيذ الاتفاق [م8] ، وأخيرا ضرورة ضمان هذا الاتفاق من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأنه سيعرض على مجلس الأمن للموافقة عليه ... [م 9] (2) .

هكذا مثلت هذه المواد مشروعا لمعاهدة سلام أعرب السادات عن انه مستعد لتوقيعها مع إسرائيل . ولكنه لم يكن يود ان يعرف أي طرف من الأطراف الأخرى بوجودها . وحث فانس ان يطلب من إسرائيل أن تتقدم بمشروع معاهدة مضاد ، وعندئذ يمكن لفانس ان يكشف عن المشروع المصري ؛ الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى اقتراحات وسط من جانب واشنطن . حيث كان لا يزال السادات واثقا من نزاهة الوساطة الأمريكية . وكإجراء تكتيكي درج السادات على اللجوء إليه مرارا فيما بعد لإظهار حسن النوايا ومدى المرونة أخذ نص

---

(1) انظر ، نص الوثيقة ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، ص 324 - 326

(2) المصدر نفسه

المشروع وكتب على هوامشه بخط يده التنازلات الأخرى التي لديه استعداد لتقديمها قبل أن تبدأ معركة المفاوضات بشأنها (1) .

وإزاء موقف كارتر بإعلانه استعداد الولايات المتحدة للدخول في محادثات على مستوى عال مع منظمة التحرير الفلسطينية إذا ما قبلت القرار 242 ؛ وافقت منظمة التحرير الفلسطينية مع التحفظ بأن القرار غير كاف في إشارته للمشكلة الفلسطينية . وبهذا الوضع سهلت المنظمة من مهمة السادات بإمكانية المشاركة الفلسطينية معه للوصول إلى تسوية مع إسرائيل . حتى لا يبقى في يد أحد من الأطراف العربية ما يزايد به عليه . فكان السادات جادا في مسألة التمثيل الفلسطيني في أية تسوية - بشرط ألا تقف في سبيل استرداد سيناء - بصرف النظر عن مؤتمر جنيف ، فكان لا يزال على شكوكه إزاء فكرة الوفد العربي الموحد . وتأكيدا لذلك عرض السادات على ياسر عرفات أثناء وجود فانس بالإسكندرية ، فكرة غزة وأريحا أولا ؛ بحيث تستطيع المنظمة أن تحصل على قطاع غزة وعلى موطئ قدم في الضفة الغربية ، مما يعطيها صفة مفاوض يقف على أرض وطنية ومنها يطالب ببقية الأرض في حدود مفهوم وتفسيرات قرارات مجلس الأمن (2) . ففي هذه المرحلة لم يكن السادات مستعدا لعقد سلام منفصل مع إسرائيل ، فمازال يصر على وضع إطار أوسع للتسوية .عندئذ فقط يمكنه المضي قدما لعقد اتفاق ثنائي و فتح الطريق أمام التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية (3) . ولكن محاولة فانس بهذا الصدد نسفت من أساسها عندما ذهب إلى تل أبيب والتقى ببيجن وقدم له نتائج مباحثات الإسكندرية . وعلى الفور اعترض بيجن على العودة إلى جنيف أو إلى غيرها ، كما رفض بطريقة قاطعة اقتراح الوفد العربي الموحد والتمثيل الفلسطيني حتى ولو كان ضمن الوفد الأردني (4) .

ورغم ضيق وغضب بيجن - ومن قبيل التسويف للبحث عن مخرج - امتثلت إسرائيل خلال سبتمبر 1977 بتقديم وثيقة قانونية مطولة تركت المسألة الحرجة المتعلقة بالحدود ووضع المستوطنات في سيناء غامضة أما بند علاقات التطبيع بكافة مستوياته وفي كل المجالات فقد أخذ أسبقية التزام مصر تجاه المعاهدة المصرية / الإسرائيلية على ما عداها ، فأضحت أمورا محورية دارت حولها مواد المعاهدة المقترحة بإسهاب وتفصيل على نحو غير مسبوق ، مضافا إلى ذلك بعض المسائل التي تعد في حد ذاتها انتهاكا صارخا للسيادة المصرية على أراضيها ومياهها الإقليمية . والأخطر من ذلك كله أن تلك الشروط بحذافيرها قد ترددت في " معاهدة السلام " المصرية الإسرائيلية بعد مرور أقل من عامين فقط (5) . كما قدمت سوريا و الأردن في نهاية الأمر قائمة بالمبادئ التي ينبغي أن تحكم أسس اتفاق السلام . ورغم أن المشاريع في حد ذاتها كانت بعيدة عما هو مطلوب ، فإنها مثلت أساسا يمكن أن يصاغ عليه اقتراح أمريكي وسط ، علاوة على إلزام الأطراف بمواقف مكتوبة محددة (6) .

(1) انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 253 ، مع ملاحظة عدم ورود أية إشارة إلى تلك الوثيقة في مذكرات فانس من قريب أو بعيد ..

(2) لمزيد التفاصيل ، راجع ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ 339 .

(3) Wiliam .B.Quandt , Camp David ; Peace Making and Politics , Washington.d c 1986 , p 96

(4) جيمي كارتر ، الحفاظ على الإيمان ، ترجمة شبيب بيضون [بيروت دار الفارابي ، ط1 1985] صـ 14 .

(5) انظر ، نص الوثيقة كاملة يعرضها إسماعيل فهمي على صفحات مذكراته ، مرجع سابق ، صـ 331 - 341 .

(6) William B. Quandt , Camp David , p 97

وكـان الخيط الثـاني من خيوط السياسة الأمريكيـة هو محاولـة العثـور علـى حل لمسـألة كيفيـة تمثيل الفلسطينيين * في المفاوضات المقبلة في جنيف . وقد تم التوصـل إلـى اتفـاق بشـأن الكيفيـة التـي تعبـر بهـا منظمة التحرير عن تحفظها على القرار 242 ، إلا أن الشروط التي طالبت بهـا المنظمـة لقبـول صـريح بـالقرار 242 كانت تتجاوز ما كانت واشنطن على استعداد للوعد بـه . وعلـى الـرغم مـن ذلك ، فـإن السـادات أخبـر كـارتر فـي اوائل أكتوبر أن المنظمة ستوافق على أن تمثل في وفد عربي موحد بشخصية فلسطينية مـن غيـر المسئولين فـي المنظمـة . أمـا المحور الثالث لجهود واشنطن فقد انصـب علـى محاولـة إيجـاد نـوع مـن التفـاهم مـع الأطـراف المتفاوضة حول الإجراءات التي تتبع في محادثات جنيف . فكان السـادات لا يـزال يصـر علـى أن يكون مؤتمر جنيف معـدا إعـدادا جيـدا مسبقا ، وأن يكـون أساسـا للتوقيـع و لـيس للمسـاومة حتـى لا يكـون هنـاك قيـد علـى تحركاته ، و إلا فإنه سيعجز عن التقدم ويتحول إلـى حالـة جمـود لا أمـل فيهـا ، وظـل مشـدوداً بنمـوذج كيسـنجر القـائم علـى المحادثـات " البالغـة السـرية " علـى مسـتوى رؤسـاء الحكومـات ، أمـا إذا كانـت المفاوضـات الفعليـة ستجرى في محفل شبه علني مثل جنيف فإن الأطراف العربية سوف تحد من حريته على المزيد من التنـازلات ، وكـذلك سـتكون واشـنطن عرضـة للضـغوط الدائمـة سـواء مـن الـرأي العـام الأمريكـي أو الكـونجرس المـوالي لإسرائيل (1) .

وكانت إسرائيل تشاطر السادات شكوكه وظنونه حيال جنيف . وعلى الجانب الأخر كانت سـوريا تحبذ فكرة الوفد الواحد كوسيلة لمنع الاتفاق المصري الإسرائيلي المنفرد الذي لم يعد موضـع شـك بعـد اتفاقيـة سـيناء الثانيـة وسلوك السادات وتوجهه نحو واشنطن وتل أبيب . وربما كان الاقتراح الأمريكي مخرجـا لتلك المعضـلة ، الـذي يتمثل في حمل الجميع على قبول فكرة الوفد العربي الموحد بغرض إدخال الفلسطينيين فـي عمليـة السـلام بهـذه الوسـيلة . وبعـد افتتـاح شـكلي للمـؤتمر تنقسـم المحادثـات إلـى لجـان فرعيـة تكـون ثنائيـة الأطـراف ، باسـتثناء المحادثات بشأن الضفة الغربية وغزة التي تنضم فيها مصر و الأردن إلى الفلسطينيين . وأخيـرا كـان المحـور الرابـع مـن اسـتراتيجية واشـنطن خاصـا بمعالجـة الـدور الـذي يقـوم بـه الاتحـاد السـوفياتي كـرئيس مشـارك للمؤتمر (2) .

وفي ظل هذه الاستراتيجية صدر البيان الأمريكي السوفياتي المشترك ** في أول أكتوبر 1977 للدعوة إلى استئناف مؤتمر جنيف الخاص بالسلام في الشرق الأوسط ، واتفاق الدولتين العظميين على إحياء مـا ورد في القرار 242 من مبادئ ، وزاد عليها النص على مراعاة حقوق الشعب الفلسطيني ، وضرورة العودة إلى مؤتمر جنيف بمشاركة جميع الأطراف بما في ذلك ممثل الشعب الفلسطيني (3) .

---

* و هو ما يتناقض مع ما حرص السادات على تأكيده بضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية كطرف مستقل و على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في جميع مباحثات السلام و في مقدمتها مؤتمر جنيف ، انظر الأهرام ، 18 ديسمبر 1976 ، العدد [32884] .

(1) سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 27 – 28 ، كذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 254 .

(2) وليام كوانت ، المرجع نفسه .

** انظر ، نص البيان ا لأمريكي السوفياتي كاملا ، إسماعيل فهي ، مرجع سابق ، صـ 350 – 353 .

(3) Shoukri , Ghali , op . cit , p389 .

وبدا أن الأمور تسير في مسارها الصحيح ، وهو ما لن تقبل به إسرائيل أو تسمح بتحقيقه أبداً .. وهنا فجر البيان الأمريكي السوفياتي عاصفة نارية من ردود الفعل الإسرائيلية والأمريكية في الدوائر المناصرة لإسرائيل والمعادية للسوفيات بحجة أن هذا المنطق يساهم في إعادة السوفيات للمنطقة . ولكن حقيقة الأمر أن هذه الضجة كانت بسبب ما ورد في البيان بشأن صيغة الحقوق الفلسطينية ، التي لم تستخدمها واشنطن من قبل ، فكانت تقتصر على صيغة المصالح الفلسطينية ، فضلا عن موقف كارتر تجاه عملية السلام بشكل عام [1] . والذي يعد تناقضا واضحا لما التزمت به واشنطن بشأن جنيف ، الذي حدد بالتفصيل سياسة واشنطن إزاء الفلسطينيين [لا اعتراف بمنظمة التحرير ، لا مفاوضات ....الخ] وهو ما نصت عليه مذكرة سرية [إحدى ملحقات اتفاقية سيناء] كما ذكرنا سابقا .

ومن الناحية الموضوعية ، كان البيان مجرد تسجيل للنصوص الواردة في قرار مجلس الأمن 242، مع إضافة نص الحقوق المشروعة للفلسطينيين وبرغم أن البيان بدا وكأنه تغير في السياسة الأمريكية وإعادة التوازن لإدارة الصراع الإقليمي . إلا أن السادات اتخذه بمثابة إنذار رسمي بأن الإدارة الأمريكية ستنفض يدها عن المشكلة ، وتوقف جهودها تماما ، إذ لا يعقل أن تكون الولايات المتحدة قد غيرت فجأة مخططها الاستراتيجي الذي يتضمن إبعاد الاتحاد السوفياتي عن المنطقة . وبالتالي لا يمكن أن يعني هذا التحرك الأمريكي السوفياتي المشترك توجها جاداً نحو مؤتمر للتسوية ، وإنما تجميد للقضية (2) . وقد يفسر بأن البيان تلويح باتفاق أمريكي سوفياتي محتمل يمكن أن يكون أداة ضغط على إسرائيل لكي تعتدل . ولكن الخبرة السابقة بقدرة القيادة الأمريكية على ذاك الأمر لم تكن ترجح مثل هذا التفسير . إذن كان مضمون البيان – بغض النظر عما صرح به – أداة ضغط على السادات نفسه الذي جعل من الحليف الاستراتيجي عدوه اللدود . فاستغل شبحه لمطاردة السادات عن المسار المفترض وفراره لطريق واشنطن - تل أبيب. وجاءت الاتصالات السرية مع إسرائيل بالمغرب لتسهم في إبعاد السادات تماما و باقتناع عن الموافقة على هذه الخطوة المحسوبة .

على أي حال ، إذا كان السادات عبر عن عدم ارتياحه فإن القيادة الإسرائيلية أعلنتها حربا . وكانت حساباتها مفهومه أيا كانت الفاعلية المتوقعة لمؤتمر جنيف ، يظل التحول عن المسار الذي قبله السادات بأن 99 % من ورق اللعب في يد أمريكا انحرافا عن الوضع الأمثل بالنسبة لها ، فاحتكار واشنطن للعملية أعطى إسرائيل – بحكم السيطرة الصهيونية داخل المؤسسات الأمريكية – ضمانا أكيدا بالتحكم في الموقف و آلياته وفقا لشروطها . وبالتأكيد كانت التقديرات لكل نتائج تلك الخطوة خطيرة . بينما كانت نتائج الاتصالات السرية توحي باقتراب الفريسة من فخ الحل المنفرد ، فالتحول إلى صيغة أخرى تدخل أطرافا دولية وعربية أخرى . إن تجميد العملية في جنيف جائز ، ولكن سيطرتها غير مضمونة بالقدر نفسه على سبيل القطع . ولا شك أن إسرائيل أدركت أيضا احتمال أن تلك الخطوة الأمريكية أداة إنذار لها ، ولكن كان هذا سببا إضافيا لقرار إسرائيل لخوض اختبار القوى ، والذي انتهى بتأديب قاس لكارتر ، فمارست تل أبيب شتى أساليب الضغط وأعمال الابتزاز التي استخدمتها

Melvin A . Friedlander , Sadat and Begin the Domestic Politics of Peace Making . New York : westview Press , 1983 .
[1] p 205 .
[2] Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 31 .

الصهيونية في هذه المعركة الضارية ، وبعد جلسة من المساومة المريرة مع موشي دايان انهار كارتر وأعلن أن الاتفاق الأمريكي السوفياتي لن يكون أساساً لمؤتمر جنيف (1) .

و أيا كان الأمر فقد أسفر الرفض الإسرائيلي للبيان المشترك ، وما أثاره من ضجة صارخة إلى انتزاع بيان جديد من كارتر يؤكد لإسرائيل كتابة أن واشنطن لن تحيد عن التزاماتها السابقة . فبدت هذه الوثيقة وما تنطوي عليه ، تراجعا هاما عن البيان الأمريكي السوفياتي ، علاوة على كونها دليلا قاطعا على القوة الهائلة والضغوط الحادة التي تستطيع إسرائيل أن تمارسها على صانع القرار الأمريكي والإدارة الأمريكية برمتها بسبب قاعدة التأييد القوى لها في الكونجرس والرأي العام الأمريكي . وبدا الارتباك والانزعاج لدى العرب ، والسادات بوجه خاص ، لموقف الولايات المتحدة وهي تبدو متراجعة تحت الضغوط الإسرائيلية على مرأى ومسمع من العالم أجمع عشية انعقاد مؤتمر جنيف (2) . لتحل لعنة كيسنجر على مسار عملية التسوية من جديد وأبعاد استراتيجيته التي أمنت إسرائيل من تقلبات السياسة الأمريكية وتحجيم حرية الرئيس الأمريكي وتقييد صانع القرار في هذا الاتجاه . والأخطر من ضعف الرئيس الأمريكي ذاته وعدم قدرته على الحركة ، هو محاولة كارتر إقناع السادات بأن يتحرك غير معتمد على أحد ، وكان ذلك بمثابة التأييد الأمريكي لاتفاق مصري إسرائيلي منفصل (3) ، و إطلاق الضوء الأخضر لحرية الحركة مهما كانت اتجاهاتها .

وبإصدار ورقة العمل الأمريكية الإسرائيلية نسفت إسرائيل الطريق إلى جنيف لتمتلك زمام الأمور. وبالقطع فهم السادات توقف قوة الدفع الأمريكية نحو تسوية شاملة ، وسط توسع نشط في إنشاء المستوطنات . لذلك بدا الطريق الوحيد للخروج من المأزق متجهاً إلى القدس ؛ فتطلب الأمر تخطي الاتصالات السرية الجارية بالرباط إعدادا لجولة حاسمة على مستوى أعلى ..

إيذانا ببدء طريق القاهرة – تل أبيب وتخطي اللقاءات السرية بالمغرب :

بينما كانت الجهود الأمريكية موجهة نحو استئناف مؤتمر جنيف ، شرعت مصر وإسرائيل في جولة دبلوماسية سرية بفتح قنوات الاتصال على جبهات متعددة ، لعل أهمها ، فتح قناة الاتصال عن طريق الرئيس الروماني [نيكولاي تشاوشيسكو]* لتنقل رسالة هامة للسادات مؤداها،أن بيجن راغب في دخول التاريخ كرجل سلام ـ وإن لم يكن بيجن وحده ـ وأنه سيكون مستعداً أن يعطي السادات مباشرة أكثر مما يمكن أن يعطيه له عن طريق كارتر، فضلاعن أنه قادر على تنفيذ ما يعد به (4) .

---

(1) بشأن هذا التحليل راجع صلاح العقاد ، السادات و كامب ديفيد ، صـ 163 – 164مع مراعاة مراجعة المذكرة السرية بملحق اتفاقية سيناء ملحق [أ] صـ 297 .

(2) إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ 355 وكذلك ، موشي دايان ، الاختراق : رؤية شخصية للمباحثات المصرية / الإسرائيلية [القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات : كتب مترجمة رقم 764] صـ 12 .

(3) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 256 – 257 .

* حيث قام بيجن بزيارة بوخارست في أغسطس 1977 ، ولم يمض على زيارة بيجن ثلاثة أشهر حتى كان السادات قد نزل بنفس المكان وقابل الرئيس الروماني في الفترة ما بين 29 – 31 أكتوبر 1977 ، وبعد عودته من رومانيا أعلن عن رحلة القدس . فهل هناك ارتباط بين الزيارتين ؟ أم أنها كانت سببا في إلهام السادات بفكرة زيارة القدس التي هبطت عليه فجأة بينما كانت الطائرة تقله في طريق العودة من بوخارست ، على حد زعمه . ولكن رواية جولدا مائير بشأن تفكير السادات في إجراء اتصال مباشر مع إسرائيل والذي يعود إلى خمس سنوات ، أي عام 1972 واتخذت رومانيا حينذاك حلقة اتصال لترتيب لقاء سري بين الزعيمين ،إلا أن انتظار جولدا مائير قد طال دون فائدة . وهو ما ذكرته جولدا مائير في طيات مذكراته [سيرة حياتي] المنشورة عام 1975 . انظر ، محمد إبراهيم كامل ،مرجع سابق ، ص 147 ،148 . فضلا عن أن شخصية السادات كانت موضع دراسة دقيقة من المؤسسات الإسرائيلية المختصة بغرض التغلغل فيها وسبر أغوارها لإمكانية اختراقها و من ثم السيطرة عليها . انظر عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، ص155-156 .

(4) محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ 340 . كذلك ، مناحم بيجن ، مرجع سابق ، ص 195 .

فكانت زيارات السادات لرومانيا في الصيف الأخير ، وبخاصة المباحثات المغلقة مع تشاوشيسكو [في 29 أكتوبر] ، وطمأنته للسادات بقدرة بيجن على اتخاذ قرارات صعبة ، وهو ما بدا معقولا ليسهم في بلورة فكر السادات ودفعه بقوة على المضي قدما في هذا الاتجاه (1) . فلا يتصور أن اللقاء المغلق الذي على أثره قرر السادات زيارة القدس اقتصرت محتوياته على هذه الجملة المفيدة ، فأغلب الظن أن تشاوشيسكو نقل إلى السادات وعودا أكثر تحديدا حول نوايا إسرائيل [الكاذبة طبعا] في حالة قبول السادات زيارة القدس ؛ وهذا منطقي في ظل التلميح بأن الاتصال المباشر بين أطراف الصراع - مصر وإسرائيل - بدون واشنطن هو الطريق الأقصر لحل النزاع ، وهو ما ستبدي إسرائيل بصدده مرونة كبيرة ، مع استخدام كل فنون المناورة لتأكيد هذا التصور و إمكانية تنفيذه (2) .

كما نشطت قناة الاتصال عن طريق شاه إيران والملك الحسن [ملك المغرب] ، لتحمل رسائل بنفس المعنى بهدف المباحثات المباشرة . فتركزت الجهود الإسرائيلية لمحاصرة السادات لدى ملك المغرب ذاك العنصر العربي ؛ نظراً لأن الملك الحسن كان من أشد المتحمسين لدور الوسيط في الصراع العربي / الإسرائيلي (3) . وبناء على اتصال بيجن بالملك الحسن ، أرسل الملك مبعوثا خاصاً إلى السادات لعرض موضوع الاتصالات السرية المباشرة بين مصر وإسرائيل . وعلى الفور وافق السادات بشرط السرية التامة ؛ بدافع عدم ثقته في التوصل إلى موقف عربي موحد وأن ذلك الأمر مينوس منه . وأملا في الوصول إلى حل مقبول للشعب المصري حيث إن إسرائيل مطالبها الحقيقية ليست في سيناء (4) . في الوقت الذي كانت مسألة السلام هامة وضرورية لبقاء السادات في الحكم والذي بدأت الضغوط الداخلية وشبح اللاسلم واللاحرب تهدد أركانه ، و محاولة السادات تنويع رهاناته ، خوفا من أن تصبح جنيف قيدا على أسلوبه في الدبلوماسية المتحررة من القيود . وبالفعل تم عقد اجتماع بين دايان وحسن التهامي [نائب رئيس الوزراء] في منتصف سبتمبر بالمغرب (5) . وكان لهذا الاختيار آثار وانعكاسات هامة على سير الأحداث فيما بعد . عموما تم التوصل خلال مناقشات هذا اللقاء إلى الاتفاق على التحركات الثلاثة التالية :-

- يقوم كل جانب بإبلاغ رئيس حكومته للحصول على موافقته على استمرار اللقاءات ، وأن ينقل دايان لبيجن طلب السادات بالتزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة كشرط مسبق لاستمرار المباحثات .
- يتم تبادل وثيقة السلام التي يعدها الجانبان ويدرسها الجانب الآخر ،وتعرض على الولايات المتحدة .
- إذا وافق الرئيسان على هذه المقترحات ، فسيتم اللقاء الثاني خلال أسبوعين .

---

(1) وهو ما توضحه الوثائق السرية البريطانية ، زيارة السادات للقدس ، وثيقة رقم .298/77 ، بتاريخ 29 نوفمبر 1977 ، من السفير البريطاني في تل أبيب إلى وزير الدولة للشئون الخارجية وشئون الكومنولث ،الخارجية ، لندن ، سري للغاية . وثائق منشورة بموقع مجلة الشرق الأوسط ، بتاريخ 9/5 / 2009 ، بشبكة المعلومات الدولية .

(2) انظر ، عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ج2 [القاهرة : دار المستقبل العربي ط2 1982] ، ص359 ، كذلك محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، ص147-148 .

(3) كان مبعث اهتمام ملك المغرب بهذه الوساطة يعود إلى تأثير الجالية اليهودية المغربية ذات الصلات الطيبة بالقصر . انظر ، صلاح العقاد ، مرجع سابق صـ 160 .

(4) محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ 341 .

(5) صلاح العقاد ، مرجع سابق ، صـ 160 .

وبالفعل تم عقد ثلاثة لقاءات بين التهامي وديان ، لكنها لم تسفر عن نتائج ملموسة ، فلم تكن أكثر من جولة لاستطلاع وجهات النظر وجها لوجه . فلم تخرج المناقشات خلال اللقاءات الثلاثة في مجملها عن الشروط التي وضعها الطرفان وتم طرحها من قبل ، اللهم إلا محاولة جس النبض والتركيز على الحل المنفرد مع مصر والتلويح لإعداد لقاء السادات وبيجن (1) . وهو ما أوضحته التقارير التي أعدها ديان بشأن تلك المناقشات لعرضها على بيجن وبخاصة التأكيد على عدم الاستعداد بالتزام مسبق بالانسحاب من كافة الأراضي المحتلة. وكان ذلك على النقيض مما نقله التهامي للسادات بشأن استعداد إسرائيل للانسحاب من الأراضي المصرية دون تأخير، والتفاوض في كل شيء ، وقبول الانسحاب من بقية الأراضي العربية المحتلة على أساس تعديلات طفيفة كما جاء في مشروع روجرز(2) . وهو ما نفاه ديان للسادات أثناء زيارته للقدس .على نحو ما سنرى .

و أيا ما كان الأمر ، فبهذا الوضع وثق السادات في إمكانية النجاح ، وبخاصة في ظل طمأنة كيسنجر بأن الصراع العربي / الإسرائيلي قضية نفسية في جوهرها قبل كل شيء ، ولو انكسر الحاجز النفسي لأمكن حل مشكلة الأمن الإسرائيلي وهي العقبة الرئيسية بالنسبة لاستعداد إسرائيل للسلام (3) . ليكون كيسنجر أول من نسج خيوط شرك الحاجز النفسي في مخيلة السادات وتفكيره وواصلت إسرائيل الإغراء به فكان هذا الطرح من ضرورات الزيارة .

وعلى أية حال كان الهدف من اللقاءات السرية بين ديان والتهامي بالمغرب لا يزال هو الوصول إلى نوع من الاتفاق قبل انعقاد مؤتمر جنيف حتى لا ينتهي بالفشل ، ولم يكن الغرض منها ترتيب لقاء بين السادات وبيجن - على حد قول السادات - فهذه الاتصالات لم تكن إلا محاولة للفرار من الطريق المسدود الذي يمكن أن ينتهي إليه مؤتمر جنيف برعاية أمريكية سوفياتية (4) . واعتقد السادات أنه بذلك قد أمن نفسه ضد تحول جنيف إلى مصيدة عربية سوفياتية محكمة ؛ بفتح قنواته المباشرة مع إسرائيل وبدا أنه أصبح متأكدا بفضل هذا الاتصال من أنه حالما يصبح مستعدا لتوقيع سلام منفرد مع إسرائيل سيستعيد معظم سيناء (5) . ولم يدرك السادات أنه بمجرد هروبه من المصيدة المزعومة يصبح فريسة سهلة بين فكي تل أبيب. ومهما يكن الأمر فإن هذه الاتصالات ساهمت بقدر ما كمرحلة تمهيدية للمباحثات المباشرة بين مصر وإسرائيل وما ترتب عليها من تسلسل الأحداث فيما بعد ..

ورغم علم واشنطن باللقاءات السرية بين مصر وإسرائيل بالمغرب ، إلا أنها لم تعترض طريقهما نظرا لأن هدف المفاوضات المباشرة ، كان قاسما مشتركا بين واشنطن وتل أبيب مهما اختلفت الوسائل . وربما يرجع ذلك لاعتقاد كارتر بأن خط اللقاءات السرية بالمغرب متواز مع جهود واشنطن لتحقيق هدف واحد ، فلم تنزعج

---

(1) لمزيد من التفاصيل ، راجع ، موشي ديان ، الاختراق ، صـ 42 – 59 . ولمتابعة تفاصيل اللقاءات بشكل عام يمكن مراجعة محمد الطويل ، لعبة الأمم والسادات [القاهرة : الزهراء للأعلام العربي ط1 1988] ، صـ 339 – 374 . مع مراعاة ما ينتاب الرواية من الخلط والسرد بطريقة إنشائية غابت عنها الموضوعية والدقة ، على النقيض من رواية ديان .

(2) انظر ، محمد الطويل ، المرجع نفسه ، كذلك ، محمد سعد العوضي ، حسن التهامي يفتح ملفاته ، ص 126 - 128 . مقارنة بما ورد في رواية موشي ديان ، الاختراق ، صـ 63 .

(3) محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ 350 .

(4) إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ 383 . كذلك ، حسن التهامي يفتح ملفاته ، مرجع سابق ، ص 120 .

(5) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 256 .

واشنطن على اعتبار أن جنيف هي نهاية المطاف و ستكون الإطار الرسمي لكل هذه الجهود ولن تخرج عن مظلة السلام الأمريكي (1) .

وفي الواقع لم تقف واشنطن في وضع الانتظار والترقب لما ستسفر عنه تلك الخطوات السرية ، بل ألقت بثقلها وراء السادات لدفعه إلى حافة الهاوية مسلوب الإرادة . ففي ذلك الوقت كانت التعقيدات الإجرائية الخاصة بتشكيل وفد عربي موحد قد أحدثت ما يشبه المأزق بين سوريا ومصر . وكان التقدم نحو الخروج من الطريق المسدود فاترا ، و يبدو أن كارتر كان يشعر بأن الوقت يضيع بغير طائل . خاصة عندما تكون المشاكل قائمة بين الأطراف العربية ذاتها (2) . وبهذه الروح قرر كارتر أن يرسل نداء شخصيا إلى السادات في شكل مذكرة بخط يده ـ ليكون لها وقعها وسحرها ـ مناشدا السادات بمساعدته التي وعده إياها .

وبرغم أن الرسالة لم تتضمن أية تفصيلات محددة عن زيارة السادات للقدس إلا أن مضمون الرسالة كان مصوبا نحو ذلك الاتجاه ، بدفع السادات وحثه على تخطي العوائق الراهنة ، وأن الوقت قد حان لكي يتخذ السادات خطوة جريئة إذا أراد مزيدا من التقدم فإن عليه أن يتخذ المبادرة ، مع إلحاح كارتر بالأهمية البالغة لقبول كافة الرفقاء بالاجتماع معاً (3) .

ولم ينجرف كارتر إلى هذا الاتجاه إلا تحت ضغوط الطائفة اليهودية الأمريكية وإسرائيل ذاتها والتي طالبت كارتر بمباركة ذاك التوجه بل وحث السادات على اجتياز الطريق السري بقفزات واسعة – بغض النظر عن الشكل الذي تتم به هذه المباحثات - وجاء رد السادات على رسالة كارتر ليكشف عما أخفى في طياتها باقتراحه عقد مؤتمر قمة في القدس يجتمع فيه زعماء الشرق الأوسط وزعماء الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ولكن بدا أن الفكرة غير قابلة للتطبيق ، بل مستحيلة . وبدلا من ذلك شجعه كارتر على متابعة الجهود التي يبذلها من أجل تنظيم لقاء مخصص للإعداد لمؤتمر جنيف (4) .

وبرسالة كارتر تبدل فكر السادات بأن إسرائيل هي التي تملك 99% من أوراق الحل وليست الولايات المتحدة كما كان اعتقاده ؛ لذا غير السادات وجهته نحو القدس هكذا بدا أن السادات أصبح مستعدا للتسوية بما تتضمنه من قرارات صعبة وبخاصة التفاوض مباشرة مع إسرائيل بدون وسيط وبغير اشتراك الدول العربية إذا لم تكن مستعدة لذلك ..

إلى جانب ذلك ، بدت سياسة السادات وتعامله مع القيادة الإسرائيلية من منطلقات معينة ، وهي جميعها تعكس نسيجا متكاملا لإدراك محدد للمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية خلال المرحلة اللاحقة لحرب أكتوبر ، ومدى انعكاساتها على تطور الصراع بشكل عام ؛ فحددت ملامح مجمل سياساته الداخلية و تحالفاته الخارجية ، وكان

---

(1) كان هناك اتصالات سرية بين القاهرة وتل أبيب تعود إلى ما قبل اجتماعات الرباط ، بمعرفة واشنطن ومباركتها ، وهو ما كشف عنه رئيس المؤتمر اليهودي[ناحوم غولدمان] منتقدا الحكومة الإسرائيلية التي أفشت أسرارا سياسية مهمة تتضمن الاتصال مع السادات نفسه ، انظر عدنان السيد حسين ، عصر التسوية : سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية [بيروت : دار النفائس للطباعة والنشر ط1 1990] صـ 78 – 83 .

(2) Melvin A . Friedlander ,op.cit , p302

(3) انظر نص الرسالة ، مذكرات جمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 18 وكذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 258 .

(4) جاء رد السادات على رسالة كارتر في الثاني من نوفمبر 1977 عن طريق محادثة تليفونية بينهما لمزيد من التفاصيل راجع جيمي كارتر ، مرجع سابق صـ 19 ، وانظر كذلك إسماعيل فهمي وزير الخارجية الذي اقترح عدة بدائل لزيارة السادات للقدس تفاديا لمثل تلك الأزمة ، كان أهمها عقد قمة في القدس للخمسة الكبار ورؤساء دول المواجهة ياسر عرفات وبيجن ولكن جاء الرفض من جانب كارتر ، انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق صـ 390 .

أهمها ديمومة الصراع العربي / الإسرائيلي والذي لم تحسمه الحرب ذاتها ؛ فضلا عن سياسة الأمر الواقع الذي تفرضه إسرائيل بمنطق القوة تساندها الولايات المتحدة التي باتت تتراجع حتى عن دور الوسيط المنحاز وهو ما قد يمتد لسنوات طوال ..

ومن خلال الطرح السابق لتتبع وتحليل مسلسل الأحداث خلال الفترة التي أعقبت اتفاقية سيناء الثانية وحتى إعلان مبادرة القدس ، التي ساهمت في بلورة فكر السادات ومثلت أهم مدخلات دوافع قراره بالمبادرة ؛ يمكننا تحديد دوافع قرار السادات بزيارة القدس - وبعبارة أدق لماذا فضل السادات هذه الطريقة الدرامية المسرحية وماهية أهدافه - بشكل مجمل بدءاً بالدوافع الداخلية ومروراً بالمحيط الدولي والظروف التي أحاطت بمصر والوطن العربي وانعكاسات ذلك على سياسة مصر الخارجية وعلاقاتها إقليميا ودوليا ، في إطار رؤية السادات وفقا لمكونات شخصيته وإدراكه لكل الظروف المحيطة به خلال تلك الفترة من حكمه ، وأسلوبه في صنع القرار ورؤيته لمختلف متغيرات البيئة الدولية و العربية والمصرية وماهية تفاعله معها . مع الوضع في الاعتبار انفراد السادات باتخاذ القرارات المصيرية بدون مشاركة أحد في تقديراته ؛ عسى أن تكتمل شبكة المتغيرات التي خرج منها في النهاية بقرار زيارة القدس والتي يصعب الفصل بينها على النحو التالي .

أولاً : الدوافع الداخلية :-

ومنها ما يتعلق بدور العامل الشخصي والنفسي للسادات ، والذي يعد أهم وأقوى دوافع السادات لاتخاذ قراره السياسي ، وبخاصة الجانب المثير والمعقد في شخصية السادات وتركيبته النفسية ، وبخاصة طموحاته وحلمه بالشهرة وليس بالبطولة ، فالبطولة في حد ذاتها لم تكن هدفا إلا بقدر ما كانت وسيلة تحقق له الشهرة ، فإذا ضاقت ساحة البطولات أو تعقدت المخاطر سعى السادات إلى الشهرة في مجالات أخرى مهما كانت درجة تناقضاتها (1) . فاستناداً إلى مختلف المصادر التي تتبعت تطور شخصية السادات وعاشرته عن قرب، وما حاولنا معالجته خلال الفصل التمهيدي للدراسة ، والمصادر الإعلامية الغربية التي امتدحت فيه حبه الأناقة والظهور والتباهي بمعرفة اللغات الأجنبية والتفاخر بنبوءاته وتحليلاته السياسية . واستناداً إلى ما كتبه بنفسه عن كل هذه السمات في شخصيته ، وإلى مبالغته في كثرة الحديث عن نفسه ومديحها وسعيه الدائم في شبابه للعمل في قطاعات تحقق الشهرة أو الارتباط والاختلاط بالطبقة الحاكمة في مصر قبل الثورة . استناداً إلى كل هذا نميل إلى اعتبار أن الشهرة ، وليست البطولة ، كانت تمثل طموح السادات في شبابه وخلال فترة رئاسته فإن ذلك الطموح هو الذي سمح لأجهزة الإعلام الغربية أن تصبح متغيراً أساسياً في عملية صنع القرار المصري ؛ لأنها خلقت للسادات صورة تتمشى مع طموحاته ودفعته إلى الإقدام على اتخاذ القرارات والسياسات التي تنسجم مع هذه الصورة ، بغض النظر عن أية ضوابط أو معايير (2) .

فقد اتسم سلوك السادات منذ شبابه بالتطرف والمبالغة وحدة المزاج وتبدل المواقف وضلوعه في أعمال العنف السياسي وتعدد مواقفه و تحالفاته المتناقضة – على نحو ما أوضحنا – وهو ما يفسر سلوك السادات

---

(2) بشأن هذا التحليل ، سمير عبده ، التحليل النفسي للسادات ، ص 156 - 157 . كذلك ، أحمد حمروش ، غروب يوليو ، ص 121 - 123

(1) David , Hirst . op . cit , p 80 .

واتصافه باتخاذ قرارات تتسم بالمغامرة ويتزايد فيها عنصر المخاطرة والمفاجأة إلى حد كبير . لذا كان اتباعه لأسلوب "الصدمات الكهربائية" ، تبريرا ومخرجا لتلك التناقضات تلك السمة المتأصلة في شخصيته ، إلى جانب اعتماده في معظم الأوقات على التحليلات الغربية للأوضاع السياسية الدولية وتأثر أغلب قراراته السياسية بتقلبات مزاجه الحاد ، وبميله المستمر لمفاجأة من حوله بقراراته التي لا تستقيم مع تصريحاته وتتناقض مع كل قواعد وفلسفة عملية اتخاذ القرار (1) . فضلا عن أن اتخاذ مثل هذه الخطوة من شأنها أن تجعل السادات مركزا للأضواء والاهتمام الدولي ومثارا للجدل لفترة طويلة - وربما تكون تغطية على ما وراء الحدث من حقائق وأسرار - وهو جانب سيطر على السادات وأشبع في نفسه رغبة جامحة . وهو ذاك الخيط الذي التقطه الداهية السياسي كيسنجر منذ بداية لقائه مع السادات ، وحاول أن يضغط على هذا الجانب الحساس وبشدة وصولا إلى ما يريد . وها هو كارتر يجيد نفس اللعبة السياسية ببراعة ، بتفخيم شخصية السادات وإطرائه بالشجاعة والقدرة على المبادرة، بينما الرئيس الأمريكي عاجز عن الحركة طالب لمساعدة صديقه السادات ذاته. ولم يفوت كارتر الإشارة إلى أن اتفاقية سيناء تعتبر أقصى حد تسمح جميع متغيرات الصراع بأن تصل إليه جهود التسوية ، ولا أمل في تحريك هذا الحد إلا بعمل كبير على صعيد التسوية يقوم به السادات ويكون منسجما مع صورته لدى الرأي العام الأمريكي ، صورة الزعيم القادر على تغيير الواقع فكان لذلك وقعه العميق على السادات (2) . وبخاصة تحت تأثير زوال ظلال حرب أكتوبر وأطيافها عن "نجم الحرب"، ولتفادي ذلك كان لابد من البحث عن خط لم يرتده أحد من قبل . وهو ما احتاجته رحلة القدس بارتياد آفاق جديدة جعلت من السادات أبرز النجوم اللامعة في عصرها الذهبي (3) .

فمن خلال هذه الشخصية تشكل إدراك السادات للبيئة المحيطة وحددت مدى تفاعله معها وبخاصة طبيعة الصراع العربي / الإسرائيلي وأبعاده الإقليمية والدولية ، وسياسة السادات وتعامله مع القيادة الإسرائيلية من منطلقات معينة . وهي جميعها تعكس نسيجا متكاملا لإدراك محدد للمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية خلال المرحلة اللاحقة لحرب أكتوبر ، ومدى انعكاساتها على تطور الصراع بشكل عام ؛ فحددت مجمل ملامح سياسته الداخلية وتحالفاته الخارجية . وكان أهمها ديمومة الصراع العربي / الإسرائيلي الذي لم تحسمه الحرب ذاتها ، فضلا عن سياسة الأمر الواقع التي تفرضها إسرائيل بمنطق القوة تساندها الولايات المتحدة التي باتت تتراجع حتى عن دور الوسيط المنحاز . مضافا إلى ذلك أوضاع ومواقف الوطن العربي ، وهو ما قد يمتد لسنوات طوال .. وبجانب ذلك ألقت شخصية السادات المتناقضة بظلالها لتلعب دورا هاما على مسرح الأحداث ، فحتى عشية زيارة القدس ظل السادات يعلن تصلب موقفه ظاهريا وتصريحاته المتتالية باستبعاد قيام صلح مع إسرائيل في الأجل القصير ، بينما كانت الاتصالات السرية بين البلدين جارية بالمغرب على قدم وساق ، ناهيك

---

(1) انظر ، سمير عبده ، مرجع سابق ، ص 157 .

(2) وصف كيسنجر السادات بأنه "مهرج سياسي" في بداية حكمه ، ولكن سرعان ما أطراه بأنه بسمارك وآخر الملوك الفراعنة وهو ما انعكس بوضوح على مظهره بشكل عام . انظر ، محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، ص 19 - 24 كذلك ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، ص 231 .

(3) راجع ، سمير عبده ، مرجع سابق ، ص 158

عن موقفه من شروط التسوية الشاملة للصراع ورفض الحل المنفرد بشكل قاطع وهو ما يفصح عنه مضمون خطابه السياسي وتصريحاته المعلنة (1).

ومن ناحية أخرى كان السادات متأثرا برؤية شاه إيران السياسية لتطور العلاقات بين القوتين العظميين واحتمالات تطور النظام العربي، وبانطباعات الشاه عن اتصالاته مع بعض القادة الإسرائيليين، وبعدائه لمنظمة التحرير الفلسطينية (2) بجانب تأثره ببعض الشخصيات الأخرى ومساعيها بشأن الاتصال مع إسرائيل وعلى رأسهم ملك المغرب وحكومة رومانيا، كما سبق أن أشرنا.

وبجانب العامل الشخصي والنفسي للسادات كانت هناك عوامل موضوعية عديدة وراء اتخاذ السادات قرار مبادرة القدس، لعل أهمها جمود الجبهة السياسية منذ اتفاقية سيناء الثانية 1975، و منها ما يتعلق بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ومدى مساهمة تلك المعطيات في تشكيل وتحديد فاعلية انتهاج سياسة السادات الخارجية في هذا الاتجاه، وبخاصة ضاغط القوى الاجتماعية الجديدة التي ترتبط مصالحها بقوة بهذه السياسة وبالقوى الضاغطة المؤثرة عليها من الخارج. مضافا إلى ذلك الوضع الاقتصادي المتفاقم، والذي لم يكن هناك أمل في إنقاذه سوى الخروج من حالة اللاسلم واللاحرب التي بدأت تعود من جديد، واتخاذ خطوة جريئة للوصول إلى سلام نهائي طال انتظاره. رغم أن الجزء الأكبر من أسباب الأزمة الاقتصادية وتداعياتها السلبية يرجع في الأساس إلى سوء الإدارة الاقتصادية لتطبيق سياسة الانفتاح والتطلعات الطبقية الشرهة*، والتي لم يكن من شأن الزيارة أن تعالج شيئاً من هذه الأسباب علاوة على أن الزيارة تنطوي على شيء من المغامرة؛ فلم تكن احتمالات نجاحها كبيرة، بحيث يمكن القول بأن الزيارة كانت خياراً حقيقياً بين الرخاء مع السلام، أو الفقر مع استمرار حالة اللاسلم واللاحرب. فلو كانت النوايا متجه لمعالجة المشاكل الاقتصادية لتم اتخاذ إجراءات من نوع آخر لمعالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد عوضا عن مثل هذه الخطوة المحفوفة بالمخاطر (3).

ولا ينفي ذلك مدى تأثير ومساهمة انتفاضة يناير 1977 في بلورة فكر السادات بشأن قرار الزيارة؛ حيث انفجر الشارع المصري انفجاراً عنيفاً، وتصور السادات أن قوى سياسية في مصر انتهزت المسحة الديمقراطية وسوء الأحوال الاقتصادية وعودة المشكلة المصرية الإسرائيلية إلى الجمود لتحريض فئات معينة في الشعب للقيام بانتفاضة ضد النظام، وإدراك السادات بحسه وبطموحه أنه هو شخصيا المستهدف للإساءة. وبالسرعة اللازمة ألقى السادات المسؤولية على الحكومة والمعارضة، وبدأ اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من الحريات المسموح بها للأحزاب وتولى بنفسه مهمة التوجه الإعلامي وإزالة آثار هذه الانتفاضة عن صورته الدولية،

---

(1) وهو ما يتضح من خلال تحليل خطب و تصريحات السادات خلال تلك الفترة استنادا إلى الدراسة التحليلية للخطاب الساداتي للكاتب عبد العليم محمد، الخطاب الساداتي، ص 41.

(2) محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، ص 183.

* و هو ما تفصح عنه طبيعة و مضمون سياسة الانفتاح و التحول الاقتصادي بأبعادها الاقتصادية و السياسية ومدى علاقتها بعملية التسوية. و هو ما سوف يكون محل دراسة تفصيلية كجزء من أطروحة الدكتوراه، بمشيئة الله عز وجل.

(3) Steven , Heydemann , War institutions and Social change in the Middle East ; University of California Press 2000, p 1036 .

وهي الآثار التي احتاج إزالتها إلى فعل كبير يجدد أمل الشعب المصري في نهاية قريبة للمعاناة الاقتصادية ، ويعيد للسادات هيبته وسطوته وتدفع به إلى صدارة القادة السياسيين ورجال الدولة المشهورين (1) .

ثانياً:الدوافع العربية ومن ورائها الدورالأمريكي في التمهيد للحل المنفرد مع إسرائيل: -

جسدت حرب أكتوبر قمة العمل العربي المشترك بشكل حقيقي لم يشهده الوطن العربي من قبل وهو ما أثار مخاوف واشنطن ، فسعت جاهده لتفريغ الحرب من مضمونها وبخاصة تصفية مصادر القوى العربية الناشئة عن الحرب . وكان لابد لكي يتبعثر النظام العربي أن تفقد مصر حيازتها لتقاليد القيادة اللازمة وأن تتخلى عن مسئوليات تلك القيادة ساعدها على ذلك وجود السادات على رأس السلطة المصرية ، واستعداده التام وتأهبه للعب هذا الدور توافقا مع شخصيته وتوجهاته السياسية (2) .

فاتخذ السادات عدة إجراءات وسياسات من شأنها أن تؤدي إلى فقدان تقاليد تلك القيادة من بينها ضرب الفكر القومي في مصر ومطاردته ، فحدثت عدة خطوات تم بمقتضاها إبعاد عدد من القوميين عن وظائفهم ، وبخاصة في المجال الإعلامي * ، أو إضعاف تأثيرهم والانقضاض على رجال عبد الناصر وإنجازات عهد بأكمله شارك السادات بنفسه في هذه العملية . على النقيض من موقفه ومدى مساهمته خلال حكم عبد الناصر بأكبر قسط في تمجيده وتضخيم إنجازاته بشكل لم يفعله أحد من بقية رفاق عبد الناصر (3) .

و بالمقابل قامت السلطة بتشجيع القيادة الإسلامية المتطرفة بهدف محاربة التيارات القومية واليسارية ، وفرضت تقييما شاملا على كل الإنجازات القومية في السياسة المصرية . وارتبطت هذه الإجراءات بحملة إعلامية وسياسية مضادة للفكر القومي ، ركزت على خسائر مصر بسبب مواقفها وسياساتها العربية وصورت حروب مصر مع إسرائيل على أنها حروب فرضتها هذه المواقف والسياسات وأنها أغفلت مصالحها الوطنية لمصلحة القضية الفلسطينية والقضايا العربية أو أحلام القيادة والزعامة . وكانت هذه الحملة ضمن إطار أوسع استغلت فيه المشكلة الاقتصادية المتفاقمة ونشر صورة بديعة عن مزايا ترضية الولايات المتحدة والسير في ركابها لنيل السلام والرخاء (4) . وساعد على فاعلية هذه الحملة انفجار الثروة في الأقطار النفطية ـ إحدى نتائج الحرب ـ وعجز النفط عن تحمل مسئولياته المرجوة ، بفضل نجاح واشنطن في عزل النفط عن السياسة العربية ، والسيطرة على المال العربي باستثماراته وودائعه ليتجه نحو خدمة المصالح الأمريكية ورهن استراتيجيتها في المنطقة ، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى (5) .

فقد نجحت جهود واشنطن في تصفية مصادر القوة العربية الناشئة عن الحرب ، ومن ضمنها سلاح النفط العربي ، فتم عزل النفط عن السياسة العربية حتى لا يصبح متغيرا أساسيا طويل الأمد في التفاعلات الدولية .

---

(1) بشأن هذا التحليل ، انظر ، جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ 136 .

(2) المرجع نفسه . انظر كذلك ، أحمد حمروش ، مرجع سابق ، ص 29 .

* على سبيل المثال لا الحصر ، أحمد كامل بهاء الدين .

(3) سعد الدين إبراهيم وآخرون ، مصر والعرب (1917- 1982) [القاهرة :مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ط1 1984] ص 145.

(4) عبد العليم محمد ، الخطاب الساداتي ، صـ 142 – 143 ، وكذلك هالة مصطفى ، مرجع سابق ، صـ 90 .

(5) وهو ما يتضح من سير المفاوضات المصرية العربية على الصعيد الاقتصادي بشأن الدعم والقروض العربية التي اشترطت تسوية الحسابات مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية المالية . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ، ص 193 - 200 . بجانب ما تطرحه جريدة الأهرام الاقتصادي بشأن هذا الصدد ، على امتداد صفحاتها خلال تلك الفترة .

وكان لابد حينذاك أن يعود النفط العربي مجرد سلعة بلا مضمون أو وزن سياسي . ولاشك أن البلدان العربية المنتجة للنفط قد ساهمت بالقدر الأوفر في ذلك ، فلم تواصل ربط ضغط سلاح النفط بالمشروعية القومية ومن ورائها مساعي السادات ذاته لرفع حظر النفط تحت الضغط الأمريكي.لكل هذه الأسباب يمكن القول أن النفط العربي لم يعد ذا وزن سياسي مؤثر. وبعد أقل من أربع سنين من تفجره كطاقة ومتغير سياسي في النظام العربي أثبت عجزه عن حماية نفسه (1) .

وإذا كان النفط قد فقد نفوذه السياسي الدولي في وقت مبكر فإنه تمكن من أن يفرض على المنطقة سلوكيات سياسية وأنماطا اجتماعية خاصة ، كان لها انعكاساتها السلبية وبخاصة الشعور ببشاعة الفقر لدى الدول الفقيرة وشعوبها ، وفرض مشروعية معينة لسلوك الفساد والرشوة ، ونشر الأمل في رخاء مصطنع والسعي للثراء بأية وسيلة دون الارتباط بأية روابط أو انتماءات ، مما أضعف فكرة القومية ولم ينجح في وضع فكرة محلها تضم أهداف هذه الأمة وتطلعاتها (2) .

ففي ظل انفجار الثروة في الأقطار النفطية برزت شدة حاجة الدولة الرائدة قلب العالم العربي إلى العمل والسعي للثراء وابتعادها عن تحمل مسئوليات ممارسة العمل السياسي ، أو على الأقل القبول المؤقت بالواقع العربي أملا في أن تبرز متغيرات جديدة تبدل الواقع فقررت القيادة السياسية المصرية أن تبتعد عن موقع القيادة العربية وتحمل أعبائها وتترك الساحة دون بديل قادر على ملء الفراغ ؛ فتراجعت طموحات مصر في قيادة العالم العربي في ظل عهد السادات (3) . فقد وجد السادات نفسه متمتعا بغطاء إعلامي وسياسي غربي كان عوضا عن فقدانه القيادة العربية - على غرار زعامة عبد الناصر - وكان للدبلوماسية الأمريكية دور هام في ذلك ، إذ تعمدت تضخيم صورة السادات كقيادة على مستوى مختلف عن القيادات العربية الأخرى - فتم طرح صورة جديدة للقيادة المصرية مغايرة تماما لصورة عبد الناصر بتحديه وعناده - وركزت على الجانب الحضاري في الثقافة المصرية في مقابل التركيز على الجانب المتخلف في الثقافة العربية . وقد وجدت هذه الصيغة وهذا التضخيم قبولا متزايدا لدى السادات لأسباب تتعلق بمقومات شخصيته وثقافته وبتاريخه قبل الثورة وبعدها [4] - على نحو ما أوضحنا - كما أنه سمح لعدد من المقربين إليه بفتح قنوات ضغط مباشرة بعيدا عن مراقبة المؤسسات والتيارات الأخرى في المجتمع . وكان هدف هذه العناصر تشجيع ميل السادات للانعزال الشخصي عن بقية أجهزة صنع القرار ، والانعزال بمصر عن زخم التفاعلات العربية ، باستغلال سوء الوضع الاقتصادي ، والحملة الإعلامية عن الرخاء المنتظر بعد الحرب ، وتضخيم المديونية المصرية ، وتركيز الإعلام المصري على عدم استعداد الثراء النفطي لمساعدة مصر للخروج من أزمتها الاقتصادية بدليل الشروط المجحفة المرتبطة بالقروض والمعونات والتي تشتد تعسفا ، وأنه لكي تحصل مصر على حاجتها من العون والدعم العربي يتعين عليها أولا أن تصبح القاعدة الأساسية للنفوذ الأمريكي في المنطقة العربية . فضلا عن

---

[1] انظر ، جميل مطر ، مرجع سابق ، ص 148 . أما عن الدور الهام الذي لعبه النفط في الموقف الأوروبي أثناء اندلاع حرب أكتوبر ، انظر ، جولدا مائير ، مرجع سابق ، ص 346 .

[2] المرجع نفسه ، كذلك ، عبد العليم محمد ، الخطاب الساداتي ، ص 193 .

[3] Laura Zittrain , Eisenberg , op . cit , p 30 .

[4] Doreen , kays . op cit . p 222

تداعيات الأزمة اللبنانية و انعكاساتها على النظام العربي ، وبخاصة سوريا التي صارت تتمتع فعليا بحق الاعتراض في السياسة العربية و هو ما سوف يسبب ارتباكاً لأي محاولة لتجميع الصف العربي وراء سياسة مصرية / أمريكية في المنطقة . وفي الوقت نفسه تصور السادات أن منظمة التحرير الفلسطينية -لأسباب تتعلق بتغير نوعية وحجم علاقاتها مع سوريا ، وبوضعها العسكري والسياسي في لبنان ، وباختلافها مع خط السادات تجاه واشنطن وتجاه الصراع العربي / الإسرائيلي ، وعلى الرغم من حاجتها الماسة إلى مصر - لن تقف إلى جانبه . أما الأردن فكان له حساباته الخاصة - نظرا للتحولات الجذرية في النظام العربي - فاختار أسلوبا في السياسة العربية يضمن له حصة في المال النفطي وأمناً مع الأقطار العربية الصاعدة في النفوذ ، سواء سوريا أو العراق . وفي ظل هذا الإدراك لتفاعلات السياسة العربية كان من الطبيعي أن يجد نظام الشاه في إيران حيزا متسعا في تفكير السادات ، إذ كانت القرارات والسياسات المصرية تخدم أهداف الشاه في ضرب الحركة القومية العربية والثورة الاشتراكية والنفوذ السوفياتي وفي اختراق النظام العربي بالوصول إلى تحالف مع قاعدته الأساسية في مصر(1) .

ولاشك أن السلوك العربي خلال الشهور الأخيرة التي سبقت زيارة القدس دعم هذه المقومات المختلفة لإدراك السادات للبيئة الدولية و العربية . إذ بدا أن العلاقات الأمريكية / السوفياتية تسير في طريق التحسين ، وأن الولايات المتحدة لم تعد تمانع في أن يلعب الاتحاد السوفياتي دورا في تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وهذا التطور كان يعني أن تفاعلات القطبين العظميين سوف تطغى على التفاعلات التي كان يسعى السادات لتحقيقها عن طريق حوافزه المتعددة التي قدمها للولايات المتحدة ، ويعني أيضاً أن الاتحاد السوفياتي سوف يدعم النفوذ السوري على أن يضع العراقيل أمام انعقاد مؤتمر جنيف بالإصرار على تشكيل وفد موحد ، وهو الإصرار الذي يدل على عدم توافر الثقة في نية السادات للوصول إلى تسوية شاملة عن طريق جنيف (2) .
وبهذا الوضع تأكد عدم القدرة على رسم سياسة عربية موحدة في مواجهة إسرائيل توزع أعباؤها على جميع الأطراف ، فضلا عن حالة التوتر والشكوك المتبادلة بين جميع الأطراف والتناحر في حلبة المزايدات وعدم صدق النوايا لحل المشكلة الفلسطينية لب الصراع وجوهره رغم دوي الأصوات العالية .

ثالثا : الدوافع الدولية :-

لقد أحرزت حرب أكتوبر نتائج متعددة على كافة الأصعدة ، دفعت الولايات المتحدة إلى التأكيد على حقائق كانت معروفة ، فعزل مصر أو انعزالها عن الوطن العربي واختراقها من جانب واشنطن صار أهم القضايا التي عبأت لها إمكانيات مادية وإعلانية وسياسية كبيرة . فمن ناحية أعيد تشكيل صورة القيادة المصرية للرأي العام الأمريكي ومنحته مكانة دولية عظيمة ، حتى تمكنت أجهزة الإعلام الأمريكية - إحدى عناصر عملاء

(1) جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ 134 – 135 .
(2) المرجع نفسه ، صـ 135 .

وكالة المخابرات المركزية - من أن تحاصر السادات حصاراً شاملاً وتصبح أحد المدخلات الرئيسية في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي المصري (1).

وبالفعل وصل السادات إلى مرحلة تلونت فيها سياسته الداخلية والخارجية بلون الإعلام الأمريكي وخضع خضوعاً يكاد يكون مطلقاً للمفاهيم الأمريكية. ومن ناحية أخرى لعبت الدبلوماسية الأمريكية دوراً كبيراً كي تصبح المصدر الأساسي للمعلومات اللازمة لصنع القرار المصري المناسب وفقاً لاستراتيجيتها، فالزيارات المتكررة لهنري كيسنجر أثناء رحلاته المكوكية، وبعمليات "التثقيف" التي باشرها مع السادات استطاع أن ينسق بين التحليل المصري للأوضاع الإقليمية والدولية والتحليل الأمريكي لها [2]. كذلك قام كيسنجر بالإيحاء لدى السادات لإدخال تعديلات على أجهزة الإعلام المصرية واشترك بشخصه وبأجهزته في محاربة شخصيات إعلامية * مصرية لها مواقف محددة بشأن المنطقة وقضايا التعامل مع القوتين العظميين. كما شكل جهازاً دبلوماسياً بالسفارة الأمريكية بالقاهرة استطاع في سنوات قليلة أن يخترق - بمساعدة السادات - قطاعات رئيسية في المجتمع، كقطاع المثقفين والسياسيين ورجال الأعمال .... الخ (3)، وبالمقابل ارتفعت حصة مصر من القروض والمعونات الأمريكية إلى حد لم تعرفه مصر من قبل، ولم تعرفه دول أخرى في العالم الثالث سوى إسرائيل. وصاحب هذه القروض والمعونات حملة إعلامية مصرية أمريكية صورت الرخاء في ظل اعتدال السياسة المصرية مقدمة ومدخلاً قوياً للثراء في ظل السلام مع إسرائيل [4].

إيذاناً ببدء إرهاصات ثقافة التطبيع وضرورة إعادة النظر في الصياغة الفكرية للصراع العربي/ الإسرائيلي لتغيير البنيان الفكري والثقافي وتزييف الوعي السائد في الساحة المصرية. ولم يكن النشاط الثقافي الأمريكي يعمل بمعزل عن النشاط الإسرائيلي في مجال التطبيع بل يتكامل معه (5) - وهو ما سوف نلقي عليه الضوء في فصل العلاقات - فقد هدفت السياسة الأمريكية إلى تحقيق اختراق أمريكي كامل لمصر يتم بموجبه القضاء على القيم الوطنية والقومية والإنجازات الاجتماعية ويفرض قيماً جديدة في مجالات الاستهلاك والانعزالية والعداء للعروبة والعرب، وفي الوقت نفسه الذي يتحقق فيه هذا الاختراق تحرم مصر من الوصول إلى نقطة الثقة بالقدرات الذاتية، بل فرضت عليها أن تظل دائماً في حاجة إلى الولايات المتحدة، وحاجة إلى مزيد من التنازلات على جبهتيها الداخلية والخارجية لتحصل على أقل الضروريات وحفظ الاستقرار الداخلي (6)

كما فرضت على السادات ذاته مزاجاً معيناً يدفع إلى الشعور بأهمية إرضاء الرأي العام الأمريكي، وذلك بتقديم تنازلات - حتى لا يفقد أرصدته لديه - يصورها الإعلام الأمريكي في شكل شجاعة وعقلانية متحضرة

---

(1) Doren , Kays . Op.cit . pp.221,259 .
(2) Laura Zittrain , Eisenberg , op . cit , p 30 .
(4) Mohamed Ahmad , El Mafti ,op . cit , pp 165 , 166 .

* و من أمثلة ذلك، أحمد بهاء الدين.
(3) جميل مطر، مرجع سابق، ص 121.

(5) محسن عوض، مصر و إسرائيل :خمس سنوات من التطبيع، ص 197 – 200.
(6) انظر عبد العليم محمد، الخطاب الساداتي، ص 107 – 171، 192 وما بعدها. كذلك، عصام رفعت، مفاوضات صندوق النقد الدولي، الأهرام الاقتصادي، العدد [548]، 15 يونيو 1978.

وخرقاً لأسوار المستقبل . ومن السذاجة ألا يدرك السادات أن بناة الآلهة الزائفة تنزع إلى تدميرها عاجلا أو آجلا (1).

وعلى النقيض من ذلك بدا الاتحاد السوفياتي في صورة تختلف تماماً عن الصورة التي سبق أن قدمتها القيادة السياسية للشعب ، أو ما انطبع في أذهانهم عن ذاك الحليف الاستراتيجي خلال العهد الناصري ، بل عما ردده السادات ذاته عن الدور الهائل للدعم و المساعدات السوفياتية لمصر عسكريا ومدنيا إلى حد كانت موسكو مفجرا و سببا جوهريا في نصر أكتوبر ؛ حيث كانت المصدر الرئيسي للسلاح . وفي أعوام قليلة جعل السادات من الاتحاد السوفياتي العدو الأول لمصر ، إن لم يكن العدو اللدود له شخصياً لأسباب ودوافع شخصية . مبرراً هذا التقلب المفاجئ و الانقضاض الحاد إلى سياسة الاتحاد السوفياتي تجاه مصر سواء تدخله في الشئون الداخلية وفرض قيود على حرية اتخاذ القرار ، أو تقاعس موسكو عن الإمداد العسكري والدعم الاقتصادي وبخاصة عقب الحرب ورفض جدولة ديون مصر . في مقابل أن حل مشكلات مصر الداخلية والخارجية يوجد في واشنطن وأنه لكي يصل إلى هذا الحل يتعين على مصر أن تتخذ موقف المواجهة الحادة مع الاتحاد السوفياتي ، وأن تتزعم حملة طرد ومطاردة الاتحاد السوفياتي وإزالة نفوذه في المنطقة العربية وفي أفريقيا (2). وأن تنبذ مصر طريق المواجهة مع إسرائيل ، وتخطو خطوات نحو التقرب إلى مجموعات الضغط الصهيوني في واشنطن ، وأن تقف معارضة للنظم العربية غير المعتدلة في الوطن العربي ، وأن تقترب أكثر فأكثر من النظم التقليدية أو المحافظة وبخاصة المملكة العربية السعودية ، وأنه يتعين على مصر أيضا أن تجتث تراث ثورة يوليو بخاصة في قطاعاته القومية و الاجتماعية (3).

ونظرا لأن النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط يستند إلى مقومين رئيسيين أحدهما المد القومي المناهض للاستعمار الغربي والولايات المتحدة بالذات ، وثانيهما مصر بمد الجسور مع القاهرة مفتاح الشرق ؛ فقد ارتبط بهما دخوله إلى المنطقة وارتبطت بضعفهما وانحسارهما عودة الولايات المتحدة إلى المنطقة على حساب النفوذ السوفياتي (4) . كما نذر نفسه لمناهضة الشيوعية و استئصالها من مصر و سائر دول و بلدان المنطقة و أفريقيا . فلم يستطع السادات الفصل ما بين نزعاته الشخصية و دوافعه الشخصية و بين المصالح الوطنية العليا لبلاده ..

والملاحظ في الحالتين أنه على عكس الولايات المتحدة لم يبذل الاتحاد السوفياتي الجهد الذي يتناسب مع أهمية المنطقة العربية لا من قبيل تأكيد وجوده وتدعيمه ، ولا منع عودة الولايات المتحدة للمنطقة لتمثل تلك الحقبة اختبارا صعباً لقدرات وسياسات الاتحاد السوفياتي من أي مرحلة أخرى في تاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي فقد اتسم الموقف السوفياتي بالسلبية تجاه مشاريع وخطط الولايات المتحدة للتسوية السياسية في الشرق الأوسط واكتفى بالمشاركة الشكلية والدور الذي حددته له واشنطن لاعتبارات الوفاق الدولي * الذي احتل

(1) Doren , Kays , op.cit , p221

(2) John , Waterbury , Egypt of Nasser and Sadat : the Political Economy of tow Regimes , Princeton University Press , 1983 . p 120 .

(3) Ibid , p 124 – 127 .

(4) هيلين كارير ، السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط ، ص 166 .

* لمزيد من التفاصيل بشأن الوفاق الدولي ، راجع ، السيد أمين شلبي ، الوفاق الأمريكي السوفياتي ، ص 193 .

مكانـة الصـدارة فـي أولويـات السياسـة الخارجيـة السـوفياتية وأن يقـل الاهتمـام بتطـور الأحـداث فـي الشرق الأوسط ، كما اتسم الموقف السوفياتي بـالركون إلـى قناعـات حتميـة وأيديولوجيـة . استنادا إلـى تحليل الخطوات التي اتخذها السادات بأنها لم تكن سوى انحرافـات فـي مسـار السياسـة الخارجيـة المصـرية ، وأن التغيرات في المنطقة سوف تنتج عن تغيرات سياسية واجتماعية تستند إلى قوانين موضوعية وعن التطور التاريخي (1) .

إلا أن تطور الخلاف المستند إلى عدم الثقة بين القيادة السوفياتية والسادات أفضـى بـالأمور إلـى منتهاها ؛ إذ تصورت موسكو أن السادات ينوي تعبئة إمكانات السياسة المصرية في أفريقيا والوطن العربي بهدف مطاردة السوفيات والإساءة إلى منجزاتهم . وتصور السادات أن الاتحاد السوفياتي يحاصر مصر في أفريقيا عن طريق زيادة نفوذه في ليبيا وأوغندا ومحاولـة قلب نظـام الحكم في السودان وعن طريق التمركز في قواعد ثابتة في أثيوبيـا والقرن الأفريقي ولاشك أن الصـورة العامـة للامتداد السـوفياتي فـي المنطقـة وتشـجيعه لسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية على اتخاذ مواقف ضد سياسة السادات ، وبخاصـة بعد اتفاقيـة سـيناء الثانيـة ، أكدت انطباع السادات بـأن الاتحـاد السـوفياتي يعمل علـى محاصـرة مصـر عربيـاً وإقليميـاً ، وفـي منـاطق تعتبـر ضمن صميم الأمن القومي المصري ، وهي المناطق المتصلة بمنابع النيل وبالعمق الأفريقي لمصر (2) .

واستكمالاً لطـوق الحصـار ومناهضـة النفـوذ السـوفياتي فـي المنطقـة كثفت واشـنطن جهودهـا لزيـادة عمق المأزق السوفياتي ، فنجحت في إبراز اللافعالية السوفياتية في مواجهة تطور الأحداث وتعقد الخلافات العربية وتصاعد تيار التبعية العربية للهيمنة الأمريكية . ولم يكن الاتحاد السوفياتي في أي وقت مضى في وضع ضعيف في الشرق الأوسط كما هو في تلك الفترة وما أعقبها من تداعيات خطيرة ، بينما بلغ النفوذ الأمريكي أقصاه في الفترة ذاتها . إيذاناً ببدء إرهاصات انهيار الاتحاد السوفياتي (3) .

ورغم كل ذلك فقد أبدت الولايات المتحدة إشـارات عديدة لتوحي بمفاجآتها لقرار السـادات ـ ولعـل تصـديق ما تدعيه واشنطن يعتبر سذاجة بالغة ـ فقد أرادت أن تبدو بهذا المظهر تفادياً من ردود الفعل العربيـة ، والابتعاد قليلاً عن بؤرة الأحداث ، لكي لا تتحمل مسئوليات تبعة الزيـارة وتداعياتها ، وفـي الوقت نفسـه تملك هامشاً للمناورة ، يمكنها من احتواء معارضة أصدقائها في المنطقة خدمة لمخططها العام .

و أيا كان الأمر فإن مجمل التطورات السياسية والعسكرية والاقتصـادية التـي استخدمت إمكانيـات الولايات المتحدة في إحداثها مساندا إياها السادات هو الذي جعل هذه المأساة ضرورة تلاشت أمامها أية خيارات بديلة أمام السادات (4) . إن السادات لم يبادر إلى رحلة القدس من موقع الاختيار ، ولكنه اضطر لقبول النتيجة التي ترتبت

---

(1) David , Lesch , The Middle East and the United States ; A Historical and Political Reassessment , Oxford ; Westview Press , 1996 , p 225 227 .

(2) Alvin Z . Rubinstein , Red Star on the Nile ; The Soviet /Egyption Influence Relationship Since the June War , princeton , N . J ; princeton University Press , 1977 . p 173 .

(3) انظر ، علي الدين هلال ، وآخرون ، مرجع سابق ، ص 292 - 293 .

(4) وعلى النقيض من ذلك ؛ فقد صرح السادات في فبراير 1977 أنه لا يمكن أن يجتمع مع أي قائد إسرائيلي ما دام هناك جندي إسرائيلي في أرضه . وفي أبريل أعلن السادات رفض أية اجتماعات ثنائية مع إسرائيل ، و الرفض القاطع لمبدأ التفاوض المباشر . إلا أن سياسة التناقض التي اتبعها السادات كفيلة إلى حد ما لتفسير ذلك الغموض وتلك الملابسات . و لمزيد من التفاصيل ، انظر ، صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص 164

على مجمل سياساته حتما . فهو من ساق نفسه إلى الفخ معصوب العينين من واقع المأزق - الذي هو من صنع يديه - فانعدمت أمامه البدائل .

ومن الملاحظ أن عام الزيارة هو ذاك العام الذي حقق فيه الهجوم الصهيوني الأمريكي جوهر أهدافه الاستراتيجية ، فأصبح الأعداء في موقع السيطرة على القرار المصري . فشنت هجماتها الشرسة على مختلف الجبهات[جبهة العلاقات الدولية ، جبهة الصراع المصري الإسرائيلي ، جبهة التضامن العربي ، جبهة المؤسسات السياسية العسكرية ، وأخيرا جبهة السياسات والبنية الاقتصادية والاجتماعية في ظل سيطرة تامة على الجبهة الإعلامية والثقافية]. وتم ذلك بتخطيط محكم وتحرك منسق على مختلف الجبهات من أجل إحداث تغيير إجمالي جذري يتلاءم مع الهدف الاستراتيجي بإخضاع الإدارة المصرية للسيطرة الصهيونية الأمريكية بشكل تام [1] . على نحو ما سنرى على امتداد الدراسة بشكل عام .

وبتداخل وتشابك هذه الدوافع التي ساهمت كل منها بقدر ما ، ومثلت بتفاعلها مع بعضها البعض قوة هائلة لدفع السادات إلى تفضيل هذا الاختيار الدراماتيكي لاختراق العدو خشية تسرب أنباء الاتصالات السرية مع إسرائيل قبل التوصل إلى نتائج معقولة ، وهو ما قد يعرضه للإدانة بالخيانة العظمى ليس فقط من جانب الدول العربية ، بل من الشعب المصري ذاته . لذا فضل السادات تصعيد هذه الاتصالات إلى أعلى المستويات بزيارة القدس علنا وفي وضح النهار ، فمثل هذا القرار يمكن إخراجه دعائيا وإبرازه وسط ضجة إعلامية على أنه قرار منقطع النظير في الشجاعة والإقدام ، وتضحية بالكرامة الشخصية لزعيم أكبر دولة عربية في سبيل وقف نزيف الدم لأمة بأسرها وليتحمل الجميع مسئولياته .

وعلى أية حال فلم يكن هدف السادات من مبادرة القدس عقد لقاء مباشر مع بيجن ، فلو أراد ذلك لتم اللقاء بينهما في أي مكان وليس بالضرورة القدس أو بالصورة التي تمت بها الزيارة على الأقل (2) . وإنما كان هدف السادات من زيارته اختراق الرأي العام الإسرائيلي وكسر الحاجز النفسي - ذاك المصطلح الذي لم يكن من اكتشاف السادات بل هو ما روجت له إسرائيل وكان محل دراسة متعمقة لسنوات طويلة بهدف تشويه طبيعة الصراع العربي / الإسرائيلي ، وتزييف أبعاده بإبراز الطابع النفسي ليجرى توظيفه في معالجة المشكلة السياسية على حساب العوامل الجيوبوليتيكية ، وهو ما قد بدأ منذ منتصف السبعينيات على أقل تقدير - والضغط على بيجن (3) . ومناشدة الرأي العام الأمريكي من فوق منبر الكنيست الإسرائيلي لتخفيف حدة الضغط على كارتر الذي كان بحاجة إلى مساعدة السادات (4) . فضلا عن كسب الرأي العام الأمريكي في صفهما لإمكانية تحقيق التسوية . فبتراجع كارتر أمام الضغوط المناصرة لإسرائيل ، اتضح للسادات مدى أهمية دور الرأي العام الأمريكي وما يمثله من قوة هائلة على صانع القرار الأمريكي ومن ورائه الرأي العام الإسرائيلي . فبهذه الخطوة الشاسعة يتم نسف مؤتمر جنيف بما يمثله من ضغوط سوفياتية ومزايدات عربية وتعنت إسرائيلي . وهو ما

---

(1) Ikram , Khalid , Egypt Politices and Society (1945 81) London ;George Allen Sunwin 1982 , p 216 , 217 .

(2) انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ 390 - 391 .

(3) لمزيد من التفاصيل راجع ، محسن عوض ، مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع ، صـ 201 - 203 .

(4) جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 18 .

سوف يفتح أبواب البيت الأبيض بناء على الضوء الأخضر الذي ستطلقه تل أبيب لاستئناف التسوية في إطار
ما سوف تسفر عنه الزيارة ، وبما تنطوي عليه من تنازلات وتحدٍ صارخ لكل الأطراف .

وأملا في كل ذلك فجر السادات قنبلة حقيقية أثناء إلقاء خطابه بمجلس الشعب في 9 نوفمبر 1977؛ فقد انحرف السادات فجأة عن الخطاب المكتوب ، وأعلن استعداده للذهاب إلى القدس حقنا للدماء . وكان رد الفعل المبدئي لخطاب السادات بأنه لم يفسر حرفيا ، ولم يكن إلا نوعا من المبالغة . وربما يفسر ذلك التصفيق الحاد الذي دوت أصداؤه بين أروقة المجلس ، أو أن أعضاء مجلس شعب السادات لا يملك إلا التصفيق للرئيس مهما كان من مخاطر (1) . ولكن سرعان ما اتضح الأمر بعزم السادات على زيارة القدس وأنه واع تماما لما نطق به وكانما الأمر مدبر . فقد طرح السادات فكرة استعداده لزيارة إسرائيل حقنا للدماء في اجتماع مجلس الأمن القومي بصورة مباشرة و واضحة و ليست كخاطر ورد في باله ، و إنما كفكرة عرضها عقب زيارته لرومانيا؛ حيث عرض السادات أثناء المناقشة "مسودة اتفاق سلام " كانت إسرائيل قد أعدته كأساس لمعاهدة سلام بين البلدين ، وكان هناك مؤيدون ، ولكن كان هناك أيضا بعض المتحفظين الذين كانوا يخشون ألا تحقق المبادرة النتائج المرجوة منها ، ولكن كان واضحا أن الأغلبية مؤيدة . و لم يتم تحديد موعد الإعلان عنها ، وإنما ترك تحديد التوقيت المناسب لها للسادات ذاته (2) .

و أيا كان الأمر فلم يضيع بيجن الفرصة بأن وجه دعوة رسمية باسم الحكومة الإسرائيلية للسادات لزيارة القدس وإجراء محادثات من أجل إقرار سلام دائم بين إسرائيل ومصر ، كما أنه سيقبل الدعوة لزيارة القاهرة إذا ما وجهها إليه السادات.. وعلى الفور وصلت دعوة رسمية إلى القاهرة في 15 نوفمبر عن طريق القنوات الدبلوماسية لزيارة السادات للقدس (3) .

وبمحاولة يائسة لكسب الموقف السوري بجانبه وصل السادات إلى دمشق في 17 نوفمبر ، بهدف أن يذهب إلى القدس متحدثا باسم مصر وسوريا . وهو ما رفضه الأسد جملة وتفصيلا (4) . لينطلق السادات على طريق القدس منفردا دون أية ضمانات أو شروط مسبقة . رغم ما أعلنته الصحف المصرية من أن زيارة السادات مشروطة بالتزام إسرائيل مقدما بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق الفلسطينية (5) .

وفي نهاية المطاف وصل السادات إلى مطار بن جوريون مساء 19 نوفمبر 1977 بصحبه بعض معاونيه ومقربيه *وسط ضجة إعلامية كبيرة . فبدا نجما عالميا تركزت عليه أنظار الصحافة و أجهزة الإعلام من كل

---

(1) و ثمة دليل على أن الأمر كان مدبرا هو حضور ياسر عرفات جلسة مجلس الشعب الشهيرة بدعوة خاصة من السادات . بشأن هذا التحليل ، راجع؛ صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص 166 . كذلك ، مناحم بيجن ، مرجع سابق ، ص 206 .

(2) حديث مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطني و أمين عام الاتحاد الاشتراكي آنذاك ، لمجلة أكتوبر ، العدد [317] بتاريخ 21 / 11 / 1982 ، مصطفى خليل شاهدا على التاريخ : لهذه الأسباب كانت الزيارة .

(3) موشي دايان ، الاختراق ، مرجع سابق ، صـ 77 . كذلك ، مناحم بيجن ، مرجع سابق ، ص 208 .

(4) حول لقاء السادات بالأسد ، راجع ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ 364 – 366 .

(5) الأهرام ، عدد 50101 ، بتاريخ 1977/11/18 .

* كان برفقه السادات أثناء الزيارة كل من د/ مصطفى خليل والمهندس عثمان أحمد عثمان ، ودكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، نظرا لاستقالة وزير الخارجية إسماعيل فهمي اعتراضا على الزيارة . رغم ما هو معروف عنه أنه رجل الغرب و الولايات المتحدة و المعادي للتقارب مع السوفيات . و من المفارقات أن إسرائيل كانت لاتزال لا تأمن مكر و دهاء السادات لاستئناف الحرب عليها و هو ما تقر به جولدا مائير بمذكراتها ، ص 370

حب و صوب تنقل صوره عبر الأقمار الصناعية إلى شتى أرجاء العالم وهو ما أرضى السادات و أشبع نزعاته بغض النظر عن النتائج الموضوعية للزيارة أو تداعياتها ..

وعموما كان أهم حدث سياسي لزيارة السادات هو ظهوره أمام البرلمان الإسرائيلي واعتلاؤه منصة الكنيست تحت صورة هرتزل وخطابه أمام الكنيست . الذي من خلال تحليله نجد أنه لم يخرج عن إطار الإجماع العربي المطالب بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية إلا فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية (1) . فكان أهم ما تناوله الخطاب بصفة عامة عرض وجهة النظر العربية لمشروع السلام أمام الشعب الإسرائيلي اعتقاداً من السادات بأن الكنيست الإسرائيلي سيقتنع بكلماته المؤثرة ويقبل مقترحاته ومن ثم يصوت على مشروعه . وعلى وجه التحديد وضع الخطاب قائمة بالمحاذير والأمور التي لن تقدم عليها مصر؛ لعل أهمها أنه لن تقوم مصر بتوقيع معاهدة سلام منفرد مع إسرائيل . وعدم التخلي عن شبر واحد من الأراضي المحتلة ، أو حتى النقاش أو المساومة بذلك ، وهو ما يعني الانسحاب التام من كافة الأراضي المحتلة عام 1967بما في ذلك القدس العربية ، وأن جوهر النزاع يتمثل في القضية الفلسطينية ، وأن الاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة خاصة بهم هو ما يشكل الخطوة الأولى على الطريق الوحيد المؤدي للسلام . واختتم السادات خطابه بإعادة المبادئ التي تحدد اتفاق السلام الذي سيتم التوصل إليه في جنيف ممثلا في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ، حق الفلسطينيين في كيان مستقل والوفاء بحقوقهم الأخرى ، حق كافة دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها ؛ مع توفير الضمانات المناسبة ، والتزام هذه الدول بإقامة علاقات مع بعضها بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ، إنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة وحل الصراع بالطرق السلمية (2) . وبهذا الوضع لم يتضمن الخطاب أية تنازلات أو تفريط في الحقوق العربية . ولكن الأهم مما ورد في الخطاب ذاته هو ما تم تنفيذه من أجزاء الخطاب ، وهو ما سوف يتضح تباعاً .

وعموما رد بيجن بخطاب مضاد اتسم بالإيجاز والوضوح ، كان بمثابة كارثة محققة فقد أعاد تكرار مواقفه المتشددة وتجاهله الحقوق الفلسطينية وعدم التخلي عن السيطرة على القدس (3) . وبذلك أراد بيجن حسم الموقف بعدم تقديم أية تنازلات هدية وتقديرا لمبادرة السادات كما توهم ذلك . وكان ذلك من حقه فهو صاحب القرار الأول والأخيرة. فتبدد وهم السادات شيئاً فشيئاً حتى أصابه بيجن بإحباط شديد ، فضلا عما أثاره دايان حول نفيه لمزاعم التهامي بشأن الانسحاب الإسرائيلي من سيناء دون شروط أثناء لقائه في الرباط (4) . ليطلق سهمه المسموم صوب قلب السادات .. ولا ندري هل ضلل التهامي السادات أم ضلل السادات نفسه أم ضللهما الماكر الصهيوني ؟

---

(1) تم إسقاط الفقرة الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية من الخطاب بناء على اقتراح دايان ، انظر ، بطرس غالي ، طريق مصر إلى القدس : قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط1 1997] ، صـ 27 ، كما يمكن مطالعة تفاصيل برنامج الزيارة كاملا كما ورد بالمرجع نفسه ، صـ 25 – 34 .

(2) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 82 – 83 . وثمة ملاحظة هامة بشأن رؤية وتحليل موشي دايان للزيارة بأنه ستظل مبادرة السادات وتواجده في العاصمة الإسرائيلية عالقة في الأذهان لزمن طويل إلا أن خطابه أمام الكنيست لن يكتب له نفس المصير لأن المؤرخين في المستقبل سيرجعون إلى الأرشيف ويدرسون نص الخطاب ، ويقارنون بينه وبين ما حدث بعد ذلك ، وسرعان ما يميزون تلك الأجزاء التي تحققت منه ، أما تلك الأجزاء التي ظلت مجرد كلمات على الورق فلن تلبث أن تنسى ويمحوها الواقع ..

(3) المصدر نفسه ، صـ 84 . كذلك ، محمد حسنين هيكل ، حديث المبادرة ، ص 104 - 105 .

(4) المصدر نفسه . مقارنة برواية حسن التهامي ، حسن التهامي يفتح ملفاته ، بقلم / محمد سعد العوضي ، ص 126 - 129 .

و أيا كان الأمر فإن السادات هو المسئول عما حدث وعن حالة الارتباك والالتباس وعدم الوضوح بسبب تلك الشخصية التي اختارها السادات ذاته لهذه المهمة الخاصة والتي كان ينبغي أن تكون على قدر المسئولية بعيدة عن الكرامات والشعوذة (1) .

وعموما لم يتم إجراء مناقشات كاملة أثناء الزيارة ، فلم يكن للسادات مع بيجن سوى حديث هام واحد بعيدا عن البروتوكول ، حيث اتفق الزعيمان على ثلاثة مبادئ : لا حرب بعد الآن بين البلدين ، استعادة السيادة المصرية على شبه جزيرة سيناء ، نزع السلاح عن معظم سيناء ، مع مرابطة قوات مصرية محدودة في المنطقة المجاورة لقناة السويس بما في ذلك ممرى متلا والجدي (2) .

وعلى أية حال كان من المستحيل أن تفجر تلك الخطوة الحالمة قوة ضاغطة كفيلة بدفع عملية السلام والخروج من الأزمة بفتح آفاق جديدة لتسوية تقبلها جميع أطراف الصراع . في ظل إدراك القيادة الإسرائيلية لدوافع المبادرة وملابسات قرارها ، وقدرتها على تحويل المبادرة إلى ضربة مضادة صائبة في مقتل ، فبرعت إسرائيل في إفراغ المبادرة من مضمونها لتفوت على السادات أهدافه وحلمه بأن يصبح بطلا حقيقيا وزعيما للعرب . وعلى هذا فشلت المبادرة في تحقيق أي من أهدافها أو شروط نجاحها المتمثلة في قدرتها على تغيير محركات النخبة السياسية في إسرائيل حول طبيعة الصراع بل وقدرتها على تغيير أهداف وطبيعة المجتمع الإسرائيلي ذاته ، وقدرتها على توليد آليات ضغط عالمية حقيقية فاعلة على إسرائيل وبالذات من جانب الإدارة الأمريكية ، هذا بالإضافة إلى قدرتها على كسب التأييد العربي . فكان من المستحيل أن تتحقق هذه الشروط طبقا لأية حسابات واقعية ، اللهم إلا التمهيد لقبول حل مصري/ إسرائيلي منفرد نعتقد أن السادات كان قد اقتنع بأنه الخيار الوحيد المطروح أمامه حتى قبل أن تطأ قدماه مطار تل أبيب وهو ما حدث بالفعل ..

1- القدرة على تغيير أهداف إسرائيل :

كان من الصعب تماما تصور أن مجرد زيارة رئيس أكبر قطر عربي لإسرائيل يمكن أن يغير إدراك النخبة السياسية ، وبالذات النخبة الحاكمة في ظل حكومة الليكود المتطرفة لمقتضيات ومفهوم الأمن الإسرائيلي ، وهو المفهوم الذي لم تنجح حتى حرب أكتوبر في تحطيمه ، وإن نجحت في زلزلته لبعض الوقت ، والذي يربط ربطا وثيقا بين المطالب التوسعية الإسرائيلية ومقتضيات الأمن المزعوم (3) . فلم يكن "الحج" إلى القدس كفيلا بتفنيد مبررات إسرائيل واستغلالها الرفض العربي لوجودها لكي تضم أراضي جديدة باسم الحدود الآمنة وعقدة الإبادة ، فها هو السادات بين جدران الكنيست لينسف ذلك . وعلى هذا فالزيارة لم تكن تعني بالنسبة لإسرائيل سوى شيء واحد وهو تأكيد استعداد مصر للاعتراف بإسرائيل . وكان معنى تقليص الصراع العربي/ الإسرائيلي إلى مجرد الاعتراف القانوني بإسرائيل ، هو تبسيط مخل لطبيعة الصراع وتعقيداته . فلا يزال جوهر القضية قائما بتمام وضوح رفض إسرائيل القاطع للانسحاب إلى حدود 1967 وقيام الدولة الفلسطينية سواء قبل

(1) حول شخصية مبعوث السادات لإجراء المباحثات الرسمية مع موشي دايان ، انظر محمد إبراهيم كامل ، السلام الضائع في اتفاقيات كامبديفيد ، صـ 260 – 264 ، محمد الطويل ، مرجع سابق ، صـ 200 – 210 .

(2) موشي دايان ، الاختراق ، ص 92 .

(3) وهو ما يوضحه التحليل الدقيق لنظرية الأمن الإسرائيلي وإمكانية هدم أركانها ومدى ارتباط هذه النظرية بمعتقداتهم الراسخة وهو ما تفصح عنه بروتوكولات حكماء صهيون والعديد من الدراسات .

الزيارة أو أثنائها ، فكانت الزيارة تعني شيئاً واحداً هو إثبات جدية وحسن النوايا المصرية للسلام ، لكن إتمام الزيارة من قبل أن يكون هناك التزام إسرائيلي بالانسحاب إلى حدود 1967 ، كان ينطوي على مخاطرة كبرى لأن الزيارة في حد ذاتها تعني اعتراف مصر القانوني بإسرائيل بلا مقابل . فلم تكن إسرائيل قد قدمت مثل هذه الالتزامات أو حتى عبرت عن أي نوايا إيجابية لتقديمها ولا ندري على أي أساس منطقي ذهب السادات إلى القدس ، ربما كان ما يأمله السادات هو خلق رأي عام إسرائيلي ضاغط على حكومة الليكود أو خلق المتاعب لإسقاطها (1) . ولو صح هذا لكان يعني إفراطاً في حسن النية تجاه الرأي العام الإسرائيلي وهو ما لا يستقيم مع طبيعة الصهيونية ، وتوهم زائف لتركيبة الصقور وطبيعتها .

استناداً إلى ماهية إدراك القيادة الإسرائيلية والنخبة السياسية في إسرائيل لدوافع المبادرة كما اتضح من فحوى تصريحات الزعماء الإسرائيليين سواء الحكومية أو المعارضة وتعليقات صحفها (2) . كما يلي :-

- اعتبار قرار الزيارة تعبيراً واضحاً عن يأس السادات من حل الصراع بالوسائل التقليدية سواء بالحرب أو بالدبلوماسية المعتادة .
- استعداد الشعب المصري للسلام بأي ثمن وهو ما يفسر تأييده للمبادرة * .
- إن عملية الارتباط والمسئولية المصرية تجاه العالم العربي وبخاصة القضية الفلسطينية تكاد تقترب من نهايتها ، وهو ما دلت عليه موجة النقد العارمة التي أطلقتها الصحافة المصرية ضد العرب (3) .
- إن السادات قد وضع مستقبله السياسي في يد إسرائيل ؛ لأن مبادرة السادات حاولت الالتفاف حول مؤتمر جنيف ، وبالتالي نسف ما بقي من جسور عربية وسوفياتية (4) .

وفي إطار هذا الإدراك تم رسم الاستراتيجية الإسرائيلية لما بعد المبادرة على أساس الانحناء للعاصفة التي أطلقتها مبادرة السادات ؛ لامتصاص ردود الفعل المؤيدة لها من جانب الرأي العام الغربي وبخاصة الأمريكي ، وبعض قطاعات الشعب الإسرائيلي ، والصمود أمام أية ضغوط من أي اتجاه . وهو ما سيجعل مبادرة السادات مكسبا حقيقيا حصلت عليه إسرائيل بدون مقابل فها هو السادات من بادر بالزيارة ودفع ثمنها كاملا ، معرضا نفسه ونظامه للخطر دون مقابل للجائزة التي لا تقدر بثمن بالاعتراف الكامل بوجود إسرائيل وشرعيتها . فلم يدفع بيجن شيئا على الإطلاق . اللهم إلا أنه سمح للسادات دخول التاريخ من البوابة الإسرائيلية ؛ فمنذ اليوم سيذكر اسمه إلى جانب أسماء داعمي أركان دولة إسرائيل ، ومكرسي وجودها ، ونصراء أحلامها

---

(1) انظر ، مذكرات وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، ص 269 - 271 ، ص 275 - 279 . كذلك ، راجع ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، ص 67 - 68 .

(2) كما اتضح من فحوى تصريحات الزعماء و القادة الإسرائيليين سواء الحكومة أو المعارضة و تعليقات صحفها ، تطرحها تفصيلا دراسة ، إلياس شوفاني ، طريق بيجن إلى القاهرة ، مرجع سابق ، ص 82 - 86 . انظر كذلك ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ 67 – 68 .

* وقد اصطحبت الزيارة بأكبر حملة إعلامية مكثفة مصطنعة قامت بها الصحافة وأجهزة الإعلام ، بطوفان من التمهيد والتأييد ، وصل ذروته بإيهام الرأي العام المصري وإقناعه بما لا يقبل الشك أن الزيارة سوف تأتي فورا بحلول نهائية وجذرية وشاملة اتفق عليها ، وأن الطريق إلى السلام والرخاء الذي يحلم به كل مواطن ويتلهف عليه قد اكتشف وبدأ من القدس . انظر ، جريدة الأهالي : العدد الأول السنة الأولى بتاريخ أول فبراير 1978 . التي أبدت اعتراضها على المبادرة ليس خلافا على السلام و لكن خلافا حول المنهج .

(3) إلياس شوفاني ، طريق بيجن إلى القاهرة ، صـ 97 .

(4) دافيد هيرست ، البندقية و غصن الزيتون ، صـ 532 – 536 .

الإمبريالية . بجانب ذلك أن المبادرة ستكون بمثابة أساس لبناء " معاهدة سلام " مصرية /إسرائيلية بأفضل الشروط الممكنة من وجهة النظر الإسرائيلية ، وهو ما صح توقعه بالفعل (1) ..

2- القدرة على توليد ضغط عالمي على إسرائيل :

أما بالنسبة للشرط الثاني وهو قدرة المبادرة على إيجاد آليات ضغط عالمية على إسرائيل تساند صنع القرار الأمريكي لحملها على قبول الحد الأدنى للمطالب العربية مقابل الاعتراف بها ، والذي تؤكد الزيارة جدية الدولة الرائدة فيه ، فإن أية حسابات سياسية موضوعية لم تكن من الممكن أن تتوصل إلى إمكانية نجاح المبادرة على هذا الصعيد . فرغم أنه كان من الواضح أن بمقدور المبادرة باعتبارها عملا دراميا فريدا أن تولد ردود فعل إيجابية ضخمة في أوساط الرأي العام الغربي ، إلا أن الأدب السياسي يكاد يجمع على أن قدرة الرأي العام على التأثير المباشر والفعال على مجرى السياسة الخارجية خصوصا بالنسبة للقضايا التي لا تؤثر بشكل مباشر على مسيرة الحياة اليومية هو تأثير محدود جداً . كذلك لم يكن ممكنا إغفال قدرة الجماعات الصهيونية في الدول الغربية عموما والولايات المتحدة خاصة وهي جماعات معترف بتأثيرها الفعال على وسائل صنع الرأي العام في شن هجوم مضاد بعد امتصاص ردود الأفعال الأولى ، وإلقاء اللوم بالفشل الآتي لا محالة على كل الأطراف ماعدا إسرائيل وحتى مع افتراض تحرك الحكومات الغربية بدافع من مصالحها مع دول الشرق الأوسط منتهزة فرصة بلورة رأي عام إيجابي تجاه العرب للضغط على إسرائيل ، فإن قدرة هذه الحكومات ماعدا واشنطن على ممارسة هذا الضغط هي قدرات محدودة للغاية ووسائل تأثيرها لا تكاد تذكر (2) . وقد تمثلت المخاوف الحقيقية بالنسبة لإسرائيل في أن تنجح المبادرة في إطلاق رأي عام أمريكي إيجابي يضعف من مركز جماعات الضغط الصهيونية وقوة تأثيرها على مراكز اتخاذ القرار الأمريكي بما يهيئ للإدارة الأمريكية فرصة أكبر لممارسة الضغط على إسرائيل ، لكن تلك المخاوف لم تكن تشكل خطورة حقيقية إلا على أساس الافتراض بأن الإدارة الأمريكية ترغب في ممارسة هذا الضغط ولكنها لم تكن قادرة عليه بسبب التأثير الصهيوني ، وهو افتراض لم تثبت صحته على أي حال . كذلك فإن الاعتماد على كسب الرأي العام الأمريكي لتحرير الإدارة الأمريكية من الأسر الصهيوني معركة خاسرة بالضرورة ، لأن تأثير مثل هذه المبادرة هو تأثير مؤقت بطبيعته . وبالتالي فإن قدرة الجماعات الصهيونية الأمريكية على استعادة زمام المبادرة من جديد وإعادة الرأي العام الأمريكي إلى صوابه - لو فقده بعض الشيء - هي مسألة كان لابد من أخذها في الاعتبار (3) . ولكن ماذا يجدي ذلك أمام انفراد السادات باتخاذ القرار؟ فلم تكن المبادرة موضع دراسة بأي حال . وهو ما حدا بوزير الخارجية للاستقالة (4) .

---

(1) دافيد هيرست ، المرجع نفسه ، كذلك انظر ، جريدة الأهالي ، العدد الأول ، بتاريخ أول فبراير 1978 ، صـ 1 – 3 .

(2) نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ 69 – 70 .

(3) المرجع نفسه .

(4) انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ 390 وما بعدها . فلم يستطع السادات التخلص تمام من عقلية وأسلوب وتكتيك عضو الجمعية السرية الذي يفكر ويخطط في الخفاء لينفذ خططه حتى بعد ما أصبح رئيسا لجمهورية ومدافعا عن قضية مشروعة تستند إلى الحق والعدل وقرارات دولية . فكان من المفترض ألا ينفرد بالحلول أو يتصدى للمشاكل دون استشارة وزرائه ومستشاريه وتحت أمره أجهزة الدولة متكاملة حافلة بكل الإمكانيات وشعب متطلع لمباركة وتقدير كل الإنجازات ، ولكن السادات اعتمد على ذاته وضرب بكل ذلك عرض الحائط ، فلم يشأ أن يقتنع بأن عصر الفرد قد انتهى ، وهو ما حدا به أن يكون وحيدا معزولا بهذا الصدد أنظر العديد من الدراسات والمذكرات الشخصية للقادة السياسيين والعسكريين ، ابراهيم محمد كامل ، مرجع سابق ، صـ 161 – 162 . كذلك ، عيزرا وايزمان ، الحرب من أجل السلام ، صـ 156 .

3- القدرة على كسب التأييد العربي بفرض سياسة الأمر الواقع :

وهو ما بدا صعبا قبل الزيارة ، ومستحيلا بعد إتمامها ، بغرض ممارسة الضغط على الدول العربية ووضعها أمام الأمر الواقع لتحمل مسئولياتها . وقد حال دون ذلك العديد من الاعتبارات الموضوعية ، لعل أهمها ما يرجع إلى جذور الصراع العربي / الإسرائيلي وطبيعته ؛ حيث إن السياسة العدوانية والتوسع الإسرائيلي هي المفجر الحقيقي والرئيسي للصراع والباعث الأول لكل ما يثيره هذا الصراع . و السبب الأساسي لاستمرارية الصراع وديمومته حتى يومنا هذا ، والذي لم ينته إلا بتخلي إسرائيل عن نظريتها العدوانية ومطامعها التوسعية ، وذلك ضربا من المستحيل ؛ لأن النظريات العدوانية متأصلة في الفكر الصهيوني ، فهو ليس رد فعل لظروف قيام الدولة اليهودية - أي العداء من قبل العرب لما ترتب على ذلك من تداعيات وانتهاك للحقوق - وبزوال المشكلة يزول العدوان . مضافا إلى ذلك أن الفكر الصهيوني غير قابل لتغيير أبعاده مهما كانت المتغيرات الإقليمية أو الدولية وإنما يتخذ أشكالا ومراحل مختلفة لتغير الصورة وليس الجوهر ما بين المهادنة و التحدي . فقد تعهدت قيادتها السياسية أن تغفل - تعمدا - أي ذكر للحدود الجغرافية لدولتهم وجاء دستورها خاليا من أي تحديد لحدود الدولة استناداً إلى الاعتقاد بأن حدود إسرائيل لآخر ما تصل إليه نيران مدفعيتها وأقدام جنودها أي [من النيل إلى الفراق] (1) . وهو ما انعكس بصورة حادة على المجتمع العربي وحالته النفسية جسدتها حالة الرفض التي سيطرت على فكر ووعي النخبة الحاكمة ومن ورائهم الشعوب العربية قاطبة ؛ لإدراك أبعاد الصراع الضارب بجذوره في أعماق التاريخ . مضافا إلى ذلك أن مجرد التفكير في الاقتراب من الصلح مع إسرائيل هو بمثابة الدخول في منطقة الألغام المحظورة والسقوط في الهاوية لأنها مجازفة غير مأمونة العواقب والنتائج . فلا يزال شبح اغتيال الملك عبد الله على أعتاب القدس ماثلا في الذاكرة (2) . فحالة الرفض تعتبر في حد ذاتها صمام أمان للعديد من النظم العربية وإبقاءً لاستقرارها .

وعموما كان الوطن العربي منقسما قبل الزيارة ، فمن غير المعقول أن تكون هذه المبادرة أسلوب ضغط ووسيلة لتلاحمه ، بل كانت وسيلة لتمزقه إربا ، وحال دون ذلك أيضاً الاعتبارات الشخصية والمتعلقة بالكرامة العربية . فالسادات لم يستشر أحداً من القادة العرب قبل المبادرة . وعموماً قد هاجمها بعنف أقطار الشرق العربي قاطبة بالإضافة إلى الجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية حتى الأقطار التي كانت لا تزال تربطها بالنظام المصري علاقات صداقة قوية تحفظت عليها تماماً . ورغم عنف ردود الأفعال العربية فلقد كان من اللافت للنظر أن يلتزم عدد من البلدان العربية المؤثرة في النظام العربي - وفي مقدمتها المملكة السعودية وأقطار الخليج العربي - جانب الحذر والصمت رغم التحفظات المبدئية على الزيارة ، وأن لا تنساق وراء المطالب الراديكالية بفرض عقوبات على مصر . لقد فضلت هذه البلدان الانتظار لما يمكن أن تسفر عنه المبادرة ، فربما تحدث المعجزة وتستجيب إسرائيل للمطالب العربية . مع الوضع في الاعتبار دور العلاقات الاستراتيجية بين دول الخليج و واشنطن ..

(1) مقال لحسن نافعة ، لماذا نجحت أوربا وفشل العالم العربي ، موقع العراق للجميع ، بتاريخ2008/3/5 بشبكة المعلومات الدولية .
(2) حول عملية اغتيال الملك عبد الله ملك الأردن ورئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح ، انظر فاطمة أحمد حافظ ، العلاقات السياسية المصرية - الأردنية 1958، ماجستير ، جامعة عين شمس :كلية الآداب ، قسم التاريخ ، 2003.

ولم تكن إسرائيل غائبة عن تلك الاحتمالات الواردة ، فاسرعت لتبديدها لقطع خط العودة على مصر والعمل على زيادة عزلتها و إخراجها من دائرة الصراع . فإذا خرجت مصر من الصراع فلن تكون هناك أية حروب أخرى و لربما ينتهي الصراع بمفهومه الواسع وهو ما ثبت صحته بمرور الأيام ، فضلا عن أن ذلك الوضع سوف يحرم مصر من دعائم ومقومات قوتها وعمقها الاستراتيجي ويضعفها هي ذاتها ، وكانت المبادرة فرصتها الكبرى لاختراق الجدار العربي من أوسع أبوابه (1) ..

وأخيرا ردود الفعل العربية :

تباين رد الفعل العربي إزاء زيارة القدس ما بين الرفض والتحفظ والتأييد . فأما الأطراف الرافضة فهي العراق وسوريا والجزائر وليبيا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية [وهي ما عرفت باسم جبهة الصمود والتصدي] التي تكونت خلال مؤتمر قمة بغداد الذي عقد في نفس الشهر . وقد اتخذت هذه المجموعة موقفا متطرفا معاديا لمبادرة السادات ، واعتبرتها خيانة للقضية العربية وسعيا من السادات وراء حل منفرد مع إسرائيل (2) ، فلم تتردد حكومة دمشق وطرابلس وبغداد في التأكيد على الملأ بأن السادات يستحق الموت (3) . وقد قامت مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع هذه الدول . أما الأطراف المتحفظة فهي السعودية و الأردن وتونس ولبنان ، وباقي دول الخليج فيما عدا اليمن الجنوبية .وقد اتخذت هذه الدول موقفا سلبيا انتظارا لما سوف تسفر عنه تطورات الأحداث ، واحتفظت هذه الدول بسفرائها وعلاقاتها الدبلوماسية مع مصر في بادئ الأمر . أما المجموعة التي تعاطفت مع المبادرة فهي المغرب والسودان وعمان كل لاعتباراته وحساباته الخاصة (4) .

ثانيا : استراتيجية ما بعد زيارة القدس والطريق إلى كامب ديفيد :

تعتبر الفترة الممتدة من زيارة السادات للقدس في نوفمبر 1977وحتى بدء أعمال مؤتمر كامب ديفيد في سبتمبر 1978نقطة تحول في تاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي ، ومنعطفا حادا في تطورات السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع مع إسرائيل وقبول النهج السلمي بالتعامل المباشر وجها لوجه ، بانتهاج أسلوب جديد لمعالجة قضايا الصراع ، يعتمد على التفاوض المباشر للتوصل إلى حل سياسي سلمي لهذا الصراع ، وقبول مصر لأول مرة بالطرح الإسرائيلي خاصة المتعلق بالمشكلة الفلسطينية تمهيداً لإرساء قواعد الحل المنفرد التي بدت إرهاصاته واضحة بما شهدته الفترة من تداعيات ؛ حيث فتحت زيارة القدس الطريق أمام سلسلة من التطورات المتلاحقة التي لا نزال نلمسها حتى الوقت الراهن .

وبزوال الأضواء وخفوت الأصوات العالية والضجة التي صاحبت الزيارة ذهابا وإيابا بدأ الخوف من الفشل والإحساس بالتورط يدب في أوصال السادات ، الذي لم يجلب أي أمل بصدور القرارات الصعبة والقاسية التي ظن انتزاعها من مناحم بيجن بمجرد زيارة القدس . فحاول السادات تطويق الرفض العربي للمبادرة

---

(1) انظر موشي دايان ، الاختراق ، مرجع سابق ، صـ92 ، كذلك ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 50 .

(2) انظر ردود الأفعال العربية تجاه مبادرة القدس ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، مبادرة السلام ، رحلة القرن العشرين تحليل وتوثيق [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1978] ، صـ 10 – 17 . و هو ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل في حينه .

(3) جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 19 . لمزيد من التفاصيل ، انظر محمد حسنين هيكل ، حديث المبادرة [القاهرة : دار الشروق ط2 2000] ، ص 93 - 97 .

(4) لمزيد من التفاصيل حول أزمة العلاقات المصرية العربية ومحاولة تطويقها انظر ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 49 – 56 .

بقرار عقد مؤتمر القاهرة بهدف إعادة الأطراف مرة أخرى وإلمام ما تم تشتيته تمهيداً لمؤتمر جنيف ، وانتظاراً لما ستسفر عنه الزيارة أملا بأن يكون الرد الإسرائيلي على مستوى المبادرة (1) .

وبينما كانت القاهرة تعد لمؤتمر ميناهاوس كثفت واشنطن مساعيها لتأييد مبادرة السادات بقوة ، في إطار اقتناع واشنطن بعودة الأطراف إلى أحضانها عاجلا وليس أجلا ، برغم ما انتابها من حيرة لما يدور في تفكير السادات بشأن الخطوة التالية ؛ لذا واصلت واشنطن جهودها لمحاولة الحصول على أوسع اتفاق ممكن . حيث كانت لا تزال إدارة كارتر تشعر بأن السادات - في نهاية الأمر - لن يبرم سلاما منفصلا مع إسرائيل ، وأنه يتعين على الأقل استخدام درجة ما في الاتفاق على المسألة الفلسطينية كغطاء لأي صفقة مصرية إسرائيلية . وعندئذ يمكن تجاهل سوريا لأغراض عملية بحتة . وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، إلا أن السياسة الأمريكية ستستمر في التركيز على التوصل إلى شكل ما للاتفاق بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (2) . وعلى ضوء ذلك تقرر إيفاد وزير الخارجية الأمريكية سيروس فانس إلى الشرق الأوسط خلال الأسبوع الثاني من ديسمبر 1977 ؛ للتشاور مع شتى الحكومات لبدء عملية إعادة تحديد الاستراتيجية الأمريكية للخطوة التالية (3) .

في الوقت الذي واصلت فيه مصر وإسرائيل المباحثات السرية بينهما بالمغرب - ولكنها هذه المرة بناء على طلب السادات - والتي أسفرت عن تقديم كل جانب وثيقة مشروع سلام يعبر عن وجهة نظره ، فأوضحت الوثيقة الإسرائيلية افتراض إبرام معاهدة سلام شامل بين البلدين تؤدي إلى تطبيع كامل للعلاقات بينهما بالنص على بنود تشمل إقامة علاقات دبلوماسية وثقافية وحرية المرور والتبادل التجاري والسياحي .. على ألا تكون مشروطة بإبرام معاهدات سلام مع دول عربية أخرى ، والالتزام بالانسحاب من سيناء ونزع سلاح شرقي سيناء بأسرها وكذلك ممر متلا والجدي مقابل إعلان حرية الملاحة في مضايق شرم الشيخ - وهو ما تم الاتفاق عليه بين السادات وبيجن أثناء زيارة القدس - كما اشتملت الوثيقة على مقترحات خاصة بضمانات الأمن ومستقبل المطارات والمستوطنات بسيناء (4) . مع الوضع في الاعتبار أن بيجن بصدد إعداد مشروع بشأن موضوع الفلسطينيين بما يتضمنه من إدخال تغييرات بعيدة المدى على الوضع الراهن في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومن شأن هذه التغييرات منح العرب الفلسطينيين الحكم الذاتي وتقرير المصير . بمراعاة أن المشروع لا يتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة بهذه المنطقة ولا انسحاب السكان المدنيين الإسرائيليين ولا القوات العسكرية الإسرائيلية منها ، أما بالنسبة للقدس فهي قضية منفصلة (5) .

وكانت الوثيقة المصرية تتضمن أربع نقاط أساسية : الأولى تؤكد على ضرورة أن يشمل الترتيب الذي يتم التوصل إليه على حل للصراع القائم مع كافة الدول العربية الأخرى ، ومن ثم فلا ينبغي طرحه على اعتبار أنه اتفاق ثنائي تام . وأن تناقش الأمور المتعلقة بترتيبات السلام بين مصر وإسرائيل بشيء من التفصيل ، في حين تناقش الأمور المعني بها الدول العربية الأخرى بوجه عام . وينبغي أن تشتمل هذه المناقشات العامة على تأكيد

---

(1) ديفيد هيرست ، مرجع سابق ، صـ 531 .
(2) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 259 .
(3) بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ 259 .
(4) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 92 – 95 .
(5) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مشاريع التسوية ، ص 14.

مبادئ ؛ انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ، وتوفير وضع مستقل للفلسطينيين إما من خلال إقامة دولة فلسطينية أو بأي طريقة أخرى (1) .

وتناولت النقطة الثانية نوع ضمانات الأمن التي يجب توفيرها لإسرائيل في سيناء وعلى جبهات إسرائيل مع جيرانها الآخرين . وترى مصر فيما يتعلق بسيناء والحدود بينها و بين إسرائيل ، أنه من الضروري إجراء مناقشات مفصلة والتوصل إلى ترتيب مكتوب " لكل ياردة مربعة " أما بالنسبة للمناطق الأخرى ، فيكفي مناقشة الخطوط العريضة فحسب مثلما ذكر من قبل . وعلى أية حال يجب الاهتمام والحرص الشديد حتى لا يبدو الاتفاق كما لو كان اتفاقا ثنائياً ؛ حتى يتسنى للمصريين الاحتفاظ بقوة الدفع للتوصل إلى ترتيب شامل مع كافة الدول العربية . وبهذا الوضع لم يتعد إطار التسوية المطروح حدود الشكليات والتغطية السياسية . وأخيرا الإقرار بضرورة تدخل واشنطن والإلقاء بثقلها لدفع عجلة المفاوضات ، فلا سبيل لإحراز أي تقدم نحو إقرار السلام بدونها (2) .

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج خلال المباحثات السرية بالرباط أعرب السادات لفانس الذي قد وصل لتوه إلى القاهرة (3) ، عن استعداده لإبرام معاهدة سلام مع إسرائيل بشرط أن تكون داخل إطار شامل حتى لا يفقد تأييد الدول العربية ويعرض نفسه للاتهام بالخيانة . أما بالنسبة للقضية الفلسطينية اقترح السادات معالجة المسألة عن طريق إعلان مبادئ يتم صياغتها بشكل عام تكون بمثابة دفاع ضروري يشهره السادات في وجه أي انتقادات داخلية كانت أم خارجية (4) . وأكد السادات على استعداده للسير في طريقه ولو منفرداً ، وعقد العزم على الرد بشدة على كل من أدانوا مبادرته (5) ، كرد انتقامي لكرامته وهيبته . فمنذ ذلك الوقت سعى السادات إلى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية تماما من عملية التسوية أو محاولة إضعافها بغض النظر عما بدا ظاهريا.

1 : مؤتمر القاهرة التحضيري :

وفي أعقاب زيارة القدس كان السادات لا يزال تسيطر عليه حالة من النشوة أفقدته إدراك حقائق الأمور ، ومن ثم دعا إلى عقد مؤتمر تمهيدي ؛ وذلك لتسوية المسائل الإجرائية ووضع أسس التوجه لمؤتمر جنيف لوضع الحل الشامل النهائي ، وقد وجه السادات الدعوة لحضور المؤتمر لكل من الأردن وسوريا ومنظمة التحرير ولبنان - رغم إدراكه التام عدم قبول دعوته ، إلا أن اعتقاده بأنه ليس أمام الجميع سوى السير على دربه و ربما يرغمهم ذلك بالقبول على غير المتوقع - وإسرائيل ، بالإضافة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي

---

(1) موشي دايان ، الاختراق ، ص 96 – 97 .

(2) المصدر نفسه ص 97 .

(3) وصل فانس إلى القاهرة صباح يوم 10 ديسمبر ، واجتمع الجانبان المصري والأمريكي في جلسة مشتركة لا تعدو أن تكون استعراضا دبلوماسيا ومناسبة لالتقاط الصور ، تأكيدا لتأييد واشنطن لمبادرة السادات وعزمها على المشاركة في مؤتمر القاهرة ، وأكد السادات على أهمية الدور الأمريكي في جهود السلام في الشرق الأوسط أو أية جهود تبذل للتوصل إلى حل . أما القضايا الحقيقية فكانت تناقش بين الرجلين وحدهما وجها لوجه . دون إطلاع معاوني السادات ومستشاريه على ما تم الاتفاق عليه وراء الأبواب المغلقة ،وبالتالي ضياع فرصة تسجيل محاضر تلك الاجتماعات ووثائقها ، وحينما تدون بغرض التسجيل تعتمد على رواية السادات الإنشائية ، التي تفتقر إلى الدقة والتفصيل ، فضلا عن أنها أحادية الجانب . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص 45 . أما مذكرات محمد إبراهيم كامل لن تترك موضعا إلا وقد أشارت إلى هذه الكارثة .

(4) موشي ديان ، الاختراق ، ص 93 .

(5) بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص 44 – 45 .

والأمم المتحدة . وقد خاب أمل السادات ؛ فلم تقبل دولة عربية واحدة الدعوة لحضور المؤتمر ليواجه مؤتمر القاهرة فشلا ذريعا قبل أن تعقد جلساته (1) .

وقد بدأت جلسات المؤتمر * صباح يوم 14ديسمبر 1977 وبدأ الحوار بين مصر وإسرائيل عقيما ، وهو ما ظهر خلال سير المباحثات بوجود خلاف أساسي بين البلدين فيما يتعلق بجدول الأعمال ، حيث اقترحت مصر أن يتضمن هذا الجدول القضايا الملحة بشأن مسائل الانسحاب والقضية الفلسطينية وطبيعة السلام ومكوناته ، بينما كانت وجهة النظر الإسرائيلية أن يرتكز البحث حول مناقشة طبيعة السلام من خلال نصوص مقترحة لاتفاقية سلام بين إسرائيل والعرب ، بيد أن الوثيقة الإسرائيلية لم تشر إلى الحدود الدولية ولا المناطق العازلة ولا المنزوعة السلاح ولا إلى المشكلة الفلسطينية ، ولا إلى المستوطنات الإسرائيلية في سيناء (2) .
فأوضح الوفد المصري أنه لا يمكن الدخول في مناقشة أية بنود لاتفاقية السلام قبل تحديد المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها السلام ، وبخاصة القضية الفلسطينية ، وحددت مصر رؤيتها لموضوعات البحث في المؤتمر على النحو التالي : مبدأ الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام 1967، أن يكون ترتيب السلام الدائم قائما على حل القضية الفلسطينية بإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة ، أن يكون الحل الشامل هو الإطار العام للمباحثات ، مع إيجاد تصور مشترك يكفل الأمن لكل الأطراف (3) .

وهو ما رفضه الوفد الإسرائيلي بشدة ، قابله رفض الجانب المصري للمشروع الإسرائيلي ، لينتهي المؤتمر بنوع من التجميد لأعماله ، دون التوصل إلى اتفاق بشأن أي من القضايا المطروحة ، بعد أن أعلن عن الاتفاق على عقد لقاء قمة الإسماعيلية بين السادات و بيجن ، حيث تركزت الجهود على الإعداد للقاء الرئيسين (4) .

و على الجانب الآخر بينما كانت تتم مراسم افتتاح مؤتمر القاهرة التمهيدي طار بيجن إلى واشنطن للاجتماع مع كارتر لطرح مقترحاته ومناقشة كارتر فيما سيعرضه على السادات خلال مباحثات الإسماعيلية القادمة ، بعد أن أجرى بيجن مشاورات مع لجنة الأمن الوزارية بشأن المبادئ التي تحدد المشروعين اللذين كان بصدد عرضهما على كارتر وتمت الموافقة على الوثيقتين مع إدخال بعض التعديلات عليهما . وكانت واشنطن على علم مسبق في ذلك الحين بالخطوط العريضة لمقترحات إسرائيل الرامية لإقرار السلام مع مصر ، لأن فانس قد تسلم نسخة من الوثيقة التي قدمها دايان إلى التهامي في المغرب ، كما استمع إلى تقرير رئيس الوزراء

---

(1) Heffernan , Patrick O . , op . cit , p 128 .

* بينما كان مؤتمر القاهرة منعقدا كان نظيره يعقد بطرابلس تحت زعامة الدول العربية المعارضة بشدة لإجراء مفاوضات بين مصر وإسرائيل وبطن المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية لمصر . انظر موشي دايان ، الاختراق ، ص 100 – 101 .

(2) عصمت عبد المجيد ، زمن الانكسار والانتصار : مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية [القاهرة : دار الشروق ، ط1 1999] ص 155 – 156 .

(3) المرجع نفسه ، ص 156 .

(4) بدر عبد العاطي ، الكيان الفلسطيني من بيجن إلى نتانياهو [القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ط1 1997] ص17

عن محادثات القدس مع السادات في هذا الشأن . غير أن الجديد في الأمر هو طرح مشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين ، والذي اعتبره بيجن موازنة لمبادرة السادات للقدس (1) .

و عموما كان الدافع الرئيسي وراء مبادرة بيجن لزيارة واشنطن عشية قمة الإسماعيلية هو انتزاع التأييد الأمريكي لأفكاره ودمغها بالخاتم الرئاسي ، ومن ثم قبول السادات لها دون أدنى تردد ..

ولم يتم الاعتراض على المقترحات الخاصة بسيناء فهي تبدو واعدة كما ارتآها كارتر ، وهو مالا ينطبق على الحكم الذاتي ؛ فقد برزت نقاط عديدة في هذا الصدد ، لعل أهمها أن يكون الحكم الذاتي ترتيبا دائما وليس مرحلة انتقالية لإعادة الأراضي إلى السيطرة السياسية العربية بمجرد التوصل إلى اتفاق للسلام ، وكانت الخطة تحتوي أيضا على نوع من التفاصيل من المحتم أن تثير حنق السادات (2) ؛ حيث بدا أن إسرائيل تنوي الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية وفي النهاية السيطرة السياسية على الضفة الغربية وقطاع غزة ، حتى في ظل خطة الحكم الذاتي (3) . أي تقديم المستحيل في مقابل لاشيء . لذا استحث الجانب الأمريكي بيجن على تقديم مجموعة من المبادئ أكثر بساطة ، ولكن بيجن بدا فخورا بما صنعت يداه ، وواثقا من تنفيذه فهو أدرى بشأن كيفية التفاوض مع السادات وليس بحاجة إلى نصائح واشنطن . بيد أن بيجن كان تواقا للغاية لكسب التأييد الأمريكي فقط لا غير ؛ حيث أنه ألمح إلى إمكانية إدخال بعض التحسينات في خطته بعد التشاور مع حكومته . وبعد أن انتهى إلى ذلك أصدر على الفور بيانا علنيا يكاد يصل إلى القول بأن كارتر أقر بخطته ، وهو ما اقتضى أن تصدر واشنطن توضيحا يفيد بأن الخطة تعتبر خطوة إيجابية في اتجاه المفاوضات (4) . فكان لبيجن ما أراد ؛ لتتجه خطى الجميع نحو المسار المرسوم ، فها هو بيجن قد أعد عدته وأثقل جعبته وأحكم خطته لمواجهة عدوه الأعزل بقمة الإسماعيلية فماذا أعد له السادات ؟؟

2 : قمة الإسماعيلية :

تعتبر الخطوة الهامة في التطورات التي شهدتها مباحثات التسوية بين مصر وإسرائيل منذ زيارة القدس لتحديد أساس اتفاق سلام ، قد بدأت بوصول بيجن إلى الإسماعيلية لإجراء مباحثات مباشرة مع السادات في 25 ديسمبر 1977 .

وكانت أهم نتائج مباحثات الإسماعيلية هو ما أسفر عنه الاجتماع المغلق بين السادات و بيجن بأن تم التوصل بينهما إلى الاتفاق على تشكيل لجنتي عمل مشتركة ، إحداهما سياسية برئاسة وزيري خارجية البلدين وتقرر عقد جلساتها في القدس ، و الأخرى عسكرية برئاسة وزيري دفاع البلدين وتعقد جلساتها في القاهرة . و كان قد تم التوصل إلى هذه النتيجة خلال انفراد بيجن بالسادات أثناء الجلسة المغلقة بينهما - بينما ظل أعضاء

(1) انظر موشي دايان ، الاختراق ، ص 102 .
(2) وليام كوانت عملية السلام ، صـ 259 – 260 .
(3) حول تفاصيل زيارة بيجن لواشنطن وأغراضها ، راجع ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 33 – 35 . أما بشأن نص مشروع بيجن للحكم الذاتي يمكن الإطلاع عليه في طيات مشاريع التسوية ، مرجع وثائقي سابق ذكره ، ص 14 -19 .
(4) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 260 .

الوفدين المصري والإسرائيلي في انتظار ما سوف يتوصل إليه الزعيمان خلف الأبواب المغلقة ـ ولم تكن نتاج مباحثات الوفدين (1) .

وعلى الرغم من ذلك فقد رفض كل من الطرفين مقترحات الآخر للسلام . وبدا واضحا أن مدى الهوة بين موقف البلدين إزاء معاهدة السلام مازال شاسعاً للغاية ، فلم يكن ثمة ما يدعو للتفاؤل سوى رغبة الزعيمين السادات وبيجن في تجنب الوصول إلى طريق مسدود يصبح فيه التقدم مستحيلا أو الاستسلام بأن المباحثات قد باءت بالفشل ، وإنما الاتفاق على استمراريتها مهما كانت الصعاب والعقبات . فكان السادات حقا يريد الوصول إلى اتفاقية سلام ويسعى لتذليل العقبات ، في الوقت الذي تواجه إسرائيل صعوبة الاختيار ما بين القيام بتنازلات فادحة تجبرها على الانسحاب التام من سيناء ، و الالتزام بالانسحاب التام من الضفة والقطاع والجولان ، وإقامة دولة فلسطينية ، وبين عدم إبرام معاهدة سلام مع مصر (2) .

وعلى أية حال فقد تحقق خلال مباحثات الإسماعيلية بعض التطورات التي يمكن اعتبارها بداية تحول في تاريخ مساعي التسوية بين البلدين ، لعل أهمها قيام إسرائيل بتقديم مشروع محدد للسلام يتضمن تحديدا للخطوط التي تتصورها للحدود في المنطقة وشكل السلام ومستقبل العلاقات بين دول المنطقة . وقد تضمن هذا المشروع في القسم الخاص بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة منح السكان بهما حكما ذاتيا إداريا (3) .

أما مشروع بيجن بشأن معاهدة السلام مع مصر : فقد تناول المبادئ و المقترحات التالية :-

نزع السلاح ، المستوطنات المدنية ، الانسحاب العسكري على مراحل وحرية الملاحة . أما بالنسبة للمناطق منزوعة السلاح فلا تتحرك القوات المصرية إلى ما وراء حدود متلا والجدي أي أن أكثر من ثلاثة أرباع مساحة سيناء تكون منزوعة السلاح ، على أن يتم العمل باتفاقية تخفيض عدد القوات الموجودة والتي تم التوصل إليها عقب حرب أكتوبر في المنطقة الواقعة بين ذلك الحد والقناة (4) . وتظل المستوطنات المدنية الإسرائيلية كما هي عليه ، على أن تخضع للإدارة والقوانين الإسرائيلية ، وتكون القوات الإسرائيلية مسئولة عن الدفاع عنها . و تكون هناك فترة انتقالية لعدة سنوات تتراجع خلالها القوات الإسرائيلية إلى خط في وسط سيناء ، على أن تحتفظ بقواعدها الجوية ومنشآت أجهزة الإنذار المبكر حتى يتم انسحابها نهائيا إلى الحدود الدولية .

و تقوم قوات الأمم المتحدة أو وحدات مصرية / إسرائيلية مشتركة بضمان حرية الملاحة عبر مضايق تيران والإشراف عليه . وفي حالة إذا ما تولت قوات الأمم المتحدة هذه المهمة فلا يحق لها التخلي عنها إلا بموافقة الطرفين وقرار جماعي من مجلس الأمن . كذلك لابد للبلدين من الاعتراف بمضايق تيران وخليج إيلات في إعلان خاص كممرين مائيين دوليين تمر بهما كافة السفن بكافة الأعلام .

---

(1) انظر ، عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، ص 118 . أما عن مأساة استراتيجية السادات لإدارة المباحثات السياسية مع العدو الصهيوني ومرارتها ، ينقلها لنا وزير الخارجية ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صــ 38 – 39 . وعلى امتداد صفحات مذكراته يعرض لنا ما لم يخطر على قلب بشر ، بل ما لم تتوقعه إسرائيل ذاتها .

(2) موشي دايان ، الاحتراق ، صــ 105 .

(3) بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صــ 17 – 18 .

(4) موشي دايان ، الاحتراق ، صــ106 ، راجع نص المشروع كما ورد بمناقشة الكنيست . مع مراعاة أننا أوردنا نص مشروع بيجن بشأن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ليتم مقارنته بما تم التوصل إليه في نهاية المطاف والرحلة الشاقة من مباحثات السلام بشأن المعاهدة بين البلدين ، راجع أيضا ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صــ 41 .

- و تضمن مشروع بيجن للحكم الذاتي :

- إلغاء الحكم العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مع تولي السلطة الإسرائيلية شئون الأمن والنظام العام مع تعليق موضوع السيادة .
- أن يكون للسكان حق الاختيار بين الجنسيتين الأردنية أو الإسرائيلية .
- أن يكون للإسرائيليين حق شراء وتملك الأراضي في تلك المناطق والإقامة فيها .
- وفيما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس يتم وضع تنظيم يكفل حرية وصول أصحاب جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم (1) .

وبرغم أن مشروع بيجن للحكم الذاتي هو أقصى ما أمكن تقديمه للفلسطينيين لتغيير الوضع الراهن دون انتهاك أي من مبادئ الأيديولوجية الخاصة بأرض " إسرائيل الكاملة " . وإن القراءة المتأنية لمشروع بيجن تشير إلى أن هذا المشروع لم يكن سوى وسيلة لترسيخ سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة باستغلال سياسة الأمر الواقع لتكريس السيطرة الإسرائيلية الفعلية على تلك المناطق (2) .

ومنذ ذلك الحين أصبحت فكرة الحكم الذاتي تمثل القاسم المشترك الذي تم تبنيه في غالبية الاقتراحات والمشاريع التي طرحت لحل القضية الفلسطينية كمرحلة انتقالية ، ومنها بالطبع اتفاقية إطار السلام في الشرق الأوسط الموقعة في كامب ديفيد والمباحثات التي تمت على أساسها بين مصر وإسرائيل فيما بعد للاتفاق حول ترتيبات المرحلة الانتقالية (3) .

وعلى أية حال لم يتم الاتفاق على مبادئ السلام بل حاول بيجن الإغراق في التفاصيل التي هي من شأن اللجان الفرعية . إلا أنه تم - بناء على هذه المباحثات - تحديد نقاط الخلاف الحقيقية الملموسة بين الجانبين بدقة ووضوح ، وظهر جليا اتساع شقة الخلاف بينهما حول قضايا جوهرية ، والتي ظلت قائمة حتى توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد . كما رفضت مصر مشروع بيجن للحكم الذاتي ؛ حيث برزت الخلافات الجوهرية الواسعة بين مصر وإسرائيل *. وبهذا الوضع انتهت مباحثات الإسماعيلية بالفشل ولم تحرك عملية السلام إلى الأمام قيد أنملة على أمل الوصول إلى اتفاق على المبادئ ، لتتمكن اللجان السياسية والعسكرية من العمل (4) .

وأمام فشل مباحثات الإسماعيلية والهوة الشاسعة بين المواقف المصرية الإسرائيلية قررت واشنطن التدخل للإبقاء على عجلة المفاوضات دائرة ، واستعادة زمام الأمور بيدها ..

---

(1) موشي دايان ، الاختراق ، صـ106 ، راجع نص المشروع كما ورد بمناقشة الكنيست . مع مراعاة أننا أوردنا نص مشروع بيجن بشأن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ليتم مقارنتها بما تم التوصل إليه في نهاية المطاف والرحلة الشاقة من مباحثات السلام بشأن المعاهدة بين البلدين ، راجع أيضاً ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 41 .

(2) لمزيد من التفاصيل حول الجذور التاريخية والأيديولوجية لمشروع بيجن ، انظر ، مشاريع التسوية الإسرائيلية ، مرجع سابق صـ 119- 136 .

(3) المصدر نفسه ، كذلك ، بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ 18 .

* وقد انعكس ذلك في عدم صدور بيان مشترك بعد انتهاء أعمال القمة ، وقد اتضح الموقف المصري من مشروع بيجن في المؤتمر الصحفي الذي عقده كل من السادات وبيجن في ختام المباحثات في 26 ديسمبر 1977 ، حيث ذكر السادات أنه فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية لب الصراع ، فإن موقف مصر محدد بأنه بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن تقوم الدولة الفلسطينية ، أما الموقف الإسرائيلي فهو أن العرب الفلسطينيين في الضفة والقطاع يجب أن يتمتعوا بالحكم الذاتي ، وهنا موضع الاختلاف . و لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الحكم الذاتي ، انظر ، عبد العليم محمد ، مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي : دراسة مقارنة لبعض الأنماط و المشكلات [القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ط1 1996] ص 100 - 110 .

(4) William B . Quandt , Camp David , p 132

وعلى الفور وصل كارتر إلى أسوان في 4 يناير 1978 ، قادما من الهند في طريقه إلى واشنطن للاجتماع بالسادات ، وكان أهم ما نتج عن هذه الزيارة الإعلان بتصريح صيغة أسوان والتي تضمنت : أنه يجب أن يقضي السلام بين مصر وإسرائيل إلى تطبيع العلاقات ، وأنه يتعين على إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب 1967 ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين وتمكينهم من الاشتراك في تقرير مصيرهم . ولعل اهم ما يميز هذه الصيغة هو تبلور موقف واشنطن من موضوع حقوق الشعب الفلسطيني بعد أن ظل يتذبذب صعوداً وهبوطاً منذ تولي كارتر الرئاسة وهو ما أثار شكوك ومخاوف إسرائيل لتفسير إعلان كارتر بأنه تأييد لإقامة دولة فلسطينية (1) .

وأثناء التحضير لجدول أعمال اجتماعات اللجنة السياسية المقرر عقدها في منتصف يناير 1978 بالقدس تم تبادل المشروعات لجدول الأعمال بين الطرفيين عن طريق سفارتي الولايات المتحدة بالقاهرة وتل أبيب . والتي تضمنت في مجملها تعديلات في الشكل والصياغة دون مساس بالجوهر والموضوع . وكان ذلك دون جدوى ؛ إذ رفض كل جانب مقترحات الأخر . عندئذ تدخلت واشنطن فتقدمت بمشروع جدول أعمال اجتماعات اللجنة السياسية في 15 يناير وقد قبله السادات دون نقاش ، كما قبلته إسرائيل في نهاية الأمر(2) .

وتضمن مشروع جدول الأعمال الأمريكي المقترح :

- إعلان مبادئ يحكم المفاوضات الخاصة بتحقيق تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط .
- الخطوط العريضة للمفاوضات المتعلقة بمسائل الضفة الغربية وقطاع غزة .
- عناصر معاهدات السلام بين إسرائيل وجيرانها ، وذلك طبقا لمبادئ قرار مجلس الأمن 242 .

ولم يكن ذلك بطبيعة الحال سوى مجرد تأجيل لبحث المسائل موضوع الخلاف دون إيجاد حل لها (3) . ورغم ما أثارته حكومة بيجن من عراقيل بإقدامها على بناء مستوطنات جديدة في سيناء ولما لذلك من تأثير وأبعاد . إلا أنها لم تحل دون وصول الوفد المصري إلى تل أبيب لبدء مباحثات اللجنة السياسية [4] .

مباحثات اللجنة السياسية بالقدس :

بدأت اللجنة السياسية أعمالها في 17 يناير 1978، في جو مشحون بالتوتر والشكوك المتبادلة . لذلك اصطدمت اللجنة السياسية بالمتاعب منذ اللحظات الأولى من بداية جلساتها *حيث تم تبادل مشروع السلام بين الوفدين ، وكان المشروع الإسرائيلي لا يختلف كثيرا عما قدمه مناحم بيجن في الإسماعيلية . وكان أول ما واجه اللجنة من صعوبات الموضوع الأول في جدول الأعمال الخاص بإعلان مبادئ للتسوية ، وهو ما أصر عليه الوفد المصري مطالبا إسرائيل بالتزام محدد بالانسحاب من سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة والاعتراف

---

(1) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 111 .

(2) محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 72 .

(3) المرجع نفسه ، صـ 72 .

(4) Melvin A . Freedlander, op . cit , p 213 .

* وبخاصة بسبب تصريحات دايان عشية عقد اللجنة السياسية لجلستها الأولى ، وعزم شارون للإعداد لإقامة المزيد من المستوطنات في سيناء إلى جانب تصريحات بيجن نفسه ، وما إلى ذلك من الأفعال والأقوال التي تعمل على تقويض موقف مصر ، ولاسيما موقف السادات في العالم العربي . انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ 110 – 111 . و لمزيد من التفاصيل ، راجع ، مناحم بيجن ، مرجع سابق ، ص 225 .

بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم (1) . وهو ما لا يتوافق مع المشروع الإسرائيلي ، بل يصطدم به ... تضمنه من مسائل خاصة بطبيعة السلام ، ومشكلة الفلسطينيين العرب واللاجئين ، المستوطنات في سيناء ... رفض الوفد المصري هذه المقترحات وأصر على أن تقتصر أعمال اللجنة السياسية على بحث ... الفلسطينية (2) .

وأمام عجز الوفدين المصري والإسرائيلي عن تضييق الفجوة بينهما أمكن في النهاية التوصل إلى جد... أعمال مبدئي بناء على مقترحات أمريكية تضمن : إعلان المبادئ التي تحكم المفاوضات من أجل حل شامل ... مسألة الضفة الغربية وقطاع غزة وعناصر اتفاقات السلام بين إسرائيل وجيرانها - كصيغة وسط للتقريب بين وجهتي النظر المتباينتين - إلا أن ذلك لم يتحقق برفض أحد الطرفين أو كليهما معاً (3) .

هكذا لم تخرج اجتماعات القدس بأكثر من تبادل مشاريع إعلان مبادئ أعدتها الأطراف الثلاثة ، إلا أنها ... أول محاولة قامت بها إسرائيل من أجل إغراء مصر بعقد اتفاق ثنائي معها ، مع توفير الغطاء السياسي للسادات بالتوصل لبيان غامض حول القضية الفلسطينية - يكاد يتطابق مع صيغة القرار 242 من حيث الغموض والتناقض - غير أن السادات كان لا يزال مصراً في تلك المرحلة على الربط بين حل مشكلة سيناء والمشكلة الفلسطينية (4) .

وفي ضوء إصرار إسرائيل على مواقفها فيما يتعلق بالانسحاب والمشكلة الفلسطينية ورفضها للمقترحات المصرية بهذا الشأن ، وتفاقم الوضع عقب خطاب بيجن * ، وعجز المساعي الأمريكية عن الوصول لحل وسط قرر السادات قطع المباحثات واستدعاء الوفد المصري من القدس في 19 يناير 1978 ، مما جعل مفاوضات اللجنة السياسية تنتهي إلى التعليق المفاجئ بالشكل الدرامي الذي تعمده السادات (5) . ربما تكون محاولة لإقحام واشنطن في المباحثات كشريك كامل ، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من الجهود السلمية تميزت ببروز دور أمريكي أكثر تدخلاً في عملية الوساطة ، كما طرأ بعض التطورات على الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية (6) . وهو ما سنعرض له تباعاً . وعلى أثر الاستدعاء المفاجئ للوفد المصري أعلنت القاهرة تأجيل اجتماع اللجنة العسكرية - لأنها كانت رهنا بتقدم اللجنة السياسية وما يسفر عنها من نتائج - ولكن دون إنهاء أعمالها (7) .

هكذا عبدت إسرائيل طريق المفاوضات بالألغام التي كثيراً ما حاول السادات تفاديها ؛ بمعارضة بيجن اشتراك مصر في حل المسائل المتعلقة بالضفة والقطاع انطلاقاً من مبدأ سياسته في قطع الطريق على أي طرف خارجي لأخذ موطئ قدم بهما ، بعد ما نجح في استبعاد الممثل الشرعي . ولذلك ظل يدفع باتجاه

---

(1) Melvin A . Friedlander , op . cit , pp 213 , 214 .

(2) لمزيد من التفاصيل حول سير المباحثات ، انظر موشي دايان ، المرجع نفسه ص 110– 115 وكذلك محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، ص81 - 87

(3) عصمت عبد المجيد ، مرجع سابق ، صـ 166 .

(4) بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ 22 .

* حول خطاب بيجن في حفل تكريم الوفد المصري والذي اعتبره رئيس الوفد المصري محمد إبراهيم كامل إهانة موجهة ومقصودة الأمر الذي أدى إلى احتجاجه و قطعه للمباحثات ، انظر ، مذكرات وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، ص 92 – 95 .

(5) إلياس شوفاني ، طريق بيجين إلى القاهرة ، ص 53 .

(6) بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ23 .

(7) انظر ، محمد إبراهيم كامل ، حول قرار السادات المفاجئ بسحب الوفد المصري ، مرجع سابق ، صـ 95 – 98 .

المفاوضات مع مصر في نطاق العلاقات الثنائية بين البلدين .كما لم تكن واشنطن أكثر حماسة من إسرائيل في إعطاء السادات دوراً كبيراً في التسوية ، خارج نطاق ما يتعلق بمصر مباشرة ، أما ماعدا ذلك فلا يعدو مجرد كونه غطاء سياسيا ، إذ لم تكن واشنطن تريد للسادات أن يحتل مكان المملكة السعودية ، على عكس ما كان يتطلع إليه . فجاءت خطوته المفاجئة لتعليق المفاوضات في القدس تعبيراً عن خيبة أمله لما آلت إليه الأمور على الرغم من مبادرته ، وإعطائه مركزاً عالمياً يضعه في موقع القيادة الأولى للحل الشامل (1) . برغم حرص واشنطن على ضمان أن يحرز السادات نتائج إيجابية من مبادرته ، مادام السادات قد خاطر بمستقبله - بل وبحياته - هذه المخاطر السياسية الضخمة فإن بقاءه وربما التوجه للغرب [لواشنطن] في مصر يتوقفان على التقدم باتجاه السلام (2) .

وعقب تعليق المفاوضات في اللجنة السياسية جرت اتصالات مكثفة بين واشنطن والقاهرة وتل أبيب ، تم خلالها الاتفاق على زيارة السادات لواشنطن ، وعلى استمرار المحادثات في اللجنة العسكرية والتي قد بدأت اجتماعاتها بالقاهرة في النصف الأول من يناير 1978 . وقد سبقتها مباحثات تمهيدية في 20 ديسمبر 1977 * ، وهي ما عرفت بمباحثات جانكليس .

<u>مباحثات اللجنة العسكرية بالقاهرة</u> :

تناولت مباحثات تلك الجولة الموضوعات الرئيسية الهامة بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء ، وترتيبات الأمن الإسرائيلي والمطارات ، وتخفيض حجم الجيوش ، وتمركز القوات المصرية في سيناء ، ومحطات الإنذار . وقد رفض الجانب المصري المقترحات الإسرائيلية كاملة بشأن إجراءات تعديل الحدود ، وتخفيض حجم الجيش وتوزيع القوات وأماكن تمركزها ونوعية أسلحتها الرئيسية سواء في السلم أو الحرب ؛ فذلك عامل رئيسي من عوامل تحقيق الأمن القومي للدولة وتنفيذ استراتيجيتها العسكرية . وعلى هذا فهي ليست موضوعاً للمناقشة أو التفاوض بشأنها سواء في مرحلة الحرب أو السلام (3) .

وعند هذا الحد وصلت المباحثات إلى طريق مسدود ، ولكنها كشفت عن النوايا الإسرائيلية بالنسبة لمستقبل العلاقات العسكرية مع مصر ، فهي تريد تقليص حجم القوات في سيناء ، وعدم تجاوزها خط المضايق ، ونزع سلاح سيناء ، وأن يكون لها محطات إنذار في شرق سيناء لكشف النشاط العسكري لقواتنا المسلحة ، وتقييد حرية العمل العسكري بسيناء بشكل عام (4) .

ومن المفارقات أن المطالب الإسرائيلية في سيناء لم تكن من فراغ ، بل تستند إلى وعد قطعه السادات على نفسه لبيجن أثناء زيارة القدس ؛ بعدم نقل قوات من الجيش المصري إلى شرق المضايق

---

(1) إلياس شوفاني ، مرجع سابق ، صـ 54 .
(2) سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 31 .
* كان هنالك اتفاق على لقاء يتم بين وزيري الدفاع الإسرائيلي والمصري في القاهرة لوضع أسس العلاقات العسكرية بين البلدين في مرحلة السلام أثناء زيارة القدس .
(3) حول تفاصيل المباحثات يطرحها بدقة وزير الدفاع المشير عبد الغني الجمسي ، حرب أكتوبر ، صـ 495 – 505 .
(4) المرجع نفسه .

[مثلا والجدي] (1) . وهو ما أثار دهشة وزير الدفاع المصري - عبد الغني الجمسي الذي لم يكن على علم بذلك - وأصابته بصدمة عنيفة . لما لذلك من تداعيات عسكرية خطيرة وإحداث خلل بنظام الدفاع عن سيناء ، مضافا إلى ذلك أبعاده السياسية ؛ بتعارض ما هو مطروح مع مبدأ السيادة المصرية على أراضيها (2) . وهو ما تم رفضه شكلا وموضوعاً .

وفي إطار مباحثات جانكليس وما انتهى إليه مؤتمر الإسماعيلية بدأت اللجنة العسكرية أعمالها بالقاهرة بحلول صباح 11 يناير 1978 ، وانتهت أولى جلساتها دون تقدم حيث دارت المباحثات في حلقة مفرغة بشأن المطارات والمستوطنات والتناقض بين مطلبي الأمن الإسرائيلي والسيادة المصرية . ودارت الجلسة الثانية حول موضوع تحديد حجم القوات على جانبي الحدود والمناطق الفاصلة منزوعة السلاح (3) . وأمام رفض إسرائيل المعاملة بالمثل على جانبي الحدود متعللة بأنه ليس لديها مجال لنزع السلاح انتهت هذه الجولة من المفاوضات دون تحقيق أي تقدم بشأن المستوطنات والمطارات أو حتى حجم القوات ؛ فإسرائيل لا تزال متمسكة بمشروعها للسلام الذي يتعارض شكلا و موضوعاً مع السيادة المصرية على أراضيها وأمنها القومي ولا يحقق الانسحاب الكامل من سيناء ، في الوقت الذي التزم الجانب المصري بضرورة تحقيق الانسحاب الكامل من سيناء دون إبقاء أي مستوطنات أو مطارات تحت أي ادعاء (4) .

هكذا لم تكن المباحثات العسكرية أسعد حظا عما انتهت إليه مباحثات اللجنة السياسية ، اللهم إلا قرار استئناف عملها لأسباب غير موضوعية * في جو ملبد بالغيوم على أثر ما انتهت إليه اللجنة السياسية بتعليق أعمالها بالقدس (5) .

وفي الواقع لم يكن استئناف هذه المباحثات إلا تكرارا لما دار في المباحثات السابقة ، فقد كرر وايزمان موقف إسرائيل بشأن الانسحاب بأن تعود سيناء للسيادة المصرية بشرط ألا يؤثر ذلك على احتياجات الأمن الإسرائيلي وبقاء المستوطنات في أماكنها واستمرار سيطرة إسرائيل على المطارات .

وكرد فعل مضاد كرر الجمسي موقف مصر من مسألة الأمن الإسرائيلي بأنه يجب ألا تتم على حساب الأمن والسيادة المصرية ، كما تم رفض احتفاظ إسرائيل بأي محطات إنذار في سيناء . وكان الموضوع الأخير الذي جرى بحثه خلال تلك المباحثات - أخطر موضوعاتها وأهمها - ترتيبات الأمن الإسرائيلي والمطالبة بمسافة فاصلة بين الجيشين المصري والإسرائيلي حددها الوفد الإسرائيلي بحوالي 150كم بحجة أن هذه المسافة حيوية لأمن إسرائيل .

---

(1) عيزرا وايزمان ، الحرب من أجل السلام ، صـ 76 .
(2) عبد الغني الجمسي ، حرب أكتوبر ، صـ 500 – 501 .
(3) عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ 77 .
(4) عبد الغني الجمسي، مرجع سابق ، صـ 528 – 531 .
* على إثر استدعاء الوفد المصري من القدس وتعليق مفاوضات اللجنة السياسية بالشكل الدرامي الذي تعهد به السادات حاول السادات ألا تصل الأمور إلى حافة الهاوية ؛ فقرر استئناف مباحثات اللجنة العسكرية إبقاء على المفاوضات على قيد الحياة و إرضاء للرئيس كارتر وتقديرا لعيزرا وايزمان ، ولهفة السادات ذاته لمواصلة واستمرار المفاوضات وهو ما لم يستطع إخفائه حتى أصبح سيفا مسنونا على عنقه .
(5) Melvin A . Friedlander , op . cit , pp 230 ,235 .

والأخطر في الموضوع هو ما ذكره وايزمان بشأن اتفاق السادات مع بيجن في القدس على أنه لن ترابط أي قوات مصرية شرق مضايق [متلا والجدي] ، وأن تكون المنطقة التي تقع شرق هذا الخط منزوعة السلاح وهو ما تمسك به الوفد الإسرائيلي وطالب بإقراره من الجهة العسكرية وتنفيذه (1) .

وكان لتحديد هذه المسافة بذاك القدر أبعاد عسكرية خطيرة حيث يصبح الجزء الأكبر من سيناء منزوع السلاح ، واستبعاد تمركز قواتنا على خط المضايق الاستراتيجي آخر الخطوط الدفاعية في سيناء وأهمها ؛ الأمر الذي لا يحقق الدفاع عن سيناء أو منطقة القناة التي تبعد عنه بحوالي [55كم فقط] ، وبذلك الوضع يبقى حوالي 150كم فراغا استراتيجيا دون أي مقاومة . مضافا إلى ذلك حرمان قواتنا من كل المطارات العسكرية بسيناء بجميعها شرق خط المضايق ، وهو ما لا يمكن قبوله من الناحية العسكرية تحت أية ظروف (2) .

وبناء على ذلك قدم المشير الجمسي رجاء إلى السادات بأن يتدخل سياسيا لتفادي هذا الوضع الخطير . ولكن الوقت كان قد فات ، ولم يكن السادات مستعدا لسماع تلك التوصيات مهما كانت خطورتها ؛ فقد وعد السادات بيجن ولن يتراجع عما وعد به .. برغم ما أوضحه وزير الدفاع بشأن الموقف الإستراتيجي في ظل الترتيبات سالفة الذكر والذي يضع قواتنا في الموقف الاستراتيجي العسكري الأضعف دفاعا أو هجوما . وهو هدف رئيسي تسعى إسرائيل لتحقيقه وتنفيذه على أرض الواقع تطبيقا لنظرية الأمن الإسرائيلي التي صاغها قادتها منذ نشأتها والتي تعكس أهدافها السياسية بفرض وجود دولة عنصرية داخل حدود يمكن التوسع إليها ومن خلالها ، بحيث تسطير على المنطقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ويكون لها بذلك كلمة مسموعة في العالم بعلاقاتها الاستراتيجية القائمة على المصالح - أوثق العري والروابط - في تلك المنطقة الحيوية من العالم (3) . لذا تعتمد إسرائيل في تطبيق نظرية أمنها على تفوقها العسكري لحسم أي تهديد لها بسرعة ، وأن يكون لها زمام المبادأة دائماً ، وبالمقابل تعمل على حرمان مصر من وسائل أمنها وأن تكون دائماً في الموقف العسكري الاستراتيجي الأضعف بالنسبة لها .

وانطلاقا من ذلك فإن ما تطالب به إسرائيل في المفاوضات تحت ستار الأمن الإسرائيلي يهدد الأمن القومي المصري تماما من هذا الاتجاه الاستراتيجي الخطير ، ويعطي لإسرائيل مميزات عسكرية كبيرة ويضعها في الموقف العسكري الأقوى في أي صراع مسلح مع مصر ، وهو ما لا يمكن استبعاده في مرحلة السلام .

والأخطر من ذلك هو موقف السادات وتهاونه إزاء المطالب [الشروط] الإسرائيلية . وبخاصة مطارات سيناء وإمكانية بحثها لتتحول إلى مطارات مدنية أما مسألة التمركز في شرم الشيخ أو على طول الحدود فقد اقترح السادات أن يقوم بعملها أطقم مشتركة من المصريين والإسرائيليين بالمراقبة ويمكن أن يشترك فيها أمريكيون ، وليس هناك ثمة حاجة لوجود قوات الأمم المتحدة ، ومضافا إلى ذلك لم تؤخذ مباحثات اللجنة العسكرية بمراحلها ، وما أثير فيها من موضوعات هامة موضع إعادة الحسابات وترتيب الأوراق لما لها من تأثيرات على سير المفاوضات بشكل عام ...

---

(1) المشير عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـ 539 .
(2) المصدر نفسه ، صـ 542 .
(3) حول جهود المؤسسات الإسرائيلية و مشاريعها المتوقع تنفيذها في ظل السلام مع مصر ، انظر ، مشاريع التسوية ، مرجع سابق ، ص 44 - 49 .

وهناك ثمة ملاحظة أخيرة على مباحثات اللجنة العسكرية ومناقشتها للقضايا المتعلقة بسيناء فقط ، وحتى على هذا الصعيد غابت مسألتان في غاية الأهمية : الأولى منهما خاصة بالتمركز العسكري في شرم الشيخ الذي كان شرطا إسرائيليا أساسيا لا تقبل التنازل عنه ، أما المسألة الثانية فهي الترتيبات المتعلقة باستغلال نفط بئر [علما] الذي لم يكن قد مضى وقت طويل على اكتشافه وبدء إسرائيل الضخ منه - ولربما كان الطرفان قد توصلا إلى نوع من التفاهم على هاتين المسألتين - فموضوع شرم الشيخ الذي كان يحتل مكانا بارزا في أي محادثات عن التسوية بين البلدين اختفى فجاة من الصورة ، ونظرا لأهميته الاستراتيجية - خصوصا بالنسبة لأمن البحر المتوسط - فقد سلم الطرفان بتحويله إلى قاعدة أمريكية تنتقل إليها محطات الإنذار التي أقيمت في المنطقة العازلة على خط الممرات [في أم خشيب] ضمن اتفاقية سيناء الثانية (1) . و ما لذلك من تداعيات و أخطار على الأمن القومي المصري بشكل عام . وهو ما تجاهله السادات عمدا تهافتا وراء الحل السلمي .

وعموما أثبتت تلك الجولة من المباحثات أن استمرار التفاوض المباشر مع إسرائيل دون جدوى ، بل يخلق الكثير من المصاعب وتكريس عزلة مصر عن الدول العربية ، وتثبيت قبضة إسرائيل على الأراضي المحتلة من خلال التسويف الإسرائيلي وهو ما أوضحه مشروع الحكم الذاتي ، فضلا عن تواتر التصريحات الرسمية بعدم التخلي عن سياسة الاستيطان في الضفة الغربية وغزة وبعدم العودة إلى خطوط 1967 وبخاصة الجولان، كما لم تسلم سيناء من مواصلة إقامة المستوطنات الإسرائيلية بها . فبدا استمرار المفاوضات - في ظل هذه التصرفات والإجراءات على مرأى ومسمع من العالم العربي - أمرا مستحيلا لا يمكن تبريره (2) .

<u>3 : تطور الموقف المصري منذ زيارة السادات لواشنطن [فبراير 1978] حتى انعقاد قمة كامب ديفيد [سبتمبر 1978] :</u>

وأمام تأزم الموقف والتعنت الإسرائيلي تدخلت واشنطن لإنقاذ المباحثات من تجمدها وحل الأزمة ؛ لذلك كثفت واشنطن اتصالاتها بالقاهرة وتل أبيب ، وقرر كارتر دعوة السادات لزيارة واشنطن تحدد موعدها في فبراير 1978 .

<u>زيارة السادات لواشنطن :</u>

أمضى السادات وكارتر عطلة نهاية الأسبوع في كامب ديفيد وحدهما ، وحاول السادات إقناع كارتر بأن مبادرته قد وصلت تقريبا إلى نهايتها وأنه لا يرى ما يدعو إلى مواصلة الشوط لمنتهاه ؛ كمناورة تكتيكية للضغط على كارتر للتدخل مباشرة وبشكل فعال ، وأخيرا تم الاتفاق خلال هذه الزيارة على سيناريو مشترك يقوم على أساس أن يبدي السادات استعداده لطرح اقتراح مصري منفصل حول الضفة والقطاع ، كاقتراح رسمي مضاد لخطة الحكم الذاتي ، وهو ما سوف يرفضه بيجن تمهيدا للاقتراح الأمريكي الذي يعتمد في الأساس على مشروع

---

(1) إلياس شوفان ، مرجع سابق ، صـ 52 – 53 .
(2) محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 111 .

يجن حول تطبيق الحكم الذاتي كمرحلة انتقالية يعقبها اتفاق نهائي يقوم على أساس القرار 242 بما في ذلك الانسحاب مع الاعتراف بحاجات إسرائيل الأمنية (1) .

وكان أهم ما تضمنته الوثيقة الأمريكية - ذات النقاط التسع بصياغة معدلة لاقتراح بيجن للحكم الذاتي - هو تحديد تطبيق نظام الحكم الذاتي خلال فترة انتقالية لمدة خمس سنوات ، والذي يعتبر في حد ذاته تغييرا أساسياً للوجود الإسرائيلي في الضفة والقطاع خلال الفترة الانتقالية وكذلك الإشارة إلى دور الأردن والفلسطينيين في مفاوضات الحكم الذاتي (2) .

والأهم من ذلك أن الرئيسين توصلا خلال تلك الزيارة لتفاهم عام حول أهمية التحرك السريع نحو اتفاق مصري / إسرائيلي ، كما أن السادات ركز خلال اجتماعه مع كارتر على سيناء ، ولم يتحدث بالتفصيل عن الضفة والقطاع مفضلا التأكيد على المبادئ العامة مثل الانسحاب وحق تقرير المصير . كما كان لهذه الزيارة انعكاسات هامة على كارتر وتصوره لعملية التسوية الشاملة ، فاستخلص كارتر بعد اجتماعه بالسادات أن الاهتمام الفعلي يجب أن ينصب على صفقة ثنائية مصرية / إسرائيلية ، مع ضرورة البحث عن كيفية تقديم شيء ما للفلسطينيين (3) . ليكون درعا واقيا يشهره السادات في وجهه الزعماء العرب و من يدينه بالخيانة . وفي الواقع أن السادات حتى ذلك الوقت كان لا يزال يأمل في اتفاق شامل ؛ بحيث تكون أية صفقة ثنائية مع إسرائيل ضمن إطار للمبادئ العامة يصلح للتطبيق على سائر الجبهات ، وكان من رأيه أن على مصر أن تؤسس نموذجا يحتذى به للتوصل إلى سلام بين إسرائيل وجيرانها خاصة الفلسطينيين . وكانت العناصر الأساسية المكونة لهذه المبادئ هي الانسحاب لخطوط 1967 والاعتراف بإسرائيل . وكان السادات يولي مبدأ الانسحاب فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية اهتماما يفوق ما كان يوليه لحق تقرير المصير ، لأنه من دون الأول سيبقى الثاني محل نقاش وجدل دائر (4) ، أو هكذا بدا الأمر ..

وفي ختام الزيارة صدر بيان البيت الأبيض يؤكد المبادئ التي تحكم السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي/ الإسرائيلي : يؤكد أن قرار مجلس الأمن 242 ينطبق على جميع الجبهات ، وهو ما ينطوي على مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة . و أن القضية الفلسطينية يجب حلها من جميع جوانبها وأن يتضمن الحل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتمكينه من المشاركة في تقرير مصيره . و أخيرا يقر بأن المستوطنات مخالفة للقانون الدولي وغير شرعية (5) . و بشكل عام أثار ذلك التفاهم ثائرة إسرائيل وعمتها موجه واسعة من الغضب إزاء موقف واشنطن ، بجانب تصريحات رسمية أدلى بها كارتر وفانس ، ولاسيما أثناء اجتماع كارتر بالزعماء اليهود ، وعلى الفور - وكرد فعل مضاد - أصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي [13 فبراير] بيانا هاجم فيه فكرة الوطن القومي للفلسطينيين التي ستؤدي إلى دولة فلسطينية تهدد إسرائيل بالفناء . أما مشروعات الاستيطان فإن الحكومة الإسرائيلية تصر على أنها لا تتعارض مع القانون

---

(1) وليام كوانت ، عملية السلام ، ص262

(2) انظر نص الوثيقة الأمريكية ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 38

(3) المرجع نفسه ، صـ 39 .

(4) بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ 25

(5) جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 30 .

الدولي ، وأنها كانت وستظل شرعية وجوهرية ، كما أعرب بيجن عن أسفه واحتجاجه لموقف كارتر وإدارته والذي يتناقض مع موقفه سابقا خلال نهاية 1977 وتأييده للمشروع الإسرائيلي بأسره . كما أكد أنه ما من هدف سياسي أيا كان يرغم إسرائيل على تعريض وجودها للخطر . واختتم البيان معربا عن الأمل في أن تعيد واشنطن النظر في موقفها في ضوء المباحثات الإيجابية التي دارت بين كارتر وبيجن في ديسمبر 1977 فيما يتعلق بمشروع إسرائيل لإقرار السلام (1) .

هكذا لم يسهم تبادل البيانات في خلق جو ملائم لمواصلة عملية السلام ، و أيا كان الموقف الذي اتخذته واشنطن فقد كان عليها أن تعترف أنه بدون موافقة إسرائيل لن ينتهي الصراع ، وأن إسرائيل ليست على استعداد لقبول ما تمليه واشنطن والعرب (2) . وعلى الجانب المصري - وفي ضوء التفاهم الذي تم التوصل إليه بين كارتر والسادات خلال زيارته لواشنطن [فبراير 1978] - طرحت القاهرة في أعقاب الزيارة عدة مشروعات تتعلق بالقضية الفلسطينية ، وتتضمن تصور مصر لترتيبات المرحلة الانتقالية وأسس الحل النهائي . وقد حرصت مصر في تلك المشروعات على التمسك بالعمومية وعدم الخوض في التفاصيل ، والإصرار على مبدأي الانسحاب وتقرير المصير بعد انتهاء المرحلة الانتقالية وقد رفضت إسرائيل بالطبع تلك المشروعات المصرية (3) . والتي لم تكن في مجملها إلا اقتراحا مضادا لخطة بيجن للحكم الذاتي .

و أيا كان الأمر فقد كانت نتائج زيارة بيجن لواشنطن - الزيارة المضادة لزيارة السادات - هي الحد الفاصل لمواصلة سير المباحثات في مسارها السابق من عدمه *. فقد رفض بيجن مبدأ الانسحاب من الجبهات الثلاث [المصرية والسورية و الأردنية] بحجة أنها لم ترد ضمن القرار 242، أما فيما يخص الضفة والقطاع فإن إسرائيل على استعداد لإعادة انتشار قواتها ونقلها من المراكز المزدحمة بالسكان العرب إلى مناطق الحدود ومواقع أخرى ، غير أن هذا سيكون داخل حدود الضفة وقطاع غزة أيضاً . وثمة نقطة أخرى محل الاختلاف بين كارتر و بيجن ، وهي مستقبل العرب الفلسطينيين ، وكان كارتر يريد أن يوافق بيجن على أنه في نهاية فترة السنوات الخمس الانتقالية ، فإنه يصبح بوسع العرب الفلسطينيين أن يقرروا الانضمام إلى الأردن ، فكان حديث كارتر ينصب على الأرض ولكن رأي بيجن رفض تحويل الضفة الغربية إلى الأردن مع السماح للفلسطينيين بالحصول على الجنسية الأردنية (4) . أما فيما يتعلق بالسيادة على الضفة وغزة فقد رأى بيجن أن تظل مفتوحة حيث يختلف الطرفان بشأنها وبذلك يتم تخليص العرب الفلسطينيين من الإشراف العسكري الإسرائيلي ، ولكن تبقى السيطرة السياسية لإسرائيل . أما بالنسبة لحقهم في تقرير مستقبلهم فإن مبدأ إجراء استفتاء أمر مرفوض ،

(1) موشي دايان ، الاختراق ، صــ 116 . وحول زيارة دايان في 8 فبراير ، بغرض تصفية الأجواء المعادية لإسرائيل عقب زيارة السادات مباشرة ومحاولة تجنيب دور واشنطن في المباحثات وأثناء كارتر عن سياسته تلك ، راجع المرجع نفسه ، صــ 119 – 121 .

(2) المرجع نفسه ، صــ 117 .

(3) بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صــ 25 .

* حول زيارة بيجن لواشنطن [21 مارس 1978] ، انظر ، فانس ، صــ 41 – 42 .

(4) موشي دايان ، الاختراق ، صــ 125 .

وعليهم أن يختاروا ما بين أن يكونوا أردنيين أو إسرائيليين ، أو الاحتفاظ بوضعهم الراهن وهذا الأمر ليس بحاجة إلى الانتظار خمسة أعوام (1) .

وفي حين بدا كارتر أكثر مناصرة للحقوق الفلسطينية من السادات ذاته (2) إلا أن ذلك لم يدم طويلا إزاء الضغوط العنيفة التي مارسها بيجن ، وأخيرا وافق كارتر على تفسير عبارة الانسحاب في قرار 242 بأنه ليس انسحابا تاما من الضفة ، وإنما تراجع الجيش الإسرائيلي من مراكز السكان العرب ، وإعادة انتشاره في مواقع على امتداد نهر الأردن ، والسلسلة الجبلية وغيرها من الأراضي . إلا أنه كان لا يزال يصر على تحديد السيادة للعرب على الضفة والقطاع بعد الخمس سنوات ، وهو ما تنصلت منه إسرائيل (3) .

وفي ظل هذه الظروف لم يبدُ أن كارتر كان قادرا على تنفيذ جوانب الاستراتيجية المتفق عليها مع السادات ، رغم أن كليهما ظل متمسكا بفكرة العمل على تقديم اقتراح أمريكي ، غير أن أحداً لم يكن يبدو مستعدا لفكرة النزاع مع بيجن (4) .

ولذلك لم يتحقق شيء يذكر حتى منتصف عام 1978 خلال سلسلة لا تنتهي من الاتصالات مع القادة المصريين والإسرائيليين . وكان كارتر نافد الصبر إزاء الواقع البطيء للدبلوماسية (5) . فمن الناحية الفعلية فإن الاتصالات بين مصر وإسرائيل مجمدة منذ سحب الوفد المصري من القدس وقطع مباحثات اللجنة السياسية ، فيما عدا زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي عيزرا وايزمان للقاهرة بناء على طلب السادات أثناء اجتماع وزراء الخارجية العرب بالجامعة العربية ، و مناقشة الأزمة اللبنانية واجتياح الجيش الإسرائيلي للجنوب اللبناني وهوما مثل تحديا سافرا للعالم العربي من كلا الطرفين (6) . رغم تعرض مصر وقادتها بما في ذلك السادات ذاته للإهانة من جانب بيجن و القيادة الإسرائيلية طيلة فترة جمود المباحثات . فكانت تلك العملية ضربة شديدة لموقف مصر . وكانت مناسبة لهجوم عنيف في صحف العالم العربي على خيانة مصر للقضيتين الفلسطينية و العربية . وكان العالم العربي كله مقتنعا لأسباب قوية بأن إسرائيل ما كانت لتجرؤ على عبور الحدود إلى داخل لبنان إلا إذا كانت مطمئنة إلى أن حدودها الجنوبية مع مصر آمنة . وأن مفاوضات السلام مع إسرائيل سمحت لها بحرية مهاجمة العرب الآخرين ، ونتيجة لذلك أصبحت مصر في موقف أكثر صعوبة *. وظل أغلبية العرب على اعتقاد بأن الحرب في لبنان ترجع إلى خيانة مصر للتضامن العربي (7) .

وعلى أية حال فقد تم الامتناع عن الدخول في أية مباحثات مع إسرائيل إلى أن تغير إسرائيل من موقفها السلبي وتم إلقاء العبء على عاتق واشنطن التي قبلت بذلك ، وبناء عليه طالبت واشنطن تل أبيب بتوضيح

---

(1) موشي دايان ، المرجع نفسه ، صـ 127 .

(2) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 263 .

(3) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 129 .

(4) Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 35 .

(5) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 263 .

(6) حول تفاصيل زيارة عيزرا وايزمان [20/ 21 مارس 1978] ، انظر ، مذكرات عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، كذلك ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ193 - 198 .

* وبخاصة بعد موقفها من مقتل يوسف السباعي بأيدي الفلسطينيين بغرض الإجهاز على ما تبقى من قنوات اتصال بين منظمة التحرير والقاهرة ، حول تلك المأساة ، انظر ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ 74 – 85 .

(7) المرجع نفسه ، صـ 89 .

آرائها بشأن مصير الضفة الغربية وقطاع غزة وما سيحدث في نهاية فترة سنوات الحكم الذاتي الخمس . وجاء الرد الإسرائيلي بعدما استغرق وقتا طويلا [بعد حوالي شهرين] مؤكدا بالأساس ما كان معروفا بالفعل عن نوايا بيجن التوسعية . فكان الرد الإسرائيلي يحمل في طيات صياغته المعقدة الغامضة رسالة بسيطة وواضحة مفادها أن إسرائيل لا تعتزم الانسحاب من الضفة والقطاع بعدما تنقضي الفترة الانتقالية . وأن هذه الفترة ما هي إلا فسحة من الوقت تعمل إسرائيل خلالها على تكريس احتلالها لتلك الأراضي تمهيدا لضمها وابتلاعها . أما الحكم المحلي الإداري ما هو إلا غطاء لذلك كان من المفترض أن يكون الرد الإسرائيلي قد حسم الموقف وأغلق الباب نهائيا على إعادة التفاوض المباشر (1) .

في الوقت الذي لم تقلق حكومة بيجن ، بل تمادت في تصلبها إزاء السادات وتحديها لإدارة كارتر ، انطلاقا من قناعتها بألا خوف من فشل المفاوضات وتجمدها ؛ فإذا فشلت المفاوضات في شكل معين فإنها لا محالة ستستأنف بشكل آخر ـ عاجلا أم أجلا ـ ولم يكن بيجن يرمي من وراء ذلك إلى الشقاق مع واشنطن وإنما إلى زيادة وزنه وتأثيره في توجيه سياسة واشنطن ذاتها ـ استنادا إلى أن واقع السياسة الأمريكية الداخلية يتدخل بقوة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط فيجب على الرئيس التكيف مع ذاك الوضع وألا تغيب عنه عن قاعدته السياسية في الداخل ـ منطلقا من القناعة بأن حاجة واشنطن إلى تل أبيب لا تقل عن حاجة تل أبيب إلى واشنطن . فإسرائيل لها أهميتها الاستراتيجية للمصالح الأمريكية ولذلك لن تسمح لواشنطن بممارسة الضغط عليها للفوز بصداقة العرب (2) . مستغلة توتر الجبهة الداخلية المصرية *.

و في إطار هذا الطرح نشطت الدبلوماسية الأمريكية لتخطي عقبة الرد الإسرائيلي واستئناف المباحثات . وهنا يمكن القول بأنه حدث تنسيق بين واشنطن وإسرائيل لضمان استمرار المفاوضات المباشرة رغم تعنت إسرائيل وتصلب موقفها ، ربما لتأكيد عزل مصر عن العالم العربي والعمل على جرها إلى متاهات تنتهي بها إلى الصلح المنفرد (3) . وعلى الرغم من حالة الارتباك التي أثارها الرد الإسرائيلي سواء لواشنطن أو القاهرة ، إلا أن مساعي واشنطن المتنوعة لدى السادات لإقناعه بعقد اجتماع آخر بين الوفدين المصري والإسرائيلي على مستوى وزيرى خارجية البلدين بمشاركة نظيرهما الأمريكي وجدت صداها لدى السادات الذي لم يكن أمامه سوى الاقتناع بما يطرحه كارتر أملا في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية / المصرية المزعومة (4) .

(1) جاء الرد الإسرائيلي في 18 يونيو بأنه بعد مرور خمس سنوات من تطبيق الحكم المحلي والإداري في جوديا وسماريا ، وقطاع غزة فإن الحكومة الإسرائيلية توافق على بحث طبيعة العلاقات المستقبلية بين الأطراف إذا اقترح ذلك أي طرف . وأن الوصول إلى اتفاق يقتضي مفاوضات بين الأطراف أنفسهم ، وأن يشارك في هذه المفاوضات ممثلون عن سكان الأراضي من المنتخبين وفقا لنظام الحكم المحلي والإداري . انظر ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 247 – 249 .

(2) إلياس شوفاني ، مرجع سابق ، صـ 57 – 67 .

* إزاء طرح بعض القوانين و الإجراءات المقيدة للحريات خلال استفتاء شعبي في 22 مايو بزعم أنها لحماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعي ، التي شملت حملة تطهير الأحزاب القديمة التي زعم السادات أنها أفسدت الحياة السياسية في مصر ن إلى جانب ذلك تكليف المدعي العام الاشتراكي بالتحقيق مع الصحفيين المصريين الذين يهاجمون سياسته ، كما قامت السلطات المصرية بطرد بعض المراسلين الأجانب . وكان لهذه الإجراءات انعكاسات سلبية على الرأي العام الأوروبي و الأمريكي ، حيث هاجمتها وسائل الإعلام الغربي واعتبرتها تراجعا من السادات عن الديمقراطية التي كان يتشدق بها . لمزيد من التفاصيل راجع ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، ص 241 .

(3) المرجع نفسه ، ص 250 .

(4) Laura , Zittrain.Eisenberg .op.cit , p 35

ولم تلبث واشنطن أن وجدت ضالتها المنشودة في المشروع المصري بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة * الذي تم تقديمه لواشنطن بشرط عدم تسليمه لإسرائيل قبل الرد الإسرائيلي . وأصبحت الواجهة التي تبرر اشتراك مصر في مباحثات جديدة مع إسرائيل وواشنطن هي طرح المشروع المصري - الذي يجرى إعداده - بوصفه عنصرا جديدا من المباحثات ربما أدى إلى توصل الطرفين إلى صيغة مقبولة لهما وصدرت تصريحات أمريكية تمهد لذلك . كما أعلن في 24 يونيه عن اقتراح أمريكي باجتماع وزراء الخارجية الثلاثة في يوليو (1) .

وردا على ذلك اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلي في 25 يونيه وصرح المتحدث الرسمي للحكومة الإسرائيلية بأن إسرائيل ترفض الاقتراح المصري كلية ودون تحفظ لأنه يشكل من وجهة نظرها شرطا مسبقا للسلام بينما تصر إسرائيل على ألا تكون هناك شروط مسبقة . وربما كان إعلان الحكومة الإسرائيلية رفض المشروع المصري قبل تقديمه لها رسميا بقصد توجيه رسالة صريحة للسادات مفادها نسف الاستراتيجية المزعومة ؛ مما أربك إدارة كارتر ، وكشف عن خططها وأفسد عليها ذريعة استغلال المشروع المصري في عقد اللقاء الثلاثي (2) .

واحتواءً للأزمة وحفظا لماء الوجه بادر كارتر بإعلان أن الرد الإسرائيلي جاء مخيبا للآمال ومعربا عن أسفه لرفض إسرائيل مشروع مصر قبل أن يتم إعداده في الصياغة النهائية . وأضاف أنه سيكون من المناسب اجتماع الوزراء الثلاثة وأن مصر و إسرائيل قد يكون لديهما مقترحات جديدة عند عقد الاجتماع وأن الاجتماع يمكن أن يتم بعد أن تنتهي صياغة المقترحات المصرية ويتم إرسالها إلى إسرائيل عن طريق واشنطن . وسارعت إسرائيل بالتراجع عن رفضها للمشروع المصري - بعدما وصلت رسالتها إلى من يهمه الأمر - ومن ثم أعيد فتح الباب أمام الاجتماع الثلاثي على أساس طرح المشروع المصري واستئناف المباحثات (3) .

وعلى أية حال ، فقد سبق مؤتمر ليدز تحركات سياسية لم ينتج عن أي منها شيء ملموس ، ولكنها شكلت في مجملها تمهيدا لعقد المؤتمر . تقاطع معها لقاء السادات مع كل من شيمون بيريز [رئيس حزب العمل المعارض] وعيزرا وايزمان أثناء زيارته للنمسا قبيل انعقاد مؤتمر ليدز ، ولم تخرج تلك الاجتماعات عن إطار تصرفات السادات العفوية المرتجلة والتي يفاجئ بها مستشاريه ومساعديه دون سابق إنذار ، ودون الاستناد إلى أسباب ومبررات موضوعية ، والتي تشكل خروجا وانحرافا عن الخط السياسي والتكتيكي المتبع ، وغالبا ما ينتهي ذلك إلى أوضاع تسيء إلى موقف المفاوض المصري وتتناقض مع التزاماته المعلنة - على عكس الجانب الآخر - فكان مناحم بيجن لا يقدم على خطوة قبل أن يقتلها بحثا مع مجلس وزرائه (4) .

---

* انظر نص المشروع كاملا تم تقديمه للسفير الأمريكي في 15 يونيه ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 96 .

(1) محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، ص 251 .

(2) انظر ، إلياس شوفاني ، مرجع سابق ، ص 70 - 71 .

(3) محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 252 . وكذلك ، عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، ص 156 .

(4) وهو ما سبب صعوبات كبيرة في العمل مع السادات مما دفع كبار المسئولين لتقديم الاستقالة احتجاجا على قراراته وتصرفاته التي لا تتفق وأي سياسة أو دبلوماسية وهو ما يقرره وزراء خارجيته - انظر ، المرجع نفسه ، صـ 281 .

❖ **<u>مباحثات قلعة ليدز</u> :**

وخلال الثامن عشر والتاسع عشر من يوليو 1978 ، عقد مؤتمر ليدز [ببريطانيا] باشتراك الوفدين المصري والإسرائيلي برئاسة وزيري خارجية البلدين ، وبمشاركة وزير الخارجية الأمريكي الذي افتتح المؤتمر ، حيث أشار إلى أن جدول الأعمال يتكون من اقتراحين أحدهما مصري والآخر إسرائيلي ، بخصوص الضفة الغربية وغزة ، ثم أشار إلى نقاط عديدة يتفق عليها الطرفان : المرحلة الانتقالية لمدة خمسة أعوام وإلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي وإجراء انتخابات في الضفة والقطاع وضرورة إيجاد ترتيبات أمنية لما بعد انتهاء الفترة الانتقالية واشتراك الأردن في المفاوضات وتحمل مسئولية بعض المهام في إدارة شؤون الضفة والقطاع ، والاتفاق أولا وقبل كل شيء لاعلى إنهاء الأعمال العدوانية فحسب بل إقرار سلام حقيقي ، بما في ذلك تطبيع العلاقات بين الطرفين واختتم حديثه أملا في إيجاد حل لأوجه الاختلاف بين الطرفين (1) .

وشرع دايان في شرح المشروع الإسرائيلي والذي يتضمن إلغاء الحكم العسكري بهدف إنهاء وضع سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين العرب حتى يمكن لهم ان يتولوا أمورهم بأنفسهم كما أن المشروع تضمن إمكانية إعادة النظر فيه بعد خمس سنوات . و بذلك وضح أن هدف المشروع الإسرائيلي هو إتاحة فرصة زمنية في ظل استمرار احتلالها وسيطرتها على الضفة والقطاع تعمل إسرائيل خلالها على خلق واقع جديد على الأرض وزرعها بالمستوطنات و المستوطنين الإسرائيليين مما يغير من تكوينها السكاني وتغيير معالم خريطة المنطقة بخلق أوضاع من شأنها أن تؤدي في النهاية إلى ضم هذه الأراضي و ابتلاعها . وهو ما رفضه الجانب المصري كما سبق رفضه من قبل في قمة الإسماعيلية ؛ لأنه يتناقض مع القرار242 ، ويغفل حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة (2) .

وقام أسامة الباز بشرح المشروع المصري بتأكيده بأن حل المشكلة الفلسطينية يعد أمرا جوهريا لإقرار السلام في الشرق الأوسط ، وأنه لابد له من الاستناد إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، كذلك ينبغي الاهتمام باعتبارات الأمن المشروعة لكافة الأطراف . وضمانا لتحويل السلطة على نحو سليم أشار الاقتراح إلى المرحلة الانتقالية لمدة خمسة أعوام ، يتسنى للفلسطينيين في نهايتها تقرير مستقبلهم الخاص. على أن تتم المباحثات بين مصر و الأردن و إسرائيل وممثلين عن الشعب الفلسطيني ، مع اشتراك الأمم المتحدة بهدف الاتفاق على تفاصيل نظام الحكم في المرحلة الانتقالية ، وإعداد جدول زمني للانسحاب الإسرائيلي ، و ترتيبات الأمن المتبادلة - خلال وعقب المرحلة الانتقالية -وسبل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق باللاجنين الفلسطينيين . كما نص المشروع على انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية [و القدس وقطاع غزة] التي تم احتلالها منذ يونيو 1967 ، مضافا إلى ذلك أن الانسحاب الإسرائيلي يسري على المستوطنات التي تم إقامتها في المناطق المحتلة (3) .

---

(1) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 143 .
(2) محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 292 .
(3) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 142 .

ثم نص الاقتراح المصري على إلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي في هذه المناطق مع بداية المرحلة الانتقالية ، على أن تتولى الأردن مسئولية الإشراف على إدارة شئون الضفة الغربية ، في حين تتولى مصر هذه المسئولية بالنسبة لقطاع غزة ، على أن تتعاون الأردن ومصر مع ممثلي الشعب الفلسطيني الذين يتم انتخابهم والذين سيمارسون سلطة مباشرة لإدارة الضفة الغربية وغزة . وأخيرا تتمثل مهمة الأمم المتحدة في الإشراف على عملية الانسحاب الإسرائيلي واستعادة السلطة العربية (1) .

كما أوضح الباز أن الاقتراح الإسرائيلي بشأن منح الحكم الذاتي لا يعتبر وافيا ؛ حيث يرتكز على أسس لا يقبلها الشعب الفلسطيني ، وأي ترتيب يتم التوصل إليه في هذا الصدد يستلزم موافقة الفلسطينيين . وهم يرون أن منح الحكم الذاتي ليس كافيا ، فهم يريدون حقهم في تقرير المصير فضلا عن ذلك فإن المطلوب هو إيجاد حل شامل للصراع يشمل حل المشكلة الفلسطينية كجزء لا يتجزأ من التسوية الشاملة ، كما أن مبادئ هذه التسوية يجب أن تسري على الجبهة السورية كذلك ، ومن ثم فقد استند الاقتراح المصري إلى عنصرين يكمل أحدهما الآخر ، انسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها ، وإيجاد ترتيبات أمن ملائمة لتعويض إسرائيل عن الأراضي التي ستجلو عنها . وعدد الباز ستة أساليب لتوفير الأمن تعتبرها مصر كافية للدفاع عن إسرائيل ؛ مناطق منزوعة السلاح ومناطق يتم فيها تخفيض عدد القوات وتواجد قوات الأمم المتحدة (2) ، ومحطات للإنذار المبكر [بواسطة طرف ثالث] وحرية الملاحة عبر مضيق تيران وتطبيع العلاقات (3) .

وعلى الفور رفضت إسرائيل المشروع المصري على أساس أنه يدعو لانسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة والقطاع وكذلك القدس الشرقية ، كما يدعو لقيام دولة فلسطينية تشكل خطرا على إسرائيل (4) .

وبهذا الوضع بدت فجوة الخلاف بين الموقفين المصري والإسرائيلي شاسعة و تعكس بوضوح أهدافهما المتناقضة ، مما دفع وزير الخارجية الأمريكي فانس لإجراء مشاورات منفصلة بين الوفدين فيما بين الجلسات ، بهدف تضييق فجوة الخلاف وتقريب وجهات النظر المتناقضة حول المسائل المعقدة لترتيبات الأمن مقابل الانسحاب وتقرير المصير للفلسطينيين . إلا أنه لم تفلح الوساطة الأمريكية أمام تصلب المواقف .

لينتهي المؤتمر برفض إسرائيل لأي اقتراح لإبرام معاهدة سلام تقوم على أساس انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل 1967 [حتى مع إدخال تعديلات طفيفة] و إعادة السيادة العربية على المناطق المحتلة - حتى لو رافق هذا الاقتراح التزام بتوفير ترتيبات أمنية - لاعتبارات قومية وعملية وأمنية على حد سواء فلا بديل عن الأرض للأمن .

وأخيرا كشف الوفد الإسرائيلي عن أهدافه من تلك الجولات ، بأن إسرائيل غير مستعدة إلا لمناقشة اقتراح لإبرام معاهدة سلام على أساس تسوية إقليمية محدودة و في حالة الموافقة على اقتراح الحكم الذاتي فإن إسرائيل ستكون على استعداد لمناقشة مسألة السيادة أو الوضع الدائم للأراضي بعد مضي الفترة الانتقالية (5) .

---

(1) موشي دايان ، المرجع نفسه ، صـ 143 .
(2) محمد ابراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 289 .
(3) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 144 .
(4) بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ 26 .
(5) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 146 - 147 .

مما أدى في النهاية إلى فشل مباحثات ليدز ، ليفتح بذلك المجال أمام دور أمريكي أكثر تدخلا ، فقررت واشنطن إعطاء المفاوضات الدفعة الأخيرة ، بدعوة كل من السادات وبيجن لمؤتمر قمة كامب ديفيد ...

الفصل الثالث

السادات و اتفاقيات كامب ديفيد

- استراتيجية الرؤساء الثلاثة عشية كامب ديفيد .

- معركة كامب ديفيد و إدراتها .

- تحليل مضمون اتفاقيات كامب ديفيد و تداعياتها .

بانتهاء مؤتمر ليدز بالفشل وصل السادات إلى مفترق طرق ؛ لذا تقرر إعطاء المفاوضات الدفعة الأخيرة . فكان السادات بالغ المرارة وبدا مصمما على فعل كل شيء من أجل إثارة أزمة إزاء التعنت والصلف الإسرائيلي ، فاعلن إنهاء المفاوضات وطرد البعثة العسكرية الإسرائيلية في جانكليس حيث لم يعد لها مبرر خاصة بعدما قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي بأغلبية ساحقة رفض الطلب الذي تقدم به السادات – لوزير الدفاع الإسرائيلي عيزرا وايزمان – لإعادة العريش وجبل سيناء إلى مصر – أثناء زيارته لفيينا – لأنه ليس من حق أي شخص أو أية دولة أن تحصل على شيء مقابل لا شيء ؛ لأن مثل هذه التنازلات لا يمكن أن تتم إلا على أساس قاعدة المعاملة بالمثل . ولن تتنازل إسرائيل عن أية حبة رمل في سيناء كهدية ، ولكنها على استعداد للتفاوض على أساس تبادل التنازلات [1] .

وجن جنون السادات وهو يرى حلمه الكبير - الذي غلفته مبادرته والذي تعلقت به آمال الملايين في إقامة سلام شامل دائم يعم منطقة الشرق الأوسط جميعها - بكل ما يحمله ذلك من معان سامية - يتداعى ليقيم مناحم بيجن على أنقاضه حانوتا لفك الرهانات والمقايضة بصبر ومثابرة وصلابة [2] .

ولم يعد أحد يتكهن بالنوايا التي يضمرها السادات ، وربما كان ذلك لإكراه واشنطن على مزيد من الجدية في الالتزام . فضلا عن تقاربه مع أشقائه العرب ومحاولة التصالح معهم ، وليس في ذلك ما يبشر بالخير سواء لواشنطن أو تل أبيب [3] .

ولكي يخرج كارتر من هذا التيه - حتى لا ينتظر مفاجآت السادات - قرر أن يلعب بالجميع ليربح الكل انطلاقا من القاعدة التي تثبت أن ما يبدو ممكنا ومستصوبا في السنة الأولى من فترة حكم الرئيس يحتمل أن ينظر إليه بحلول السنة الثالثة بوصفه طموحا لا أمل فيه ليتخطى كل الصعوبات ، لتقفز واشنطن بالمفاوضات إلى كامب ديفيد ، وكان الطعم الذي استغل لاستدراج السادات هو إعلانها أخيرا القيام بدور الشريك الكامل في المفاوضات - الهدف النهائي للسادات من عمليتي الحرب والسلام - بينما مازالت إسرائيل على موقفها الذي لم يتغير قيد أنمله ، ولم تطالبها واشنطن بأي شيء من ذلك وهنا قرر كارتر عقد اجتماع قمة بين الزعماء الثلاثة لتكون الطريقة الوحيدة لتمرير القرارات . ولذلك تقرر إيفاد وزير الخارجية الأمريكية فانس إلى الشرق الأوسط لدعوة بيجن والسادات إلى الالتقاء في كامب ديفيد [4] .

وفي أوائل أغسطس توجه فانس إلى الشرق الأوسط لدعوة بيجن و السادات إلى قمة كامب ديفيد في أوائل سبتمبر . وقبل كلاهما الدعوة بسرور ، وما من شك في أن السادات رأى في تلك اللحظة تحقيق الحلم الذي طال انتظاره ؛ حيث سيقوم هو وكارتر بمحاصرة بيجن على أساس الافتراض بأن الاستراتيجية المزعومة والمخطط

---

(1) Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 36.

(2) انظر محمد إبراهيم كامل ، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد ، صـ 305 – 309 ، أما موقف السادات إزاء تصلب وتطرف بيجن فقد راح يشكوه لكارتر ، انظر ، نص خطاب السادات ، المرجع نفسه ، 309 – 313 .

(3) جيمي كارتر ، الحفاظ على الإيمان ، صـ 32 . مع مراعاة أن ذلك التقارب كان بمبادرة من وزارة الخارجية المصرية وثمرة جهدها الدءوب.

(4) انظر المرجع نفسه ، صـ 33 ، وكذلك سيروس فانس ، خيارات صعبة ، صـ 51 – 52 .

العام لما جرى مناقشته لا يزال قائما [1]. رغم تصريحات بيجن اللاذعة أثناء وجود فانس بالقدس في أغسطس 1978 لإجراء مباحثات تمهيدية لقمة كامب ديفيد [2].

وقبل أن تجرفنا الأحداث وتزج بنا في خضم معركة كامب ديفيد وتطوراتها نتوقف قليلا لاستقراء ما كان يدور بفكر ومخيلة قادة المعركة ومدى استعداد الجميع لتلك الجولة الفاصلة التي ستدور رحاها بمعسكر كامب ديفيد.

أولاً : إستراتيجية الزعماء الثلاثة عشية قمة كامب ديفيد :-

إن إلقاء الضوء على ملامح موقف الرؤساء الثلاثة قبيل انعقاد قمة كامب ديفيد وما أعده كل طرف لخوض تلك المعركة الحاسمة سيسهم بشكل كبير في تبين ما طرأ على تلك المواقف من تطور في المراحل النهائية للمباحثات وإلى أي مدى كانت تطلعات وصلابة الجميع ، وهو ما سوف يفسر لنا نتائج كامب ديفيد تباعا وبشكل واضح ..

❖ أما موقف السادات :

فقد أوضحه خلال الاجتماع الذي عقده لمجلس الأمن القومي قبل سفر الوفد المصري مباشرة لحضور قمة كامب ديفيد بيومين فقط بطرح الخطوط العريضة التي ينوي اتباعها أثناء القمة ـ وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع مذكرة وزارة الخارجية بشأن الأهداف المحددة والاستراتيجية المقترحة لسير المباحثات تحقيقا لتلك الأهداف *- ونظرا لأهمية ما ذكره السادات خلال هذا الاجتماع من حيث أنه حدد ملامح الموقف المصري- وفقا لسياسته و رؤيته البحتة - خلال مباحثات كامب ديفيد المرتقبة ، وهو ما يكشف إلى أي مدى استعد السادات لتلك المعركة الضارية ومدى تنازلاته في ساحة النزال ..

لذا سوف نتناول أهم النقاط التي ذكرها السادات في اجتماع مجلس الأمن القومي متمثلة في :

أنه لا مساس بموضوعي السيادة والأرض. وهوما يتناقض مع التسليم بنزع سلاح معظم سيناء، والإقرار بأن مبدأ الانسحاب والعودة إلى حدود 1967ينطبق على سيناء والجولان ولكنه لا ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة . لأنها تهدد الأمن الإسرائيلي "على حد قول السادات" الذي فاجأ الجميع وأصبح يتحدث بلسان بيجن ، حتى قبل أن تبدأ المعركة بساحة كامب ديفيد .

1- أنه قرر العدول عن فكرة السعي للتوصل إلى إعلان مبادئ مع إسرائيل ، والاستعاضة عنه بإطار شامل للسلام في المنطقة ـ نزولا على رغبة كارتر – وذلك بهدف إحداث مواجهة حادة مع بيجن ، خاصة مع

---

(1) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 263 – 264 .

(2) صرح راديو صوت أمريكا أن هناك تكهنات في الشرق الأوسط بأن الولايات المتحدة قد تنظم عقد مؤتمر قمة ثلاثي يضم الزعماء كارتر و السادات وبيجن ، وأضاف الراديو أن بيجن صرح بأنه مستعد لدراسة هذا الاقتراح . ومن ناحية أخرى صرح بيجن بأنه أثناء مباحثاته مع فانس لم تطلب الولايات المتحدة من إسرائيل إجراء أي تعديل في موقفها من قضية الشرق الأوسط . وأنه يتعين على السادات أن يوافق على عقد اجتماع قمة ثلاثي دون شروط مسبقة . وفيما عدا ذلك التزم كل من الجانب الأمريكي والإسرائيلي الصمت التام فيما يتطق بالهدف من زيارة فانس . اللهم إلا الحملة الإعلامية باستغلال الموقف واستعادة ما تم فقدانه منذ مبادرة السادات مع التلويح بلهجة التهديد والوعيد وتصعيد التوتر السائد في المنطقة . انظر محمد إبراهيم كامل ، صـ 359 - 361 .

* للاطلاع على مذكرة وزارة الخارجية ومرحلة التحضير لمؤتمر قمة كامب ديفيد وموقف السادات ،انظر ، مذكرات وزير الخارجية ، محمد إبراهيم كامل ، المرجع نفسه ، ص372-383. كذلك ، بطرس غالي ، طريق مصر إلى القدس ، ص 137 -141.

توقع أن يقف كارتر في مواجهة بيجن ، وأن هذا الإطار سيكون واضحا ومحددا ويبين الخطوط اللازمة لحل القضية الفلسطينية ، لقطع الطريق على مناورات بيجن على حد زعم السادات [1] .

2- أن مصر ستحرص على أن يتضمن إطار السلام نقطتين رئيستين بالنسبة للقضية الفلسطينية هما مبينة فيينا لرسم الحدود بحيث تحقق الأماني المشروعة للفلسطينيين والأمن لإسرائيل . مع قبول تنازلات في الضفة .أما النقطة الثانية فهي تقرير المصير للفلسطينيين بعد خمس سنوات كفترة انتقالية ، تعود غزة لمصر وتأخذ الأردن الضفة والجميع يؤيد ذلك فمصر تؤيد دولة فلسطينية مرتبطة بالأردن . فسوف ينص المشروع المعد طرحه على حق تقرير المصير للفلسطينيين مع رابطة مع الأردن ، مع الاعتراض على منظمة التحرير الفلسطينية حتى لو قبلتها إسرائيل !!

3- وإذا رفض الملك حسين المشاركة فإن مصر ستكون مؤهلة لأن تحل محل الأردن ، لأنه لا يمكن حل مشكلة سيناء بدون حل مشكلة فلسطين التي هي أساس القضية .

4- أن ما تريده مصر هو وضع نموذج بالنسبة لباقي الأطراف العربية لكي يحتذى به ، وسيكون إطار السلام رابطة متكاملة مع مراعاة أن قرار الحرب والسلام بيد مصر [2] .

5- وأخير سيعتمد السادات بشكل كامل على كارتر ليقوم بالضغط على إسرائيل للحصول على تنازلات منها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية خاصة مبدأ الانسحاب ويتوقع السادات أن يكون كارتر مستعداً مع بيجن لهذا الغرض حتى لا يعرض مستقبله السياسي للخطر [3] .

ومن خلال هذا الطرح بدا أن صفقة منفردة مع إسرائيل غير واردة بالمرة . إلا أن أحدا لم يكن واثقا بالسادات في تنفيذ تأكيداته تلك ؛ فلا طاقة للسادات لاحتمال فشل مبادرته وأن تبدو زيارته للقدس بمثابة غلطة العمر وذنب لا يغتفر[4] . وبجانب الإهمال المتعمد من السادات والتهرب والتسويف لمقابلة وزير خارجيته وإرجاء الاجتماع به لعرض ومناقشة ما تم التوصل إليه في مراحل الإعداد لمؤتمر القمة الذي يقتضي عرضه على الرئيس والحصول على موافقته حتى قبيل ساعة الصفر وربما يفسر سلوك السادات بأنه إفراط في الثقة في نجاحه معتمدا على نفسه فقط - وعدم الاكتراث بما تم إعداده من دراسات ومشروعات - أو الارتكان إلى وعود قاطعة نقلها إليه فانس- أثناء زيارته الأخيرة *- من كارتر بألا يقلق وأنه سيؤازره على طول الخط ، أو أنه يدبر في عقله شيئاً آخر يريد أن يحتفظ به لنفسه حتى اللحظة الأخيرة مثلما فاجأ العالم أجمع بزيارته القدس [5] .

ونميل إلى الاعتقاد بأن كل هذه الاحتمالات كانت واردة في تفكير السادات ، وهو ما يؤكده إرجاء الاجتماع مع مستشاريه ومعاونيه قبيل عقد مؤتمر قمة كامب ديفيد بيومين اثنين فقط ، ليس بغرض مناقشة مذكرة الخارجية وما تم إعداده لذاك المؤتمر الهام بهدف إقراره أو تعديله أو حتى إلغائه ، وإنما اتخذ الاجتماع طابع الشكلية أكثر

---

(1) بدر عبد العاطي ، الكيان الفلسطيني من بيجن إلى نتنياهو ، صـ 27 .
(2) محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 387 – 390 .
(3) بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ 28 .
(4) بشأن هذا التحليل ، راجع ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص 138-143.
* انظر ، المرجع نفسه ، ص141 ، كذلك ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ 152 .
(5) لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 372 – 375 ، كذلك ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ 152 .

من الجوانب الموضوعية ، كما اتخذه السادات محفلا للتلميح بشكل متضارب ومتناقض عما يدور بفكره وما يعقد العزم على اتخاذه بشأن المباحثات القادمة . ولعل أهمها إجراء تعديل جذري في الموقف المبدئي والأساسي الذي التزمت به مصر طوال مشاوير كفاحها الدبلوماسي - وهو ألا تتنازل عن الأرض والسيادة وفقا لقرار242 فيها خارج نطاق التفاوض - بالتراجع عن إعلان مبادئ تحكم عملية التفاوض والاكتفاء بفكرة إطار السلام الذي حرص السادات خلال حديثه في مجلس الأمن القومي على إيضاح أنه من اختراعه ومن بنات أفكاره إلا أن لسانه لم يلبث أن " انفلت " بالقول بأن الموقف الأمريكي يهدف إلي البحث عن إطار للسلام . والذي يستحيل أن يتضمن أهدافنا الاستراتيجية الثابتة [1] .

والأخطر من ذلك هو قبول نظرية الأمن الإسرائيلي التي كانت محور تحدي وهدف السادات من الحرب مع إسرائيل ، وما يترتب على ذلك من تداعيات وترتيبات توجب القبول بتنازلات خطيرة في الأراضي المحتلة ، وهو ما أعلنه السادات على مرأى ومسمع كبار المسئولين بالدولة في اجتماع مجلس الأمن الموقر لكشف من يجرؤ على الاعتراض [2] .

أما استخدامه لمصطلح الأماني الفلسطينية ذاك الاصطلاح الذي تجاوزته تطورات الأحداث بإقرار الإجماع الدولي بالحقوق الفلسطينية فمرجعه إلى موقف السادات من منظمة التحرير باعتبارها أحد عملاء الاتحاد السوفياتي عدوه اللدود * ، مضافاً إلى ذلك حنق السادات وغضبه لموقف المنظمة من مبادرة القدس وانضمامها إلى جبهة الرفض والتصدي وتهجمها عليه ، واعتبار أن العملية الفدائية التي قامت بها داخل إسرائيل ** موجهة ضد مبادرته لإحراجه أمام الدول العربية وقطع الطريق على من قد يفكر في الانضمام إلى المبادرة وخاصة الأردن . وعلى كل فإن الأمر لا يخرج عن نطاق غريزة التشفي والانتقام للذات فكانت الغريزة أقوى من كل شيء ، وهو ما لا يستقيم - بأي شكل كان - مع مسئوليته كرئيس لمصر قلب العالم العربي بتاريخها ونضالها المرير .

وأولا وأخيراً مؤازرة كارتر للخروج من المأزق وإنقاذا لمركزه ومستقبله السياسي المهدد بفشل كامب ديفيد وخشية السادات من فقدان أرصدته لدى الرئيس الأمريكي - ذاك الرصيد المفتوح منذ عهد نيكسون -ولم يدرك السادات أن عاملا جديدا قد طرأ بدخول كارتر بشخصه إلى حلبة الصراع ، مما يوجب على السادات توخي الحذر وأن يحتفظ بكل أرصدته وأوراق الضغط لنفسه ليهيئ لها كل عناصر المرونة لمواجهة أي موقف .

فبرئاسة كارتر للوفد الأمريكي في كامب ديفيد لم تعد المواجهة بين السادات وبيجن وحده ، بل تفرعت وأصبحت تشمل نوعا من المواجهة مع الرئيس الأمريكي ذاته ، وإن اختلفت الأسباب فالهدف واحد . ذلك أن نجاح المؤتمر أو فشله أصبح في نظر العالم يعني نجاح أو فشل واشنطن ذاتها . مما يستلزم استخدام عنصر

---

(1) انظر نص مذكرة وزارة الخارجية ، بالمرجع نفسه ، صـ 375 – 383 . وللوقوف على مدى تبدل موقف السادات وفقا للرؤية الأمريكية الإسرائيلية وهو ما عرضه السادات خلال اجتماع مجلس الأمن القومي في 3 سبتمبر 1978 ، انظر ، صـ 385 – 398 من المرجع ذاته .

(2) تؤكد صحة تحليل و تفسير سلوك السادات أثناء اجتماع مجلس الأمن القومي ، دراسة سمير عبده ، التحليل النفسي للسادات ، بخاصة الصفحات 96-97.

* وهو ما أسر به السادات لصديقه بيجن أثناء زيارته للقدس .

** حول تفاصيل تلك العملية الفدائية والرد الإسرائيلي العنيف ، انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ 121 – 123 أما موقف السادات بشأن هذا الحادث ، انظر ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 175 – 181، بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص74-86 . .

الضغط لتقديم تنازلات وبالطبع فإن بيجن خارج تلك المعادلة الصعبة فتحدي إسرائيل لواشنطن قائم ، و العلاقات الاستراتيجية والروابط الوثيقة بين البلدين بمناى عن تلك العواصف ، أما السادات فإلى اين يتوجه إن تسبب في فشل واشنطن وحلت عليه نقمتها بعدما هدم معظم جسوره السوفياتية والعربية .

إذن فلابد ان يدخل السادات كامب ديفيد مجرداً متحرراً من أي قيد سواء كان ارتباطا بآراء وفكر معاونيه أوكان ذلك موقفا ثابتا أو هدفا معلنا أو حتى كان خطة عمل أو استراتيجية مرسومة سلفا، حتى مشروعه ذاته الذي يجرى إعداده كإطار للسلام قرر أن يلقي به في أتون المفاوضات في أيامها الأولى وفي قمة تشدد الأطراف ؛ حتى يصبح حرا طليقا لا يقيده شيء ، ليكيف نفسه حسبما يتراءى له في ضوء تطورات الأحداث وما تفرضه الظروف مهما كان الأمر [1] .

❖ **<u>بينما كان كارتر:</u>**

قد أعد نفسه بعناية لهذه المحادثات ، وامتلأ دفتره بالمعلومات ، لعل أهمها ورقة تحليلية بعنوان " القضية المحورية " ركزت على مسألة الربط بين الاتفاقات بشأن سيناء وتلك المتعلقة بالضفة الغربية . وأوضحت الورقة أن بيجن سيسعى إلى الاطمئنان إلى أن أي اتفاق قد يتوصل إليه مع السادات بخصوص العلاقات المصرية / الإسرائيلية لا يتوقف بأي شكل على حل المسألة الفلسطينية . في حين يرغب السادات على النقيض من ذلك في نوع ما من العلاقة بين الأمرين لحماية نفسه من الاتهام بالتخلي عن الفلسطينيين وقبول سلام منفصل مع إسرائيل . وستكون المشكلة بالنسبة لكارتر أن يرى ما إذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاق في القمة ييسر استخدام حافز التوصل إلى سلام مع مصر لتليين موقف بيجن من المسألة الفلسطينية دون أن يجعل - في الوقت نفسه - العلاقات المصرية / الإسرائيلية رهنا لإمكانية العثور على حل لأكثر أجزاء النزاع العربي / الإسرائيلي صعوبة [2] .

وكان الوفد الأمريكي قد عين العديد من القضايا المحددة التي يحتمل أن تعرقل التوصل إلى اتفاق ناجح في كامب ديفيد . تصدرتها معضلة عدم استعداد بيجن للقبول بأن مبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة - حسبما يدعو إليه قرار 242- ينبغي أن ينطبق على الضفة الغربية وغزة في نهاية الفترة الانتقالية ، **والثانية** مشكلة المستوطنات الإسرائيلية في سيناء والضفة الغربية ، **والثالثة** مسألة كيفية ربط الأردن والفلسطينيين بالجولات اللاحقة من المفاوضات وارتأى الفريق الأمريكي أنه لا طائل من وراء بذل محاولة في كامب ديفيد لحل مسائل الحدود بين إسرائيل وبين كيان فلسطيني أردني ، فسوف يكون بيجن في أكثر حالاته تشدداً ، كما أن الأطراف العربية المعنية مباشرة بالنزاع لن تكون حاضرة ، لذا ارتأت واشنطن أنه ينبغي إرجاء مسألة السيادة على الضفة الغربية وغزة ، وكذلك وضع القدس لمرحلة لاحقة . وبدلا من ذلك تستطيع مصر وإسرائيل تحقيق بعض التقدم في

---

[1] فالأهم من كل ذلك أن يضع السادات عينيه دائما على ملامح وجه الرئيس الأمريكي وعينيه الزرقاوين و ألا يعكر صفوه ومزاجه ؛ خشية انهيار مباحثات كامب ديفيد ، وأملا في انتخاب كارتر رئيسا للولايات المتحدة للفترة الرئاسية الثانية ، وهو ما سوف يضمن له أن يحقق الاتفاق كل تطلعات السادات ، انظر ، محمد إبراهيم كامل ، صـ 398 ،كذلك ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص147 .

[2] وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 264 .

التخطيط لنظام حكم انتقالي في الضفة الغربية ، انطلاقا من فكرة دايان بشأن تفكيك الاحتلال العسكري واستبداله بهيئة فلسطينية منتخبة ذات مسئولية واسعة تتولى تصريف الأمور اليومية [1] .

ولم يتوقع أحد من أعضاء الجانب الأمريكي مواجهة مشاكل عسيرة في التوصل إلي اتفاق عام على المبادئ المتعلقة بسيناء . وكان من المنتظر أن تتخلى إسرائيل عن المستوطنات والمطارات العسكرية شريطة وضع ترتيبات أمنية صارمة . وأخذ ما أعلنه السادات بجدية بشأن عدم إمكانية المساومة على الأرض أوالسيادة ،وإن كان كل ماعدا ذلك قابل للتفاوض[2] . ولا ندري ما الذى يقصده السادات و يكون خارج المساومة على الأرض أو السيادة وفي الوقت ذاته قابلا للتفاوض ..

وبناء على هذا التقييم اتجه تفكير الفريق الأمريكي إلى السعي لتحقيق اتفاق بين بيجن والسادات على المبادئ العامة بشأن كل من سيناء والضفة وغزة . وكان يتعين أن يسلم بيجن بشأن تطبيق القرار 242على الضفة الغربية وغزة في أية تسوية نهائية ، وبشأن تجميد النشاط الاستيطاني وفي مقابل ذلك يكون السادات متعاونا بشأن متطلبات الأمن الإسرائيلي في سيناء والضفة الغربية ، وأن يقبل بارتباط فضفاض جدا بين المفاوضات على الجبهتين [3] .

وكان رد فعل كارتر الأولي لمشورة فريقه أنه كان ينبغي السعي إلى ما هو أسمى . فقد كان يريد - بدلاً من مجرد التماس اتفاق على المبادئ بخصوص تسوية شاملة - وضع تفاصيل معاهدة سلام مصرية إسرائيلية بما في ذلك ترتيبات أمنية محددة . وأصبح هذا الأمر مشروعه الخاص في كامب ديفيد ، وكتب المسودة الأولى للاتفاق المصري الإسرائيلي بخط يده مع الوضع في الاعتبار أن مسألة الربط لم تكن تشغل كارتر ، وكان أكثر تفاؤلا بأن فرص التوصل إلى اتفاق مقبول إلى حد ما عن طريق المحادثات المباشرة مع بيجن والسادات [4] .

لتثبت سير المباحثات ونتائجها من أن آراء كارتر كانت صائبة . فكان محقا في أن أفضل مسار لتحقيق النجاح هو التوصل إلى تفاهم تفصيلي بين بيجن والسادات بشأن سيناء ، وبشأن العناصر الأساسية لمعاهدة سلام مصرية إسرائيلية - على نحو ما سنرى - والحقيقة أن كارتر كان مدفوعا للإقدام على اجتماع كامب ديفيد وواثقا من قدرته على تحقيق النجاح ،وعزز هذا التقدير رغبة الأطراف المعنية في ذلك ، في ظل التطورات الدولية و تردي الأوضاع في إيران ، وتدهور مركز الشاه وتضاؤل الأمل في قدرته على السيطرة على البلاد ، وخشية أن يركب الشيوعيون مد الثورة الإسلامية حتى سقوط نظام الشاه ، والاستيلاء على مقاليد الأمور في النهاية [5] . مما جعل من الضروري أن تتوصل واشنطن إلى اتفاق مصري / إسرائيلي يشكل قاعدة استقرار في المنطقة – وهو ما يتفق مع طموح السادات وأحلامه ومخاوف بيجن من تطورات الأحداث – فالأمر بالنسبة للجميع كان أكبر بكثير من مستقبل الرنيس كارتر السياسي [6] .

---

(1) المرجع نفسه ، صـ 265 .

(2) William B. Quandt , op.cit , p 216 – 217 .

(3) Ibid , P 218 .

(4) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 265 .

(5) انظر ، محمد حافظ إسماعيل ، أمن مصر القومي ، صـ 451 .

(6) Robert A . Strong , Working in The World ; Jimmy Cater and Making of American Foreign Policy , Louisiana State University Press 2000 , p 402 .

❖ **أما بيجن :**

فكان على النقيض تماما من السادات ؛ كان يواصل الاجتماعات بمجلس وزرائه وبلجان الكنيست وبالمستشارين والخبراء ، حيث كانت تتواصل اجتماعاتهم بالساعات الطوال للإعداد لقمة كامب ديفيد[1] . فكان الوفد الإسرائيلي يدرك انه بصدد إنجاز مهمة ذات مسئولية جسيمة لمصلحة أمته في أحرج لحظاتها . فكان لابد من بذل جهد خارق من أجل التوصل إلى تفاهم مع كبرى الدول العربية وأهمها . و بينما كان بيجن يبذل أقصى ما في وسعه من حرص لحماية مصالح إسرائيل وأمنها والوقوف بصلابة على مواقفها الراسخة ، كانت مهمة رئيس الوفد أيضا أن يرفع الروح المعنوية ويوفر المناخ للعمل المستمر، و إحاطة الوفد علما بكل دقائق الأمور جملة وتفصيلا [2] . و الأهم من ذلك ، هو الاستعداد لتقبل فشل كامب ديفيد و العودة إلى إسرائيل دون التوصل إلى اتفاق ؛ فبإمكان مناحم بيجن تبرير موقفه ذلك أمام شعبه باعتباره دفاعا عن مصالح إسرائيل الأمنية و الحيوية في مواجهة مقترحات غير مقبولة متفق عليها بين كارتر و السادات [3] .

وهنا نصل إلى رؤية واستيضاح ما في جعبة الرؤساء الثلاثة واستراتيجيتهم المتوخاة لسير المفاوضات وموقف السادات من تلك الدائرة ، أما نتائجها وأبعادها فهي كفيلة بكشف كل ما سقط أثناء المعركة الحاسمة وأي الطرفين كان أشد صلابة و تمرسا ..

ثانيا : معركة كامب ديفيد وإدارتها :-

انعزل كارتر والسادات وبيجن بالإضافة إلى كبار مستشاريهم في منتجع كامب ديفيد في الخامس من سبتمبر 1978 وحتى السابع عشر من الشهر نفسه – فقد أحكم كارتر الحصار وعزلهم عن العالم حتى ينتهي المؤتمر بشكل أو بآخر- حتى ذاعت الأنباء في اليوم الأخير عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد سلسلة لا تنتهي من الاجتماعات دامت ثلاثة عشر يوما بشأن إطارين للمفاوضات : **الأول** يعالج مبادئ اتفاق مصري إسرائيلي ، **والثاني** وهو أكثر تعقيدا وأقل تحديدا يتكون من صيغة لفترة انتقالية من الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ، ولم تكن النتيجة مطابقة للآمال والتوقعات لما ستسفر عنه القمة التاريخية [4] .

انفرد السادات بكارتر فور أن وطئت قدماه كامب ديفيد ، وأخبره بانه لم يأت إلى كامب ديفيد إلا للتوقيع على السلام ، وليس للإعداد لمفاوضات أخرى ، والأهم أن السادات صرح بأنه يحمل خطة شاملة ، والأخطر أنه على استعداد لتقديم تنازلات في كل النقاط ماعدا الأرض والسيادة . كما أوضح أنه مستعد لتضمين معاهدة السلام مع إسرائيل نصا بشأن إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين ، وعلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية معها مطالبا إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المصرية ، وأن يشمل الاتفاق النهائي في حالة الوصول إليه على بنود تتعلق

---

(1) محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 372 .

(2) حيث ينصت كل عضو لرفاقه في أناة وتفتح عقلي ولم يكن بوسع أحد سوى بيجن أن يفعل ذلك ، راجع ، موشي دايان ، الاختراق ، مرجع سابق ، صـ 153 بينما انعزل السادات عن مستشاريه حتى غابوا عن مسرح الأحداث فأصبحوا كما مهملا و عليهم الانتظار لحين إعلان النتيجة النهائية ، وهو ما سوف يتضح تباعا خلال سير المباحثات . تلك المأساة يقرها أحد أعضاء الوفد المصري بكامب ديفيد ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص 148 -152. يشاركه الجميع ذاك الرأي .

(3) Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 36 .

(4) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 264 .

بالفلسطينيين في الضفة والقطاع ، وتتعلق بالمفاوضات بين إسرائيل وجيرانها الآخرين . وترك السادات للرئيس كارتر مهمة التفاصيل ، كما وعد بمساعدته بتقديم مقترحات جديدة [1] . وكان ذلك قبل مجيء بيجن كامب ديفيد وقبل أن تبدأ أية مباحثات ليجهز السادات تماما على مركزه وقدرته على المناورة ، وبجانب حصيلة السلسلة الطويلة من اللقاءات الثنائية التي كان السادات طرفا فيها ، والتي كانت من أخطر العوامل التي أدت إلى تآكل مركز السادات وتدهوره حتى أنه عندما عبر بوابة كامب ديفيد كان مفلسا ، مكبلا لا يملك حراكا بسبب ما انفلت به لسانه داخل الغرف المغلقة من تنازلات وتجاوزات وتعهدات الواحدة تلو الأخرى حتى بدد السادات ما كان يملك من أرصدة فخويت جعبته حتى من مشروعه الخاص الذي ألقى به خارج أسوار كامب ديفيد ، وكانت النتيجة أنه لم يجد أمامه مفرا من التوقيع على إشهار إفلاس مبادرته [2] .

هكذا كانت البداية ، مما أوضح مدى لهفة السادات للتوقيع على وثيقة " تاريخية " مهما كان الثمن ، فها هو قد تحقق حلمه الذي طال انتظاره بدخول واشنطن شريكا كاملا في المفاوضات [هدفه الأسمى لمجمل سياسته الداخلية والخارجية] إلا أن السادات لم يدرك مدى أبعاد اللعبة السياسية والفرق بين الهدف والوسيلة فمع من يقف الشريك الكامل وضد من؟؟.. إلا أنه بمجرد الاجتماع بالرئيس الأمريكي على طاولة المفاوضات اعتقد أنه قد بدد قول كيسنجر بأن السادات لا يعدو كونه مهرجا سياسيا * .

وحالما تحقق له ذلك أطلق السادات يد كارتر في التفاوض باسمه باستثناء الأرض والسيادة - وهما ما لا يستقيما معا - أما بيجن فلم يكشف لكارتر من الناحية العملية شيئا عن أهدافه - رغم العلاقات الاستراتيجية بينهما ومدى تنسيق الرؤى وتطابق الأهداف - فلم يحد بيجن عن موقف التشدد طوال فترة الثلاثة عشر يوما من المباحثات وحتى اللحظات الأخيرة لانهيار قمة كامب ديفيد - على نحو ما سنرى خلال سير المباحثات بمعسكر كامب ديفيد - أما " الشريك الكامل " كارتر فقد ركز جهوده للوصول إلى معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل دون أن تكون رهنا لحل أكثر أجزاء النزاع العربي / الإسرائيلي صعوبة .

وعلى أية حال ، فبحلول صباح اليوم الأول لاجتماعات القمة اجتمع كارتر بالسادات على انفراد – قبيل الاجتماع الثلاثي – لعرض الخطة المصرية ، طالب السادات بعودة سيناء ، والاعتراف بالسيادة المصرية عليها اعترافا لا لبس فيه ، وكذلك عودة الجولان لسوريا ، ولكن الحال مختلف بالنسبة للضفة الغربية وغزة ، فيجب أن تكون السيادة للفلسطينيين لا لإسرائيل أو الأردن . فالسادات لم يكن مستعدا لتقديم تنازلات على صعيد الأرض على الأقل في هذه المرحلة من المفاوضات - أو هكذا بدا الأمر - وأخيراً أخرج السادات الوثيقة المصرية التي حملها والتي شكلت طعنة في قلب كارتر عندما قرأها ؛ حيث طالبت الوثيقة بتعويضات لما استفادت به إسرائيل من الأراضي المحتلة بأن تدفع ثمن البترول المستخرج من آبار سيناء - ومن المفارقات أن إسرائيل لم تدفع سنتا

---

(1) جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 37 .

(2) بشأن هذا التحليل ، راجع ، مذكرات مستشاريه : محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 146 - 148 ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص 141-143 .

* وصف كيسنجر السادات بأنه مهرج سياسي و هو ما ذكره وزير الخارجية إسماعيل فهمي في طيات مذكراته ، ص 231 .

واحدا ـ كما طالب بالانسحاب من الأراضي المحتلة إلى حدود 1967، وعودة اللاجنين إلى الضفة والقطاع، وأن تعترف إسرائيل بأمة فلسطينية ، فضلا عن انسحابها من القطاع الشرقي من مدينة القدس [1] .

وعندما انتهى السادات من عرض خطته أعرب أن هذا لا يمثل موقفه النهائي ، وأن هذه الخطة هي في إطار السيناريو المتفق عليه بينهما في واشنطن فبراير 1978، بغرض تأزم المفاوضات حتى تتدخل واشنطن، ثم أعطى السادات ورقة هامة لكارتر تتعلق بسلسلة من التنازلات التي يمكن استخدامها في الوقت المناسب من المفاوضات ، وبأنه مستعد أن يعدل الآن من خطته شريطة أن تبقى التنازلات التي ينوي تقديمها سرا بينه وبين كارتر . وبهذا اطمأن كارتر بإمكانية نجاح قمة كامب ديفيد مهما صادفه من صعوبات فسرعان ما تتلاشى، فما عليه إلا طلب المزيد من التنازلات من السادات ، فضلا عن وضع الاستثناءات المهمة جانبا [2] .

وعموما ، فإن السادات كشف عن نواياه بقبول تعديلات حدود 1967، كما أنه يعد باعتراف دبلوماسي بإسرائيل [تبادل سفراء ، فتح الحدود وإقامة علاقات تجارية بين البلدين] وصرح باستعداده حتى للتخلي للإسرائيليين عن القدس ، وهو يعتبر أن المواقع الإسرائيلية المتقدمة التي ستبقى في الضفة الغربية يجب إخلاؤها عند انتهاء الفترة الانتقالية ، أي في الوقت الذي يطلب فيه من سكان الضفة أن يختاروا بين الإبقاء على الوضع الراهن ، وبين الارتباط بالأردن أو بإسرائيل ، ولكنه يوافق على إمكانية منح الجيش الإسرائيلي مهلة إضافية فيما لو احترمت إسرائيل تعهداتها الأخرى . مع وضع قيود على عودة اللاجئين وكان هذا أكثر مما أمل فيه كارتر إلا أن كارتر لم يكتفِ بذلك ، وذكر السادات بأن عليه أن يواجه احتمال تقديم تنازلات أخرى . فأجابه السادات على الفور لمطلبه ووعده باستعداده للتساهل في شأن اتفاق مؤقت لأجل قصير ، أما الاتفاق النهائي فيجب أن يلبي بالضرورة كل المطالب العربية التي طرحها حتى ولو شكلا [3] .

وأعقب ذلك لقاء كارتر ببيجن ، فأوضح بيجن موقفه بشأن الإبقاء على المستوطنات في سيناء بحجة أنها تخلق نطاقا حاجزا بين مصر وغزة ، وتفضيل الوصول إلى اتفاق حول سيناء أولا ، ثم يليه بعد ذلك اتفاق ثان حول الضفة الغربية وغزة . مع الوضع في الاعتبار نزع سلاح سيناء ، مع الإبقاء على المطارات العسكرية الثلاثة التي أنشأها الإسرائيليون وتحت سيطرتهم وذلك لثلاث سنوات على الأقل وفي نهاية تلك المدة يُسلم واحد أو اثنان من تلك المطارات التي يمكن أن تحول لمطارات مدنية إلى مصر، مع ضمان استمرار إسرائيل في استخدامها أما فيما يخص المطار الثالث ، فإنه ليس لدى بيجن مانع من تحويله إلى قاعدة عسكرية أمريكية [4].
وكان ذلك لاختبار مدى قوة السادات وصلابته إزاء المستوطنات والمطارات بسيناء . فأخفى بيجن ببراعة تامة حتى اللحظة الأخيرة تنازلاته النهائية بشأنهما ، بل جعلها أهم أوراقه الرابحة ومحور المباحثات لتفادي أية

---

(1) جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 42 .
(2) المرجع نفسه ، صـ 45 . كذلك ، راجع .

(3) انظر ، جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 45 . William B. Quandt , op.cit , op . cit , p 204 .
(4) هكذا يساوم بيجن بمزايا للحليف الاستراتيجي في غير حقه وهو ما يؤكد صراحة أن بيجن و كارتر جبهة واحدة ضد السادات الذي لم يدرك ذلك الخطر رغم وضوحه الصارخ وبكأنه في غيبوبة تامة عن أبعاد ما يجري أمام عينيه ، راجع ، المرجع نفسه ، صـ 45 .

ضغوط [1]. ورغم أن الهوة بين مقترحات بيجن والسادات كانت لا تزال شاسعة إلا أنه لم يكن هناك ما يدعو للتشاؤم فقد اعتمد كارتر على سيل تنازلات جديدة من جهة السادات [2] .

وعلى ضوء ذلك ، وبعد ظهر السادس من سبتمبر 1978عقد الثلاثة الكبار أول اجتماع لهم - لم يحضره أعضاء الوفود الثلاثة - حيث قرر الزعماء أن يكون الهدف من وراء كامب ديفيد هو التوصل إلى إطار اتفاق يتضمن العناصر الأساسية لإبرام معاهدة سلام بين مصر و إسرائيل . وقد أعرب كارتر عن أمله في أن يتوج المؤتمر بتوقيع المعاهدة ذاتها . غير أن ذلك - مثل ما أشار السادات - يتطلب التوصل إلى اتفاق واتخاذ قرارات بشأن التفاصيل الهامة العديدة التي ستدرج في المعاهدة ؛ الأمر الذي يستغرق بعض الوقت ربما يصل إلى ثلاثة أشهر . ومن ثم تم الاتفاق على التركيز على المفاوضات الخاصة بالتوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الحاسمة موضع الخلاف بين مصر وإسرائيل ، بعد ذلك تقوم الوفود بمعالجة التفاصيل العملية ، داخل الإطار المتفق عليه الأمر الذي أسفر عن وجود خلافات حادة بين البلدين على حد سواء [3] .

وعموما فقد تقرر انعقاد أول اجتماع ثلاثي لمناقشة المشروع المصري ومقترحات السادات ؛ حيث عرض السادات خلال الاجتماع خطته المكتوبة - والتي لم تكن إلا تأكيدا لموقفه أمام التاريخ - حول التصور المصري لحل القضية الفلسطينية ، واشتملت الوثيقة المصرية المدرجة تحت عنوان مشروع إطار التسوية السلمية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط ديباجة تتضمن فلسفة وأسس السلام ، وتسعة بنود ، ولم تتضمن أي تغيرات في المواقف المصرية الأساسية تجاه مسائل الانسحاب والمستوطنات والقدس واللاجئين ، وفيما يلي عرض موجز لأهم ما تضمنه المشروع المصري [4] .

أعربت **المادة الأولى** عن تصميم الأطراف على التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط بتوقيع معاهدات سلام على أساس التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن 242، 338 بجميع أجزائهما .

أما **المادة الثانية** فتشير إلى شروط ومتطلبات إقامة السلام والتي يستلزم الوفاء بها كالتالي :

1. انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة طبقا لمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، وعليه يتم الانسحاب من سيناء والجولان إلى الحدود الدولية . ومن الضفة والقطاع إلى خطوط الهدنة لعام 1949. وفي حالة الاتفاق على تعديلات طفيفة يجب ألا تعكس ثقل الغزو .
2. ضرورة إزالة المستوطنات وفق جدول زمني .
3. أما ترتيبات الأمن فهي تشمل النقاط الست الواردة في المشروع المصري [المقدم في مباحثات ليدز] ، مع وجوب انضمام جميع الأطراف إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتعهدهم بعدم إنتاجها أو حيازتها * .

---

(1) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ266 .

(2) جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ46 .

(3) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 158 .

(4) انظر ، نص المشروع ، ملحق و ثائق مذكرات محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق 518- 522.

* ومن المفارقات أن مصر سارعت ووقعت على هذه المعاهدة ، بينما رفضت إسرائيل الانضمام إليها ومازالت حتى الآن .

4. حل المنازعات بالطرق السلمية وقبول الاحتكام إلى التنظيم الدولي بالنسبة للمنازعات الناتجة عن تفسير إطار السلام * .

5. وفيما يتعلق بالترتيبات الخاصة بالمرحلة الانتقالية لتطبيق الحكم الذاتي يتم إلغاء الحكومة العسكرية في الضفة والقطاع مع نقل السلطة للجانب العربي على نحو سلمي منظم . على ألا تتجاوز الفترة الانتقالية مدة خمس سنوات ، يتولى الأردن خلالها الإشراف على إدارة الضفة الغربية ، بينما تتولى مصر الإشراف على قطاع غزة وذلك بالتعاون مع ممثلي الشعب الفلسطيني المنتخب . الذين يمارسون السلطة المباشرة فور إلغاء الحكومة العسكرية الإسرائيلية ، وممارسة الشعب الفلسطيني حقه الأساسي في تقرير مصيره فور انتهاء المرحلة الانتقالية . كما توصي مصر والأردن بأن يكون الكيان الفلسطيني مرتبطا بالأردن. إضافة إلى تمكين اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في العودة أو التعويض .

أما فيما يتعلق بالقدس فقد نصت الوثيقة المصرية على ضرورة انسحاب إسرائيل من القدس إلى خط الهدنة 1949 وعودة السيادة والإدارة العربية للقدس العربية مع مراعاة حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة. وبالتوازي الزمني مع تنفيذ الانسحاب يتم إقامة العلاقات طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك الاعتراف الكامل وإنهاء المقاطعة وضمان حرية المرور البحري في قناة السويس مع تعهد إسرائيل بدفع تعويضات شاملة عن الأضرار الناجمة عن الاحتلال [ضد السكان والمنشآت واستغلالها الموارد الطبيعية] .

وبمجرد توقيع هذا الإطار الذي يعتبر كلا متوازنا ومتكاملا تكون الأطراف الأخرى مدعوة للانضمام إليه في إطار مؤتمر جنيف للسلام [م3] .

وسوف يشترك ممثلو الشعب الفلسطيني في محادثات السلام التي تجرى بعد توقيع هذا الإطار [م4] مع إقرار مشاركة الولايات المتحدة في المحادثات المتعلقة بكيفية تنفيذ الاتفاقيات والتوصل إلى الجدول الزمني المحدد لتنفيذ التزامات الأطراف [م5] .

وخلال ثلاثة أشهر من توقيع هذا الإطار تبرم معاهدات السلام [م6] . وتتضمن المواد [م7 ، م8 ، م9] مطالبة مجلس الأمن بضمان معاهدات السلام واحترام أحكامها ، وضمان الحدود بين الدول الأطراف ، وأخيرا ضمان الولايات المتحدة لتنفيذ الإطار والمعاهدات التي توقع وفقا لهذا الإطار تنفيذا كاملا وبحسن نية طبقا للتعهدات الواردة أعلاه [1] .

وكما كان متوقعا رفض بيجن المشروع المصري برمته بحجة أنه يؤدي لقيام دولة فلسطينية"إرهابية" وأصر على أن يكون مشروعه للحكم الذاتي - الذي قدمه في مباحثات الإسماعيلية - هو أساس التفاوض ، وأعاد تكرار مواقفه دون أن يقدم أي مخرج . في الوقت الذي لم ينس كارتر التذكير بأن الأمن الإسرائيلي يجب أن يكون مركز اهتمام الجميع ؛ لأن الجهود المبذولة لن تلق الدعم لأمن حكومة إسرائيل والشعب الإسرائيلي فحسب ، إنما أيضا من الرأي العام الأمريكي ومن الكونجرس .

* كان لهذا البند أهمية بالغة في قضية طابا والانسحاب الإسرائيلي من سيناء في مراحله النهائية فيما بعد.

(1) انظر نص الوثيقة ، المصدر المشار إليه .

وإزاء تصادم السادات وبيجن أصر كارتر على دعم التوقيع على اتفاقية بشأن سيناء قبل الوصول إلى تفاهم بشأن الضفة الغربية وغزة [1] . وهو ما رفضه السادات موضحا أن المشروع المصري يشير إلى قيام دولة فلسطينية مرتبطة بالأردن وليست مستقلة ولن تكون هناك تسوية بدون حل القضية الفلسطينية . معلنا أنه لن يوقع على أي اتفاق بشأن سيناء قبل التوصل لاتفاق حول الضفة الغربية وقطاع غزة أو هكذا بدا الأمر ولو مؤقتا [2]. وعند هذا الحد انتهت تلك الجولة ، وتم الاتفاق على العودة إلى الاجتماع في اليوم التالي . وعلى الفور أخذ الوفد الإسرائيلي على عاتقه الشروع في صياغة الرد الإسرائيلي المضاد على ألا يسلم على الفور حتى لا يعتبر بمثابة رد رسمي على الوثيقة المصرية بل يحتفظ به في جعبة بيجن حتى الوقت المناسب . إذ لم تكن اللحظة مناسبة بعد للإعلان عنه [3] .

وخلال اليوم الثالث الموافق السابع من سبتمبر اجتمع الرؤساء الثلاثة للاستماع إلى عرض بيجن للموقف الإسرائيلي رداً على اقتراح السادات ؛ فأخذ بيجن يستعرض مقترحات السادات ويرفضها واحدة إثر الأخرى . فأوضح رفضه القاطع لإقامة دولة فلسطينية مستغلا بذلك موقف كارتر والسادات معا بعدم موافقتهما على ذلك . وسارع السادات يوضح أن الدولة الفلسطينية ستكون مرتبطة بالأردن ومنزوعة السلاح ، وأضاف السادات بأنه على استعداد للتوقيع باسم الفلسطينيين ، إذا لم يشارك الملك حسين في المباحثات [4] ؛ ليتنازل من لا يملك لمن لا يستحق .

هنا ومن قبيل المراوغة والتسويف ركز بيجن هجومه ومعارضته على موضوع المستوطنات الإسرائيلية بسيناء برفضه إزالتها بحجة عدم استطاعة أي زعيم إسرائيلي التصريح بذلك ، كما أنها لا تبدو إنقاصا مطلقا للسيادة المصرية على سيناء . وأضاف بأن هناك أربعة شروط أخرى يجب أن تستوفى ليصبح بالإمكان إعادة سيناء إلى مصر وهنا هدد السادات بقطع المفاوضات إذا استمر بيجن في المساومة على الأرض . بينما كان بيجن أكثر هدوءاً وثباتا ، وذكر أنه قدم تنازلا هاما عندما عرض إعادة القطاع الساحلي الممتد بين ايلات وشرم الشيخ الأمر الذي رفضه جميع أسلافه متجاوزا بذلك نتائج الحرب ومبادرات السلام [5] .

أما بشأن انتقال السلطة في الضفة الغربية وغزة بعد الفترة الانتقالية أكد بيجن أن لإسرائيل كامل السلطة على تلك الأراضي *. وأمام تصلب بيجن ومحاصرة كارتر كان السادات يحاول العثور على اتفاقية إيجابية في كامب ديفيد أملا في مشاركة الأردن وأطراف النزاع الآخرين في المفاوضات اللاحقة حتى يخرج من تلك المعضلة وذاك الطوق [6] .

---

(1) جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 43 – 48 .
(2) محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 418 .
(3) لمزيد من التفاصيل ، راجع ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ 160 .
(4) المرجع نفسه ، صـ 160 .
(5) جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 55 – 56 .

* ذكر بيجن أن حرب 1967 خارج نطاق مبدأ عدم مشروعية احتلال الأراضي بواسطة الحرب ، فإسرائيل لا تدان بشيء من ذلك ، لأنها كانت ملزمة بالدفاع عن نفسها ، وبالتالي فإن احتلالها للأرض كان أمرا مشروعا ..

(6) Laura Zittrain , Eisenberg . op. cit , P 37 .

اللقاء الثالث والأخير في اجتماعات القمة :

فتح بيجن النار بإعلان تراجعه - ردا على سلسلة تنازلات السادات و كأسلوب من ضمن أساليب الابتزاز والمساومة على الجانب الأخر - عن مبدأ مناقشة المشكلات الأساسية والأكثر حساسية في كامب ديفيد . فقد اقترح إرجاء دراسة بعض القضايا المتعلقة بسيناء في المستقبل بما فيها المستوطنات والمطارات ، على أن يقوم بذلك مسئولون عسكريون من البلدين ، وعرض نتائج المباحثات على حكوماتهم . وهو ما رفضه السادات وأصر على عدم تنازله بشأن المستوطنات والمطارات ، كما أنه لا يقبل بوجود عسكري في سيناء سواء كان إسرائيليا أو امريكيا [1]. وبرغم نجاح تشدد السادات بشأن المستوطنات و المطارات إلا أنه عجز أمام شرط التواجد العسكري في سيناء على نحو ما سنرى .

وبدت مماطلة بيجن ومراوغته بالضغط على أعصاب السادات بالتلويح إلى دكتاتورية السادات وسطوته وإمكانية تحويل الرأي العام المصري كيفما يشاء - فليس أدل على ذلك من زيارة القدس ليضرب بيجن على الوتر الحساس - فإذا غض السادات النظر عن المستعمرات الثلاث عشرة في سيناء يستطيع أن يقنع الشعب المصري بسهولة بأن وجودها ليس مشكلة على أي حال ، أما بيجن فهو ملتزم بجدول انتخابي [2] . وكان ذلك بمثابة إهانة واضحة موجهة إلى السادات بسبب تقلباته السياسية وعدم وضوحه ، فضلا عن استبداده في اتخاذ القرار وسابقة تنازلاته . وهنا وصلت المفاوضات إلى مأزق حقيقي بسبب التناقض الحاد بين الموقفين المصري والإسرائيلي ، ولم يكن هناك بديل عن التدخل الأمريكي و إلا فشل مؤتمر القمة وضاعت أحلام الجميع ..

وتأمينا لمغبة عواقب الأمور سارع السادات بنشر الاقتراح المصري في الصحف المصرية حتى يتسنى لكافة البلاد العربية معرفة أن السادات لم يقدم أدنى تنازلات لإسرائيل ، وأنه شديد التمسك بالخط العربي المتطرف. فكيف إذن سيواجه حقائق الأمور والاتهام بأنه لم يلتزم بما أعلنه على الملأ ؟ إلا أن رده على ذلك مبررا موقفه أنه لم يتنازل عن شيء للإسرائيليين ، ولا حتى عن بوصه واحدة ، ولكنه استجاب لطلب الرئيس كارتر " صديقنا وحليفنا " ، ونحن بحاجة إلى مساعدته [3] .

وعلى أية حال ، فمن خلال اجتماعات القمة الثلاثية تحددت القضايا التي يحتمل أن تعرقل التوصل إلى اتفاق ناجح في كامب ديفيد . تصدرها عدم استعداد بيجن للقبول بمبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة ، حسبما يدعو إليه القرار 242 ، و أنه لا ينطبق على الضفة الغربية وغزة . مضافا إلى ذلك وضع الضفة والقطاع بعد الفترة الانتقالية ، **والثانية** مشكلة المستوطنات في سيناء والضفة وكذلك مطارات سيناء وكانت **الثالثة هي** مسألة كيفية ربط الأردن و الفلسطينيين بالجولات اللاحقة من المفاوضات [4] .

---

(1) جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 55 – 56 .

(2) بالتلويح بأن المصريين شعب قابل للتأثير يسلم قيادته إلى رؤسائه ومن ثم يملون عليه معتقداتهم وسياستهم ، انظر ،المرجع نفسه ، صـ 59. وكذلك ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 419 – 423 . إلا أن اغتيال السادات بين حراسه على مرأى ومسمع العالم أجمع كان بمثابة الرد الموضوعي لاستخفاف بيجن.

(3) موشي دايان . الاختراق ، صـ 160 . فكان السادات أخر رجل في الشرق الأوسط باستثناء الإسرائيليين بالطبع ، يرغب في إقامة دولة فلسطينية بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية . راجع عزرا وايزمان ، الحرب من أجل السلام ، ص 129.

(4) سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 55 .

وارتأى الفريق الأمريكي أنه لا طائل من وراء بذل محاولة في كامب ديفيد لحل مسائل الحدود بين إسرائيل وبين كيان فلسطيني أردني ؛ نظراً لتشدد بيجن كما أن الأطراف العربية المعنية مباشرة بالنزاع لم تكن حاضرة . وعلى هذا تم إرجاء مسألة السيادة على الضفة الغربية وغزة ، وكذلك وضع القدس . ورأوا بدلا من ذلك أن مصر و إسرائيل تستطيعان تحقيق بعض التقدم في التخطيط لنظام حكم انتقالي في الضفة وغزة انطلاقا من فكرة تفكيك الحكم العسكري واستبداله بإدارة مدنية فلسطينية منتخبة [1] .

ورغم ذلك فقد ظهرت مشاكل عسيرة في التوصل إلى اتفاق عام على المبادئ المتعلقة بسيناء فكان من المنتظر أن تتخلى إسرائيل عن المستوطنات والمطارات العسكرية شريطة وضع ترتيبات أمنية صارمة انطلاقا من موقف السادات المتشدد إزاء الأرض والسيادة لأنهما خارج المساومة . إلا أن مرونة السادات تكفلت بالاتفاق حول كل ذلك ..

وبناء على هذا التقييم اتجه الفريق الأمريكي إلى وضع تفاصيل معاهدة سلام مصرية / إسرائيلية بما في ذلك ترتيبات أمنية محددة في ظل إطار فضفاض . وتحقيقا لذلك قرر كارتر فض الاشتباك بين السادات وبيجن ، والنزول في ساحة المعركة بكل ثقله [2] .

وعلى مدى الأيام العشرة التالية استقر نمط محدد لإدارة المباحثات يقوم بمقتضاه الوفد الأمريكي - في كثير من الأحيان الرئيس و وزير الخارجية فانس وحدهما - بالاجتماع على حده بكل من السادات وبيجن ، لانتزاع بعض التنازلات ورد فعل محدد بشأن مقترحات ما لتدرج في المشروع الأمريكي المقترح والقابل للتغيير خلال مناقشته مع الزعيمين الإسرائيلي والمصري . وبهذه الطريقة طفت على السطح بسرعة القضايا الخلافية الأساسية . وبذلك أعطيت واشنطن حرية الحركة بتقديم مشروعها للسلام مع ضمان إمكانية نجاحه نسبيا في إطار مفهوم أن بعض التسويات اللامقبولة في حالة تقديمها من قبل إسرائيل أو حتى من قبل مصر قد تكون النظرة إليها أكثر إيجابية إن صدرت عن واشنطن [3] . هكذا كان وضع الشريك الكامل الذي ارتضاه السادات في المفاوضات والذي يعبر عن رأي إسرائيل ذاتها شكلا وموضوعا ؛ فهما وجهان لعملة واحدة . وعلى أية حال ، اجتمع الوفد الأمريكي بالوفد المصري لعرض فلسفة مشروعه المرتقب ليتناول بعض القضايا محل الخلاف تمهيدا للإعداد للمشروع الأمريكي . فعرض كارتر الأفكار التي سوف يتضمنها المشروع الأمريكي التي تدور في فلك التخطيط الإسرائيلي ؛ حيث عرض ضرورة تأجيل بحث القضايا الرئيسية كالسيادة على الضفة الغربية وغزة ، والتفرقة بين وضع المستوطنات في سيناء وفي الأراضي المحتلة الأخرى ، و عدم الاكتراث بمشاركة الأردن في المباحثات ، وأفضلية عدم الخوض في التفاصيل والاكتفاء بالخطوط العريضة للتسوية بدعوى عدم وجود من يحق له الحديث باسم الفلسطينيين ، وأن يتم الانسحاب وتحديد الحدود على أساس صيغة فيينا *، مع فرض ما يتفق عليه على باقي الدول العربية ولو كان حلا ناقصا أو جزئيا وأخيراً اتخاذ

---

[1] المرجع نفسه ، صـ 56 .

[2] Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 37 .

[3] وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 266 .
تمت الإشارة إليها سابقا .

مشروع بيجن للحكم الذاتي أساسا للتسوية .على أن الولايات المتحدة ستحاول التفاهم مع إسرائيل على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة بعد نهاية الفترة الانتقالية [1] ..

والأخطر من ذلك أن السادات آثر الصمت حيال ما عرضه كارتر من أمور خطيرة تتطلب التصدي الفوري لها ومعالجتها في المهد حتى لا يفهم ضمنا قبولها ؛ مما دفع وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل لتفنيد ورفض المقترحات الأمريكية [2]. ولم يحرك السادات ساكنا حيال تلك المعركة الدائرة وبصمت السادات أنهى كارتر تلك الجولة لصالحه واعدا وزير الخارجية المصري بأنه سيفكر فيما ذكره بعين الاعتبار و مذكرا إياه بأنه إذا كان الرفقاء الثلاثة معا في جانب واحد فلن تجرؤ قوة من خارج المنطقة أو داخلها على التصدي لهم . وبدا أن أمورا كثيرة تجري في الخفاء بين كارتر والسادات وعلى الوفد المصري الاستعداد لتقبل المفاجآت وعلى الأرجح ستكون غير سارة .

وعلى الجانب الأخر راجع كارتر مع بيجن النقاط التي سوف يدور المشروع الأمريكي حولها ، وحثه على أن يكون متساهلا بشكل أكبر حول القضايا الأخرى كما أخبره بتنازلات السادات التي كان على استعداد لتقديمها ، بجانب أشياء أخرى ؛ لعل أهمها إعطاء إسرائيل مهلة من ثلاث لخمس سنوات لسحب مستوطناتها بسيناء وقرر كارتر الالتفاف حول بعض المشكلات الأساسية التي لم يتم حلها وتوشك أن توقف توقيع الاتفاق بين مصر و إسرائيل ، بأن تدرج القضايا الأكثر حساسية ضمن اتفاق على نص مشترك يمكن أن يؤول بطريقتين مختلفتين من كلا الطرفين كل حسب رغبته وهواه ـ على غرار الصياغة الغامضة ومتاهة القرار242ـ إلا أن بيجن تجاهل ذلك وأصر على موقفه بشأن المستوطنات [3] .

وعلى ضوء هذه التنازلات من جانب والخداع من جانب آخر صاغ الوفد الأمريكي الوثيقة الأمريكية التي تضمنت : إنهاء الحرب وإقامة سلام دائم ، إعادة النظر في الحدود ، فتح المياه الدولية للسفن الإسرائيلية ، إنهاء الحظر والمقاطعة ، وإقامة علاقات طبيعية بين البلدين مع انسحاب متوال لإسرائيل من سيناء ، مع نزع السلاح عن سيناء وإيجاد ضوابط له ، وتحديد الإجراءات المؤدية لحل الاختلافات وتحديد المبادئ التي يتوجب الحرص عليها في المفاوضات اللاحقة بين إسرائيل وجاراتها الأخريات . كما نص على الإدارة الذاتية للفلسطينيين في فترة انتقالية خمس سنوات يثبت فيها الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة . مع انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة إلى المواقع التي تتيح لها ضمان أمن إسرائيل . وتسوية سريعة لمشكلة اللاجئين ، وتحديد مهلة ثلاثة أشهر تستغرقها المفاوضات التي يتوجب لها أن تنتهي إلى معاهدة للسلام بين مصر و إسرائيل [4].

كما احتوت الخطة بعض النقاط محل الخلاف : الاعتراف الدبلوماسي الواضح والكامل من قبل مصر بإسرائيل ، مشاركة الأردن والفلسطينيين على قدم المساواة مع المصريين والإسرائيليين في كل المفاوضات المقبلة حول الضفة بما فيها المفاوضات حول عودة اللاجئين والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني خاصة حق

---

(1) لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 418 – 423 .
(2) انظر ، المرجع نفسه ، صـ 423 – 425 .
(3) جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 62 . وللأسف سخر بيجن من السادات واستفهم عما يقال بشأن رجل شريف يقدم وجهة نظر في العلن وأخرى على انفراد ، انظر ، المرجع نفسه ، صـ 63 .
(4) راجع ، موشي دايان ، الاختراق ، ص161-164 .

تقرير مستقبله ، وحقوق الأردن على الضفة وغزة وضبط السلطة المحلية في هاتين المنطقتين بواسطة إسرائيل والأردن ومصر ، وتحديد وضع القدس بعدم تقسيم المدينة مرة أخرى مع عدم الخوض في تفاصيل التسوية ومسألة السيادة على القدس وتركها للتفاوض [1] .

كما عرض المشروع الأمريكي عدة قضايا هامة لم يتم الوصول فيها إلى اتفاق ، لعل أهمها تجميد المستوطنات في الأراضي المحتلة لمدة خمس سنوات ، وكذلك تحديد مصدر السلطة في الضفة الغربية وغزة بعد انقضاء الفترة الانتقالية ، وأخير إيجاد صيغة ملائمة لضمان تطبيق نصوص القرار 242 بشأن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة [2] .

وأمام الرفض الإسرائيلي بشأن المستوطنات وعدم نيتها في الانسحاب من الضفة والقطاع ورفضها القاطع لإدانة القرار 242 لها . ومع مواصلة المناقشات تزايد الاعتقاد بأنه إذا كان لابد من التوصل إلى إطار اتفاقية فإن السبيل الوحيد للتغلب على مشكلة الخلاف في الرأي بشأن المسائل الهامة يتمثل في تجاهلها ؛ إما عن طريق إغفالها في الاتفاقية أو إعداد صيغة غامضة يتسنى لكل طرف تفسيرها على النحو الذي يريده . فكان لابد من استبعاد ما عرف "بصيغة أسوان" التي تناولت الحقوق الشرعية للفلسطينيين وحقهم في تقرير مصيرهم ، والتخلص من الالتزام بتنفيذ القرار 242 وإدانته لاكتساب الأرض عن طريق القوة . وكان الفشل في ذلك يعني إرغام إسرائيل على الانسحاب من الضفة وغزة والجولان وإقامة الدولة الفلسطينية ، وهذا ما تحارب إسرائيل من أجله بكل شراسة [3] .

وعلى هذا قرر الوفد الإسرائيلي خلال مناقشة الوثيقة الأمريكية مع الوفد الأمريكي عدة نقاط :

- الاستعداد للانسحاب من سيناء إلى الحدود الدولية ، على أن تظل المستوطنات الإسرائيلية وحقول البترول في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي من سيناء تحت السيطرة الإسرائيلية .
- أما بالنسبة للضفة الغربية وغزة فإن التأكيد على عدم الانسحاب من هذه الأراضي لا يزال قائما وبعناد ، مع الإصرار على عدم إدراج مقدمة القرار 242 في معاهدة السلام .
- أما عن موضوع الفلسطينيين فقد استقر الرأي على الابتعاد عن أي صيغة تعني الموافقة على حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولتهم . وتم الاقتراح بإرجاء تقرير مستقبل العرب الفلسطينيين في الضفة وغزة في محادثات تجرى بين الفلسطينيين ومصر وإسرائيل والأردن في وقت لاحق [4] .

وعموما ، فقد تصدى بيجن بشراسة لمقترحات كارتر ؛ فرفض وعدل أجزاء ضخمة من المقترحات الأمريكية ، وأجبر واشنطن على التراجع عما أعلنته بشأن الفلسطينيين والقرار 242 - الذي اتخذ أساسا للتسوية

---

[1] المرجع نفسه .
[2] جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 68 .
[3] موشي دايان . الاختراق ، صـ 162 .
[4] المرجع نفسه ، صـ 164 .

ولا يزال - ولم يذعن بيجن لتهديدات كارتر لأن الأخير هو الذي يقع في قبضة بيجن وليس العكس * . واستمر بيجن لمواجهة فشل كامب ديفيد بإعداد وثيقة مرتجلة لتكون سيفا ذا حدين ضد كارتر والسادات معا [1] .

وأخيرا وبعد تلك المداولات وتحت وطأة التهديدات عرض المشروع الأمريكي على الجانب المصري صباح 11 سبتمبر الذي قد عكس تراجع واشنطن عن مواقفها المعلنة والثابتة بشأن النزاع العربي / الإسرائيلي أمام قوة الضغوط الإسرائيلية ؛ فقد بدت بصمات التشاور [الإملاء] الإسرائيلي واضحة على المشروع وعلى فلسفته ولغته ونصوصه واصطلاحاته ؛ فلم ينص المشروع على الانسحاب من الضفة مع تعديلات طفيفة ، وأحيطت الإشارة إلى حق تقرير المصير بالغموض ، كما أغفل قضية القدس ، وكذلك مصير المستوطنات سواء في سيناء أو في الضفة وغزة . وعلى الجانب الآخر يعطي المشروع لإسرائيل دوراً رئيسيا وسلطات واسعة في الضفة والقطاع خلال الفترة الانتقالية . بينما يجعل دور مصر والأردن ثانويا فيهما بل يكاد يقتصر على توفير الحماية لإسرائيل ، كما لم يعالج المشروع موضوع عودة اللاجئين معالجة مؤثرة . وجعل ترتيبات الأمن لإسرائيل وحدها وليس للأطراف جميعا ، كما تضمن المشروع نصا استفزازيا مفاده أنه إذا لم تشارك الأردن في المفاوضات فستمضي مصر وإسرائيل وسكان الضفة وغزة في إنشاء سلطة الحكم الذاتي والإشراف على إدارتها وهو ما قد وافق عليه السادات من قبل [2] .

هكذا بدا المشروع إسرائيليا لحما ودما ولكنه يحمل الجنسية الأمريكية ، ليكون بمثابة ضربة قاصمة للموقف المصري التفاوضي في كامب ديفيد ، ونقطة تحول حاسمة لصالح إسرائيل خاصة مع استعجال السادات بتقديم مشروعه الخاص بإطار السلام في أول يوم عمل لمؤتمر القمة وهنا عجز السادات ووقع في مصيدة المشاريع ومتاهة الصياغات الغامضة التي أدت إلى تآكل مركزه التفاوضي وانهيار موقفه تماما في نهاية الأمر .

وبعد دراسة دقيقة ومتعمقة للمشروع الأمريكي من الجانب المصري ، اجتمع الوفدان المصري والأمريكي برئاسة وزيري خارجية البلدين لمناقشة المشروع وتقديم الرد المصري الرسمي على هذا المشروع ، والذي تركز على النقاط الآتية :-

1. إن المشروع يعكس الكثير من الأفكار الإسرائيلية ، وهو ما تم تفنيده بميله الحاد إلى الجانب الإسرائيلي ، حيث مطالبة الجانب العربي بإنهاء الحرب في الوقت الذي لا تلتزم فيه إسرائيل بالتفاوض مع باقي أطراف النزاع .
2. محاولة الدخول في حلقة مفرغة بإغفال المشروع تنفيذ قرارات الأمم المتحدة عن عمد والتي ارتضتها الأطراف أساسا للمفاوضات .

---

* كان بيجن مدركا تماما لمدى قوته وقدرته على تنفيذ تهديداته لكارتر ، فعلى المدى القريب فإن فشل مؤتمر كامب ديفيد سيكون فشلا لكارتر ذاته – بغض النظر عما قد يصيب بيجن من طلقات طائشة – وعلى المدى المتوسط فهناك الانتخابات النصفية للكونجرس الأمريكي وهناك أيضا اتفاقية بنما ومشروع كارتر للطاقة وغير ذلك مما قد يجد في الأمر ، وعلى المدى الأبعد فهناك انتخابات الرئاسة في سنة 1980 وفرصة كارتر في إعادة انتخابه رهنا بيد بيجن وما عليه إلا أن يعطي الإشارة إلى جماعات الضغط الصهيونية وإلى طابوره الخامس المتربص في الكونجرس وفي الإدارة وفي الوسط الإعلامي وفي كل مكان والبقاء للأقوى. بشأن هذا التحليل ، انظر ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 450 -- 451 .

(1) عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ 147 .

(2) محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 451 . مع الوضع في الاعتبار أن الملك حسين كان رهنا لإشارة الحضور و المشاركة في مباحثات كامب ديفيد وبخاصة مراحلها النهائية ، إلا أن السادات أبى ألا يشاركه أحدا مهرجان السلام بكامب ديفيد .ومن ثم لم يكن كارتر أكثر حماسا من الرئيس المصري ، انظر ، شهادة حسن التهامي ، محمد الطويل ، ص447–449 .

3. لم يطرح المشروع بوضوح ضرورة الانسحاب الكامل من سيناء ، بل يؤكد سيادة مصر على سيناء فقط ، إذن فلم تحل مشكلة المستوطنات والمطارات بسيناء بعد ، لذا لابد من التأكيد على الانسحاب الكامل .

4. إن المقترحات الخاصة بالضفة الغربية وغزة تمنع الشعب الفلسطيني من مباشرة حقوقه وتعطي إسرائيل سلطات وحقوقا تتيح لها في الواقع إفشال أية احتمالات لتطوير الموقف بعد انتهاء الفترة الانتقالية .

5. أما بالنسبة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني فقد أغفل المشروع ذاك الحق تماما ، وأعطى لإسرائيل حق الفيتو بالنسبة لاستخدام هذا الحق ، وهذا يعد خرقا لصيغة أسوان وتراجعا لما أعلنته واشنطن .

6. كما أن المشروع أهمل النص بأن يكون الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خط الهدنة لعام 1949 مع تعديلات طفيفة ، بل إن المشروع ترك المجال مفتوحا أما إسرائيل للسيطرة على هذه المناطق وإمكانية ابتلاعها .

7. لم يتناول المشروع تصوراً واضحا للوضع بعد انتهاء المرحلة الانتقالية ولا يلزم إسرائيل بانسحاب نهائي ، كما لم يعط لمصر والأردن دوراً إلا مجرد الاشتراك في المفاوضات .

8. إن المقترحات تتناول مسألة القدس بشكل غامض ، ولا تنص على اعتبارها جزءاً من الضفة الغربية بما يوصي باستمرار الحكم الإسرائيلي فيها .

9. كما يعطي المشروع لإسرائيل حق الفيتو في مسألة عودة اللاجئين والنازحين .

10. وأخيرا معالجة مسألة الأمن الإسرائيلي على حساب الأطراف العربية وليس لجميع الأطراف [1] .

وعقب توضيح الموقف المصري إزاء المشروع الأمريكي على هذا النحو تم تحديد عدة مطالب رئيسية:

- تحقيق التوازن بين التزامات الأطراف .
- تأكيد انسحاب إسرائيل الكامل عدا بعض التعديلات الطفيفة في الخطوط في الضفة الغربية تتفق عليها الأطراف .
- احترام السيادة والأرض .
- ضمان مشاركة باقي الأطراف العربية في جهود السلام * .

وفي أعقاب هذا النقاش وافق الجانب الأمريكي على حذف نقاط كثيرة من المشروع بناء على طلب الوفد المصري ، وعلى تعديل نقاط أخرى ، كما وعد بإعادة النظر في غيرها . وبالفعل تلقى الوفد المصري مشروعا أمريكيا معدلا على ضوء المناقشات التي جرت بينهما في اليوم التالي [13 سبتمبر 1978] تضمن تحسينات كثيرة على المشروع الأول ؛ حيث عادت صيغة أسوان إلى أصلها بعناصرها الثلاثة [حل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها – الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين – مشاركة الفلسطينيين في تقرير مصيرهم]

---

(1) محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 466 – 468 .

* ومن المفارقات أن كل ما تضمنه البيان الخاص بالرد المصري على المشروع الأمريكي من ملاحظات واعتراضات تكاد تنطبق بحذافيرها على اتفاقيات كامب ديفيد التي تم التوقيع عليها في نهاية المؤتمر . على نحو ما سنرى .

وأضيف نص يشير إلى منع إنشاء مستوطنات جديدة في الضفة والقطاع خلال مرحلة التفاوض ، وعدم التوسع في المستوطنات القائمة ، وحذف النص الذي يعالج حالة عدم دخول الأردن في المفاوضات [1] .

وبالرغم من هذه التعديلات إلا أن أساس المشروع الأمريكي ظل على ما هو عليه بإعطاء إسرائيل دورا أساسيا في الضفة والقطاع في المرحلة الانتقالية ويتيح لها الاستمرار في الإمساك بزمام الأمور ويخولها حق الفيتو على أي قرار أو إجراء ، فضلا عن أنه يعلق مسألة السيادة [2]. وبذلك ظل هيكل المقترحات الأمريكية يستند إلى هيكل مشروع الحكم الذاتي الإسرائيلي رغم ما طرأ عليه من تغييرات سواء بالحذف أو الإضافة من كلا الجانبين [3] .

وفي اليوم العاشر الموافق 14 سبتمبر تم التوصل إلى صيغة متفق عليها بشأن مسألة المستوطنات الإسرائيلية في سيناء بعرضها على الكنيست لاتخاذ قرار بشأنها . وأعلن السادات بدوره أنه إذا وافقت إسرائيل على طلبه الخاص بإزالة المستوطنات يصبح في إمكانه التوقيع على الاتفاقية . أما عن القدس فقد ظلت الفجوة بين موقف كل من مصر و إسرائيل شاسعة ، وبات واضحا أن الأمر بحاجة لمزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة الشائكة في حالة إذا تم التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الأخرى[4]. رغم موافقة السادات على المقترحات الأمريكية بشأن القدس إذا تم إضافة فقرة صغيرة تشير إلى حق المسلمين في رفع علم الإسلام فوق أماكنهم المقدسة [5] طبعا ليس للإسلام علم وإنما كان ذلك مجرد تميمة ذرا للرماد ، وهو ما يفسر مدى شكلية و سطحية معالجة السادات للقضايا الشائكة .

وظلت مستوطنات سيناء حائط سد أمام تقدم المفاوضات والوصول إلى اتفاقية السلام ولم تساعد المقترحات الأمريكية في سد الهوة بين الموقفين المصري والإسرائيلي ، خاصة مع تشبث بيجن منذ البداية بمواقفه الثابتة بشأن عدم التنازل عن الضفة والقطاع وإصرار السادات على الحصول على لغة تلزم إسرائيل بالانسحاب النهائي من الضفة والقطاع ، وبشكل من أشكال تقرير المصير للشعب الفلسطيني الأمر الذي لم يظهر بيجن أي استعداد للتجاوب معه أو للتزحزح عن مواقفه [6] .

وفي ظل هذا الجمود أصبح التوتر الشديد يسيطر على السادات ؛ نظرا لمرور الوقت واقتراب موعد انتهاء القمة [17 سبتمبر 1978] دون ظهور أي بوادر للتوصل إلى اتفاق أو لضغط أمريكي على بيجن لإبداء مرونة في مواقفه المتصلبة .

وجاءت زيارة دايان للسادات منفرداً لتؤكد ذلك وبشكل قاطع وتكون بمثابة مفترق طرق لمباحثات كامب ديفيد ؛ حيث أكد دايان على عدم الانسحاب من المستوطنات ومطارات سيناء واستخدام ورقة سيناء للمقايضة وإطلاق

---

(1) سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 67 .
(2) بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ 34 .
(3) انظر نص مشروع الحكم الذاتي ، مشاريع التسوية الإسرائيلية [67 – 1978] ، دراسة وثائقية نقدية .
(4) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 169 .
(5) جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 84 .
(6) بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ 34 .

يد إسرائيل في الضفة والقطاع والضغط على مصر للخروج من حلبة الصراع العربي / الإسرائيلي مقابل حصولها على سيناء [1].

وبدا واضحا تلاشي أي بادرة أمل في نجاح المؤتمر وقد قاربت تلك الجولة على الانتهاء . فشعر السادات بعجزه وتورطه بسبب تنازلاته وفقدانه لأرصدته وأوراق الضغط المضادة ووقوعه في مصيدة المشاريع والصياغات فكان عليه أن يختار ما بين " الموت شنقا أو الموت حرقا " ..

ولمواجهة المأزق لم يكن للسادات من مخرج إلا مناورة واهنة لعل وعسى أن تحدث دويا ؛ بأن شرع في حزم حقائبه استعدادا لمغادرة كامب ديفيد . ولكنه سرعان ما تراجع أمام تهديدات كارتر ـ الذي أخذ موقف السادات على محمل الجد ـ فكان كارتر شديد القسوة مع السادات وهدده بالنتائج التي تترتب على مغادرته بتحمل السادات المسئولية كاملة عن إخفاق المؤتمر وفشله وبالتالي توجيه ضربة قاتلة للعلاقات المصرية / الأمريكية ، فضلا عن انهيار " الصداقة " بين الزعمين [2] ، وهو ما لا يستطيع السادات أن يضحي به أبدا ، كما لمح كاتر إلى أن مصر ستكون عرضه للخطر إلى أقصى حد بدون مساندة أمريكية [3] ..

والحقيقة كان كارتر يخشى مغادرة السادات لكامب ديفيد ـ الذي كان بيده مفتاح الحرب والسلام في الشرق الأوسط ـ لما لذلك من أبعاد وما يتبعه من تطورات خطيرة ، لعل أهمها ما سوف يحدثه من تحالفات الدول العربية أولا، ثم تحالفاتها بالاتحاد السوفياتي من أجل ذلك أقنع كارتر السادات بالبقاء [4] . وكان ذلك نقطة تحول هامة نحو تورط السادات في قبوله سلسلة من التنازلات وصلت إلى حد الاستسلام الكامل وقيامه بالتوقيع في النهاية على ما لم يكن يراود إسرائيل في أكثر أحلامها تفاؤلا ...

وعلى أثر ذلك امتلك كارتر زمام الأمور وكان لديه بديلان في ظل تأزم المفاوضات : **أولهما** إعطاء السادات أكثر الأشياء التي رغب في الحصول عليها أي إزاحة المستوطنات والمطارات من سيناء ، لكن على حساب التضحية بالمسودة الخاصة بالضفة والقطاع والتي كانت أصلا غامضة . وقد اقتنع كارتر بأن بيجن قد يفكر في التخلي عن المستوطنات في سيناء شريطة حماية ما هو أهم لدى بيجن وهو دعوى إسرائيل بالسيادة على الضفة الغربية وغزة ، وبالتالي أصبحت الصفقة المطروحة هي التخلي عن الإشارة للانسحاب من الضفة والقطاع مقابل الاستعداد الإسرائيلي لإعادة كل سيناء . **أما البديل الثاني** فكان دخول كارتر في مواجهة مع بيجن ولجوئه إلى الرأي العام الأمريكي والكونجرس ، وإبراز أن بيجن هو العقبة الأساسية في المفاوضات ، وقد كان هذا البديل بمثابة مخاطرة شخصية لكارتر قد تعصف بمستقبله السياسي وبفرصة انتخابه لفترة ثانية [5] . ولتفادي ذلك فضل كارتر البديل الأول على أساس أنه الحل الأسلم .

و من هذا المنطلق تم إعداد المشروع الأمريكي الرابع والأخير كنسخة معدلة من المشروع الأمريكي للتسوية وتم عرضه على السادات وبيجن ؛ حتى يبديا ملاحظتهما الأخيرة عليه و حتى يتسنى لكارتر مناقشتها مع

---

(1) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 167 – 168 . كذلك ، انظر ، عوزرا وايزمان ، مرجع سابق ، ص 140-144.

(2) William B.Q uandt , op.cit , p 222 .

(3) و هو ما أوضحته جريدة نيوزويك على صفحات عددها الصادر بتاريخ 2/ 10 / 1978 ، نقلا عن أخطار كامب ديفيد ، مرجع سابق ، ص 59 .

(4) جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 85 .

(5) سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 65 .

الجانبين والتوصل إلى اتفاق مشترك بشأنها ، ليتم إعداد الصيغة النهائية للاتفاقيات لتكون جاهزة للتوقيع في الموعد الذي حدد لانتهاء أعمال المؤتمر يوم الأحد الموافق 17 سبتمبر [1] .

فجاء المشروع الأمريكي المعدل ليرسم الطريق إلى سلام كامل بين مصر و إسرائيل مستقلا تماما عما يجري في الضفة الغربية وغزة ؛ فلا رابط بينهما يضمن التزامن بين حل مشكلة سيناء وحل المشكلة الفلسطينية ، الذي سينتهي حتما إلى عقد معاهدة سلام بين مصر و إسرائيل ، بينما تبقى الضفة وغزة تحت قبضة إسرائيل وضمها في نهاية الأمر . فالمشروع يعكس فلسفة بيجن للحكم الذاتي ، ويلبي طلبه في تعليق السيادة على هذه الأراضي ؛ لذلك صيغ عمدا بالغموض وحفل بالثغرات مما يستحيل معه تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من تلك الأراضي وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره . ولم تسهم التعديلات التي أدخلت على المشروع إلا بإضفاء الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي وترسيخه ، فلا يعدو دور مصر والأردن - فيما لو اختارت الانضمام - كونه دوراً مظهريا وثانويا بفضل حق الفيتو الذي نص عليه المشروع مما يخول لإسرائيل حق الاعتراض على كل خطوة أو إجراء قد تراه معوقا لأهدافها ؛ إذ يشترط المشروع إجماعا كاملاً يتضمن موافقة إسرائيل مهما أجمع الجانب المصري والأردني وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني على أمر فلن يتحقق [2] .

وأمام اعتراض وزير الخارجية على المشروع وتفنيده له أوضح السادات أن الحكم الذاتي سيؤدي إلى إلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة والقطاع ؛ مما سيؤدي إلى رفع المعاناة عن كاهل الفلسطينيين ،وكما ذكر له كارتر أن صياغة المشروع بالفعل ينتابها الغموض ولكن ليس هذا ذا أهمية فالمهم أنه سيكون بجانبه في مفاوضات الحكم الذاتي كشريك كامل . وقد أكد كارتر أنه عندما يعاد انتخابه رئيسا للفترة الثانية فسيكون في وضع أقوى يمكنه من الضغط على إسرائيل ويستطيع عندئذ تدارك العيوب والنقص في اللغة والصياغة التي لم يتمكن في الوقت الحالي من التوصل إلى أفضل منها بسبب جمود وتعنت بيجن وحرص كارتر على ألا يفشل المؤتمر ويقضي على عملية التفاوض بين مصر و إسرائيل إلى الأبد وتعود احتمالات قيام حرب جديدة [3].

وبرغم كل ذلك ومدى توافق المشروع الأمريكي بشكل كبير مع الأفكار التي تضمنها مشروع بيجن للحكم الذاتي ، إلا أن الجانب الإسرائيلي حرص على إدخال المزيد من التعديلات على المشروع الأمريكي * فلم يسلم من المراوغة الإسرائيلية لانتزاع المزيد من التنازلات حتى آخر لحظة لإضفاء المزيد من الغموض على صياغة المشروع الخاص بالضفة وغزة . وبالفعل كان يوم السبت 16 سبتمبر يوما حاسما ، سواء داخل الوفد المصري باستقالة وزير الخارجية وهو الأمر الذي يدل على خطورة ما وصلت إليه المفاوضات بشكل يصعب تداركه حتى من وزير الخارجية المصري الذي وصل إلى مفترق طرق مع رئيس الجمهورية ، ولم يعد يتحمل مسئولية

---

(1) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 170 – 172 .

(2) انظر محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 483 – 495 .

(3) المرجع نفسه ، صـ 492 . وبالتأكيد يثبت ذلك أن السادات لم يدرك أو يعي الدرس بعد ، فقد وضع كل أرصدته رهنا لنجاح الرؤساء الأمريكيين بدءا من نيكسون ومرورا بفورد وأخيرا كارتر . أبهذه الاستراتيجية وإلى هذا الحد تدار أهم وأخطر مرحلة من مراحل الصراع العربي / الإسرائيلي .

* بالطبع كانت كلها أو معظمها لصالح إسرائيل و تحصينها وليس لصالح مصر كما كان متوقعا .

التنازلات التي قدمها السادات على مذبح كامب ديفيد كما و كيفا فداء لعودة سيناء و تتويجه بطلا للحرب والسلام ، أو على صعيد مباحثات كامب ديفيد بالتصدي للقضايا الشائكة المتعلقة بالضفة الغربية وغزة [1] .

وحتى ذلك الوقت كانت جميع المشاريع الأمريكية تتضمن صياغات بشأن انطباق القرار 242 بما في ذلك مبدأ الانسحاب وعلى المفاوضات النهائية حول الضفة الغربية وغزة ، وكانت تدرج فيها دائماً فقرة تدعو إلى فرض تجميد المستوطنات [2] .

ليشهد اليوم الأخير من مباحثات كامب ديفيد نشاطا مكثفا لسد الفجوات وعمليات تغطية ولو بالورق على بعض المسائل الرئيسية ؛ لذا تم إدخال تغييرات " جذرية " على المشروع الأمريكي ؛ فحذفت عناصر القرار 242 بما فيها الانسحاب التي كان قد نص عليها المشروع نصا صريحا فيما سبق ، فقد أصر بيجن على التمسك بعدم تخلي إسرائيل عن دعواها بالسيادة على الضفة والقطاع ؛ توقعا بألا تخرج التسوية النهائية بعد السنوات الخمس الانتقالية عن فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة والقطاع وضمهما ، أو على الأقل أن تظل ترتيبات الحكم الذاتي كترتيبات نهائية بحيث تخضع للحكم العسكري الإسرائيلي ؛ لذلك تمسك بيجن بحذف الإشارة إلى عبارة " عدم جواز اكتساب الأرض عن طريق القوة " المدرجة في ديباجة القرار 242 التي كان يصر عليها السادات على اعتبار أنها تشير إلى إمكانية إعادة الضفة والقطاع في النهاية * . وقد رضخ كارتر لمطلب بيجن حيث تم حذف الإشارة إلى هذا المبدأ القانوني الدولي الذي كان يتصدر ديباجة القرار 242. وبصعوبة بالغة استطاع أسامة الباز أن يضيف عند الإشارة للقرار 242 عبارة بكل أجزائه على سبيل التعويض النسبي [3] . وغيرت الصياغة من أجل توضيح أن المفاوضات ، وليست نتائج المفاوضات بالضرورة ، تستند إلى مبادئ القرار 242، وتم التعتيم بشكل بارع على المفاوضات بشأن الضفة الغربية وغزة بخلق مسارين: **أحدهما** للمفاوضات بين إسرائيل والأردن بشأن معاهدة سلام ، **والآخر** لبدء المحادثات بين إسرائيل وممثلين من الفلسطينيين بشأن الضفة والقطاع [4]. كما طلب بيجن شطب الإشارة لمبادئ القرار 242 ، وبالفعل وافق الجانب الأمريكي على التعديلات الإسرائيلية . وبذلك لم يتم ذكر كلمة " انسحاب " في اتفاقية الإطار التي تم توقيعها في كامب ديفيد ؛ مما أدى إلى زيادة الغموض في الاتفاقية فيما يتعلق بالوضع النهائي للضفة والقطاع . في المقابل وافق بيجن على العبارة التي تشير إلى " احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني " شارحا لأعضاء وفده أنها مجرد كلمات لا تحمل معنى كبيرا [5] ..

وفيما يتعلق بعبارة الحكم الذاتي الكامل اعترض بيجن على ورودها في المشروع الأمريكي ، وأصر على إضافة عبارة " المجلس الإداري " بين قوسين أمام عبارة سلطة الحكم المحلي حتى تقلص الاختصاص

---

(1) حول تفاصيل قرار استقالة وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل ، انظر ، المرجع نفسه ، صـ 485 – 495 .

(2) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 266 .

* لم يدرك السادات بأن تلك العبارة ليست ذات أهمية أو مغزى و لم يكن إدراجها في ديباجة القرار بغرض التطبيق وإنما فقط إقرارا لصحة المبدأ وليس بالضرورة تطبيقه على أرض الواقع خاصة و أن إسرائيل هي المعنية بتلك الإدانة و طرفا في تلك المعادلة الصعبة. و لو كان الأمر مثلما ارتآه أو أعرب عنه السادات لحاجة في نفسه ؛ لقضي الأمر وقتما صدر القرار و لما وصل الصراع لما نحن عليه الآن . ولا ينتابنا أدنى شك في إدراك السادات أبعاد كل تلك إذن لم يخرج هذا الأمل عن إطار الوهم و خداع الذات بتحقيق المستحيل. مذكرات محمد حسن الزيات [القاهرة :دار الفكر الحديث ط1993] ص166 - 169

(3) بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ 36 .

(4) وليام كوانت ، مرجع سابق ، صـ 268 .

(5) انظر سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 80 .

التشريعي والقضائي وانحصار اختصاصها في المسائل الإدارية فقط ، و هو ما يتفق مع المفهوم الضيق للحكم الذاتي الذي ورد في مشروع بيجن واصر عليه حتى النهاية [1]. كما حذفت من المادة المتعلقة بالاتفاق بين مصر و إسرائيل على الإجراءات المنظمة لحل مشكلة اللاجئين الفقرة التي كانت تنص على أخذ قرارات الأمم المتحدة بعين الاعتبار عند بحث هذا الموضوع ، وهي القرارات التي تنص صراحة على حق اللاجئين في العودة والتعويض . ولم يترك بيجن فقرة أو نصا أو كلمة يشتم منها حق أو شيء من حق للشعب الفلسطيني إلا ودمغها بطابعه ما بين تشويهها أو إضفاء اللبس والغموض عليها [2] .

وفي الوقت الذي وافق فيه السادات على وجود قوات الأمم المتحدة ، ومد فترة سحب المستوطنات من سيناء لمدة ثلاث أعوام تبدأ من توقيع معاهدة السلام [3] ، اصر بيجن على حذف النص على تجميد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة خلال مدة السنوات الخمس الانتقالية . وهي مادة أساسية كان يتمسك بها الجانبان المصري والأمريكي بإصرار على السواء ، فضلا عن تعليق السيادة على الضفة والقطاع إلى ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية ، مع مشاركة إسرائيل في الإشراف على الحكم الذاتي ، والإبقاء على قواتها العسكرية في الضفة وغزة خلال الفترة الانتقالية ؛ ليسهم كل ذلك في إطلاق يد إسرائيل في التوسع الاستيطاني - أداتها الفعالة لالتهام الأرض - مما يخلق أوضاعا يستحيل معالجتها [4] .

وفيما يتعلق بمسألة المستوطنات فقد تم التوصل إلى صيغة نهائية بشأن المسألة الشائكة المتعلقة بإزالة المستوطنات من سيناء - بعدما نجح بيجن في الاستخدام الاستراتيجي للوقت بإرجاء مناقشة هذه القضية حتى قرابة نهاية المحادثات لتجنب التعرض لضغوط بشان المشاكل الرئيسية - وإحالتها للكنيست الإسرائيلي للتصويت عليها ، وربما شعر السادات أنه سيكسب تلك الجولة مادام أن المسألة خرجت من يد بيجن وأصبحت في يد الرأي العام الإسرائيلي الذي ضحى السادات من أجل إرضائه بالكثير [5]. أما بشأن التمسك بمبدأ السيادة الكاملة على أرض سيناء والموقف العسكري ؛ فقد تصدت إسرائيل بالرفض القاطع للإذعان لهذا المبدأ ، فاشترطت وضع قيود والتزامات إزاء الانسحاب من سيناء ؛ بحيث يكون السلام ملزما لمن هو بعد السادات- الذي يعتبر صمام الأمان الرئيسي لإسرائيل في كل الظروف - وتفاديا لمفاجآت الظروف وتقلبات السياسة المصرية يجب أن تكون بنود الاتفاقية العسكرية واضحة محددة تحفظ لإسرائيل كل ظروف الأمن والمصالح الإسرائيلية في خليج العقبة ، وضمان ألا تصبح سيناء منطقة تجمع وحشد قوات الجيش المصري مرة أخرى ؛ ليصبح منطلق تهديد مباشر لإسرائيل في حالة نشوب حرب إسرائيلية عربية على الجبهات الأخرى أو حتى الجبهة المصرية ذاتها [6] . إلا أن مقترحات كارتر و أقصى ما أمكن الضغط به على إسرائيل موضحا على خريطة الموقف العسكري ، كانت الحد الفاصل لذاك الجدل الدائر .

---

(1) بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ 37 .
(2) محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 549 – 500 .
(3) جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 86 .
(4) محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ 500 .
(5) انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ 174 .
(6) انظر ، شهادة حسن التهامي ، أحد أعضاء الوفد المصري وأحد المقربين لدى السادات ، محمد الطويل ، مرجع سابق ، ص432 .

وعلى الفور قبل السادات أن يكون لمصر في منطقة المضايق الاستراتيجية ثلاث فرق للجيش المصري . فمن وجهة نظر واشنطن وتل أبيب أنها كافية للدفاع عن قناة السويس دون أن يكون لها القدرة على التقدم نحو النقب الإسرائيلي عبر حدود فلسطين . والأخطر من قبول السادات لذلك هو إبداء حسن النوايا إزاء تلك القضية الشائكة التي تتحدد على أساسها مسئولية المستقبل بالنسبة لأي مواجهة مع إسرائيل ، فاقترح السادات أن تحتفظ مصر في قطاع الممرات الجبلية الثلاث بفرقة واحدة بدلا من ثلاث فرق . وعاد كارتر إلى بيجن ليزف إليه تلك البشرى التي فاقت وتجاوزت كل توقعات الجانب الإسرائيلي و كارتر ذاته . مما ساهم في فتح شهية المقايض الإسرائيلي بطلب ألا تعامل مصر إسرائيل على قدم المساواة بالنسبة للأرض المنزوعة السلاح على جانبي الحدود ، لأن حجم أرض إسرائيل أقل من حجم أرض مصر ؛ فقبل السادات بكل مجاملة وطيب خاطر . ولمواجهة إصرار واشنطن على ألا تحتفظ إسرائيل في هذه المنطقة المنزوعة السلاح إلا بكتيبة واحدة مقابل تنازل السادات عن الاحتفاظ بثلاث فرق بفرقة واحدة في خط الدفاع الأول عن مصر ، طلب عيزرا وايزمان أن تسمح مصر لإسرائيل بالاحتفاظ بثلاث كتائب مسلحة وقادرة على التحرك في منطقة الحدود الإسرائيلية ، وقدم للسادات ورقة بذلك فعدلها السادات لأربع كتائب بدلا من ثلاث ـ بقرار منفرد وغياب تام للوفد المصري ـ وعاد وايزمان ليثبت كل ذلك في صيغة الاتفاق الجاري إعدادها . فلم تكن واشنطن ـ و من ورائها تل أبيب ـ وحدها تضغط على مصر بل كان السادات يؤازرها بكل قوة !! وحينما وجه السادات بمعارضة أحد أعضاء الوفد المصري لتلك التنازلات الخطيرة ، أشار السادات بأنها من قبيل طمأنة إسرائيل حتى يتحقق السلام المنشود ، فضلا عن أنه لن يرجع عما وعد به فهذه كرامته ، فلا يمكن شطب إمضائه على الخريطة . أما بشأن مواجهة أي خطر داهم فسوف يتم التصرف حياله بأي أسلوب *، المهم حفظ كرامة السادات وتوقيعه [1] !! أما مسألة مستوطنات الضفة الغربية وغزة فقد اضطر كارتر في النهاية للرضوخ للضغوط الإسرائيلية حينما فشل في التوصل لتفاهم مع بيجن حول هذه المسألة عشية التوقيع على الاتفاقيات . ونظرا لضيق الوقت وحرص كارتر على التوقيع على الاتفاقيات في موعدها [17 سبتمبر] [2] ؛ تم حذف الفقرة الواردة في مسودة النص التي تتناول المستوطنات والاستعاضة عنها برسالة موجهة إليه من بيجن مفادها وعد بيجن بتجميد المستوطنات خلال فترة المفاوضات المصرية الإسرائيلية وليس ربطها بمحادثات الحكم الذاتي . وهو ما كان خطوة غير ملائمة وغير مسبوقة بالمرة **. وكان لابد أن تنطلق أجراس الإنذار ، لكن كانت هناك قضايا أخرى كثيرة

* ربما يفسر سلوك السادات وتهاونه لهذه الدرجة الخطيرة بشأن مسألة الأمن القومي المصري إلى استناده لقوة قرار العبور العظيم الذي أذهل العالم أجمع ، وقدرة الجيش المصري على مباغتة العدو و هزيمته مهما كان التحدي و التضحية و في أصعب الظروف ، إلا أن كل ذلك لا يتعارض بأي شكل مع الحرص الشديد على أمن مصر القومي والتشبث بسيادتها على أراضيها . فلم نتعلم من عدونا الذي يصر على الباطل حتى ينتزعه حقا مشروعا له دون أي وجه حق ويدافع بشراسة عن عقائده و مبادئه التي يعلم يقينا بزيفها و عدم شرعيتها .

(1) محمد الطويل ، المرجع نفسه ، ص 434-440 . ومن المفارقات أن ذلك الوضع الذي هو من صنع السادات يتناقض بشكل صارخ مع موقفه أثناء إدارته للحرب ومعالجة الثغرة ورفض سحب أي قوات غرب القناة على نحو ما أوضحنا سابقا .

(2) بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ 38 .

** فقد اتفق على النص التالي : " بعد التوقيع على اتفاقية الإطار وخلال المفاوضات ، لن تقام في هذه المنطقة مستوطنات إسرائيلية جديدة . وبالنسبة لموضوع المستوطنات الإسرائيلية في المستقبل فسوف يتم الاتفاق بشأنها من قبل الأطراف المتفاوضة . وبالرغم من ذلك فقد فسر بيجن بعد ذلك هذا التعهد ، بأنه يعني أن التجميد يسري على فترة المفاوضات مع مصر الخاص بإبرام معاهدة السلام بينهم أي يسري لمدة ثلاثة أشهر فقط ، رغم أنه كان واضحا وجليا أن المقصود في هذا التعهد أن يسري التجميد طوال فترة المفاوضات الخاصة بالمرحلة الانتقالية وليس المفاوضات الخاصة بالتوصل لاتفاق سلام مع مصر .

على جدول الأعمال ينبغي تسويتها خاصة الجدل الاستراتيجي بشأن القدس وكأن ما حدث هو مجرد سوء فهم يمكن إزالته حالما يرسل بيجن مسودة جديدة [1] .

ومن المفارقات أنه لم تصل النسخة النهائية لتلك الرسالة إلا بعد التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد ، وتمسك فيها بيجن بعناد بموقفه من أن التجميد سيستمر فقط طوال فترة الأشهر الثلاثة الخاصة بالمحادثات المصرية الإسرائيلية . وفاز بيجن بجولة أخرى في موقعة ذات أهمية و بالغة الخطورة للجمهور العربي المستريب الذي ينتظر ليرى ماذا سيحصل عليه الفلسطينيون نتيجة للصلح المنفرد بين مصر و إسرائيل الذي كان يبدو أنه قيد الإعداد [2] . فكانت الضربة القاضية للقضية الفلسطينية برمتها ؛ هو فك الارتباط بين الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وتسوية القضية الفلسطينية ، بل لم يستطع السادات حتى ربط الانسحاب من سيناء بتوقيع معاهدة السلام والتطبيق العملي لها . والواضح أنه لم يتم إغفال ذلك فما آلت إليه القضية يستحيل معه ربط الانسحاب من سيناء بأية تسوية للقضية الفلسطينية ، والذي يعني رهن سيناء لحين حل القضية الفلسطينية ، وقد بدا أن أحدا لن يجرؤ على فك هذا الرهان ، اللهم إلا إذا كان السادات لا يرغب في عودة سيناء أبدا ...

عموما كانت العقبة الأخيرة هي القدس وتمت التغطية عليها بالرسائل الثلاث الملحقة بالاتفاقية - التي تتضمن كل منها موقف كل من مصر و إسرائيل والولايات المتحدة من القدس - بمثابة تعبير عن الواقع الذي لابد من التوصل إلى تفاهم بشأنه . وكان ذلك أخف الضررين ، حيث إن الرسالتين الأمريكية والمصرية لا تمسان بالطابع العملي ؛ لأنهما لا تلزمان إسرائيل بالانسحاب من هذه الأراضي . أما المسألة العملية والتي تتعلق بالسيطرة على القدس فستتم مناقشتها ضمن إطار مفاوضات إبرام معاهدة السلام مع الأردن بعد خمسة أعوام من إقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية والزمن كفيل بأن يقرر ذلك [3] . أما مسألة اللاجئين فقد تم حذف الفقرة الخاصة بها من المشروع حيث لم ترد في اتفاقية الإطار [4] .

وفي وقت لاحق من بعد ظهر 17 سبتمبر 1978 اجتمع السادات وكارتر للمرة الأخيرة لمناقشة الاتفاق الذي كاد يقترب من الاكتمال . كان السادات متحفظا ولم يكن مزاجه مفعما بالارتياح لعمل تحقق على خير وجه ؛ فإن الجميع يدركون أن هناك مشاكل كثيرة لا تزال قائمة ، ولكنه اتخذ في النهاية قرارا سياسيا بقبول أفضل اتفاق متاح حينئذ [5] .

وأخيرا ، حانت ساعة الصفر بدقات الحادية عشرة من مساء السابع عشر من سبتمبر 1978 بتوقيت واشنطن باعتلاء السادات المنصة وتوقيعه على اتفاقيتي كامب ديفيد وصدق عليهما كارتر شاهداً واختتمت بتوقيع مناحم

---

(1) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 268 – 269 .

(2) المرجع نفسه ، صـ 269 .

(3) انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ 174 .

(4) فقد أصر بيجن على حذف الفقرة التي تنص على أخذ قرارات الأمم المتحدة بعين الاعتبار عند بحث موضوع اللاجئين ، وذلك من المادة المتعلقة بالاتفاق بين مصر و إسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي على الإجراءات المنظمة لحل مشكلة اللاجئين والتي وردت في المشروع الأمريكي المعدل . وقدر أن الإشارة إلى قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين ، تفتح المجال أمام الفلسطينيين للمطالبة بحق التعويض أو العودة وفق ما نصت عليه القرارات . انظر ، بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ 38 . وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع تصريحات السادات بالتأكيد على المطالبة بالتعويض الكامل لما تم استغلاله ونهبه أثناء الاحتلال ، بجريدة الأهرام 1976/12/18 العدد32884. فكان الفارق الزمني كفيل بتبدل المواقف من حال إلى حال .

(5) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 269 .

بيهن[1] . وارتضى الجميع بأفضل ما هو متاح حققته دبلوماسية اجتماعات قمة كامب ديفيد ، على أمل أن تكون المرحلة التالية من المحادثات - إن وجدت - كفيلة بسد بعض الثغرات وتوضيح مجالات اللبس و الغموض [2] ، وربما كان الزمن كفيلا بذلك .

وتم حزم الحقائب وتأهب السادات عائدا إلى مصر حاملا سيناء مثقلة بالمستوطنات ومكبلة بالقيود ، ومع الفارق عاد بيجن إلى إسرائيل حاملا الضفة الغربية وغزة مضافا إليهما إطار معاهدة سلام مع مصر . كما لم يخرج كارتر من تلك الصفقة صفر اليدين ، بل خرج بإنهاء حالة الحرب بين مصر و إسرائيل بشكل فعلي وفرض السلام في الشرق الأوسط تحت المظلة الأمريكية وتأشيرة خروج بلا عودة للاتحاد السوفياتي من المنطقة إقرارا للأمن القومي الأمريكي [3] ..

وأخيرا فإن اتفاقيات إطار العمل لن يسري مفعولها حتى تتم موافقة الكنيست الإسرائيلي على إزالة المستوطنات في سيناء ويتم تصديق البرلمان المصري عليها .

ثالثا : مضمون وثائق كامب ديفيد وتقييم الاتفاقيات :

لقد مثلت اتفاقيتا كامب ديفيد تحولا تاريخيا في مجرى الصراع العربي / الإسرائيلي وحدا فاصلا بين مرحلتين من مراحل الصراع المختلفة فبرغم أن إطار كامب ديفيد لم يكن اتفاقية سلام إلا أنه أصبح أساسا لإرساء المبادئ التي تصلح قاعدة لإجراء مفاوضات لإبرام معاهدة سلام مع مصر ومنح الفلسطينيين حكما ذاتيا في الضفة الغربية وغزة [4] .

لذا سنركز على استعراض وتحليل مضمون اتفاقات كامب ديفيد سواء اتفاقية إطار السلام في الشرق الأوسط أو الاتفاقية الأخرى المتعلقة بإطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر و إسرائيل ومحاولة تقييم تلك الاتفاقيات لإظهار نقاط الضعف والثغرات التي تضمنتها والقيود التي فرضتها وتداعيات ذلك على عملية السلام في الشرق الأوسط ؛ لما لذلك من أهمية يصعب بدونها تحليل وفهم مسار مباحثات السلام التي أعقبت كامب ديفيد والتي تصدرتها مباحثات " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية وقد تم إنجازها بالفعل ، و ما أعقبها من مباحثات الحكم الذاتي التي جرت بين مصر و إسرائيل بعد التوقيع على الاتفاقية ومعرفة العوامل التي أدت إلى فشل هذه المباحثات . وأخيرا سنحاول تلمس ملامح التغير الذي طرأ على الموقف المصري ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ذلك .

عموما انتهت اجتماعات قمة كامب ديفيد بتوصل مصر و إسرائيل في النهاية إلى هدفهما المتعلق بمعاهدة السلام الرسمية ، إلا أن الهدف الأوسع مدى الخاص بإيجاد حل سلمي للمسألة الفلسطينية ظل بعيد المنال . حيث تم التوصل إلى اتفاقيتين- مثلتا إطارين للمفاوضات - **الأولى** تتضمن إطارا لمعاهدة سلام بين مصر و إسرائيل يعالج مبادئ اتفاق مصري / إسرائيلي و يرسم أسس معاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية على أن تنجز وتبرم

---

(1) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 174 .

(2) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 269 .

(3) David , Hirst , o p . cit , p143.

(4) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 174 .

في فترة لا تتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ عقد اتفاقيتي كامب ديفيد . **أما الاتفاق الثاني** فتضمن إطارا للسلام في الشرق الأوسط وكان الأكثر تعقيدا وأقل تحديدا ؛ حيث يتكون من صيغة لفترة انتقالية من الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وغزة ، وذلك لمدة خمسة أعوام دون تحديد موعد بدئها أو ما سيخلفها بعد انقضاء الأعوام الخمسة ، ومن جهة أخرى تضمن الإطار أسس علاقات السلام بين إسرائيل والدول العربية الأخرى [1] .

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت صيغة الحكم الذاتي للفلسطينيين بمثابة صيغة مصرية / أمريكية إسرائيلية ، وقد عكست هذه الصيغة القوى والمراكز النسبية والمصالح التي يضعها كل طرف في مقدمة أولوياته وموقعه على خريطة علاقات القوى الفعلية في المنطقة [2] .

وبرغم إصرار السادات على عملية الربط بين التوصل إلى اتفاق بشأن الحكم الذاتي وتوقيع معاهدة السلام ورفض الحل المنفرد - ولو شكلا - إلا أنه لم يصمد طويلا . فقد تم إجراء مفاوضات السلام مع إسرائيل قبل إجراء المناقشات الخاصة بالمسألة الفلسطينية . وسرعان ما تلاشت أهمية مسألة الربط بين الاتفاقيات بشأن سيناء وتلك المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ، مضافا إلى ذلك إقرار بأن العلاقات المصرية / الإسرائيلية لن تتوقف بأي حال من الأحوال على حل القضية الفلسطينية أوتكون رهنا لها [3] .

وبذلك لم يكن إطار السلام للشرق الأوسط الذي تضمن المسألة الفلسطينية [الحكم الذاتي] إلا نوعا ما من العلاقة بين الأمرين ، فكان الإطار في حد ذاته حماية للسادات من الاتهام بالتخلي عن القضية الفلسطينية " جوهر الصراع " ، والقبول بسلام منفرد مع إسرائيل [4] . على حساب الفلسطينيين .

وأيا كان الأمر فقد تضمنت اتفاقية " إطار السلام في الشرق الأوسط " الموقعة في كامب ديفيد ديباجة شملت المبادئ العامة بشأن تسوية الصراع العربي / الإسرائيلي : وأهمها اعتبار القرارين الصادرين عن مجلس الأمن 242 و 338 بمثابة الأساس لأي تسوية سلمية للصراع العربي / الإسرائيلي ، و أن تسوية الصراع تتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة . وفيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة تضمنت الاتفاقية مشاركة كل من مصر و إسرائيل والأردن ، وممثلي السكان الفلسطينيين في المفاوضات الخاصة بالقضية الفلسطينية ، وتنقسم هذه المفاوضات إلى ثلاث مراحل :-

المرحلة الأولى : يتم خلالها التوصل لاتفاق بين مصر وإسرائيل على بعض المبادئ الأساسية من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة في الضفة وقطاع غزة ، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات الأمن لكافة الأطراف وتشمل هذه المبادئ الأساسية ما يلي :

أ] ضرورة وجود ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة وغزة ، لفترة لا تتجاوز السنوات الخمس .

ب] يتم خلال الفترة الانتقالية توفير حكم ذاتي كامل للسكان الفلسطينيين في الضفة وغزة .

---

(1) William B. Quandt , Camp David , op . cit , p 240

(2) وفي الواقع أنه لم تخل أي مقترحات تتعلق بحل القضية الفلسطينية منذ ذلك التاريخ من الإشارة إلى ضرورة أن يمر هذا الحل بمنح الفلسطينيين حكما ذاتيا لفترة انتقالية [بدءا من مبادرة ريجان و مرورا بمبادرة شولتز عام 1985 ، وانتهاء بمؤتمر مدريد عام 1991 والتوقيع على اتفاق إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني المشترك في واشنطن عام 1993] وحتى وقتنا الراهن لمزيد من التفاصيل راجع ، بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ 40 .

(3) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 175 .

(4) William B . Quandt , Camp David , op.cit , p 262 .

هـ] يتم انتخاب سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني بشكل حر من قبل سكان الضفة وغزة .

و] تنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية ، بمجرد انتخاب سلطة الحكم الذاتي التي ستحل محل الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية .

أما **المرحلة الثانية** : فيتم خلالها توسيع عمليات المفاوضات في هذه المرحلة لتشمل إلى جانب مصر و إسرائيل دعوة حكومة الأردن للانضمام للمباحثات على أساس اتفاقية الإطار ، وذلك للتباحث حول تفاصيل وترتيبات المرحلة الانتقالية . ومن الممكن أن ينضم لوفدي مصر والأردن ممثلو الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيون آخرون طبقاً لما يتفق عليه للمشاركة في مفاوضات هذه المرحلة التي سيتم خلالها الاتفاق على :

أ] التفاوض بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات وصلاحيات سلطة الحكم الذاتي .

ب] انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية ، مع إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية المتبقية في مواقع أمنية محددة .

جـ] الاتفاق على ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي ، والنظام العام وتشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين ، وتشترك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة وفي إدارة أو تشغيل مراكز لضمان أمن الحدود [1] .

وأخيراً المرحلة الثالثة : وخلالها تجرى مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة وتحديد علاقاتها مع جيرانها لإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن ، وذلك في أسرع وقت ممكن دون أن تتجاوز السنة الثالثة من بدء المرحلة الانتقالية [التي ستبدأ من وقت انتخاب سلطة الحكم الذاتي] وقد ربط الاتفاق بين تحديد الوضع النهائي للضفة وغزة ، وبين معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن ، وذلك بالنص على انعقاد لجنتين منفصلين ولكن مترابطتان كما يلي :

اللجنة الأولى : تتشكل من ممثلي الأطراف الأربعة [مصر - إسرائيل - الأردن - ممثلي سكان الضفة و القطاع] ، والتي ستتولى من خلال التفاوض تحديد الوضع النهائي للضفة الغربية ، وتقديم حلول لمسائل الحدود وطبيعة الترتيبات الزمنية وعلاقاتها مع جيرانها .

أما اللجنة الثانية : فتضم ممثلين عن ثلاثة أطراف [الأردن - إسرائيل - ممثلي الفلسطينيين المنتخبين في الضفة وغزة] ، وتدور المفاوضات في هذه اللجنة بهدف التوصل إلى معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن على أن تأخذ في اعتبارها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة [2] .

وتضمن الاتفاق عدة مبادئ لابد و أن يقوم على أساسها تقرير الوضع النهائي للضفة وغزة ممثلة في ضرورة أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة ، وأن تقوم مفاوضات الوضع النهائي على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242 بكل أجزائه ، وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال مشاركتهم في اللجنتين المقررتين . وأخيرا

---

(1) انظر نص الاتفاق ، وزارة الخارجية ، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وملحقاتها والاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعان في واشنطن في 26 مارس 1979 [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ط1 1979] ، صـ 5 – 7 ، ملحق [ج] ، ص 301 - 303 .

(2) المصدر نفسه ، صـ 8 ، ملحق [ج] ، ص 303 .

ضرورة أن تعمل مصر و إسرائيل مع الأطراف الأخرى المعنية على وضع إجراءات متفق عليها لتنفيذ الحل العاجل والعادل والدائم لمشكلة اللاجئين [1] ..

وبعرض أهم الأبعاد التي تضمنتها اتفاقية الإطار الخاص بالضفة وقطاع غزة ، سنحاول تقييم هذه الاتفاقية التي كانت بمثابة الإطار المرجعي الذي جرت على أساسه مباحثات الحكم الذاتي بين مصر و إسرائيل فيما بعد للاتفاق على ترتيبات الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة وتنفيذ النصوص التي وردت في اتفاقية الإطار . وسوف ينصب هذا التقييم من خلال رصد تحليلي لجوانب الضعف والثغرات التي انتابت الاتفاقية - التي تفسر بعض أسباب فشل مباحثات الحكم الذاتي بين مصر و إسرائيل فيما بعد - كذلك محاولة إبرازا أهم النقاط والجوانب الإيجابية التي تضمنتها الاتفاقية بالنسبة للجانب الفلسطيني مقارنة بما تضمنه مشروع الحكم الذاتي لبيجن - بجانب ما تم تفسيره وتوضيحه خلال سير مباحثات كامب ديفيد على امتداد أيامها الثلاثة عشر .

❖ **<u>أما أوجه القصور التي تضمنتها اتفاقية إطار السلام :</u>**

فعلى الرغم من أن اتفاقية إطار السلام عملت على تطوير بعض الأفكار والمفاهيم التي وردت في مشروع بيجن العام 1977 ، إلا أن هذه الاتفاقية لم تخل من العديد من أوجه القصور والنواقص التي يعود بعض منها إلى الغموض المتعمد في صياغة بعض بنود الاتفاقية وبعض آخر إلى العمومية الشديدة التي صيغت بها بنود أخرى ، وإلى وجود الكثير من الفراغ في الاتفاقية الذي بقي مطلوبا ملؤه في المستقبل . خاصة إغفال الاتفاقية للعديد من المسائل الهامة وتركها للمستقبل تحت غطاء التعقيدات وعدم الوضوح التي حفلت بها الاتفاقية فيما يتعلق بمستقبل الضفة وغزة ، والتي فتحت المجال واسعا لاحتمالات لا تنتهي لسوء الفهم بين الطرفين المصري والإسرائيلي . مع الوضع في الاعتبار أن هذا الغموض في صياغة بنود اتفاقية كامب ديفيد كان متعمدا ولم يكن من قبيل المصادفة ؛ كمخرج لكثير من العراقيل والصعوبات وتفاديا للتعنت الإسرائيلي . فبدلا من إعطاء الأولوية والأهمية لصياغة الاتفاق الخاص بالجانب الفلسطيني بقدر كبير من الوضوح تجنبا لسوء التفاهم في المستقبل ، فإن التركيز كان منصبا طوال المباحثات على مسألة الانسحاب من سيناء ومستقبل المستوطنات بها والنقاط الخاصة بمسألة الأمن بين مصر و إسرائيل ومدى نطاق التطبيع بين البلدين [2] .

وبدا أن هذا الغموض المتعمد الذي اكتنف الكثير من بنود اتفاقية الإطار الخاص بالضفة و غزة وكأنه عامل أساسي حتى يمكن التوصل في النهاية لاتفاق مهما كان الأمر ، خاصة في ضوء التناقض الحاد الذي برز بين الموقفين المصري والإسرائيلي أثناء مباحثات كامب ديفيد- على نحو ما أوضحنا - وكان في أغلبه حول قضايا أساسية ؛ لذا لم يكن هناك بديل عن هذا الغموض المتعمد للتوصل لاتفاق ، خاصة في ضوء ضيق المدة الزمنية المحددة للتوقيع على الاتفاق وذلك بالقفز فوق بعض الموضوعات الأساسية محل الخلاف بصياغة غامضة الأمر الذي وجد قبولا لدى الأطراف .

---

[1] المصدر نفسه ، صـ 9 ، ملحق [ج] ، ص 304 .

[2] المصدر نفسه ، صـ 9 - 10 ، ملحق [ج] ، ص 304 .

فقد استبعد إطار السلام في الشرق الأوسط الترتيبات المرتبطة بتنفيذه ، و أية نوايا للتفكير في إنشاء دولة فلسطينية أو وضع اسس إقامتها ، بل تم استبعاد الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ؛ حيث إن اتفاقيات السلام التي سيجرى التفاوض من أجلها ستعقد بين الدول ذات السيادة وهي إسرائيل و مصر وإسرائيل والأردن ، بينما الأمور المتصلة بالضفة الغربية وقطاع غزة ليست اتفاقيات سلام وإنما سيتم مناقشتها مع السكان العرب في تلك الأراضي ، وأن مثل هذا الاتفاق يتم التوصل إليه مع الأردن فقط بينما يمكن انضمام الفلسطينيين - إذا رغبوا أو إذا سمحت الظروف - إلى الوفد الأردني ولكنهم لا يمكن أن يظهروا كوفد منفصل لإجراء مباحثات السلام [1].

وهو ما لا يعتبر حلا للقضية الفلسطينية الذي يتمثل في عودة الحق إلى أصحابه بعنصريه الأرض والشعب أو على الأقل فتح الطريق لعودة هذا الحق تدريجيا وإنما كاملا . وحتى إذا افترضنا أن جوهر التسوية التي اعتقد السادات أن بإمكانه التوصل إليها هو " حل توفيقي تاريخي نهائي " يقوم على أساس اقتسام الوطن الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية بجوار الدولة الإسرائيلية اليهودية ، فإننا نجد أن إطار السلام في الشرق الأوسط والقائم على مفهوم الحكم الذاتي لا يحقق مثل هذا الهدف المتواضع .

والأكثر من ذلك أنه لا يفتح الطريق أمام تحقيق هذا الهدف تدريجيا ؛ حيث أن وثيقة الإطار لا تتعامل مع الضفة الغربية وغزة باعتبارهما أراضي احتلت عام 1967 شأنهما في ذلك شأن سيناء ؛ بحيث يمكن أن تكون موضوعا للمقايضة على أساس عودة الأراضي مقابل الاعتراف بإسرائيل وضمانات أمن لها . ولكنها تتبنى بالكامل خطة بيجن للحكم الذاتي والتي تقوم على أساس التفرقة بين السكان والأرض ، حيث توافق إسرائيل على منح سكان الضفة وغزة حكما ذاتيا له سلطات محدودة ، إلا أنها ترفض تماما أن تتنازل عن سيادتها على هذه الأراضي [2] .

وخروجا من هذه المعضلة تم الاتفاق على التعليق المطلق للسيادة على المناطق المحتلة ليس فقط خلال الفترة الانتقالية ولكن لما بعدها . وجاءت الصياغة الغامضة بهذا الصدد بتوفير حكم ذاتي كامل للسكان لتأكيد انطباق الحكم الذاتي على السكان وليس على الأرض ، بغض النظر عن التفسير المصري المغاير بشأن تمتع سلطة الحكم الذاتي بصلاحيات كاملة في المجالات التشريعية والقضائية والتنفيذية . كما أن وضع لفظي" مجلس إداري " أمام عبارة سلطة الحكم الذاتي قد أفرغ عبارة " حكم ذاتي كامل " من مضمونها [3] . مضافا إلى ذلك أن إطار الحكم الذاتي لا يمثل أي إعلان للمبادئ التي سوف تجرى المفاوضات على أساسها بل أنه مجرد دعوة للتفاوض ، والالتزام الوحيد الذي قبلت إسرائيل التوقيع عليه في كامب ديفيد هو الالتزام بالتفاوض . لكن الإجراءات التي حددها الإطار للمفاوضات تعطي لإسرائيل حق الفيتو فيما يتعلق بتقرير مستقبل السيادة على تلك الأراضي الفلسطينية . وبالتالي فقد ترك موضوع السيادة معلقا لتحسمه المفاوضات التي يضع الإطار الإجراءات الخاصة بها [4] .

---

[1] موشي دايان ، الاختراق ، صـ 190 .
[2] نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ 78 .
[3] بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ 48 .
[4] نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ 78 – 79 .

كما أن النصوص الواردة في اتفاقية الإطار الخاصة بمسألة شكل التسوية النهائية في الضفة والقطاع قد تمت صياغتها أيضا بشكل مبهم وغامض يجعلها تحتمل أكثر من تفسير ؛ فقد تم القفز على مسألة تحديد شكل التسوية النهائية وذلك بتشعب المفاوضات حول الوضع النهائي إلى مسارين : **أحدهما** بين الأردن وإسرائيل للتوصل إلى معاهدة سلام بينهما ، **والثاني** بين إسرائيل والممثلين الفلسطينيين بمشاركة مصر والأردن لتحديد الوضع النهائي للضفة وغزة . ونصت الاتفاقية على أن " مبادئ القرار 242 تنطبق على المفاوضات " دون الإفصاح عن ذلك في الواقع وبالتالي يكون في وسع كل طرف أن يفسرها كما يرى سواء انطباق القرار 242 على الضفة والقطاع من عدمه . ولكن جاءت الفقرة الخاصة بالمفاوضات النهائية التي تنص على أن " المفاوضات وليس نتائج المفاوضات " هي التي تركز على مبادئ القرار 242 ؛ لتزيد من غموض الصياغة المتعلقة بالتسوية النهائية . خاصة مع حذف النص الذي كان يتضمن تعديل مبادئ القرار 242 والتي من بينها مبدأ " عدم جواز اكتساب الأرض عن طرق الحرب " المتضمنة في ديباجة القرار ، والتي كان يصر عليها السادات على أساس أنها تشير إلى إمكانية إعادة الضفة والقطاع في نهاية المطاف ، وكذلك حذف كلمة " انسحاب " التي كانت تتضمنها مبادئ القرار 242 . كما أن الاتفاقية لم تتضمن النص على انطباق القرار 242 على سائر الجبهات ، أو الحاجة إلى انسحاب إسرائيلي نهائي من الضفة والقطاع . وقد أدى ذلك كله إلى جعل مسألة الوضع النهائي للضفة وغزة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية مسألة مبهمة غامضة بشكل صارخ بل في حكم المستحيل [1] .

وحتى النص الخاص " بسحب الحكومة العسكرية " جاء مبهما أيضا ؛ فلم تتضمن الصياغة الإشارة إلى " إلغاء الحكومة العسكرية " مما أعطى إسرائيل الفرصة للادعاء بأن المقصود بهذا النص هو فقط سحب الحكم العسكري بالمعنى المادي خلال المرحلة الانتقالية ، مع استمرار وجوده في الضفة والقطاع وتمتعه بالسلطة النهائية على سلطة الحكم المنتخبة [2] . أما مسألة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير فقد أشارت إليه الاتفاقية بشكل غامض للغاية وفقا لما ورد بها بأن " الحل الناتج عن المفاوضات النهائية يجب أن تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة بهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم " . ولم تنص الاتفاقية بشكل واضح لا يقبل أي لبس على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في نهاية المرحلة الانتقالية ، وقد أعطى هذا الغموض الفرصة لإسرائيل للادعاء بأن الاتفاقية لم تشر من قريب أو بعيد إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، وبالتالي فليس هناك ما يمنع من ادعاء إسرائيل بالسيادة على الضفة والقطاع في النهاية [3] .

هكذا عملت كامب ديفيد منذ البداية على ستر العيوب والنواقص وليس حل المسائل الحيوية المتعلقة بالقضية الفلسطينية مثل المسائل الخاصة بالسيادة والقدس وتقرير المصير ، ولم يكن ذلك راجعا إلى رغبة أمريكية أو مصرية ، إنما نزولا على رغبة بيجن للعجز عن زحزحته عن تعنته و مواقفه المتطرفة . ونظرا لأن الاتفاق على الجوهر كان محالا بين السادات وبيجن بشأن هذه الأمور ، فإن كل ما تبقى هو صيغة إجرائية وبعض

---

(1) بشأن هذا التحليل ، انظر ، بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ 48 – 49 .

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره ، عرض وثائق [بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط1 1978] صـ 63

(3) بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ 50 .

المبادئ التوجيهية العريضة المتعلقة بالخطوة الأولى من المفاوضات . وبذلك توارت العديد من المشكلات وراء ألفاظ غير مفهومة ، وكما كان متوقعا فإنها عادت لتطارد المفاوضين وبخاصة عند ما أصبح واضحا أن اتفاقية الإطار لا تعني أن إسرائيل ملزمة بمفهوم الانسحاب على جميع الجبهات [1] .

أما ما يتعلق بالكثير من الفراغ في إطار السلام الذي تم إرجاء ملئه فيما بعد ، لعل أهمها إغفال الاتفاق الإشارة بشكل عام إلى بعض المسائل الحساسة وتأجيل معالجتها للمستقبل بسبب عدم الاتفاق بشأنها ، تتصدرها قضيتا القدس والاستيطان ؛ فقد تم إسقاط موضوع القدس نهائيا من وثائق كامب ديفيد ، وحفظا لماء الوجه تم الاتفاق على أن يتم معالجته عن طريق خطابات متبادلة يتم إلحاقها بالاتفاقية ذلك بين الرئيس كارتر والسادات من جهة وبين كارتر وبيجن من جهة أخرى يحدد فيها كل طرف موقفه من موضوع القدس دون الالتزام بموقف الآخر لذا لم يكن لهذه الخطابات أي قيمة قانونية أو عملية [2] .

مضافا إلى ذلك عدم تضمين الاتفاقية أي إشارة من قريب أو بعيد لتجميد المستوطنات اليهودية في الضفة وغزة طوال فترة مباحثات الحكم الذاتي [خمس سنوات] ، وذلك بعد أن نجح بيجن في حذف النص الخاص بتجميد المستوطنات من المشروع الأمريكي وعجز كارتر عن الضغط على بيجن لإجباره على القبول بمبدأ التجميد طوال المرحلة الانتقالية [3] - على نحو ما أوضحنا - مما ساهم في تحقيق هدف بيجن الذي تضمنه مشروعه للحكم الذاتي وهو إما الضم أو فرض الحكم الذاتي كترتيب دائم تحت الحكم العسكري الإسرائيلي .

وأخيرا جاء غياب أي شكل من أشكال الربط بين التقدم على المسار الثنائي بين مصر و إسرائيل حول سيناء ، والتوصل لمعاهدة سلام وبين التقدم على طريق تسوية القضية الفلسطينية ضربة في مقتل للقضية الفلسطينية برمتها ؛ فالوثيقة الخاصة بمصر و إسرائيل لم تعلق التوصل لسلام كامل بين مصر و إسرائيل على تحقيق تقدم في القضية الفلسطينية . بل إن الوثيقة ذاتها وضعت جدولا زمنيا للتوصل إلى معاهدة سلام بين البلدين خلال ثلاثة أشهر من التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد ، وبالتالي أدى هذا الوضع فيما بعد إلى أنه لم يبق لدى إسرائيل سوى حوافز ضئيلة تدفعها للتقدم في الموضوع الفلسطيني.وفي الواقع أن السادات كان مصرا في الأيام الأولى لمباحثات كامب ديفيد على هذا الربط ؛ حتى لا يتهم من جانب العرب و الفلسطينيين بأنه تخلى عن القضية الفلسطينية ، إلا أنه عندما ووجه بتصميم وعناد بيجن المطلق على رفض الربط بين الاتفاقيتين ، وحينما لم يجد أي مساعدة من واشنطن في هذا الشأن ، اضطر في النهاية إلى القبول بعدم الربط على أمل إصلاح ذلك في المستقبل .

ولا يعني ذلك انتفاء أي ميزة إيجابية عن وثيقة الإطار ، إلا أن مهمة المفاوض المصري بكامب ديفيد لم تكن محاولة تطوير مشروع بيجن ليصبح أكثر قبولا ، وإنما الدفاع بصلابة عن حق مشروع ضاربا بجذوره في أعماق كل شبر من الأراضي الفلسطينية مهما تاهت ملامحه و بلغ الزيف إزاءه منتهاه ..

---

(1) المرجع نفسه ، صـ 51 .

(2) لقد أعلن بيجن على الملأ أن القدس عاصمة لإسرائيل إلى الأبد ، ولن يقبل بتجزئتها انظر ، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره ، مرجع سابق ، صـ 63 .

(3) بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ 52 .

❖ **<u>أهم الجوانب الإيجابية التي بدت ظاهريا بالاتفاق :</u>**

يمكن القول بأن أهمية اتفاقية كامب ديفيد تكمن في انها تعد أول وثيقة توقعها إسرائيل في تاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي تتعهد فيها بالتفاوض حول القضية الفلسطينية بجميع جوانبها ، وباحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبحقه في المشاركة في تقرير مستقبله [1] . إلا أن إملاءات بيجن قد أفرغتها من مضمونها فأضحت وثيقة صماء أكثر منها تعهدا يجب الوفاء به ؛ ليصادر الجانب التنفيذي و يكون في حكم المستحيل *. و ربما كان بالإمكان تفعيل بعض النقاط الإيجابية نسبيا واحتمال تنفيذها بشرط حسن نوايا حكومة الليكود و حضور الملك حسين وانضمامه للمباحثات للتوقيع على الاتفاقية لتحمل مسئولياته في الضفة الغربية والقدس. وهو ما لا يستقيم مع حقائق الأمور ، إلا أن انضمامه للتوقيع كان يعني قطع خط الرجعة على أي تلاعب إسرائيلي بمستقبل الأراضي المحتلة - إلى حد ما - فكان يمكن أن يشرع الفلسطينيون تحت علم الأردن في ممارسة حقوقهم في الحكم الذاتي الذي نصت عليه الاتفاقية وحريتهم في اختيار شكل دولتهم المستقلة في غضون خمس سنوات من توقيع الاتفاق ، و لربما أصبحت الدولة الفلسطينية قائمة بالفعل . إلا أن عدم صدق النوايا مثل مدخلا قويا للتسويف الإسرائيلي الذي أضاع معالم القضية الفلسطينية والدخول في متاهات التسوية ومناوراتها إلى يومنا هذا ..

وفي التحليل النهائي للاتفاقية بشكل عام يمكن القول بأن اتفاقية الإطار كانت بمثابة احتمال لتسوية النزاع في المنطقة و حل القضية الفلسطينية ، إلا أن الاتفاقية لم تضمن تحقيق أي مبادئ للسلام ؛ فالكثير بقي مطروحا للتنفيذ ، والكثير من الفراغ بقي مطلوبا ملؤه ، والكثير من الغموض ظل مطلوبا توضيحه في المستقبل مما يستلزم التوصل لاتفاق آخر حول مضمون اتفاقية الإطار . وكان ذلك ضربا من المستحيل في ظل عدم توافر رغبة حكومة الليكود في إنجاح هذه المباحثات أو حتى على الأقل تنفيذ ما ورد بوثيقة الإطار ، وهو ما كان له بالغ الأثر في فشل مباحثات الحكم الذاتي - على نحو ما سنرى - فحكومة الليكود ارتأت في تخليها عن سيناء المقابل لإطلاق يدها في الضفة الغربية وغزة و كان لها ما أرادت [2] .

<u>أما عن إطار الاتفاق لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل :</u>

فقد تضمن موافقة كل من البلدين على التفاوض بهدف عقد معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة أشهر من توقيع هذا الإطار ، مع تأكيد تطبيق جميع مبادئ قراري الأمم المتحدة 242 لحل النزاع بين مصر و إسرائيل، على أن تنفذ شروط معاهدة السلام خلال مدة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات . وهي فترة اختبار عملي لسلوك وتوجهات السادات إزاء إسرائيل ومدى تنفيذه وامتثاله للشروط والقيود الواردة بالمعاهدة . وفي الوقت نفسه يمثل عامل الوقت عنصرا ضاغطا لتقييد السلطة المصرية إزاء ما سيحدث على الجبهة الفلسطينية، والممارسات الإسرائيلية أثناء مباحثات تطبيق الحكم الذاتي الإسرائيلي على الضفة الغربية وغزة .

---

* مقارنة بمشروع بيجن للحكم الذاتي الذي تم طرحه في قمة الإسماعيلية عام 1977فلم يكن مرور الزمن ليغير من موقف تل أبيب ، وإنما زادها صلابة وعنادا على عكس نظيرتها القاهرة بفضل قادتها و زعمائها . أما بشأن مثل هذه النقاط التي تبدو إيجابية ، انظر ، المرجع نفسه ص 43- 44 .

[1] Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 41 .

[2] بشأن هذا التحليل ، انظر ، دافيد هيرست ، مرجع سابق ، ص 518 .

وإيا كان الأمر فقد وافق الطرفان على المسائل التالية :-

أ. الممارسة الكاملة للسيادة المصرية على سيناء حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين في فترة الانتداب .

ب. انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من سيناء .

ج. استخدام المطارات التي ستتركها إسرائيل [بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ] للأغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كافة الدول .

د. حق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على أساس معاهدة القسطنطينية 1888 التي تنطبق على جميع الدول . مع اعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة أمام جميع الدول للملاحة أو الطيران دون تعويق أو تعطيل .

هـ. إنشاء طريق بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات مع ضمان حرية وسلامة المرور من جانب مصر والأردن [1] .

ثانيا : الانسحاب المرحلي وتمركز القوات العسكرية وانعكاساتها على مبدأي السيادة والأمن ، أما بند انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء فقد تحدد على مرحلتين :-

المرحلة الأولى : وهي التي تم الاتفاق عليها في كامب ديفيد ضمن إطار الاتفاق ، وتم إرجاء المرحلة الثانية إلى ما بعد توقيع معاهدة السلام بحوالي سنتين أو ثلاثة .

أما الانسحاب المرحلي : فسوف يتم بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط يمتد من نقطة شرق العريش شمالا إلى رأس محمد جنوبا في فترة تتراوح بين ثلاثة وتسعة أشهر من توقيع معاهدة السلام . وإثر إتمام الانسحاب المرحلي الأول تلتزم مصر بإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل بما في ذلك الاعتراف الكامل [متضمنا علاقات دبلوماسية ، ثقافية واقتصادية] مع إنهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع القيود والحواجز أمام حرية حركة السلع والأشخاص ، والحماية المتبادلة للمواطنين وفقا للقانون[2] .

ومعنى ذلك أن تجرى عملية تطبيع العلاقات بشكل كامل ، وأن يقام بالقاهرة سفارة إسرائيلية بينما لا يزال أكثر من نصف سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلي والذي قد يمتد لثلاثة أعوام [3] . رغم ما أعلنه السادات بأن ذلك لن يحدث في عهده . ولكن ما أثبته الواقع ينفي صحة ذلك شكلا وموضوعا بل إن التطبيع مع إسرائيل لم يكن ليحدث إلا في عهد السادات * ..

أما مسألة السيادة فسوف توضحها ترتيبات الأمن وأوضاع تمركز القوات العسكرية في سيناء كما يلي :

---

[1] انظر نص الاتفاق كاملا ، وزارة الخارجية ، معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل ، مصدر سابق ، صـ 15 – 16 ، المدرج بالملحق [ج] ، ص 301 - 306 .

[2] المصدر نفسه ، صـ 16 – 17 ، الملحق [ج] ، ص 305 - 306 .

[3] مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره ، صـ 50 .

* من المفارقات أن السادات ظل يؤكد مرارا حتى منتصف عام 1977 على إعلان أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل وتبادل التمثيل الدبلوماسي غير وارد بالمرة . وأنها مسألة لابد أن تنتظر جيلا آخر على الأقل ، أي حتى تزول مرارة وأحقاد ثلاثين عاما من ويلات الحروب إلا أنه في نهاية المطاف ناقض ذلك بشكل صارخ وأصبح مدفوعا لتطبيع العلاقات مع إسرائيل بشكل غير مسبوق . وهو ما سوف توضحه بنود معاهدة السلام و ملحقاتها وإجراءات تنفيذها .

إذا سلمنا بأن انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء لا مفر أن تصحبه ضمانات أمن فإنه من المفترض أن تتسم هذه الضمانات بصفة المعاملة بالمثل للطرفين و إلا كانت قيودا على طرف لحساب أمن وسيادة الآخر . وهو ما ورد في صدر ديباجة وثيقة إطار السلام في الشرق الأوسط على أساس التبادل والمعاملة بالمثل . وهذا الشرط قد تمت مراعاة حده الأدنى في الوثيقة المصرية التي أعدت لمباحثات كامب ديفيد ؛ فقد نص المشروع على إقامة مناطق منزوعة السلاح ، وأخرى محدودة التسليح على جانبي الحدود ، ووضع قوات تابعة للأمم المتحدة على جانبي الحدود ، ووضع نظام إنذار مبكر على أساس المعاملة بالمثل ، وتحديد نوعية الأسلحة التي تحصل عليها الدول الأطراف ونظم التسليح فيها ، مع انضمام جميع الأطراف إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية [1] . غير أن هذه الوثيقة تم تنحيتها جانبا ليكون مصيرها الحفظ و التحنيط ضمن أرشيف وثائق العهد الساداتي للاستهلاك المحلي وربما لتبرئة الذمة أمام التاريخ ..

وبغض النظر عما أوصت به الوثيقة المصرية وتناولته من مبادئ ، فالأهم هو ما تم الاتفاق عليه بالفعل في معسكر كامب ديفيد ، وما هو قابل للتنفيذ العملي على أرض الواقع .

فقد تم الاتفاق على ضمانات الأمن بما تشتمل عليه من إنشاء مناطق منزوعة السلاح ، ومناطق مقيدة التسليح ، ومحطات الإنذار المبكر داخل سيناء فقط ، ولم يشترط وجودها بالمقابل في إسرائيل . أما عن انتشار القوات الدولية : فقد تم تحديد مرابطة قوات الأمم المتحدة في سيناء دون أن يكون لها في المقابل سوى مراقبين في إسرائيل فضلا عن أن سحب قوات الأمم من سيناء لم يعد رهنا للقرار المصري ، بل لا يتم سحبها إلا بموافقة مجلس الأمن بإجماع أعضائه الخمس الدائمين ، ومعنى ذلك أن بقاء قوات الأمم المتحدة في سيناء دائم وليس محددا بأجل زمني [2] ..

أما عن تمركز القوات العسكرية ومرابطتها ومدى تحقيقها لمبدأي الأمن والسيادة فهي كما يلي :

فقد تقرر أن تمتد المنطقة منزوعة السلاح التي تمنع مصر من ممارسة أي وجود عسكري فيها على الإطلاق بطول سيناء وعرض يتراوح ما بين 20-40 كيلومترا من حدود مصر الدولية الشرقية ؛ حيث تتمركز فقط قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالأسلحة الخفيفة لأداء المهام العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة تعقبها منطقة مقيدة التسليح تشمل معظم أراضي سيناء حتى الممرات الجبلية ، حيث لن يوجد بها إلا حرس حدود لا يزيد على ثلاث كتائب ، تلحق بالبوليس المدني من أجل المحافظة على النظام بالمنطقة . وأخيرا فإن المنطقة بعرض50 كيلو مترا شرق القناة وخليج السويس محدودة التسليح ولا يسمح فيها إلا بتمركز فرقة واحدة من القوات المصرية [3] . ولا تنطبق إجراءات تقييد التسليح على الجانب الإسرائيلي سوى على شريط رمزي على امتداد الحدود مع مصر عرضه ثلاثة كيلومترات فقط ، ويسمح بوجود عسكري إسرائيلي بهذا الشريط الضيق الملاصق للأراضي المصرية مباشرة يصل إلى اربع كتائب مع مراقبين من الأمم المتحدة . تحتل قوات الأمم المتحدة منطقة شرم الشيخ ومنطقة في شمال سيناء تبعد عن البحر المتوسط بحوالي

---

(1) انظر نص الوثيقة ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، ص 375 - 383 .

(2) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، كامب ديفيد وأخطاره ، ص52.

(3) وزارة الخارجية ، معاهدة السلام ، المصدر المشار إليه ، ص 16 ، ملحق [ج] ، ص 305 .

20 كيلومترا بالقرب من الحدود الدولية وهي منطقة المستعمرات الإسرائيلية الرئيسية ، وهناك أيضا قواعد عسكرية تحت مسمى الإنذار المبكر لم تحدد الاتفاقية أين ستقام تلك المحطات في سيناء ، ولا هوية المشرفين على تشغيلها [1] . رغم وجود محطات إنذار قائمة في منطقة الممرات يجرى تشغيلها بواسطة أمريكيين وإسرائيليين ومصريين أيضاً . وهنا يتضح أن حدود مصر العسكرية سوف تقف فعليا عند قناة السويس ليصبح لها حدود عسكرية معزولة وبعيدة تماما عن حدودها السياسية الدولية ، ولم يكن هذا الوضع مؤقتا بل وضعا دائما مهما تغيرت الظروف الدولية والإقليمية وحتى الداخلية وهو ما لا ينطبق على إسرائيل بنص الاتفاقية ذاتها لتقف مصر على قدم المساواة في الحدود مع إسرائيل التي تمتلك نوعين من الحدود ؛ حدود سياسية وأخرى عسكرية مع الفارق بأنها تمتد داخل أراضي الدول العربية المتاخمة لها . وبالتالي يعد هذا إخلالا صارخا بمبدأي الأمن والسيادة لحساب الأمن الإسرائيلي ، وهذا ما يعززه البند الخاص بمطارات سيناء [2] .

أما مسألة المطارات التي تقرر أن يتركها الإسرائيليون بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ فيتم استخدامها للأغراض المدنية فقط ، بما في ذلك الاستخدام التجاري من قبل كافة الدول بما فيها إسرائيل . ولقد حارب بيجن بكل قوته من أجل التمسك بمطارات سيناء حتى اللحظات الأخيرة لمباحثات كامب ديفيد- كما أوضحنا سابقا - حتى كادت جهود كامب ديفيد تتحطم على صخور مطارات سيناء ومستوطناتها . وإنقاذا للموقف تنازل بيجن عن المطارات الثلاثة مكبلة بالقيود والأغلال في مقابل التزام واشنطن بإنشاء قاعدتين جويتين لإسرائيل في النقب بالقرب من الحدود المصرية ، وبذلك تحتفظ إسرائيل رغم إخلاء مطاراتها في سيناء بسيطرتها الجوية عليها ، خاصة وأن سيناء ستكون خالية تماما من أي مطارات عسكرية مصرية [3] .

فضلا عما نصت عليه الاتفاقية من إنشاء طريق يربط بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات ، مع ضمان حرية وسلامة المرور من جانب مصر والأردن ؛ تحقيقا لطلب بيجن والذي وافق عليه السادات على التو[4]. لربط ايلات بقناة السويس عبر سيناء مخترقا ممرمتلا - بأهميته العسكرية الاستراتيجية في الدفاع عن مصر - لزيادة السياحة وتعزيز الاقتصاد الإسرائيلي أما الجدوى التي ستعود على مصر من ذلك فلم يستطع أحد أن يدركها أو يتكهن بها [5] .

وأخيرا نجحت إسرائيل في انتزاع أهم أوراق الضغط الدولية والإقليمية ، بحق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على أساس اتفاقية القسطنطينية 1888 و التي تنطبق على كل الدول - رغم أنه لم تكن توجد أية أثارة لدولة إسرائيل أنذاك - كما تعتبر مضايق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على أن تفتح أمام كافة الدول للملاحة أو الطيران دون تعويق أو تعطيل وهو حق جديد انتزعته إسرائيل ليصطدم بسيادة مصر على مياهها الإقليمية ..

---

(1) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، الأمانة العامة لجنة المتابعة والطوارئ ، ملاحظات أولية حول اتفاق كامب ديفيد [القاهرة 1978/9/20] صـ1 .

(2) المصدر نفسه ، السكرتارية العامة لا لكامب ديفيد [بيان موقف حزب التجمع من اتفاقيات كامب ديفيد تحريراً في 25/ 9 / 1978] ص3 .

(3) المصدر نفسه ، صـ 3 . تبلغ تكلفه كل مطار منها مبلغ خمسمائة مليون دولار . كما أشارت مصادر أمريكية إلي استخدام مطارات سيناء للتدريب على الملاحة الجوية .

(4) انظر ، جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 87 .

(5) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، كامب ديفيد وأخطاره ، صـ 59 .

ولقد مثلت هذه النقاط في مجملها تمهيداً وتأمينا لمرحلة التطبيع وبلوغ الأهداف منتهاها ، والتي تبدأ حالما يتم الانسحاب المرحلي عقب توقيع معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل ، وما تتضمنه من الاعتراف الكامل بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية وثقافية واقتصادية مع إنهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع القيود والحواجز أمام حرية حركة البضائع والأشخاص ، والحماية المتبادلة للمواطنين وفقا للقانون - وبذلك يتم الاعتراف القانوني بشبكة تجسس إسرائيلية رسميا - ولما لذلك من أهمية بالغة في تحقيق حلم طال انتظاره ، بأن تلعب إسرائيل دور الوكيل العام للاحتكارات الدولية للشركات عابرة الجنسيات داخل الوطن العربي . خاصة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على مقدرات [مدخلات ومخرجات] الاقتصاد المصري ، ومدى العلاقة الوثيقة لهذه الشركات بالصهيونية العالمية . مما يقودنا إلى القول بأن التطبيع والانفتاح وجهان متماثلان لعملة واحدة امتلكتها إسرائيل عن طيب خاطر القيادة المصرية .. وهنا تكمن أهمية وخطورة الروابط الاقتصادية بإسرائيل [العدو الرئيسي] مع حرية المرور وفتح الحدود ، وهو ما يعادل تماما السيطرة على الأراضي اللازمة للدفاع عن إسرائيل ، فهي بمثابة حزام أمان لها وطوق محكم على عنق الطرف الأخر . فلا تستطيع مصر أن توقف عملية التطبيع بينها وبين إسرائيل ؛ لأنه لو حدث مثل هذا الأمر فإن إسرائيل ستوقف عملية الانسحاب من سيناء – لأنهما أصبحا مسارين متلازمين – وهو ما كانت مصر تحرص عليه في المقام الأول .

وبقيت نقطة أخيرة حول هذا الموضوع وهو أن مصر لم تحصل من إسرائيل على أي التزام بسلوك محدد تجاه البلدان العربية في مقابل اعتراف مصر بها والتزامها بعدم اللجوء إلى القوة لحل الخلافات بينهما والتطبيع الكامل للعلاقات . وبالتالي تمكنت إسرائيل من أن تفصل تماما بين ما يجري على الجبهة المصرية والجبهات الأخرى . هكذا نكون أمام اتفاقية سلام منفصل مع إسرائيل - بغض النظر عما ورد باتفاقيتي كامب ديفيد والإيحاء بوجود عملية الربط أو ما تعلنه القيادة المصرية لتبرير موقفها في كامب ديفيد وما تم التوصل إليه من نتائج -لا تحقق لمصر السيادة الكاملة على أراضيها . فضلا عن توقيع مصر على إطار لحل المشكلة الفلسطينية لا يقبله الشعب الفلسطيني دون التزام إسرائيلي محدد بالانسحاب وعدم الاعتداء على الدول العربية المجاورة . وبهذا الوضع نجحت إسرائيل في إخراج مصر من حلبة الصراع العربي / الإسرائيلي وبالتالي التفرغ لفرض شروطها بالقوة المسلحة على الجبهة الشرقية وهو ما حصلت عليه إسرائيل بالكامل (1) . علاوة على ذلك ، فرض نموذج فريد للسلام لا يمت للسلام بأية صلة تحت المظلة الأمريكية وبالشروط الإسرائيلية وتداعيات ذلك على المنطقة بأسرها .

فجاءت اتفاقيتا كامب ديفيد تطبيقا للحل المنفرد عدا التسمية لتمرير " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية ، و مناورة تكتيكية لدفع الاتهام بأن السادات أقدم على حل منفرد و الادعاء بأن إطار السلام تضمن ما تصورت مصر أنه حل للقضية الفلسطينية التي هي لب النزاع في الشرق الأوسط بما يمثله من حل شامل للقضية برمتها . و الواقع أن هذا الادعاء يجافي الحقيقة و يصطدم بها ؛ فمن ناحية لايعتبر " إطار السلام في الشرق الأوسط "

---

(1) بشأن هذا التحليل ، انظر ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ81 . كذلك ، محسن عوض ،مصر وإسرائيل :خمس سنوات من التطبيع ، ص 33 .

حلا للقضية الفلسطينية فلم يرد بالاتفاق فقرة بعنوان " قضية فلسطين " بل الوارد هو بند خاص بالضفة الغربية و غزة فلا تزال إسرائيل ترفض الاعتراف بوجود شعب فلسطين ، فليس بالإطار إلا مجرد ممثلي سكان الضفة والقطاع . وفي ظل إنكار مبدأ الوجود ذاته تنعدم أية حقوق أخرى و بدهي ألا تقرر اتفاقيات كامب ديفيد للشعب الفلسطيني حقه في السيادة وتقرير المصير و إقامة دولته المستقلة [1]. و من ناحية أخرى فإن الربط بين "الحل المصري" و"الحل الفلسطيني" هو ربط مشوه يضر بقضية السلام في الشرق الأوسط أكثر مما ينفعها ويحقق للطرف الإسرائيلي أهدافه كاملة على حساب الطرف العربي ، وبالتالي يسقط مبدأ العدالة - جوهر السلام ومضمونه - من حسابات " السلام المزعوم" . وهو ما اتضح من خلال تحليل مضمون اتفاقات كامب ديفيد ، وما سوف يتم إقراره في متن"معاهدة السلام" المصرية/الإسرائيلية ،على نحو ما سنرى ..

و ليس هناك أدل على صحة ذلك من استبعاد " منظمة التحرير الفلسطينية " الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني تماما من عملية التفاوض - وبشكل متعمد من جميع الأطراف - أي أن مصر وافقت في كامب ديفيد على إجراء مفاوضات تقرر مستقبل الشعب الفلسطيني بدون أدنى اعتبار لممثله الشرعي الوحيد نزولا على رغبة بيجن وإضاعة الحق الذي لا يمثله صاحب وإن غاب قهرا. وهنا تكمن الإجابة على استفهام هام لا يزال يطرح نفسه:هل أضاع الفلسطينيون الفرصة ، أم أضاعها عليهم السادات ؟

و حتى إذا سلمنا بأن مصر لم تقر بالمفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي اعتقادا أنه يمكن من خلال المفاوضات تطوير هذا الفهم بما يفتح الطريق أمام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتأجيل قضية تمثيل الشعب الفلسطيني إلى مرحلة لاحقة ، و أن ما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد خطوة على الطريق ، و إن لم يكن مرضيا تماما ، فمثل هذا المنطق مقبول فقط إذا جاءت التنازلات على يد القيادة المعترف بها للشعب الفلسطيني و المؤهلة للتحدث باسمه ، و إلا كانت التنازلات ضد الشعب الفلسطيني ولصالح إسرائيل و هي مسئولية لا تملك الحكومة المصرية الاضطلاع بها [2]. فحتى اتفاقيتا كامب ديفيد - و ما ترتب عليهما من عقد " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية - لم تحقق من الناحية القانونية أي نوع من الربط بين التقدم على طريق تنفيذ الحكم الذاتي طبقا للمفهوم المصري اتساقا مع ما تم التوقيع عليه من اتفاقيات سرية - لم تعلن وقتها و أرجئ نشرها إلى وقت لاحق إلا أن مدريد أعلنت نص الاتفاقات الثلاثة الموقعة بين القاهرة و تل أبيب و واشنطن على صفحات جريدتها " بابيس " ؛ حيث التزم السادات بموجب **الاتفاقية الأولى** التي وقعها مع مناحم بيجن بعدم اشتراك مصر في أي حرب يمكن أن تنشب بين إسرائيل و دولة عربية أو أكثر، بجانب التزام السادات بمساعدة إسرائيل في الكشف عن قواعد المقاومة الفلسطينية ، وتبادل المعلومات الأمنية بين المخابرات المصرية و الإسرائيلية !! واتفق الجانبان كذلك على تبادل وجهات النظر السياسية و العسكرية و متابعة المفاوضات حول قيام تعاون عسكري بين البلدين . كما أعطى السادات تعهدا بعدم إعطاء أي دور للمقاومة الفلسطينية ، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة ، و بإيجاد قوة تابعة من عناصر فلسطينية في الأردن . أما **الاتفاقية السرية الثانية** فقد

---

[1] انظر نص وثيقة الإطار ، مصدر سابق ، ملحق [ج] ، ص 301 - 304 .
[2] انظر ، حزب التجمع ، لا لكامب ديفيد ، مصدر سابق ، ص 11 .

وقعت بين الرئيسين السادات و كارتر و تنص على إرسال خمس الاف فني و مستشار عسكري أمريكي إلى مصر للعمل في قواتها المسلحة ، كما التزمت واشنطن بحماية حكم السادات و العمل على خلق مشاكل بين الأقطار العربية لتخفف الضغط على السادات . وعلى الجانب الآخر تمارس واشنطن ضغوطها على الأقطار العربية التي توصف بالمعتدلة لحملها على دعم اتفاقات كامب ديفيد بشكل مباشر أو غير مباشر . ووفقا للاتفاقية الثالثة الموقعة بين الولايات المتحدة و إسرائيل ستقدم واشنطن إلى تل أبيب قروضا مالية و أسلحة عسكرية متطورة خلال السنوات الخمس المقبلة ، واتفق الطرفان أيضا على متابعة المباحثات لتوقيع معاهدة دفاع مشترك [1] .

و بعد أسبوعين من نشر هذه الاتفاقات السرية كشفت مجلة نيوزويك الأمريكية الصادرة في أكتوبر1978عن سلسلة من الاتفاقات السرية وقعها السادات و جيمي كارترومناحم بيجن أثناء مباحثات كامب ديفيد ، حيث ذكرت الصحيفة ـ نقلا عن مصادر أمريكية موثوق بها ـ أن هذه الاتفاقات ستؤدي إلى زيادة الدور الأمريكي في المنطقة بشكل حاسم . و أضافت أن الاتفاقات تضمنت النقاط التالية [2] :

- إعادة انتشار القوات المدرعة المصرية الموجودة في سيناء و نقلها إلى مكان آخر بعيدا عن القوات الإسرائيلية.
- توسيع التعاون بين المخابرات المصرية و الصهيونية لإفشال أي تحرك شعبي محتمل في مصر .
- تخفيض الجيش المصري إلى نصف حجمه الحالي و إعادة بنائه بمساعدة الخبراء الأمريكان ، ليكون جاهزا لتنفيذ مهمات محدودة في أفريقيا . و بالفعل ، أعلن وزير الدفاع المصري عقب كامب ديفيد تحديد القوات المصرية ، كما أعلن أن الجيش المصري تحول من حالة الحرب إلى الدفاع ، أي أن الحكومة المصرية قد نفضت يدها من مسئولية استرداد أكثر من نصف سيناء المحتل ، كما نفضت يدها من مسؤولياتها العربية. في ظل ضغوط البنك الدولي أحد عناصر المفاوضات الذي اشترط تخفيض عدد الجيش المصري و تخفيض مصاريف الدفاع مقابل تقديم القروض .
- و أكدت الصحيفة أن كارتر اشترط بموجب هذه الاتفاقيات السرية أن يكون تسليم الأسلحة الثقيلة إلى نظام السادات مرتبط بمدى تنفيذه لبنود اتفاقات كامب ديفيد و توقيع معاهدة السلام النهائية مع إسرائيل .
- و تعهد كارتر في حالة قطع المساعدات العربية عن نظام السادات ستقوم مجموعة من الدول الغربية بتعويض هذه المساعدات بإشراف أمريكي .
- و بموجب هذه الاتفاقيات ستقوم الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بالتكنولوجيا الأمريكية الحديثة التي تمكنها من صنع أسلحة متطورة ، إضافة إلى تلبية جميع احتياجاتها من الطائرات الأمريكية .
- و أكدت صحيفة لوموند الفرنسية هذه الأنباء ، و قالت أن عدة اتفاقيات سرية وقعها المشاركون في مؤتمر كامب ديفيد لتسهيل الدور الذي ستلعبه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

---

(1) نقلا عن ، سعد التائه ، مرجع سابق ، ص 171 - 172 .
(2) المرجع نفسه ، ص 172 - 173 . و لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، ص 176 - 177 .

و الإدراك أبعاد وأخطار كل ذلك رفض العرب اتفاقات كامب ديفيد ؛ و واجهت مصر عاصفة من الرفض العربي أزرتها قوى المعارضة الوطنية ، حيث رفضت أهم التيارات السياسية في مصر نتائج قمة كامب ديفيد و اتفاقها وحذرت من أخطار وتداعيات مواصلة السادات الشوط لمنتهاه وعقد صلح منفرد مع إسرائيل . و نظرا لأن اصطلاح القوى السياسية لا يقتصر على الأحزاب فقط ، خاصة في النموذج المصري ، و إنما يمتد ليشمل قطاعا واسعا من الهيئات و جماعات المصالح و الضغط مثل النقابات و الهيئات المهنية ، خصوصا تلك التي تمارس نشاطا سياسيا واضحا مثل نقابة المحامين والصحفيين ... وغيرها ، بجانب الجماعات الدينية و الإسلامية التي تلعب دورا سياسيا عميقا في المجتمع المصري ، على الرغم من أن تلك الجماعات لا تشكل حزبا سياسيا رسميا إلا أنها لعبت دورا أساسيا لا يمكن إنكاره أو تجاهله [1] ، و ربما لعبت أهم الأدوار على الإطلاق في تعبئة الرأي العام المصري ضد نهج السادات في عملية التسوية ، فلا تزال تلك المعارضة قائمة و كانت لها علاقة وثيقة باغتيال السادات،ودافعا وراء السلام البارد مع إسرائيل . إلا أننا سنرجئ تحليل دوافع رفض التيارات السياسية لاتفاقات كامب ديفيد لاحقا لنتناوله إجمالا ليشمل كذلك "معاهدة السلام"المصرية/الإسرائيلية

و عموما واجهت مصر عاصفة من الرفض العربي تجسد في قرارات القمة العربية ببغداد * ، بفرض عقوبات دبلوماسية و اقتصادية ضدها ؛ أملا في ردع نظام السادات و العودة إلى الصف العربي [2] . إلا أنه آثر المضي قدما على طريق واشنطن/تل أبيب تحقيقا لسلام زائف كلف السادات حياته .

و من المفارقات أن تتحفظ أطراف دولية عديدة في قبولها لاتفاقات كامب ديفيد ؛ فقد انتقدت رومانيا التي شاركت في الخطوات التمهيدية لمبادرة السادات بزيارة القدس ، وتحفظت فرنسا والمجموعة الأوروبية بقدر ما التزمت هذه الدول بضرورة تسوية قضية فلسطين بوجه مرض ، و تحفظ الفاتيكان بشأن قضية القدس . كما تحفظ سكرتير عام الأمم المتحدة كورت فالدهايم بأن الاتفاقية تتعارض مع قرارات متعددة صدرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين و حق شعب فلسطين في تقرير مصيره و إقامة كيانه الوطني المستقل [3] .

و من هذا المنطلق يمكننا القول بأن اتفاقات كامب ديفيد لم تحظ بقبول سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ، يمكن الارتكاز عليه للانطلاق في علاج أزمة الشرق الأوسط بأبعاده المعقدة . وبخاصة موقف الطيف الاستراتيجي ، فمع إعلان نتائج كامب ديفيد ، أخذت وسائل الإعلام السوفياتية في انتقادها و التشكيك في امكانية التوصل إلى سلام دائم على أساسها ، ووصفها بأنها مؤامرة كاملة و حقيقية ضد شعوب المنطقة ، و ضد السلام ذاته . و أن وثيقتي كامب ديفيد تحققان الشروط الإسرائيلية ، و أن العبارات التي تتضمنها الوثيقتان غير

---

(1) بشأن هذا التحليل ، راجع ، وليد محمود عبد الناصر ، التيارات الإسلامية في مصر ومواقفها تجاه الخارج ،[القاهرة : دار الشروق ط1 2001] ، ص 62 - 65 ، كذلك ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، ص 96 .

* للاطلاع على نص القرارت ، راجع ، جامعة الدول العربية : الأمانة العامة ، مؤتمرات القمة العربية [قراراتها و بياناتها من 1940 حتى 1990] ، إعداد الأمين العام ط 1996 .

(2) Fraser , T.G,The Middl East (1914 1979); D0cuments of Modern History, New York ; Martin s Press, 1983 . p170

(3) لمزيد من التفاصيل ، راجع ، حزب التجمع ، لا لكامب ديفيد ، المصدر المشار إليه ، ص 12 - 13 .

محددة ، و أنها لم تتناول القضايا الأساسية للنزاع ، و أنها استمرار للمناورة الأمريكية الهادفة إلى ضمان السيطرة الكاملة على المنطقة لحل الأزمة بما يخدم المصالح الأمريكية [1] .

و في التحليل النهائي لمجمل ما تم طرحه نؤكد أن اتفاقات كامب ديفيد هي نتيجة منطقية و حتمية للسياسة التي انتهجها السادات التي بدت إرهاصاتها الأولى منذ توقيع اتفاقية سيناء الثانية و وقوفا على محطة القدس التي كشفت عن ماهية سياسة السادات و رغبته في التعامل المباشر منفردا مع إسرائيل ، وسياسة البحث عن تسوية بمعزل عن الأطراف العربية الأخرى المعنية . سياسة كان لابد أن تنتهي إلى حلول منفردة تفرض كأمر واقع على هذه الأطراف ، بدلا من الاستناد إليها ، و التحرك معها باعتبارها تشكل القاعدة الوحيدة الراسخة لانتزاع الحقوق العربية من عدوها .

لقد انطوت اتفاقات كامب ديفيد على تنازلات ذهبت إلى أبعد مما كان يقتضيه منطق المبادرة ذاتها و منطق التفاوض المباشر المنفرد مع إسرائيل . و بلغت الأمور حدا لم تجد فيه أجهزة الإعلام الرسمية مفرا من تبني حجج إسرائيلية لتبرير مواقف مصر في وجه الانتقادات العربية التي واجهها السادات بمنتهى القسوة واصفا الزعماء العرب أنهم جهلة و أقزاما و وصف الجامعة العربية بالجثة الهامدة [2] .

(1) مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، كامب ديفيد وأخطاره ، ص 239 .

(1) لمزيد من التفاصيل ، انظر ، وليام كوانت [محرر] كامب ديفيد بعد عشر سنوات ، ص 151 - 152 .

الفصل الرابع

السادات و "معاهدة السلام" المصرية الإسرائيلية

- استراتيجية ما بعد كامب ديفيد .
- تحليل مضمون مواد المعاهدة وتداعياتها .

بعد أن انتهينا من عرض وتحليل مضمون اتفاقيتي كامب ديفيد وانعكاساتها تصل بنا الدراسة في هذا الفصل إلى الجولة الأخيرة من رحلة المفاوضات التي توجت بعقد " معاهدة السلام " بين مصر و إسرائيل ، وسنحاول تتبع مسار المباحثات وتسلسل الأحداث : بدءا من مرحلة الإعداد التي أعقبت كامب ديفيد ، وارتكازا على تحليل وتفسير نصوص المعاهدة وملحقاتها ، وصولا إلى اختتامها واستكمالها بالوقوف على أخطارها وتداعياتها الداخلية والإقليمية والدولية .

أولا : **استراتيجية ما بعد كامب ديفيد** :-

باختفاء أضواء احتفالات واشنطن بإنجازات كامب ديفيد تحتم على الزعماء الثلاثة وبخاصة السادات مواجهة الحقيقة لأبعاد وتداعيات ما تم التنازل عنه في كامب ديفيد ، وبخاصة الفشل في إثبات مبدأ الربط بين جبهة سيناء والمشكلة الفلسطينية ، فكان عليه محاولة إصلاح ذلك الخطأ وتدارك هذا الإخفاق وتبرير ما وصلت إليه اتفاقات كامب ديفيد[1] لتمرير الجولة الأخيرة واستكمال الشوط لمنتهاه

ولعل أهم إنجاز أفرزته قمة كامب ديفيد هو فتح طريق السلام بلا عودة بين مصر و إسرائيل ، وهو ما كان كفيلا بتغيير الطبيعة السياسة والعسكرية الاستراتيجية لنزاع الشرق الأوسط بأكمله ؛ فالسلام بين مصر و إسرائيل يعني ضمن أمور عديدة استحالة نشوب حرب إسرائيلية عربية كبرى أيا كان موقف سوريا أو الأردن أو منظمة التحرير الفلسطينية . لما لعزل مصر من تداعيات وانعكاسات بالغة الأثر على المنطقة بأثرها . وبناء على ذلك تم إعادة ترتيب أولويات الصراع العربي/ الإسرائيلي فتوارت القضية الفلسطينية - جوهر الصراع سابقا - لتصبح " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية البؤرة الوحيدة لعملية التفاوض ومحور ارتكازها . ولا مانع مع الحفاظ على الشكليات ، والإيهام بأنه مازالت الدعوة مفتوحة للمشاركة الأردنية في محادثات الحكم الذاتي وحل المشكلة الفلسطينية [2] .

وفي ظل تطورات الظروف الإقليمية والدولية بدت إتمام مفاوضات" معاهدة السلام " بشكل عاجل ضرورة وحتمية. وهو ما كان مدفوعا إليه كل من كارتر و السادات معا ، أما الشريك الثالث فكان له رأي آخر فاختار الاتجاه المضاد بأن يبطئ من سرعة المفاوضات حتى لا تمارس واشنطن أية ضغوط على إسرائيل ، فكان بيجن بارعا في استغلال الوقت كسلاح استراتيجي هام ذي حدين منذ البداية ، فمن جهة مثل الوقت ضاغطا هاما في زيادة متاعب السادات وتعميق عزلته ، فضلا عن تمزيق الوطن العربي . وعلى الجانب الآخر كان بيجن مدركا منتبها لإيقاعات السياسة الأمريكية ؛ فعلى الصعيد الداخلي ارتأى أفضلية ألا تبدأ المفاوضات وبخاصة مباحثات الحكم الذاتي حتى وقت متأخر من عام 1979 عندما يكون لدى كارتر مشاغل أخرى ولن يود حينئذ أن ينغمس في مواجهة مع إسرائيل . مضافا إلى ذلك إدراك بيجن لاهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية في الوقت الراهن [3] .

---

(1) William , Quandt , Camp David , p 262 .

(2) Ibid , pp 262 , 263.

(3) كانت واشنطن تستعد للتصديق على اتفاقية سولت 2 ، التي من المؤكد أن تثير جدلا مطولا حول العلاقات الأمريكية السوفياتية ، بجانب تداعيات سقوط شاه إيران والوضع الدفاعي والميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، زهير شكر ، السياسة الأمريكية في الخليج العربي [بيروت معهد الإنماء العربي ، د. ت] ، ص 93

بعد أن انتهينا من عرض وتحليل مضمون اتفاقيتي كامب ديفيد وانعكاساتها تصل بنا الدراسة في هذا الفصل إلى الجولة الأخيرة من رحلة المفاوضات التي توجت بعقد " معاهدة السلام " بين مصر و إسرائيل ، وسنحاول تتبع مسار المباحثات وتسلسل الأحداث : بدءا من مرحلة الإعداد التي أعقبت كامب ديفيد ، وارتكازا على تحليل وتفسير نصوص المعاهدة وملحقاتها ، وصولا إلى اختتامها واستكمالها بالوقوف على أخطارها وتداعياتها الداخلية والإقليمية والدولية .

أولاً : <u>استراتيجية ما بعد كامب ديفيد</u> :-

باختفاء أضواء احتفالات واشنطن بإنجازات كامب ديفيد تحتم على الزعماء الثلاثة وبخاصة السادات مواجهة الحقيقة لأبعاد وتداعيات ما تم التنازل عنه في كامب ديفيد ، وبخاصة الفشل في إثبات مبدأ الربط بين جبهة سيناء والمشكلة الفلسطينية ، فكان عليه محاولة إصلاح ذلك الخطأ وتدارك هذا الإخفاق وتبريرما وصلت إليه اتفاقات كامب ديفيد[1] لتمرير الجولة الأخيرة واستكمال الشوط لمنتهاه

ولعل أهم إنجاز أفرزته قمة كامب ديفيد هو فتح طريق السلام بلا عودة بين مصر و إسرائيل ، وهو ما كان كفيلا بتغيير الطبيعة السياسة والعسكرية الاستراتيجية لنزاع الشرق الأوسط بأكمله ؛ فالسلام بين مصر و إسرائيل يعني ضمن أمور عديدة استحالة نشوب حرب إسرائيلية عربية كبرى أيا كان موقف سوريا أو الأردن أو منظمة التحرير الفلسطينية . لما لعزل مصر من تداعيات وانعكاسات بالغة الأثر على المنطقة بأثرها . وبناء على ذلك تم إعادة ترتيب أولويات الصراع العربي/ الإسرائيلي فتوارت القضية الفلسطينية - جوهر الصراع سابقا - لتصبح " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية البؤرة الوحيدة لعملية التفاوض ومحور ارتكازها . ولا مانع مع الحفاظ على الشكليات ، والإيهام بأنه مازالت الدعوة مفتوحة للمشاركة الأردنية في محادثات الحكم الذاتي وحل المشكلة الفلسطينية [2] .

وفي ظل تطورات الظروف الإقليمية والدولية بدت إتمام مفاوضات" معاهدة السلام " بشكل عاجل ضرورة وحتمية . وهو ما كان مدفوعا إليه كل من كارتر و السادات معا ، أما الشريك الثالث فكان له رأي آخر فاتخذ الاتجاه المضاد بأن يبطئ من سرعة المفاوضات حتى لا تمارس واشنطن أية ضغوط على إسرائيل ، فكان بيجن بارعا في استغلال الوقت كسلاح استراتيجي هام ذي حدين منذ البداية ، فمن جهة مثل الوقت ضاغطا هاما في زيادة متاعب السادات وتعميق عزلته ، فضلا عن تمزيق الوطن العربي . وعلى الجانب الآخر كان بيجن مدركا منتبها لإيقاعات السياسة الأمريكية ؛ فعلى الصعيد الداخلي ارتأى أفضلية ألا تبدأ المفاوضات وبخاصة مباحثات الحكم الذاتي حتى وقت متأخر من عام 1979 عندما يكون لدى كارتر مشاغل أخرى ولن يود حينئذ أن ينغمس في مواجهة مع إسرائيل . مضافا إلى ذلك إدراك بيجن لاهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية في الوقت الراهن [3] .

---

(1) William . Quandt . Camp David . p 262 .

(2) Ibd . pp 262 . 263

(3) كانت واشنطن تستعد للتصديق على اتفاقية سولت 2 ، التي من المؤكد أن تثير جدلا مطولا حول العلاقات الأمريكية السوفيتية ، بجانب تداعيات سقوط شاه إيران والوضع الدفاعي والميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط . لمزيد من التفصيل ، راجع ، زهير شكر ، السياسة الأمريكية في الخليج العربي [بيروت معهد الإنماء العربي ، د. ت] ، ص 93

واستكمالا لذلك كان السادات في موقف أضعف من بيجن في نواح كثيرة - مما سيؤثر حتما على نتيجة المفاوضات - مما فرض على السادات الانتظار ، وألا يتخذ من جانبه أي تصرف يبدو في الاتجاه المضاد ؛ و لإضاعت سيناء ولن يكسب السادات شيئاً مقابل مبادرته التاريخية ، وتتبدد آماله في الحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجيا الأمريكية [1] . فجمد السادات نفسه تفاديا لانهيار مفاوضات السلام بسبب أي تصرف من جانبه . وبذلك فقد آلت كل خيوط اللعبة السياسية في يد بيجن ليصبح صاحب القرار سواء باستمرار المفاوضات أو انهيارها .

ولنزع فتيل الأزمة قررت واشنطن استغلال الرد على أسئلة الملك حسين كوسيلة لإعطاء تفسيرات عمومية للإطار الخاص بالفلسطينيين متحررة لاتفاقات كامب ديفيد ؛ بهدف تبديد ارتياب الأردن والسعودية وكسب تأييدهم لاتفاقات كامب ديفيد لمساعدة السادات ، مع إيهام عرفات بأن المشكلة ليست في اتفاق كامب ديفيد ، بل الأهم من ذلك هو ما وراء كامب ديفيد ؛ بغرض طمأنة الفلسطينيين و تنقية الأجواء لتمرير الجولة التالية من مباحثات السلام وكان ذلك تعلقا بالأماني إلى حد بعيد فقد نسفتها تصريحات بيجن [2] .

وعلى أي حال فقد اتفق الزعماء الثلاثة على وضع استراتيجية ما بعد كامب ديفيد ومسار المرحلة المقبلة من المفاوضات . فكان من المقرر أن تبدأ حينئذ مرحلة الصياغة التفصيلية ، وملء فراغات كامب ديفيد وهي مهمة تبدو فنية إلا أنها عملية معقدة تستلزم أن تخاض خلالها معارك سياسية ضارية وأن تبذل محاولات لتنقيح الإطار الأساسي للمفاوضات . فبرغم أن اتفاقات كامب ديفيد تعتبر حدا فاصلا في مفاوضات السلام ، إلا أنه بقي الكثير ما يتعين عمله لإنجاز السلام على أرض الواقع .

أ- مباحثات بلير هاوس :-

بدأت مباحثات بلير هاوس بواشنطن في الثاني عشر من أكتوبر 1978 باجتماع الوفود الثلاثة برئاسة وزراء الخارجية لبحث وضع الخطط العملية لتنفيذ اتفاقات كامب ديفيد . وقد تم استخدام نفس الأسلوب الذي ثبت نجاحه في كامب ديفيد ؛ حيث قدم الوفد الأمريكي مسودة معاهدة مرفقة بملاحق حول الترتيبات السياسية والعسكرية التفصيلية كوثيقة عمل بأن يطلب من كل جانب التعليق على المشروع الأمريكي . على ألا يتم إدخال تغييرات في النص إلا بواسطة الجانب الأمريكي وحده بعد التشاور مع الآخرين وكانت وسيلة النص التفاوضي الوحيد من الوسائل المنهجية التي ثبت قبولها [3] .

ومع بدء المفاوضات بدا أن عدة قضايا ستكون موضع نزاع الطرفين طوال مدة المباحثات ؛ **أما القضية الأولى** : فتمثلت في مسألة الربط بين تنفيذ " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية وبين التقدم في محادثات

---

[1] وهو ما قد سبق التحذير منه أثناء مباحثات كامب ديفيد . انظر ، William . B, Quandt , Camp David , p 262 – 263 .

[2] انظر كذلك ، حزب التجمع الوطني التقدمي ، بيان حول مؤتمر كامب ديفيد والمسار الراهن للقضية الوطنية ، مرجع سابق ، صـ 3- 4 .
راجع ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره ، صـ 163 . أما عن خطاب فانس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة 29 سبتمبر ، والسماح بالإشارة الى القضية الفلسطينية وموقف واشنطن الثابت اتجاه المستوطنات وطمأنة الفلسطينيين بأن الحل التفاوضي يجب أن يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والتأكيد على أنه لن يكون هناك أي اتفاق سلام عادل أو مأمون إذا لم تحل مشكلة الفلسطينيين بأوسع مفهوم ، انظر مخطط الخداع الإسرائيلي الذي باركته وقادته واشنطن سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 63 - 64 . أما أسئلة الملك حسين والرد عليها انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، ملاحق ، صـ 437 - 444

[3] انظر ، بطرس غالي ، طريق مصر الى القدس ، صـ 171 - 172 كذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 276 .

الحكم الذاتي والترتيبات الخاصة بالضفة الغربية وغزة . على أن يكون هذان الأمران متزامنين مع الانسحاب المرحلي من سيناء خلال تسعة أشهر من توقيع المعاهدة .

ومع سير المفاوضات ثبت أن مسألة الربط ستكون من أصعب المسائل ، فاستمر الجدل حول موعد لاتمام مفاوضات الحكم الذاتي حتى عشية توقيع المعاهدة في مارس 1979م . **وكانت القضية الثانية** : تدور حول مسألة توقيت الانسحاب المرحلي ، وتزامنها مع تطبيع العلاقات . وفي هذا الصدد اقترح الوفد المصري تسلسل الخطوات في عملية تطبيع العلاقات يبدأ بالاعتراف الدبلوماسي يليه فتح السفارتين ثم تبادل السفراء وفتح القنصليات ، وهكذا على أن يتزامن مع مراحل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء . وبهذا التسلسل يخلق قوة ضغط لضمان الالتزام الإسرائيلي بجدول الانسحاب . كما تمدد فترة تنفيذ المعاهدة بالتوازي مع محادثات الحكم الذاتي في الضفة والقطاع [1] . وعلى النقيض كان الوفد الإسرائيلي يطالب بتبادل السفراء فور إتمام انسحاب المرحلة الأولى [خط العريش- رأس محمد] وأصبح توقيت تبادل السفراء فكرة متسلطة على الإسرائيليين - لما لذلك من أبعاد يدركونها جيداً- مع رفضهم لأي شيء يتضمن ربط تنفيذ المعاهدة بالتقدم حول الحكم الذاتي للفلسطينيين، أو مسألة السلام الشامل . بحجة أن المعاهدة يجب أن تستقر على قاعدتها الخاصة [2] ، **أما القضية الثالثة** فتتعلق بأولوية الالتزامات بأن تتضمن المعاهدة نصا صريحا يحدد أن التزامات "معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية لها الأولوية على اتفاقيات مصر الدفاعية مع الدول العربية الأخرى في حالة أي حرب عربية إسرائيلية في المستقبل ، وكانت حجة إسرائيل أنه بمقتضى القانون الدولي فإن التزاما دوليا أسبق له الأولوية على معاهدة السلام مما يلزم مصر بالوفاء بالتزاماتها باتفاقياتها الأسبق دون أن تخل بالمعاهدة . لذا فإن هذه المادة هي لب المعاهدة و بدونها تكون المعاهدة لاغية وبدون مضمون . لذلك فإن على مصر أن تصرح بلغة لا تقبل الالتباس أن " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية لها الأسبقية على أي اتفاقات دولية أخرى [3] . مما يعني تقييد مصر بالمعاهدة بغض النظر عما يحدث على الجبهات الأخرى وبخاصة الجبهة الفلسطينية . وهو ما يؤكد أن إطار السلام ما هو إلا خدعة إسرائيلية قبلها السادات كثمن شكلي للسلام المصري/الإسرائيلي مع الإدراك الكامل لاستحالة تنفيذه .

وإلى جانب هذه المشاكل الصعبة المتعلقة بالمبادئ كانت هناك أيضا بعض التفاصيل المعقدة ، لعل أهمها حق إسرائيل في الحصول على نفط سيناء ووجوب الضمان الأمريكي لذلك ، كما كان هناك صعوبات حول ترتيبات الأمن في سيناء ، وحول طبيعة ومهام وسلطات قوات الأمم المتحدة في سيناء وأهمية التمييز بين المراقبين الذين سيشرفون على تنفيذ بنود الاتفاقية فيما يتعلق بحجم وتسليح القوات المرابطة في المناطق المحتلة وقوات الطوارئ المقرر تواجدها في مناطق معينة في سيناء ؛ بمعنى أن يكون وجودهم دائما حتى بعد إنجاز اتفاق السلام ، وأخيراً المطالبة بتعهدات مؤكدة حول حرية الملاحة والطيران عبر خليج العقبة ، واستمرار عمل

---

(1) سيروس فانس ، خيارات صعبة ، صـ 65

(2) المرجع نفسه ، صـ 65 . كذلك ، صحيفة هارتس الإسرائيلية عددها الصادر بتاريخ 19 / 10 / 1978 ، نقلا عن محمود سويد ، حلقة القرار الإسرائيلي

(3) انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ 200

محطات الإنذار المبكر الأمريكية في سيناء ، ومسألة الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية بشأن أية خلافات حول تفسير المعاهدة [1] .

وبعد عدة أيام من الاجتماعات الأولية ، كانت المحادثات لا تزال تمضي ببطء شديد وبدون أي إنجازات سوى تحقيق بعض التقدم بشأن الملاحق ، إلا أن المشاكل القائمة على المستوى السياسي ظلت كما هي . لذا قرر كارتر أن يجتمع بكلا الوفدين في 17 أكتوبر ؛ فعرض الوفد الإسرائيلي إيماءة محسوبة بطرح فكرة أن تعجل إسرائيل أجزاء من انسحابها المرحلي وإعادة مدينة العريش خلال شهرين بدلا من التسعة أشهر طبقا للاتفاق الإطاري بكامب ديفيد . ووافق الجانب المصري على تبادل السفراء عند إتمام الانسحاب المرحلي . أما مسألة أولوية المعاهدة على الالتزامات الدولية الأخرى ، فقد أرجئت للبحث عن صيغة مقبولة أو مبهمة ، مع مراعاة الحاجة إلى نوع من الربط بين المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة والمسألة الفلسطينية بأي شكل كان [2] .

وعلى أية حال فكان التقدم بطيئا ، فلم يتوصل الطرفان إلى اتفاق مؤقت إلا في 23 أكتوبر بعد تدخل كارتر شخصيا في قلب المفاوضات للمساعدة ومنع التهديد بالرحيل من كلا الوفدين . وكان الاتفاق مشروطا بالتصديق عليه بشأن نص المعاهدة فكان على كل وفد أن يحيل الأمر إلى عاصمته للحصول على الموافقة النهائية [3] .

وعلى كل فلم يشمل الاتفاق مسألة الضفة الغربية وغزة * ؛ حيث بقيت الشقة واسعة بشأنهما ، بيد أن الوفد المصري اقترح أن يوقع السادات وبيجن على رسالة موازية تتناول الضفة و القطاع وأن تتزامن الرسالة مع المعاهدة وتلزم الطرفين بإتمام المفاوضات بشأنهما بحلول موعد محدد ، مع إجراء انتخابات خلال ثلاثة أشهر من التوقيع [4] . واستجاب الوفد المصري للطلب الإسرائيلي بإدراج مادة خاصة محددة لمسألة أولوية الالتزامات ، ووافق الوفد الإسرائيلي على إدخال صيغة في مقدمة المعاهدة تعبر عن استمرار التزام الدولتين بتسوية شاملة . ولقد تم إنجاز الاتفاق على هذا الأساس ..

وكتب كارتر رسالة إلى السادات [في 22 أكتوبر] أوضح فيها شروط المعاهدة ، كما سبق أن تم التفاوض عليها في واشنطن . وطلب أن يقبل السادات النص بشكله الراهن ، وأن يوافق أيضا على رسالة تلزم مصر بإرسال سفير إلى إسرائيل خلال شهر واحد من الانسحاب المرحلي ، واختتم الرسالة بأنه يود زيارة الشرق الأوسط لتوقيع المعاهدة في أقرب وقت ممكن . كما ارسل كارتر رسالة إلى بيجن لطمأنته بموافقة السادات ـ التي لم تأت بعد ـ على إرسال السفير إلى تل أبيب خلال شهر واحد من الانسحاب المرحلي [5] .

وبدا أن كلا من الوفدين قد ذهبا إلى ابعد مما يمكن أن تقبله حكومته ، فوصل رد السادات إلى واشنطن [في 24 أكتوبر] معربا عن استعداده للاستجابة لكارتر في عدة نقاط ؛ بما في ذلك تبادل السفراء بشرط إدخال

---

(1) المرجع نفسه ، صـ 200 – 201 .
(2) سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 65 – 66 .
(3) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 201 – 204 .
* رفض الوفد الإسرائيلي بحذاد مسألة الربط بين المعاهدة المصرية الإسرائيلية بالضفة وغزة بحجة أن الفلسطينيين لن يقبلوا اتفاقات كامب ديفيد ويرفضون لها من إجراءاتها . كما اعترض على أي وجود مصري في غزة حيث لا يوجد شيء في إطار كامب ديفيد يشير إلى دور عسكري مصري هناك ، فما تم إسقاطه في اتفاقات كامب ديفيد لا يمكن إلحاقه في معاهدة السلام التي هي قيد الإعداد ، و إلا فما كان الداعي إذن للمعارك الشرسة التي خاضها المفاوض الإسرائيلي . انظر ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ 172 . وكذلك ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ 207 .
(4) انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 278 – 279 .
(5) انظر ، المرجع نفسه ، صـ 281 .

بعض التغييرات على نص المعاهدة بخاصة المادة الخاصة بأولوية الالتزامات ، وأنه مصر على إعادة فتح مسائل أخرى كان من ضمنها عدم إمكانية قبول تحديد دائم للقوات في سيناء ، وإنما قبول فترة تصل إلى خمسة وعشرين عاماً ، كما أنه يجب أن تذكر المعاهدة بوضوح أن لمصر السيادة الكاملة على سيناء [1] . كمحاولة يائسة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه - وهو ما لا يستقيم مع ما احتوته اتفاقات كامب ديفيد في طياتها من تنازلات صارخة - و لكن بعد فوات الأوان .

وفي نفس اليوم جاء رد بيجن بالموافقة على المعاهدة من حيث المبدأ ، بشرط إدخال بعض التغييرات بشأن صيغة الربط الواردة في مقدمة المعاهدة . وتعطلت مفاوضات بلير هاوس لفترة قصيرة لإجراء مشاورات الوفدين بحكومتهما ، إلى أن عادوا في 26 أكتوبر للالتئام إلى طاولة المفاوضات [2] .

وبينما كانت القاهرة وتل أبيب تنظران النصوص الأولية للمعاهدة أعلن بيجن قراره بزيادة المستوطنات في الضفة الغربية ، ليصاحب قرار مجلس الوزراء بالموافقة على مشروع المعاهدة المطروح [3] . وعلى الفور أعلنت القاهرة أنها تنظر في استرجاع وفدها المفاوض من بلير هاوس . وهو أقصى ما أمكن السادات الذهاب إليه إزاء تصريحات بيجن وتحديه الصارخ للسادات بأن مفاوضات بلير هاوس التي تجرى بشأن " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية لا تخرج عن إطار صفقة سلام منفرد ، أما الضفة وغزة فهما خارج المفاوضات ، لما لذلك من أبعاد وتداعيات ، لعل أهمها زيادة عزلة السادات ، ومن ثم ضعف موقفه التفاوضي. مضافا إلى ذلك منع الأردن من المشاركة في المفاوضات الجارية * . وعلى ضوء هذه التطورات كان من المفارقات إلى حد ما أن جائزة نوبل للسلام منحت في اليوم التالي لكل من بيجن والسادات ، وهي خطوة ذات دلالات واضحة لا تحتاج إلى تعليق [4] .

وفي جو من التوتر عاد الوفدان إلى طاولة المفاوضات ، وأصر الجانب الأمريكي على عدم إعادة فتح بعض المسائل التي لم يكن واضحا أن هناك حلا مقبولا من الجانبين بشأنها [5] .

وأمام المراوغة والمساومة الإسرائيلية ، ومحاولة دفع المفاوضات إما لعقد صلح منفرد و إما فشل المباحثات سافر كل من بطرس غالي وأسامة الباز إلى القاهرة في [3نوفمبر] للتشاور مع السادات لفض الاشتباك الذي قادت إليه المراوغات الإسرائيلية وتصلب موقفها بإثارة مسألة المستوطنات في الضفة فليس لدى إسرائيل النية للتخلي عن تلك الأراضي فلن تزيل مستوطناتها أو تظل دون وجود عسكري هناك . فعرض الحكم الذاتي على العرب في تلك المناطق يصاحبه وجود إسرائيلي مستمر ، مع إمكانية إعادة انتشار القوات وليس سحبها إلى حدود 1967. وهو ما يعني قصر سلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع على إجراء الانتخابات فقط ، وليس تحديد سلطات ومسئوليات ، مع عدم الالتزام بتوقيتات محددة لتنفيذ الحكم الذاتي [6] .

---

(1) جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 88 .
(2) سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 66 .
(3) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 218 – 219 .
* بهذا الشأن راجع ، المرجع نفسه ، صـ 209 . وكذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 280 .
(4) انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 282 .
(5) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 221 – 222 .
(6) انظر بطرس غالي ، مرجع سابق ، 175 - 176 .انظر حديث موشى دايان أمام لجنة الخارجية و الأمن التابعة للكنيست ، محمود سويد، مرجع سابق

وبينما كانت إسرائيل تتخلى عن التزاماتها المتواضعة بخصوص الفلسطينيين كانت الضغوط تتصاعد لاتخاذ مصر أقوى تأييد للحقوق الفلسطينية ، وزادت حدة التوتر بقرارات قمة بغداد وانعكاساتها على صعيد العلاقات المصرية / العربية من جهة ، وعلى صعيد مباحثات بلير هاوس من جهة أخرى [1] . حيث أنكرت تل أبيب أنه سيكون هناك استفتاء يشارك فيه الفلسطينيون ، كما تنصل بيجن من إمكانية انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة ، رغم ورودهما باتفاق الإطار ، مما يعني أن مجلس الحكم الذاتي سيكون مجرد هيئة إدارية فقط [2] .
وأصبح السادات عاجزا عن إقامة ربط صريح بين المعاهدة وبين تسوية شاملة ، وحتى عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بكامب ديفيد ، أمام المراوغات الإسرائيلية ، فضلا عن التهديدات العربية إذا واصل السير بالمضي قدما في اتجاه الحل المنفرد [3] .

وفي ظل هذا التوتر جاء رد القاهرة الذي أخذ يتصلب بشأن مباحثات بلير هاوس كالتالي :-

1- قبل التوقيع على المعاهدة ، يجب الاتفاق كتابه على موعد إجراء الانتخابات في الضفة والقطاع وسلطات ومسئوليات الحكم الذاتي وموعد انتهاء الحكم العسكري والإدارة المدنية وقيام الحكم الذاتي وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقع محددة مع وجود مصري في غزة لحين استقرار الوضع في خطوات تتوافق زمنيا مع اكتمال الانسحاب من سيناء .
2- النص بوضوح على ممارسة مصر الفورية للسيادة على كل جزء تنسحب منه إسرائيل دون انتظار استكمال الانسحاب النهائي .
3- لا تلتزم مصر بأي التزامات خارج حدودها .
4- بالنسبة للنص على ترتيبات الأمن يجوز لأي طرف في المستقبل تعديلها لتخفيف القيود ، كما يلتزم الطرف الآخر بالتفاوض بشأنها .
5- المرور خلال القناة تحكمه اتفاقية القسطنطينية والقانون الدولي فقط .
6- جميع الصياغات الأمريكية والإسرائيلية الخاصة بأولوية الالتزامات مرفوضة ، ولا تفضيل أو معاملة خاصة لإسرائيل .
7- لا تلتزم مصر بإمداد إسرائيل بالبترول أو السماح باستغلاله ، ويجري على ثروات سيناء ما يجري على سائر الشركات العالمية دون تمييز [4] .

وتدعيما لذلك بعث السادات برسالة إلى كارتر [في 8 نوفمبر] يعيد تأكيد كافة مبادئ كامب ديفيد ، وضرورة اتفاق لا لبس فيه بشأن ما يتعين أن يحدث في الضفة وغزة ، و إلا فإنه سيتهم بإبرام صفقه منفردة مع إسرائيل

---

[1] رفض السادات استقبال وفد من وزراء خارجية الدول العربية أرسله مؤتمر القمة العربي في بغداد إلى القاهرة . راجع ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ 177 . وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 283 .
[2] سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 68 .
[3] انظر قرارات مؤتمر قمة بغداد ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ 228 .
[4] كمال حسن علي ، محاربون و مفاوضون ، صـ 403 .

والتخلي عن القضية الفلسطينية ، فهو غير مستعد لأن يعرض نفسه لاتهامات من هذا القبيل [1] . فإلى أي مدى وصلت هذه التحذيرات وكيف كان مصيرها ؟؟ إلا أن الرد بأنها لم تكن أحسن حظا من سابقتها كفيل بالإجابة ..

وعلى مدى الأيام الأخيرة التالية كثف الفريق الأمريكي جهوده لاستكمال نص المعاهدة وجميع ملاحقها ، علاوة على رسالة بشأن الضفة وغزة ، وكادت الوثائق أن تكتمل .

فبحلول 1 نوفمبر تم عرض وثائق المعاهدة على الوفدين المصري والإسرائيلي ، وكذلك الصيغة المعدلة للخطاب الجانبي حول الضفة الغربية وغزة باقتراح أن يوجه من كارتر إلى بيجن و السادات بدلا من أن يكون متبادلا بين الطرفين . ولم تكن الصيغة تلزم إسرائيل بأن تبدأ المفاوضات بعد شهرين من التصديق على معاهدة السلام بموعد مستهدف لا يتعدى نهاية عام 1979لإجراء انتخابات الحكم الذاتي [2] .

وبناء على ذلك طلب الوفد المصري أن تتخذ الخطوات الخاصة بالضفة وغزة في خطابات متبادلة بين مصر و إسرائيل تشتمل على التواريخ المحددة التالية ؛ بأن يتم التفاوض على طريقة إجراءات انتخابات المجلس الفلسطيني خلال شهرين من بدء سريان المعاهدة ، تتم الانتخابات خلال خمسة أشهر وأخيرا تنتقل السلطة من الحكم العسكري إلى المجلس الفلسطيني المنتخب في غضون أسبوعين من إجراء الانتخابات وإعادة توزيع القوات الإسرائيلية في مواقع محددة [3] .

وكان رأي الوفد الإسرائيلي فيما يتعلق بإعادة توزيع القوات الإسرائيلية في الضفة بألا ينص عليها في المعاهدة ولكن في خطابات متبادلة بين بيجن وكارتر ، علاوة على رفض إسرائيل لأي وضع خاص لمصر في غزة *. أو التعجيل بالانتخابات فيها قبل الضفة الغربية . مع التذكير باقتراب مدة انتهاء تجميد المستوطنات في الضفة والقطاع [4] . وكان رد السادات سلبا ، كما أصر على إعادة فتح صيغة المعاهدة حول الربط بين المعاهدة وبين التسوية الشاملة ، وحول النص المقترح في المعاهدة [أولوية الالتزامات] وغيرها من المسائل الأخرى التي كانت قد تم حلها مؤقتا بين الوفدين فأرسل نائبه [مبارك] حاملا المقترحات المصرية ليعرضها على كارتر على النحو التالي : أنه بمجرد التوقيع على معاهدة السلام ، يتم فتح قناة السويس فورا في وجه السفن الإسرائيلية ، مع البدء في المفاوضات حول الضفة وغزة بعد شهر من ذلك التاريخ المباشر بسحب القوات الإسرائيلية من سيناء لدى الوصول إلى اتفاق حول غزة أولا ، كنموذج يبني الثقة بالنسبة للضفة الغربية ، وكدليل ملموس على التقدم بشأن القضية الفلسطينية ، يتم تبادل السفراء بعد ذلك التاريخ بشهر ، الانتهاء من سحب القوات الإسرائيلية في مدة سنتين أو ثلاثة ، مع التأكيد على الضمانات الكتابية بخصوص الضفة والقطاع قبل التوقيع على

---

[1] وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 284 .

[2] سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 69 .

[3] كمال حسن علي ، محاربون ومفاوضون ، صـ 404 .

* كانت مصر تسعى لبدء تطبيق الحكم الذاتي على غزة تحت إشرافها ليكون بمثابة بادرة لتطبيق الحكم الذاتي في الضفة . ولكن اعتراف القاهرة بالخط الدولي – أولى حدود إسرائيل المعترف بها – باعتباره خط الحدود بين مصر و إسرائيل ، مع مراعاة أن قطاع غزة يقع على الجانب الإسرائيلي من الحدود الدولية والذي يعني الموافقة المصرية على أن الحد يقع غرب غزة وأن قوات من الجيش الإسرائيلي ستقوم على حراسته بحيث يجب على أي فرد يرغب في عبور الحدود إلى قطاع غزة أن يخضع للقوانين الإسرائيلية وهو ما لم تتخل إسرائيل عنه بأية حال ، فكان لذلك مأساته فيما بعد و حتى يومنا هذا . انظر موشي دايان ، الاختراق ، صـ 217 – 128 .

[4] سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 69 .

المعاهدة [1] . وبنفاد صبر السادات وصل الحد إلى أنه لا يمانع في تأخير الانسحاب من سيناء شهورا قليلة إذا كان ذلك يسمح بإجراء انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني في نفس الوقت الذي تعود فيه معظم سيناء مع التأكيد بأنه لن يؤجل تنفيذ اتفاق السلام حتى في حال نشوء عراقيل أمام تطبيق الحكم الذاتي ، بسبب عوامل خارجية ، أو بسبب عدم استعداد سكان المناطق لخوض انتخابات و الاشتراك فيها [2] . ورداً على ذلك أعلن بيجن [في 28 نوفمبر] موافقة مجلس الوزراء الإسرائيلي على مشروع المعاهدة شرط أن تقبل مصر أيضاً . لكنه رفض أي التزام بجدول زمني ولا أي تاريخ مستهدف لإتمام محادثات الحكم الذاتي أو لإجراء الانتخابات كما يطلب السادات [3] ، والتأكيد على ضرورة حل مسألة الحصول على منحة من واشنطن للمساعدة في تغطية نفقات الانسحاب من سيناء ، مع ضمانات أمريكية بشأن النفط خاصة في ضوء الاضطرابات الجارية في إيران [4] .

ويعني هذا أن مفاوضات المعاهدة قدانتهت وعلى مصرأن تقبلها كما هي أوتتركها. وعلى أثرذلك لم يعد أمام السادات إلا التراجع التكتيكي فتلقى الوفد المصري تعليمات بالعودة إلى القاهرة في22نوفمبر . ولم تكترث واشنطن كثيرا لمثل هذه المناورات ، فقد واصلت جهودها لممارسة الضغوط على بعض الدول العربية * لتقترب من مسيرة السلام ، ولكن بدا أن ما تم عرضه كان يفقد مصداقيته شيئا فشيئا ، إذ إنه ما دامت مصر و إسرائيل تتنازعان نزاعا مكشوفا حول "معاهدة السلام " فيما بينهما ، وهي الهدف الذي اعتبره الجميع أسهل الأهداف منالا ، فما هو الحال إذن للأكثر تعقيداً ** ..

وعلى أية حال حاول السادات كسر الجمود بإرسال رئيس الوزراء [مصطفي خليل] إلى واشنطن في أول ديسمبر حاملا مقترحات مثلت محوراً قامت عليه الصيغة الوسط الأمريكية التي حملها فانس إلى السادات أثناء رحلته للشرق الأوسط المقرر موعدها في 10ديسمبر [5] . واشتملت هذه المقترحات على مشروع خطاب أمريكي بشأن أولوية الالتزامات يفيد بأن شيئا ما لن يمنع مصر من الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الأخرى في حالة وقوع هجوم مسلح على أحد حلفائها .كما تناول مذكرة تفسيرية ثانية بشأن مشاكل السادات الخاصة بمسألة الربط ، فتعلن أن المعاهدة عقدت في سياق تسوية شاملة طبقا لنصوص إطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد- أي الاكتفاء ببعض التغيرات الشكلية بالألفاظ - وأخيرا بالنسبة لمسألة الجدول الزمني للضفة وغزة سيتناوله الخطاب الجانبي بصيغة " أن الانتخابات لسلطة الحكم الذاتي سوف تجرى في موعد لا يتعدى نهاية 1979 [6] .

---

(1) جيمي كارتر ، الحفاظ على الإيمان ، صـ 99 ، وكذلك ، كمال حسن على ، محاربون ومفاوضون ، صـ 407 .

(2) مضمون إحدى رسائل السادات لبيجن ، نقلا عن إلياس شوفاني ، طريق بيجن إلى القاهرة ، ص 94 . انظر كذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 258 .

(3) جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 99 .

(4) انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ 227 . كذلك ، زهير شكر ، مرجع سابق ، 94-96 .

* انظر موقف السعودية التي أعرب عنه مبعوثها إلى واشنطن عقب قمة بغداد بشأن العقوبات التي هددت بها القمة وتبرير ذلك ، والوعد بإمكانية الدفاع عن اتفاقات كامب ديفيد إذا كان هناك شكل ما من الربط ، وأن تكون هناك إشارة إلى الانسحاب إسرائيلي النهاية من الأراضي العربية المحتلة بطريقة ما . راجع ، جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 99 .

** طلب عرفات من الأردن أن تتحدث باسم الفلسطينيين في الضفة ، ولكن أحدا لم يرد لهذه القضية أن تحل . واكتفى الجميع كبديل عن التفاوض ، بالحصول على قرارات المنظمات الدولية حيث أن مطالبهم أخذت تلقى تأييدا يتزايد شيئا فشيئا . وهو ما لم تقدمه المفاوضات حتى ولو بالإعلان ، لذلك وقع الجميع في شرك خداع لعبة الأمم . بشأن هذا التحليل ، راجع ، جيمي كارتر ،مرجع سابق ، صـ 99 .

(5) Melvin A. Friedlader , op . cit , p 265 .

(6) سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 70 – 71 .

وعموما بدأت رحلة فانس إلى الشرق الأوسط بالقاهرة التي وصلها في العاشر من ديسمبر لمناقشة الحل الوسط الأمريكي مع السادات ، وعلى نفس القدر من الأهمية كان يحمل خطابا بخط اليد من كارتر يعيد تأكيد التزامه الشخصي بتسوية سلمية شاملة [1] ..

وبانفراد فانس بالسادات أعرب السادات عن استعداده لقبول نص المعاهدة كما هو مكتوب بما فيها المادة السادسة بدون تغيير جوهري على شرط أن يضاف إليها مذكرة تفسيرية توضح أن هذه المعاهدة ليست لها الأسبقية على المعاهدات الأخرى التي تكون مصر طرفا فيها . وبذلك تخطى السادات قرار مجلس وزرائه ومستشاريه . أما بالنسبة للخطاب الجانبي المتعلق بالضفة وغزة فأسقط السادات القرار السابق الخاص بتاريخ محدد للانتخابات بقبول الموعد المستهدف فيما لا يتعدى نهاية 1979 [2] . كما كرر استعداده لأن يبدأ الحكم الذاتي في غزة أولا ، كما أدرج حكما بشأن تمركز ضباط اتصال مصريين في غزة بسبب الدور الإداري السابق لمصر هناك وبشأن توقيت تبادل السفراء وافق السادات بأن يتم إعلان إقامة العلاقات الدبلوماسية عقب الانسحاب المرحلي ، ولكن تبادل السفراء الفعلي لن يحدث إلا بعد إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع [3] .

وعلى هذا قام الفريق الأمريكي على مدى الثماني والأربعين ساعة التالية بإعداد مجموعة جديدة من الوثائق لم تدخل تغييرات جوهرية على نص المعاهدة ولا على الملاحق ، وتمت صياغة مذكرات تفسيرية عديدة ، وأعيدت كتابة الرسالة الجانبية المتعلقة بالضفة الغربية وغزة لتعكس العديد من مطالب السادات ، ووافقت الولايات المتحدة على صياغة رأي قانوني من قبلها لفحوى المادة السادسة للمعاهدة يفيد بأن شيئا ما لن يمنع مصر من الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الأخرى في حالة وقوع هجوم مسلح على أحد حلفائها . وطلب بعد ذلك من السادات أن يكتب رسالة إلى كارتر يلتزم فيها بتبادل السفراء بعد إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ، ولو في غزة على الأقل . وعاود فانس الاجتماع بالسادات مرة ثانية لاستعراض مجموعة الوثائق بأكملها والتي قبلها السادات بكل ما جاء فيها ، رغم بعض الاعتراضات من خليل و الباز . إلا أنه أكد لفانس أن ذلك أقصى ما يستطيع أن يصل إليه وودعه السادات مناشدا إياه بألا يطالبه بالمزيد من التنازلات [4] .

وعلى الفور ذهب فانس إلى تل أبيب في 13 ديسمبر حاملا تنازلات السادات لعرضها على بيجن ومستشاريه؛ حيث أوضح التطورات الأخيرة في الموقف المصري بشأن إسقاط المطالبة بتغيير المعاهدة وبوضع تاريخ محدد لإقامة الحكم الذاتي . بيد أنه تعين أن تكون هناك بعض المذكرات التفسيرية للمادتين الرابعة والسادسة وذكر فانس أيضا فكرة التاريخ المستهدف وإمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن غزة أولا ، وبعد ذلك شرح موقف السادات الجديد بشأن عدم تبادل السفراء إلا بعد إقامة سلطة الحكم الذاتي [5] .

---

(1) سيروس فانس ، المرجع نفسه .

(2) المرجع نفسه ، صــ 71 ، كذلك ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صــ 181 .

(3) بشأن أسلوب محادثات السادات في هذا الصدد ، انظر ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صــ182 ، كذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، مرجع سابق ، صــ 288 .

(4) وليام كوانت ، عملية السلام ، ص288 .

(5) راجع ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، ص 71 .

وكان رد فعل بيجن عنيفا إزاء مطالب السادات التي رفضها شكلا موضوعا ، واتهم السادات بالانحراف عن تفاهمات كامب ديفيد ، وخاصة عن وعده بتبادل السفراء بعد الانسحاب المرحلي ، ورفض بعناد فكرة أن يكون لمصر أي دور في غزة ، وتمسك بأن إسرائيل لن تقبل بالمرة أي تاريخ مستهدف لإقامة سلطة الحكم الذاتي ، كما أنه لا يستسيغ فكرة المذكرات التفسيرية ؛ إذ يبدو أنها تخفف من قوة معاهدة السلام بما يعني تضارب الالتزامات وهو ما يبطل دلالتها ، وقد تفتح ثغرات تسمح لمصر بعدم الوفاء بالتزاماتها [1] .

وعموما لم تستغرق المحادثات وقتا طويلا ، فعلى أثر ذلك اضطر فانس لمغادرة الشرق الأوسط قبل الموعد المقرر لذلك ، دون إحراز أية نتائج لتنتهي بذلك تلك الجولة .

2. **جولة بروكسل :-**

وللخروج من الطريق المسدود التي وصلت إليه المباحثات بادرت واشنطن باقتراح عقد اجتماع بين مصطفى خليل وموشي دايان في بروكسل مدفوعة بالتطورات السياسية الداخلية وحالة الغليان التي تشهدها إيران والتي تنبئ بأن نظام حكم الشاه على وشك الانهيار ووافق كل من السادات وبيجن على أن يتم الاجتماع في النصف الثاني من ديسمبر [2] . فرغم دفع المفاوضات إلى حافة الهاوية ، لم يكن أي من السادات أو بيجن يريد أن يغلق الباب أمام فرصة التسوية فقد تم استئناف المباحثات مع الجانبين فور تجمدها [3] .

بدأت محادثات بروكسل رسميا في 24 ديسمبر 1978 واستمرت يوما واحداً ، فقبيل عيد الميلاد اجتمع فانس مع خليل ودايان في بروكسل ، وافتتح الاجتماع الثلاثي بإعلان دايان أن موقف إسرائيل لن يتغير . وعلى هذا لا يحمل أية مقترحات إسرائيلية جديدة ، كما أنه غير مخول للبحث في مقترحات جوهرية يقدمها الطرف الآخر [4] .

وبهذا الوضع اقتصرت المحادثات على القضايا الإجرائية ، اللهم إلا ما دار حول المادة السادسة بشأن أولوية الالتزامات ، ومخاوف إسرائيل من اشتراك مصر في أي هجوم عربي عليها من قبل حلفائها . ولكن خليل أكد لدايان أن هذا الخطر غير قائم ، لأنه بدون مصر لن تقوم حرب عربية ضد إسرائيل - ولم يكن في ذلك جديد - ولكن يكمن الخطر فيما ذكره خليل بشأن الدور الجديد الذي سيكون محور استراتيجية مصر تجاه العرب في المرحلة المقبلة ؛ بأن مصر لن تشارك في أي حرب ولكنها ستنضم إلى جبهة الإدانة لإسرائيل وستكتفي بنشاطها وجهدها الدبلوماسي وليس العسكري [5] . ومن ثم يتعين المحافظة على الوجود في المعسكر العربي علنا لتمرير توقيع السلام مع إسرائيل وتطبيع العلاقات . فكان على مصر أن تعمل جاهده لتوازن بين الأمرين ، وربما كان ذلك محور محادثات بروكسل .

---

[1] لمطالعة نص بيان الحكومة الإسرائيلية بشأن اعتراضها على المطالب المصرية ،الصادر بتاريخ 12/15 /1978 ، انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ 244-245 .

[2] Melvin A. Friedlader , op . cit , p 269 .

[3] فكان الجميع يتوجس خيفة من انتشار المد الإسلامي في المنطقة .انظر ، زهير شكر ، مرجع سابق ، صـ96 ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 70

[4] موشي دايان ، الاختراق ، صـ 246 – 249 .

[5] انظر المرجع نفسه ص248–249 مع مراعاة الحذر بأخذ رواية دايان بشكل أحادي إلا أن الأمر الواقع لتطورات الصراع أثبت صحة ذلك

و أيا كان الأمر فقد طالب خليل مجددا بحذف [م6] من المعاهدة مع علمه بعدم إمكانية ذلك ؛ لأن واشنطن قررت عدم طرح الاتفاق للنقاش من جديد [1] . وعوضا عن ذلك ركز على تغيير الرسائل الملحقة بشكل يفرغ هذه المادة من مضمونها الأساسي . وليس معنى ذلك أن مصر تصر على تحالفاتها العربية ، ولكنها قررت استراتيجية تتمشى مع روح المادة السادسة والخروج من معسكر جبهة المواجهة إلى الجبهة الدبلوماسية ، لكن لا يمكن التصريح بذلك علانية [2] . وتكفلت حقائق الأمور والأوضاع الراهنة بإقرار صحة ذلك من عدمه ..

ولم يشترك فانس في هذا الحوار إلا عند نهايته عندما أبدى ثمة ملاحظة مفادها أن مصالح أمن إسرائيل ومصالح مصر مع العرب أمور حقيقية ويجب إيجاد حل لها ، وأخيرا صدر البيان الرسمي لمحادثات بروكسل متضمنا أن الخطوة التالية ستقررها الحكومات بناء على تقارير وفودها . وهكذا لم تُخرج محادثات بروكسل مفاوضات السلام من جمودها ، ولكنها أسفرت عن اتفاق بشأن استئناف المفاوضات ، أما تحديد موعد وكيفية إجراء المباحثات القادمة فكان متروكا لحكومتي مصر و إسرائيل[3] .

وعقب محادثات بروكسل واصلت واشنطن جهودها ، فبحلول منتصف يناير تقرر إرسال السفير أثرتون والمستشار القانوني لوزارة الخارجية هربرت هانسيل إلى الشرق الأوسط للبحث في أمر المادتين الرابعة والسادسة لإيجاد لغة محددة للمعاهدة [4] . ولكن لم ينتج عن أي من تلك الجهود أي تغير حقيقي في مواقف الطرفين ، ولكنها أبقت المباحثات على قيد الحياة .

وعلى امتداد الشهور العديدة التالية بدا واضحا أن الدور الأمريكي في هذه المرحلة الأخيرة من المفاوضات متأثر إلى حد كبير بالثورة الإيرانية وتطورات السياسة الداخلية ؛ حيث إن التفكير الأمريكي بشأن مفاوضات كامب ديفيد صار مصبوغا بأحداث إيران ، فكان توازن القوة الاستراتيجي في المنطقة آخذا في التغير ، بجانب أن مواقف الطرفين المتفاوضين آخذة في التصلب * . وعلى الجانب الداخلي كان الجدول الزمني السياسي يمثل عنصرا ضاغطا على كارتر بما يفرضه من تحويل اهتمامه إلى أمور أخرى ، وبالذات إعادة ترشيح نفسه في الانتخابات . فكان بحاجة إلى نجاح سياسي يعوض الفشل الهائل في إيران مع الأمل في تحقيق الدور المحتمل لمصر كقوة ضمن عوامل الاستقرار في العالم العربي والذي يبدو أساسيا حينئذ بعد أن أصبحت إيران مصدرا جديدا للقلاقل في المنطقة [5] . والعمل على إقامة نظام دفاعي استراتيجي في الشرق الأوسط للدفاع عن مصالحها الحيوية والنفطية في الخليج العربي يكون بمثابة حلف دفاعي غير رسمي يضم مصر و إسرائيل والسعودية والأردن [6] .

---

(1) Melvin A Friedlader , op . cit , p 269.

(2) محمود سويد ، من كامب ديفيد إلى المعاهدة ، صـ 22 . .

(3) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 249 .

(4) لمزيد من التفاصيل ، راجع بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ 182 – 183 . كذلك إلياس شوفاني ، طريق بيجن إلى القاهرة ، ص 94 .

* اكتسب الحصول على النفط المصري أهمية خاصة بعد أن جف الإنتاج الإيراني المصدر الرئيسي لإمدادات إسرائيل قبل ذلك .

(5) Laura Zittrain , Eisenberg . op. cit , p 43 .

(6) محمود سويد ، مرجع سابق ، صـ 28 . كان السادات مستعدا للعب دور رجل البوليس في الخليج وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة ، كما أكدت بعض الأراء الأمريكية على أهمية مصر كعنصر مساعد على التوازن في العالم العربي خاصة في ظل تطورات الثورة الإيرانية ، راجع ، زهير شكر ، مرجع سابق ، ص 97

ولذلك استغلت واشنطن تداعيات الثورة الإيرانية مبررا استراتيجيا للضغط لاستكمال مفاوضات السلام بين بيجن والسادات والتوصل إلى معاهدة السلام لتأمين دعائم الاستقرار في المنطقة [1] . لذلك قرر كارتر إجراء جولة أخرى من المباحثات على المستوى الوزاري تعقد في كامب ديفيد بدءا من 21 فبراير 1979 تمهيدا لمؤتمر القمة ، والتي لم تخرج مباحثاتها عن نهج تبادل الاتهامات والعبارات الحادة . إلا أن تقاطعها بزيارة بيجن لواشنطن [2 - 4 مارس] قد حسم ذاك الجدل الدائر . وهو ما بدت بصماته واضحة على ملامح المقترحات الجديدة التي طرحتها واشنطن مؤخرا ؛ لتلعب الدبلوماسية دورا هائلا في فض النزاع حول المادة السادسة بشأن أولوية الالتزامات التي يصر عليها بيجن ويرفضها السادات . حيث تم الالتفاف حولها بطريقة غامضة فصيغت في حدود المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة ، في حالة التعارض بين التزامات الطرفين في ظل المعاهدة يكون ملزما وسينفذ " كما تم إسقاط فكرة الخطاب القانوني الأمريكي ، وبدلا من ذلك يلحق تفسير بالمعاهدة مفاده أنه من المتفق عليه بين الطرفين أنه ليس هناك تأكيد أن هذه المعاهدة تغلب على المعاهدات أو الاتفاقيات الأخرى ، ولا أن المعاهدات و الاتفاقيات الأخرى تغلب على هذه المعاهدة ، ولا يفسر ذلك على أنه يتباين مع ما تقضي به المادة السادسة من المعاهدة بنصها سالف الذكر . وبذلك تم الاتفاق على نصين متناقضين في التفسير ذاته وتم حل الأزمة التي دامت ستة أشهر من المفاوضات بالصيغ الملتوية والطريقة الشفرية و على كل طرف تفسيرها كيفما يشاء [2] .

كما تم الالتفاف حول مضمون الخطاب الجانبي الخاص بالضفة وغزة ، التي احتلت فيه كلمة " هدف" محل عبارة " تاريخ مستهدف " ونسبت الهدف إلى إتمام محادثات الحكم الذاتي خلال عام واحد بدلا من إجراء الانتخابات التي تجرى بأسرع ما يمكن بعد أن يكون الأطراف قد توصلوا إلى اتفاق ؛ وتنشأ سلطة الحكم الذاتي وتبدأ عملها خلال شهر من انتخابها . وهذا يعني الفصل بين الموعد المحدد لإنهاء المفاوضات بشأن إقامة الإدارة الذاتية وموعد انتخابات مؤسساتها [3] .

وعموما بقيت مشكلة إمدادات النفط ، إلى جانب توقيت تبادل السفراء ، إلا أن كارتر ألمح إلى أنه سيعالج القضيتين مباشرة مع السادات للوصول إلى حل مرض لهما . وهو ما بدا ممكنا بعد ما تم تخطي الصعاب ؛ بأن أصبحت الولايات المتحدة و إسرائيل متفقتين على معظم القضايا . وبدا أن السبب في ذلك لم يكن أن بيجن قد اقتنع بمنطق كارتر بقدر ما كان راجعا إلى الصياغات الأمريكية الجديدة التي ذهبت إلى أبعد ما يمكن ؛ حتى

---

(1) بانهيار نظام الشاه في إيران كانت واشنطن بحاجة إلى إعادة صياغة السياسة الأمنية الأمريكية في المنطقة لدعم الثقة المحلية في الولايات المتحدة كشريك يركن إليه وتقوية الروابط الأمنية مع الدول الرئيسية بالمنطقة [إسرائيل – السعودية – والأردن – ومصر] لتحقيق الأمن الإقليمي ، وإمكانية وجود عسكري وبحري متزايد في المنطقة والحصول على تسهيلات للقواعد الأمريكية والذي سيأتي تدريجيا مع مرور الوقت . لذلك كانت مهمة وزير الدفاع الأمريكي [هارولد براون] للشرق الأوسط في أعقاب الثورة الإيرانية ، لمزيد من التفاصيل ، راجع ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـــ72 . و هو ما تحقق بالفعل إبان عقد الثمانينيات في ظل المناخ المشجع بين مصر و الولايات المتحدة ، بتبادل الخبراء و المستشارين ، و التعاون الأمني المشترك ؛ حيث جرت المفاوضات بين البلدين لمنح واشنطن تسهيلات في مصر تحت إدعاء بأن منح الولايات المتحدة تسهيلات على أرض مصر نتيجة لتقديرات إستراتيجية تستهدف إعادة التوازن لمنطقة الشرق الأوسط ، بعد الخلل الذي أصاب ميزان القوى فيها عقب غزو أفغانستان من جانب القوات السوفياتية ، بجانب الدفاع عن الخليج ، بل و العالم الإسلامي ، لمزيد من التفاصيل حول القواعد الأمريكية بمصر ، راجع ، أميرة حسين كمال ، التنافس الأمريكي السوفيتي في منطقة الخليج من عام 1953 - 1981 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 2010 . ص 158 - 159 .

(2) سيروس فانس ، المرجع نفسه ، ص 73 . كذلك ، محمود سويد ، مرجع سابق ، ص 28 - 31 .

(3) محمود سويد ، مرجع سابق ، صـ 39 .

تتغلب على الشكوك الإسرائيلية . ولابد أن بيجن قد ادرك أيضاً أن اللحظة قد حانت للإطباق على الصفقة الثنائية مع السادات [1] . و هو ما أكده بيان بيجن أمام الكنيست بشأن مناقشة معاهدة السلام فيما بعد ..

وحالما انتهى الاجتماع بعث كارتر برسالة إلى السادات ليخبره بانه قد تم إحراز بعض التقدم في المحادثات ، وأشار عن عزمه للقيام برحلة إلى الشرق الأوسط خلال الأيام القليلة القادمة .

و بـإقرار مجلس الـوزراء الإسـرائيلي جميـع المقترحـات الأمريكيـة الجديـدة [فـي اليـوم الثـاني الموافـق 5 مارس1979] بدا حينئذ أن النجاح في متناول اليد وأن من شـأن رحلـة إلـى الشرق الأوسط أن تحقق معاهدة السلام [2] . لذا قرر كارتر على الفور أن يوفد بريجنسكي إلى القاهرة للالتقاء بالسادات ؛ حاملا صيغة المعاهدة الجديدة التي وافقت عليها إسرائيل ، فضلا عن رسالة مخطوطة موجهه إلى السادات مناشدا نبل أخلاقه وحسن تفهمـه مـذكراً إيـاه بـأن الكـلام لـيس تحديـدا للشـيء الـذي ينتظـره ، ولكـن بالإمكـان اعتبـار القبـول بـالتواريخ وبالالتزامات المسبقة بمثابة انتصار . أما التفصيلات فهي على كل حال طفيفة إذا قيست بالأهداف الاستراتيجية المشتركة [3] ...

وباجتماع السادات مع بريجنسكي في 6 مارس وتسلمه رسالة كارتر أجرى بريجنسكي استعراضـا استراتيجيا للمقترحـات الجديدة والتمـاس تأييده لهـا بالضرب علـى الوتر الحساس وبشكل خـاص جدا أن الوضـع السياسي الداخلي لكارتر يزداد صعوبة ويتوق بيجن لأن يرى الرئيس وقد حاقت به الهزيمة [4]. وبالطبع هو ما لن يقبل به السادات بأي وضع كان ومهما كان الثمن لتفادي تلك الأزمة..

ومن هذا المنطلق أوضح السادات أن الصياغات الجديدة لا تثير مشاكل بالنسبة له ، ولكنه لا يرحب بـالعودة إلى فكرة إيفاد سفير إلى إسرائيل عقب الانسحاب المرحلي . وبنهاية اللقاء أخبر السـادات بريجنسـكي بـأهم " سلاح سري " لديه اقتراح يمكن لكـارتر أن ينقله إلـى بيجن بشـأن مـد إسرائيل بجـزء مـن ميـاه النيـل لـري مستعمرات النقب !! وأنهى حديثه بالوعد بفعل كل ما بوسعه لكي تنجح زيارة كارتر نجاحا كبيرا [5] .

و أيا ما كان الأمر فقد دعت تطورات الأمور إلـى إظهـار المرونـة من الأطـراف الإقليميـة فـي ضـوء الدور الذي ينتظرهم في المستقبل القريب ؛ سواء استراتيجية أمن الدفاع عن الشرق الأوسط ـ بعرض فكرة إقامة حلف غير رسمي يضم كلا من مصـر و السـعودية و الأردن و السودان و إمـارات الخليج و إسرائيل ـ أو العلاقات الثنائية التي باتت ضرورية * ..

---

(1) بشأن هذا التفسير ، راجع ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ297 . كذلك ، صحيفة معاريف في عددها الصادر بتاريخ 1979/3/24 ، نقلا عن ، إلياس شوفاني ، مرجع سابق .

(2) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 297 .

(3) كان السادات يأمل بأن يكون بديلا لشاه إيران ، ومن المفارقات أنه لم يصب من حلمه ذاك إلا المصير والمثوى الأخير . أما بشأن نص الخطاب كاملا ، انظر ، جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ103 .

(4) Robert A . Strong , op . cit , p 405 .

(5) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 297 . وكذلك ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل ، صـ 45 .

* كانت واشنطن تستعد للتصديق على معاهدة سولت2وكان من المؤكد أن تثير جدلا مطولا حول العلاقات الأمريكية /السوفيتية مضافا إلى ذلك تداعيات سقوط الشاه والوضع الدفاعي والميزان الاستراتيجي في المنطقة . بشأن هذا التحليل راجع زهير شكر ، مرجع سابق ص96- 99 . انظر ، أهداف زيارة وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون للشرق الأوسط ، عقب جولة أثرتو ن بأيام قلائل ، يطرحها ، محمود سويد ، مرجع سابق ، ص28 .

3- **رحلات فانس وكارتر إلى الشرق الأوسط وتسجيل المشهد الأخير :-**

وصل كارتر إلى القاهرة مع نهاية الأسبوع الأول من مارس * ، وكان لديه كل ما يدعوه للاعتقاد بأن رحلته ستكلل بالنجاح ، إذ لم يصطدم ببجين . فقد كان لديه تفويض مطلق للتفاوض مع إسرائيل بشأن النص النهائي للمعاهدة . بيد أن السادات أراد إدخال القليل من التغيرات الطفيفة على المعاهدة خاصة حول العبارات الشائكة في المادة السادسة والمذكرة التفسيرية لها بحيث لا تتعارض مع إطار كامب ديفيد لسلام شامل . أما بالنسبة لتبادل السفراء وتعجيل انسحاب إسرائيل الجزئي فضل السادات الدعوة إلى الالتزامات الأصلية التي تم سحبها لأسباب سياسية. كما كان يأمل في أن توافق إسرائيل على شكل ما من أشكال المركز الخاص لمصر في غزة بتواجد ضباط اتصال فيها لبدء الحكم الذاتي بها وأن تبدأ الفترة الانتقالية [الخمس سنوات] تزامنا مع بدء إقامة الحكم الذاتي في غزة [1] .

وقبيل الرحيل إلى إسرائيل تعهد كارتر بالحصول لمصر على أفضل اتفاق ممكن خلال اجتماعه ببيجن ، وأوضح أنه حالما تصبح المعاهدة حقيقة واقعة فإن الولايات المتحدة ومصر تستطيعان التخطيط من أجل علاقة ضخمة مباشرة بين الحكومتين في الميدانين العسكري والاقتصادي ، كما أعرب كارتر عن أمله في دور هام للقطاع الخاص الأمريكي للاستثمار في مصر بعد توقيع المعاهدة ** وأخيرا اطمأن السادات بتلميحات كارتر إلى استخدام أقصى نفوذه لحمل الأردن والسعودية على مساندة المعاهدة التي أصبحت أمرا واقعا [2] ..

و بوصول كارتر إلى تل أبيب في 10مارس تبددت آماله بنسف بيجن أية فرصة لإتمام المفاوضات وتوقيع معاهدة السلام خلال وجود كارتر بالشرق الأوسط متذرعا بالإجراءات،فأكد بيجن أنه لن يهرع لتوقيع المعاهدة لمجرد أن كارترقرر أن يغامر بهيبته السياسية بالسفر إلى الشرق الأوسط ، وحتى لو تمت الموافقة على نص المعاهدة فيتعين تصويت الكنيست عليها نظرا لمحدودية سلطته [3] .

وما بين تصلب بيجن ولهفة كارتر دارت اجتماعات ساخنة غلب عليها عناد بيجن ورفضه القاطع للصياغة الجديدة لمسودة المعاهدة ؛ فتمسك بالنص الذي جرى وضعه في واشنطن ، خاصة ما يتعلق بالمادة السادسة لب المعاهدة فبدونها تصبح المعاهدة وثيقة زائفة ولن توقع إسرائيل على وثيقة تعلم بزيفها . وانتقل بيجن إلى نقد المذكرة الخاصة بالفقرة [2] من المادة السادسة التي تعالج مسألة الربط بين المعاهدة والسلام الشامل . كما اعترض بيجن بقوة على الخطاب الجانبي المتعلق بالضفة وغزة ، وعارض إمكانية تنفيذ الحكم الذاتي في غزة أولا ، كما لم يقبل أبدا بأي وجود مصري هناك وعلى السادات التخلي تماما عن الضفة والقطاع . ولا مانع بعد

* أمضى كارتر معظم وقته في مصر في الاحتفالات بالعلاقات الوثيقة بين البلدين ، وكان السادات قد جهز عرضا مبهرا يتضمن رحلة بالقطار إلى الأسكندرية وانغمس السادات في الاحتفالات بكارتر حتى أنه لم يجتمع الزعيمين إلا قبيل رحيل كارتر إلى إسرائيل انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، ص 298 .

(1) انظر ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 75 ، وكذلك ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ 264 – 265 .

** فقد أجادت واشنطن عملية الربط المحكم بين الجبهة الاقتصادية وبين جبهة عملية السلام مع إسرائيل وهو ما توضحه ماهية سياسة الانفتاح الاقتصادي وأبعادها . أما المساعدات و المصالح التي ستربط بين البلدين إزاء إبداء المرونة ، بطرحها ، محمود سويد ، خلفية القرار الإسرائيلي ، مرجع سابق ، ص 34

(2) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 298 .

(3) انظر اجتماعات العمل المتواصلة في تل أبيب مقارنة بالقاهرة ، بمراجعة المرجع السابق ، صـ 298 ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 75 – 76 . كذلك ، موشي دايان ، مرجع سابق ، صـ 265 – 274 .

توقيع المعاهدة أن تكون إسرائيل مستعدة لأن تبحث مع مصر إمكانية إقامة الحكم الذاتي في غزة أولا منفصلا عن الضفة [1] .

أما مسألة النفط فقد تم تسويتها بإدراج مسودة بشأنها كإضافة للملحق الخاص بتطبيع العلاقات حيث تنص على أن المعاهدة والملحق يحددان إقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين الأطراف تشمل كذلك البيع التجاري للبترول من جانب مصر إلى إسرائيل ... ، مضافا إليه ضمان الولايات المتحدة لمدى خمس عشرة سنة [2] .

أما مسألة تبادل السفراء فقد أشار بيجن إلى إمكانية الانسحاب العاجل نوعا ما إلى الخط المرحلي في حالة إذا ما وافق السادات على إرسال سفير إلى إسرائيل بوقت قصير ، ووعد بيجن بأنه سيزكي المقترحات الجديدة أمام الكنيست [3] .

كما تم التفاوض بشأن المذكرة الثنائية بين الولايات المتحدة و إسرائيل بشأن الترتيبات اللازمة في حالة خرق مصر للمعاهدة . وعلاوة على ذلك ، طمأن كارتر بيجن بأنه سيطلب من الكونجرس معونة مالية كبيرة للمساعدة في تغطية تكاليف نقل مواقع قواعد إسرائيل العسكرية في سيناء أثناء الانسحاب وتعهد بمواصلة المناقشات حول تقديم المزيد من المعدات العسكرية [4] .

وأخيرا وافق بيجن على المقترحات التي قررها الزعيمان خلال المحادثات المطولة بينهما ، معلقة على قبول غير مشروط من السادات وموافقة الكنيست وبذلك بدا أن الاتفاق في متناول اليد . وعلى هذا أقلعت طائرة الرئاسة متجهة إلى القاهرة لإطلاع السادات على ما تم الاتفاق عليه في تل أبيب . فاجتمع كارتر مع السادات بالمطار ، وبينما كان لدى مساعدي السادات بعض الاعتراضات قرر السادات الموافقة على النص الجديد حول تضارب الالتزامات حسب ما تم الاتفاق والتوصل إليه في إسرائيل ووافق على مسودة الخطاب المشترك الذي لم يرد به أي ذكر لوجود ضباط اتصال مصريين في غزة ، وأعرب عن استعداده لتبادل السفراء عقب إتمام الانسحاب المرحلي بثلاثين يوما . وقبل السادات كذلك الإضافة المقترحة على الملحق الخاص بتطبيع العلاقات من المعاهدة المتعلقة بإمداد البترول بزيادة أنها ستكون عبر خطوط الأنابيب. وأعلن عن رضائه عن اقتراح فتح الحد الفاصل بين مصر و إسرائيل بعد انسحاب إسرائيل من العريش [5] .

فقد وعد السادات بنجاح كارتر، وها هو قد أوفى بوعده ؛ فأعلن كارتر عبر مكبر الصوت بمطار القاهرة إتمام الاتفاق على عناصر معاهدة السلام .. وغادر كارتر القاهرة عائدا إلى واشنطن حاملا دعائم احتمالات نجاحه في انتخابات الرئاسة القادمة ، وصك اعتراف الشرق الأوسط بهيبة الولايات المتحدة وإقرار السلام بالمنطقة تحت المظلة الأمريكية رغم كل التحديات والتطورات [6] .

---

[1] موشي دايان ، الاختراق ، صـ 269 .
[2] المرجع نفسه ، صـ 273 .
[3] كمال حسن علي ، مشاوير العمر ، صـ 412 . مع الوضع في الاعتبار تهديد بيجن لمضاعفة الفترة الزمنية المحددة للانسحاب بأن تصل إلى 18 شهر بدلا من 9 أشهر و فترة الانسحاب النهائي من سيناء بست سنوات في حالة رفض السادات تبادل السفراء فور إنهاء المرحلة الأولى من الانسحاب ، لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمود سويد ، مرجع سابق ، ص 40 .
[4] سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ 79 .
[5] لمزيد من التفاصيل راجع ، جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ 107 ، كذلك ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ 274 .
[6] Robert A . Strong , op . cit , p 406 .

وعلى أثر ذلك عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعا عاجلا في 14مارس ، انتهى بالموافقة على المعاهدة وأعلنت الصحف الإسرائيلية موافقة حكومتها على المعاهدة [1] .

واستكمالا للمرحلة النهائية سافر الوفد العسكري برئاسة كمال حسن علي في 16مارس إلى واشنطن للالتقاء بنظيره عيزرا وايزمان على رأس الوفد الإسرائيلي للاتفاق حول إجراءات الانسحاب الإسرائيلي من سيناء والمراحل الفرعية له وإجراء مباحثات حول بعض القضايا التي كان يجب حلها قبل توقيع المعاهدة ؛ وعلى رأسها تحديد المراحل الفرعية للانسحاب ، بجانب طلب الحصول على مساعدات عسكرية إضافية ، كما كانت هناك مسائل ثنائية أخرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل في انتظار الحل ، وعلى الأخص الكيفية التي ستضمن بها الولايات المتحدة إمداد إسرائيل بالنفط إذا أصبح النفط المصري غير متاح لتلبية احتياجات إسرائيل ، وما تعد به الولايات المتحدة إزاء انتهاكات مصر للمعاهدة أو محاولة خرقها ، وما هية الاحتياطات التي ينبغي عملها في حالة ما إذا لم تتوافر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من أجل سيناء بعد الانسحاب الإسرائيلي ، كان على واشنطن أن تجد حلولا لجميع هذه النقاط . وفي بعض الحالات لم تكن الصياغة النهائية قد أعدت حتى عشية توقيع " معاهدة السلام " [2] .

وقد شهدت هذه المحادثات العسكرية عدة عراقيل ناشئة عن مطالبة مصر بتسليمها منطقة " دير سانت كاترين" فورا ، و إخلاء حقول النفط بعد سبعة أشهر من توقيع المعاهدة ، في حين كانت إسرائيل تنوي إخلاء منطقة سانت كاترين في نهاية المرحلة الأخيرة من الانسحاب - أي بعد ثلاث سنوات - والانسحاب من حقول البترول بعد تسعة أشهر من توقيع المعاهدة . كما أن خط الانسحاب [خط العريش- رأس محمد] لم يتحدد على الخرائط في خط مستقيم بل تضمن بعض التعرجات التي تحوي جيوبا إسرائيلية كما هو الحال في منطقة سانت كاترين التي تضم منشآت ومواقع عسكرية إسرائيلية هامة [3] .

وعلى أي حال تم تسوية النقاط المتعلقة بالانسحاب عدا التوقيت الخاص بتسليم حقول البترول ، والذي استمرت المساومة عليه حتى قبيل ساعات من التوقيع على الاتفاق . وانتهت المحادثات للنتائج التي أعلنت بتوقيع المعاهدة في الملحق الخاص بالمراحل الفرعية للانسحاب من سيناء .

وعلى أثر ذلك بدأ إعداد الترتيبات بأن يتم الاحتفال بالتوقيع على المعاهدة في البيت الأبيض بواشنطن يوم 26 مارس1979 ولكن بقيت بعض الأمور التي يتعين حلها ، لعل أهمها مذكرة التفاهم بين إسرائيل وواشنطن وموضوع إمدادات البترول . لذلك تقرر عقد لقاء بين بيجن والسادات عشية التوقيع على المعاهدة ، في مبنى السفارة المصرية في واشنطن * لتذليل العقبات الأخيرة بين الطرفين ، خصوصا فيما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من حقول النفط [4] .

---

[1] للوقوف على حجم المساعدات الأمريكية كثمن لتمرير المعاهدة من بين أنياب بيجن ، في الوقت الذي أعلن الكنيست ومجلس الوزراء الإسرائيلي موافقتهما على معاهدة السلام أعلن بيجن أن القدس لن تقسم ، وأنها عاصمة إسرائيل وأن إسرائيل لن تنسحب إلى حدود 1967 . انظر ، محمود سويد ، مرجع سابق ، صـ 44 – 48 .

[2] وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 305 .

[3] محمود سويد ، مرجع سابق ، صـ 49 .

* وصل السادات واشنطن يوم 24 مارس وتم عقد الاجتماع مع بيجن بحضور كارتر يوم 25 مارس .

[4] Melvin A . Friedlader , op . cit , p 273.

وتوصل الزعيمان إلى اتفاق ؛ تقوم إسرائيل بمقتضاه بتقديم موعد الانسحاب من حقول النفط [شهرين بدلا من أربعة اشهر عقب التوقيع] من سيناء والعريش وبالمقابل تقوم مصر ببيع البترول لإسرائيل من تلك الحقول بسعر السوق ، وعلى أساس ثابت وتقوم ناقلات البترول الإسرائيلية بنقله مباشرة من خليج السويس . كما أن إسرائيل لن تدخل في السباق السنوي مع الدول الأخرى للحصول على هذا البترول ، أي ضمان حصة دائمة بدون أية تغيرات أو مفاوضات ، كما طالبت إسرائيل بوثيقة رسمية تتضمن رسالة من الولايات المتحدة تؤكد ضمان الترتيبات اللازمة لإمدادات البترول [1] .

ونزولا على رغبة واشنطن تم إرجاء توقيع مذكرة التفاهم الثنائية بين الولايات المتحدة و إسرائيل وكذلك خطاب كارتر بشأن ضمان إمدادات البترول إلى ما بعد توقيع المعاهدة [2] ؛ حتى تكون المعاهدة حقيقة واقعة تفرض نفسها على الجميع ، وما يثار بعدها من عواصف حول هاتين الوثيقتين يكون بمثابة صرخة في وادٍ .

وبتمام الثانية بعد ظهر26 مارس ، صعد الزعماء الثلاث إلى المنصة ، تسلموا نسخا من المعاهدة من معاونيهم للتوقيع عليها . ووقع السادات وبيجن أيضا على رسالة إلى كارتر بخصوص المفاوضات المتعلقة بقضايا الضفة الغربية وغزة وأضاف كارتر بخط يده على الرسالة حاشية تفسيرية مفادها " أن تعبير الضفة العربية يعني يهودا و السامرا على حد فهم الحكومة الإسرائيلية " ووقع السادات رسالة أخرى إلى كارتر يعد فيها بإيفاد سفير مقيم إلى إسرائيل خلال شهر واحد من الانسحاب المرحلي كما كتب كارتر إلى كل من السادات وبيجن ليوضح لهما ما ستقوم به الولايات المتحدة في رصد الترتيبات الأمنية في سيناء ، ويؤكد أن واشنطن ستبذل كل ما بوسعها لتنظيم قوة حفظ السلام متعددة الأطراف إذا لم تتوفر قوات الأمم المتحدة [3] .

وعقب حفل التوقيع وضع فانس ودايان أيضا توقيعهما على مذكرة اتفاق ، بشأن التزامات واشنطن في حالة انتهاك مصر للمعاهدة . وبرغم أن معظم الالتزامات الواردة في هذه الوثيقة مقيدة باشتراطات إلا أنها تلقي بثقل الولايات المتحدة خلف إسرائيل إزاء اجتراء مصر على مثل هذا العمل . و أعيد تأكيد الوعود المبذولة كجزء من مذكرات التفاهم السابقة ووقعا في نفس الوقت اتفاقا بشأن إمدادات النفط [4] وفيما يتعلق بالمعونة العسكرية لإسرائيل كتب وزير الدفاع الأمريكي براون إلى وايزمان تعهدا بالتزام واشنطن بتقديم 3 مليار دولار للمساعدة في بناء المطارات العسكرية الجديدة في النقب منها 800 مليون دولار على شكل منح ، مضافا إلى ذلك الاستعداد للتصرف بإيجابية بشأن عدد من منظومات الأسلحة التي كانت قد طلبت من قبل . كما كتب براون رسالة عاجلة إلى وزير الدفاع المصري يعده بتقديم 1.5 مليار دولار من المعونة على مدى السنوات الثلاث التالية -فترة الانسحاب الإسرائيلي - و أرفق بالرسالة قائمة بالمعدات العسكرية التي سيسمح لمصر بشرائها [5] .

---

(1) موشي دايان ، الاختراق ، صـ 276 .
(2) المرجع نفسه ، صـ 276 .
(3) وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 305 .
(4) للاطلاع على نص تلك الوثائق كاملة انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، مرجع سابق ، ملحق الوثائق ، صـ 364 – 367 . أما بالنسبة لموقف مصر من تلك المذكرات ، انظر ، وزارة الخارجية ، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وملحقاتها ، مصدر سابق ، صـ 133 – 134 وهو ما سوف نوضحه لاحقا .
(5) لمزيد من التفاصيل ، راجع وليام كوانت ، عملية السلام ، ص306.

ثم جرى صياغة مذكرات تفاهم لتسجيل الموقف ؛ فلم تدخل أي من هذه المذكرات تغييرات جوهرية على المخطط الأساسي لما تم الاتفاق عليه مع تل أبيب ، وإنما انطوت إلى حد كبير على تسجيل موقف واشنطن في تفسير بعض النقاط المهمة في المعاهدة أو في ملاحقها ، أو تسجيل بعض أوجه التفاهم غير الرسمي الذي تم التوصل إليه بعد استكمال نص المعاهدة . وإزاء ذلك كتب خليل رسالتين لفانس يسرد فيهما ستة عشر سببا لرفض مصر مذكرة الاتفاق الأمريكية الإسرائيلية التي لم يعلم بها حتى اللحظة الأخيرة لتوقيع المعاهدة . كما كتب مذكرة احتجاج إلى كارتر بشأن ما لم يفعله لإلزام بيجن باتخاذ إجراءات إيجابية في الضفة وغزة [1] . إلا أن كل ذلك ذهب أدراج الرياح ولم يحرك ساكنا ؛ لأن كارتر قد عرف منذ البداية أن السادات لن يثير ضجة بشأن تلك الأمور ، فلا مانع من الاحتجاج على هذا الوجه ..

ثانيا : **مضمون معاهدة السلام وتداعياتها :**

باستعراض مسار وديناميكية المباحثات خلال الفترة الممتدة من توقيع اتفاقات كامب ديفيد وحتى توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، تم إلقاء الضوء على ملابسات وأبعاد أهم بنود المعاهدة وملحقاتها من خلال تتبع التطورات التي مرت بها مسودة المعاهدة حتى وصلت إلى صيغتها النهائية بوضعها الراهن . واستكمالا لذلك التسلسل سنتناول بالرصد والتحليل مضمون مواد ونصوص المعاهدة وملحقاتها في إطار متكامل ، لمحاولة تقييم المعاهدة وتداعياتها الداخلية والإقليمية والدولية . ومدى ارتباط ذلك وانعكاساته على مسار مباحثات الحكم الذاتي وحل القضية الفلسطينية .

اشتمل الاتفاق المصري الإسرائيلي على ملف من الوثائق يتألف من شقين : أولهما معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وملحقاتها [ثلاثة مرفقات تعالج الترتيبات الأمنية ، والخرائط الملحقة بها، وبروتوكول العلاقات الطبيعية بين الطرفين والمحاضر المتفق عليها في شكل سبع مذكرات تفسيرية أرفقت بالوثيقة الأساسية] . أما الشق الثاني فكان الاتفاق التكميلي الخاص بالحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة والوثائق المتعلقة به .

أما **الشق الأول** المتعلق بالوثيقة الأساسية " معاهدة السلام "المصرية / الإسرائيلية وملحقاتها : حيث تتألف المعاهدة من ديباجة وتسع مواد ، ألحقت بها الوثائق التالية :

ملحق رقم [1] وهوالبروتوكول الخاص بانسحاب إسرائيل وترتيبات الأمن ، ملحق رقم [2] وهو خاص بالخرائط ، ملحق رقم [3] ويعالج مسألة تطبيع العلاقات،بالإضافة إلى محضر متفق عليه بشأن التفسيرات الرسمية لبعض المواد التي كانت مثار جدل طويل خلال مرحلة المباحثات ـ على نحو ما أوضحنا ـ مع مراعاة أن هذه التفسيرات الرسمية لبعض مواد المعاهدة جزء لا يتجزأ من المعاهدة * .

[1] أما بشأن رد فعل القاهرة و أسلوب الاحتجاج يمكن الإطلاع عليه في طيات خطابات رئيس الوزراء مصطفى خليل الموجهة إلى واشنطن المدرجة ضمن وثائق معاهدة السلام ، وزارة الخارجية ، معاهدة السلام ، المصدر المشار إليه ، ص109 -139 . المدرجة بالملحق [ج] .

* تؤكد الحكومة المصرية بأن التفسيرات الرسمية لبعض مواد المعاهدة بأنها جزء لا يتجزأ من المعاهدة و بالادعاء بأن تلك التفسيرات هي نتاج جهد وحرص المفاوض المصري على الحصول عليها لمواجهة محاولة إسرائيل تفسير تلك المواد من المعاهدة تفسيرات تخرج بها عن معناها والهدف الحقيقي من ورائها . ولكن رصد و تحليل مسار سير المفاوضات كفيل بإثبات عدم صحة ذلك . حيث أن هذه التفسيرات كانت آخر ملاذ للمفاوض المصري كمهرب من التعنت الإسرائيلي وأقصى ما سمحت به حكومة الليكود بعد ما دمغتها بطابعها . فما لم توافق عليه إسرائيل كنص مثبت في صلب المعاهدة تم إرجائه إلى تلك التفسيرات ، ولكل طرف الحق في تفسيرها كما يشاء ، أما التطبيق العملي للمعاهدة وملحقاتها والخطاب التكميلي كفيل بالقول الحسم لذاك التناقض . أما بشأن عدم الادعاءات ومحاولات تزييف الوعي وخداع أمة بأثرها على يد قادتها و زعمائها ، انظر ، مناقشة المعاهدة المصرية / الإسرائيلية في مجلس الشعب

أما عن الديباجة فإن سير معركة المفاوضات ونتائجها كفيل بإثبات زيف ما ورد بها فضلا عما أضافته مواد المعاهدة ذاتها وملحقاتها إلى هذا الاتجاه ، إلى جانب مضمون الخطاب الخاص بالضفة الغربية وغزة . اللهم إلا الفقرة الخاصة بإنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل على نحو ما تفصح عنه فقراتها ؛ حيث جاء بصدر الديباجة إقرار الطرفين باقتناعهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن 242 و 338 ، والالتزام بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد .

ووفقا لإطار السلام فإن أساس السلام ليس مع مصر و إسرائيل فحسب ، بل أيضاً مع إسرائيل وأي من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها " على هذا الأساس " [الفقرة1 ، 2] [1] . وهو ما لا يستقيم مع ما أعلنه بيجن وأصر على تنفيذه وبخاصة بشأن عدم انطباق القرار 242 على الضفة والقطاع وبخاصة ديباجة القرار ذاته [بعدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب] وإصرار بيجن على أن مبدأ التفاوض لن يتم إلا مع الدول ذات السيادة ، ومعنى ذلك استثناء الضفة الغربية وقطاع غزة من هذا المبدأ . مضافا إلى ذلك مضمون وطبيعة الحكم الذاتي للسكان بهذه المنطقة ، بغض النظر عما يعلنه المسئولون أو تشير إليه ديباجة المعاهدة .

أما الفقرة[3] فقد أكدت إنهاء حالة الحرب وإقامة سلام بين مصر وإسرائيل وهو ما أقرته اتفاقية سيناء من قبل وتم توثيقه بالمعاهدة ، وربما كانت هي الفقرة الوحيدة التي تم تنفيذها ، ومازالت قائمة حتى الآن .

وتشير الفقرتان [4 ، 5] إلى أن"معاهدة السلام " تعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية للنزاع العربي / الإسرائيلي بكافة جوانبه ؛ بدعوة الأطراف الأخرى للاشتراك في عملية السلام على أساس مبادئ إطار السلام واسترشادا به [2] .

وهو ما لا يستقيم بكل المقاييس مع ما وصلت إليه المفاوضات ونصت عليه الصيغة النهائية للمعاهدة بموادها وملاحقها ، وهو ما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأنها معاهدة سلام منفصل تماما . فلم تحقق الحد الأدنى للحقوق الفلسطينية ؛ فقد شوهت إسرائيل معالم الحكم الذاتي الذي سمحت به لسكان الضفة والقطاع . وهو ما سوف يثبت صحته من خلال مرحلة تطبيق الحكم الذاتي الذي كتب عليه الفشل قبل تطبيقه . بجانب الشروط والقيود التي فرضتها المعاهدة على مصر والتي كانت كفيلة بنسف أي تفكير للمشاركة في مباحثات السلام والسير على دربها .

وبهذا الوضع مثلت ديباجة المعاهدة إطار تغطية لمحتوى المعاهدة ومضمونها سواء موادها أو ملحقاتها ، فهو أقصى ما أنجزه المفاوض المصري بشأن التسوية الشاملة وسط المعارك الشرسة مع كتلة الليكود وما سمحت بتمريره استنادا إلى تنازلات السادات و انفراده بمهمة التفاوض وهو لم يكن أهلا لمثل هذه المهمة الشائكة التي ستحدد ملامح مستقبل أمة بأثرها لسنوات طوال . في ظل إقصاء المستشارين و الخبراء المعنيين بتلك المسئولية

المصري : جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة الثامنة و الخمسين المعقودة بتاريخ 5 أبريل 1979 [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ط 1979] ، ص 1135 - 1150 .

[1] انظر نص الوثيقة ، وزارة الخارجية ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وملحقاتها . مصدر سابق ، صـ 43 ، المدرجة بالملحق [ج] ، ص 310 .

[2] المصدر نفسه

وتغييبهم شبه التام عن مجريات الأحداث - بخاصة معضلة التفاوض مع ذاك الماكر الصهيوني و الخصم الشرس الذي يتربص لسقطات فريسته . ومن المفارقات أن السادات الذي خدع عدوه و باغته بحرب لم تخطر له على بال ، هو ذاته الذي أمكن العدو من احتوائه و السيطرة عليه ، أو بالأدق تقييده و امتلاك زمامه فكريا و ديناميكيا ، حتى تسلط على ذاته و بلاده . وهو ما يدعو للأسى في المقام الأول ..

ومن المفارقات أن يوقع السادات - الذي طالما نادى بالسلام الشامل ورفض أي صلح منفرد - على المعاهدة وهو على يقين تام بذلك ومدركا لأخطارها وابعادها *.على نحو ما تطالعنا به مواد المعاهدة وملاحقها والمحضر المتفق عليه بالتفسيرات الرسمية لبعض موادها وهو ما سوف نتناوله بالتحليل من خلال ثلاث محاور رئيسية كالتالي :

1 : **على صعيد الاستقلال والسيادة الوطنية** : -

تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام سلام بينهما حالما يتم تبادل وثائق التصديق على المعاهدة [م1] . وهو ما تصدرت به مواد المعاهدة ، نظرا لما لهذه المسألة من أهمية خاصة ، باعتبارها مضمون المعاهدة برمتها وستدور باقي مواد المعاهدة حول ذاك المفهوم ؛ إما لتدعيمه أو كإجراء تنفيذي له . وبذلك قد انتهت الحرب رسميا بين الطرفين بمقتضى هذه المادة متضامنة مع المذكرة الثنائية بين إسرائيل والولايات المتحدة[1]. والتي يستحيل معها حتى التلويح بإمكانية قيام مصر بأي نشاط عسكري مباشر أو غير مباشر ضد إسرائيل،مهما تطورت الأمور وبلغ الخلاف مداه[2] .

وعلى الرغم من أن إسرائيل قد تعهدت بمقتضى المعاهدة بانسحاب قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية [بين مصر وفلسطين تحت الانتداب] ، واستئناف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء بنص الفقرة الثانية [م1] إجمالا . إلا أنها قيدت من حرية الإرادة المصرية من ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء ، بل حددت نوع هذه السيادة التي ستعود إلى مصر مع إمكانية استغلال ذلك وكيفية مساهمة هذه الأوضاع لتحقيق الهدف الاستراتيجي الإسرائيلي . فقد تم تقييد مراحل الانسحاب بتوقيتات معينة ، والتزامات أمن محددة طبقا لنص [م4] . وهو ما يوضحه الملحق العسكري تفصيلا .

فبالاطلاع على بنود الملحق العسكري وما ورد به بشأن تنظيم الانسحاب الإسرائيلي وطبقا لتسلسل مراحل الانسحاب [الرئيسية أو الفرعية] وتوقيتاته الزمنية وترتيبات الأمن الملازمة لذلك ستحدد ممارسة مصر لسيادتها على سيناء[3] . حيث تحددت مبادئ الانسحاب الإسرائيلي من سيناء على مرحلتين رئيسيتين :

---

* يتضح وجه التناقض وأبعاده من خلال مقارنة المذكرة التفسيرية للمعاهدة - تحت إمضاء دكتور بطرس غالي ، وما ورد بمذكراته . صـ 152 – 244 .
(1) انظر ، نص مذكرة الاتفاق ، وزارة الخارجية ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، صـ 147 – 150 .
(2) ورغم كل ذلك ، نجد تصريح دكتور / مصطفى خليل ، بأن مصر سوف تساعد سوريا إذا حاولت تحرير الجولان بالقوة ، وذلك وفقا لميثاق الدفاع المشترك ، وأن المعاهدة مع إسرائيل لن تمنع مصر من ذلك ، جريدة النهار 1979/4/9 . وفور إدلاء رئيس الوزراء المصري بذلك التصريح ، ظهر رد فعل إسرائيل عنيفا ؛ حيث أرسل بيجن احتجاجا رسميا إلى السادات ، فاضطرت الحكومة المصرية عند ذلك الحد إلى التراجع المبطن عما صرح به رئيس وزرائها ، بأن مساعدة سوريا مشروطا ورهنا لقبول سوريا فتح باب المفاوضات للصلح مع إسرائيل . جريدة السفير 1979/4/10 . نقلا عن رياض الأشقر ، المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، أبعادها الاستراتيجية والعسكرية [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1 1979] ، صـ 7 .
(3) انظر ، البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن ، ملحق [ج] ، صـ 315 - 318 .

أ- الانسحاب المرحلي حتى شرق خط العريش/ رأس محمد [كما هو موضح بالخريطة رقم 2] وذلك خلال تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة .

ب- الانسحاب النهائي من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات بدءا من تاريخ توقيع المعاهدة .

▪ أ] **أما عن الانسحاب المرحلي** : والذي ينقسم بدوره إلى خمس مراحل فرعية بخطوط انسحاب وتوقيتات زمنية محددة ؛ حيث يبدأ انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة العريش حتى منطقة غرب خط الانسحاب المرحلي بما في ذلك منطقة سانت كاترين والمناطق شرق ممري الجدي و متلا خلال فترة شهرين وتنتهي خلال تسعة أشهر عقب التوقيع على المعاهدة مباشرة [1] .

ولقد وضعت مراحل الانسحاب وتوقيتاته بعناية فائقة ؛ حتى لا تحدث أي تغييرات جوهرية على الأوضاع الاستراتيجية للقوات البرية والجوية الإسرائيلية في سيناء ؛ حيث أن السيطرة العسكرية الفعلية لإسرائيل ستبقى قائمة حتى بعد الانسحاب المرحلي [بمراحله الفرعية] . نظرا لأن الطيران الإسرائيلي سيبقى عقب هذه المرحلة الفرعية محتفظا بمطاراته المتقدمة في وسط سيناء ، فضلا عن مطاراته الخلفية في سيناء . بذلك لن تحدث أية تغيرات جوهرية على الأوضاع الاستراتيجية للقوات البرية والجوية الإسرائيلية ، التي بإمكانها تهديد قناة السويس والعمق المصري فعليا . باستثناء المرحلة الفرعية الأخيرة لمرحلة الانسحاب المرحلي ؛ حيث تخفف هذه المرحلة - إلى حد ما - من مخاطر التهديد الاستراتيجي الإسرائيلي لمنطقة القناة ، ولكن المنطقة الممتدة من شرق العريش مباشرة في شمال سيناء حتى شرق رأس محمد مباشرة في أقصى جنوب سيناء ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية لأكثر من عامين بعد انتهاء الانسحاب المرحلي . حيث تضم هذه المناطق ثلاث مطارات تمكن القوات الجوية الإسرائيلية من تهديد محاور سيناء الثلاثة وصولا حتى منطقة القناة ، فضلا عن تهديد خليج السويس وعمق مصر على طول شواطئ البحر الأحمر .

أما القوات البرية الإسرائيلية ستكون مسيطرة على خط الدفاع المصري الأول في سيناء وقريبة جدا من خط الدفاع الثاني ، ومن ثم يكون الطريق مفتوحا أمامها حتى الخط الدفاعي الثالث والأخير في سيناء[خط الممرات] والذي يسبق قناة السويس بمسافة [40 – 70 كيلو متر تقريبا] [2] . الأمر الذي يضعف كثيرا من ميزة العمق الدفاعي لمصر وقناة السويس ، وبطبيعة الحال سيبقى هذا الوضع طوال مدة الثلاث السنوات ؛ وهو ما يفرض على مصر استبعاد أي خيار عسكري تجاه إسرائيل مهما تطورت الظروف السياسة والعسكرية ، ومهما ساءت الأوضاع . مما يجعل القيادة المصرية رهن الاختبار خلال عامين ، سواء تجاه إسرائيل أو حلفائها العرب على حد سواء ؛ حيث تكون إسرائيل مسيطرة على كل سيناء كما ستظل في شرم الشيخ وفي قواعدها ومستوطناتها وعلى هذا أصبحت المعاهدة اعترافا رسميا وإقرارا بحقائق الوضع الراهن [3] .

---

(1) المصدر نفسه .

(2) محمود عزمي ، النتائج الاستراتيجية لمعاهدة الصلح المصرية . شؤون فلسطينية ، أيار / مايو 1979 العدد [90] ، صـ 164 .

(3) لمزيد من التفاصيل ، راجع موشي دايان ، الاختراق ، صـ 28 .

ب) **أما الانسحاب النهائي من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية** : فقد تحدد له موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات بدءا من تاريخ توقيع المعاهدة . أما عن الأوضاع العسكرية القائمة عقب الانسحاب النهائي : فقد تحددت له أقصى حدود الأمن - من المفترض أنها لكلا الطرفين وعلى أساس التبادل -حيث تقام ترتيبات أمن متفق عليها : تتضمن مناطق محدودة التسليح ، مراقبين وقوات الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق العسكري ، وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يوقع عليها الطرفان [الفقرة 1 - م4] مع مراعاة الوجود الدائم لقوات الأمم المتحدة فلا يتم سحبها إلا بموافقة مجلس الأمن [1] . بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس ... [فقرة 2- م4] .

وبناء على ذلك تم تقسيم سيناء إلى مناطق ثلاث كوضع دائم بعد استكمال الانسحاب الإسرائيلي من سيناء : حيث سمح لمصر بالاحتفاظ بقوة عسكرية محدودة الحجم والتسليح ذي نوعية خاصة في المنطقة [أ] - كما هو موضح بالخريطة * - بقوة لا يزيد إجمالي عدد أفرادها من مقاتلين ورجال خدمات إدارية عن22ألف فرد ، ولا يزيد حجمها القتالي عن فرقة مشاة ميكانيكية تضم3 ألوية ميكانيكية ولواء مدرع واحد ؛ بحيث لا يزيد عدد دبابات الفرقة المذكورة عن230دبابة موزعة على ألويتها الأربعة ، بالإضافة إلى 7 كتائب مدفعية ميدانية ، 7 كتائب مدفعية مضادة للطائرات و480 مركبة مدرعة [2] .

ومن الملاحظ أن العناصر الرئيسة لقوة هذه الفرقة تعادل تقريبا ما يشمله تنظيم الفرق عالميا ، ولكن الفارق هنا أن المادة المشار إليها قيدت حجم ونوعية وسائل الدفاع الجوي لدى الفرقة المذكورة ؛ إذ حددت وسائل الدفاع الجوي للفرقة بـ [126مدفعا خفيفا] مضاد للطائرات فقط ، فضلا عن عدد غير محدد من صواريخ الكتف المضادة للطائرات [طراز سام 7] . مضافا إلى ذلك أن الفرقة ذاتها في خط الممرات تكون خارج نطاق شبكة الدفاع الجوي الفعال ؛ ومن ثم تصبح في موضع ضعف في مواجهة الهجمات الجوية الإسرائيلية المحتملة وذلك ما لم يساندها الطيران المصري بفاعلية . و هو ما تم استبعاده بتحريم قيام أي قواعد جوية في سيناء في أي من مناطقها ، أو حتى إنشاء مهابط طائرات عسكرية في أي مطارات سيناء المدنية بمقتضى شروط الملحق العسكري المنظمة للوضع السلمي الدائم لسيناء بعد الانسحاب النهائي . والمشكلة الحقيقية ليس فقط في ضعف التسليح المضاد للطائرات لدى الفرقة المذكورة ، وإنما في فقدان مصر لحق رئيسي من حقوق سيادتها على أراضيها ، وهو حق الدفاع بكل الوسائل الكافية وبحرية تامة وفق استراتيجيتها الدفاعية. فوضع فرقة مشاة ميكانيكية واحدة لا تكفي أصلا لتحقيق دفاع فعال عن المنطقة [أ] ، خاصة وأن ما يقرب من أربعة أخماس سيناء ستكون منزوعة السلاح من الناحية العملية . إذ ستوجد فيها قوة محدودة من حرس الحدود ذات تسليح خفيف بجانب جنود الشرطة . بالإضافة إلى كل ذلك فإن نوعية التحصينات والاستحكامات المسموح للفرقة بإقامتها في المنطقة [أ] ستكون قاصرة على الاستحكامات الميدانية المعتادة ، مجرد خنادق وملاجئ ؛

(1) وزارة الخارجية ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، صـ 45 ، المدرجة بالملحق [ج] ، ص 311.
(*) أنظر الخريطة ، ملحق [ج] ، ص 313 ، 314 .
(2) أنظر الملحق العسكري المرج بملاحق الرسالة ، ملحق [ج] ، ص 316 .

أي أنها غير مجهزة هندسياً [1] . وتبعا لحرمان مصر من إنشاء أي مطارات حربية على أي جزء من أرض سيناء أو مواني عسكرية على أي من شواطئها ولا يحق لأسطولها الحربي استخدام المواني الموجودة بها فعلا ، فإنه يجعل سيناء في الواقع أرضا مفتوحة بلا دفاع أمام الغزو الإسرائيلي إن أرادت إسرائيل إعادة احتلال سيناء لأي سبب من الأسباب [2] .

وبالمقابل فإن الوجود العسكري المخفف المتفق عليه [م2] من البرتوكول كالتزام شكلي متبادل يقتصر على شريط ضيق من الأرض لا يزيد عرضه عن 3 كلم على طول الحدود الدولية المصرية الفلسطينية وهي المنطقة التي يرمز لها [د] ، والتي ستتواجد فيها قوة إسرائيلية تتألف من4آلاف فرد موزعين على 4كتائب مشاة داخل منشآتها العسكرية وتحصينات ميدانية ، بجانب مراقبي الأمم المتحدة وليس لدى هذه القوة دبابات أو مدفعية أو صواريخ ، فيما عدا صواريخ (أرض / جو) ، إلى جانب مراقبي الأمم المتحدة [3] [البرتوكول - م2] . ومن الملاحظ أن الوضع هنا يختلف تماما عن الوضع في سيناء ؛ حيث إن المنطقة [د] لا تشكل أي تهديد للأمن الإسرائيلي إذ إن القوة المحدودة والمخففة التسليح الموجودة بتلك المنطقة تقع ضمن نطاق الحماية الفعالة والسريعة لنيران المدفعية والصواريخ المضادة للطائرات والدبابات والقواعد الجوية الإسرائيلية القريبة للغاية منها وبصورة تكاد تكون مباشرة [4] .

وبالعودة إلى سيناء نجد أنه يلي المنطقة [أ] منطقة [ب] حيث حددت نصوص الملحق العسكري منطقة تالية في سيناء هي المنطقة [ب] حيث تحددت القوات المصرية المسموح بتواجدها في تلك المنطقة بأربع كتائب من حرس الحدود لا يزيد عدد أفرادها عن4 آلاف فرد مجهزة بأسلحة خفيفة ، بالإضافة إلى الشرطة المدنية لمعاونتها للمحافظة على النظام في المنطقة [5]. فضلا عن أن الطائرات المدنية الموجودة في هذه المنطقة لا يجوز لها الهبوط فيها أو الإقلاع منها ، وإنما يجوز فقط بتواجد عدد من طائرات النقل غير المسلحة لا يزيد عن 8 طائرات يمكن الاحتفاظ بها في المنطقة [ب] . كما أن الطائرات الحربية المصرية ممنوعة من التحليق فوق أرض هذه المنطقة أو فوق مياهها الإقليمية ، وعوضا عن ذلك يمكن تجهيز وحدات الحدود بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائفها في المنطقة [ب] [البرتوكول- م3] [6] .

---

(1) محمود عزمي ، شؤون فلسطينية ، مرجع سابق ، صـ 164 – 166 .

(2) و هو ما ينفيه رئيس هيئة العمليات اللواء حسن أبو سعده أثناء توضيحه للأوضاع العسكرية التي تفرضها المعاهدة أمام مجلس الشعب ، مضبطة الجلسة [60] بتاريخ 10 أبريل 1979 ، مصدر سابق ، ص 5935- 5936 . رغم أنه أمر غير مستبعد ، بل وارد بالفعل و يمثل مطلبا لبعض التيارات في إسرائيل و هو ما فجره الكاتب الصحفي عوديد ينيون على صفحات هآرتس الإسرائيلية بدعوة صريحة لاحتلال سيناء مجدد ، معتبرا أن مصر باتت جثة هامدة في أعقاب انهيارها على أثر تداعيات كامب ديفيد و عزلتها العربية ، وفي أعقاب الانقسام الطائفي ما بين مسلمي و مسيحي مصر الذي يزداد تأزما في المستقبل . فتجزئة مصر إقليميا إلى وحدات فرعية جغرافية منفصلة هي هدف إسرائيل السياسي في الثمانينيات ؛ فمتى تفتت مصر تفتت الباقون إلى مجموعات محدودة من الأقليات الدينية و العرقية كأنظمة حكم بديلة للأوطان مجسدا في مشاريع خرائط الطرق لمنطقة الشرق الأوسط التي اكتظت بها أدراج الكونجرس الأمريكي و أصبحت متخمة بسلسلة من المشاريع اللامركزية الإدارية و السياسية الموسعة التي لا تزال قيد البحث و الدراسة . و هو ما أقربه السفير الأمريكي بلبنان بمناسبة الذكرى 55 لثورة يوليو و السبيل لإحياء القومية العربية و تحدي مشاريع تمزيق المنطقة عبر ربع قرن ، معن بشور ، مجلة العربي ، عدد 1153 ، بتاريخ 13 / 4 / 2009 . إلا أنه بمطلع عام 2011 تحدثت مصر عن نفسها ردا على تلك الإدعاءات أو غيرها بصوت الجميع ونبض شعب يناهز الثمانين مليون نسمه ليوقظ أمة بأثرها من ثبات عميق ..

(3) انظر البرتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، صـ 53 - 54 ، ، المدرجة بالملحق [ج] ، ص 316 .

(4) محمود عزمي ، شؤون فلسطينية ، مصدر سابق ، صـ 167 .

(5) انظر ، البرتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي و ترتيبات الأمن ، إحدى ملحقات معاهدة السلام ، صـ 52 – 53 ، الملحق [ج] ، ص 316

(6) المصدر نفسه ، صـ 54 الملحق [ج] ، ص 317 .

وهما تهدف هذه القيود إلى منع مصر من القيام بعمليات نقل عسكري جوي كبير بصورة مفاجئة لتعزيز قواتها في المنطقة [ب] وكذلك حرمان مصر من تسيير دوريات حراسة جوية فوقها حتى ولو كانت الطائرات المقاتلة منطلقة من قواعد خارج سيناء [1] .

كما قصرت شروط الملحق العسكري حق الطيران الحربي المصري ونظيره الإسرائيلي في طلعات القتال وطلعات الاستطلاع على المنطقتين [أ ، د] فقط ، ولكن مع عدم السماح في الوقت ذاته لكل منهما بالهبوط في هاتين المنطقتين كلا في منطقته ، مع إمكانية إنشاء مطارات مدنية فقط في هذه المناطق[البرتوكول - م3] [2] .

وبطبيعة الحال فإن الطيران الإسرائيلي لن يكون بحاجة للهبوط في الشريط الحدودي - البالغ عرضه 3 كم وطوله حوالي20 كم - على عكس حالة الطيران المصري الذي سيحلق فوق منطقة يبلغ عرضها60كم وطولها نحو400كم ، والذي سيحرم حتى من التزود بالوقود من مطارات المنطقة [أ] التي توجد بها الفرقة الميكانيكية . الأمر الذي يقلل من قدراته على حماية سماء المنطقة إلى حد ما ، وبصورة مختلفة تماما عن قدرة الطيران الإسرائيلي المماثلة بالنسبة للمنطقة [د] بل سيساعد هذا الوضع في توفير حرية الحركة للقوات الجوية الإسرائيلية مع مراعاة تفوقها النوعي [3] .

كما حددت نصوص الملحق العسكري منطقة ثالثة هي المنطقة [ج] وهي المنطقة الأخيرة التي تعقب المنطقة [ب] وحتى الحدود الدولية وخليج العقبة شرقا ؛ حيث تتمركز قوات الأمم المتحدة وفقا لما تم الاتفاق عليه بين الطرفين بتشكيل قوات ومراقبي الأمم المتحدة من الدول غيرذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن[البرتوكول- م6] بأن يسند إليها بعض المهام والترتيبات التالية : تشغيل نقاط المراجعة ودوريات الاستطلاع ونقاط المراقبة على امتداد الحدود الدولية والخط [ب] وداخل المنطقة [ج] ، والتحقيق الدوري من تنفيذ أحكام الملحق العسكري [مرتين في الشهر على الأقل] ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك ، فضلا عن ضمان حرية الملاحة في مضيق تيران ، وفقا للمادة الخامسة من المعاهدة . مع تنفيذ الترتيبات المقررة بالملحق العسكري بواسطة قوات الأمم المتحدة في المنطقة [أ] ، [ب] و بواسطة مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة [د] الإسرائيلية ... [الملحق العسكري - م6] [4] .

مع مراعاة أن هذه القوات لا يجوز لمصر منفردة أن تطلب انسحابها ، فلا يجوز سحبها إلا بموافقة مجلس الأمن بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين - ونظرا لأن هذا الوجود في حد ذاته يعتبر صمام أمان وإنذار مبكر لاحتمال أي هجوم مصري فمن غير المعقول أن تطلب إسرائيل أو حتى توافق ومن ورائها

---

(1) وهنا يكمن مضمون وطبيعة السلام مع مصر والذي يكفل منع إمكانية نشوب حرب مفاجئة على غرار حرب أكتوبر ، وفي حالة احتمال اندلاعها ستضطر مصر إلى إدخال قوات كبيرة إلى سيناء التي ستكون في معظمها منزوعة السلاح ، ويمكن بواسطة الطرق الإستخبارية الجيدة معرفة التحركات المصرية فور وقوعها . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ 285 .

(2) معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل ، المصدر المشار إليه ، صـ 54 ، الملحق [ج] ، ص 317 .

(3) علي عطية هيبة ، الصراع العربي الإسرائيلي ، تاريخه ومستقبله في ظل معاهدة السلام ، رسالة زمالة ، أكاديمية ناصر ، كلية الحرب العليا ،القاهرة 1982 ، صـ 50 .

(4) انظر نص الملحق ، المصدر المشار إليه ، صـ 55 – 56 ، الملحق ، [ج] ، ص 317 - 318 .

الولايات المتحدة على سحب القوات الدولية ؛ وبذلك الوضع تحولت هذه القوات إلى قوات احتلال اجنبي من حيث الواقع وهو احتلال دائم لأنه غير مشروط بمدة محدودة [1] .

وتكمن خطورة ذلك في حق الاستطلاع والتفتيش الدوري المفاجئ على المناطق [أ ، ب ، ج] بواسطة القوة متعددة الجنسيات والمراقبين وكذلك القوة الأمريكية المشتركة ضمن هذه القوات ، علاوة على طلعات الاستطلاع الأمريكية * وإمكانية اكتشاف أي تحضيرات لهجوم القوات المصرية . وبذلك يصعب بل يستحيل تحقيق المفاجأة الاستراتيجية والتعبوية ومباغتة العدو إذا اضطرت الظروف لذلك ولهذه الأوضاع انعكاساتها السلبية وبخاصة على تمركز التجميع الرئيسي للقوات المصرية غرب القناة ومدى تأثير ذلك على سرعة تدفق القوات إلى الشرق . وبالتواجد العسكري المحدود للقوات المصرية في المنطقة الأولي [أ] وفي ظل وجود مسافات كبيرة تفصل بين القوات المصرية في المنطقة [ب] عن القوات الإسرائيلية في المنطقة [د] كل ذلك يتيح لإسرائيل التقدم لعمق سيناء دون التورط في قتال رئيسي والاستيلاء على خط المضايق بسهولة ودون عناء ، وأخيرا يستحيل مع ذلك القيام بأية تحضيرات هجومية ويستحيل معها شن حرب في ظل تواجد شبكة التجسس الرسمية المخصصة لجمع البيانات والمعلومات خاصة العسكرية تحت غطاء التطبيع [2] . ولا يمكن لمثل هذه القيود وغيرها مما اشتملت عليه ملاحق وبرتوكولات المعاهدة أن تؤكد على أن مصر قد استعادت سيادتها الكاملة على سيناء ، فربما تكون قد استعادت ملكيتها للأرض ولكنها لم تستعد حق التصرف فيها وفقا لمقتضيات أمنها وإنما قيد هذا الحق تقييداً شديداً لمصلحة مقتضيات الأمن الإسرائيلي دون أي اعتبار لمقتضيات الأمن المصري .

وربما كان أخطر ما تضمنته المعاهدة من قيود على الإدارة المصرية ، وضمن أشياء عديدة أنها جعلت من الحكومة المصرية طرفا حارسا ونشطا لحساب إسرائيل والصهيونية العالمية وفي مواجهة الشعب المصري ذاته فضلا عن الدول العربية . بموجب [م3] بنص المعاهدة بالتزام الحكومة المصرية بكفالة عدم صدور أي فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد من شعبها أو من داخل أراضيها أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرتها أو مرابطة على أراضيها ضد إسرائيل ، علاوة على التعهد بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد إسرائيل كما تتعهد مصر بتقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة ... [م3 - فقرة 2] [3] . وفي المقابل يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ، ومنع كل طرف الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر .. [م5 - فقرة 3] . وهو ما ينطوي على أبعاد خطيرة لها تداعياتها على تقييد حرية الفكر وتغيير العقيدة الراسخة لطبيعة الصراع وكل ما يتصل بالنظرة الأيديولوجية أو السياسية تجاه

(1) انظر ، نص المعاهدة م4 ، صـ 45 ، الملحق [ج] ، ص 312 ، بينما يرد على ذلك اللواء حسن أبو سعده بأننا لسنا الدولة الوحيدة في العالم التي لديها قوات طوارئ و قوات الأمم المتحدة موجودة هنا منذ 1956 ، مضبطة مجلس الشعب [60] مصدر سابق ، ص 5901 .

* لمزيد من التفاصيل راجع الملحق العسكري ، معاهدة السلام ، مصدر سابق ، صـ 70 ، الملحق [ج] ، ص 327 .

(2) علي عطية هيبة ، مرجع سابق ، صـ 51 .

(3) انظر ، نص المعاهدة [م3] ، مصدر سابق ، صـ 44 ، الملحق [ج] ، ص 311 .

إسرائيل والصهيونية وتجاهل عداء ضارب بجذوره في أعماق التاريخ (1) . تمهيدا لتشويه طبيعة الصراع العربي/الإسرائيلي مما استدعى المراجعة الشاملة لعلاقات مصر الخارجية وتحالفاتها و حتى سياستها الداخلية على كافة مستوياتها السياسية والعسكرية والاقتصادية الاجتماعية ، توافقا مع مرحلة السلام وسياسة التطبيع .

على **الجبهة العسكرية :** أخذت صورة الجيش المصري في التغيير فقد واصلت مصر تقليص حجمه بصورة ملحوظة ، وتحويله إلى العمل في مشاريع عمرانية منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد وقد أعلن وزير الحربية بهذا الصدد التوجه للاحتفاظ بجيش أصغر حجما ، ولكنه أكثر حداثة بعد توقيع معاهدة السلام (2) . مضافا إلى ذلك تغيير نظم سياسة التسليح والتوجه نحو السلاح الأمريكي . مع مراعاة القبول بالقاعدة الهامة التي تقضي بأن السلاح الأمريكي لا يواجه سلاحا أمريكيا تحت أي ظرف ..

وعلى الصعيد الإقليمي فقد بدا أن هناك مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة قد بدأت بتوقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية . مرحلة لها انعكاساتها العميقة على الصراع الإقليمي والصراع الدولي بين القوتين العظميين في الشرق الأوسط ، ولها انعكاساتها على الوطن العربي ، ولها نتائجها ومتطلباتها ، ولعل أهمها تغيير نظام الأمن في المنطقة ليصبح نظام الأمن في الشرق الأوسط بريادة الولايات المتحدة وتحت سيطرة نفوذها (3) .

وهكذا ساهمت مراحل الانسحاب وتوقيتاتها وترتيبات الأمن وقيودها في منح إسرائيل مزايا السلام الاستراتيجية والعسكرية ، إلا أن حجز الزاوية في بناء السلام الحقيقي ومزاياه تكمن في العلاقات السياسية والاقتصادية ، وكان التطبيع كفيلا بهما تدعيما لترتيبات الأمن وتوطيدها .

أما ما يتعلق بالعلاقات الطبيعية بين مصر و إسرائيل فقد أجملتها [م3 - فقرة3] من المعاهدة وتناولها بروتوكول خاص بشأن علاقات الطرفين تفصيلا . فنجد أن المعاهدة قد ربطت بين عملية الانسحاب من سيناء وبين التطبيع الكامل للعلاقات سياسيا واقتصاديا وثقافيا ربطا وثيقا محكما ، وبالتالي لن تصبح قضية الانسحاب في مفهوم المعاهدة مرتبطة بالقاعدة القانونية الدولية التي تقضي بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة المسلحة ، على اعتبار أن الوجود العسكري الإسرائيلي بسيناء هو وجود غير شرعي ويمثل اعتداء على السيادة المصرية ، وإنما تمت مكافأة إسرائيل على هذا الانسحاب بالتطبيع الكامل للعلاقات معها . وبهذه الطريقة تكون المعاهدة قد اعترفت بطريقة غير مباشرة بأن حرب 1967 كانت حربا دفاعية ولم تكن عدوانا مسلحا . والقبول بتطبيع العلاقات مع إسرائيل بالوضع الذي أقرته المعاهدة هو بمثابة التزام مقابل الانسحاب وليس نابعا من الإرادة المصرية ، حيث إن التطبيع مسألة وثيقة الصلة بسيادة الدولة وحدها وحريتها التامة في إقرار ذلك طبقا لمصالحها الوطنية وهو المبدأ الذي أكدت مواد المعاهدة وملاحقها بإلغائه بصورة واضحة (4) .

لقد التزمت مصر بمقتضى [م3] بإقامة علاقات طبيعية بما تتضمنه من الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية ... الخ بالتوازي مع تنفيذ الانسحاب المرحلي من سيناء وليس من الأراضي المحتلة عام

(1) نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ 75 .
(2) رياض الأشقر ، مرجع سابق ، صـ 12 .
(3) عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـ 567 .
(4) عصمت سيف الدولة ، هذه المعاهدة [بيروت : دار المسيرة ، ط1 1979] ، صـ 71 .

1967. فقد عجزت المعاهدة - على أقل تقدير - أن تفصل بين الانسحاب من سيناء وبين العلاقات المصرية / الإسرائيلية لما بعد الانسحاب النهائي .

وبالتالي ستخضع تلك العلاقات للاختبار خلال مراحل الانسحاب من سيناء وربما تكون مقياسا له . حيث تكون إسرائيل مسيطرة على النصف الشرقي من سيناء* بعد بدء تنفيذ التطبيع ، فإذا تعثرت العلاقات لأي سبب ما ظلت إسرائيل في شرم الشيخ وفي قواعدها ومستوطناتها بسيناء . وأن أي تراجع من جانب مصر سوف تعتبره إسرائيل خرقا للمعاهدة ، وعلى مصر مواجهة العقاب والتهديد الأمريكي . لذا أصبح التطبيع طريقا لا رجعة فيه مهما كانت صعوبته وعواقبه . وهو ما يفسر لنا سلوك السادات واندفاعه للمبادرة ببدء إجراءات التطبيع بعد أقل من شهر واحد من توقيع المعاهدة حرصا على استرداد سيناء مهما كان الثمن ..

كما بادر السادات بإصدار سلسلة من التشريعات صيغت لتكون سياجا شرعيا محكما حول المعاهدة لمعاقبة كل من يجرؤ على نقد أحكام المعاهدة أو إبداء رأي معارض لها ، يعتبر ذلك جريمة جنائية يعاقب عليها القانون بعقوبة [الحبس أو الغرامة] وقد تصل إلى حد الحرمان من الحقوق السياسية . وبذلك تم فرض التطبيع فرضا جبريا على الحكومة والشعب ، دون الأخذ في الاعتبار لأية حسابات ؛ فقد أصبحت إسرائيل بمقتضى بنود المعاهدة وملاحقها في وضع يسمح لها بإملاء شروطها أمام انكسار الإرادة المصرية وسلب سيادتها [1] .

ويؤكد صحة ذلك تناول البرتوكول الخاص بعلاقات الطرفين تفصيلات دقيقة لكل أنواع العلاقات المتعارف عليها وربما تجاوز خطوطها الحمراء [2] . فبالنسبة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية : التزمت مصر بتبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء عقب الانسحاب المرحلي ، مما مثل إهانة ضخمة للكرامة المصرية وهو عامل سوف يكون له أثر كبير في تفجير السخط الشعبي على المعاهدة . على نحو ما سنرى ..

أما العلاقات الثقافية فلم يتم التزام مصر بإقامة علاقات ثقافية متبادلة بعد إتمام الانسحاب المرحلي فحسب ، بل إلزامها بإقرار أهمية وفائدة ذلك ؛ لذا حرصت إسرائيل على تحديد موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد الانسحاب المرحلي لعقد اتفاق ثقافي [3] . ولم يكن بوسع المرء أن يحدد أي ثقافة بين مصر و إسرائيل يمكن تبادلها في ظل صراع دام ما يقرب من نصف قرن من العداء والكراهية ومن المؤكد أنه لم ينته بعد ، مهما عقد السادات من معاهدات وبرتوكولات .. أما العلاقات الاقتصادية والتجارية فكان لها نصيب الأسد من المعاهدة سواء بالنص المباشر [م3- فقرة 3] أو بنصوص أخرى تخدم هذا المجال وتدعمه فتنص المادة الخامسة على حرية الملاحة الإسرائيلية في قناة السويس وخليج العقبة ومضيق تيران [4] .

---

* وهي أهم جزء من سيناء ومن مسيطرة عليها يسيطر على شبه جزيرة سيناء كاملة ، انظر ، عزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ 132 . فقد قرر إسرائيل أنه طالما أن مفاوضات السلام وعملية تنفيذه مازالت مستمرة فإنها لن تخفف حجم القوات المرابطة في سيناء جنديا واحدا ، ويجب لن تظل في حالة تأهب عالية، وستظل مصر في التقارير الاستخبارية دولة معادية . مع مراعاة أن التطبيع سيكون عنصرا هاما من عناصر الأمن الإسرائيلي والذي تعاظم قوته الفرق المدرعة . انظر ، عزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ 283 . و الدليل على صحة ذلك أن المخابرات المصرية لا تزال ترصد عناصر تجسس مجندة لصالح الموساد ، لمزيد من التفاصيل انظر ، جريدة الشروق ، مفاجأة : المخابرات المصرية رصدت ضباط الموساد و صورتهم ، العدد 691 بتاريخ 23 / 12 / 2010 . رغم ما يثور حول جدية الخبر و ماهية دوافعه و أهدافه ، لمدى العلاقات الاستراتيجية بين البلدين خلال عهد مبارك .

(1) عادل عيد ، تطبيع العلاقات و أثره في التشريع المصري ، مجلة الدعوة ، العدد [63] بتاريخ يوليو 1981 .

(2) انظر ، نص البرتوكول العلاقات ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وملحقاتها ، مصدر سابق ، صـ81 ، الملحق [ج] ، ص 325 - 327

(3) المصدر نفسه .

(4) نص المعاهدة – م3 ، مصدر سابق ، صـ 45 الملحق [ج] ، ص 311 .

البرتوكول فقد نص في مادته الثانية على إزالة جميع الحواجز في وجه العلاقات الاقتصادية ، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية ، والعمل على إنماء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل . وما يتطلبه ذلك من حرية الحركة والانتقال للأشخاص والسلع بدون أي إعاقة [م3] . والإقرار بأهمية تلك العلاقات جميعها بأنها تحقق مصالح متبادلة وفقا لما نصت عليه المعاهدة ، بصرف النظر عما يثبته الواقع العملي لتطبيق مثل هذه العلاقات والزاما لأحد الطرفين بالموافقة على النظر بعين الاعتبار في المقترحات التي قد يري الطرف الآخر التقدم بها لهذا الغرض [م5 - فقرة 2] علاوة على التمتع بكافة حقوق النقل والمواصلات [البرية - البحرية - الجوية] لإسرائيل بمقتضى [م6] [1] . وبذلك حققت إسرائيل نصرا تكتيكيا بافتتاح المعاهدة بإنهاء حالة الحرب ، ونصرا استراتيجيا باختتامها بالتطبيع ..

2: **على صعيد علاقات مصر / العربية :-**

كان للمعاهدة تداعيات خطيرة على علاقات مصر بالوطن العربي ويعد مجرد التوقيع على اتفاق سلام- بل مجرد التفاوض مع إسرائيل- خروجا على الإجماع العربي الذي اعتبر أن القضية الفلسطينية ، وكذا علاقة أي بلد عربي بإسرائيل هي من قبيل القضية القومية التي لا يجوز لبلد عربي أن يتصرف فيها على نحو منفرد [2] .

ولم يقتصر الأمر عند حد خروج مصر على الإجماع العربي بتوقيعها على عقد سلام منفرد مع إسرائيل ، بل تعداه إلى تحطيم كافة التزامات مصر العربية وعزلتها عن عمقها الاستراتيجي . وكانت تلك إحدى اهتمامات أولويات إسرائيل ، بل كان ذلك المحصلة النهائية لمجمل أهدافها ؛ لذا حرص المفاوض الإسرائيلي على النص عليها بوضوح في صلب المعاهدة ، بل وبشكل صارخ ومستفز فقد ألزم مصر تنفيذ ما ورد في الاتفاقية تجاه إسرائيل مادامت إسرائيل تلتزم بما ورد فيها تجاه مصر ، بغض النظر عن السلوك الإسرائيلي تجاه الدول العربية الأخرى ، أو السلوك العربي تجاه إسرائيل لتكن مصر بمعزل عن هذا أو ذاك . وفي هذا الإطار لم تترك حكومة الليكود أية ثغرة لمصر للتحلل من التزاماتها بدعوى القيام بالتزامات سابقة مع الأطراف العربية ، بل تفرض على مصر وتجبرها بنص المعاهدة على ألا تدخل في التزامات في المستقبل تتعارض مع الالتزامات الواردة بالمعاهدة [3] .

وأكدت المعاهدة صراحة أنه في حالة تعارض الالتزامات السابقة لأي طرف مع الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة فإن الالتزامات الواردة بالمعاهدة تكون ملزمة ونافذة بموجب نص المادة السادسة - مضمون المعاهدة ولبها - التي دارت حولها معارك شرسة خلال المفاوضات دامت لمدة ستة أشهر وأمكن حل تلك المعضلة بالتفسيرات المتناقضة على نحو ما أوضحنا . ونظرا لأهمية هذا الموضوع نورد نص المادة التي نظمت تلك الأحكام ..

(1) انظر ، نص المعاهدة - م3 ، م5 ، مصدر سابق ، صـ 45 - 46، الملحق [ج] ، ص310 ، 312 . وكذلك بروتوكول علاقات الطرفين ، م2 ، م4 ، م6 ، م7 ، م8 ، مصدر سابق ، صـ 81 - 83 ، الملحق [ج] ، ص 325 ، 326 .

(2) ومن المفارقات أن مصر هي التي نادت بهذه المبادئ وعملت جاهدة طوال نضالها الدبلوماسي على الالتزام الفعلي بذلك ، هي ذاتها التي نقدت تلك العهود ، ولم يكن منطق ذلك الفارق الزمني فحسب ، بل كان تغير القيادة بأيديولوجيتها المتناقضة هو الحد الفاصل لتلك التناقضات الحادة لذلك البلد الواحد .

(3) انظر ، نص المادة [6] ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وملحقاتها ، وزارة الخارجية ، مصدر سابق ، صـ 46 ، . الملحق [ج] ، ص 312 .

1. لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة .
2. يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتها الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف أخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة
3. كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تكونا طرفا فيها بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات .
4. يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة .
5. مع مراعاة المادة 103من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تلزم الطرفين بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من الالتزامات الأخرى ، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة [م6] [1] .

وفي التحليل النهائي نجد أن المعاهدة تلزم مصر بنقض التزاماتها السابقة تجاه الدول العربية لأن معظم هذه الالتزامات وأهمها يتعلق بدور مصر في التصدي للمخطط الصهيوني ومقاومته بكل الوسائل ، أما وقد وضعت هذه الاتفاقية أسس " السلام " بين مصر و إسرائيل وبدون انتظار للبلدان العربية ، وأصبح لها أولوية على كافة الالتزامات الأخرى فإن مصر تصبح بنص المعاهدة في وضع لا تستطيع فيه الوفاء بالتزاماتها العربية ، بل ستصبح دولة محايدة في الصراع العربي / الإسرائيلي منذ بدء سريان المعاهدة وفقا لتعهدات حكومتها بذلك [2].
ولم تنته أهداف إسرائيل عند ذاك الحد ، بل ألزمت مصر في الواقع بما هو أكبر من الحياد وزجت بها على أن تكون طرفا منحازا لإسرائيل ضد الدول العربية . بمجرد الاعتراف بإسرائيل واحترام سيادتها على أراضيها والإقرار بحق تمتعها بالسلام داخل حدود آمنة [م3] ؛ وبناء عليه تكون هذه الحدود الآمنة حدودا معترفا بها فيما بعد ، وهو إقرار وقبول بمبدأ باطل لأنه لا توجد حدود آمنة وحدود غير آمنة فالحدود متعارف عليها جغرافيا وهو ما يمثل تحديا صارخا وإنكارا صريحا لشرعية الحقوق الفلسطينية [3] .
كما ألزمت إسرائيل مصر بالتكفل للتصدي لمنع صدور أي فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو العنف أو التهديد من داخل أراضيها أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرتها أو مرابطة على أرضها فالمقصود هنا بالطبع قوات لمنظمة التحرير الفلسطينية أو أي نشاط للمقاومة الفلسطينية . وعلى مصر أن تتعهد بتصفية النشاط الفلسطيني المسلح أو تقديمهم للمحاكمة ، وربما المحاكمة الإسرائيلية ؛ فلم تحدد المعاهدة جنسية الجهة المسئولة . [م3]

---

(1) المصدر نفسه ، صـ 46 – 47 ، الملحق [ج] ، ص 312 .
(2) انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ 249 ، ص 287 - 288 ، وكذلك نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ 76 .
(3) رياض الأشقر ، مرجع سابق ، صـ 17 .

كان ذلك شأن المعاهدة ، أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بشكل خاص في إطار الصفقة المصرية الإسرائيلية وحتى لا يتهم السادات بالخيانة بأنه وقع سلاما منفردا مع إسرائيل - فقد حمل السادات للفلسطينيين أقصى ما استطاع أن يصل إليه في مفاوضات واشنطن وما قد تبرع به بيجن لهم على صورة خطاب جانبي تحت مسمى الاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وبمجرد النظر إلى الخطاب " المزعوم " بأنه يمثل حلا للقضية الفلسطينية ، نجد أنه موجه من الرئيس الأمريكي إلى كل من السادات وبيجن ليذكرهما بما تم الاتفاق عليه سابقا في كامب ديفيد فقط ؛ فلم يلزمهما بتنفيذ ذلك ولكل منهما الحرية المطلقة بقبوله أو رفضه . فلم يتم الاتفاق بين الطرفين الإقليميين بشأن التوقيع وتوثيق ما تم التفاوض بشأنه لحل القضية الفلسطينية في وثيقة رسمية ومعنى ذلك أن الاتفاق غير ملزم . هذا من الناحية الشكلية ناهيك عن مضمون الاتفاق ذاته . فلم يكن الحل الذي قبلته مصر للمشكلة الفلسطينية إلا حلا إسرائيليا لحما ودما ، فضلا عن التشويهات التي تعمد بيجن إدخالها على الحكم الذاتي الذي تكرم بمنحه للفلسطينيين . فقد حسم بيجن الأمر بتحديد سلطة الحكم الذاتي في المجلس الإداري للسكان ومعنى ذلك أن السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة لإسرائيل فقط [1] . ففي الوقت الذي كان فيه الحكم الذاتي غطاء للمعاهدة المصرية الإسرائيلية ، كان أيضاً غطاء لما سوف يحدث في الضفة وغزة فيما بعد . فقد غلب على الخطاب لغة العمومية وعدم الدقة ، فضلا عن عدم تحديد موعد محدد لإجراء انتخابات الحكم الذاتي ، أما إضافة عبارة " بأسرع ما يمكن " عوضا عن تحديد موعد زمني فما هو إلا نوع من الاستخفاف والمهانة في إطار المماطلة . فعلى الجانب الآخر أرغمت إسرائيل مصر بتوقيتات محددة وواضحة بشأن إقامة علاقات طبيعية بينهما ، كما اهتمت مصر بتوقيتات محددة لا لبس فيها بشأن عملية الانسحاب من سيناء .

أما القضية التي لا يمثلها صاحب فقد صيغت بطريقة غير قانونية وبشكل مبهم لا يوضح أية شروط أو التزامات ، بل اقتصر الأمر على عبارات فضفاضة ربما لم ترد في أي اتفاق سابق في التاريخ . فقد اشترطت إسرائيل التوصل إلى اتفاق ولكل من وفدي مصر والأردن أن يضم فلسطينيين من الضفة وغزة ؛ كشرط مسبق لبدء انتخابات سلطة الحكم الذاتي . مع التوصية بالعمل من أجل الانتهاء من المفاوضات في أقرب تاريخ ممكن . ليكون ذلك مدخلا قويا لاتباع أسلوب المراوغة والتسويف الإسرائيلي في المفاوضات بهدف تأجيل البت في هذه القضية برمتها لأطول فترة ممكنة - وربما إلى ما لا نهاية - لإتاحة الفرصة لخلق واقع جديد يسمح لها بتنفيذ مخططاتها في الأراضي المحتلة وبالفعل نجحت إسرائيل في تحقيق أهدافها فتجاوزت المباحثات حول مفاوضات الحكم الذاتي شهرها الثلاثين خلال ثلاث عشرة جولة دون التوصل إلى شيء ،ثم توقفت تماما في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان ، و نجحت إسرائيل في خلق أوضاع جديدة عقب غزوها للبنان وإخراج المقاومة الفلسطينية [2] .

[1] انظر ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مشاريع التسوية ، صـ 82 – 85 .
[2] لمزيد من التفاصيل حول رحلة جولات مباحثات الحكم الذاتي ، انظر ، بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ 79 – 118 .

فما كانت الفترة الانتقالية المزعومة إلا منح إسرائيل فسحة من الوقت لترتيب وصياغة السياسة الإسرائيلية في الضفة وغزة للقبول بالحكم الذاتي طبقاً لمفهوم بيجن في إطار السيادة الإسرائيلية على هذه المناطق . وإلا فسيبقى الوضع على ما هو عليه . ولتنفيذ ذلك بدأ النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يتصاعد بشكل خطير ، يتسارع مع الزمن لخلق واقع إسرائيلي ينفذ على مدى السنوات الخمس التالية لموازنة الواقع العربي الفلسطيني لحين طمس معالم هذا الوجود نهائياً [1] .

فقد تراجعت قوى الدفع لتفعيل مباحثات الحكم الذاتي ، حيث غاب الشريك الكامل عن تلك الجولة من المفاوضات فبدا كارتر عازفاً عن الزج بوقته و جهده في مثل تلك الجولة فقد تحقق له ما أراد ، فلم المجازفة في قضية ارتأها كارتر خاسرة ؟[2] . وبخاصة تزامن بدء مباحثات الحكم الذاتي في مرحلتها الأولى مع تصاعد العديد من الأزمات والأحداث الدولية التي استحوذت على اهتمام الإدارة الأمريكية تصدرتها أحداث الثورة الإيرانية وإطاحتها بالشاه وحدوث أزمة الرهائن الأمريكية في طهران ، وتلا ذلك حدوث الغزو السوفيتي لأفغانستان . وقد أدى تلاحق هذه الأحداث الدولية لأن ينأى كارتر بنفسه عن التورط شخصياً في مباحثات الحكم الذاتي . مضافاً إلى ذلك اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية . ولم يكن السادات بأحسن حالاً من الرئيس الأمريكي فقد عقد العزم بأنه لن يخوض الحرب في حالة تعثر المفاوضات حول الحكم الذاتي أو حتى الربط بين مسألة التطبيع وبين تقدم مباحثات الحكم الذاتي ، فلم يكن السادات على استعداد لتقبل تداعيات مثل ذلك الربط وتأثيره على إتمام الانسحاب من سيناء رغم حرصه على تنشيط المباحثات والإسراع بإنجاز أي تقدم ملموس رداً على الاتهامات العربية والفلسطينية وكذلك المعارضة الداخلية في مصر[3]. لمواجهة العزلة التي فرضتها عليها الدول العربية وتنقية الأجواء المسمومة بالاتهامات والحملات الإعلامية المكثفة باتهام السادات بالخيانة وكان أقصى ما بوسع السادات الذهاب إليه لمواجهة الاستفزازات الإسرائيلية هو سحب السفير المصري[4] .

وعلى الجانب الأخر لم يكن لدى بيجن أي رغبة أو جدية في التوصل لاتفاق مع مصر حول أسس و شروط منح الفلسطينيين في الضفة والقطاع حكماً ذاتياً لا يتفق مع التطور الإسرائيلي كما ورد بمشروعه الخاص الذي يقضي بمنح الفلسطينيين حداً أدنى من الحكم الذاتي لا يتجاوز الإدارة المحلية للأراضي المحتلة في إطار الدولة الإسرائيلية . لذا حرص بيجن على تأخير بدء المباحثات أملاً في إقصاء الدور الأمريكي عن المشاركة في مباحثات الحكم الذاتي . ومن ناحية أخرى لم تكف حكومة الليكود عن انتهاج كافة السياسات والممارسات في الأراضي المحتلة والتي من شأنها تكريس السيطرة الإسرائيلية على هذه الأراضي وفرض أمر واقع يحول دون أي تطور نحو استقلال فلسطيني تمهيداً للمطالبة الإسرائيلية بالسيادة على هذه الأراضي عقب انتهاء المرحلة الانتقالية ، ومن ذلك تكثيف النشاط الاستيطاني وتصعيد الإجراءات القمعية ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع.

---

[1] على عطية هيبة ، مرجع سابق ، صـ 60 .

[2] انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ 307 – 309 .

[3] انظر ، مجلس الشعب ، دور الانعقاد الثالث ، الفصل التشريعي الثاني ، 9 / 4 / 1979 ، مضبطة 60 ، صـ 5526 -5536 ، مصدر سابق ، للاطلاع على موقف القوى المعارضة و الجبهة الداخلية إزاء المعاهدة و الحكم الذاتي .

[4] لم تندد مصر بإسرائيل إزاء غزوها للبنان ولأول مرة منذ 30 عاماً تلتزم جانب الصمت . انظر نص برقية عيزرا وايزمان لوزير الحربية المصري والإشادة بتلك التطورات ، عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ 267 .

وقد كان من شأن هذه السياسات والممارسات تسميم مناخ مباحثات الحكم الذاتي وعدم تشجيع الفلسطينيين خاصة المعتدلين منهم للمشاركة في هذه المباحثات . وقد اتبعت إسرائيل تكتيكا تفاوضيا في المباحثات يجعل من إمكانية الإسراع بالتوصل لاتفاق حول أسس إقامة الحكم الذاتي أمرا بعيد المنال ، وذلك بتركيز الوفد الإسرائيلي على الخوض في التفاصيل والوسائل المختلفة لتنفيذ الحكم الذاتي ورفض أن تركز المفاوضات على الاتفاق أولا على مجموعة المبادئ العامة كما يطالب به الوفد المصري [1] .

وجاءت التحرشات الإسرائيلية بلبنان ومتابعة إسرائيل اعتداءاتها المتكررة على جنوبه . كل ذلك أوضح عدم جدية إسرائيل مطلقا في تهيئة جو ملائم للسلام ، ثم جاءت الغارة الإسرائيلية على العراق [7 مايو1980] وتدميرها لمفاعله النووي لتثير موجة من الحنق والاحتجاج داخل صفوف القوى السياسية المعارضة للمعاهدة كما أثارت كافة قطاعات الشعب ومؤسساته المختلفة .

ومن المفارقات أنه اتسمت ردود الأفعال الرسمية المصرية على التصرفات الإسرائيلية المتعنتة والمستفزة بالسلبية الشديدة ، ولم يتجاوز في معظم الأحيان الاحتجاجات أو التصريحات عديمة الجدوى والتأثير . إزاء انحراف إسرائيل وتطرفها في تعمد إحراج السياسة المصرية وإهانتها لكي تزيد من عزلتها العربية ولتنسف مباحثات الحكم الذاتي الجارية . وهو ما يعني موافقة مصر الصريحة أو الضمنية على كافة التصرفات الإسرائيلية . وبالمقابل شرع السادات بحماس في إجراءات التطبيع والاستجابة إلى كافة المطالب الإسرائيلية حول هذا الموضوع إلى حد تصريح السادات باستعداده لمد إسرائيل بجزء من مياه النيل . وبصرف النظر عن الجوانب القانونية لهذا التصريح أو قدرة السادات على الوفاء به فإن أحدا في مصر لم يستوعب الدوافع التي حدت بالسادات إلى إظهار هذا القدر من الود وهذا الاستعداد الضخم للتعاون إلى أبعد مدى في الوقت الذي وصل فيه الصلف الإسرائيلي والاعتداء المتكرر على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وضرب لبنان إلى أقصى مدى [2] . ولقد أفضت هذه المفارقات بين السلوك المصري والتصرفات الإسرائيلية إلى إقناع فصائل الحركة الوطنية المصرية بأن المعاهدة قد شلت الإرادة الوطنية تماما ، وكبلتها بالقيود التي يصعب الفكاك منها ، وهو ما دفع الفصائل التي كانت قد وافقت على المعاهدة إلى إعادة النظر في موقفها وهو ما سوف نتناوله في حينه .

وعلى المحور العربي :- ساد مناخ هستيري وتصاعدت حدة الحملات الإعلامية الموجهة ضد مصر ، وتعالت الاتهامات بالخيانة والتوقيع على صلح منفرد مع إسرائيل ، كما اتخذت عدة إجراءات ضد مصر في أعقاب توقيعها على " معاهدة السلام " مع إسرائيل ؛ لعل أهمها تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ، ونقل مقرها من القاهرة إلى تونس ، وقطع غالبية الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، وفي ظل هذا المناخ العدائي الذي قادته جبهة الصمود والتصدي كان من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - على الأردن أو

---

[1] بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ 81 – 87 .
[2] بشأن هذا التحليل ، راجع نور الدين كمال ، ص102 -103 .

الفلسطينيين المشاركة في مباحثات الحكم الذاتي ، الأمر الذي انعكس بالسلب على مسار المباحثات ونتائجها [1].

3: على صعيد الوضع الخاص للولايات المتحدة :-

لم تقتصر أخطار وتداعيات المعاهدة على المساس باستقلال مصر الوطني وسيادتها على أراضيها ، ولا على تحطيم علاقاتها بوطنها العربي الذي يمثل الاحتياطي الاستراتيجي لها عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، ومجالها الجوي الذي يكسبها الدور الريادي بالمنطقة ، وإنما تجاوز ذلك إلى إحكام تبعية مصر للولايات المتحدة - بعد ما أجهزت بصورة شبه تامة على جسورها مع موسكو - وتقنين هذه التبعية . وبناء على دور الشريك الكامل الذي لعبته واشنطن خلال المفاوضات بين مصر و إسرائيل - كما تم توضيحه أثناء سير المفاوضات . فقد كانت النتائج المنطقية لذلك هو ما جسدته مواد المعاهدة وملاحقها ؛ فقد أسندت المعاهدة دوراً تنفيذيا محددا في إطارها للولايات المتحدة على النحو التالي [2] .

1. فقد انفردت واشنطن دون غيرها بالقيام بعمليات الاستطلاع الجوي والإشراف على الانسحاب ، كما أسند لها إمكانية القيام بالتفتيش للتأكد من حجم القوات والتسليح ومدى الالتزام بقيود المعاهدة والتزاماتها ، بناء على طلب أي من الطرفين ، أو طلب الأمم المتحدة [طبقا لما نصت عليه م7 من المرفق الملحق بالبروتوكول الخاص بالانسحاب وترتيبات الأمن] .
2. كما انفردت الولايات المتحدة بمهمة تشكيل قوات الأمن في حالة فشل الأمم المتحدة ومجلس الأمن عن الوفاء بذلك - وهو ما حدث بالفعل فقد رفضت الأمم المتحدة بالطبع وهو ما كان متوقعا تشكيل قوات لم يطلب منها المجتمع الدولي تشكيلها- و يتضح من ذلك أن هذا الدور الهام سيؤول في النهاية إلى الولايات المتحدة . ولما كانت هذه القوات هي قوات دائمة لا يجوز سحبها إلا بموافقة الطرفين ، ومن المؤكد أن ذلك القيد و أضراره موجه ضد مصر ، وهو ما يستحيل معه مطالبة إسرائيل بسحب هذه القوات التي هي في واقع الأمر لصالحها بكل المقاييس . وبذلك أسندت مهمة بقاء هذه القوات ودوامها إلى قرار إسرائيل ومن ورائها واشنطن ، وبالتالي تحولت هذه القوات في الواقع إلى قوات احتلال دائم تابعة مباشرة للولايات المتحدة ؛ فقد تم استبدال الاحتلال الأمريكي بالاحتلال الإسرائيلي ولكنه تحت الصفة الشرعية بدوامها .
3. أصبحت الولايات المتحدة الحارس الوحيد والضامن لقيام الأطراف المعنية بتنفيذ الالتزامات الواردة في المعاهدة . وكان هذا المبدأ سيفا ذا حدين حد الأمان والحماية لإسرائيل ،وحد العقاب والانتقام المشهر في وجه مصر فقد التزمت واشنطن بمراقبة تنفيذ وتطبيق المعاهدة نصا وروحا تحقيقا لأمن إسرائيل وسلامة مصالحهما المشتركة ، لذا أخذت واشنطن على عاتقها مهام تنفيذ المعاهدة والإجراءات اللازمة إزاء خرق المعاهدة أو حتى التهديد بخرقها فضلا عن التزام واشنطن بمعارضة كل إجراء أو قرار في الأمم المتحدة يتعارض ومعاهدة السلام ،علاوة على الاستجابة لاحتياجات إسرائيل العسكرية والاقتصادية متوازيا مع

---

(1) نور الدين كمال ، المرجع نفسه .

(2) م7 – المرفق الملحق بالبرتوكول الخاص بالانسحاب وترتيبات الأمن ، معاهدة السلام ، مصدر سابق ، صـ 70 ، الملحق [ج] ، ص 324 .

استمرار فرض قيود على إمدادات الدول الأخرى بالأسلحة إذا قدرت احتمال استخدامها في هجوم مسلح ضد إسرائيل [1]

وتحقيقاً لذلك تم تعزيز التواجد الأمريكي في المنطقة ، بتزويد إسرائيل بأعتدة طوارئ ، واستغلال حق الملاحة والطيران في مضايق تيران وخليج العقبة . وإن من شأن هذه التهديدات ردع نظام السادات وأي نظام يخلفه من انتهاك المعاهدة أو حتى التفكير في مثل هذا الأمر [2] .

وأخيراً كان توقيع معاهدة السلام إيذانا بدخول واشنطن الشرق الأوسط بكل ثقلها وبشكل فعال رسميا بناء على رغبة الأطراف المحلية للصراع - وما لذلك من أبعاد على الصراع الدولي بين العملاقين -بما في ذلك الوجود العسكري المادي في مصر قلب الوطن العربي ومفتاح الشرق الأوسط والذي تعددت أبعاده وأهدافه لتصل إلى حد حماية النظام الحاكم من أية تقلبات داخلية ، ودفعه للسير قدما في اتجاه التغير والتحول للغرب الذي قد بدأ بالفعل منذ وقت ليس بقصير ، خاصة ما طرأ على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي بانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وانعكاسات ذلك على الحياة السياسية والبرلمانية لتتلاءم مع الأوضاع الراهنة وبالتالي لابد من حمايته بالقوة المسلحة.لتصبح معاهدة السلام قاعدة أساسية لإنشاء نظام دفاعي استراتيجي أمريكي جديد في الشرق الأوسط ، هدفه المعلن وقف المد السوفياتي في المنطقة والحفاظ على استقرارها في ضوء الدور الجديد الذي رسمته المعاهدة لقيام مصر بالتغطية السياسية للعمليات العسكرية الإسرائيلية سواء ضد المقاومة الفلسطينية أو لبنان أو العراق ،أو غير ذلك [3]. مما يقودنا إلى ضرورة إلقاء الضوء على بعض نماذج القوى السياسية المعارضة لنهج سياسة السادات و بخاصة تجاه عملية التسوية للصراع العربي/الإسرائيلي التي لا تقتصر على الأحزاب فقط ، وإنما تمتد لتشمل قطاعا واسعا من الهيئات و جماعات المصالح و الضغط - كما أشرنا سابقا - و تلك جماعات عديدة يصعب الاحاطة بتفاصيل مواقفها من عملية التسوية بشكل دقيق ؛ نظرا لضيق المجال . لذا نقتصر على تحليل موقف حزبين من أحزاب المعارضة المسموح بهما رسميا وهما حزب التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي و حزب العمل الاشتراكي . و استبعد حزب الأحرار من نطاق التحليل لأسباب عديدة لعل أهمها نشأة الحزب وملابسات ظهوره على الساحة السياسية في ظل ظروف غير واضحة ، و من ثم لا توجد لدينا معايير يمكن الاستناد إليها لتحديد القوى الاجتماعية و السياسية التي يمثلها . فهو لا يعد امتدادا لقوى اجتماعية و سياسية راسخة و ضاربة الجذور في المجتمع المصري على عكس حزب التجمع الذي هو امتداد و تعبير عن التيارات الماركسية و الناصرية و القومية على اختلاف روافدها .، وحزب العمل الذي هو امتداد لحزب مصر الفتاة . كما يتناول التحليل موقف الجماعات الدينية الإسلامية ، فعلى الرغم من أن تلك الجماعات لا تشكل حزبا سياسيا رسميا إلا أنها لعبت دورا سياسيا بالغ الأثر ، وربما أهم الأدوار على الإطلاق في تعبئة الرأي

---

(1) انظر ، نص مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية ، موشي دايان ، الاختراق ، ملحق وثائق ، مرجع سابق ، صـ 364 . وكذلك انظر ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 461 – 462 .

(2) عبد الحفيظ محارب ، الإسرائيليون يقومون المعاهدة شئون فلسطينية ، أيار / مايو 1979 العدد [90] ، صـ 157 .

(3) حيث مثلت تطورات الأحداث في المنطقة ؛ بدءا من قصف المفاعل النووي العراقي و مرورا بضم مرتفعات الجولان و استمرارا للاستفزازات الإسرائيلية الكبرى في العالم العربي وتكثيف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية و غزو لبنان ، الذي مثل إحدى تداعيات الصلح بين مصر و إسرائيل على المدى الطويل . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، رياض الأشقر ، مرجع سابق ، صـ 18 – 22 .

العام المصري ضد المعاهدة المصرية / الإسرائيلية [1]. ورغم هذا القصور فإننا نعتقد أن هذا الاختيار يمكن أن يعكس بدرجة مقبولة تطور موقف القوى السياسية و الاجتماعية بشكل عام من عملية التسوية . فحزب التجمع هو نموذج للحزب السياسي الواضح أيديولوجيا و الذي يحدد مواقفه السياسية استنادا إلى عقيدته و هي بطبيعتها متصادمة مع توجهات الحزب الحاكم ، وبالتالي فهو حزب رافض منذ البداية لعملية التسوية المنفردة في إطار رفضه للتوجهات الاقتصادية و الاجتماعية لنظام السادات . أما حزب العمل الاشتراكي فهو نموذج للحزب الذي أخضع موقفه من قضية التسوية لاعتبارات سياسية محضة تعلقت بظروف نشأته فمثل نموذجا بدأ يقبول المعاهدة بتحفظات وانتهى برفضها رفضا صريحا و قاطعا . أما التيارات الدينية فهي تعد نموذجا للضمير العام للشعب المصري ، لذا فإن بحث موقفها من التسوية هو مسألة أساسية . وعموما اعتمدنا في تحليلنا لمواقف هذه القوى المختلفة على ما صدر عنها من بيانات ، بالذات مطبوعاتها الرسمية على صفحات صحفها الناطقة باسمها : مجلتي الدعوة و الاعتصام بالنسبة للجماعات الدينية ، و جريدة الشعب الأسبوعية الناطقة بلسان حزب العمل ، وجريدة الأهالي الناطقة بلسان حزب التجمع .

<u>أما حزب التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي :</u>

يعتبر حزب التجمع الوطني أكثر الأحزاب المسموح بها رسميا على الساحة اتساقا في موقفه من عملية السلام مع إسرائيل و أكثرها وضوحا . نتيجة لمنطلقاته الأيديولوجية المحددة المعالم التي ساهمت في رسم رؤية و تفسير الحزب لمغزى الأحداث الجارية و دلالاتها . و رغم أن التجمع ليس حزبا و إنما أقرب إلى صيغة الجبهة الائتلافية منه إلى الحزب ، حيث يضم تيارات شتى و قوى اختلفت في منابعها الفكرية والتاريخية والنظرية: اشتراكية و ماركسية و ناصرية و قومية و التيار الديني المستنير ، إلا أن هناك قدرا كبيرا من الاتفاق بين هذه التيارات على الخطوط الأساسية [2] . وكان ذلك انعكاسا للواقع السياسي و القيود المفروضة على نشأة الأحزاب ، لذا يتميز حزب التجمع بصيغة فريدة أطلق عليه " الحزب المتعدد الأيديولوجيات " .

و عموما لم ينظر الحزب إلى النهج المصري في التعامل مع الصراع العربي / الإسرائيلي الذي بدأ يأخذ منحنى خطيرا مع زيارة السادات للقدس ، باعتباره سياسة منفصلة و قائمة بذاتها ، و إنما باعتباره جزءا من سياسة عامة في إطار المخطط الأمريكي الرامي إلى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط و إلى تفكيك التجربة الناصرية التي انتهجت خطا واضحا في التحرر الوطني و محاولة التطبيق الاشتراكي في مصر . وقد اعتبر الحزب أن هذه السياسة التي توجد جذورها الحقيقية في سياسة الانفتاح الاقتصادي من شأنها إضعاف مصر في مواجهة التحديات الخارجية ، وربط مصر بروابط التبعية الاقتصادية والثقافية بالغرب الرأسمالي،وفقدان مصر لاستقلالها السياسي والاقتصادي . و لم يكن التقارب المصري / الإسرائيلي إلا حلقة في هذه السلسلة باعتبار أن إسرائيل ليست سوى أداة في يد الإمبريالية الأمريكية أو بالأدق تحقيقا لأهداف و مخططات متطابقة لكل منهما . و من هذا المنطلق عارض حزب التجمع زيارة السادات لإسرائيل و ما ترتب عليها من نتائج مجسدة في

(1) بشأن هذا التحليل راجع ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، 96 - 97 .
(2) انظر ، عمرو الشوبكي حزب العمل ،[القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ط 1 2005] ، ص 28 - 29 .

الاتفاقي كامب ديفيد ، ثم " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية [1] . واستنادا إلى ثبات موقف الحزب الذي لم يتغير على امتداد مسار التسوية و هو ما طرحته جريدة الأهالي على امتداد الفترة التي لم تكن سوى شرح و تأييد لوجهة النظر التي أوردناها [2] . و هو ما أعلنه رئيس الحزب خالد محي الدين في ساحة مجلس الشعب أثناء مناقشات " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية معددا أسباب رفض الحزب لها على النحو التالي :

- تنطوي الاتفاقية على إهدار للسيادة المصرية لأنها لا تعطي مصر سوى انسحاب مشروط من سيناء و بالتالي تدعم المعاهدة التفوق الإسرائيلي بينما تضر بقضية السلام و تعرضه على المدى الطويل لأخطار كثيرة ، بسبب تدعيمها لاستمرار الخلل الاستراتيجي بين إسرائيل و الدول العربية .
- تضعف المعاهدة التزامات مصر العربية بنص المعاهدة ذاتها لأنها تعطي هذه المعاهدة أولوية على الالتزامات الأخرى ، و بالتالي تضعف التضامن العربي الذي تدعم أساسا بسبب الخطر الصهيوني ، فبإلغاء هذا الخطر و عقد صلح و صداقة و تعاون مشترك فإن مبدأ الالتزامات العربية تصبح في حكم المستحيل .
- إضعاف دور مصر القيادي ؛ فبمجرد قبول مصر الصلح المنفرد و عقد سلام مع إسرائيل فقدت شرعيتها وأهليتها لهذه القيادة لمدى ارتباط هذه الزعامة أساسا بقيادة مصر للصراع / العربي الإسرائيلي و نضالها المرير من أجل القضية العربية و الحل الشامل لنزاع الشرق الوسط .
- تلتزم مصر بنص المعاهدة بإقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل ، و لم تكمن خطورة ذلك في قضية قيام هذه العلاقات قبل الانسحاب أو بعده ، و لكن القضية أن ذلك يتجاوز حق ما يلزم به القانون الدولي . فالاعتراف القانوني الذي يأتي بعد إنهاء حالة الحرب لا يلزم أي دولة في العالم بإقامة علاقات دبلوماسية و تجارية و ثقافية . فهذه قرارات سيادة و النص عليها في المعاهدة يمثل ثمنا ضخما دفعته مصر لهذه المعاهدة ، ودفعته قبل الانسحاب الكامل مما يجبر مصر على ابتلاع الاستفزازات الإسرائيلية و يضعها تحت ضغط عنيف مهما تمادت إسرائيل في صلفها و تعنتها .
- المعاهدة صفقة ثنائية و ليست حلا شاملا ، ومن شأنها عزل مصر ليس فقط عن وطنها العربي بل أيضا عن العالم الإسلامي و عالم عدم الانحياز ، و هو ما سيساعد بطبيعته على إضعاف قدرة مصر على مقاومة الضغوط الإسرائيلية و الأمريكية [3] .

و إضافة إلى ذلك عكست صحيفة الأهالي* التي انهالت عليها الضربات إلى حد مصادرة أعدادها وعدم قدرتها على الظهور أحيانا كثيرة السياسة الإسرائيلية و ممارساتها الاستفزازية و ما انطوت عليه من تصرفات بعد

---

(1) لمزيد من التفاصيل ، راجع ، **الأهالي** صحيفة تحت الحصار ، إعداد حسين عبد الرازق [القاهرة : دار العالم الثالث ط1 1994 . ص 151 - 152] .
(2) الأهالي ، أول فبراير 1978 [العدد الأول] . كذلك 15 أبريل [العدد العاشر] .
(3) مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة 60 ، بتاريخ 9 / 4 / 1979 [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ط 1979] ، ص 1150 - 1155 .
* أمام اشتداد المواجهة مع النظام الحاكم واعتقال قيادات الحزب و مصادرة صحيفته اضطر الحزب لإصدار نشرة التقدم للتوزيع الداخلي على الأعضاء بديلا عن الأهالي ابتداء من 8 نوفمبر 1978 و حتى 4 مايو 1982

المعاهدة و خنوع القيادة المصرية و ضعفها إزاءها و مدى أبعاد ذلك و أخطاره على الصعيدين الداخلي و الخارجي لتؤكد صحة موقف الحزب جملة و تفصيلا [1] .

و رغم الضربات التي وجهت للحزب و صحيفته فقد رفض الحزب أن يستسلم للضغط أو أن يحل نفسه و لعب دورا هاما مع باقي فصائل الحركة الوطنية لمقاومة كامب ديفيد و معاهدة السلام ؛ لينتهي به المطاف أخيرا بأن يلقى بعدد كبير من مناضليه في السجون في مواجهة اعتقالات سبتمبر 1981 .

أما حزب العمل الاشتراكي :

لقد اتسمت عملية التحول للتعددية السياسية المقيدة بمركزية دور القيادة السياسية و امتلاك زمام إدارة و قيادة عملية التحول و السيطرة على خطواتها ، فكان السادات محور التجربة الحزبية ؛ حيث لعب خلال الفترة [1974- 1981] أدوار المبادر و المشجع و الحكم المحايد بين الأطراف المتصارعة ، و في مرحلة أخرى أدوار القاضي و صانع القرار عند وصول الحوار إلى لحظات حاسمة . و بدا السادات مسيطرا تماما على خطوات التحول و على ممارسة التجربة بالشكل والحدود التي تضمن استمرار تحكمه وسيطرته و رقابته على النظام ككل . و هو ما بدا واضحا على نشأة حزب العمل بصفة خاصة [2] .

و هو ما انعكس على موقف حزب العمل الاشتراكي من اتفاقيتي كامب ديفيد الذي كان أكثر المواقف إثارة و أغناها بالدلالات . و يرجع ذلك في المقام الأول إلى الظروف الخاصة التي نشأ فيها الحزب والملابسات التي صاحبت تلك النشأة . فقد تم تأسيس الحزب في ظروف تعرضت فيها التجربة الديموقراطية الهشة التي بدأت بتشكيل المنابر في إطار الاتحاد الاشتراكي ، واستكملت بتحول هذه المنابر إلى أحزاب و السماح بإنشاء أحزاب جديدة إلى نكسة حقيقية . كان حزب الوفد الجديد قد استكمل إجراءات تأسيسه و تمت الموافقة على قيامه ، وبدأ يمارس نشاطه بالفعل . و لكن لم يمض على قيامه عدة شهور حتى صدر القانون 33 لعام 1978 و الخاص بحماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعي و الذي بموجبه حرم رئيس الحزب فؤاد سراج الدين و آخرون من ممارسة حقوقهم السياسية فأعلن الحزب حل نفسه في يونيو 1978. وفي الوقت نفسه تعرض حزب التجمع لضغوط عنيفة من جانب الحكومة ، و بدأت لعبة المصادرة مع صحيفة الأهالي الناطقة باسمه في هذه الظروف و حفاظا على الشكل الديمقراطي شعر السادات بالحاجة إلى وجود معارضة يمكن السيطرة عليها أو على الأقل احتواؤها في إطار محدد لا يتصادم مع الخط السياسي العام الذي ينتهجه على الصعيدين الداخلي و الخارجي. لذلك شجع السادات قيام حزب العمل الاشتراكي ، و ذلل أمامه جميع العقبات الإدارية والقانونية التي كانت تحول دون قيام الأحزاب بسهولة * . و لم يمانع الحزب الوطني من مساعدة حزب العمل في هذا الصدد . و لم يقتصر الأمر عند حد الموافقة أو التشجيع ، و لكن تم اختراق الحزب من داخله وعلى أعلى مستوياته ** . و لكن

---

(1) انظر ، حسين عبد الرازق ، صحيفة تحت الحصار ، مرجع سابق . إضافة إلى أعداد صحيفة **الأهالي** [عدد 16 بتاريخ 17/ 5 / 1978 ، العدد 17 بتاريخ 24 /5 / 1978 ، العدد 23 بتاريخ 2 / 8 / 1978 ، العدد 25 بتاريخ 16 / 8 / 1978 ، العدد 30 بتاريخ 18 / 10 / 1978 ، العدد 31 بتاريخ 25 / 10 / 1978] .

(2) عمرو الشوبكي ، مرجع سابق ، ص 20 .

* و من أهم هذه العقبات اشتراط وجود عشرين عضوا بمجلس الشعب من بين الهيئة التأسيسية لأي حزب جديد .

** حين أصبح محمود أبو وافية عديل السادات نائبا لرئيس الحزب .

الأمور لم تسر في الطريق المرسوم لها فقد بدأ حزب العمل يشعر تدريجيا أن السياسات الحكومية داخليا و خارجيا تواجه بمعارضة حقيقية ولا تجد صدى لدى رجل الشارع المصري ،و كان عليه أن يختار بين أن يصبح حزبا حقيقيا له قواعد شعبية أو أن يتحول إلى مجرد ديكور ديمقراطي[1] . و فيما يتعلق بكامب ديفيد فقد وافق الحزب رسميا عليها و لكنه أبدى عددا من التحفظات و المخاوف تدور حول محاور ثلاثة يمكن إجمالها على النحو التالي :

المحور الأول : و هو المحور الوطني المصري ، فقد اعتقد الحزب أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل لا يمكن أن يتوفر له المناخ المناسب إلا بعد إتمام الانسحاب الكامل من سيناء . و بالتالي تحفظ الحزب على تبادل السفراء بعد إتمام المرحلة الأولى من الانسحاب كما نصت الاتفاقيات. وفي الوقت نفسه أبدى الحزب بعض المخاوف حول احتمالات الغزو الاقتصادي لمصر من جانب إسرائيل و طالب باليقظة و الحرص .

المحور الثاني : ومثل محور العلاقات العربية المصرية ، فقد اعتبر الحزب أن المعاهدة المصرية / الإسرائيلية خطوة أولى في طريق طويل لن يكتمل إلا بالجلاء الكامل عن الأراضي العربية المحتلة في سوريا و الضفة الغربية وغزة والقدس ، وطالب بالحفاظ على التضامن العربي .

المحور الثالث : و هو المحور الاستراتيجي والدولي ، ويلاحظ أن الحزب لم يحدد موقفا واضحا في هذا الصدد واكتفى بالإشادة بالجهود الأمريكية لإبرام هذه المعاهدة ، وطالب و اشنطن بالضغط على حليفتها إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي العربية [2] .

و يرجع هذا الموقف المبدئي من كامب ديفيد مجسدا في التأييد الحذر أو المشروط كمحصلة لعوامل عديدة لعل أهمها : الضغط الحكومي بكافة الأشكال والوسائل وبخاصة من خلال التأثير المباشر للجناح الذي يتزعمه محمود أبو وافيه داخل الحزب. إلى جانب الظروف الخاصة التي أدت إلى نشأة الحزب -كما سبق أن أوضحنا- وهي ظروف لم تكن تسمح للحزب إلا بقدر ضئيل من الحركة إلا بعد مرور فترة من الوقت يدعم فيها الحزب مواقعه و يكتسب ثقة الشعب . و بعدها يستطيع الحزب أن يعبر عن مواقفه بشكل أكثر تحررا . و بناء على ذلك عندما طرحت المعاهدة على مجلس الشعب للمناقشة أعلن رئيس الحزب إبراهيم شكري موافقة الحزب على المعاهدة [3] .

غير أن ذلك لم يدم طويلا ، فقد بدأ الحزب يغير من موقفه من المعاهدة تدريجيا و تتصاعد حدة الخلافات مع الحكومة حول سبل تطبيقها و الآثار التي ترتبت عليها ، إلى أن قرر الحزب في بيان أصدره و نشرته صحيفة الشعب الناطقة باسمه [في 3 مارس 1981] إسقاط الموافقة على المعاهدة و اعتبارها كأنها لم تكن ، وأعلن رفضه لاتفاقيتي كامب ديفيد و ملحقاتهما [4] .

---

[1] بشأن هذا التحليل ، راجع ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، ص 100 .
[2] المرجع نفسه . ص 101 .
[3] لمزيد من التفصيل ، انظر ، مجلس الشعب ، مضبطة 61 بتاريخ 10 / 4 / 1979 ، مصدر سابق ، ص 1113 .
[4] جريدة الشعب ، بتاريخ 3 / 3 / 1981 .

وعموما يرجع تغيير موقف الحزب إلى عدة أسباب يتعلق بعضها بالممارسات الإسرائيلية و التفسير الإسرائيلي للاتفاقيات ، كما يرجع بعضها الآخر إلى التصرفات المصرية على ضوء الممارسات الإسرائيلية ، و أخير إلى عوامل سياسية أهمها تزايد السخط الشعبي و رفضه لتلك المعاهدة و خشية الحزب من عزلته جماهيريا إن هو استمر في تأييدها .

و من المفارقات أن الحزب و صحيفته لم يكتفيا بمجرد إصدار بيانات التنديد والمقالات الملتهبة و إنما لعبا دورا مهما في هذه المرحلة على صعيد التعبئة الشعبية لمواجهة كامب ديفيد و تداعياتها . فطالب الحزب بوقف التطبيع و مقاطعة البضائع الإسرائيلية ، و خصوصا بعد احتلال جنوب لبنان ثم ضرب المفاعل النووي العراقي [يونيو 1981] . وفتحت الصحيفة صدرها لبيانات قوى المعارضة بكافة اتجاهاتها خاصة بعد الضغط الرهيب الذي يتعرض له حزب التجمع الوطني في تلك المرحلة [1] . ووصل الأمر إلى أن أصبح السادات شخصيا عرضة لهجوم عنيف [2] .

هكذا أصبح حزب العمل الاشتراكي الذي بدأ بالموافقة على كامب ديفيد طرفا فاعلا في القوى الوطنية التي التقت كلها في النهاية لمواجهة القوى الساداتية ؛ لتتصاعد حدة المواجهة و تصل ذروتها باعتقالات سبتمبر 1981؛ حين قرر السادات وضع ما يقرب من ألفين من زعماء المعارضة في السجون ، و نقل عدد ضخم من الصحفيين وأساتذة الجامعات إلى وظائف إدارية لمجرد التنبيه لخطورة غزوالثقافة الإسرائيلية لمصر والاعتراض على سياسة السادات ونهجه في التعامل مع العدو الصهيوني ، لتنتهي الحقبة الساداتية ، و تغلق ملفاتها بهذه الصفحة [3].

ثالثا : التيارات الإسلامية :-

يرتكز محور الخلاف بين السادات و التيارات الإسلامية على منهج السادات في التعامل مع الصراع العربي / الإسرائيلي و اتباع سياسة الحل المنفرد ، و من الجدير بالملاحظة هنا أنه على الرغم من دخول النظام الناصري في جولات تصادم متكررة مع جماعة الإخوان المسلمين إلا أن النهج الناصري في معالجة الصراع العربي / الإسرائيلي لم يكن مطلقا من بين أسباب هذا الصدام *، ليبقى الصراع العربي / الإسرائيلي بعيدا عن محور الخلافات بين الطرفين لأنه لم يكن هناك خلاف بينهما حول ضرورة التصدي لإسرائيل و مقامة مخططاتها التوسعية ، و إن كانت المنطلقات الأيديولوجية و أسباب و وسائل كل منهما في إدارة هذا الصراع مختلفة [4]، و لا ينفي ذلك محاولات السادات في فترة حكمه الأولى ، وبخاصة بعد حرب أكتوبر 1973 أن يكسب ثقة التيارات الإسلامية و أن يعتمد عليها في مواجهة القوى المناوئة و بخاصة القوى اليسارية و الناصرية ؛ فأفرج عن جميع المعتقلين من الإخوان المسلمين و سمح لهم بممارسة نشاطهم العلني دون الانخراط في حزب سياسي.

---

(1) جريدة الشعب ، المصدر نفسه ، بتاريخ 14 / 4 / 1981 .

(2) جريدة الشعب ، المصدر نفسه ، بتاريخ 9 /6 / 1981 .

(3) انظر ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، ص 103، كذلك ، شوقي خالد ، محاكمة فرعون : خبايا محاكمة قتلة السادات [القاهرة : سينا للنشر ط1 1986] ، ص 157 .

* و على سبيل المثال كان سبب صدام عام 1954 يرجع إلى رغبة الإخوان المسلمين في الهيمنة على الثورة و قياداتها ، أو على الأقل المشاركة في السلطة بنصيب أكبر - على نحو ما أوضحنا خلال الفصل التمهيدي - أما صدام منتصف الستينات فقد كان يرجع إلى موقف الإخوان من قضية الصراع الطبقي و منهج عبد الناصر الاشتراكي في حله .

(4) للوقوف على وجه المقارنة بين النظام الناصري و نظيره الساداتي فيما يتعلق بعلاقة كل منهما بالتيارات الإسلامية ، راجع ، إبراهيم قاعود ، عمر التلمساني شاهدا على العصر : الإخوان المسلمون في دائرة الحقيقة الغائبة ، مرجع سابق على امتداد الباب الثالث و الرابع و الخامس من تلك المذكرات .

وعلى الرغم من أن تيارات متعددة خرجت من تحت عباءة الإخوان المسلمين ، مما جعل من إمكانية السيطرة عليها كلها مرة واحدة عملية صعبة ، إلا أن السادات تصور أن مجرد الإفراج عن قياداتها سوف يكون كافيا في حد ذاته لضمان ولائها له . و لقد سعد السادات كثيرا بلقب " الرئيس المؤمن " و تصور أن التسويق الإعلامي الضخم لهذا اللقب يمكن أن يحول دون تصادم هذه الجماعات معه [1].

و من المفارقات أن هذه الجماعات سارت معه بالفعل على طريق التنديد بالحقبة الناصرية و خاصة فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية و قضايا التأميم و الحراسات ، ولكنها لم تستطع أن تسايره في تصرفاته وسياساته كافة . و جاء نهجه في التعامل مع الصراع العربي / الإسرائيلي و جاءت مبادة القدس وزيارة السادات لإسرائيل لتكون بمثابة بداية الأزمة وأحد محاور الصدام العنيف بين الطرفين .

وعلى أية حال سنحاول فيما يلي تحليل موقف الجماعات الإسلامية من النهج الساداتي في التعامل مع الصراع العربي / الإسرائيلي منذ زيارة القدس وذلك من خلال تحليل ما طرحته مجلة الدعوة - بقدر اتساع المجال لذلك - و على الرغم من أن هذه الصحيفة لا تعبر عن التيارات الإسلامية كافة ، وبخاصة فيما يتعلق بموقفها من المجتمع الإسلامي و كيفية بنائه على أسس صحيحة ، إلا أن الخلافات بينها فيما يتعلق بقضية الصراع العربي / الإسرائيلي ليست جوهرية و ربما كانت خارج هذه المعادلة ، و بالتالي فإن موقف الدعوة يمكن أن يعبر عن موقف الجماعات الإسلامية بشكل عام من هذه المسألة .

و عموما فإن نظرة التيارات الإسلامية إلى جوهر الصراع العربي / الإسرائيلي لم تتغير على الإطلاق منذ نشأة الصراع ،حيث تنبع هذه النظرة من منطلقات أساسية مفادها أن فلسطين أرض إسلامية ، وبالتالي فإن تهويد هذه الأرض يعتبر اعتداء على الإسلام . فالخطر الصهيوني هو خطر يهدد الإسلام يعادل في ذلك الخطر الصليبي قديما . و من هنا فإن هذه الجماعات الدينية لا تعترف بأي حق تاريخي لليهود على أرض فلسطين أو أي جزء منها . غير أن هذا الموقف المبدئي لم يكن يعني رفضا قاطعا لأية محاولات للتسوية السياسية . فقد خضع هذا الموقف بدوره للاعتبارات السياسية و لعلاقات القوى بين الجماعات بالنظام الحاكم . فرغم اتسام موقف هذه الجماعات من زيارة السادات للقدس بطابع الحذر إلا أنها ذكرت بطابع اليهود و ماضيهم في نكث العهود و عدم احترامها ، و بالمقابل اهابت بوحدة المسلمين و عدم انقسامهم ، و أن الأمر بحاجة إلى البحث و التدبر للحكم على تلك الخطوة بالتأييد أو المعارضة [2]. و فضلت **الدعوة** أن تنتظر نتائج الزيارة قبل أن تحكم عليها وهاجمت موقف المسرفين في التأييد الذين وصل إسرافهم إلى حد المطالبة بإعادة كتابة التاريخ الإسلامي لإزالة الروح العدوانية التي يتضمنها بالنسبة لصلة المسلمين باليهود ، كما هاجمت المسرفين في المعارضة و الذين وصلت معارضتهم إلى حد الاتهامات والتهديدات. لكنها أكدت في الوقت نفسه على موقف الإسلام من اليهود باعتبارهم " أشد الناس عداوة للذين آمنوا " ، و رفضت الدعوة إلى تزوير التاريخ الإسلامي ليتلاءم مع

(1) لمزيد من التفاصيل ، راجع ، هالة مصطفى ، النظام السياسي و المعارضة الإسلامية ، ص 130 - 135 .

(2) عمر التلمساني ، فلسطين قضية إسلامية ، الدعوة ، العدد 19 ، ديسمبر 1977 .

الموقف الراهن [1] . أما مجلة الاعتصام فقد كانت أكثر وضوحا و صلابة ، فهي و إن كانت لم تهاجم الزيارة فورا إلا أنها أبدت تشككا واضحا حول نتائجها بسبب طبيعة العدو الشرس و أطماعه التوسعية . و في الوقت نفسه أبدت انزعاجها تجاه إيحاءات الصحافة المصرية حول ما يمكن أن تسفر عنه الزيارة و ما يتردد من أصداء و تصريحات حول مستقبل زاهر بتضافر العبقرية اليهودية مع إمكانيات العرب المادية و البشرية و عن الانفتاح المنشود فكريا و سياسيا و عقائديا و اقتصاديا [2] .

غير أن موقف بيجن من المبادرة ، خاصة بعد زيارته للإسماعيلية ، قد أطلق العنان لسيل من الهجوم على إسرائيل و كشف أهدافها التوسعية . لتنتقل الدعوة إلى مرحلة الحث على الجهاد وعدم التخلي عنه و تحذر من خروج مصر من حلبة الصراع ، والتشكك في أي أمل للحل السلمي مع اليهود [3] . و بجانب تلك الرؤية الدينية للصراع حددت تلك الجماعة موقفها من كامب ديفيد على أسس سياسية واضحة منددة باتفاقيتي كامب ديفيد و معددة لأسباب رفضها و خطورتها لعل أهمها أن مصر لا تتمتع بحرية إقامة المطارات المدنية و العسكرية في سيناء مهما كانت الضرورة الحاجة إلى ذلك ، ولا تستطيع قواتنا حرية التصرف إلا في حدود50 كيلومترا شرق القناة ، أما باقي سيناء فتستبيحها القوات الدولية الموالية بطبيعتها لإسرائيل . فضلاعن إغفال قضية القدس و إسقاطها من حسابات المفاوضات ، كما لا يوجد في إطار الحكم الذاتي ما يوصي مطلقا بإمكانية استعادة الضفة وغزة [4] .

وعموما اتخذت مجلة الاعتصام الموقف نفسه تقريبا منتقدة الذين أيدوا كامب ديفيد ، وانتقدت تداعياتها و بخاصة و جود قوات الطوارئ الدولية في سيناء و تجاهل الاتفاقيتين للقدس [5] .

و بعد إبرام " معاهدة السلام " المصرية الإسرائيلية حددت الدعوة منها موقفا صريحا ورافضا ، ووصفت ذلك الصلح بأنه السلام المستحيل بين مصر و إسرائيل لأنه لن يكون سلاما شاملا و إنما سلاما مفتعلا ، فالسلام الحالي هو سلام إسرائيلي سوف يكون تحت رحمة القوة النووية الإسرائيلية فضلا عن أنه يحمل مخاطر اقتصادية عديدة و مخاطر ثقافية و إعلامية جسيمة [6] . ثم بدأت الدعوة تفسح مجالا متزايدا لأخبار التطبيع و تحذر من مخاطره و بخاصة محاولة احتواء العقل العربي وترويضه. وجاء قرار الكنيست بإعلان القدس عاصمة موحدة لإسرائيل ليدفع بالمعارضة إلى ذروتها لتصل إلى حد الصدام [7] . و لكنها في الوقت نفسه انتقدت القرارات العربية بتوقيع عقوبات ضد مصر و اعتبرت أن مثل هذه العقوبات لن تلحق الضرر إلا بشعب

(1) عبد العظيم المطعني ، تزوير التاريخ من أجل اليهود جريمة ، الدعوة العدد 20 ، يناير 1978 .
(2) حسين عاشور ، الخطر القادم ، الاعتصام ، 3 ديسمبر 1977 .
(3) عصام سياق ، الصراع العربي / الإسرائيلي له طبيعة خاصة ، الدعوة ، العدد 28 ، سبتمبر 1978 .
(4) لم تقتصر مهمة السادات على تمزيق العروبة و تفتيت الشعب المصري ، بل أكثر من ذلك فكانت مهمته تطبيق بروتوكولات حكماء صهيون ، لمزيد من التفاصيل ، انظر ، تحقيقات قضية اغتيال السادات ، يطرحها شوقي خالد ، محاكمة فرعون ، مرجع سابق ، ص 158 - 161 . فقد كشفت مجلة الدعوة في عددها [32] الصادر بتاريخ يناير 1979 ، عن تقرير خطير للمخابرات الأمريكية [سري للغاية] تنصح فيه المخابرات الإسرائيلية بوضع بخطة جديدة لتصفية الحركات الاسلامية و ضرورة توجيه ضربة قوية لهذه الجماعات قبل توقيع الاتفاقية ضمانا لتمريرها .
(5) الاعتصام ، بتاريخ 2 /11 / 1978 .
(6) الدعوة ، العدد 40 ، سبتمبر 1979 .
(7) وبخاصة إزاء تداعيات تطبيع العلاقات و أثره على التشريع المصري و عقوبة من يعارض معاهدة السلام ، انظر ، الدعوة ، العدد 50 ، يوليو 1980 و العدد [63] بتاريخ يوليو 1981 .

مصر [1] . هكذا فإن الدعوة بما تمثل من تيارات دينية ، ومعها باقي الجماعات الدينية الأخرى قد وصلت في علاقاتها بالسادات إلى مفترق طرق مع بداية عام 1981. و كما حدث مع باقي فصائل الحركة الوطنية لم تعد الجماعات الدينية تراعي شخص السادات أو تجنبه هجومها ، ليصل الحد إلى الإيماءة بأن السادات قد خرج عن الإسلام ، أو على الأقل التشكيك في صدق نواياه . وتصاعد الصدام بين الجانبين ، و أصبح السادات بالنسبة لبعض فصائل هذه الجماعات على أقل تقدير شخصا يحل دمه لتصل الأمور إلى منتهاها عقب اعتقالات سبتمبر باغتيال السادات في 6 أكتوبر 1981 على يد مجموعة تنتمي إلى تنظيم " الجهاد " [2] .

اما عن ردود الفعل العربية إزاء المعاهدة :

فقد اجتاحت عاصفة الغضب والحزن سماء الوطن العربي للتصدي لمعاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية ، وأعلن الحداد في العواصم العربية ، واكتظت الشوارع بالمتظاهرين وتعددت أعمال الشغب ضد مقار البعثات الدبلوماسية المصرية . وتصدت الحكومات لنظام السادات ، باتخاذ قرارات حاسمة على كافة المستويات وفرض عقوبات شاملة على مصر - وهو ما سوف نتناوله تفصيلا في استعراض العلاقات المصرية العربية [3] .

وعلى الجبهة الفلسطينية كان الوضع أشد عنفا وضراوة ، حيث اندلعت المظاهرات والاضطرابات في الضفة وغزة التي تحولت إلى انتفاضة شاملة عقب التوقيع على المعاهدة ، واتخذت طابعا أعنف وأشمل وزادت حدة الاستنكار للمعاهدة لما تشكله من تطورات خطيرة على القضية الفلسطينية ومصير الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة . وهو ما جسد رد الفعل على المستويين الرسمي والشعبي الذي أجمع على إدانة المعاهدة المنفردة ، ورفض الحكم الذاتي المقترح حيث أنه لا يحقق الحد الأدنى من مطالب الشعب الفلسطيني وإدراكه التام لهذه الخدعة [4] .

ونخلص من التحليل النهائي لمعاهدة السلام في هذا السياق العام إلى أنه من الواضح أن أخطارها وتداعياتها بالتأثير السلبي على مصير القضية الفلسطينية وعلى الأوضاع العربية بشكل عام كان من بين دوافع الرفض المصري الشعبي لها ، بجانب التأثير السلبي للمعاهدة على قضايا الاستقلال الوطني والتنمية في مصر ، والتي شكلت المحور الأساسي للرفض الشعبي المصري لتلك المعاهدة ، بخاصة بعد أن اتضحت أبعادها كاملة إلا أن عدم اتفاق الأطراف العربية على استراتيجية موحدة في مواجهة إسرائيل ، والعجز عن إيجاد بديل عما طرحه السادات وشرع في تنفيذه ؛ قد جعل موقف القوى الوطنية الرافضة أكثر صعوبة وسهل في الوقت نفسه من مهمة السادات الذي لم يكترث كثيرا لأبعاد ذلك ومدى مساهمتها بقدرما- بجانب آليات الحركة الاجتماعية المصرية في إطار الممارسات الساداتية على صعيدي السياسة الداخلية والخارجية - فيما وصلت إليه الأمور باغتيال السادات وإسقاط نظامه ليبدأ عهد جديد .

---

[1] الدعوة ، العدد 37 ، يونيو 1979 .

[2] Bruce K . Rutber Ford , Egypt after Mubarak,Liberalism,Islam,and Democracy in the Arab World,Princeton University Press 2008 , p 83 .

[3] لمزيد من التفاصيل ، راجع ، توفيق فياض ، انتفاضة المناطق المحتلة ضد المعاهدة ، شؤون فلسطينية مايو 1979 ، صـ 136 .

[4] المرجع نفسه .

مصر [1] . هكذا فإن الدعوة بما تمثل من تيارات دينية ، ومعها باقي الجماعات الدينية الأخرى قد وصلت في علاقاتها بالسادات إلى مفترق طرق مع بداية عام 1981 . و كما حدث مع باقي فصائل الحركة الوطنية لم تعد الجماعات الدينية تراعي شخص السادات أو تجنبه هجومها ، ليصل الحد إلى الإيماءة بأن السادات قد خرج عن الإسلام ، أو على الأقل التشكيك في صدق نواياه . وتصاعد الصدام بين الجانبين ، و أصبح السادات بالنسبة لبعض فصائل هذه الجماعات على أقل تقدير شخصا يحل دمه لتصل الأمور إلى منتهاها عقب اعتقالات سبتمبر باغتيال السادات في 6 أكتوبر 1981على يد مجموعة تنتمي إلى تنظيم " الجهاد " [2] .

أما عن ردود الفعل العربية إزاء المعاهدة :

فقد اجتاحت عاصفة الغضب والحزن سماء الوطن العربي للتصدي لمعاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية ، وأعلن الحداد في العواصم العربية ، واكتظت الشوارع بالمتظاهرين وتعددت أعمال الشغب ضد مقار البعثات الدبلوماسية المصرية . وتصدت الحكومات لنظام السادات ، باتخاذ قرارات حاسمة على كافة المستويات وفرض عقوبات شاملة على مصر - وهو ما سوف نتناوله تفصيلا في استعراض العلاقات المصرية العربية [3] .

وعلى الجبهة الفلسطينية كان الوضع أشد عنفا وضراوة ، حيث اندلعت المظاهرات و الاضطرابات في الضفة وغزة التي تحولت إلى انتفاضة شاملة عقب التوقيع على المعاهدة ، واتخذت طابعا أعنف وأشمل وزادت حدة الاستنكار للمعاهدة لما تشكله من تطورات خطيرة على القضية الفلسطينية ومصير الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة . وهو ما جسد رد الفعل على المستويين الرسمي والشعبي الذي أجمع على إدانة المعاهدة المنفردة ، ورفض الحكم الذاتي المقترح حيث أنه لا يحقق الحد الأدنى من مطالب الشعب الفلسطيني وإدراكه التام لهذه الخدعة [4] .

ونخلص من التحليل النهائي لمعاهدة السلام في هذا السياق العام إلى أنه من الواضح أن أخطارها وتداعياتها بالتأثير السلبي على مصير القضية الفلسطينية وعلى الأوضاع العربية بشكل عام كان من بين دوافع الرفض المصري الشعبي لها ، بجانب التأثير السلبي للمعاهدة على قضايا الاستقلال الوطني والتنمية في مصر ، والتي شكلت المحور الأساسي للرفض الشعبي المصري لتلك المعاهدة ، بخاصة بعد أن اتضحت أبعادها كاملة إلا أن عدم اتفاق الأطراف العربية على استراتيجية موحدة في مواجهة إسرائيل ، والعجز عن إيجاد بديل عما طرحه السادات وشرع في تنفيذه ؛ قد جعل موقف القوى الوطنية الرافضة أكثر صعوبة وسهل في الوقت نفسه من مهمة السادات الذي لم يكترث كثيرا لأبعاد ذلك ومدى مساهمتها بقدر ما - بجانب آليات الحركة الاجتماعية المصرية في إطار الممارسات الساداتية على صعيدي السياسة الداخلية والخارجية - فيما وصلت إليه الأمور باغتيال السادات وإسقاط نظامه ليبدأ عهد جديد .

---

(1) الدعوة ، العدد 37 ، يونيو 1979 .

(2) Bruce K . Rutber Ford , Egypt after Mubarak,Liberalism,Islam,and Democracy in the Arab World,Princeton University Press 2008 , p 83 .

(3) لمزيد من التفاصيل ، راجع ، توفيق فياض ، انتفاضة المناطق المحتلة ضد المعاهدة ، شؤون فلسطينية مايو 1979 ، صـ 136 .

(4) المرجع نفسه .

الفصل الخامس

السادات و علاقات مصر الخارجية

في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي

- العلاقات المصرية / العربية .
- علاقات مصر مع القوتين العظميين .
- العلاقات المصرية / الإسرائيلية .

غم مرارة هزيمة يونيو العسكرية إلا أنها كانت إيذانا بميلاد بادرة أمل لسياسة التضامن العربي بشكل مغاير قرب إلى الواقعية ؛ لذا كان تراجع عبد الناصر تكتيكيا عقب هزيمة 1967 ، وعقد ما يشبه الهدنة مع النظم محافظة ، وتجميد الصراعات العربية ، وتوجيه الطاقات نحو تحرير الأرض المحتلة لضمان دعم هذه النظم خطة المواجهة مع إسرائيل ، مع التركيز على محور العلاقات الوثيقة بالنظم الراديكالية [1] ..

وعلى الصعيد الدولي فقد أولى عبد الناصر اهتماما خاصاً بتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفياتي مع عدم تجاهل مد الجسور السياسية مع الولايات المتحدة وما تطرحه من تصورات ومبادرات سياسية لحل القضية العربية اتساقا مع رؤية القيادة السياسية وإدراكها لأبعاد وانعكاسات الصراع الدولي على مسار الصراع الإقليمي بالشرق الأوسط ومدى الترابط بينهما ومحاولة إعادة التوازن بين طرفي تلك المعادلة الصعبة لاقتران العمل السياسي بالاستعداد العسكري بغرض مواصلة الكفاح المسلح . وفي ظل هذا الوضع العام للعلاقات الخارجية المصرية إقليما ودوليا أصبح السادات رئيسا للجمهورية على أثر رحيل عبد الناصر . وكان منطقيا أن يعلن السادات عن تمسكه بالخط الناصري ومتابعته - على الأقل في هذه المرحلة الانتقالية - إلا أن ذلك لا ينفي انعكاس رؤيته الذاتية على السياسة الخارجية عربيا ودوليا رغم أن دور العامل الشخصي تختلف حوله التقديرات ، إلا أنه من الضروري وضعه في الاعتبار عند تحليل الأحداث لفهم التطورات التي طرأت على السياسة الخارجية لمصر خلال عقد السبعينيات ؛ لانعكاساته وتأثيره على توجهات مصر وعلاقاتها الخارجية إقليما ودوليا ؛ والذي يعتبر خلفية أساسية للمتغيرات والعوامل الموضوعية التي تمارس دورها وتقود في نهاية المطاف لمثل هذه التحولات . خاصة في ظل حكم الفرد وغياب المؤسسات الدستورية وتحديد سياسات وأهداف محددة تنظم أولويات وتوجهات الدولة طبقا لاستراتيجيتها العليا وفقا لمصالحها وليس لفكر وتوجهات قادتها ، وهو ما يتضح بعقد مقارنة بسيطة لملامح الحقبة الناصرية ونظيرتها الساداتية المضادة .

أولاً : <u>العلاقات المصرية العربية</u> :-

على أثر تولي السادات السلطة لم تتأثر كثيرا سياسة مصر وتوجهاتها العربية في أسسها المعلنة - على أقل تقدير - عما كانت عليه في نهاية حكم عبد الناصر . فقد واصل السادات تطبيق نفس الصيغة لحشد القوى العربية من أجل المعركة ، وتجاوز الخلافات القائمة بين النظم العربية ، وتأكيده على أن الهجمة الصهيونية لا تميز بين دولة عربية وأخرى أو أي نظام عربي وآخر ، فالجميع سواء على خريطة العداء والأطماع الصهيونية [2] .

وتدعيما لذلك قام السادات منذ توليه السلطة وحتى نشوب حرب أكتوبر 1973 بجهد كبير لبناء الجسور مع النظم العربية المحافظة مع إبقاء القنوات المفتوحة مع النظم العربية التقدمية [3] . وفي ظل التطورات الإقليمية وعلى رأسها الانقلاب العسكري والتطورات الداخلية التي شهدتها سوريا وانتهت بتولي حافظ الأسد السلطة

[1] لمزيد من التفاصيل ، راجع ، هند فرحان سيد ، العلاقات المصرية العربية ، ص 150 - 157 .

[2] Dawisha A . I , op.cit , p 196 .
[3] Ibid , p 197 .

وإقصاء الجناح اليساري في حزب البعث . وما ترتب على ذلك من انتهاء الحقبة الراديكالية في سياسة سوريا العربية ، وبداية انتهاج سياسات معتدلة على صعيد العلاقات العربية ؛ مما أدى إلى حدوث تقارب بين سوريا وبعض الدول العربية وعلى رأسها السعودية [1] . لتتلاقى مع التطورات الداخلية التي شهدتها مصر آنذاك منذ رحيل عبد الناصر والذي كان مبعثا لارتياح النظم المحافظة في الوطن العربي ؛ لاختفاء الضغوط التي كانت تمارسها مصر في عهده ، والتي لم تعد قائمة في عهد السادات . فكان ذلك إيذانا بدفع العلاقات بين النظم المحافظة في اتجاه التضامن لأقصى مدى ممكن ، أو على الأقل تخفيف حدة النقد والمعارضة للسياسة المصرية [2]. خاصة وأن السادات لم يكن لديه من المقومات ما يؤهله لإرث مكانة عبد الناصر في العالم العربي لأسباب عديدة ، ربما لأنه لا يمتلك الشخصية الكاريزمية التي حظي بها عبد الناصر [3] وبالتالي فإن ارتياد هذا الدور يعد رهانا خاسرا بجانب تقديره لسلبيات هذا الدور الذي لا يجلب إلا العداء والسخط ، فضلاعما تتحمله مصر ثمنا لذلك - على حد اعتقاده - لذا بحث السادات عن طريق آخر ودور مختلف تماما .

وعلى أية حال فقد ساهمت أحداث مايو 1971 ، وإقصاء مجموعة علي صبري في إطلاق يد السادات في إعادة صياغة السياسات المصرية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وخاصة سياسة مصر تجاه الدول العربية فاتجه السادات نحو تأكيد سياسة وحدة الصف العربي ، والتي انعكست في تدعيم التضامن العربي على أسس وظيفية ، ومهادنة كل الأنظمة العربية على مختلف مشاربها الأيديولوجية وعدم السماح بأي حملات دعائية ضد أي منها ؛ فقد كانت تلك المرحلة هي فترة الإعداد للمعركة . مما استلزم التعاون مع الجميع على اختلاف أنظمتهم وتناقضها من منطلق برجماتي بحت يخضع لحسابات المصالح الجديدة لمصر وفقا لرؤيته الذاتية وليس من منطلق الهوية أو القومية وهو ما سيتضح فيما بعد [4] . فكان التقارب المصري السعودي ثمرة لهذا التطور في سياسة مصر العربية ، وهو التطور الذي ارتأته السعودية مؤشرا إيجابيا لاتجاهات السادات برفض الشيوعية وعدائه لموسكو ، فبادرت بدعم مصر ومؤازرتها للتخلص تماما من الوجود العسكري السوفياتي بها - بفضل الصداقة الحميمة التي جمعت بين السادات وكمال أدهم مستشار الملك فيصل ومدير جهاز المخابرات السعودي - الأمر الذي انتهى بتصفية العلاقات المصرية / السوفياتية ذاتها [5] .

وهكذا بدا واضحا إمكانية قيام تكتل عربي يضم مصر والسعودية وسوريا لأول مرة منذ أوائل الخمسينيات . وهو التكتل الذي ظل يمثل محور العلاقات المصرية / العربية حتى مبادرة القدس ، وإن انتابه بعض التعرجات عقب حرب أكتوبر بالنسبة لسوريا [6] .

---

(1) Shoukri , Ghali , op . cit , p 388 .

(2) انظر ، سعد الدين إبراهيم وآخرون،مصر والعرب 1967– 1982دراسة حسن أبو طالب[مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ط1 1984] ، صـ 35 . كذلك ، الأهرام 24 / 1 / 1971 ، مركز الأهرام للتنظيم و تكنولوجيا المعلومات .

(3) Cooper , Mark , op . cit , p 79 .

(4) دراسة وحيد عبد المجيد ، المرجع نفسه ، صـ 52 .

(5) Dawisha A . I, op.cit , pp 199, 200 .

(6) Baker , Raymond William . Egypt s Uncertian Reviolution under Nasser and Sadat . Combridge ,Mass ; Harvard University press , 1978 . p 40 .

ومن حسن الطالع استحوذ هذا التكتل على تأييد معظم الدول العربية وتجسد ذلك في ارتفاع معدل المشاركة العربية في دعم دول المواجهة خاصة مصر وسوريا . وتباينت وسائل الدعم ما بين إرسال قوات عسكرية إلى أرض المعركة وتقديم دعم مالي إلى حد إدارة معركة اقتصادية بالتوازي مع المعركة الحربية والصراع المسلح الذي تخوضه مصر وسوريا ؛ فقد مارست دول الخليج بقيادة السعودية ضغوطا على الولايات المتحدة لتغيير سياستها تجاه القضية العربية ، بدءا برفع سعر البترول ومرورا بقرارات خفض الإنتاج ووصولا إلى فرض الحظر الجماعي لتصدير البترول إلى واشنطن[1] . لتمثل هذه المرحلة أخصب فترات التضامن العربي في العصر الحديث ؛ فقد تمكن السادات من حشد تضامن عربي لم يحدث له مثيل من قبل حتى في الحقبة الناصرية[2] . الذي لم يكن من أهم دعائم نجاح حرب أكتوبر فحسب ، بل من أهم إنجازاتها على الإطلاق . إلا أن الخلافات والشكوك من جانب ؛ والخداع من جانب آخر حال دون تفعيل هذه الإنجازات واستمرارها . فقد نسف السادات ذاته ذاك التضامن لينعكس بصورة انتكاسات مريرة بدت واضحة على خريطة الوطن العربي قبل أن تضع الحرب أوزارها . فلم يحارب السادات من أجل هوية مصر العربية ، ولا من أجل القومية العربية ، إلا بقدر ما كان ذلك يخدم مصلحة مصرية بحتة مجسدة في استرداد سيناء بغض النظر عن الجبهات الأخرى[3] . وهو ما يفسر الدوافع الحقيقية وراء تصدع التضامن بين حليفي الحرب أثناء إدارة الصراع المسلح ، والتي كان لها تأثيرها البالغ على تغيير مسار الحرب . فعلى الرغم من أن حرب أكتوبر قد وضعت هيكل التضامن العربي وحددت ملامحه إلى حد ما ، إلا أنه بدا أن هذا الهيكل كان فارغا خاصة بين أيديولوجية و أهداف حليفي الحرب. فقد بدأ الزعيمان خداع بعضهما البعض حتى قبل بدء الحرب ؛ حيث خدع السادات الأسد وفقا لما تم عرضه من خطط الحرب "المزورة" أثناء تنسيق الخطط الحربية على الجبهتين ، فكان هدف السادات هو إقناع الأسد بدخول الحرب وفتح جبهة الجولان . والواقع أن السادات لجأ لهذه المناورة حتى يجبر الأسد على دخول الحرب وفقا لأهدافه المتواضعة من الحرب ذاتها ، وانطلاقا من مفهوم الحرب المحدودة ، فليس هناك ضرر من أن يشمل هذا المبدأ الجبهتين معا . فبمجرد بدء الحرب ستنقلب الموازين مما سيدفع بالعملاقين إلى التدخل السريع لإنهاء الحرب وبدء عملية التسوية فذلك هو الهدف الاستراتيجي للحرب وهو ما سعى إليه السادات بكل طاقته . فكان خداع السادات للأسد بعرض خطة الوصول إلى المضائق بينما الخطة الأصلية تكتفي بعملية العبور وإنشاء رؤوس كباري بعمق يتراوح ما بين10-15كلم بغرض فتح جبهتي سيناء والجولان معا وليس بهدف إلحاق الضرر والخطر بسوريا وإن كان ذلك واردا[4] . ولم يكن ذلك مبررا للسادات ، ولكن إدراكه لسلسلة

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول سلاح البترول كعنصر من عناصر الدعم العربي ، راجع ، أميرة الشنواني ، سلاح البترول و دوره في حرب أكتوبر ، ص 198 - 200 . أما عن الدعم العربي بشكل عام ، راجع ، طه المجدوب ، سنوات الإعداد وأيام النصر [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط 1996] ، ص 96 . كذلك ، جريدة الجمهورية ، 7 / 5 / / 1972 ، 7 / 9 / 1974 ، مركز الأهرام للتنظيم و تكنولوجيا المعلومات ، المصدر المشار إليه .

[2] Ali E. Hillal , The foreign Policy of ArabStates . New York ; Westview Press 1984 . p 49 .

[3] سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، ص 253 .

[4] وزارة الحربية ، ملف الوثائق للعملية التعرضية " جرانيت" المعدلة [حرب أكتوبر] وثيقة خطة العمليات و المذكرة الإيضاحية ، هيئة عمليات القوات المسلحة ، فرع التخطيط فبراير 1973 . حفظ أرشيف هيئة البحوث العسكرية عام 1981 . ولمزيد من التفاصيل راجع مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي ، حرب أكتوبر [باريس : منشورات الوطن العربي ط2 1980] ، ص36 . كذلك ، باتريك سيل ، الأسد ؛ الصراع في الشرق الأوسط [بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ط1 1997] ، ص 153 - 156 .

المزايدات والشكوك المتبادلة بين القادة العرب وتفاديا لهذا الإرث الثقيل ولو بالتحايل أجاد السادات سيناريو الخداع .

وبمحاولة يائسة قرر السادات تطوير الهجوم ومواصلة الزحف شرقا تجاه المضايق- ولم يكن ذلك وارداً بالخطة الأصلية للحرب - لتدارك هذا الخداع الذي لم يجدِ نفعا ولكن بعد فوات الأوان وتعرض سوريا لضغوط عنيفة أجبرتها على فقدان الجولان بعد ما كادت أن تحررها بالكامل [1] .

كما لم يكن الأسد بعيداً عن دائرة الخداع أيضاً ؛ فقد طلب الأسد من موسكو العمل على أن تتدخل القوى الكبرى لوقف القتال حال أن تبدأ الحرب ، ولم يبلغ الأسد السادات بذلك ، والأهم من ذلك أنه أصر على نفي هذا الحدث حينما عرضت موسكو قرار وقف إطلاق النار على أنه مطلب الأسد ذاته ، على الرغم من وجود وثائق لدى السوفيات تثبت صحة ذلك [2] .

وكان ذلك دليلا على أن غموضا خطيرا يسود علاقات الحلفاء الثلاثة ؛ مما ترتب عليه فقدان فعالية العمل السياسي المشترك ، خاصة بتصاعد الأحداث وتطورات الحرب مما انعكس بسلبياته وأخطاره على مسار الحرب ومسار الصراع بأكمله في ظل تأزم العلاقات المصرية / السوفياتية وانعكاساتها . وكان أرجح التفسيرات لتلك الخطوة أن الأسد توقع أن اجتياح قواته الجولان والوصول إلى نهر الأردن لن يحتاج من الوقت أكثر من24- 48 ساعة على أقصى تقدير ، ومن ثم تتحقق المهمة العسكرية المباشرة للقوات السورية بتحرير الجولان قبل استعداد إسرائيل للهجوم المضاد [3] . الذي كان متوقعا أن يكون أشد عنفا وشراسة . وهو ما يقودنا إلى أن إقرار مبدأ التنسيق بين مصر وسوريا كان قاصرا على مجرد فتح إطلاق النار على الجبهتين إيذانا ببدء الحرب ، وراحت كل جبهة تتحمل مسئولية إدارة الحرب من جانبها بمعزل عن الأخرى . ولم يتفق الزعيمان على موعد محدد لوقف إطلاق النار ، لأنهما لم يتفقا على أهداف استراتيجية محددة لامتلاك زمام دبلوماسية ما بعد الحرب ، وهو ما أهدر الجهود والانتصارات العسكرية التي حققتها القوات المحاربة ، إلى جانب التدخلات السياسية السافرة في شئون القيادة العسكرية وسير المعارك الحربية أثناء إدارة الصراع المسلح .

ومن المفارقات أن تتلاقى خطط الحرب الحقيقية على جبهتي سيناء والجولان على أرض المعركة ولكن في اتجاهات متضادة . فكانت تلك الفترة الزمنية كفيلة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للحرب لكلا الزعيمين . فلو تصارح الزعيمان لتمكنا من تحقيق أهدافهما الحقيقية و لتم وقف إطلاق النار على الوضع الذي انتهت إليه المعارك الحربية ووصلت إليه القوات خلال تلك الفترة في الوقت المناسب لكلا الجبهتين معا .

ولكن أبى الزعيمان المصارحة مهما كانت العواقب والتداعيات ، فضلا عن موقف الأردن ورفضها فتح جبهتها رغم أهميتها الاستراتيجية ، ناهيك عن دور الملك حسين عشية اندلاع الحرب [4] .

---

(1) ملف الوثائق للعملية جرانيت ، المصدر المشار إليه .
(2) إسماعيل فهمي ، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط ، صـ 50 .
(3) حافظ إسماعيل ، أمن مصر القومي ، صـ 315 .
(4) لمزيد من التفاصيل ، راجع ، إيان بلاك ، بيني موريس ، حروب إسرائيل السرية : تاريخ الأجهزة الاستخبارتية الإسرائيلية ، ترجمة عمار جولاق وعبد الرحيم الفرا [عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ط1 1992] ، صـ 283 – 294 .

وبينما كان ذلك الخداع إيذانا ببدء تصدع التضامن بين حليفي الحرب أثناء إدارة الصراع المسلح وما انتهت إليه الحرب ، إلا أن سياسة السادات خلال مرحلة ترتيبات ما بعد الحرب وقبول الدور الأمريكي المنفرد لبدء جولة المفاوضات على أساس دبلوماسية [الخطوة - خطوة] قد أفضت بالحليفين إلى مفترق طرق . ففي الوقت الذي تم فيه توقيع فض الاشتباك الأول على جبهة سيناء ، كانت المعارك لا تزال مشتعلة على جبهة الجولان . وكان ذلك أول إسفين يدقه كيسنجر في نعش التضامن العربي وبخاصة حليفي الحرب بمساعدة السادات ذاته. ولعبت القاهرة وتل أبيب وطهران وواشنطن دوراً هاما في تنسيق عملية الضغط على الأسد لقبول فض الاشتباك على جبهة الجولان ورفع الحظر النفطي [1] .

هكذا بدأت الأعراض الجانبية لتصدع التضامن المصري السوري ، وظلت العلاقات المصرية/ السورية تتأرجح بين التوافق والتنافر حتى توقيع فض الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية في سبتمبر 1975 الذي كان بمثابة الأزمة الحقيقية بين البلدين [2] .

فقد أعلنت سوريا لأول مرة رفضها للتحرك المصري خاصة أن اتفاقية فض الاشتباك الثاني ما هي إلا اتفاقية سياسية في المقام الأول ؛ فقد أدرك الأسد ماهية تلك الخطوة وأهدافها بعزل مصر عن معسكر الصراع لتبقى سوريا وحدها في مواجهة العدو الإسرائيلي ،علاوة على معارضة موسكو لها . على نحو ما أوضحنا . فمنذ أن وقعت مصر اتفاقية سيناء الثانية بدأت الحرب العربية الباردة بين السادات والقوى العربية الرافضة للاتفاق خاصة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وبدا الصراع الداخلي في قلب الوطن العربي الإنجاز الأول وربما الجوهري للتسوية الجزئية التي تضمنتها اتفاقية سيناء[3] . فبدأ التمزق العربي على نحو لم يسبق له مثيل ؛ فرفضت كل من سوريا ومنظمة التحرير هذه الاتفاقية ، حيث إنها شكلت الخطوة الحقيقية نحو السلام المنفرد وكشف نوايا السادات وتوجهاته . فبدأت الاضطرابات تظهر على الجبهة الشرقية ، وسرعان ما بدت بوادر الحرب اللبنانية تطل برأسها وتلوح في الأفق ؛ لتتسرب عناصر قوى التضامن العربي واحدة تلو الأخرى ، وهو ما يفسر وجه التناقض بين النتائج العسكرية والسياسية للحرب ، ليمثل ذلك النتيجة المنطقية لعجز القيادات العربية عن تكوين جبهة سياسية موحدة محددة الأهداف والوسائل لمواجهة الجبهة الإسرائيلية على أساس الوضع الراهن وما انتهت إليه الحرب .

فكان عجز وتناحر النظام العربي سببا مباشراً لتوجهات السادات وسياسته تجاه الحل المنفرد ، أو على الأقل ذريعة احتمى السادات وراءها واتخذها ملجأ لتبرير سياسته الخارجية وأسلوب معالجته للصراع خاصة أمام الشعب المصري الذي لم يجد أمامه إلا قبول هذا الوضع في مقابل استرداد سيناء في ظل الحملات الإعلامية المكثفة التي قصد بها تسويق التسوية المنفردة مع إسرائيل شعبيا وإيجاد المبررات النظرية والعملية لها ، سواء الموجهة منها ضد العرب والتشكيك في انتماء مصر العربي و الادعاء بأن هناك تناقضا بين المصالح الوطنية المصرية والمصالح القومية العربية في مقابل الترويج لبشائر السلام والرخاء . ومن الطبيعي

---

(1) لمزيد من التفاصيل ، راجع وليام كوانت ،عقد من القرارات [القاهرة : الهيئة المصرية العامة لاستعلامات ، كتب مترجمة ، د . ت]، صـ 234 – 249 .
(2) Ali E. Hillal , The foreign Policy of ArabStates , op . cit , p 65 .
(3) انظر ، تصريح إسحاق رابين للصحف الإسرائيلية 17 / 11 / 1975 ، نقلا عن الهيثم الأيوبي ، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء ، صـ 324 .

أن تجد مثل هذه الانتقادات استجابة في الأوساط الشعبية في ظل ظروف أزمة اقتصادية طاحنة تمر بها مصر [1] .

وعلى الرغم من ذلك حاول السادات الحفاظ على حلفاء يساندون خط التسوية السلمية خاصة الدول النفطية ، وكذلك الأردن كطرف مباشر في المواجهة ، إلا أن سوريا ظلت تشك في إمكانية استعادة أراضيها المحتلة في ظل تسوية تقودها مصر منفردة ، فكان يساورها الشكوك في نوايا السادات بأنه سوف ينفرد بحل خاص به إذا اتيحت له الفرصة ؛ لذلك قامت سوريا بدورها ضد محاولات إنشاء تحالف مصري - نفطي ، لأن هذا التحالف يعني فقدان سوريا للقوة التفاوضية المصرية إلى جانبها وفقدانها في الوقت نفسه الدعم المالي الذي تحصل عليه من الأقطار النفطية . وفي كل الأحوال اختارت السعودية أن تساند السادات دون الدخول في تحالفات قد تؤدي إلى تسييس النفط وفرض تبعات والتزامات إقليمية ودولية هي في غنى عنها [2] .

وفي ظل غياب الدور المصري تدريجيا ، وفشل إنشاء تحالفات لها طابع الاستمرار تفجرت الأزمة اللبنانية ، في الوقت الذي كشف السادات عن نواياه للانعزال التام عن تفاعلات النظام العربي التي لم تكن بمنأى عن مخططات واشنطن . لتمثل الأزمة اللبنانية وتفاقمها - تساندها قوى خارجية من بينها إسرائيل - فرصة سانحة لضرب الثورة الفلسطينية وإخراج الفلسطينيين من لبنان لتقع تحت السيطرة السورية ، لتفرض سوريا واقعا جديدا ، اضطرت أمامه الأقطار العربية إلى إضفاء الشرعية على التدخل السوري في لبنان . وبذلك الوضع منحت سوريا الحق في محاولة احتكار السيطرة على الفلسطينيين الذين لم يعد أمامهم سوى الإذعان . وبهذا الوضع أصبحت الأزمة اللبنانية مسرحا لتوازن القوى العربية والقوى الدولية [3] . والتي حققت تقييد مجال الاجتهادات الفلسطينية في وسائل تسوية قضيتهم داخل أضيق حيز ممكن ، واكتسب المفاوض السوري رصيداً ضخماً في مساوماته المالية مع الأقطار النفطية ، ومساومات دبلوماسية مع الولايات المتحدة وعلاقته مع الاتحاد السوفياتي . وهو ما لم يرض به السادات على الإطلاق وسعى لتفجير هذا الوضع و إضاعة الفرصة على سوريا وفضل اجتياز طريق تل أبيب على النزال في ساحة المزايدات العربية اعتقاداً بأنه الأسرع والأكثر أمنا من احتمالات تلك المعركة الخاسرة ، على نحو ما أوضحنا ..

وعلى أية حال فقد بدا الائتلاف العربي الذي انفرط عقده عقب الأزمة اللبنانية وكأنه ينبعث من جديد ؛ حيث نجحت قمتا الرياض والقاهرة في رأب الصدع - ولكن إلى حين - حيث صاغت النمط الأساسي للعلاقات العربية لمدة عام تقريبا [نوفمبر 1976- نوفمبر 1977] . وبفضل الجهود السعودية عادت الانفراجة في العلاقات المصرية السورية الفلسطينية ، فقد عادت مصر وسوريا إلى الحوار فيما بينهما لكن تحت ظروف مختلفة ، أما

(1) بشأن هذا التحليل ، راجع ، نور الدين كمال ، دوافع الصراع العربي / الإسرائيلي ، صـ 84 .
(2) جميل مطر ، النظام العربي الإقليمي ، صـ 114 – 115 .
(3) إن أزمة لبنان كانت جزء من خطة شاملة تحركها واشنطن للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للقضية الفلسطينية ، ومن ثم تستطيع مصر وسوريا والأردن أن تبرم سلاما مع إسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة . وبدت في الأفق نظريات التآمر التي تربط الإجراء السوري باجتياح لبنان وتلك السياسة ، بأن تقضي سوريا على منظمة التحرير وتكافأ على ذلك بإعادة مرتفعات الجولان وتستعيد الأردن الضفة الغربية ويتم إزاحة القوى الراديكالية والنفوذ السوفياتي ليحل السلام الأمريكي على المنطقة . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، وليام كوانت عملية السلام ، صـ 300 – 338 .

منظمة التحرير الفلسطينية التي أنهكتها أزمة لبنان فقد أظهرت مؤشرات دالة على استعدادها لانتهاج سياسة أكثر اعتدالا في المستقبل [1] .

وتجدد الأمل في انعقاد مؤتمر جنيف ليصبح الموضوع الرئيسي الذي استقطب اهتمام الجميع خلال هذه الفترة لبحث التسوية النهائية لأزمة الشرق الأوسط. ولكن كاد العام ينتهي دون تحقيق شيء يذكر ، ووقفت الخلافات والمشكلات الموضوعية والإجرائية حائلا لتعترض عقد المؤتمر رغم التراجع الملحوظ في التشدد السوري إزاء القبول بالدور الأمريكي في تسوية النزاع ، فضلا عن المرونة الفلسطينية والاتجاه نحو القبول بدولة فلسطينية على جزء من فلسطين مقابل الأطروحة الكلاسيكية بإقامة الدولة الفلسطينية على كامل أراضيها .

كما بدت هذه المرونة في موقف منظمة التحرير من الأردن والدعوة إلى بدء حوار أردني فلسطيني [2] .

وبذلك بدا أن قوى المواجهة العربية تتجه بشكل ملحوظ نحو تبني مواقف المعسكر العربي المعتدل الذي تقوده مصر والسعودية . ودعم هذا التطور الإيجابي البيان الأمريكي/ السوفياتي ليزيد الأمل في إمكانية عقد مؤتمر السلام بجنيف ؛ ليظل هذا الأمل قائما بالفعل حتى جاءت زيارة السادات لتل أبيب لتعصف بهذه الآمال وتضع نهاية لهذه الحقبة في تاريخ العلاقات المصرية / العربية .

وهنا دخل نظام السادات مرحلته الثالثة والأخيرة في سلسلة علاقاته العربية ، بل في قضية الصراع العربي / الإسرائيلي بأكمله بمفاجأة الجميع بزيارة القدس ووصوله إلى نقطة اللاعودة مقامرا بقطيعة شبه كاملة مع كافة الأنظمة العربية . فعلى الرغم من أن قرار السادات للذهاب إلى إسرائيل كان من واقع اليأس من حل الصراع بالوسائل التقليدية سواء الحرب والمواجهة أوالحلول الدبلوماسية المعتادة، إلا أنها كانت تحديا صارخا للوطن العربي راهن السادات عليها إما قطيعة للعلاقات العربية - التي قد بدأت بوادرها - وإما توجيه صدمة للأنظمة العربية وكشفها أمام شعوبها والضغط عليها لوضعها أمام الأمر الواقع وتحمل مسئولياتها تجاه الصراع وربما لا تجد أمامها سوى اتباع سياسته ونهجه"المبتكر" ولكن جاء رد الفعل العربي صدمة للسادات ذاته رغم أنها لم تثنه عما عقد العزم عليه إلا أنها أفقدته اتزانه فأضاعت عليه حلم حياته وبلوغ آماله ؛ فقد أسقط من حساباته قيمة وأهمية العمق العربي في تعزيز مكانة مصر الإقليمية والدولية [3] .

وعموما تباينت ردود الفعل العربية إزاء مبادرة السادات بين الرفض والتحفظ والتأييد ولكل مبرراته وأهدافه وقد ظل هذا التباين يخيم على الموقف العربي تجاه سياسة السادات و تحركاته حتى توقيع " معاهدة السلام " فنجد أن قوى الرفض ذاتها قد انقسمت فيما بينها بشأن رفض وانتقاد الحدث ذاته بين الخلاف الفكري مع نهج السادات في التسوية والتحذير من النتائج المترتبة على الزيارة ؛ فالعراق لم يتخل عن عقدة الزعامة العربية فمثلت الدافع الرئيسي للموقف العدائي للعراق تجاه سياسة السادات بغرض إزاحة مصر عن موقع الزعامة لتحل محلها ، أما ليبيا والجزائر فهما يستثمران مضاعفات الصراع لحل مشاكل إقليمية خاصة بهما ، وكان رفض سوريا لمبادرة السادات من مبدأ أنها خطوة من خطوات الحل المنفرد الذي انتهجه السادات وبدت إرهاصاته قبل أن تضع

(1) دراسة وحيد عبد المجيد ، مرجع سابق ، صـ 64 .
(2) المرجع نفسه ، صـ 65 .
(3) أنظر ، سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، صـ 253 .

الحرب أوزارها وسعت لاستقطاب فصائل المقاومة لتأمين دورها في لبنان . أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد رفضت الزيارة انطلاقا من مبدأ الخيانة للأمة العربية والقضية الفلسطينية التي وجه لها السادات ضربة قاتلة تعادل إقامة دولة إسرائيل 1948؛ فكانت القضية الفلسطينية أول ما قدم على مذبح الكنيست الإسرائيلي والخاسر الأول والمباشر لتلك الخطوة الحالمة [1] . وعلى أثر ذلك عقدت دول الرفض مؤتمر طرابلس في ديسمبر 1977 * . وانتهى إلى تشكيل ما سمي بجبهة الصمود والتصدي بعد انسحاب الوفد العراقي من المؤتمر كامتداد للنزاع التقليدي بين سوريا والعراق . وقررت دول الصمود تجميد علاقاتها مع مصر ، وعدم المشاركة في اجتماعات الجامعة العربية ومنظماتها التي تعقد في القاهرة ، ومناشدة العرب بتقديم مزيد من الدعم والمساندة لسوريا باعتبارها دولة المواجهة الرئيسية وكذلك للشعب الفلسطيني . في الوقت الذي قررت مصر سحب سفرائها من هذه الدول ، وتطورت الأمور بإصدار بيان طرابلس تجميد العلاقات مع مصر ، وردا على ذلك أعلنت القاهرة قطع العلاقات مع هذه الدول[2] . أما عن أقطاب التحفظ فنجد السعودية والكويت والأردن قد تحفظت على الأسلوب الذي اتبعه السادات لمواصلة طريق التسوية فضلا عن أنها لم تستشر من قبل ولم تعترض معه على المبدأ ذاته فقد كانت السعودية وراء تدعيمه ومساندته أما تلك القفزة فلم يتوقعها أحد على الإطلاق ؛ فقد تجاوز السادات الدور المرسوم له في إطار السلام الأمريكي ليمضي في طريق السلام الإسرائيلي . وبذلك لم يحسن السادات أداء الدور الذي أرادته له الدول العربية المعتدلة وتجاوز كل الخطوط الحمراء ؛ فلم تستطع تلك الدول مجاراته بهذا الأسلوب على طريق الهاوية فكان تطور السياسة السعودية تجاه أزمة الشرق الأوسط تشير إلى عنصر ثابت تميزت به هذه السياسة ، وهو العمل من أجل إعداد المنطقة للسلام الأمريكي وليس للسلام الإسرائيلي بإقناع واشنطن بممارسة الضغط على إسرائيل مما يؤدي تدريجيا إلى صيغة سلمية تحقق الحد الأدنى من المطالب العربية . ومن هنا كان الدافع الرئيسي للنقد السعودي لسياسة وتوجه السادات صوب القدس منفرداً وبشكل مباشر وبالتالي إبطال مفعول سيناريو إنهاء الوجود السوفياتي في مصر لإفساح المجال للدور الأمريكي[3] .

ومن هذا المنطلق حاولت هذه الدول المحافظة على آخر خيط يمكن أن يربطها بالسادات ؛ رغبة في مواصلة خط التسوية لنهايته مع حفظ ماء الوجه بقناع التحفظ أمام جبهة الرفض ومهادنتها لامتصاص حدة رفضها ، وفي الوقت نفسه لا تعطي فرصة لجبهة الرفض لتصعيد الأمور واحتواء السادات وأخيراً الترقب بحذر لما ستسفر عنه الزيارة كمحاولة لإحداث حالة من التوازن بين الرفض والتأييد لاحتواء الأزمة .

وفي الحقيقة كان موقف هذه الدول انطلاقا من مصالحها السياسية في إطار الصراع العربي/ الإسرائيلي ؛ حيث استطاعت دول الخليج وخاصة السعودية أن تحقق دوراً ملحوظاً في السياسة العربية عقب حرب أكتوبر ، ليس فقط باعتبارها أهم دول الدعم ، وإنما أيضاً لدورها السياسي النشط والواضح في الساحة العربية والدولية بشكل

[1] بشأن هذا التحليل ، راجع ، مبادرة السادات و زيارة القدس ، مركز الأهرام ، صـ 13 .

* للوقوف على جذور الخلاف بين نظام السادات و القذافي ، انظر من أوراق الرئيس السادات رقم [39 ، 41 ، 47] ، الجليد يذوب بين القاهرة و موسكو ، موقع السادات على شبكة المعلومات الدولية .

[2] بطرس غالي ، طريق مصر إلى القدس ، صـ 44 .

[3] دراسة وحيد عبد المجيد ، مرجع سابق ، صـ 84 .

بارز ، كما أرادت السعودية الحفاظ على مكاسبها تلك من جعل الأنظمة الراديكالية أكثر اعتدالا ومرونة لذا اتسم رد فعلها بالتحفظ حتى لا تدفع بالمنطقة إلى ما كانت عليه من أوضاع في غير صالحها ، كما أن الأردن في ظل علاقاته بسوريا وشدة الحساسية التي تميز العلاقة بينه وبين الفلسطينيين ، كان من الطبيعي أن يتخذ دور الوساطة بين سوريا ومصر لدفع عملية السلام ، بل اتسم موقف الملك حسين بأنه أقرب إلى التأييد منه إلى التحفظ ؛ حيث امتدح مبادرة السادات بأنها عكست شجاعة السادات لإزالة الحواجز التي حالت دون الوصول إلى تسوية ، مع بعض التحفظات على المبادرة ولكنها يجب ألا تتحول إلى حواجز وقطيعة يشاركه في ذلك السعودية والكويت بجانب انتقاد الحملة الليبية التي دعت إلى اتخاذ إجراءات مشددة ضد السادات[1] .

كما كانت هناك ثمة دولة عربية لعبت دورا هاما في دفع السادات على طريق تل أبيب ، فقد لعبت المغرب دورا بارزا في التمهيد لمبادرة السادات وكانت الرباط مسرحا لعقد لقاءات سرية بين مصر وإسرائيل . وكان الملك الحسن أحد الزعماء العرب القلائل الذين ظلوا على اتصال مباشر بالسادات حتى توقيع إطار كامب ديفيد . وظل يقوم بأهم دور لاحتواء المعارضة العربية لسياسة السادات حتى عشية توقيع " معاهدة السلام " [2] .

أما الموقف المؤيد فقد انعكس في ردود أفعال كل من السودان والصومال وعمان والمغرب واليمن الشمالية ، فكانت عمان أول دولة عربية تعلن تأييدها لمبادرة السادات استنادا إلى أن التحرك المصري لا يشكل خروجا على قرارات القمة العربية ، وإنما على العكس يمثل فرصة فريدة يمكن أن تحقق السلام في المنطقة . فقرارات القمة لم تضع أية قيود على تنفيذ الاستراتيجية العربية ، وتركت حرية الحركة لدول المواجهة بالكيفية التي تحقق أهدافها في إطار الاستراتيجية العامة والتي لم يخرج خطاب السادات أمام الكنيست عن نطاقها فقد تضمن الشروط والمبادئ العربية للتسوية ، وبالتالي فالانتقادات الموجهة للمبادرة ليس لها أساس حقيقي ، خصوصا بعد أن أعلن السادات أن مصر لن توقع اتفاقية سلام منفردة مع إسرائيل . وأجمعت هذه الدول على أن التضامن العربي يقتضي الوقوف إلى جانب مصر [3] . وكانت هذه الدول مفرطة في التفاؤل للنتائج التي سوف تترتب على الزيارة ، وكان واقع الأمور وما وصلت إليه الأوضاع كفيلا بدحض وتفنيد تلك الرؤى .

وفي التحليل النهائي لمبادرة السادات في إطار العلاقات المصرية / العربية نجد أن القرار في حد ذاته - بغض النظر عن الأهداف التي أعلنها السادات وأن تلك الخطوة ما هي إلا سعي لتحقيقها - لم يكن من الممكن اتخاذه إلا في ظل انحسار التيار القومي ، إذ كان القرار رغم كل المتغيرات الإقليمية والدولية التي ساهمت في الإعداد له ، يمثل تجاسرا على إحدى مصادر شرعية نظم الحكم في أقطار الوطن العربي وأهمها ، ومن ناحية أخرى لم يكن رد الفعل العربي بالحدة المتوقعة أو المتناسبة مع خطورة القرار . ولا شك أن الوجوم الذي ساد أنحاء العالم العربي كان مرده إلى شدة الصدمة النفسية و براعة الهجمة الأمريكية التي سبقت ورافقت الزيارة . لتعطي المبادرة قوة دافعة إلى كل العوامل التي تسببت في الانتكاسة وخلقت عوامل جديدة حين فرضت واقعا اتسم باليأس وبعجز الأقطار العربية عن تقديم بديل واضح يختلف عن خط السادات في الجوهر ، إذ بدا واضحا

---

(1) مبادرة السادات ، مركز الأهرام ، ص 14 .
(2) انظر ، حسن التهامي يفتح ملفاته ، مرجع سابق ، ص 230 .
(3) المرجع نفسه ، ص 236.

للرأي العام العربي أن معظم الحكومات العربية ظلت ممسكة بخط لا يختلف عن الخط الذي انتهجه السادات إلا في الدرجة أو الشكل . ولا جدال أن هذا الوضع أثر بعمق على فعالية العناصر الوطنية والقومية المصرية التي اتخذت موقفا معارضا من المبادرة ، بل كان مبررا سياسيا استغله السادات لمواصلة الطريق لمنتهاه [1] .

لقد رأينا كيف تباينت مواقف الدول العربية من مبادرة السادات بزيارة القدس بين الرفض والتحفظ والتأييد . لكن اختلف الأمر مع توقيع السادات اتفاقيتي كامب ديفيد لتدفع بجميع الدول المتحفظة إلى جبهة الرفض للتحرك المصري وتوجهات السادات . كما تبدلت مواقف معظم الدول المؤيدة لمبادرة السادات نحو معارضة كامب ديفيد باستثناء عمان فضلا عن الموقف الانتظاري الغامض في البداية لكل من السودان والصومال . إلا أنه باستثناء جبهة الصمود والتصدي ، فإن معظم الدول العربية لم تقطع الأمل في عودة مصر إلى الصف العربي ، رغم توقيع إطار كامب ديفيد ، وهو ما تؤكده قرارات قمة بغداد ؛ فرغم أن تلك القمة كانت بمثابة مظاهرة اعتراض عربي على مستوى الحكومات إزاء سياسة السادات تجاه تسوية النزاع إلا أنها لم تنته إلى قرارات عدائية ضد مصر - رغم مناداة بعض الأصوات لاتخاذ مثل هذه القرارات ومنها الموقف العراقي العدائي - وبينما تم إقرار عدم الموافقة على اتفاقيتي كامب ديفيد وعدم التعامل مع ما يترتب عليها من نتائج على كافة المستويات ، إلا أنه تقرر دعوة مصر إلى العودة إلى الصف العربي وسيظل المجال مفتوحا لها لتأخذ مكانتها بين الدول العربية إذا هي تراجعت عن إطار كامب ديفيد وامتنعت عن تنفيذه بعقد معاهدة سلام مع إسرائيل [2] . مع التحذير في حالة عدم استجابة السادات لهذه الدعوة فسيتم نقل مقر الجامعة العربية ومنظماتها من القاهرة وتعليق عضوية مصر مؤقتا ، مع تطبيق قوانين المقاطعة على المؤسسات والأفراد التي تتعامل مع إسرائيل ، مع الوضع في الاعتبار التفريق بين موقف الحكومة المصرية والشعب المصري [3] .

وكان أبرز مؤشر على صدق هذا الأمل والإصرار على تحقيقه قرار المؤتمر إيفاد وفد عربي إلى القاهرة لمناشدة السادات الرجوع عن موقفه والعودة إلى الصف العربي . وانتظارا لنتائج هذه التحركات صدر البيان الختامي لقمة بغداد خاليا من الهجوم الصريح على سياسة السادات ؛ فاكتفى البيان بالإشارة إلى عدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العربية بأي حل للقضية الفلسطينية خاصة وللصراع العربي الإسرائيلي بوجه عام إلا إذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية [4] .

إلا أن رفض السادات مقابلة الوفد العربي ، والتطرف بالإعلان أن العرب يريدون شراء مصر بالمال ومساومتها للعودة إلى الإجماع العربي قد أفضى بالعلاقات المصرية / العربية إلى مفترق طرق ليجهز السادات على كل الخيوط .

وفي الواقع لم يكن بمقدرة السادات الذي كاد أن يقترب من نهاية الشوط وخوض الجولة الأخيرة أن يتراجع وهو قاب قوسين أو أدنى من سيناء . فكان متورطا في شباك التسوية ومتاهاتها بدرجة يصعب الفكاك منها مهما

---

(1) جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ 139 .

(2) للإطلاع على القرارات التي اتخذتها الحكومات العربية بهذا الشأن ، راجع مؤتمر القمة العربي التاسع ، 2-5 /11 1978 ، بغداد ، مصدر سابق ، صـ 93 – 96 .

(3) المصدر نفسه . كذلك ، T . G , Fraser , op . cit , p 177 .

(4) المصدر نفسه ، كذلك Ropert . Gray , op.cit . P 66 .

على صيحاته بالاعتراض ، فاضحى لا يملك من الأمر شيئا . وبذلك أغلق السادات آخر طريق لتجاوز الأزمة المصرية / العربية ، وأصر بعناد على المضي قدما على طريق كامب ديفيد إلى نهايته بتوقيع " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية . ولم يبال كثيرا بقرارات قمة بغداد ، وبالتهديد بالمقاطعة العربية وتعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية ، رغم ثقل وأبعاد الموقف العربي على مسار التسوية ومباحثاتها الجارية ، والذي زاد من عناد وتصلب المفاوض الإسرائيلي [1] ، فكان السادات على يقين بأن واشنطن ستعوضه ماليا ودبلوماسيا عن قطيعة العرب له ، فضلا عن العلاقات المصرية / الإسرائيلية الواعدة [2] .

وبتحد صارخ وقع السادات "معاهدة السلام" المصرية / الإسرائيلية إعلانا بانتهاء علاقات مصر- العربية من جانبه ، وتأزم الموقف العربي وأصبح الخيار الوحيد هو اتخاذ إجراءات حاسمة تجاه سياسة السادات . وهو ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر القمة العربية في بغداد إزاء توجهات السادات وسياسته التي تعدت صمام الأمان بل وصلت إلى حد الانفجار ، والتي دفعت بأهم حليف عربي للانضمام إلى معسكر المقاطعة العربية ضد مصر ؛ فلم يعد بمقدرة السعودية أن تتمسك بموقفها إزاء حق كل دولة في استعادة أراضيها المحتلة ، سواء عن طريق الكفاح المسلح أو التسوية السلمية مادام ذلك لا يضر بالمصلحة العربية العليا ، فسقوط هذا الشرط كشف عن فشل السعودية في منع مصر من سلوك هذا الطريق المعاكس للمصالح العربية ، علاوة على ما مثله من تهديد لعلاقاتها الأمريكية [3] .

وعلى أية حال جاءت قرارات قمة بغداد قاطعة وحاسمة ، حيث تقرر سحب سفراء الدول العربية من مصر فورا ، والتوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر خلال شهر،واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق ذلك . مع تجميد عضويتها في جامعة الدول العربية ابتداء من تاريخ توقيع "معاهدة السلام" ، وحرمانها من جميع حقوقها المترتبة على عضويتها . بالإضافة إلى تعليق عضويتها في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية لانتهاكاتها قرارات تلك المنظمات فيما يتعلق بالصراع العربي / الإسرائيلي فضلا عن المقاطعة الاقتصادية ووقف إمداد مصر بأية قروض أو إيداعات أو ضمانات أو تسهيلات مصرفية أو مساهمات أومساعدات مالية أوفنية وحظر تقديم المساعدات الاقتصادية من الصناديق والمصارف والمؤسسات المالية العربية في نطاق الجامعة العربية مع تطبيق قوانين المقاطعة العربية ومبادئها وأحكامها على الشركات والأفراد في مصر المتعاملين مع إسرائيل ، مع تعزيز دور المقاطعة العربية وإحكام طوقها وتأكيد الإجماع العربي للالتزام الكامل بأحكامها [4] .

---

(1) انظر ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ 178 . كذلك ، سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، صـ 254 .

(2) Shoukri , Ghali , op . cit , p 396 .

(3) Felipe , Armesto . op. cit , P 19 .

(4) حول هذه القرارات تفصيلا ، راجع قرارات مؤتمر القمة العربية ، شؤون فلسطينية ، المصدر المشار إليه ، صـ 188 – 192 .

وتعتبر هذه الإجراءات الحد الأدنى لمواجهة اخطار "معاهدة السلام" . ولذلك تقرر أن يترك للحكومات اتخاذ ما تراه ضروريا إضافة إلى ذلك بصورة فردية لتتطابق الدعوة إلى الحصار الاقتصادي ضد العدو الصهيوني والنظام المصري وأخيرا نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة [1] .

وعلى أثر ذلك توالت قرارات الدول المشاركة في المؤتمر بسحب سفرائها وقطع العلاقات مع مصر وبحلول النصف الثاني من أبريل1979 كانت المقاطعة الدبلوماسية لمصر قد اكتملت ، ولم يبق منها سوى ثلاث دول عربية خارج نطاق المقاطعة ؛ فاكتفت السودان والصومال بسحب سفيريهما من القاهرة ، وأبقيتا على علاقات دبلوماسية محدودة فقط [2] . وبذلك دخلت قرارات مؤتمر قمة بغداد حيز التنفيذ رغم رفض مصر لها ووصفها بأنها غير شرعية . ونجحت الدول العربية في نقل مقر الجامعة العربية إلى تونس رغم كل الصعوبات التي وضعتها الحكومة المصرية [3] . إلا أنها أخفقت في اتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تجبر المجتمع الدولي لوضع الأمور في نصابها و إرغام إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة ، و الضغط على واشنطن لإدراك تداعيات دعمها الأعمى و اللامحدود لإسرائيل [4] .

و عموما امتدت المقاطعة العربية لتشمل إنهاء الوجود القانوني للهيئة العربية للتصنيع وتصفية أصولها بقرارات من السعودية وقطر والإمارات ووقف جميع صور الدعم وسحب الودائع العربية من البنوك المصرية [5] .

وبرغم كل ذلك لم تستطع الدول العربية تطوير استراتيجيتها بطرح بديل للتحرك المصري وطغت الخلافات الحادة بين الدول العربية على إمكانية الاتفاق فيما بينها على أسلوب عمل لمواجهة سياسة السادات. ولذلك ظل الموقف العربي من مصر يدور في إطار الإدانة اللفظية لكامب ديفيد و"معاهدة السلام" ، وهو ما انعكس بوضوح في اجتماعات مؤتمرات القمة العربية اللاحقة * التي عقدت في أجواء من التوتر و الاضطرابات فكان الوطن العربي يتفجر من داخله ؛ فكانت اضطرابات حادث مكة وتصادم الإخوان المسلمين مع النظام السوري ، واشتبكات الحدود العربية ، والصراعات الداخلية في العراق ثم حربها مع إيران [6] .

ومن سوء الحظ أن الموقف العربي لم يتحسن بعد ذلك بما يكفي لتغيير المفهوم الإسرائيلي لحل القضية الفلسطينية أو السلام مع العرب ففيما يتصل بمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي اتخذت موقفا متشددا ومتحديا للسادات في مبادرة القدس ، ورفضت الفرصة التاريخية التي أتيحت لها في فندق ميناهاوس لإبرام اتفاق شامل والحيلولة بين مصر والانفراد بالحل مع إسرائيل - فيما بدا ظاهريا - فإنها لم تعوض هذه الفرصة بأي كسب حققته للقضية الفلسطينية ، وعلى العكس من ذلك فقد انشغلت بصراعاتها الداخلية التي تفاقمت حتى اتخذت شكل

---

[1] المصدر نفسه . ردت صحف القاهرة على قرار نقل الجامعة العربية بأنه إذا كان ذلك سيحرر فلسطين والجولان ، فسوف تنقلها مصر على الأكتاف ، المصور ، بقلم صبري أبو المجد ، 18 / 4 / 1979 .

[2] T . G , Fraser , op . cit , p 182 .

[3] انظر ، قرارات مؤتمر القمة العربية ، المصدر المشار إليه .

[4] T . G , Fraser , op . cit , p 193 .

[5] انظر ، رد الحكومة المصرية إزاء تلك الإجراءات و التقليل من تأثيراتها السلبية على الاقتصاد المصري ، الأهرام الاقتصادي عدد [567] ، بتاريخ 1 / 4 / 1979 .

* عقدت أول قمة عربية بتونس في نوفمبر 1979 عقب هذه التطورات وواجهت القمة قبل أن تبدأ جلساتها احتمالات الفشل في التوصل إلى صيغة عمل عربية مشتركة ، وظلت سحابة الفشل تخيم على أجواء المؤتمر في ظل غياب الملك السعودي وسلطان عمان ورئيسا الجزائر وموريتانيا ،انظر الأهرام، 7 /11 /1979 ، مركز الأهرام للتنظيم و تكنولوجيا المعلومات . أما قمة عمان [نوفمبر 1980] فقد عقدت وسط خلافات حادة شملت حق الاعتراض على عقد القمة نفسها ، حيث قادت سوريا الدعوة إلى تأجيل عقد هذه الدعوة ، انظر ، دراسة وحيد عبد المجيد ، ، مرجع سابق ، صـ 253 .

[6] سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، صـ 80 – 81 .

حرب أهلية فعلية ، كما فقدت الكثير من دمائها عن طريق الاغتيالات التي تمت على أيد فلسطينية أو إسرائيلية.
وعلى طول الفترة التي تلت "معاهدة السلام" المصرية / الإسرائيلية توالت تنازلات المنظمة بشكل ثابت حتى أصبح المقعد الذي رفضته في ميناهاوس مطلبا صعب المنال حتى الوقت الراهن * . أما بالنسبة لدول جبهة الرفض التي اتخذت فيما بعد اسم جبهة الصمود والتصدي فقد تفككت بعد فترة وجيزة ، وطويت صفحة الصمود والتصدي اللذين ثبت أنهما لم يكونا صمودا وتصديا ضد إسرائيل وإنما كانا صمودا وتصديا ضد السادات وحده وفيما يتصل بسوريا فقد كان من الطبيعي بعد انسحاب مصر من المواجهة أن يزداد اختلال الميزان العسكري بينها وبين إسرائيل لغير صالحها ، وهو ما يفسر بقاء خطوط فض الاشتباك هادئة منذ عام 1974حتى الآن ، وعدم اتخاذها أية محاولة لاستعادة الجولان ، والتزامها في لبنان بعدم اجتياز الخط الأحمر . وعلى ذلك فقد انحصر صمودها وتصديها في العمل على محاصرة كامب دافيد ، دون أن تتقدم بأية خطوة إيجابية. وقد ترتب على هذه السياسة السلبية تكريس احتلال إسرائيل للجولان والضفة الغربية وغزة . أما بالنسبة لليبيا فإن صمودها وتصديها لإسرائيل اقتصر على الصيحات المدوية وإطلاق البيانات والتصريحات ، دون أن تقدم أية مساعدة مادية لتحقيق الهدف الاستراتيجي العام باستعادة الأراضي العربية المحتلة . و بالنسبة للعراق الذي لعب الدور القيادي في عزل مصر ومقاطعتها كوسيلة لزيادة مكانته العربية ، ووراثة دور مصر وزعامتها ، فلم يكد يفرغ من استخدام القضية الفلسطينية في مطاردة مصر في الساحة العربية وفي حركة عدم الانحياز وحركة المؤتمر الإسلامي حتى نسي القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة وانخرط في صراعه مع إيران [1] ؛ لتجترئ إسرائيل على ضرب المفاعل النووي العراقي [2] .

هكذا انتقل الوطن العربي من أقصى درجات التضامن الذي شهده بدايات عقد السبعينيات إلى أشد درجات التمزق والتدهور . فقد أدى انسحاب مصر من الساحة العربية إلى آثار بعيدة المدى ليست على علاقات مصر / العربية فحسب ، بل على تفاعلات العلاقات العربية / العربية بأكملها ؛ فالانسحاب المصري بثقله السياسي قد أخلى الساحة العربية من قيادة تقليدية وفتح الباب أمام صراع محموم بطرح عدة بدائل رشحت نفسها لهذا الدور وتبين على الفور استحالة استيعاب إحدى البدائل لبقيتها أو تفوقها على منافسيها . وذلك لأسباب متعددة ، لعل أهمها تقارب إمكانات الأقطار العربية التي طرحت نفسها كبدائل ، وضخامة تكلفة إنشاء مجالات نفوذ ، والضعف النسبي لكل الأطراف في مواجهة النفوذ والاختراق الخارجي سواء من جانب الدول الكبرى أو من الدول الهامشية الأقوى ، وأخيرا حدة المشكلات الداخلية في كل قطر مرشح للقيادة [3] .
ومن ناحية أخرى كان لغياب الدور المصري ثقله المحسوس في الوطن العربي خاصة على مستوى الصراع العربي / الإسرائيلي ، إذ إن مصر بانسحابها نهائيا سحبت معها كل بدائل تسوية الصراع فالبدائل السلمية

---

* انظر نص الدعوة لمؤتمر القاهرة التحضيري ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ 39 .
[1] لمزيد من التفاصيل بشأن هذا التحليل ، راجع ، عبد العظيم رمضان ، العلاقات المصرية الإسرائيلية [القاهرة : الهيئة المصريةالعامة للكتاب ط 1983] ، ص 197 - 199 .
[2] Shai , Feldman , Israel Nuclear Deterrence Strategy for the 1980s , New York ; Columbia University Press , 1982 . p208
[3] جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ 143 .

تستدعي الاقتراب قدر الإمكان من صيغة الحل المصري/ الإسرائيلي الذي فرضته كامب ديفيد و"معاهدة السلام" كنموذج يحتذى به وهو ما رفضه الجميع . أما بديل المواجهة والصراع المسلح فقد أصبح خيارا صعبا ومحكوما عليه بالفشل نظرا لخروج مصر من دائرة الصراع أهم جبهات المواجهة وأشدها خطرا ، بجانب الهوة الساحقة والمستمرة في اتساعها منذ حرب أكتوبر بين القوة العسكرية الإسرائيلية وقوى أي تحالف عربي ممكن لا توجد فيه مصر [1] .

وبانعزال مصر عن وطنها العربي حرمت من محيطها الحيوي وعمقها الاستراتيجي مما زاد ضعفها وتكرست تبعيتها وكان المستفيد الأكبر من هذه البرجماتية المصرية هو إسرائيل في المقام الأول ؛ فقد أصبحت هي الدولة الإقليمية الأقوى في المنطقة تضرب حينما تشاء وتتوسع أينما تشاء وأصبحت تملي إرادتها بالقوة والتهديد لا على دول المشرق العربي وحدها ، وإنما على مصر أيضا [2] .

وأمام انعدام البدائل سلمية كانت أو عسكرية لتسوية الصراع الأساسي وجدت بعض الأقطار العربية ملجأ آخر لصراعات فرعية لمحاولة الحصول على نفوذ و إمكانات أقوى عن طريق الدخول في تفاعلات حادة ومسلحة أحيانا مع دول هامشية حيث دخل العراق حربا مع إيران ، وتدخلت ليبيا في تشاد ، وتعاظم دور السعودية في تأييد المقاومة الأفغانية ضد القوات السوفياتية ومساندة الحركات والنظم المناهضة للاتحاد السوفياتي في القارة الأفريقية . وفي النهاية تشابكت التفاعلات العربية تشابكا خطيراً مع تفاعلات النظم الإقليمية المجاورة فانقسم العرب في المؤتمر الإسلامي وداخل منظمة الوحدة الأفريقية مما جعل الساحة الخارجية ساحة نزاعات عربية وسباق على النفوذ [3] .

لتشهد تلك الفترة ظاهرة قيام وسقوط عدد من التحالفات مما يدل على عدم الاستقرار الذي انتاب النظام العربي ، وكان ذلك نتيجة طبيعية لغياب الدور المصري ، بحكم الاستقرار النسبي لسياستها الخارجية وبخاصة العربية وبالتالي كانت تفرض على تحالفاتها قواعد معينة ومدد أطول سواء تلك التحالفات التي تشارك فيها أو التي تنشأ في مواجهتها . وهنا يمكن القول بأنه بنهاية عقد السبعينيات لم تكن مصر البلد العربي الوحيد الغائب عن التفاعلات العربية ، بل يجوز القول أن ثقل الغياب المصري كان أوقع وأعمق أثراً على الساحة العربية من ثقل أقطار عربية أخرى حاضرة شكلا ، ولكنها غائبة فعلا ومضمونا [4] .

وجاء اغتيال السادات ليلقي بظلاله على خريطة الوضع السياسي بالمنطقة إيذانا بإعادة نوع من التوازن لم تشهده المنطقة من قبل . فقد أنهكت البعثرة والتناحر مختلف القوى الطامحة في القيادة العربية ، و حجمت الحرب الإيرانية / العراقية طموحات العراق ، كما تأكدت سوريا بأن طموحاتها تواجه هي الأخرى صعوبات وعقبات كبيرة إلا أن كل ذلك كان بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة . ليسدل الستار على مرحلة هامة وخطيرة من مراحل العلاقات المصرية / العربية وبدء مرحلة جديدة..

---

(1) انظر ، عيزرا وايزمان ، الحرب من أجل السلام ، صـ 200

(2) سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، صـ 255 .

(3) جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ 104 .

(4) لمزيد من التفاصيل ، انظر ، غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945 . دراسة في العلاقات الدولية . [بيروت : معهد الإنماء العربي ط1 1980] ، صـ 546 – 547 .

ثانيا : علاقات مصر بالقوتين العظميين : -

يتشابك الصراع العربي / الإسرائيلي مع الصراع الدولي بين العملاقين بدرجة معقدة يصعب الفصل بينهما ؛ نظرا لأهمية منطقة الشرق الأوسط وحساسيتها استراتيجيا واقتصاديا مما دفع القوتين العظميين بالتدخل المباشر والفعال في مراحل تطور الصراع الإقليمي على امتداد تاريخه والتحكم في مسار مستقبله سلما أو حربا . ويرجع ذلك لاعتبارات بدهية ارتبطت بفكرة الأمن القومي للعملاقين وامتداد نطاقها الجغرافي ليشمل مناطق عديدة وبالأخص منطقة الشرق الأوسط . ومن ثم لعب كل منهما دورا بارزا في مجال التسليح والمساعدات الاقتصادية كمدخل للجهد الحربي الرئيسي لأطراف الصراع [1] . و على ذلك ، فإن فهم وتحليل ديناميكية مراحل تطور الصراع الإقليمي سواء جولات عسكرية أو تسوية سلمية يستدعي الأخذ في الاعتبار سياسة القوتين العظميين تجاه الصراع الإقليمي وانعكاسات الصراع الدولي بينهما ، كمتغير أساسي في ظل المصالح الحيوية لكل منهما في المنطقة ؛ لمدى تأثرها المباشر بكل خطوة لأطراف النزاع الإقليمي سلما كان أم حربا . ومن هذا المنطلق ارتسمت ملامح سياسة العملاقين لإدارة الصراع الإقليمي وأساليب معالجته وفقا لاستراتيجية قطبي الصراع الدولي ..

وبينما أفضت حرب يونيه 1967 بالعلاقات المصرية / الأمريكية إلى مفترق طرق ،إلا أن واشنطن قد استأثرت بتطبيق استراتيجية السلام ؛ فساندت إسرائيل في إحكام قبضتها على الأراضي المحتلة ورفض الانسحاب منها قبل التوصل إلى اتفاق سلام نهائي مع دول المواجهة العربية ورهنا لترويض أنظمة الحكم بها ، كما تبنت العمل على ضمان تفوق إسرائيل العسكري حتى يتحقق ذلك وفقا للاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة لتمتلك واشنطن في نهاية المطاف زمام الأمور لتحديد المبادئ التي تحكم التسوية السياسية . وعلى النقيض أضحت هزيمة يونيه نقطة انطلاق للعلاقات المصرية / السوفياتية ومدخلا قويا لاستقطاب الدول العربية وخاصة دول المواجهة التي اقتربت اقترابا ملموسا و واضحا من موسكو ، بدافع حاجتها الماسة للأسلحة و الدعم السياسي ، ليمثل ذلك المطلب محور العلاقات التي سترتبطها بموسكو ارتباطا لا عودة منه ما دام أساس هذه المصالح - أي الحرب مع إسرائيل - ظل قائما . لذا أملت موسكو أن تكتسب علاقاتها العربية طابعا استراتيجيا دائما ، لتنطلق العلاقات المصرية / السوفياتية من قاعدة العداء والمواجهة ضد الولايات المتحدة و إسرائيل معا [2] .

وعلى هذا الوضع حصل الاتحاد السوفياتي على تأشيرة دخول للشرق الأوسط عن طريق القواعد والتسهيلات البحرية للأسطول السوفياتي سواء في اللاذقية أو الإسكندرية . وكان وجوده يشكل تبريرا لإقامة المنشآت العسكرية والتقنية ؛ مما عزز الوجود السوفياتي في المنطقة . فضلا عن إحداث توازن استراتيجي في مواجهة الأسطول السادس الأمريكي . وكان قرار السوفيات إرسال مستشارين عسكريين مرتبطا بقرار إعادة تسليح القوات المصرية ، وهنا انقلبت السياسة السوفياتية التي لم تعد القضية إرضاء زبائن عبر إغراق أسواقهم

---

[1] محمود عبد الرحمن إبراهيم ، اتفاقيات السلام بين مصر و إسرائيل ، رسالة دكتوراه ، أكاديمية ناصر العسكرية / كلية الحرب العليا ، 1992 ص 60 .

[2] Shai , Feldman , op . cit , p 177 .

الداخلية بالأسلحة فحسب ، وإنما توفير السبل لهم لإعداد جيوش حديثة وفعالة [1] . فعلى امتداد سنوات حرب الاستنزاف قام السوفيات بإمداد مصر بالسلاح و بالمستشارين والخبراء والفنيين اللازمين لتدريب قواتها المسلحة والإشراف على تشغيل الأسلحة الدفاعية المتطورة . وقد كان هدف عبد الناصر من ذلك منذ هزيمة 1967 تدويل الصراع العربي / الإسرائيلي من خلال توريط السوفيات إلى جانب العرب في صراعهم ضد إسرائيل وكان تصور عبد الناصر مبنيا على أساس أن تصعيد مستوى الصراع من المستوى الإقليمي إلى مستوى المجابهة المباشرة بين القطبين - بما ينطوي عليه من مخاطر - قد يدفع القطبين إلى العمل بصورة أكثر جدية للتوصل إلى تسوية لذاك الصراع ، بينما ارتأى السوفيات في إمداد القاهرة بالسلاح السوفياتي الأداة التي تمكنهم من ممارسة الضغوط على مصر والتأثير على سياستها الخارجية والداخلية بهدف ربطها بالسياسة السوفياتية ، فضلا عن كونها الوسيلة التي تمكنهم من ترشيح وجودهم في المنطقة بشكل فعلي تتحقق معه أهدافهم الاستراتيجية [2] .

وارتباطا بتلك الأهداف لم يكن لدى السوفيات الحافز القوي الذي يدفعهم إلى مسايرة القيادة المصرية في تصعيد الصراع مع إسرائيل إلى مستوى المواجهة المسلحة والذي يستدعي زيادة تكلفة مساندتهم والاضطرار إلى إمدادها بقدر أكبر وبنوعية أكثر تطورا من السلاح السوفياتي فضلا عن وضع القدرة السوفياتية أمام اختبار فعلي أمام القدرة الأمريكية بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر على مكانة الاتحاد السوفياتي وهيبته أمام حلفائه والرأي العام العالمي ، و كذلك الآثار السلبية التي ستنعكس على مسيرة الوفاق بين القطبين ، والأهم من ذلك خشية موسكو وقوع هزيمة أخرى لحلفائها العرب . لكل ذلك عمل السوفيات على تشجيع خيار التسوية السياسية للصراع تفاديا للجوء إلى خيار الحل العسكري [3] .

و لذلك سعى الاتحاد السوفياتي خلال الفترة التي أعقبت حرب 1967 وحتى اندلاع حرب أكتوبر إلى منع انفجار النزاع بأي ثمن خاصة بعدما انخرط في سياسة الوفاق مع الولايات المتحدة ، الذي مر في مرحلته الأولى بتعزيز المكانة السوفياتية . وبدا أن حربا في الشرق الأوسط ستضعف هذه المكانة وربما تكون نهاية للوجود السوفياتي في المنطقة بأسرها . لذلك كان دور المستشارين العسكريين ضمانا لحق المراقبة على التحركات المصرية ، وكنوع من الإشراف على الوضع القائم [4] .

فجاءت سياسة الانفراج لتلقي بظلالها على المسرح الدولي ، وضرورة إحداث تقدم على الجبهة السياسة لخفض حدة التوتر في الشرق الأوسط ؛ وعلى هذا كان قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز لوقف إطلاق النار مقابل زيادة المساعدات العسكرية . وبدا أن احتمال اندلاع حرب جديدة أمر بعيد ، مع تجنب ما يمكن أن يؤدي إلى تدهور العلاقات مع واشنطن فكان على موسكو حل المعادلة الصعبة والمفاضلة بين السلام العالمي ومصالحها مع واشنطن وبين التزاماتها الإقليمية ومصالحها بالمنطقة .

---

(1) هيلين كارير ، السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط ، ص 132.

(2) Karen Dawisha, op . cit , p 56

(3) Robert Freedman , Soviet Policy toward the Middle East Since 1970 [New york : Praeger,1978],p56 .

(4) هيلين كارير ، مرجع سابق ، ص 135

وبوقف إطلاق النار بات الانفراج هو الإطار العام لتطورات الأوضاع الإقليمية ، فضلا عن إثبات مدى التقارب بين القاهرة وموسكو وممارستها حق الفيتو على التحركات المصرية . وبهذا الوضع لم تعد أمام موسكو معضلة الوفاق بين خيارات دراما تيكية بين سياستها الدولية و نقيضتها الإقليمية . إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا ، فجاء رحيل عبد الناصر وتولي السادات السلطة إيذانا ببدء عهد جديد ومرحلة مغايرة تماما لمسار العلاقات المصرية / السوفياتية [1] .

ليشهد عقد السبعينيات تطورات هامة على مسرح العلاقات الدولية ، فبدا الانفراج بين القوتين إطارا جديدا لتطويق الاتحاد السوفياتي وتقليص نفوذه في الشرق الأوسط ، خاصة بعدما نجحت واشنطن في إقناع موسكو بإدارة السياسة الخارجية بعيدا عن الأسس الأيديولوجية وتغيير مفهوم الصراع الدولي - بين الشيوعية والرأسمالية - بين القوتين . ونظرا لحاجة موسكو إلى القروض الأمريكية ودعم علاقاتها التجارية والتكنولوجية من أجل تحديث الاقتصاد السوفياتي والرغبة في خفض نفقات التسليح كان على موسكو أن تدفع المقابل والاقتناع بأن مصلحتها الوطنية تتطلب الحد من الحروب المحلية أكثر من محاولة إشعالها [2] . مما حدا بموسكو أن تحث القاهرة على قبول المبادرات السلمية الأمريكية والتحذير من بدء العمليات العسكرية ، فالموقف السوفياتي في المنطقة سوف يتأثر لو تم هزيمة العرب ثانية مع استخدامهم للسلاح السوفياتي . كما أن حربا أخرى قد تؤدي إلى المخاطرة بالقيام بتدخل مباشر قد يؤدي إلى تعريض سياسة الوفاق مع واشنطن للخطر ، وهو ما يشكل حجر الأساس في سياسة بريجنيف الخارجية [3] . مما سهل من مهمة السادات بجانب استراتيجية عبد الناصر - قبيل رحيله - وفتح طريق الاتصال السياسي المباشر مع الولايات المتحدة عوضا عن ترك الأمور لحوار ثنائي يجري بين القوتين العظميين [4] . ولا يعني ذلك إعادة الحسابات لترتيب علاقات مصر بالقوتين العظميين . فلقد كان الدعم السوفياتي عنصرا هاما من عناصر المناورة السياسية لعبد الناصر ، كما كان الاتحاد السوفياتي يمثل في النهاية خط الارتداد والأمن لمصر فيما لو فشلت المبادرة السلمية وهو أمر وارد بالفعل ؛ فلم يكن عبد الناصر يثق في استعداد الولايات المتحدة لتغيير موقفها لكي تحقق تسوية سياسية عادلة لذا كان من أهم أهداف قبول المبادرة بناء حائط الصواريخ [5] . ومن هذا المنطلق كان قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز الأمريكية ، وكان قرار وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية الإسرائيلية ساري المفعول استنادا إلى تلك المبادرة ، وبالتالي فإن استمرار وقف إطلاق النار ومحاولات التقارب المصري / الأمريكي لم يكن من الممكن تفسيرها في ذلك الوقت المبكر من حكم السادات على أنها تمثل تغييرا جوهريا في الخط الناصري [6] .

ومن منطلق التوازن والاستقرار الذي حققه عبد الناصر منذ هزيمة يونيه1967،استطاع خلفاؤه في السلطة خلال الأسابيع التالية - مواجهة المهام الثقيلة وأعباء الحكم ، هكذا أمكن اعتبار الممارسات الساداتية منذ وفاة

---

(1) Alvin Z Rubinstein , Red Star on the Nile ; Peinceton , N . J .; Princeton University Press , 1977 , p 35 .

(2) السيد أمين شلبي ، مرجع سابق ، ص 123 .

(3) وليام بير ، أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ، وثيقة رقم 1صـ 25 - 27 .

(4) نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ 47 - 48 .

(5) حافظ اسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 168 .

(6) نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ 48

عبد الناصر وحتى نشوب حرب أكتوبر امتدادا لسياسات دبلوماسية وخطط عسكرية وضعت أسسها في الفترة الناصرية ، إلا أن هذه الممارسات قد تميزت في الواقع عن ممارسات الحقبة الناصرية في جوهرها وفي العديد من تفصيلاتها لتحمل دلالات هامة لما انطوت عليه من مؤشرات لأسس المرحلة التالية على حرب أكتوبر [1] . وخاصة سياسة مصر الخارجية .

وإزاء تعثر الجهود على الجبهة السياسية وفشل مبادرة فبراير و مقترحات يارنج ؛ قام السادات بزيارة الاتحاد السوفياتي في أول مارس 1971 ، وكان لهذه الزيارة أهمية خاصة باعتبارها أول زيارة يجريها السادات لموسكو بصفته رئيسا للجمهورية ، وما يتطلبه ذلك من إرساء وتوضيح الإطار الاستراتيجي الذي تراه مصر لمسيرة علاقاتها بالاتحاد السوفياتي في ظل العهد الجديد [2] . حيث عرض السادات للموقف السياسي المتجمد والتعنت الإسرائيلي و حتمية البدء بعمليات حربية وحاجات القوات للأسلحة التي تضمنت طائرة الردع واستكمال الذخائر وحاجات الدفاع الجوي عن الصعيد ومنشآت مصر الحيوية على النيل . كما أرسى السادات خلال اجتماعه بزعماء الكرملين الإطار الاستراتيجي لعلاقات البلدين ، والمتضمن أن مصر لا ترغب في حدوث مواجهة بين القوتين ، كما أنها لا تريد أن يقاتل جندي سوفياتي معركتها مع إسرائيل [3] .

إلا إن السوفيات لم يستجيبوا لطلب مصر للحصول على " طائرة الردع " وكان أقصى ما قبلوه هو إمداد مصر بالقاذفة [تي يو 16] بشرط أن يتم استخدامها بالتشاور مع الحكومة السوفياتية . لكن السادات رفض القبول بأي قيد أو شرط على حرية القيادة المصرية في استخدام هذه القاذفة . وبقي موضوع توفير طائرة الردع رمزا لتطور أو جمود العلاقات المصرية / السوفياتية [4] .

وعلى أية حال فقد حصل السادات على دعم سوفياتي جديد * في مقابل طلب السوفيات زيادة الإشراف على الأسلحة المرسلة ، وتولي الطيارين السوفيات قيادة طائرات [الميج 23] . وأكثر من ذلك بدت موسكو عازمة على الاستفادة من الأوراق التي تملكها داخل مصر ؛ فدعت إلى تخفيض الضغط على اليسار الموالي لها [5] .

وبدا أن موسكو عبر دعمها للسادات كانت تهدف إلى ما هو أبعد من الحفاظ على مصر في دائرة نفوذها ، فقضية الحل المؤقت كانت لا تزال مطروحة ، والتقدم في هذه العملية يبدأ بإعادة فتح قناة السويس وأمّلت موسكو بأن يكون لها دور حاسم في تلك التسوية ، فكان الحل المؤقت يتلاءم ومصالحها [6] .

إلا أن السياسة الأمريكية لمعالجة الصراع الإقليمي متمثلة في زيارة روجرز للمنطقة أظهرت ضعف هذه الحسابات بإقناع السادات بأهمية الدور الأمريكي لحل أزمة الشرق الأوسط ، وأن أي أسلحة سوفياتية تقدم لمصر ستقدم أسلحة أمريكية في مقابلها إلى إسرائيل ، مما ينتفي معه الخيار العسكري أمام السادات وما دام

---

(1) المرجع نفسه .
(2) طه المجدوب ، سنوات الإعداد وأيام النصر ، صـ 48 .
(3) حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 175 .
(4) المرجع نفسه ، صـ 175 .
* طائرات [ميج - 23] وصواريخ [سام - 4] ، [سام – 6] .
(5) كان علي صبري قد دخل الحكومة المصرية بنهاية عام 1970 وكان على رأس دعاة الاقتراب من السوفيات حتى أطلق عليه رجل موسكو الأول . راجع ، هلين دانكوس ، مرجع سابق ، صـ 140 .
(6) المرجع نفسه ، صـ 141 .

الوجود العسكري السوفياتي باقيا في مصر فإن الدبلوماسية الأمريكية لن تبذل إلا محاولات فاترة في سبيل إجراء تسوية [1].

وبينما كانت الأحداث الداخلية في مصر قد بدأت تأخذ طابع المواجهة في مجال الصراع على السلطة ، خاصة بعد استبعاد على صبري من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية [أول مايو 1971] ، وصل إلى القاهرة وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية [4مايو 1971] في إطار جولة كان يقوم بها في المنطقة لتأكيد اهتمام واشنطن بالشرق الأوسط و حل معضلة تناقض المصالح الأمريكية السوفياتية في المنطقة وتحاشي المواجهة بين قطبي الصراع الدولي بمراعاة أن إدخال التنافس الاستراتيجي العالمي إلى تلك المنطقة لا يتفق مع سلام الشرق الأوسط وسياسة الوفاق في العلاقات الأمريكية / السوفياتية . وقد اتسمت هذه الزيارة بأهمية خاصة ، حيث كانت أول زيارة لوزير خارجية الولايات المتحدة منذ ثمانية عشر عاما بهدف استطلاع اتجاهات القيادة السياسية المصرية الجديدة ، وبحث النزاع العربي / الإسرائيلي [2].

وعموما بدت إقالة علي صبري من منصبه عشية زيارة روجرز بمثابة إشارة من السادات إلى الولايات المتحدة بإمكانية حدوث تغيير جذري في توجهات السياسة الخارجية المصرية و إعادة ترتيب أولوياتها ، وإمكانية قيام السادات - الذي أظهر قدرته على التخلص من أعوان السوفيات وانفراده بالقرار - بتصفية الوجود السوفياتي في مصر ، إذا ما أبدت واشنطن تفهما لذلك ، واستعدادا لممارسة قدر من الضغط على إسرائيل لحملها على التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة من الجانبين . وبالفعل قد ألمح روجرز للسادات خلال زيارته بأن واشنطن ربما تكون مستعدة لاستجابة أكثر جدية لمبادرة 4 فبراير إذا عمل السادات على تقليص الوجود السوفياتي في مصر . وعلى أثر ذلك تزايدت الاتصالات المصرية / الأمريكية المباشرة بعد أن كانت تتم عن طريق وساطة موسكو [3].

وبمغادرة روجرز شرع السادات في مواجهة الموقف الداخلي ، والعمل على حسم الموقف وإنهاء الصراع لصالحه . وكان طبيعيا أن يكون لهذه الأحداث الداخلية رد فعل مباشر من جانب السوفيات ؛ لذلك سارع رئيس مجلس السوفيات الأعلى نيكولاي بودجورني بزيارة القاهرة [في 25مايو 1971] حاملا مشروع معاهدة صداقة وتعاون بين البلدين [4] . دليلا على القلق الشديد الذي انتاب زعماء الكرملين لاستبعاد حلفاء الاتحاد السوفياتي من الحكومة المصرية . ونظرا لأن السادات بحاجة ماسة للسلاح السوفياتي كان عليه اجتياز ذاك الاختبار وإثبات حسن نوايا اتجاهاته السياسية بقبول توقيع المعاهدة المصرية السوفياتية لإزالة شكوك موسكو والتأكيد

---

(1) ي . بريماكوف ، تشريح الصراع في الشرق الأوسط ، ترجمة سعيد أحمد [بيروت : دار ابن خلدون ط1 1981] ، ص 219 .
American Foreign Relations 1971, a Documentary Record : Continuing the Series . (Documents on American Foreign Relations) , Edited by , Stebbins , Richard p . , and Adam Elaine p . a Council on Foreign Relations Book , [New York ; University press, 1976] . p 200 .

(3) انظر ، محمود رياض ، البحث عن السلام في الشرق الأوسط ، صـ 374 .

(4) Karen , Dawisha , op . cit , p 61 .

على أن ما حدث من تطورات سياسية هو من شئون مصر الداخلية [1] ، وهو أمر غير موجه على الإطلاق ضد العلاقات المصرية / السوفياتية * .

وبالفعل وقع السادات معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي [27مايو1971] على أن تكون سارية لمدة 15 عاماً ، وبخاصة أنها تتضمن تعهدا سوفيتيا بتطوير التعاون في المجال العسكري وتعزيز قدرات مصر الدفاعية بتزويدها بالأسلحة والمعدات اللازمة لاسترداد أراضيها المحتلة وبالمقابل احتوت المعاهدة على تعهد الطرفين بعدم الدخول في أية تحالفات أو المشاركة في أية تجمعات أو اتخاذ أية إجراءات ضد الطرف الآخر أو إبرام أية اتفاقيات دولية تتناقض أحكامها مع أحكام تلك المعاهدة . وهذا البند يرمي إلى الحيلولة دون حدوث اتفاق مصري / أمريكي لتسوية أزمة الشرق الأوسط بصورة تستبعد الاتحاد السوفياتي . إلا أن السادات اتخذ المعاهدة ورقة ضغط للمساومة وإثارة مشكلة أسلحة الردع وعدم وفاء موسكو بالتزاماتها في هذا المجال ، علاوة على التباطؤ الشديد في توريد ما تم الاتفاق عليه . وعلى هذا وعد بودجورني بأن كل الأسلحة المطلوبة سوف تصل إلى مصر بعد أيام من عودته . فكان الدافع الرئيسي وراء قبول السادات للمعاهدة بأن تمثل عنصرا من عناصر الضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل وعلى الجانب الآخر التزام الاتحاد السوفياتي بإمداد مصر بحاجاتها من السلاح بهدف دعم قدراتها العسكرية اللازمة للمعركة العسكرية في حالة فشل جهود التسوية السياسية [2] . لتفوت موسكو على السادات الفرصة باتخاذ صراعه مع مجموعة مايو المعروفة بميولها اليسارية ذريعة لقطع العلاقات الدبلوماسية معها . فضلا عن إثبات أن النفوذ السوفياتي في مصر لا يزال راسخا وأن القضاء على مراكز القوى يعد مسألة داخلية لا تعكس تحولا في توجهات السياسة الخارجية المصرية في ظل انفراد السادات بالسلطة [3] . والحيلولة دون حدوث اتفاق مصري أمريكي لتسوية أزمة الشرق الأوسط تستبعدالاتحاد السوفياتي من المشاركة في تلك التسوية وهوما أكدته [م9] من المعاهدة . فجاءت المعاهدة لتمثل عنصرا من عناصر الضغط على واشنطن لحملها على التحرك الجدي على طريق التسوية السياسية وربما ارتأت موسكو في معاهدة الصداقة والتعاون عنصرا هاما لدفع العلاقات بين البلدين نحو آفاق ومجالات أوسع مدى وتقنينا للعلاقات المصرية / السوفياتية في إطار أسلوب جديد لترسيخ الوجود الاستراتيجي للاتحاد السوفياتي خارج نطاق دائرة نفوذه التقليدية متجاوزا بذلك استراتيجية تعامله مع العالم الثالث المقتصرة على الأهداف السياسية فقط [4] . وعموما إرتأها السادات وسيلة لضمان استمرار الدعم الاقتصادي و العسكري السوفياتي لموقف مصر ضد إسرائيل [5] .

---

[1] Ibid , p 61 .

* لمزيد من التفاصيل ، راجع ، مراد غالب ، مع عبد الناصر و السادات ، صـ 169 – 170 .

[2] تعد المعاهدة المصرية السوفياتية أول معاهدة من نوعها يبرمها الاتحاد السوفياتي مع دولة من خارج المعسكر الاشتراكي فقد تجاهلت موسكو طلب عبد الناصر لا برام مثل هذه المعاهدة وطلب السادات أيضا المقدم 31 / 3 / 1971 . انظر ، ممدوح محمود منصور ، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط [القاهرة : مكتبة مدبولي ط1 1995] ، صـ 395 – 397 . للإطلاع على وثيقة المعاهدة ، انظر ، جمهورية مصر العربية ، وزارة الخارجية الإدارة القانونية والمعاهدات ، مجموعة المعاهدات 1971 ، إعداد جمال مصطفى الجندي [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية 1971] ، كذلك الجريدة الرسمية 19 أغسطس 1971 ، العدد [33] .

[3] وحيد رأفت ، العالم العربي والاستراتيجية السوفياتية المعاصرة [الإسكندرية : منشأة المعارف ط1 1976] ، صـ 223 – 224 .

[4] السياسة الدولية ، معاهدة الصداقة و التعاون بين مصر و الاتحاد السوفيتي (27 مايو 1971) ، العدد [45] يوليو 1976 ، كذلك ، ممدوح منصور ، الصراع الأمريكي السوفياتي في الشرق الأوسط ، صـ 398 .

[5] Karen , Dawisha , op . cit , p 62 .

و الأهم من ذلك فقد ارتآها السادات ضرورة ملحة تمليها عليه الاعتبارات التكتيكية التي تنتفي معها ارتباط مصر بشكل أبدي بالفلك السوفياتي . وهو ما عبر عنه السادات للملك فيصل خلال زيارته للقاهرة في أعقاب التوقيع على المعاهدة ؛ من أن تلك المعاهدة لا تزيد عن مجرد كونها حبرا على ورق[1] . كما بادر السادات فور الإعلان عن إبرام المعاهدة بإبلاغ واشنطن بأن تلك المعاهدة لن تغير شيئا في توجه مصر نحو السلام ، و أنه لا يزال يسعى إلى التوصل إلى اتفاقية مؤقتة [2] . وهو ما يفسر سلوك السادات وحرصه على بقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع واشنطن رغم تلك الخطوة المعاكسة . ومن المفارقات أن تتجاهل واشنطن تبريرات السادات ، فلم تلق محاولات السادات للتقرب إلى واشنطن استجابة مشجعة . ولعل مرد ذلك هو الخلاف والانقسام داخل الإدارة الأمريكية ما بين وزارة الخارجية ومستشار الأمن القومي هنري كيسنجر الذي ارتأى أنه لم يحن الوقت بعد لإجراء تسوية سلمية للصراع الإقليمي لمجرد تلك الإجراءات فلا تزال مصر قاعدة للنفوذ الشيوعي في الشرق الأوسط . فلابد من إخراج السوفيات من مصر بشكل لا رجعة فيه قبل إجراء أية تسوية حتى تحرم مصر من مزايا الاستفادة من الوجود السوفياتي كورقة ضغط خلال المفاوضات فضلا عن سلبيات ذلك على جبهتها العسكرية وتجريدها من كل عناصر ومقومات قوتها وحينئذ تتم التسوية تحت الضغط العسكري الإسرائيلي حسب الشروط الإسرائيلية وفقا للاستراتيجية الأمريكية [3] .

وأيا كان الأمر فلم تكد معاهدة الصداقة يجف مدادها حتى توترت الأجواء ، و أطلت أزمة السودان برأسها لتعكر صفو العلاقات المصرية / السوفياتية حيث لعبت المساندة المصرية دوراً حاسماً في إحباط الانقلاب الشيوعي والإطاحة بنظام جعفر نميري ؛ مما أثار استياء السوفيات وهو ما انعكس بسلبياته على الجدول الزمني لعقود صفقات السلاح المتفق عليها وتوقيتات توريدها إلى مصر [4] .

و مع جمود الجبهة السياسية إزاء التعنت الإسرائيلي و اللامبالاة الأمريكية بدأ السادات يعيد حساباته من جديد على أساس فرضية عدم إمكانية إحراز أي تقدم ملموس على طريق التسوية السلمية وأن الأمر يقتضي القيام بتحرك عسكري لتحريك القضية من جمودها ، لاسيما في ظل تعهداته أمام الرأي العام المصري والعالمي بأن عام 1971 هو عام الحسم سلما أم حربا . غير أن مثل ذاك التحرك العسكري في ظل تدهور العلاقات المصرية / السوفياتية كان أشبه ما يكون بمغامرة غير محسوبة ، وبخاصة مع تباطؤ موسكو في إمداد مصر بالسلاح [5] . وأصبح السادات في موقف صعب للغاية فقد انتهى عام الحسم بدون حسم سواء سلما استناداً إلى الإيماءة الأمريكية بأن عام 1971 هو عام الحسم [6] ، أو حربا بسبب اندلاع الحرب الهندية الباكستانية وهو ما اتخذه

---

[1] جمال على زهران ، السياسة الخارجية لمصر 1970 – 1981 [القاهرة : مكتبة مدبولى ط1 1987] ، صـ 283 .
[2] وليام كوانت ، عشر سنوات حاسمة ، صـ 205 .
[3] هنري كيسنجر ، سنوات البيت الأبيض ، صـ 540.
[4] طه المجدوب ، سنوات الإعداد و أيام النصر ، صـ 52 . كذلك ، Karn Dawaisha , op cit . p 62 .
[5] ممدوح منصور ، مرجع سابق ، صـ 403 .
[6] فقد تضمنت الرسالة التي أرسلها ويليام روجرز وزير الخارجية الأمريكية إلى نظيره المصري في بداية عام 1971 طمأنه واشنطن للسادات بأن عام 1971 هو عام الحسم ، لمزيد من التفاصيل راجع :
Stein , Kenneth w . , Heroic Diplomacy : Sadat , kissinger , Carter , Begin and the Quest for Arab Israeli Peace . [New york : Routladge , 1999] , p 63 - 64

السادات ذريعة لئلا يحسم الأمر عسكريا أملا في حسمه بالسلام ؛ فتقرر تأجيل توقيت أي عمل عسكري على الجبهة المصرية انتظارا لانتهاء الحرب الهندية الباكستانية مما حدا بالسادات طلب الزيارة لموسكو خلال شهر ديسمبر ، واعتذر قادة الكرملين لعدم إمكانية الزيارة في ذاك التوقيت وتم إرجاؤها إلى أوائل شهر فبراير 1972 ، الأمر الذي أثار استياء السادات [1] .

ليواجه السادات موقفا حرجا وضعته فيه القوتان العظميان ؛ بامتناع موسكو عن تزويد القوات المسلحة بحاجتها من الأسلحة الهجومية والأهم من ذلك مراوغة واشنطن لفتح طريق الحل السياسي ورفضها ممارسة أي ضغوط على إسرائيل ؛ لذلك تراجع السادات عن قراره أملا في تغيير سياسة واشنطن التي سحبت مبادرتها الدبلوماسية لحل أزمة الشرق الأوسط ، وبدأت في تصعيد مساعدتها العسكرية لإسرائيل وإعلان التزامها بالمحافظة على التفوق العسكري لصالح إسرائيل ليس فقط ضد مصر وحدها بل ضد كل جيوش الدول العربية مجتمعة .

هكذا انتهى صيف1971دون أن تحقق جهود السادات كسر الجمود السياسي الذي أحاط بقضية الشرق الأوسط أي نجاح ؛ حيث لم تحقق المباحثات التي جرت مع الولايات المتحدة خلال النصف الأول من عام 1971 أي نتائج ايجابية . بينما لم تنجح القاهرة في أن تحصل من الاتحاد السوفياتي على الأسلحة والمعدات اللازمة لها للقيام بعمليات حربية ضد إسرائيل [2] .

وبينما تحدد موعد زيارة السادات الثانية لموسكو ليكون في شهر أكتوبر ، عاودت واشنطن الاتصال بالقاهرة في أوائل ذات الشهر لتبدأ مرحلة جديدة من الحوار السياسي مع الإدارة الأمريكية [3] .

وعموما تمت زيارة السادات الثانية لموسكو [11أكتوبر1971] في جو مشحون بعناصر الشك والقلق بين الطرفين . وكان الجانب العسكري المحور الرئيسي الذي دارت حوله الزيارة ، خاصة قضية التسليح الحيوية والمستوى المختل بين مصر و إسرائيل . فطالب السادات بتحقيق تساو في القدرات العسكرية مع إسرائيل خاصة في الأسلحة التي توفر عنصر الردع المناسب ؛ حتى يتحقق توازن القوى العسكرية بين مصر و إسرائيل نوعا وكما . وكما أكد السادات على أن قرار الحرب هو قرار مصري ، وأن مصر لا تريد أن يحارب السوفيات معركتها مع إسرائيل . لكن القادة السوفيات لم يقتنعوا بهذا الرأي وحاولوا إقناع السادات بأن ميزان القوة العسكري بين إسرائيل والعرب هو في صالح العرب في كل أنواع الأسلحة المختلفة بنسبة 2 : 1 رغم أنهم يدركون تماما أن المقارنة الرقمية هي مقارنة خادعة يغيب عنها فارق كفاءة الأسلحة وحجم قدراتها التدميرية وفي نفس الوقت أكد السوفيات تشبثهم بالعمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية وتحذيرهم من الإقدام على مغامرة عسكرية ، كما ألمح السادات لمضمون رسالة واشنطن لعرض بدء التفاوض المباشر مع إسرائيل دون شروط مسبقة بغرض إعادة فتح قناة السويس ، ودلالة ذلك بعدم قدرة مصر على تغيير الوضع الراهن بالقوة ، ومن ثم فلن تستجيب لتحقيق تسوية سلمية عادلة [4] .

---

[1] Israeli , Raphael , The Public Diary of President Sadat ;The Road to War , part 1 , op . cit , p 245 .

[2] انظر الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ 177 .

[3] المرجع نفسه ، كذلك ، طه المجدوب ، سنوات الإعداد و أيام النصر ، صـ 52 .

[4] انظر ، طه المجدوب ، سنوات الاعداد و أيام النصر ، ص53 . كذلك ، محمود رياض ، البحث عن السلام ، 417 -418 .

ومع اقتراب حلول موعد انعقاد قمة موسكو بدأ السوفيات في التمهيد لدعم موقفهم التفاوضي خلال تلك القمة ؛ حيث وجهوا الدعوة إلى السادات لزيارة موسكو خلال شهر أبريل1972بهدف إثبات" الولاء" المصري للاتحاد السوفياتي والتأكيد على الوجود المؤثر في مصر والشرق الأوسط كورقة ضغط للمفاوضات بين العملاقين . وبالفعل استجاب السادات للدعوة أملاً في أن يؤدي دعمه للموقف السوفياتي التفاوضي مع الولايات المتحدة إلى إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط. وقد أعاد السادات خلال هذه الزيارة التأكيد على أن نجاح الحلول السلمية يقتضي في البداية القيام بتحرك عسكري لتحريك الموقف وبدء التفاوض . ومن ناحية أخرى فقد طالب السادات بأن يبدأ السوفيات فور انتهاء اجتماعات قمة موسكو في دعم قدرات مصر العسكرية حتى يمكن الاستناد إليها كورقة ضغط لتحريك المفاوضات السلمية أو كأداة للتحرك العسكري إذا اقتضت الظروف المواجهة العسكرية. وفي نهاية الزيارة تم الإعلان عن البيان الختامي المشترك ليؤكد أن الدول العربية لديها كل المبررات للجوء إلى كافة الوسائل غير السلمية لاستعادة الأراضي المحتلة . مما يعد بمثابة إشارة ضمنية لواشنطن قبل لقاء القمة بأن الاتحاد السوفياتي مستعد للذهاب إلى أخر الشوط في مساندة حلفائه في المنطقة حتى ولو اقتضى الأمر اللجوء إلى التحرك العسكري [1] . وفي منتصف مايو 1972 وعشية قمة موسكو قام السوفيات باستعراض أخر لنفوذهم في مصر حيث وصل إلى القاهرة المارشال جريتشكو وزير الدفاع السوفياتي تسبقه أربع طائرات سوفياتية سبق أن وافق السوفيات على إمداد مصر بها خلال زيارة السادات لموسكو في فبراير 1972لتشارك تلك الطائرات في عرض جوي أعقبه إصدار بيان رسمي أشار إلى أن مصر قد حصلت على قاذفات سوفياتية بعيدة المدى ، وأن القوات الجوية المصرية قد تخطت القدرات الدفاعية إلى مرحلة تنمية القدرات الهجومية . كما تم التباحث خلال الزيارة بشأن أوضاع التسهيلات البحرية للأسطول السوفياتي في الموانئ المصرية [2] .

وبالطبع فقد كان هدف السوفيات من وراء تلك المناورات إقناع واشنطن بأن العلاقات المصرية / السوفياتية تسير نحو التحسن والاستقرار . وعلى الجانب الآخر احتواء السادات وتفادي تقلباته حتى تمرير القمة الدولية المرتقبة . وبالمقابل قام السادات بتسليم جريتشيكو قائمة باحتياجات مصر من السلاح حتى ولو اضطرته الظروف لدفع ثمنها بالعملة الصعبة ، في الوقت نفسه أكد السادات بأنه لا يريد مواجهة بين قطبي الصراع الدولي ، وأنه لن يسمح بوجود قوات سوفياتية في مصر خصوصا عند بدء معركتها العسكرية [3] .

وجاء البيان الختامي لقمة موسكو لينسف كل ذلك لخلوه من أية إشارة إلى مشكلة الشرق الأوسط ، وهو ما سعى إليه كيسنجر وحققه بنجاح فائق ، حتى يقضي على أية احتمالات لدى السادات في جدوى الاعتماد على السوفيات في التوصل إلى تسوية مقبولة من جانب العرب . والأهم من ذلك هو تضمن المبادئ الأساسية بين العملاقين بتحمل مسئولية خاصة لعمل كل ما في وسعهما لكي لا تنشأ صراعات أو مواقف تعمل على زيادة التوترات الدولية . لتقع موسكو في شرك الخداع الأمريكي واحتوائها بطوق الوفاق الدولي لكشف عجزها [4] .

---

(1) ممدوح منصور ، مرجع سابق ، صـ 407 .
(2) السياسة الدولية ، الخلاف المصري السوفيتي ، ملف وثائقي ، العلاقات المصرية / السوفيتية (1943 - 1976) العدد [45] يوليو 1976 .
(3) انظر مراد غالب ، مرجع سابق ، ص 180 مكذلك ، حمدي فؤاد الحرب الدبلوماسية بين مصر و إسرائيل ، صـ 209 .
(4) انظر ، السيد أمين شلبي ، الوفاق الأمريكي السوفياتي ، ص 129 - 130 .

وهو ما فسرته القاهرة على أنه اتفاق بين العملاقين على تجميد الوضع أو فرض حالة من الاسترخاء العسكري على المنطقة . فبدت موسكو تسعى لتحسين علاقاتها مع واشنطن على حساب التزاماتها تجاه حلفائها ؛ ليصل كيسنجر إلى ما أراد حيث بدأ الشعور بالإحباط يسيطر على السادات .

وفي أعقاب انتهاء اجتماعات قمة موسكو قام وزير الحربية الفريق محمد صادق بزيارة موسكو [يونيو 1972] لمناقشة وصول إمدادات السلاح السوفياتي . غير أنه عاد بعد مباحثات دامت ستة أيام ليبلغ السادات بأن السوفيات ليس لديهم الاستعداد للانتظام في توريد السلاح لمصر وفقا للمواعيد التي سبق الاتفاق عليها[1] .

وهنا اقتنع السادات بأنه لا جدوى من استمرار مصر في الارتباط بالسوفيات فلم تمارس موسكو القدر الكافي من الضغط السياسي على واشنطن للتوصل إلى حل مشكلة الشرق الأوسط . وهو ما يفسر السلوك السوفياتي وسياسة المماطلة في إمدادات السلاح حفاظا على الوفاق مع الولايات المتحدة وارتكاز هدفهم فقط في الإبقاء على المنطقة في حالة من التوتر الدائم والمحكم لضمان استمرار احتياج العرب لمساندتهم [2] . ومن ثم أصبح البديل الوحيد أمام السادات آنذاك هو التحول تجاه الولايات المتحدة إدراكاً منه أن الطريق الوحيد للتسوية السلمية يمر عبر واشنطن . وتدعيما لذلك تم الإعلان في 2يوليو1972عن الاستعداد لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة . لتشكل تلك الخطوة المحسوبة دليلا قاطعاً على بداية حدوث تحول جذري في توجهات السياسة الخارجية المصرية [3] .

وبطبيعة الحال فقد كانت أولى الخطوات على طريق التقارب والتقاء القاهرة بخط واشنطن هو القضاء على الوجود السوفياتي في مصر- أهم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية - وضمن عوامل عديدة شجعت السادات على اتخاذ قراره بتصفية الوجود السوفياتي في مصر بناء على تلك الرسالة الشفوية التي بعث بها نيكسون إلى السادات ، والتي حملها إليه وزير الدفاع السعودي - لتلعب السعودية دورا بالغ الأهمية في هذا الشأن – في 6 يوليو1972 متضمنة التأكيد على امتلاك واشنطن وحدها مفتاح حل أزمة الشرق الأوسط والتلويح بأن الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات رهن بتصفية الوجود السوفياتي في مصر [4] .

وجاء تقرير السفير السوفياتي - فلاديمير فينوجرادوف - لدى القاهرة عن نتائج القمة الأمريكية السوفياتية ليدفع بالسادات قدما على طريق واشنطن ؛ حيث لم يشر التقرير إلى موقف السوفيات من التحرك العسكري أو إلى مطالب مصر من السلاح التي سبق أن تقدمت بها للاتحاد السوفياتي ؛ مما حدا بالسادات إلى رفض رسالة القادة السوفيات شكلا وموضوعاً ، ورفضه لذلك الأسلوب في التعامل مع مصر . وتوجيه الشكر للاتحاد السوفياتي على المساعدة التي قدمها العسكريون السوفيات ، وأنه يريد إنهاء خدماتهم اعتباراً من 17 يوليو1972 ، أما بشأن الأسلحة السوفياتية الموجودة في مصر إما أن تباع لمصر ويدرب عليها قواتنا أو يتم سحبها . مع بقاء

---

(1) لمزيد من التفاصيل ، راجع ، جمال زهران ، مرجع سابق ، صـ 253 . كذلك السياسة الدولية ، الخلاف المصري السوفيتي ، المصدر المشار إليه .

(2) Israeli , Raphael , The Public Diary of President Sadat ;The Road to War , part 1 , op . cit , p 390 .

(3) Freedman , op . cit , p 85 .

(4) بشأن رسالة نيكسون ، راجع ، حمدي فؤاد ، الحرب الدبلوماسية بين مصر و إسرائيل ، صـ 212 . كذلك بريماكوف ، مرجع سابق ، صـ 220 .

القوات السوفياتية تحت القيادة المصرية إلى أن يتم الانتهاء من تدريب القوات المصرية أو يتم سحبها ، وأخيراً يتم سحب المستشارين والأسلحة خلال أسبوع [1] .

وعلى الفور استجابت موسكو لقرار السادات بطلب سحب الخبراء والمستشارين السوفيات احتواء للأزمة ليـنخفض عـدد الخبـراء السـوفيات فـي القـاهرة مـن 15.000 إلـى حـوالي مـائتي خبيـر فقـط بحلول17يوليو1972. وبمناورة تكتيكية قرر السادات تحقيق التخلي جزئيا ، وذلك بسحب ثلثي القوة السوفياتية مع الإبقاء على الثلث في مواقعه ، تجنبا لسلبيات التخلي الكامل إلى حد ما ، وتأمينا لإيجابيات الإجراء المقرر نسبيا ليحتفظ السادات لنفسه بحرية الحركة مستقبلا مع السوفيات [2] .

هكذا أصبح القرار هو قرار السادات الذي أخرجه إعلاميا ، بأنه استجابة للرأي العام داخل المؤسسة العسكرية مع إبقاء باب الحوار مفتوحا مع موسكو ، وفي الوقت نفسه يمثل القرار إنذاراً للخطر ؛ لتنتقل حالة النقد للاتحاد السوفياتي من دائرة القوات المسلحة إلى أفراد الشعب المصري بشكل أعطى صورة الحملة الموجهة ضد الوجود السوفياتي في مصر الشعور بأن هذا الوجود عامل معوق لاستكمال القوات المسلحة استعدادها لاسترداد الأرض المحتلة [3] .

وإزاء رفض الاتحاد السوفياتي الاستجابة لطلب مصر شراء المعدات السوفياتية المتطورة والإصرار على سحبها ، وفشل زيارة عزيز صدقي لموسكو أعلن السادات في 18 يوليو1972على الملأ قراره بإنهاء مهمة الخبراء السوفيات [4] .

وتتعدد الدوافع التي حدت بالسادات لاتخاذ ذلك القرار الخطير في تلك الفترة الحرجة ، ما بين دوافع تتعلق بشخصية السادات متجسدة في كراهية السادات للسوفيات وتشككهم في نواياه وعدم معاملته بقدر اهتمامهم بعبد الناصر ، الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة بين الطرفين ، فضلا عن انتماءات السادات الأيديولوجية الأكثر ميلا تجاه الفكر الليبرالي منها إلى الفكر الاشتراكي - وهو ما كان معروفا حتى قبل توليه الرئاسة - وانبهاره بالنموذج الأمريكي واعتقاده الراسخ بامتلاك واشنطن زمام الأمور .

ليحسم الصراع المحتدم بين السادات ووزير الحربية الفريق محمد صادق بشأن الخبراء السوفيات بهذا الشكل الدرامي [5] . أما العوامل الموضوعية التي كانت وراء قرار السادات بطرد الخبراء السوفيات منها ما يتعلق بالقيود التي فرضها الاتحاد السوفياتي على إمداد مصر وتسليحها بنوعيات معينة من الأسلحة المتطورة والهجومية ، ومماطلتهم في توريد صفقات السلاح المتفق عليها . فضلا عن تزايد حدة الاحتكاكات بين العسكريين المصريين وبين المستشارين والخبراء السوفيات ورفضهم الامتثال للقرارات الصادرة عن القيادات

---

[1] راجع محمد حسنين هيكل ، الطريق إلى رمضان [بيروت : دار النهار للنشر ط1 1975] ، صـ 156 . كذلك محمد حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ217 - 218 .

[2] لمزيد من التفاصيل ،راجع ، الفريق سعد الدين الشاذلي ،حرب أكتوبر ، ص 226-236 . كذلك ، جمال زهران ، مرجع سابق ص296 .

[3] طه المجدوب ، سنوات الإعداد وأيام النصر ، صـ 60 .

[4] أمين هويدي ، الفرص الضائعة ، صـ 285 - 288 . أما عن تقييم القرار ، انظر ، المرجع نفسه ، ص 290 - 295 .

[5] بشأن الصراع المحتدم بين السادات ووزير الحربية الفريق محمد صادق إحدى دوافع قرار السادات بطرد الخبراء السوفيات ، راجع ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 207 – 208 . كذلك مراد غالب ، مرجع سابق ، صـ 180 . كذلك جريدة الأخبار ، 3 /8/ 1974 .

العسكرية العليا في مصر إلا بعد موافقة موسكو عليها ، بجانب منع كبار الضباط المصريين من ارتياد بعض المواقع العسكرية الخاضعة للإشراف السوفياتي على تشغيلها بحجة السرية [1] .

فكان تفجير مثل هذا القرار دعما لنفوذه داخل القوات المسلحة ومدخلا للتخلص من وزير الحربية , فضلا عن امتصاص حدة الغضب الشعبي وكسب التأييد الجماهيري ومبررا لتأجيل قرار الحرب لحين اتضاح معالم الموقف الأمريكي . وربما يحدث القرار دويه لدي صانع القرار الأمريكي لاتخاذ خطوات إيجابية في اتجاه التسوية السياسية وبالمقابل يمثل عامل ضغط على القادة السوفيات لحثهم على مزيد من الدعم لمصر وإمدادها بالأسلحة الهجومية التي تمكنها من الجلوس على طاولة المفاوضات استنادا إلى قوتها العسكرية أو القيام بعمل عسكري لتحريك القضية من حالة الجمود التي أصابتها وأخيرا الضغوط الخارجية من جانب الولايات المتحدة ، فكان إنهاء الوجود السوفياتي في مصر مطلبا أمريكيا وجه إلى السادات عن طريق الوسيط السعودي [كمال أدهم عميل المخابرات الأمريكية] منذ الشهور الأولى لحكم السادات كشرط أساسي للتحرك نحو التسوية السياسية للصراع العربي / الإسرائيلي . وعلى هذا تعهد السادات بخروج السوفيات من مصر مقابل خروج إسرائيل من سيناء . وأمام تزايد حدة الضغوط داخليا وخارجيا تراجع السادات عن شرطه وأقدم على قراره دون أية تعهدات أمريكية بشأن تلك الخطوة الهامة ، فاستقبلت واشنطن قرار السادات كهدية منحها السادات إياها بدون مقابل [2] .

وبمناورة تكتيكية أرسل كيسنجر رسالة عبر القنوات الخلفية في26يوليو محاولا الإبقاء على الحوار مع واشنطن ، وحفاظا على السادات داخل الدائرة المفرغة ومتاهات التسوية لحين الاستسلام التام . ومن المفارقات أن السادات ظن قراره بطرد الخبراء وتصفية الوجود السوفياتي في مصر سيفتح الباب على مصراعيه لتحقيق تسوية سياسية ، ولم يخيب كيسنجر أمل السادات نهائيا في واشنطن وسراب الحل السلمي ، لذا بعث برسالة تدعو لإجراء محادثات سرية على مستوى عال .

واستعدادا للحوار مع واشنطن طلب السادات إعداد دراسات حول الموقف السياسي بمجرد وصول رسالة كيسنجر ، وإجراء دراسة للرسالة الأمريكية ، كما ارتأى السادات ضرورة اختيار خطة عمل مستقبلية . وعلى أثر ذلك قرر إعفاء وزير الخارجية مراد غالب من منصبه وتعيين محمد حسن الزيات خلفا له . وكان لهذا القرار دلالاته الواضحة ولكن غموض اتجاهات كيسنجر وإصرار واشنطن على الاتفاقية المرحلية أوصلت الحوار إلى طريق مسدود وتوقف الاتصال [3] . فقد أثارت واشنطن انتظار رفع ديناميكية القرار إلى آخر الشوط و تصفية كل معالم وصور العلاقات مع السوفيات ؛ فكانت مصر تحتل مركز الصدارة بالنسبة لأهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط . ولم يكن ذلك راجعا لثقل مصر وقدر نفوذها في العالم العربي فحسب ، فقد كانت أيضا مركز الثقل في المواجهة مع إسرائيل ومحور الوجود السوفياتي السياسي والعسكري في الشرق

---

(1) أحمد عبد اللطيف شيحه ، بين العصرين [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ط1 1999] ، صـ 11 .

(2) انظر ، محمد حسنين هيكل ، أكتوبر 1973 السلاح و السياسة ، صـ 133 – 134 . كذلك ، مراد غالب ، مرجع سابق ، صـ 187 .

(3) حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ227 – 228 .

الأوسط ، وعلى هذا ظلت مشكلة الشرق الأوسط تحتل مرتبة ثانوية في اهتمامات البيت الأبيض على امتداد أربعة أعوام (1).

وبعد الصدمة العنيفة التي لاقتها موسكو إزاء قرار السادات إلا أن السادات كان على يقين باحتواء الأزمة ، فقد أدرك مدى أهمية الوجود السوفياتي واستمرار العلاقات المصرية / السوفياتية بالنسبة لموسكو ، لأنها تجسد وجودهم ليس في مصر فقط ولكن في الشرق الأوسط بأكمله . لذلك ألقى السادات بقنبلة سحب الخبراء وهو آمن رد فعلها العنيف من قبل السوفيات ، وفي الوقت الذي ينتظر رد فعلها الإيجابي لدى واشنطن ..

ولم يكن أمام موسكو لاستعادة مواقعها الإقليمية سوى ابتلاع إهانة السادات واحتواء الأزمة التي ستنتهي بصفقتها إلى حوار جديد استناداً إلى احتياج القاهرة لموسكو فلا بديل للسلاح السوفياتي أمام مصر ، في الوقت الذي تدرك فيه موسكو أن خروج السوفيات من مصر يعد تأشيرة خروج نهائية من الشرق الأوسط وبدت سياسة الكرملين لتقييم القرار على أساس هدف الحصول على تنازلات سوفياتية جديدة والحصول على طائرات[ميج 23] دون أي إشراف سوفياتي وليس إلى تدمير العلاقات مع موسكو في إطار استراتيجية المصالح المتبادلة ، والحاجة الملحة للطرفين ؛ فضمان الوجود السوفياتي مقابل ضمان استمرار تدفق الأسلحة السوفياتية (2) .

وجاءت الاستجابة لطلب الانسحاب تعزيزا لإعلان موسكو بعدم التدخل في الشئون الداخلية لمصر حفاظا على أرصدتها وتفويت الفرصة على السادات بنسف الوفاق . إلا أن موسكو ظلت أسيرة توجهات السادات ؛ لذلك استجابت للمطالب العسكرية المصرية إبقاء على الوجود السوفياتي في المنطقة والذي تعد مصر أهم عناصره . وبهذا الوضع وجدت موسكو نفسها بين تناقض حاد ما بين علاقاتها مع واشنطن في إطار الخط العام لسياسة الانفراج ، وبين متطلبات تحالفاتها العربية ومصالحها الإقليمية .

وباحتواء الأزمة والحد من التوتر بين البلدين تدعيما لمركز موسكو ومواقعها الإقليمية من أجل المشاركة الفعالة في عملية التسوية التي بدأت تلوح في الأفق وأن يكون الاتحاد السوفياتي شريكا كاملا في المفاوضات وعلى قدم المساواة مع الولايات المتحدة . وإلا خسر كل أرصدته بالمنطقة وأعلن عن فشل استراتيجيته في الشرق الأوسط لذا فضلت موسكو الانحناء للعاصفة التي فجرها السادات ؛ فابتلعت كبرياءها ، وبدأت تتحسس من جانب آخر خيوطها مع القاهرة وبدت بوادر مرحلة جديدة في العلاقات المصرية / السوفياتية تلوح في الأفق ، بقبول القاهرة طلب السلطات السوفياتية الإذن لبعض ناقلات جنودها للتمركز مجدداً في بورسعيد التي كانت قد غادرتها منذ شهرين . وعلى الجانب الآخر حاولت القاهرة أن تتفادى ولو جزءاً من سلبيات القرار وأخطاره وبخاصة في ظل سياسة اللامبالاة التي اتبعتها واشنطن تجاه القرار وقبول المطلب السوفياتي . بعدما حقق السادات مكاسب ذاتية من وراء قراره ، وتأكيد سلطته المنفردة ، وتوضيح بما لا يدع مجالا للشك بأن السادات

(1) المرجع نفسه .
(2) هانز تانكوس ، مرجع سابق ، صـ 149 .

صاحب القرار أولا وأخيرا . لذا أراد السادات أن يأخذ قراره شكلا دارماتيكيا ليكون أشد وقعا وأبعد أثرا على كل من يهمه الأمر [1] .

وإزاء فشل مساعي السادات في الحصول على السلاح من الدول الغربية أخذ يعيد تقييم حساباته من جديد ، فعمل على تصفية أجواء العلاقات مع السوفيات ومحاولة تجاوز الخلافات بين البلدين . فتم الاتفاق على إعادة السفراء مرة أخرى ، ووافق السوفيات على إمداد مصر بحاجاتها من قطع الغيار اللازمة للقوات الجوية المصرية ، وإعادة بعض وحدات صواريخ [سام-6] التي كانت قد سحبت في يوليو ، كما تمت إعادة بعض الخبراء السوفيات إلى مصر مرة أخرى [2] .

و بانتهاء القتال في فيتنام وإعادة انتخاب نيكسون رئيسا للولايات المتحدة لفترة ثانية ، بدأت الإدارة الأمريكية تبدي اهتماما ملحوظا بشأن قضية الشرق الأوسط لتطرح تلك القضية ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية .

وعلى هذا الأساس تم عقد لقاء بين كيسنجر وحافظ إسماعيل في 23 فبراير بواشنطن ، حيث أجمل نيكسون استراتيجية التفاوض على مستويين ؛ الأول يضطلع به كيسنجر سرا ، والأخر يتم علنا وتشارك فيه وزارة الخارجية ، كما أشار نيكسون إلى صيغة السيادة والأمن . وخلال مشاورات كيسنجر/ حافظ إسماعيل طرح كيسنجر ضرورة قبول فكرة التوصل إلى تسوية تنفذ على مدى فترة طويلة . وأشار ضمنا إلى أن السيادة المصرية على سيناء يمكن الاعتراف بها في وقت مبكر ، ولكن الحاجة تدعو إلى ترتيبات أمنية خاصة لفترة طويلة . وأشار حافظ إسماعيل إلى أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل قد يكون مستطاعا في خاتمة المطاف ، وأن الأردن قد يكون له دور يضطلع به في تسوية القضية الفلسطينية ، مع الإصرار على الانسحاب الإسرائيلي التام من سيناء والجولان ، مشيرا إلى شيء من المرونة فيما يتعلق بالضفة الغربية [3] . ثم نوقشت التفاصيل الخاصة بالالتزامات التي تتعهد بها مصر وإسرائيل باعتبارها جزءا من اتفاقية سلام ، والعلاقة بين الاتفاقية المصرية الإسرائيلية وحل مشكلة فلسطين ، وترتيبات الأمن المحددة بشأن إسرائيل في سيناء . و تعذر الاتفاق على جميع هذه القضايا ولم يتم إحراز أي تقدم في المباحثات نظرا لاقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية في أواخر أكتوبر 1973 مع التلويح باستبعاد إشراك الاتحاد السوفياتي في المباحثات الجارية ، أما عن المعاهدة مع السوفيات ، فمادام اعتماد مصر عليها مستمرا فسيقل الدافع الأمريكي لتحقيق تسوية ؛ فالسياسة المصرية تحددها مصر حسب متطلباتها وقد تم الاتفاق على عقد لقاء ثان بين الطرفين عقب ذلك الموعد [4] .

غير أنه بحلول مايو 1973 التقى كل من كيسنجر وحافظ إسماعيل سرا في باريس ، وخلال هذا اللقاء وصلت الاتصالات المصرية / الأمريكية إلى طريق مسدود ؛ حيث أعرب كيسنجر عن استراتيجية واشنطن ورؤيتها لمطالب القاهرة لممارسة قدر أكبر من الضغط على إسرائيل بأنها في حكم المستحيل في ظل الظروف الراهنة

---

[1] بشأن هذا التحليل راجع ، مراد غالب ، مرجع سابق ، صـ 188

[2] Dawisha , Karen , op . cit , p . 65 .

[3] وليام كوانت ، عملية السلام ، ص 141- 142. ولمزيد من التفاصيل راجع ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ص247-260

[4] المرجع نفسه ، صـ 142 ، مقارنة برواية حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 259 .

وربما يكون ذلك ممكنا إذا تم تغيير الواقع . هكذا لم تسفر المباحثات خلال جولة فبراير ومايو1973عن موقف مقبول يمكن أن يؤسس عليه تسوية سلمية عادلة لتصبح الحرب ضرورة سياسة . وعند هذا الحد توقفت الاتصالات المصرية / الأمريكية وبات السادات مقتنعا بضرورة التحرك العسكري وبخاصة في ظل نتائج قمة واشنطن [20- 30يونيه] وتصريحات كيسنجر بعدم اتفاق القوتين العظميين على الخروج بحل لقضية الشرق الأوسط ، فضلا عن ضرورة الفصل بينها وبين مشكلة التنافس بين العملاقين تجنبا للتورط بطريقة معقدة في الصراع مع الأمل في إمكانية إجراء تقدم خلال عام 1973 [1] .

وأيا كان الأمر فقد اضطرت موسكو لمسايرة السادات في اتجاه الحرب لمنع الانزلاق المصري نحو واشنطن وأعلنت تأييدها ومساندتها الكاملة لمصر وللقضية العربية . وقد بدأت مصر منذ ذلك الحين خطواتها العملية في الإعداد بصورة جادة لشن هجوم مسلح ضد إسرائيل .

وما إن بدأت العمليات القتالية حتى تطورت الحرب لتتحول إلى أزمة دولية ، وكان وراء ذلك ما لواشنطن وموسكو من مصالح لها أهميتها في المنطقة ، فضلا عن أن اندلاع الحرب في حد ذاته يعد تحديا صارخا لإرادة قطبي الصراع الدولي وتهديدا خطيرا لسياسة الوفاق بينهما [2] . ورغم أن كلا من موسكو وواشنطن كانتا مدركتين لأخطار المواجهة ، و تأييدهما المتراوح لوقف إطلاق النار ، فإن التزاماتهما السياسية قد جعلت هذا التأييد متداخلا مع النتائج المثيرة لتأجج الوضع واحتدام الصراع الإقليمي وتغير مساره [3] . وقد تصاعدت حدة التوتر بين القوتين العظميين نتيجة التجاوزات الإسرائيلية- بفضل إلقاء واشنطن بثقلها العسكري والسياسي وراء إسرائيل من جهة والخداع من جانب أخر- لقرار وقف إطلاق النار ومحاصرة الجيش الثالث مع رفض السادات قرار وقف إطلاق النار ومواصلة القتال من أجل الحصول على المزيد من التنازلات السياسية من إسرائيل ؛ التي كانت بدورها ترفض صدور قرار يدعو لوقف إطلاق النار في غير صالحها . وساهم تدخل القوتين العظميين المباشر عبر جسور جوية لحمل الأسلحة والعتاد إلى ميدان القتال لدعم حلفائها كلٌ فيما يخصه في تغيير مسار الحرب وإطالة أمدها بدافع واحد ؛ فكلتاهما كانت تريد مساعدة حلفائها مع تدهور الموقف العسكري لأي منهما . وبلغ تصاعد الأزمة بين العملاقين إلى إعلان حالة التأهب النووي ، إلا أن سياسة الوفاق قد حالت دون وقوع صدام بين قطبي الصراع الدولي [4] . وبدا الإنذار النووي يتيح لموسكو التراجع دون أن تفقد ماء الوجه خاصة بعدما وصلت دلائل تلك الخطوة كاملة لأطراف الصراع الإقليمي . وبدلا من أن تكون الأزمة نهاية للحوار ، بدت نموذجا لمواصلته وبدء مرحلة جديدة ، ليلعب الانفراج دورا مزدوجا ؛ ليمثل نقطة التقاء القوتين من جديد لتنسيق الجهود من أجل توفير غطاء مناسب لحلفائهما لقبول قرار وقف إطلاق النار

---

(1) حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ 282 .

(2) William B . Quandt , The Unieted States And Egypt , p 16 .

(3) وليام بيير ، أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ، صـ 153 - 154 .

(4) المرجع نفسه ، صـ 154 . كذلك ، Richard , Nixon , op . cit , p p 130 , 131 .

والبدء في دبلوماسية ما بعد الحرب على أساس ازدواجية المحور لحل أزمة الشرق الأوسط ، وبدت من الحسابات صحيحة إلى أن بددتها حقائق الأمور على أرض الواقع طبقا لمخطط واشنطن [1] .

وعلى أية حال فقد كانت الحاجة إلى تفادي المواجهة الأمريكية / السوفياتية وما أفضت إليه الحرب من نتائج هي التي جعلت من أكثر الأمور أهمية بالنسبة لواشنطن أن تمارس الضغط الفعال على إسرائيل ، بعدما وصلت الأمور إلى منتهاها بوصول المواد غير العسكرية إلى الجيش الثالث المحاصر . فأضحى التدخل الأمريكي لحل تلك الأزمة دلالة واضحة تنبئ بالدور الدبلوماسي الجديد لواشنطن ومدخلا قويا لامتلاك زمام الأمور على نحو منفرد ، وهو التطور الذي خاض السادات الحرب من أجله . وهو ما بدت إرهاصاته مبكرا . فقبل أن تضع الحرب أوزارها بدأت المباحثات المباشرة بين مصر وإسرائيل لوضع التفاصيل الخاصة بتنفيذ قرار وقف إطلاق النار وهي ما عرفت بمباحثات الكيلو 101 برئاسة قائد قوات الطوارئ الدولية ، والتي توجت باتفاق فض الاشتباك الأول في يناير 1974 . وهنا بدت ملامح مخطط الخداع الأمريكي وما تضمره السياسة الأمريكية لاستبعاد السوفيات تدريجيا من خطوات عملية التسوية التي قد بدأت الشروع فيها . فمارست واشنطن نفوذها لدى إسرائيل من أجل توفير حوار عربي / إسرائيلي تستعيد من خلاله دورها الحاسم في إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط . أزرها السادات بكل قوته لتحقيق هدفها . وهو ما بدا واضحا في إعادة العلاقات المصرية الأمريكية ورحلات كيسنجر المكوكية . التي أقنعت أطراف الصراع الإقليمي بأهمية الدور الأمريكي وامتلاكها مفتاح الحل منفردة . مما أثار مخاوف موسكو ، إلا أن عجزها عن مواجهة الصعوبات والتكيف مع الوضع الجديد قد أفضى بها إلى ترك كيسنجر يوجه المفاوضات حسبما يشتهي إيذانا بتلاشي الدور السوفياتي وغيابه فعليا عن مسرح الأحداث اللهم إلا في الشكليات إذا استدعت الظروف ذلك استنادا إلى رغبة السادات ذاته [2] . فقد تم التوصل إلى عقد اتفاقيتي فض الاشتباك مع إسرائيل نتيجة جهود الدبلوماسية الأمريكية ، الأمر الذي كان يعني موافقة مصر الضمنية على استبعاد الاتحاد السوفياتي من عملية التسوية واعتمادها بصورة كاملة على الولايات المتحدة ؛ مما أدى إلى تدهور العلاقات المصرية / السوفياتية بدرجة تنذر بالخطر وصلت إلى حد إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفياتية وإنهاء العمل بها من جانب واحد [14مارس 1976] ، وأعقبها خلال أسابيع الإلغاء الفوري والكامل لكافة التسهيلات البحرية الممنوحة للأسطول السوفياتي في الموانئ المصرية ولم تكن محاولات عقد مؤتمر جنيف تحت رعاية أمريكية سوفياتية وما تبعها من إجراءات إلا نوعا من المناورة السياسية لتمرير سيناريو المباحثات السرية ، ليفاجأ الحليف الاستراتيجي بمبادرة السادات وزيارته للقدس ويفيق على صدمة عنيفة كشفت عن أبعاد مخطط الخداع وأدوار أطراف السيناريو . لتصل الأمور إلى

[1] السياسة الدولية ، حرب أكتوبر و الانفراج الدولي ، أحمد صدقي الدجاني ، العدد [45] يوليو 1976 ، و لمزيد من التفاصيل ، راجع ، هلن دانكوس ، مرجع سابق ، صـ 174 – 180 .

[2] هو ما يتضح بتتبع سير المفاوضات بدءا من اتفاقات فض الاشتباك العسكري وحتى " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية .

ذروتها بإغلاق القنصليات ومغادرة السفير السوفياتي القاهرة *. وهنا أسدل الستار على مرحلة النفوذ السوفياتي في مصر لتبدأ على أنقاضه مرحلة جديدة في سياسة مصر الخارجية [1].

وعلى الجانب الآخر فقد ازداد دور الولايات المتحدة في عملية السلام على نحو لم تعد مجرد"وسيط" وإنما "كشريك" كامل باعتبارها القوة العالمية الوحيدة القادرة على إقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط وإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة - على حد اعتقاد السادات - و الذي يمكن تفسير جميع تصرفاته على صعيد السياسة الداخلية والخارجية كما لو كانت محاولة لإغراء الدور الأمريكي وإثبات حسن النوايا تجاهه [2].

فمثل هذه الرؤية لأهمية دور واشنطن سياسيا واقتصاديا قد دفعت السادات - بجانب الضغوط المتواترة - إلى مسلكين متكاملين ؛ أولهما التخلي عن فكرة التسوية الشاملة بكل ما تستدعيه من إجراءات داخليا وخارجيا ، والآخر عرض القيام بدور الشرطي الإقليمي ضد خطر التوسع السوفياتي في المنطقة وذلك ضمانا لإمداد السلاح والمعونات الاقتصادية الغربية ، وبالمقابل فإن الولايات المتحدة قد ربطت بعمق بين برامج مساعدتها الاقتصادية لمصر وبين هدفين متكاملين هما الحفاظ على استمرار عملية السلام ومساندة الأوضاع الاقتصادية المصرية على نحو يضمن بقاء نظام السادات ، لتتزامن المساعدات الأمريكية مع التحول في السياسات المصرية الداخلية والخارجية ؛ بمعنى تحرير علاقاتها الاقتصادية ومع التسوية السلمية المنفصلة مع إسرائيل مع تدهور العلاقات المصرية السوفياتية والقطيعة العربية [3] . لتمثل " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية - نتاج مشاوير التسوية المنفردة - تأشيرة دخول وعودة الولايات المتحدة بكل ثقلها ، بما في ذلك الوجود العسكري المادي إلى مصر قلب الصراع العربي/ الإسرائيلي ومفتاح الشرق الأوسط . و بإدراك الولايات المتحدة بحكم خبرتها التاريخية مع مصر أن ما حدث من تغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي المصري يحتاج بدوره إلى حمايتها العسكرية المباشرة لأنه تغير في غير مصلحة أغلبية الشعب المصري وبالتالي فلابد من حمايته بالقوة المسلحة ، فالنظام الذي أقر اتفاقيتي كامب ديفيد وعقد معاهدة صلح مع إسرائيل رغم كل التحديات ودعمها بكل طاقته لا يمكن أن يبادر بخرقها . لن يخرق تلك الاتفاقات والمعاهدات إلا القوى الاجتماعية والاقتصادية التي تحدث التغير لغير مصلحتها ، هذا التغيير الذي بدأ بقبول الدور الأمريكي المنفرد في الشرق الأوسط والعمل على استبعاد وغياب الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بحل النزاع . والذي انتهى منطقيا وبشكل آلي لتوقيع اتفاقات كامب ديفيد وعقد "معاهدة السلام" المصرية / الإسرائيلية التي أدت بدورها إلى تحالف أمريكي إسرائيلي ضد مصر وتقييدها لضمان استمرار الأوضاع التي فرضتها الشروط الإسرائيلية في الطريق الذي رسمته الولايات المتحدة الأمريكية . إلا أن اغتيال السادات وسط حراسه و في أحضان جيشه وعلى مرأى ومسمع من العالم أجمع قد افقد تلك الحسابات اتزانها ..

---

* تم إغلاق القنصليات ببورسعيد والإسكندرية في ديسمبر 1977 ، تم طلب من السفير السوفياتي مغادرة مصر عام 1981 .

(1) لمزيد من التفاصيل راجع جمال زهران ، مرجع سابق ، صـ 292 ، كذلك ، Karen , Dawisha , op . cit . p . 77 .

(2) Ali E . Hellal , Dessouki , Policy making in Egypt , American University in Cairo 1981 , p 76 .

(3) John , Waterbary , op . cit . pp 401 – 402 .

ثالثا: العلاقات المصرية / الإسرائيلية :-

لقد كان توقيع " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية تتويجا لكافة جهود التعاون بين البلدين ، خاصة خلال الفترة [77 - 1979] التي مثلت فيها زيارة القدس حجر الزاوية في تحديد معالم مفاوضات التسوية السلمية التي أعقبتها ، والتي بدأت عمليا بمؤتمر القاهرة وانتهت بالتوقيع على " معاهدة السلام ". فهي علاقات حديثة العهد لم تشهدها مصر من قبل على امتداد تاريخ علاقاتها الخارجية . مما يقودنا إلى تتبع مسار ديناميكية تلك العلاقات المصطنعة بدءاً من نشأتها ومرورا بتطورها ، وصولا إلى التطبيق العملي وتداعياته من خلال عدة محاور رئيسة متمثلة في الإطار الفكري والاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية ، والإطار التنظيمي وهيكل التطبيع السياسي بين مصر وإسرائيل ، ووقوفا على مظاهر التطبيع و مجالاته الهامة واختتاما بتقييم ثقافة التطبيع وتزييف الوعي ما بين التحدي والاستجابة ..

1- نشأة العلاقات وتطورها بين الإطار الفكري والإطار التنظيمي وهيكل التطبيع السياسي بين البلدين :

على الرغم من أن الاتصالات المصرية / الإسرائيلية قد بدأت بانتهاء حرب أكتوبر 1973، إلا أنه لم يترتب عليها قيام أية علاقات طبيعية ؛ لأنها كانت مباحثات ذات طابع عسكري بحت بهدف ترتيب أوضاع القوات المسلحة لكلا الطرفين عقب وقف إطلاق النار ، لضمان عدم تجدد الاشتباكات ومعالجة الأوضاع العسكرية المعقدة الناجمة عن تداخل القوات بشكل لا يمكن معه منع تجدد الاشتباك في أية لحظة ، وهو ما أسفرت عنه اتفاقية فض الاشتباك الأول [18 يناير 1974] . فقد اقتضتها ظروف ملحة حافلة بالمخاطر سواء على أرض المعركة والجبهة العسكرية أو الجبهة السياسية والتهديد النووي بتفاقم الأزمة السياسية التي خيمت على العلاقات بين قطبي الصراع الدولي قبيل نهاية الحرب ، وفي الوقت ذاته بدت اتفاقية فض الاشتباك الأول على جبهة سيناء نقطة انطلاق لخلق قوة دفع في اتجاه التسوية . وجاءت اتفاقية سيناء الثانية لتدفع بالأمور إلى نطاق أوسع مدى إيذانا ببدء إرهاصات نشأة العلاقات المصرية / الإسرائيلية . إلا أن عملية بناء علاقات جديدة بين مصر وإسرائيل قد بدأت عملياً بزيارة السادات للقدس [نوفمبر 1977] حيث استطاعت إسرائيل أن تفرض على المفاوضات المصرية / الإسرائيلية التالية لزيارة القدس - التي تعتبر إحدى نتائجها - قضية جوهرية جديدة تتفق ومصالحها وإدراكها لمفهوم التسوية ، هي قضية طبيعة السلام ومكوناته ؛ حيث بدأت مراحل تطور الصياغة الرسمية للتطبيع بطرح هذه القضية خلال سير المفاوضات بشكل ملح ومستمر . بدءا من مؤتمر القاهرة التحضيري [ديسمبر 1977] ، حيث فرضت إسرائيل مفهومها للسلام باعتباره حجر الزاوية للعلاقات الوليدة بين البلدين ، وأمام تناقض وجهات النظر لمفهوم السلام وماهية العلاقات بين البلدين ، انتهت أعمال المؤتمر إلى التجميد . وكذلك ما أعقبه من محادثات قمة الإسماعيلية بين السادات وبيجن التي لم تكن أحسن حالا ؛ فقد ظلت قضايا الخلاف معلقة بين الطرفين وجاءت " صيغة أسوان " لتدعم الموقف الإسرائيلي أثناء لقاء كارتر بالسادات [يناير 1978] ، حيث بدأت الإشارة إلى إعلان مبادئ السلام من وجهه النظر الأمريكية المتطابقة مع نظيرتها الإسرائيلية ؛ بأن السلام لا يعني مجرد إنهاء حالة الحرب ، بل يجب أن يقوم على أساس علاقات طبيعية ؛ ففي الوقت الذي لم يشر فيه كارتر إلى الانسحاب الإسرائيلي ، فإنه أكد على ما ينطوي عليه

السلام من علاقات وجاءت " صيغة فيينا " لتؤكد ذلك بإعلان مبادئ السلام بين العرب و إسرائيل بأنه يجب أن يشتمل على علاقات طبيعية بين دول الشرق الأوسط ، بما في ذلك إقامة نظام إقليمي جديد للعلاقات يرتكز على آفاق التعاون المصري الإسرائيلي الوثيق وإمكانياته ، باعتباره مدخلا هاما وأساسا قويا لخلق وتطوير علاقات تعاون إقليمي بين إسرائيل والدول العربية المجاورة بغض النظر عن أي تحديات أو تناقضات [1] . مع مراعاة إيجاد مؤسسات جديدة للتعاون الإقليمي [في النظام الشرق أوسطي] * . تسمح باستيعاب إسرائيل وانخراطها في النظام الإقليمي للشرق الأوسط . ومن البدهي أنه يفترض لنمو علاقات التعاون الإقليمي الشرق أوسطي فرضية أساسية تتمثل في السلام بمفهومه الإسرائيلي واستقرار العلاقات في المنطقة تحت المظلة الأمريكية فمثلت سيناء جسر المصالح المشتركة في بناء العلاقات المصرية / الإسرائيلية ، وقاعدة إرساء النظام الإقليمي " الشرق أوسطي " [2] .

ومع تطور سير المفاوضات في ظل الظروف الإقليمية والدولية التي واكبتها ، وصولا إلى صيغة كامب ديفيد التي مثلت خطوة أوسع مدى في ميدان تشخيص طبيعة العلاقات الجديدة بين مصر وإسرائيل ؛ طرح لأول مرة النص رسميا على إقامة هذه العلاقات على غرار العلاقات القائمة بين الدول في حالة السلام بموجب وثائق اتفاقيتي كامب ديفيد (3) . حيث حددت الالتزامات المصرية بهذا الصدد بأن تشتمل على الاعتراف الكامل وإلغاء المقاطعة الاقتصادية واستكشاف إمكانية التطور الاقتصادي بينهما ، مع منح الحصانة القانونية للمواطنين الإسرائيليين [4] .

وتوجت هذه الجهود واختتمت بتوقيع " معاهدة السلام " التي نصت على ما هو أبعد مما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد ؛ حيث ربطت بين الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وإقامة العلاقات الطبيعية بين البلدين بكافة جوانبها . وعلى هذا فإن الصيغة الأخيرة التي جسدتها المعاهدة بدت أكثر تحديدا وأدق تفصيلا لشكل وعناصر مجالات التطبيع والعلاقات بينهما بكل جوانبها . ومن ناحية أخرى فقد ارتبط تنفيذ ذلك بتوقيتات وإجراءات الانسحاب المرحلي من سيناء . فإن ما وصلت إليه صيغة التطبيع بشكلها النهائي يشير إلى تقارب وجهات النظر بين البلدين لمفهوم التطبيع إن لم يكن تطابقها ، بغض النظر عن أية حسابات أخرى [5] . حيث إن مفهوم التطبيع في التصور الإسرائيلي ؛ ينطوي على فكرة أساسية بأن التطبيع مقابل الانسحاب من سيناء والتنازل عن ثرواتها . لذا تم ترجمة ذلك في مواد " معاهدة السلام " والالتزام بتطبيقها نصا وروحا إلى علاقات طبيعية

---

(1) إبراهيم نوار التطبيع في التصور الأمريكي والإسرائيلي والمصري ،بيروت شئون فلسطينية عدد[131،130،129]1982 ص153،151 .

* إلى جانب أبعاد ودلالات استخدام مصطلح الشرق الأوسط الذي نتداوله دون إدراك لنتائجه وأبعاده ، لعل أخطرها طمس الهوية العربية لمنطقتنا وإدراجها في مفهوم سياسي غير واضح وغير محدد اتساقا مع إيديولوجية تبرير الوجود الصهيوني وترسيخه بالمنطقة ، كما تكتظ إدراج لجان الكونجرس الأمريكي بسلسلة من مشاريع اللامركزية الإدارية والسياسية الموسعة ، وهي ما طرحت بمسمى مشاريع خرائط الطرق لمنطقة الشرق الأوسط ، التي تنطلق من تطلعات القسم الأكبر من ممثلي الأقليات الدينية أو المذهبية أو العرقية ، التي تتركز بحلها على ضرورة منح الحكم الذاتي لهذه الأقليات عبر إقامة أنظمة حكم ديمقراطية فيدرالية بديلة للأوطان والحكومات القائمة الآن . وما حدث بالعراق وما يجري الآن في السودان ليس ببعيد منا . بشأن تلك المخططات الهامة .انظر معن بشور ، مشاريع تمزيق المنطقة عبر ربع قرن ، محاضرة للسفير الأمريكي بلبنان السفير باركر بمناسبة الذكرى 55 لثورة يوليو 1952 والسبيل إلى إحياء القومية العربية . مجلة العربي 2009/4/13 .

(2) Shoukri , Ghali , op . cit , p 392 .

(3) انظر وثائق كامب ديفيد ، مصدر سابق ، ملحق [ج] .

(4) المصدر نفسه .

(5) بشأن هذا التحليل ، راجع حسنين كروم ، الموقف المصري من تطبيع العلاقات مع إسرائيل،شئون فلسطينية عدد[168-169] بتاريخ1987،ص54- 55 .

واقعية ، حيث إن التطبيع في حد ذاته [سواء سياسي أو اقتصادي] هو مطلب إسرائيلي هام يعكس احتياجاً موضوعياً لوجود وتطور المجتمع الإسرائيلي [1] .

وفي إطار ذلك استغلت إسرائيل التطبيع السياسي كوسيلة لتحقيق التطبيع الاقتصادي ، وهو الهدف الرئيسي من عملية التسوية مع مصر ؛ عن طريق ربط الانسحاب من سيناء بالتقدم إلى أقصى مدى في العلاقات بين البلدين ، والحصول على معاملة تفضيلية تتيح الإسراع بخطى التطبيع إلى أبعد مدى ممكن مهما كانت التحديات ، لتمثل سيناء جسر المصالح المشتركة في بناء العلاقات بين البلدين . حيث تنتظر إسرائيل من النشاط الاقتصادي الذي سوف يتيحه تطبيع العلاقات مع مصر الشيء الكثير ؛ بتلبية حاجتها من توسيع السوق الخارجي ؛ خاصة في المجال الإقليمي ، والحاجة إلى تعويض فقر الموارد بها ، وإقامة علاقات إقليمية مباشرة تتجاوز الحدود المصرية وفتح الطريق إلى أفريقيا وعمق الوطن العربي تمهيداً لإحكام الحصار المضاد [2] . فضلاً عن ضرورة بناء علاقات فعلية وروابط قوية بعيدة عن أي قيود ؛ بغرض بناء قاعدة من المصالح المشتركة التي تحميها قوة اجتماعية معينة بما يضمن تدعيم العلاقات مع إسرائيل ، والوقوف في مواجهة أية محاولة للإخلال بمصالحها . مما يساعد على إمكانية دمج المصالح الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لسياستها واستراتيجيتها بما يضمن تأمين " السلام " وبقاءه [3] .

أما مفهوم التطبيع في التصور الساداتي فيدور إجمالا في فلك التطور الطبيعي والمنطقي لسياسة الانفتاح الاقتصادي بأبعادها وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتي مثلت المرحلة التمهيدية لتهيئة البيئة الداخلية لقبول سياسة التطبيع فأضحى التطبيع والانفتاح وجهين متطابقين لعملة واحدة . وعلى خلاف ذلك تمثلت وجهة النظر المصرية الرسمية تجاه التطبيع ، في أنه أحد النتائج الملزمة للمعاهدة المصرية الإسرائيلية ، وهذا الالتزام ليس ثمنا للسلام واسترداد سيناء فحسب ، بل هو المسار الطبيعي للسلام الذي نشده السادات طوال فترة حكمه . وفي إطار هذا التوجه تحددت عناصر المفهوم المصري للتطبيع في عدة نقاط ؛ بأنه التزام تفرضه " معاهدة السلام " ويجب الوفاء به و إلا عرضت مصر نفسها للتهديد والعقاب الإسرائيلي والأمريكي معا ، كما أن الحاجة إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل تكمن في ضرورة إصلاح هيكل الاقتصاد الداخلي وتحسين الأحوال الاقتصادية في مصر ، والأهم من كل ذلك هو ربط تطبيع العلاقات بالانسحاب من سيناء وهذا الوضع يساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي [4] .

أما الإطار التنظيمي وهيكل التطبيع السياسي فقد تحدد بصيغته النهائية في " معاهدة السلام " وملحقاتها بجانب مذكرات التفاهم والبروتوكولات المتفق عليها لتطبيع العلاقات بين البلدين . فقد تضمنت معاهدة السلام اتفاقا بشأن إقامة علاقات طبيعية بما تشمله من الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية ، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع .

---

(1) إبراهيم نوار ، مرجع سابق ، صـ 156 .

(3) إبراهيم نوار ، مرجع سابق ، صـ 157 – 159 . كذلك ، عادل حسين ، العلاقات الاقتصادية بين مصر و إسرائيل [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1 1984] ، صـ 38 . Galal , El Rashidi , op . cit , pp 88 90 .

(4) إبراهيم نوار ، مرجع سابق ، صـ 164 . كذلك ، مجلة الدعوة العدد [50] بتاريخ 14 يوليو 1980 .

[م3- فقرة 3] . كما تناول الملحق الثالث - وهو عبارة عن بروتوكول بشأن العلاقات بين الطرفين - تنظيم الأحكام العامة لتنفيذ الفقرة السابقة بدءاً بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والعلاقات الاقتصادية والتجارية ، والعلاقات الثقافية ، وحرية التنقل والتعاون في سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار ، والنقل والمواصلات ، والتمتع بحقوق الإنسان ، وأخيراً مسألة المياه الإقليمية (1) .

وقد تحددت فترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر بعد الانسحاب المرحلي ، لكي يدخل الطرفان في مفاوضات من أجل توقيع اتفاقات تطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية ولم يحدد حد أقصى للمدى الزمني للإنتهاء من هذه المفاوضات والتوصل إلى الاتفاقات المطلوبة . كما تضمنت ملاحق المعاهدة محضرا متفقا عليه - الملحق الثالث - تضمن أن العلاقات الاقتصادية الطبيعية بين الطرفين تشتمل أيضاً على البترول وحق إسرائيل في شرائه . كما نصت [م2] من المعاهدة على إنشاء لجنة تعويضات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية . وبينما حددت المعاهدة وملحقاتها موضوعات المفاوضات بشأن إقامة العلاقات الطبيعية بين البلدين ، فإنها قد نصت في نفس الوقت على سريان أحكام العلاقات الطبيعية مباشرة دون تفاوض بمجرد تنفيذ الانسحاب المرحلي ، بمرور السفن والبضائع والشحنات الإسرائيلية عبر قناة السويس ، والملاحة الجوية والمرور خلال مضيق تيران وخليج العقبة وفقا لأحكام [م7] . بينما تم تجميد [م8] الخاصة بالتعويض (2) .

وعلى أية حال فقد بدأ تطبيع العلاقات بين مصر و إسرائيل قبل الموعد المحدد له ، ولم تقف التصريحات والإجراءات الإسرائيلية عائقا أمام وفاء مصر بالتزاماتها ، بل بتحدٍ صارخ للظروف العربية والدولية المعقدة ؛ فقد بدأت إجراءات التطبيع بعد أقل من شهر واحد من توقيع المعاهدة ، وحتى قبل الاحتفال بتبادل وثائق التصديق عليها حيث بدأت باجتماع وزيري الطاقة المصري والإسرائيلي في 1979/4/17 لبحث إجراءات تسليم حقول بترول علما .

وقد شمل التطبيع المبكر للعلاقات بين البلدين إقامة اتصالات تليفونية بين قادة الجيوش ورؤساء اللجان العسكرية المشتركة بينهما كنوع من التمهيد لسهولة الاتصال والتفاهم والتطبيع بين البلدين وفي نفس الوقت قررت وزارة الخارجية المصرية في سبتمبر 1979 إنشاء إدارة جديدة بها تحت مسمى "لجنة تطبيع العلاقات" * . تزامنا مع القرار الإسرائيلي بأحقية شراء الأراضي في الضفة وغزة !! وبتحدٍ صارخ من السادات رداً على ذلك تم إعلان قرار بيع 2مليون طن من البترول لإسرائيل سنويا بحلول أوائل نوفمبر ، وأعقبه تصريح السادات أمام الصحافة العالمية في ديسمبر1979 أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل سوف يتم في موعده ودون تأخير (3) .

وقبل الموعد المقرر للانسحاب المبدئي [خط العريش - رأس محمد] بحوالي شهر وصل إلياهو بن اليسار ** - مدير مكتب مناحم بيجن - لبحث المسائل التطبيقية الخاصة بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بما في ذلك

(1) راجع وثائق معاهدة السلام ، مصدر سابق ، ملحف [ج] .
(2) انظر ، محسن عوض ، مصر وإسرائيل : خمس سنوات من التطبيع ، صـ99 - 100 . مقارنة بتصريح السادات بشأن ضرورة المطالبة بالتعويض الكامل لما تم نهبه من ثروات سيناء أثناء الاحتلال ، الأهرام ، 10 / 12 / 1976 ، العدد [32872] .
(3) وزارة الخارجية ، وثائق سياسية بشأن تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل ، القاهرة 1983 .
* كمال حسين علي ، محاربون ومفاوضون [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 1986] ، صـ 283 .
** الذي سيصبح سفيرا لتل أبيب بالقاهرة فيما بعد .

اختيار مكان سفارة مصر في تل أبيب وسفارة إسرائيل بالقاهرة ، مضافا إلى ذلك عدد أفراد كل بعثة والمسائل الأخرى المتعلقة بإنشاء القنصليات وأماكن إقامتها [1] .

واستكمالا لذلك بصورة تفصيلية دقيقة أنجزت اللجنة العليا لتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية عدة وثائق هامة [اتفاقات ومذكرات تفاهم] بهدف تنفيذ التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين بكافة جوانبه . وبالإطلاع على محاضر اجتماعات اللجنة العليا للتطبيع نلاحظ إضافة أربعة مجالات جديدة للاتفاق عما نصت عليه " معاهدة السلام " هي السياحة والمواصلات ، النقل البري والجوي والزراعة . وهو ما يعد توسيعا لنطاق مجالات التطبيع في أنشطة استراتيجية تنفيذا لرغبة إسرائيل . كذلك ما يتعلق بتاريخ بداية دخول الطرفين في المفاوضات من أجل الاتفاق على قواعد التطبيع ؛ فقد نصت المعاهدة على بدء المفاوضات خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الانسحاب المرحلي ، وقد تم هذا الانسحاب فعلا في منتصف يناير 1980 بينما بدأت المباحثات بشأن التطبيع ولم يكد يمضي أسبوع فقط على الانسحاب ..

وعموما استغرقت مفاوضات التطبيع نحو ثلاثة أشهر ، استطاعت خلالها اللجنة العليا للتطبيع برئاسة وزيري دفاع البلدين عقد ستة اجتماعات خلال الفترة [31 يناير1980- مايو1980] أسفرت عن إنجاز تسعة اتفاقات ومذكرات تفاهم استأثر هيكل التطبيع الاقتصادي بسبع اتفاقيات غطت التطبيع في مختلف مجالاته؛ حيث تختص أربع منها بما يمكن تسميته باتفاقات البنية الأساسية الإقليمية وتشتمل اتفاقات الطيران والنقل البحري والبري والمواصلات ، وتنظم الثلاث الأخر قطاعات التجارة والزراعة والسياحة . علاوة على اتفاقات البترول التي تم معالجتها بشكل مستقل . بالإضافة إلى ذلك تم اجتماع ممثلين من وزارتي العدل والداخلية لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك [2] ..

ومن دواعي الاستغراب أن مصر لم تتردد في وضع تطبيع العلاقات موضع التنفيذ ، بل اندفعت بشكل جارف لتنفيذ التزاماتها بالمعاهدة نصا وروحا متجاوزة كل الخطوط الحمراء بتحدٍ صارخ لكل الظروف المحيطة بها وغير الملائمة لمثل ذلك الوضع ، بل كانت - بكل المقاييس - في اتجاه مضاد تماما . وعلى الرغم من إدراك السادات بأن كل إجراء لتطبيع العلاقات مع إسرائيل سيواجه بإجراء مضاد من الدول العربية مما يشكل خطورة بالغة على المصالح المصرية إلا أنه اندفع في طريقه دون أية حسابات أو اعتبارات.. وفي ظل هذا السياق أصدر السادات قرارا بقانون رقم 86 لسنة 1980 بإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل في 18 فبراير1980* في الوقت الذي تواجه مصر ذاتها بإجراءات مقاطعة عربية من معظم الدول الرافضة لسياسة السادات . لتنطلق آفاق التطبيع في كافة المجالات والأنشطة الاستراتيجية .

---

[1] انظر ، وثائق التطبيع ، المصدر المشار إليه ، صـ12 .

[2] انظر ، المصدر نفسه .

* تم إلغاء القانون رقم 506 لسنة 1955 بمقاطعة إسرائيل بمقتضى صدور القانون 86 لسنة1980بإنهاء المقاطعة مع إسرائيل وجميع القوانين المرتبطة بها كما تلغى القرارات والتشريعات الصادرة لأي منها [م1] نص القانون انظر وثائق التطبيع ، المصدر المشار إليه ص11 .

٢- مظاهر التطبيع ومجالاته الهامة :

قبل عام من توقيع "معاهدة السلام" المصرية / الإسرائيلية عهدت وكالة التنمية الدولية الأمريكية إلى ثماني عشرة مؤسسة ووكالة علمية [حكومية وخاصة] تعمل في مجالات مختلفة بإجراء دراسات وأبحاث هدفها التوصل إلى تحديد دقيق لإمكانيات التعاون في الشرق الأوسط ومجالاته . وقبل توقيع المعاهدة بنحو شهر واحد صدر تقرير الوكالة بشأن التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط ، وأصبح هذا التقرير - المكون من تسعة فصول مكثفة - دليلاً للعمل فيما بعد اهتدت به الحكومة الأمريكية والهيئات الأخرى العالمية في حقل تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل . وتمثلت الأفكار الأساسية التي قام عليها التقرير في عدة نقاط محددة لعل أهمها أن آفاق التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط ترتكز على التطورات الإيجابية في العلاقات بين مصر وإسرائيل ، وأن الدور الأمريكي سيكون حاسما في مجال التعاون الإقليمي بلعب دور الوسيط ولربط العرى بين أعداء الأمس من خلال تنفيذ فكرة التعاون الإقليمي المقترح على أساس نفي النظام الإقليمي العربي وإيجاد نظام مغاير [شرق أوسطي] يضم بعض الدول العربية بجانب إسرائيل خصوصا مصر والأردن وسوريا ولبنان ، على أن يتم جذب بعض الدول العربية الأخرى في نظم إقليمية فرعية جديدة كإقامة نظام إقليمي لدول الخليج ونظام إقليمي آخر لدول شمال أفريقيا وهكذا * ..

كما طرح التقرير ضرورة إيجاد مؤسسات جديدة للتعاون الإقليمي تسمح باستيعاب إسرائيل وبانخراطها في النظام الإقليمي للشرق الأوسط . وأخيراً يميز التقرير بين مجالات التعاون وآفاقه على المدى القصير و البعيد ، ويخلص إلى استنتاج مفاداه أن التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا سوف يكون أهم ميادين التعاون الإقليمي في المدى القصير . وهو ما سوف يحطم القيود المؤثرة على التعاون الإقليمي الشرق أوسطي نتاجا لبدء المعاملات بالتعرف وتحقيق إدراك أعمق ومتبادل بين الأطراف مما يخلق إمكانيات أفضل للتعاون الإقليمي الشرق أوسطي في الأجل البعيد . والذي يمثل فيه التعاون المصري الإسرائيلي الدعامة الأساسية وإمكانياته باعتباره مدخلا هاما وأساسا قويا لخلق وتطوير علاقات تعاون إقليمي بين إسرائيل والدول العربية المجاورة . وتحقيقا لذلك طرح تقرير وكالة التنمية الأمريكية مجالات واسعة للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط ؛ تصدرها التعاون العلمي والتكنولوجي الذي يمر بمرحلتين : يتم في أولاهما خلق الجسور الأولى [لجان مشتركة ، استطلاعات، بيوت دعاية .... الخ] وفي المرحلة الثانية يكون كل طرف قد اتضح للآخر وتم التعارف ، وهنا يجب على الولايات المتحدة أن تلعب دوراً هاماً في المرحلة الأولى باعتبار أن لها نشاطاً ومعاملات رئيسية مع كل من مصر و إسرائيل . وتطرح الخزانة الأمريكية ثلاثة خيارات : الأول يقوده البنك الدولي كمجموعات استشارية والثاني : تكوين هيئة تنمية إقليمية ، أما الثالث فيحث على إقامة بنك تنمية الشرق الأوسط . كما أبرز التقرير العوامل المساعدة للدور الأمريكي ممثلا في دور الجامعات الأمريكية في المنطقة ودور الشركات الأمريكية الخاصة . مضافا إلى ذلك إنشاء معاهد علمية مشتركة أو مشروعات علمية مشتركة في الأجلين القصير والبعيد ، ففي الأجل القصير يقترح التقرير إقامة روابط فيما بين المؤسسات العلمية والجامعات والمعاهد

* ربما يفسر ذلك إنشاء مجلس التعاون الخليجي سداسي الدول ثم مجلس التعاون المغاربي و تلك أمور ذات صلة بدرجات متفاوتة .

القائمة وتنمية مراكز البحوث المشتركة [مثل مركز شيلواخ ومركز دراسات الأهرام *] ، بجانب خلق البنية التحتية الضرورية لدعم هذا التعاون وكل ما يتعلق بها من وسائل المواصلات والاتصالات وغيرها .

وتجدر الإشارة إلى أن الجانب الإسرائيلي قد أسهم بطريقة غير مباشرة في صياغة هذه الرؤية الأمريكية بمشاركة العديد من الشخصيات العلمية الإسرائيلية والصهيونية في إعداد هذه الدراسة وبخاصة مجال الزراعة ومشروعات المياه وتنمية سيناء وإعادة بنائها ومجال السياحة [1]. وهو ما جسدته اتفاقات ومذكرات التفاهم لتطبيع العلاقات بين البلدين .

[أ]- التطبيع الاقتصادي :

إذا كان التطبيع السياسي هو وسيلة إسرائيل لتحقيق أهدافها في مصر والمنطقة العربية فإن التطبيع الاقتصادي هو هدفها الأسمى لهذه التسوية وجائزتها الكبرى مقابل الانسحاب من سيناء . حيث إن التعامل الاقتصادي مع مصر هو حلم إسرائيل ، وأمل قادتها ومفكريها - لخطورة البعد الاقتصادي واستراتيجيته - فكان حلم جولدا مائير للسلام هو استطاعتها التسوق من خان الخليلي ، بينما يراه البعض الآخر في إمكانية نقل مياه النيل إلى إسرائيل [2] . ولا يستطيع المرء نكران اقتراب تحقيق ذاك الحلم بصوره المتعددة وربما تحقيقه بالفعل ففتح الأسواق المصرية بالذات يحمل دلالات هامة بالنسبة للسياسة الاقتصادية الإسرائيلية ، يضاف إلى ذلك أن التطبيع الاقتصادي في الفكر الإسرائيلي هو ضرورة لتعزيز السلام بقدر ما هو حاجة من احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي . وإذا كانت الضمانات الأمنية [نزع السلاح ، التعاون الاستراتيجي مع واشنطن] تمثل الضمانات اللازمة لفرض السلام . فإن التدفق الحر للسلع والأفكار هما وحدهما الدعامتان القادرتان على تعزيز التسوية ، وإكسابها الصيغة الوحيدة المقبولة وفقا للمفهوم الإسرائيلي . لذا يجمع الفكر الإسرائيلي على أهمية فتح الاقتصاد المصري أمام النشاط الإسرائيلي إجماعا يصعب اكتماله تجاه أي من عناصر التسوية المصرية الإسرائيلية والاتجاه نحو تكثيف هذا النشاط وتعزيزه في مختلف المجالات ومحاولة فرض إطارات من الخصوصية والتكامل ، وليس مجرد " التطبيع " بحيث تخلق هذه الأطر قوة دفع ذاتي لنمو التبادل والتعاون الاقتصادي تساعد على تعزيز التسوية ولا تستند إليها . لذا حرصت إسرائيل على فرض التطبيع الاقتصادي من خلال الإطار السياسي كجزء لا يتجزأ عن السلام ، ففرضت المبدأ في اتفاقات كامب ديفيد ، ثم أكدته ضمن بنود " معاهدة السلام " وملحقاتها ، وأخيرا تم تناوله تفصيلا لإحكام نظم تنفيذه على أرض الواقع .

- **أما في مجال التجارة :**

فعلى أثر إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل في 18 فبراير1980تم التوقيع على اتفاق للتجارة بين البلدين في 8 مايو1980، لتنظم الاتفاقية مجمل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين التي تسري لمدة عام واحد ، تتجدد تلقائيا لفترات متساوية ما لم يخطر أي من الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهائها قبل ثلاثة أشهر من تاريخ فترة العام المحدد لسريانها . وتتكون الاتفاقية من 11 مادة ، لعل أهمها تطبيق مبدأ الدولة الأولى

---

* مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام .

[1] لمطالعة نص التقرير كاملا ، انظر ، إبراهيم نوار ، شؤون فلسطينية ، مصدر سابق ، صـ 152 – 156 .

[2] محسن عوض ، خمس سنوات من التطبيع ، صـ 96 .

لرعاية بين كلتا الدولتين باستثناء ثلاث حالات : التفضيلات والمزايا الممنوحة من مصر إلى الدول العربية ، وكذلك الناجمة عن انضمام أي الطرفين إلى اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة حاليا أو مستقبلا ، أو تلك الناجمة [حاليا أو مستقبلا] عن الترتيبات متعددة الأطراف التي تهدف إلى تأسيس أو استكمال إقامة أي شكل من أشكال التكامل ، مع مراعاة أن الأولوية لمن يتقدم بأسعار أفضل .. [م3] (1) .

ومن أجل تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين تم الاتفاق على تأمين حركة التبادل السلعي والموافقة على منح تراخيص الاستيراد والتصدير طبقا للقوانين واللوائح والإجراءات ، والموافقة على شهادات منشأ للسلع المستوردة طبقا للقوانين والممارسة التجارية مع الدول الأخرى ، وعلى كل من الطرفين أن يتقيد بمتطلبات الطرف الأخر ، مع السماح بإقامة المراكز التجارية المتبادلة والاشتراك في المعارض وزيارة الوفود التجارية مع تسهيل دخول المنتجات والسلع للمعارض [م4 ، م5 ، م6] ، على أن تتم عملية المدفوعات بين البلدين بأية عملة حرة قابلة للتحويل طبقا لقانون النقد .. [م7] .

ومن أجل تسهيل ومتابعة تنفيذ الاتفاق تم تشكيل لجنة مشتركة من ممثلي الجانبين للاجتماع مرة كل عام بالتناوب ، وتختص هذه اللجنة بمراجعة سير وتنفيذ الاتفاقية واستعراض تطور التجارة وانسياب حركة السلع والبضائع بين البلدين وحل المشكلات التي قد تنشأ أثناء تنفيذها . مع بحث أي موضوع يثيره أي من الطرفين ، مع تنسيق عملية تبادل المعلومات المتفق عليها .. [م8] (2) .

وقد تطلبت الاتفاقية ضرورة تصديق السلطات المختصة في البلدين قبل البدء في تنفيذها ، وقد صادقت عليها الحكومة الإسرائيلية في أول مايو1980 ، بينما لم يصادق عليها مجلس الشعب إلا في نهاية مارس1981. إلا أن ذلك لم يقف حائلا أمام تنفيذ الاتفاقية التي تم تجديدها مرتين ؛ مرة قبل التصديق عليها ، والأخرى بعدها (3) .

وأيا كان الأمر فقد اجتمعت اللجنة الاقتصادية المشتركة من ممثلين عن كلا الطرفين في الفترة من21-24 سبتمبر 1980 بالقاهرة . حيث استعرضت اللجنة تنفيذ اتفاق التجارة وتطور التبادل التجاري وتدفق السلع والبضائع بين البلدين . ورغبة في تنشيط حركة التجارة وتذليل العواقب قام الطرفان بتبادل قوائم تفصيلية للسلع التي سيتم تبادلها بين البلدين ، وكذلك قوائم الشركات التي تتعامل في المجالات التجارية المختلفة التي تهم البلدين ، مع الوضع في الاعتبار إمكانية تحديث وتعديل هذه القوائم من حين لأخر (4) . مع إطلاع المؤسسات التجارية في البلدين على الفرص التجارية القائمة بينها - وهو ما لم يتم مطلقا في مرحلة الانفتاح مع المستثمرين الأجانب - وتشجيع بدء الاتصالات التجارية المباشرة بين الشركات والمجالس التجارية بينهما ، وفتح الأسواق والمعارض التجارية ، مع مراعاة تبادل الدوريات والمعلومات الأخرى المتعلقة بتنشيط التجارة بما في ذلك القوانين واللوائح والإجراءات المستحدثة (5) ؛ حتى تتم دراستها ومراجعتها بدقة لوضعها في صياغتها النهائية التي يرتضيها الكنيست ويصدق عليها لتكون معدة للعرض على مجلس الشعب ...

(1) انظر ، اتفاق التجارة والبروتوكولات الخاصة بالتبادل التجاري ، وثائق التطبيع ، مصدر سابق ، صـ 30 .
(2) المصدر نفسه ، صـ 30 – 31 .
(3) محسن عوض ، خمس سنوات من التطبيع ، صـ 105 .
(4) اتفاق التجارة . البروتوكول التنفيذي الخاص بالتبادل التجاري الموقع في القاهرة بتاريخ 1980/9/24 ، مصدر سابق ، صـ 33 .
(5) المصدر نفسه .

علاوة على منح رجال الأعمال والممثلين التجاريين تأشيرات للدخول بعدد غير محدد ، والأهم من ذلك منحهم حق الإقامة والعمل في مصر ، بناء على تصريحات وزارتي التموين والاقتصاد ، وأخيرا تمت الموافقة على فتح وتسجيل مكاتب للشركات الإسرائيلية في مصر وعلى رأسها افتتاح مكتب تجاري في سفارتي البلدين وذلك ضمن الجهود الرامية لدعم التجارة [1] . والتي تمثل في حقيقة الأمر أحد أعمدة عناصر المخابرات الإسرائيلية التي تستخدم في الخارج و تتضمن البعثات التجارية ، ومكاتب التجارة والسياحة ، شركات الخطوط الملاحية ، علاوة على البعثات الدبلوماسية والصحفية . والأخطر من كل ذلك ، دور تلك المؤسسات في عملية التهريب بصفة عامة وتهريب المخدرات بصفة خاصة من خلال السيارات الإسرائيلية والأفراد الذين يحملون تأشيرات دخول مفتوحة [2] .

وبذلك تكون مصر صرحت رسميا بتواجد شبكة عنكبوتية من الجواسيس والمهربين لاختراق عمق المجتمع المصري ومؤسساته . فقد أعرب الوفد المصري على موافقته الكاملة على تطوير التجارة بين القطاع العام و إسرائيل وفقا لاتفاق التجارة بإمكانية الاتجار لشركات القطاع العام مع الشركات الإسرائيلية ابتداء من مايو 1981 . وفي الوقت نفسه يمكن للشركات الإسرائيلية الدخول في مناقصات والتقدم بعطاءات للاتجار مع شركات القطاع العام عن طريق ممثلين تجاريين مصريين ؛ سواء في القطاع العام أو الخاص . مع الوضع في الاعتبار أن السلع المستوردة من إسرائيل بواسطة القطاع العام ستتمتع بنفس المعاملة الجمركية [نظم وإجراءات] التي تسري على السلع المستوردة من أي جهة أخرى . وأخيرا التصريح بكافة أنشطة الاستيراد والتصدير بين إسرائيل والمناطق الحرة المصرية ، كما أكد الوفد المصري على الأولوية التي توليها مصر حاليا بالمناطق الحرة * . فما آلت إليه الجبهة الاقتصادية في ظل سياسة الانفتاح والتحول الاقتصادي سيسمح بتنفيذ كل ذلك وزيادة عليه السماح للشركات الإسرائيلية باستخدام وسائل الإعلام المحلية والصحف والدعاية التجارية بحرية كاملة وفتح أبواب الجهاز المصرفي أمام التعاملات المالية الإسرائيلية بصورة مباشرة وحرية تامة [3] .

- **أما في مجال الزراعة :**

فقد تم التوصل إلى اتفاق التعاون الزراعي ومذكرة تفاهم بشأنه فكان هذا القطاع مرشحا منذ البداية من جانب إسرائيل ليلعب دورا طليعيا في مجال التطبيع الاقتصادي بين البلدين ، فكان الاهتمام بهذا المجال واضحا ملموسا ؛ حيث عرضت إسرائيل أن تبرم هذا الاتفاق مع مصر مبكرا- فعلى أثر توقيع هذا الاتفاق في نهاية

---

(1) المصدر نفسه ، صـ 34 .

(2) لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محسن عوض ، خمس سنوات من التطبيع ، مرجع سابق ، صـ 58 – 59 . حيث إن طبيعة الستار التجاري لنشاط المخابرات الإسرائيلية من الحقائق المعروفة . وطبقا لتقرير المخابرات الأمريكية الذي تم ضبطه في السفارة الأمريكية في طهران أثناء استيلاء الثورة الإيرانية عليها ، وما تناوله من معلومات خطيرة بشأن أنشطة المخابرات الإسرائيلية في الخارج والذي يتضمن مكاتب شركة العال ، البعثات التجارية الإسرائيلية ، ومكاتب السياحة ، مكاتب شركة للخطوط الملاحية [زيم] ، المنظمات التجارية الدولية كما تستخدم أيضا السواتر الدبلوماسية والصحفية ويشير التقرير إلى أن التجسس ضد مصر يأتي في ذروة أهداف النشاط الإسرائيلي ، انظر المرجع نفسه ، ص 154

* إن إقامة المشاريع المشتركة بجوار الحدود وبطريقة تخص بلد المنشأ لا يقف مغزاه عند البعد الاقتصادي ، فالأهم من هذا أن قيام هذا القطاع باستثمار القوى العينية والبشرية الكثيفة المحقق لدخل عال للنقد الأجنبي المدعوم دوليا ، هو بمثابة حزام أمني للحدود الجنوبية لإسرائيل . مع مراعاة أن قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى مصر خلال عام 1980 طبقا للمصادر الإسرائيلية [10.7] مليون دولار ، بينما تصل وارداتها من مصر [1.3] مليون دولار ، انظر ، عادل حسين ، العلاقات الاقتصادية بين مصر و إسرائيل ، صـ 51 .

(3) أثار الوفد الإسرائيلي موضوع توريد الصحف الإسرائيلية إلى مصر عن طريق الهيئة المصرية العامة للكتاب على أن يتم سداد ثمنها وفقا للإجراءات العادية التي تتبعها وقد وعد الوفد المصري بالنظر في الموضوع . لمزيد من التفاصيل ، انظر ، اتفاق التجارة ، البروتوكول التنفيذي ، المصدر المشار إليه ، صـ 34 – 35 .

مارس1980 أصبح ساري المفعول فور لحظة توقيعه - حيث صيغ في شكل مذكرة تفاهم بين الطرفين اشتملت على التعاون الزراعي بين البلدين في مجال البحث التطبيقي في جميع فروع الزراعة بما في ذلك تبادل الخبراء والعلماء ومنح التدريب ، وتبادل معلومات الأبحاث ، ونقل التكنولوجيا الإسرائيلية [1] .

وبخاصة مسألة توضيح فعالية الوسائل الفنية الحديثة للري ، في ضوء الدراسات المكثفة في شأن ترشيد استخدام المياه ، وهو ما يأتي في مقدمة التطلعات الإسرائيلية بخلق إطار مشترك للتعاون في مجال المياه والري . ليمثل إدراج مد مياه النيل لإسرائيل في إطار التطبيع الاقتصادي أخطر القضايا التي أثارت جدلا مطولا ونقاشا حادا داخل إسرائيل ومصر ودول حوض النيل ، ونتيجة لاستماتة المعارضة المصرية دون تنفيذها ، وأمام تصاعد حدة المعارضة المصرية والدولية أنكرت الحكومة المصرية التفكير في مثل هذا الأمر ، إلا أنه سرعان ما كشف السادات في الرسائل المتبادلة مع مناجم بيجن- التي نشرت في 16/ 1980/8- الكثير من حقائق تلك القضية الخطيرة ، بجانب ما تم اتخاذه من إجراءات على أرض الواقع مجسدا في مشروع " ترعة السلام " لتوصيل المياه إلى سيناء ، والتي تعد المرحلة الأولى في المشروع الإسرائيلي لمد مياه النيل إلى تل أبيب [2] ، بينما يرجع الخبراء الزراعيين مشكلة الفأر النرويجي الذي تعاني مصر من ويلاته في المجال الزراعي ، إلى أنه زراعة إسرائيلية تمت أثناء فترة الثغرة في حرب أكتوبر 1973كتصرف انتقامي وتدميري كنمط من أنماط حرب الجراثيم [3] .

كما شمل التعاون بين البلدين إنشاء مشروعات مشتركة ، والدعوة إلى تغير الهيكل المحصولي بشروط تزيد من فرص التدخل الإسرائيلي للسيطرة على مدخلات هذا القطاع خصوصاً من حيث الخبرة الفنية المتعلقة باستخدام المخصبات الزراعية ، والخبرة التكنولوجية ، وعلى مخرجاته من حيث التسويق الخارجي [4] . وأخيرا تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لتنفيذ ما نص عليه الاتفاق ومذكرة التفاهم بشأن الزراعة ؛ على أن تقوم مجموعة العمل المتخصصة بإعداد خطط تفصيلية للتعاون في كل المجالات ذات الاهتمام المشترك . مع تبادل الخبرة في الممارسات وأساليب التخطيط الزراعي ، مع ضرورة الاتفاق على قائمة بالأولويات بعد إجراء التشاور بين البلدين وذلك للمبادرة بأنشطة تعاون معينة ؛ لعل أهمها زراعة الفاكهة واستخدام المخصبات الزراعية وزراعة الزهور ، كبديل لزراعة القطن والقمح .... الخ [5] .

---

(1) وثائق التطبيع ، الاتفاقات ومذكرات التفاهم والبيانات المشتركة الخاصة بالزراعة ، المصدر المشار إليه ، صـ 56 – 65 .

(2) تعد مشروعات توصيل مياه النيل هي أبرز المشروعات الإسرائيلية في هذا المجال ليكون إحدى البدائل لتوفير مصادر المياه ، وقد بدأت دراستها مبكرا منذ بداية السبعينيات وتشير المصادر الإسرائيلية إلى دراسة جرى أعدادها عام 1971 بواسطة م اليشع كيلي ، بهدف نقل 5% من مياه النيل إلى النقب وتطور المشروع ليصل إلى صيغته النهائية بطرح السادات مشروعه الواعد " زمزم الجديدة " لتكون في متناول المؤمنين المترددين على المسجد الأقصى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى بمساهمة مصرية لتأييد السلام بالمنطقة . حول تفاصيل تلك المأساة راجع العديد من الدراسات ، لعل أهمها ، عادل حسين ، العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1984] ، صـ 36 – 37 . حسنين كروم ، الموقف المصري من التطبيع [بيروت : شئون فلسطينية مارس / أبريل 1987 : عدد 168 / 169] ، صـ 56 . مصر عوض ، خمس سنوات من التطبيع ص134-139. مقارنة برد الفعل الإسرائيلي أثناء الانسحاب من سيناء ونسف كل شيء حتى خزانات المياه وآبار الري حتى اضطرت الأجهزة المصرية آنذاك شراء المياه من إسرائيل بصفة مؤقتة ريثما يواجه جهاز التعمير مشكلة توفير المياه اللازمة للشرب والزراعة .

Steven , Heydemann , op . cit , p 1045 .

(3) جريدة الأهالي ، 16 / 3 / 1982 . كذلك ، عادل حسين ، العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل ، صـ 36 .

(4) عادل حسين ، العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل ، المصدر المشار إليه ، صـ 56 – 64 .

(5) لمزيد من التفاصيل ، راجع ، وثائق التطبيع ، اتفاق الزراعة ، المصدر المشار إليه .

• **أما قطاع الصناعة :**

فبرغم أن وثائق التطبيع لم تتضمن اتفاقات أو مذكرات تفاهم خاصـة بقطـاع الصـناعة إلا أن وثائق التطبيع سواء اتفاقات أو مذكرات تفاهم في مجملها ما هي إلا إجراء تنفيذي لاختراق هذا القطاع الاستراتيجي . وما أحجمت عنه الوثائق يفصح عنه لسان حال هيكل الاقتصاد المصري وآلياته . في ظل سياسة الانفتاح - الوجه الأخر للتطبيع - خلال التطورات الاقتصادية [النظام التشريعي والإجراءات التنفيذية] * الإجمالية التي فتحت باب الاستيراد والتهريب عبر المناطق الحرة بلا حساب ، وخفض سعر الصرف وتصفية القطاع العام وحل المؤسسات العامة - أداة التخطيط والتكامل القطاعي- والتي تؤكد أن إسرائيل بعمقها الصهيوني كانت موجودة وشريكه في كل ما حدث وآلت إليه الجبهة الاقتصادية من تداعيات ؛ شاركت في التخطيط والتنفيذ خدمة لمخططها الخاص في إطار المخطط العام . عن طريق رصيدها الأول الذي منحها حق المشاركة باحتلالها للأرض لتمثل مراحل الانسحاب الإسرائيلي منها ورقة ضغط أساسية في المقايضة وانتزاع التنازلات على كلا الجبهتين السياسية والاقتصادية ، أما الرصيد الأخر الذي استغلته إسرائيل ببراعة كان ماثلا في اختراق النفوذ الصهيوني داخل المؤسسات الأمريكية والدولية . فقد أوضحت المرحلة السابقة لكامب ديفيد إضافة وقائع اقتصادية واجتماعية تخدم الأمن الإسرائيلي ، وجاءت اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام لتقر تلك الأوضاع وتدعمها عمليا ، وبخاصة تلك الفئة الاجتماعية التابعة ذات النفوذ المؤثر على صانع القرار الاقتصادي المصري والمرتبطة اقتصاديا بإسرائيل . في ظل الممارسات الانفتاحية والسياسات المالية والنقدية التي مهدت الطريق لإسرائيل لتتحرك نحو أهدافها بحرية مطلقة [1] .

ودعما لذلك تم إبرام اتفاقيات البنية الأساسية ماثله في مذكرات التفاهم والمحاضر المتفق عليها الخاصة بالنقل والمواصلات البرية والجوية والبحرية والموانئ والاتصالات . فقد تم افتتاح الخطوط الملاحية الجوية والبحرية بين البلدين في مارس 1980 ، مع تنظيم رحلات الذهاب والعودة كما تم الاتفاق عليه [2] . إلى جانب الاتفاق ومذكرات التفاهم بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية وتنسيق ترددات الإرسال الإذاعي والتلفزيوني [3] .

• **وأخيرا في مجال السياحة :**

انطلاقا من النوايا الطيبة لحكومتي وشعبي البلدين لتحقيق السلام ورغبة منهما في خلق الظروف المواتية للسياحة و المساهمة الإيجابية من خلال التعاون في عملية السلام وتطبيع العلاقات تم الاتفاق بين الطرفين على إقامة اتصالات بين مختلف الأجهزة والهيئات والمشروعات العامة في مجال السياحة ، وتوفير كافة البيانات وخطط التنمية السياحية والمعلومات والقوانين والقواعد والتنظيمات القائمة والمنظمة لآليات حركة

* انظر ، عادل حسين ، العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل ، صـ 38 – 39 . ولمزيد من التفاصيل حول دور الولايات المتحدة بهذا الصدد ، انظر تقرير وكالة التنمية الدولية ، التي تعلن صراحة أن برنامج مساعداتها موظف لخدمة مفهوم السلام الأمريكي الإسرائيلي في المنطقة . يطرحها المصدر نفسه ، صـ 41 – 52 .

(2) انظر وثائق التطبيع مذكرات التفاهم والمحاضر الخاصة بالنقل والمواصلات البرية والبحرية والموانئ ، المصدر المشار إليه ص85-101 . Shoukri , Ghali , op . cit , p 393 296

(3) لمزيد من التفاصيل ، انظر ، المصدر نفسه ، صـ 103 – 129 .

السياحة ، كذلك مراعاة أية تغييرات أو تعديلات يتم إدخالها عليها ؛ بغرض تدعيم التعاون بين البلدين من اجل النهوض بالمشروعات المشتركة في هذا المجال الحيوي . وضمان حرية حركة السائحين من و إلى البلدين والتمتع بكافة الحقوق والمزايا المقررة دوليا ، فضلا عن التعاون الفني في مجال تخطيط وتنمية السياحة وتبادل التكنولوجيا وتبادل التمثيل السياحي عن طريق إنشاء مكاتب إعلامية سياحية رسمية ملحقة بالسفارات التابعة لكل منهما في القاهرة وتل أبيب . والاهتمام بأنشطة الترويج والتسويق السياحي ووضع برامج مشتركة تقوم على أساس تنسيق وتضافر جهود البلدين على الصعيد الإقليمي والدولي [1] .

ب)- **التطبيع الثقافي :**

يمثل التطبيع الثقافي الدعامة الرئيسية لبناء السلام في المنطقة من وجهة النظر الإسرائيلية ، فهو أكثر إقناعا واستقراراً من أي ترتيبات أمنية عابرة ، فهو العامل الحاسم على المدى البعيد مادامت الحرب تنشأ في عقول وأدمغة الرجال ، فإن وسائل الدفاع عن السلام يجب أن تتأسس من ذاك المنطلق . فالصراع يوجد راسخا في وعي الشعوب قبل أن ينتقل إلى أرض الواقع . فبدا التطبيع الثقافي كفيلا بنزع العداء ورواسب الصراع من العقل العربي ، استكمالا لمحاولة نزع السلاح من اليد العربية وتجميد جبهة المواجهة . وهي المهمة التي يتكفل بها التطبيع السياسي ودواعيه الأمنية . ومن المفارقات أن يطالعنا الفكر الإسرائيلي بأن هناك دائماً أرضية مشتركة للتعاون الثقافي يمكن البدء على أساسها ، فإذا عجز التناقض الأيديولوجي عن إيجاد هذا الأساس المشترك للتبادل الثقافي ، يكون هناك الأساس العلمي للتعامل ، بمنطق كل عقدة ولها حلال [2] . فإذا كانت مناهج التربية والتعليم السابقة تحض على الكراهية والعداء لليهود ، فإنه يمكن تغييرها لتشيع قيم السلام الجديدة ومبدأ تقبل الآخر . وإذا أعاقت الحقائق التاريخية تصفية الأحقاد ورواسب الصراع يمكن تجاهلها والتركيز على الجوانب الإيجابية فقط بغض النظر عما عداها . حتى موقف الإسلام من اليهود ، أوجدت إسرائيل له حلا ومخرجا ، فإذا كانت المفاهيم السلبية تجاههم تسود الدين الإسلامي بفروعه ومناهجه فيمكن إزالتها واستبدالها ، بل تحريف الفكر الإسلامي بأكمله * . في ظل إطار ضرورة فتح الحدود أمام حركة الأفراد وتبادل المعلومات والثقافة والعلوم وأن تكون هناك صلة إنسانية وطبيعية تلقائية والدعوة إلى الانفتاح على العالم شرقه وغربه وإزالة الحواجز الدينية والعرقية وغيرها ..

وهو ما يتطلب ضرورة مراجعة البرامج الدراسية مراجعة شاملة وفحص ما يدرس في مصر عن إسرائيل ، وتحديد ما يجب حذفه من برامج التعليم الحالية وإضافة مواد جديدة تكون بديلا تلائم جو السلام المصري الإسرائيلي وتدفع بالعلاقات الجديدة إلى أقصى مدى [3] .

ودراسة البرامج المتبادلة في وسائل الإعلام وعلى الأخص الإذاعة والتليفزيون - نظراً لاختراقها قطاعات واسعة في المجتمع المصري - وأن يسمح كل جانب أن يذيع في وسائل وإعلام الجانب الآخر برامج ثقافية عن

---

[1] لمزيد من التفاصيل راجع وثائق التطبيع ، مذكرات التفاهم والمحاضر المتفق عليه والخاصة بالسياحة ، المصدر المشار إليه ص 45-52 .

[2] محسن عوض ، مصر و إسرائيل ، خمس سنوات من التطبيع ، صـ 166 .

* قد أخذ المخطط الإسرائيلي تجاه القضية الإسلامية في الممارسة أنماط متعددة بدت في توجيه جهد مركز لتأسيس علاقات مع جامعة الأزهر وإجراء حوار ديني على المستوى الشعبي [مؤتمر القدس 1979/10/12] لاستبدال صراع الأديان بحوار الأديان متجسدا في مشروع السادات لمجمع الأديان بسيناء . نفسه

[3] محسن عوض ، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع الدول العربية [بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ط1 1988]ص166- 167 .

وثائقه وتاريخه . تمهيدا لتزييف الوعي وتغيير تاريخ المنطقة وملامح خريطتها السياسية والجغرافية . ومن
أهمية تعبير موقف الزعماء من ثقافة وتاريخ الجانب الآخر - ما دام هذا الموقف متسقا مع المخطط الصهيوني -
لما لذلك من تأثير تربوي وتعليمي في الأجيال القادمة ، وخاصة إذا ما تداخلت مع التغييرات في البرامج
الإذاعية ، مع ضرورة إزالة المفاهيم السلبية في الأيديولوجية القومية العربية والإسلامية تجاه إسرائيل (1) .
بيد أن الاهتمام الإسرائيلي الواضح بهذا الصدد ليس لحساب إسرائيل وحدها . فقيام علاقات ثقافية بين مصر
وإسرائيل من شأنه أن يمتص تدريجيا أفكار العداء الإسرائيلي من العقلية المصرية - أهم جبهات المواجهة -
بنزع الأفكار الوطنية والقومية من جذورها ، و التبادل الحسي لمختلف ألوان الإنتاج الثقافي من شأنه أيضا أن
يقلص مشاعر العداء لإسرائيل من الوجدان المصري . لكن الأمر يتعدى نطاق الحدود الخاصة فهي مصلحة
تتصل بمصالح وأهداف الثقافة الأمريكية التي ترى كل خطوة إسرائيلية نحو التقارب مع ثقافة مصر ومثقفيها
تدعم عناصر هيمنة النموذج الحضاري والثقافي الأمريكي في كل أساليب الحياة . فنشر الثقافة الأمريكية يساعد
على تحقيق أهداف السياسة الخارجية لها في المنطقة . فإلى جانب الأنماط الثلاثة من النشاط الدولي التقليدي ؛
الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي ، فإن هناك بعدا رابعا لا يقل أهمية هو بعد العلاقات الثقافية وربما يكون
أخطرها ، وما إسرائيل إلا جزء من هذا الكل الأمريكي (2) .

وعلى ضوء ذلك يمكننا فهم وتحليل بنود الاتفاق الثقافي والبروتوكول الخاص به فقد تم توقيع الاتفاق
الثقافي بين الدولتين في 8 مايو 1980 بالقاهرة . وتم تعليق سريانه على مصادقة الكنيست الإسرائيلي و مجلس
الشعب . وتحددت مدة الاتفاق بخمس سنوات قابلة للتجديد ، ويتضمن الاتفاق ثماني مواد تشمل تشجيع التعاون
في المجالات الثقافية والعلمية والفنية والتقنية ، تشجيع الاتصالات وتبادل الزيارات للعلماء والباحثين للمؤسسات
التعليمية والعلمية والثقافية ، تبادل المطبوعات الثقافية والتعليمية والعلمية ،إقامة المعارض العلمية والتكنولوجية
ومعارض الفنون التشكيلية ، تبادل التسجيلات والأشرطة الإذاعية والتلفزيونية والأفلام الثقافية والعلمية
[م1 ، م2، م3] . وتم الاتفاق على برتوكول خاص بشأن الشروط الواجب توافرها لمعادلة الشهادات والدرجات
العلمية التي تمنحها المؤسسات العلمية في كل من البلدين [م5] علاوة على تشجيع وتنمية النشاط الشبابي
والرياضي بين مؤسسات الشباب والرياضة في كلا البلدين [م6] .وتقرر أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد أن
يخطر كل طرف الطرف الآخر بإتمام جميع إجراءاته الدستورية (3) ، تزامنا مع التعديل الدستوري في 22مايو
1980. أما البرنامج التنفيذي للاتفاق فقد أوضح ما تضمنه الاتفاق تفصيلاً لتحديد الواجبات والالتزامات نوعا
وكما . وعموما فقد أشاد الطرفان بالهدف الأسمى لكلا الشعبين المصري والإسرائيلي وتقديرهما للتعاون في
مجال الثقافة الذي يعتبر جوهر تنمية التفاهم المشترك وعلاقات الصداقة بين الشعبين - بغض النظر عن نشأة تلك
العلاقات والتطبيع الجبري - وإيمانا منهما لبلوغ هذه الأهداف بعد سنوات القطيعة الطويلة بين شعبي مصر

(1) المرجع نفسه ، صـ 168 ، كذلك ، انظر ، محضر متفق عليه للاجتماعات بين اتحاد الإذاعة والتلفزيون في جمهورية مصر العربية ووزارة المواصلات لدولة إسرائيل ، مصدر سابق ، صـ 113 – 114 .
(2) حازم هاشم ، المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصري [القاهرة : دار المستقبل العربي ط1 1986] ، صـ 12 – 13 .
(3) انظر ، الاتفاق الثقافي والبرنامج التنفيذي له ، المصدر المشار إليه ، صـ 38 .

بإسرائيل يتطلب ذلك من جهة وجوب الاقتراب المدروس ،وبتفهم جديد لأخلاقيات وقيم كل منهما للآخر ، كذلك القوانين و القواعد المعمول بها في كل من البلدين . ومن جهة أخرى ، يلزم ذلك جهودا عالية وجادة ومستمرة لصهر التفاهم المتبادل والصداقة بين الشعبين [1] .

وأيا كان الأمر فقد اشتمل البرنامج على ستة محاور رئيسة تمثلت في : مجال التعليم والبحث العلمي ، والثقافة ، الإذاعة والتلفزيون ، والشباب والرياضية ، الآثار وأخيرا الصحة . أما بشأن التعليم والبحث العلمي فقد اتفق الطرفان على إقامة وتشجيع التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي لخدمة المصالح المشتركة التي تهم الطرفين ، ويتم تنفيذ هذا التعاون على المستوى الحكومي والمؤسسات المختصة [وزارة التربية والتعليم والجامعات بمصر ومؤسسات التعليم العالي بإسرائيل] . كذلك التعاون الوثيق بين أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي في مصر والمجلس القومي للبحث والتنمية في إسرائيل [2] . حيث تتولى كل مؤسسة من تلك المؤسسات المشار إليها الاتصال بالجهة المناظرة لها بالطرق الدبلوماسية للاتفاق على مجالات التعاون وتحديد وسائلها ، والاتفاق على الوسائل الإدارية والتنفيذية بدون أية رقابة -أي اتصال مباشر ولكل هيئة السلطة المطلقة في ذلك – فضلا عن تشجيع إقامة الاتصالات بين المؤسسات التعليمية والعلمية في كلا البلدين من خلال القنوات الحكومية.

ومن أجل زيادة التعرف بنظم التعليم في كلا البلدين يشجع الطرفان على تبادل المعلومات والبيانات والمطبوعات والمستندات الخاصة بنظم التعليم والمناهج والكتب الدراسية . مع تبادل وفد تعليمي من كبار المسئولين والمتخصصين في مختلف المستويات والمجالات التعليمية ؛ بهدف تبادل المعلومات وتنمية التعاون لخدمة الفائدة المشتركة . كما يشجع الطرفان تبادل نماذج الكتب الدراسية والعينات السمعية بين مؤسسات التعليم في كلا البلدين ، مع تبادل المعلومات عن مؤسسات البحث العلمي ، وتبادل العلماء والندوات ومشاريع الأبحاث المشتركة والمطبوعات العلمية في مجال البحث العلمي للوقوف على تفاصيل مدى تقدم البحث العلمي في كلا البلدين !!

وأخيرا إقرار الطرفين أن المعرفة المشتركة لآداب وفنون كلا البلدين ستؤدي إلى خدمة أهداف هذا البرنامج . لذلك اتفقا على تشجيع اجتماعات أدباء كلا البلدين ، وتبادل ترجمة ونشر قوائم الكتب وتبادل الكتب والاشتراك في معارض الكتب ، ودوام الاتصال المشترك والتعاون بين المكتبات الحكومية والأرشيف في كلا البلدين [3] .

<u>أما في مجال الصحة</u> :

فيتبادل الطرفان الدوريات وغيرها من المطبوعات المتاحة في هذا المجال ، مع تبادل المناهج الدراسية ، والزيارات المتبادلة لكبار المسئولين بوزارة الصحة في مجالات الخدمات الصحية المختلفة والتدريب والبحث الطبي . مع وضع الخطوط العريضة وإجراءات التعاون في أنشطة البحث الطبي ذات الاهتمام المشترك لكلا الطرفين كما يتم التشخيص والاعتراف المتبادل للأنشطة الصحية والأبحاث الطبية والبرامج التدريبية المتعلقة

(1) انظر ديباجة البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي ، المصدر نفسه ، صـ39 .
(2) البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي ، المصدر نفسه ، صـ 39 .
(3) المصدر نفسه .

بالتبادل الطبي والعاملين الفنيين كما شهدت وسائل الإعلام المصري المسموعة والمرئية تغيرات مماثلة لتتوافق مع خط التطبيع [1] .

هكذا هيأ السادات أرضا خصبة لنمو العلاقات الجديدة وازدهارها في كل المجالات ولم يفرق في نظرته للتطبيع الثقافي بين عناصر التطبيع ومجالاته الأخرى ، لتتعامل الحكومة المصرية مع مبدأ التطبيع الثقافي كمجال من مجالات التطبيع المتعددة دون مراعاة أية أهمية خاصة تتناسب مع مخاطره ومضامينه . فلم تفرق بين عقد الاتفاقية التجارية ونظيرتها الثقافية . ولم يكتف السادات بخلط كل هذه الأوراق ، ولم يأبه لكل التحذيرات والاعتراضات التي أصدرتها الهيئات والمؤسسات الثقافية والسياسية من مخاطر التطبيع الثقافي ، بل واجهها بتحدٍ صارخ [2] . و لم يكتف السادات بخلط كل هذه الأوراق ، بل تصدى للمعارضين و خرس كل الأصوات الناقدة ، ومصادرة الصحف ، وإصدار سلسلة من القوانين المقيدة للحريات و التي انتهت باعتقالات سبتمبر [3] . وسارع السادات بإدخال التعديلات المطلوبة على مناهج التعليم والنظم الدستورية لتلائم الانفتاح على إسرائيل ؛ ذاك المطلب الاستراتيجي لكلا الطرفين ها هو قد تحقق بشكل فاق كل التوقعات وفي ظل الموجة المسعورة من الدعاية المضللة التي انتشرت في أجهزة الإعلام المختلفة والتي أدت إلى خلخلة بعض القيم الأساسية لدى الشعب المصري ، وخاصة قيم الانتماء العربي ، وإفراغ الصراع العربي / الإسرائيلي من مضمونه تاريخيا وواقعيا. علاوة على الترويج للعبقرية الإسرائيلية التي تستطيع أن تزرع الصحراء وتقود العمالة المصرية والأموال البترولية العربية نحو التقدم والازدهار ، وبالتالي التقليل من شأن قدرات العقل المصري والعربي [4] .

وفي ظل هذه الآثار والقطيعة الثقافية التي فرضت على مصر مع البلاد العربية والعالم الاشتراكي ، أصبح الجو مهيئا تماما لسيطرة النموذج الأمريكي في الفكر والسلوك ليتغلغل النفوذ الأمريكي في المجال الثقافي مثلما تغلغل في المجالات العسكرية والاقتصادية وأخذت كل من واشنطن وتل أبيب على عاتقها إفساح المجال لبعضهم البعض وتقديم الخدمات والمساعدات المختلفة لغرض واحد ممثلا في غزو العقل المصري وإبطال مفعول قيمته وتهيئته للجنس وللفلسفة البرجماتية والانحلال لإحكام السيطرة عليه على المدى البعيد [5] .

3- تقييم العلاقات المصرية الإسرائيلية والموقف المصري من التطبيع :

تعد العلاقات المصرية / الإسرائيلية شديدة الخصوصية ؛ فهي ليست علاقات عادية لأن قطعها يعني إعلان الحرب بين الدولتين ؛ فقد جاءت كمظهر من مظاهر الإنهاء لحالة الحرب و البدء في علاقات جديدة ، كما أنها مخالفة للواقع فهي ليست إعادة لعلاقات كانت قائمة وليست بناء لعلاقات عادية على أساس متكافئ ؛ فهي تعد سابقة في تاريخ العلاقات الدولية لشذوذها عن قواعد وأسس العلاقات الدولية المتعارف عليها التي تقر في مجملها ، بأن إقامة علاقات طبيعية تتعلق بسيادة الدولة ولها الحق في بنائها أو قطعها وفقا لمصالحها الوطنية

---

(1) المصدر نفسه ، صـ 40 – 41 .

(2) محسن عوض ، مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع ، صـ 226 – 227 .

(3) مجلة الدعوة ، العدد [49] ، بتاريخ 14 يونيو 1980 .

(4) محسن عوض ، مصر و إسرائيل ، المرجع نفسه .

(5) محسن عوض ، سيد البحراوي ، أربع سنوات على التطبيع الثقافي في مصر وإسرائيل ، [عمان ط 1984] صـ 22 – كذلك ، مجلة صامد الاقتصادي العدد 47 / نوفمبر – ديسمبر 1984 مجلة شهرية ، عمان ، صـ135 – 136 .

ـ يكون ذلك عملا من أعمال الحرب إلا أن هذا المبدأ لا ينطبق على العلاقات المصرية / الإسرائيلية "معاهدة السلام" ؛ فإذا توقفت مصر عن تنفيذ أي جانب من مجالات التطبيع أو مجرد أنها تقاعست عن ... متها وحماسها ، اعتبرته إسرائيل خرقا للمعاهدة ، وبالتالي تستطيع أن تستند إليه في مهاجمة مصر وإعادة ... سيناء ، خاصة وأن معظمها مجرد من السلاح و القوات ، فضلا عن العقاب الأمريكي بما يشمله من ... عسكرية ؛ لتكون إسرائيل في موضع إملاء الشروط التي تراها أساسا لبناء هيكل العلاقات المصرية / الإسرائيلية المنتظرة .

وتفاديا لمثل هذه الاحتمالات ، لم يبد السادات استجابة جامحة تجاه التطبيع بشكل إيجابي فحسب ، بل تجاوزت الأطر الرسمية التي أرستها المعاهدة وملحقاتها وما انبثق عنها من اتفاقات ومذكرات تفاهم بشأن التطبيع ، ليحدد السادات مفهوما واضحا تجاه التطبيع بشعار خطوة من جانب تل أبيب تكافئها القاهرة بخطوتين ، يعزز الفكر الرسمي ويدرج مفهوم التطبيع مع إسرائيل في إطار أعم وهو السلام فلا يرى أية مخاطر على المدى من وراء هذا التطبيع ، كما يرى أن الأعراض الجانبية للتطبيع مثل المقاطعة العربية هي أعراض ذات طبيعة مؤقتة ومحدودة التأثير ويمكن احتواؤها بل ويبشر بأن إمكانات التعاون المثمر مع إسرائيل يمكن أن تعود بالفائدة على مصر ، كما يمكن أن يحفز بالتنافس عوامل التنمية فيما طرح تحت مسمى" التحدي الحضاري " [1]. لكن السادات متحمسا بشكل يثير الاستغراب والاستفزاز لعملية التطبيع والإسراع بها ، لدرجة أنه لم يمنع بعض الأفراد والجهات من التعامل مع إسرائيل قبل أن يحل الموعد الذي حددته المعاهدة لبدء التطبيع وانتظار البروتوكولات المنظمة له . فكان متحمسا لتنفيذ اتفاقاته مع إسرائيل وفرضها قسرا على الشعب ، بل وصل الأمر إلى حد حل مجلس الشعب قبل اكتمال مدته القانونية وإجراء انتخابات جديدة استطاع بالتزوير إسقاط معظم الذين عارضوه ، فلم يطق وجود المعارضين داخل المجلس ؛ فقد عقد مع إسرائيل عقدا مقدسا لا يجوز نقده أو التعرض له [2] . فمنذ أن وقعت المعاهدة وحتى قبل التصديق عليها بادر السادات بإصدار سلسلة من التشريعات كبلت أي نقد يوجه إليها ، لعل أهمها قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، وقرار رئيس الجمهورية رقم 23 لسنة 1979 بتعديل م1 من قانون مجلس الشعب ، قانون العيب رقم65 لسنة 1980 ، قانون سلطة الصحافة ، التي تحوي في مجملها من القيود على الحرية الفردية والممارسة السياسية ما هو أشد وطأة من تلك الواردة في قانون الطوارئ ؛ ففضلا عن المسئولية الجنائية يمنع من مزاولة الحقوق السياسية كل من خالف أحكام تلك القوانين بينما لم تتخذ إسرائيل أي إجراء تشريعي ينتقص من الحقوق السياسية لمعارضي المعاهدة [3] .

بعد ثمانية أشهر من توقيع " معاهدة السلام " ، وقف السادات بجوار الرئيس الإسرائيلي إسحاق نافون ـ أثناء زيارة لحيفا ـ ليخطبا بأعلى الأصوات مشيرين شعبيهما بالمضي قدما في اتجاه العلاقات الجديدة ذات النفع المتبادل . بشأن هذا التحليل ، راجع ، محسن عوض ، مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع ، صـ 226 كذلك ، حازم هاشم ، المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصري [القاهرة : دار المستقبل العربي ط1 1986] صـ 11 – 12 .

من المعارقات أن " معاهدة السلام " أيدتها الأغلبية الساحقة بمجلس الشعب ، وعارضها فقط 11 نائبا لمزيد من التفاصيل ، انظر مناقشة المعاهدة المصرية الإسرائيلية في مجلس الشعب ، جمهورية مصر العربية : مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث ، مضبطة 58 ، في 4.5 1979 [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ط 1979] . كذلك راجع ، حسنين كروم ، الموقف المصري من تطبيع العلاقات مع إسرائيل ، شئون فلسطينية العدد [168 – 169] مارس / أبريل 1987 ، صـ 55 – 56 .

لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محسن عوض ، مصر و إسرائيل : خمس سنوات من التطبيع ، صـ 49 - 52 .

فشن السادات حملات شرسة ضد الفكر المعارض لقضية التعامل مع إسرائيل بوجه عام وإن اختلفت درجة استناده على عنصر دون عنصر آخر من عناصر الرفض . لما يراه أصحاب ذلك الفكر في التطبيع بأنه إملاء إسرائيلي مغرض تقابله استجابة مصرية مستهينة لما ينطوي عليه من مخاطر بالغة على الاقتصاد المصري بأبعاده السياسية و مردوده الاجتماعي فإسرائيل ليست دولة عادية وإنما ظاهرة استعمارية ، ووكيل للمصالح الإمبريالية في المنطقة فلا يمكن عزل التعامل الاقتصادي مع إسرائيل عن مضمونة السياسي ؛ ففض المقاطعة يعني دعم الاقتصاد الإسرائيلي ودعم إمكانياته العدوانية ، وتزويد إسرائيل بالبترول يعني تزويد جهازها العسكري بالطاقة ، وزيادة الاستيراد من إسرائيل يعني زيادة تشغيل عوامل الإنتاج واستجلاب مهاجرين وغزاة جدد إلى المنطقة [1] .

وما بين الفكر الرسمي والفكر المعارض للتطبيع يمكن إجراء تقييم موضوعي للعلاقات المصرية الإسرائيلية في ظل سنوات التطبيع ، فالفترة الزمنية للتطبيع على رغم محدوديتها وقصرها ملائمة لتقييم التطبيع كواقع ، وملائمة لتقديره كمستقبل ، بمقياس مدى ما حققه التطبيع من أهدافه . مع الوضع في الاعتبار أن الفترة التي يشملها التقييم تتضمن فترة البنية الأساسية الإقليمية للتعاون وتهيئة المنافذ والطرق ووسائل النقل والمواصلات والاتصالات بكافة أنواعها وإجراء الدراسات الميدانية ، ونسج شبكة المعاملات مع الشركات والمكاتب الاقتصادية وغيرها من المؤسسات ، مضافا إلى ذلك التواجد الإسرائيلي الذي لا يزال يحتل سيناء رسميا . مما كان سببا في إحجام البعض عن التعامل مع إسرائيل من هذا المنطق وليس أكثر من ذلك . كذلك التوترات السياسية الداخلية في مصر خلال هذه الفترة [2] . فبعد عام واحد من بداية التطبيع تعرضت مصر لسلسلة من التوترات السياسية سواء بسبب ممارسات السلطة المصرية تجاه التيارات المعارضة وناقدي التطبيع أو في إطار افتعال ما سمي بالفتنة الطائفية وإصدار سلسلة من القوانين المقيدة للحريات ، انتهاءً بإجراءات سبتمبر القمعية وحادث المنصة [3] .

وعلى أثر ذلك كان من المؤكد أن حجم التعامل والتعاون الاقتصادي بين البلدين جاء محبطا لكثير من التقديرات الإسرائيلية وتطلعاتها ، إلا أنها حققت أهدافها أيديولوجيا وسياسيا لخدمة استراتيجية التغلغل الإسرائيلي في عمق المجتمع المصري واختراقه . فرغم أن الفترة وجيزة ، إلا أن معاملات مصر التجارية مع إسرائيل قد تجاوزت تعاملاتها مع كثير من الدول العربية حتى قبل المقاطعة العربية في السنوات الأخيرة ؛ بل إن هذه التعاملات تجاوزت حجم تعاملات مصر مع عدد من الدول العربية مجتمعة [4] . وربما يرجع ذلك القصور إلى عجز إسرائيل عن النفاذ إلى القطاع العام - القاعدة العريضة للاقتصاد المصري - واقتصرت تعاملاتها على القطاع الخاص .

---

[1] محسن عوض ، مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع ، صـ 126 .

[2] بشأن هذا التحليل ، راجع ، حسين كروم ، مرجع سابق ، صـ 57 .

[3] Hinnebush , Raymond ; Egyption politics Under Sadat , London ; Cambridge University Press , 1985 . p 90 .

[4] انظر ، محسن عوض ، مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع ، صـ 130 .

وكان المجال الزراعي مرشحا لتقديم التجربة المبهرة في العلاقات بين البلدين الذي طرحت في إطاره بالفعل مشروعات مشتركة لزراعة مليون دونم ، وإدخال نظم ري حديثه وخبرات زراعية متطورة . إلا أنه لم تسفر النتائج عن أكثر من تبادل الخبراء والوفود وبضعة مشاريع تجريبية . كذلك قطاع السياحة ، فإنه رغم العدد الهائل من السائحين الإسرائيليين الذين تدفقوا على مصر فقد بدت الطرق بين القاهرة وتل أبيب أحادية الاتجاه [1] .

أما مشروعات إسرائيل الطموحة في مجال الطاقة فقد اقتصرت على استيراد البترول من مصر ، والأهم من كل ذلك هو إخفاقها في تحقيق إنجاز ملموس على طريق تطلعاتها في مياه النيل ، إلا أن نتائج التطبيع الاقتصادي لا تقاس لدى إسرائيل بمقدار ما تحققه من أرقام تصب في الخزانة الإسرائيلية وجيوب المستثمرين فحسب ، بل لها أبعاد وأخطار على المدى البعيد ، لعل أهمها ما حققه هذا التعامل من عزلة مصر عربيا ، وتوسيع رقعة خلافها مع الدول الاشتراكية ، وزيادة اعتمادها على الاقتصاد الغربي ، والمعونة الأمريكية . ومن ثم زيادة التبعية للدولة الممالئة لإسرائيل باعتباراتها وأبعادها السياسية الخطيرة ، التي تتحكم في تحديد اتجاه السياسة الخارجية المصرية سواء تجاه العملاقين أو سياستها الإقليمية [2] ، فضلا عن آليات السياسات والنظم الداخلية فإغفال مثل هذا الجانب الهام وعزل التطبيع بين مصر وإسرائيل عن حلقاته السابقة أو اللاحقة على خريطة الأطماع الإسرائيلية تجاه المنطقة بأثرها يعد قصورا وإغفالا لجانب هام للتقييم ؛ فاختراق المجتمع المصري والتخطيط لكسب قوى اجتماعية مساندة تتكفل بإحداث تغييرات كيفية وكمية لطبيعة النفوذ الاقتصادي الإسرائيلي وقدرته على النفاذ في البنيان الاقتصادي المصري ذاته عن طريق شبكة الاتصالات والعلاقات المباشرة بقوى اجتماعية متنوعة ومؤثرة تحت إطار رسمي وشرعي لتبادل المعلومات وتشجيع تبادل الزيارات واجتماعات المنظمات لمساندة وتسريع عملية التعاون والتطبيع بكافة أشكاله وأبعاده تحت مرأى ومسمع السلطة الساداتية .

وبقدر ما يتميز التطبيع الاقتصادي بخصوصية في إطار الصراع العربي / الإسرائيلي والتسوية المصرية الإسرائيلية بصفة خاصة ، إلا أنه في جوهره وفلسفته العامة يعد استطرادا لسياسة الإملاء الخارجي ، كما يعد تعميقا لسياسة الانفتاح التي انتهجها السادات منذ عام 1974 بدءا بقانون الاستثمار للمال العربي والأجنبي ومرورا بسلسلة القوانين والإجراءات الاقتصادية التي انتهت بالتطبيع ومد الانفتاح جغرافيا ليشمل إسرائيل وتكون على رأس خريطة الانفتاح الاقتصادي ، التي بدونها كان يستحيل تطبيق التطبيع عمليا . فالتطبيع في تحليله النهائي لم يكن مجرد نتيجة منطقية وطبيعة لسياسة الانفتاح فحسب ، بل هو أحد خصائصها ومقوماتها ومراميها ليصبح الوجه الثاني لذات العملة . التي تمت تحت إشراف وهيمنة واشنطن بما في ذلك المؤسسات التمويلية الدولية ومباركة السادات . فسياسة الانفتاح لم تكن تستطيع أن تتعايش مع التوترات العسكرية والسياسية الإقليمية مع إسرائيل أو مع قوانين المقاطعة العربية والحصار الاقتصادي لإسرائيل تلك الإجراءات التي تضيق بها ذرعا الشركات الأمريكية و الشركات متعددة الجنسيات . فكان لابد أن تتهاوى تطبيقات المقاطعة واحدة تلو

[1] محسن عوض ، المرجع نفسه ، صـ 127 .

(2) Ali E . . Hellal . Policy making in Egypt . p 99 .

الأخرى . وهذا ما حققه الانفتاح تمهيدا للجولة الأخيرة التي تكفل بها التطبيع . كذلك لم تكن سياسة الانفتاح إلا تمضي قدما وسط بنية تتيح قدراً مناسبا من الاستقلالية لصانع القرار الاقتصادي يسمح عند الضرورة بهامش مناسب للقائد السياسي للمناورة أو التراجع . ومن ثم كان من الضروري أن ترتكز الجهود في المجال الاقتصادي لانتزاع القرار الاقتصادي من صانع القرار ومقرره الذي لم يعد المنفذ الحقيقي لذلك القرار وهو مضمون التطبيع وجوهر فلسفته فربط الاقتصاد المصري بدائرة التبعية والتي لم تكن إسرائيل خارجها بل محور ارتكازها ، و قد حان الوقت لتطبيق التطبيع حيث تم تهيئة الاقتصاد لهذه المرحلة تماما بفضل الانفتاح فأضحى الاقتصاد يعاني أزمات حادة وانهيارا في ميزان المدفوعات وإغراقا في سلسلة الديون ....الخ . فبأي مقياس إذن يكون للتطبيع مع إسرائيل أية فوائد ؟ وقد كان أهم نتائجه المباشرة على الجبهة الاقتصادية قطع العلاقات العربية ووقف المعونة العربية - التي بلغت ما يقرب من 32 مليار دولار سنويا عقب حرب أكتوبر - وسحب الودائع العربية من البنوك المصرية ، ووقف الاستثمارات العربية في مشروعات حيوية على رأسها الهيئة العربية للتصنيع . كما تأثرت العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية نتيجة اضطراب العلاقات السياسية معها وتناقضها مع نهج سياسة الانفتاح ؛ لتفقد مصر التوازن في علاقاتها السياسية وتعاملاتها الاقتصادية الدولية[1].

ورغم دكتاتورية السادات وفرض تنفيذ سياسته تلك باستغلال اتساع نفوذ جهاز الدولة وهيمنتها على معظم الأنشطة الاقتصادية مما جعل عمليات التطبيع خاضعة لقرارات رئيس الجمهورية ، فقد واجهها الشعب المصري برفض قاطع لتطبيع العلاقات مع إسرائيل ؛ سواء بالمعارضة السلبية بعدم حماس الشعب لعمليات التبادل التجاري مع إسرائيل ، ومحاصرة المتعاملين معها . أو المعارضة السياسية التي تقودها الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب التجمع الذي عارض سياسات السادات معارضة عنيدة وأصدر العديد من البيانات تندد بها ، ودعا الشعب المصري إلى مقاطعة الإسرائيليين مهما علت دعوة السادات وعمل على كشف من يتعامل معهم على صفحات جريدته ومنشوراته ؛ مما كبده الكثير بمصادرة جريدة الأهالي الناطقة بلسان الحزب ومطاردة قياداته واعتقالهم. أما حزب الأحرار و حزب العمل فقد تباينت مواقفهما من الخطوات التي أقدم عليها السادات ومن بينها التطبيع ما بين التأييد تارة والمعارضة تارة أخرى [2] .

أما القوى الاجتماعية التي أيدت التطبيع مع إسرائيل فقد كانت هي نفسها القاعدة الاجتماعية التي ساندت الانفتاح والتي تمثل فئة المضاربين وأصحاب الأنشطة الطفيلية ، ومن ثم سيطر على الاقتصاد المصري فئة اجتماعية لا تجد حرجا في أي شيء بدءا بالمتاجرة بأقوات الشعب والمضاربة على الجنيه المصري والسلع التموينية في السوق السوداء ، وانتهاء بقضايا الفساد الذي استشرى في عهد السادات لتطفو على السطح مشروعات لها خطورتها [3] ، وعلى سبيل المثال لا الحصر مشروع هضبة الأهرام و دفن النفايات الذرية في مصر * .

---

[1] Felipe. Armston , op . cit , p 109 .

[2] حزب التجمع الوطني الوحدوي ، الأمانة العامة : لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ، لا لتطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني .

[3] Gohn Waterbury ,op . cit , p 151 .

* أما بشأن النفايات الذرية و البروتوكول الخاص بها ، راجع نعمات أحمد فؤاد ، مصر تدخل عهد النفايات الذرية [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط1 1989] ، ص 130 - 135 .

وعلى الجانب الآخر لم تقدر إسرائيل جهود السادات معها حق قدرها وبخاصة في مجال التطبيع ؛ حيث تخذت إجراءات مضادة تماما عرقلت بشتى الطرق مباحثات الحكم الذاتي آخر الآمال لحل القضية الفلسطينية ، ثم عمدت إلى تكثيف مستوطناتها في الضفة الغربية وقطاع غزة ، واستصدار قانون أساسي من الكنيست يقضي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ، وإعلان عدم العودة إلى حدود 1967، أو التخلي عن هضبة الجولان . تزامنا مع تصعيد العنف والاعتداءات الوحشية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وغزو الجنوب اللبناني ، و ضرب المفاعل النووي للعراق عقب لقاء بيجن بالسادات بثلاثة أيام بشرم الشيخ ، حتى بدا الأمر مدبرا ؛ ومن ثم ارتفعت أصوات الدعاية المحمومة للرافضين إلى ذروتها . وزادت موجة الحنق والاحتجاج داخل قطاعات الشعب المصري ومؤسساته المختلفة [1] .

و إزاء ذلك اتسمت ردود الأفعال الرسمية على التصرفات الإسرائيلية المتعنتة والمستفزة بالسلبية الشديدة ، ولم تتجاوز في معظم الأحيان الاحتجاجات أو التصريحات عديمة الجدوى والتأثير لتنتقل مصر إلى معسكر الشجب والإدانة عمليا . لذا بالغت إسرائيل في تعمد إحراج السياسة المصرية وإهانتها لكي تزيد من عزلتها العربية ، وتؤكد شكوك المعارضين وكشف ما يريد السادات إخفاءه . محاولة بذلك دفع مصر إلى الخيار بين الموافقة على الحل السياسي بالشروط والإجراءات الإسرائيلية على كافة الجبهات ، وهو ما يعني موافقة مصر الصريحة أو الضمنية على كافة التصرفات الإسرائيلية الاستفزازية ، أو الانضمام إلى الجبهة العربية الرافضة لتسوية على أساس تلك الشروط الاستسلامية [2] .

ورغم النداءات الشعبية والحزبية بوقف إجراءات التطبيع ، وسحب السفير المصري من إسرائيل وطرد نظيره الإسرائيلي من القاهرة ضرب السادات بكل ذلك عرض الحائط ، ومضى في طريقه مندفعا لإظهار حسن النوايا والود لأصدقائه الجدد دون أية حسابات أو اعتبارات . مما تعذر معه فهم واستيعاب الدوافع التي حدت بالسادات لإظهار هذا القدر من الود والاستعداد الضخم للتعاون إلى أقصى مدى مع إسرائيل في الوقت الذي بلغ فيه التعنت والصلف الإسرائيلي ذروته . لتفضي هذه المفارقات إلى تدهور العلاقات المصرية سواء العربية أو السوفياتية و انحسار نشاط السياسة الخارجية على نحو لم تشهده مصر على امتداد تاريخها ، لتدخل في نطاق تهديدات وتوترات هامشية مع أثيوبيا تارة وليبيا تارة أخرى ؛ ليضع السادات نفسه في دائرة السخط والعداء داخليا و خارجيا ليأمل الجميع في اغتياله ...

---

1. لمزيد من التفاصيل ، انظر ، بيانات و منشورات حزب التجمع حول السياسة الخارجية للسادات (1977 - 1981) ، مصدر سابق .
2. المصدر نفسه

خاتمة

نتائج الدراسة ونظرة مستقبلية

بالانتهاء من الطرح التحليلي لاستراتيجية السادات وسياسته الخارجية والدور الهام الذي لعبه في رسم ملامح ومسار السياسة الخارجية و بخاصة تجاه عملية التسوية خلال عقد السبعينيات نختتم دراستنا بأهم النتائج لتمثل نظرة مستقبلية لاستشراف مستقبل أفضل بجانب ما أوردناه من نتائج متضمنة في متن الرسالة خلال العرض التفصيلي على النحو التالي :

- كان انفراد السادات بالحكم و احتكار صناعة القرار الدافع الرئيسي و السبب المباشر لما وصلت إليه عملية التسوية من نتائج و تداعيات ، فضلا عن تدهور الجبهة الداخلية .
- فلم يكن ثمن استرداد سيناء قاصرا على دماء الشهداء وكفاح شعب بأكمله طوال سنوات مريرة ، وإنما كان في حقيقة الأمر تسليم مصر بأكملها أرضا وشعبا للعدو الصهيوني يعربد كيفما يشاء وصولا لأهدافه التي كان السادات أكبر معين و أهم عامل في تحقيقها .
- فمنذ أكثر من ثلاثة عقود زعم السادات أن اتفاقات كامب ديفيد " ومعاهدة السلام " مع إسرائيل هي الأمل المنشود لتحقيق السلام والرخاء لمصر وللمنطقة العربية بأسرها . إلا أن حقائق الأمور أثبتت زيف هذا الادعاء وبطلانه ، فعلى النقيض جعلت كامب ديفيد يد إسرائيل طليقة في المنطقة فعربدت فيها وخططت لفرض نفوذها بالقوة المسلحة في ظل الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط ؛ فدمرت المفاعل النووي العراقي وقامت بغزو لبنان واحتلت بيروت وأقامت كيانا خاضعا لها في الجنوب اللبناني واشتدت ضرباتها ضد المقاومة الفلسطينية ، وهكذا تبدد وعد السلام الكاذب على أرض الواقع الذي فرضته إسرائيل بالسلاح ، ومن جديد أثبتت إسرائيل طبيعتها كدولة صهيونية عنصرية عدوانية تمثل القاعدة الأمامية للإمبريالية العالمية داخل الوطن العربي .
- ولم تقتصر كارثة كامب ديفيد وما لحقها من عقد " معاهدة السلام " على العربدة العسكرية الإسرائيلية فقط ، في ظل الهيمنة الأمريكية بل تعدتها إلى دفع المنطقة العربية بأكملها إلى خضم التمزق والانقسام وتصاعد النزاعات الجانبية وضياع وحدة الصف العربي وبروز قضايا هامشية على حساب الصراع الأساسي في المنطقة مما أتاح الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها على المنطقة واستيعابها في إطار استراتيجيتها الكونية .
- أما وعد الرخاء فقد تحول في الواقع إلى كابوس اقتصادي اجتماعي رهيب فقد توقفت التنمية الحقيقية وحل الركود الاقتصادي ، وتضاعفت الديون الخارجية ؛ مما أوقع البلاد أكثر في أسر التبعية والانصياع لشروط

المؤسسات التمويلية الدولية ، لتقع الأغلبية الساحقة من المجتمع تحت خط الفقر يقابلها مئات الألوف من أصحاب الملايين وهم الطفيليون الذين تاجروا بأرواح الشعب وأقواته وثروات البلاد بلا رقيب ولا حسيب .

• وقد ضمنت الولايات المتحدة لإسرائيل إلتزام مصر بشكل مطلق سواء نظام السادات أو غيره بمعاهدة الصلح ومنعها من تحقيق أي تقدم حقيقي اقتصادي أو عسكري . وفي الحقيقة تعتبر مصر وإسرائيل مثلين متناقضين لدولتين إحداهما فرطت في أرصدتها الهائلة التي تكونت لها عبر تاريخ مرير سواء العلاقات العربية أو العلاقات المصرية / السوفياتية من أجل علاقات مصرية / أمريكية لم يتكون بفضلها لمصر أرصدة سياسية تذكر سواء على الصعيد العربي أم الأفريقي أم الدولي ، والثانية استمرت تحافظ على أرصدتها الهائلة التي تكونت لها من خلال العلاقات الإسرائيلية / الأمريكية الاستراتيجية من منطلق توافقها مع استراتيجيتها ومصالحها الوطنية . ومن المفارقات أن تتمسك القاهرة بعلاقاتها مع واشنطن ويصفها المسئولون المصريون بأنها علاقات خاصة ، رغم أن الولايات المتحدة لم تترك فرصة دون أن تستغلها لتحجيم الدور السياسي المصري في المنطقة العربية وعمقها الإفريقي بل وعلى المستوي الدولي . ليصل الحد إلى وصف مصر بالرجل المريض في العالم العربي ، وخطورة هذا التعبير هي ما يحمله من مضمون تاريخي عميق ، وما يمكن أن يبنى عليه من سلوك أمريكي . إلا أن اغتيال السادات من جانب و اندلاع ثورة 25 يناير 2011 بعد مرور ثلاثة عقود وما تشهده مصر الآن من أحداث جارية والقدرة على إسقاط رأس نظام الحكم تارة واقتلاعه من جذوره تارة أخرى كفيل بالرد على مثل هذه الادعاءات

• إن ماهية السلام الذي حصل عليه السادات من إسرائيل و ما سمحت به حكومة الليكود في تلك الفترة الحرجة و الظروف المعقدة داخليا و إقليميا و دوليا كفيلة بالرد على من وصفوا السادات بأنه كان سابقا عصره عندما بادر بالسلام مع إسرائيل من منطلق قدرته لاستقراء المستقبل ، وإثبات صحة فرضية أن السادات ذاته بما أقدم عليه بعقد سلام منفرد مع إسرائيل كان مسئولا بالدرجة الأولى عما وصل إليه الصراع العربي / الإسرائيلي والمنطقة بأثرها . وهو ما يفسر رفض الشعب المصري و العربي لاتفاقات كامب ديفيد و طبيعة السلام المفروض بالقوة المسلحة و الذي لا يزال قائما ..

• نحن الآن إزاء وضع بالغ التعقيد يتمثل في أن قبول مصر الرسمي لمعاهدة السلام مع إسرائيل لا يفي بمتطلبات الأمن القومي المصري كما تتصورها الروافد الأساسية للحركة الوطنية المصرية ؛ فقد ترتب على هذه المعاهدة خلل استراتيجي في ميزان القوى بين مصر و إسرائيل أحدث بدوره خللا استراتيجيا في ميزان القوى العام بين إسرائيل والأقطار العربية لمصلحة إسرائيل . وبالتالي فإن تصحيح هذا الخلل سوف يصبح أحد الأهداف الأساسية للحركة الوطنية المصرية . ولأن هذا الهدف هو نفسه هدف حركة التحرير العربية ، فسوف يكون ذلك هو محور الالتقاء الطبيعي بين حركة التحرير الوطنية المصرية وحركة التحرير العربية ومن هذا المنطلق نؤكد على أن الصراع المصري / الإسرائيلي لم ينته بالمعاهدة المصرية / الإسرائيلية ، وإن كانت هذه المعاهدة قد أضافت إليه مدخلا جديدا ، فلن تستطع أي من القوى الرئيسية على الساحة المصرية أو العربية أن تتجاهله .

- ومن ناحية أخرى فالمطالبة بمزيد من الديمقراطية وحسم الصراع حول تلك القضية الهامة سوف ينعكس بدوره على محور الصراع الدائر حول نتائج التسوية ، لأن انتصار الديمقراطية في مصر سوف يدفع - على أقل تقدير - ببعض القوى الرافضة للتسوية على أساس الشروط الإسرائيلية إلى مواقع التأثير المباشر أو غير المباشر على صانع القرار السياسي أو الرأي العام . فتطبيق الديمقراطية على أرض الواقع وتبني حلول اقتصادية واجتماعية لمصلحة الأغلبية ، سوف يعني في الوقت نفسه استعادة مصر لمكانتها الرائدة و مزيدا من الصمود المصري في مواجهة إسرائيل .

الملاحق

ملحق [أ]

- خريطـــــة فـــض الاشـــتباك الأول
المصـدر : رســالة دكتـوراه / أكاديميـة
ناصر العسكرية : عبد الرحمن الهواري
- اتفاقيـة سـيناء / فـض الاشـتباك الثـاني
المصدر : اتفاق فصل القوات الثاني في
سيناء بقلم / الهيثم الأيوبي .

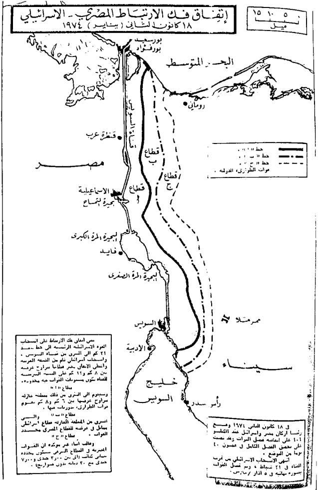

إتفاق فك الارتباط المصري - الاسرائيلي
١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤
٠ ٥ ١٠ ١٥
ميل
بورسعيد
بورفؤاد
البحر المتوسط
رومانى
قنطرة غرب
مصــــر
قطاع ب
قطاع ج
قطاع أ
الاسماعيلية
بحيرة التمساح
البحيرة المرة الكبرى
فايد
البحيرة المرة الصغرى
السويس
الأدبية
ممر متلا
سيناء
خليج السويس
رأس سدر
خط « أ » .
خط « ب » .
خط « ج » .
قوات الطوارئ الدولية .

نصوص الاتفاق والاقتراح الاميركي والوثائق السرية

اتفاق بين مصر واسرائيل

اتفقت حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اسرائيل على ما يلي :

المادة الاولى : ان النزاع بينهما وفي الشرق الاوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وانما بالوسائل السلمية • وقد شكلت الاتفاقية المعقودة بين الطرفين في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤ في اطار مؤتمر جنيف للسلام خطوة اولى نحو سلام عادل ودائم وفقا لاحكام قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢ تشرين الاول ١٩٧٣ •

واذ يعتزمان التوصل الى تسوية سلمية نهائية وعادلة عن طريق المفاوضات التي دعا اليها قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ فان هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف •

المادة الثانية : يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة او التهديد بها او الحصار العسكري في مواجهة الطرف الاخر •

المادة الثالثة : ١ ـ سوف يستمر الطرفان في ان يراعيا بدقة وقف اطلاق النار في البر والبحر والجو والامتناع عن اية

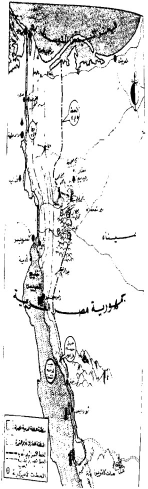

اعمال عسكرية او شبه عسكرية ضد الطرف الاخر ٠

٢ ـ ويقرر الطرفان ايضا ان الالتزامات الواردة في ملحق هذه الاتفاقية والبروتوكول الخاص بها عند عقده ، سيكونان جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ٠

المادة الرابعة ، ١ ـ يتم تحريك القوات المسلحة للطرفين وفقا للمبادىء التالية :

تنسحب جميع القوات الاسرائيلية الى شرق الخط المشار اليه بخط «ي» على الخريطة المرفقة ٠

٢ ـ تتقدم جميع القوات المصرية الى غربي الخط المشار اليه بخط (ه) على الخريطة المرفقة ٠

٣ ـ ستكون المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما في الخريطة المرفقة بخطي «ه و ي» وكذلك المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما في الخريطة المرفقة بخطي «ي» و «ك» محددة السلاح والقوات ٠

٤ ـ سيتم الاتفاق على التحديدات الخاصة بالسلاح والقوات في المنطقتين المشار اليهما في الفقرة «٣» عاليا وفقا لما هو وارد في اللحق المرفق ٠

٥ ـ ستكون المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما في الخريطة المرفقة بخطي «ه» و «ي» منطقة عازلة وسوف تستمر قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة في القيام بوظائفها على النحو الوارد في الاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية المعقودة في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤ ٠

٦ ـ في المنطقة الواقعة بين الخط «ه» والخط المنتهي على الساحل جنوب ابو رديس والبين في الخريطة المرفقة ، سوف لا تكون هناك قوات عسكرية كما هو موضح في اللحق المرفق ٠

٧ ـ التفاصيل المتعلقة بالخطوط الجديدة واعادة تحريك القوات وتوقيت ذلك ، والتحديد الخاص بالاسلحة والقوات

والاستطلاع الجوي وتشغيل منشآت الانذار المبكر والاستكشاف واستخدام الطرق ومهام الامم المتحدة وغير ذلك من الترتيبات ، ستكون كلها وفقا لاحكام الملحق والخريطة اللذين يكونان جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وللبروتوكول الذي يتم التوصل اليه عن طريق مباحثات طبقا للملحق والذي سيصبح عند عقده جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ٠

المادة الخامسة : تعتبر قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة اساسية وسوف تستمر في القيام بعملها وستجدد مدتها سنويا ٠

المادة السادسة : ينشىء الطرفان لجنة مشتركة اثناء سريان هذه الاتفاقية وتعمل تحت رئاسة المنسق العام لعمليات الامم المتحدة في الشرق الاوسط وذلك للنظر في اي مشكلة تنجم عن هذه الاتفاقية ولمعاونة قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة في تنفيذ مهمتها ٠ وستعمل اللجنة المشتركة وفقا للاجراءات الواردة في البروتوكول ٠

المادة السابعة : سيسمح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة الى اسرائيل ومنها في قناة السويس ٠

المادة الثامنة :

١ ـ يعتبر الطرفان هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو سلام عادل ودائم وهي ليست اتفاق سلام نهائي ٠

٢ ـ سيواصل الاطراف بذل الجهود للتوصل بالتفاوض الى اتفاق سلام نهائي في اطار مؤتمر جنيف للسلام وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ ٠

المادة التاسعة : تسري هذه الاتفاقية بعد توقيع البروتوكول وتبقى سارية المفعول حتى تحل محلها اتفاقية جديدة ٠

حرر في اول سبتمبر (ايلول) ١٩٧٥ من ٤ نسخ اصلية ٠

ملحق الاتفاق بين مصر واسرائيل

يجتمع خلال خمسة ايام من توقيع الاتفاقية بين مصر واسرائيل ، ممثلون للجانبين في مجموعة العمل العسكرية المنبثقة عن مؤتمر السلام للشرق الاوسط في جنيف للبدء في اعداد بروتوكول مفصل لتنفيذ الاتفاقية ٠ وستنتهي مجموعة العمل من البروتوكول خلال اسبوعين ٠ ولتسهيل اعداد البروتوكول وتنفيذ الاتفاقية وللمعاونة في المراعاة الدقيقة لوقف اطلاق النار وباقي عناصر الاتفاقية ، وافق الطرفان على المبادىء التالية لتسترشد بها مجموعة العمل وكجزء لا يتجزأ من الاتفاق ٠

١ ـ تحديد الخطوط والمناطق :

الخطوط التي تقع عليها القوات والمناطق المحدودة في القوات والاسلحة والمناطق العازلة والمنطقة الواقعة جنوب الخط «هـ» وغربي الخط «م» والمناطق الاخرى المحددة ، وقطاعات الطرق المستخدمة استخداما مشتركا والنواحي الاخرى المذكورة في المادة الرابعة من الاتفاقية ، ستكون كما هو موضح على الخريطة المرفقة «١ على ١٠٠ الف طبعة امريكية» ٠

٢ ـ المناطق العازلة :

أ ـ سيكون الدخول الى المناطق العازلة تحت اشراف قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة طبقا للاجراءات التي يتم الاتفاق عليها بواسطة مجموعة العمل العسكرية وقوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة ٠

ب ـ يسمح لطائرات كل طرف بالطيران بحرية حتى خطه الامامي ، ويمكن ان تطير طائرات استطلاع كل طرف حتى الخط النصف للمنطقة العازلة بين الخطين «هـ» و«م» طبقا لجدول يتفق

عليه .

جـ - ينشأ في المنطقة العازلة طبقا للمادة الرابعة من الاتفاق بين الخط «د» والخط «ي» نظام انذار مبكر يوكل الى افراد مدنيين من الولايات المتحدة كما هو موضح في خطابات متبادلة والتي هي جزء من هذه الاتفاقية .

د - يكون للاشخاص المصرح لهم بدخول المنطقة العازلة حق المرور العابر الى ومن نظام الانذار المبكر وسوف يحدد الاسلوب الذي يتم به ذلك بواسطة مجموعة العمل العسكرية وقوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة .

٣ - المنطقة جنوب الخط «د» وغرب الخط «م» :

ا - سوف تتحقق قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة من عدم وجود قوات عسكرية او شبه عسكرية من اي نوع او تحصينات او انشاءات عسكرية في هذه المنطقة وستقيم نقط مراجعة وسيكون لها حرية الحركة اللازمة للقيام بهذه المهمة .

ب - المدنيون المصريون والعاملون الفنيون في حقول البترول من رعايا الدول الاخرى غير الاطراف في هذه الاتفاقية سوف يكون لهم الحق في الدخول والخروج والعمل والاقامة في المنطقة المشار اليها عدا المناطق العازلة ٢ - أ ، و ٢ - ب ومراكز الامم المتحدةويكون مسموحا بتواجد الشرطة المدنية المصرية في هذه المنطقة للقيام بمهام الشرطة المدنية العادية بين المواطنين المدنيين بالاعداد والتسليح والمعدات التي سوف تحدد في البروتوكول .

ج - سوف يكون الدخول والخروج من المنطقة برا وجوا وبحرا عن طريق نقط مراجعة قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة فقط ، وسوف تقيم هذه القوة كذلك نقط مراجعة على الطريق وعلى الخط الفاصل ونقطا اخرى في الاماكن وبالاعداد التي تحدد في البروتوكول .

د - سيقتصر الدخول في المجال الجوي والمنطقة الساحلية على السفن المدنيـة المصريـة وطائرات الهليكوبتر المدنيـة غير المسلحة وطائرات النقل التي تقوم بخدمات مدنيـة في المنطقة طبقا لما يتفق عليه بواسطة مجموعة العمل .

هـ - تلتزم اسرائيل بان تترك كافة الانشاءات المدنية والمرافق الاساسية القائمة بحالة سليمة وعاملة .

و - سوف تحدد تفصيلا في البروتوكول اجراءات استخـدام القطاعات المشتركة من الطريق الساحلي على طول خليج السويس بواسطة مجموعة العمل .

٤ - المراقبة الجوية :

سوف تستمر مهـام الاستطـلاع الجوي بواسطة الولايات المتحدة فوق المناطق التي يغطيها هذا الاتفاق (المنطقة بين الخطوط «د» و«ك» وتتبع نفس الاجراءات المطبقة حاليا) .

وستنفذ هذه المهام عادة بمعدل مهمة كل سبعة الى عشرة ايام مع حق اي من الطرفين او قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة في طلب مهمة مبكرة . وستجعل حكومة الولايات المتحدة نتائج هذه المهام متاحة بسرعة الى اسرائيل ومصر والمنسق العـام لعمليات الامم المتحدة في الشرق الاوسط .

٥ - القيود على القوات والتسليح :

أ - سوف تكون القيود الرئيسية في المناطق محدودة القوات والتسليح في المناطق بين الخطوط «ي» و«ك» ، «هـ و«و» كما يلي :

١ - ثمانيه كتائب مشاة .

٢ - خمس وسبعون دبابة .

٣ - اثنتان وسبعون قطعة مدفعية بما فيها الهاونات الثقيلة (عيار اكبر من ١٢٠ مم) التي لا يزيد مداها عن ١٢ كم .

٤ - سوف لا يتجاوز المجموع الكلي للافراد ثمانية آلاف .

٥ ـ وافق الجانبان على عدم وضع او تمركز اسلحة في المنطقة ، يمكنها الوصول الى خط الطرف الاخر ٠

٦ ـ وافق الجانبان على انه في المناطق بين الخطوط «ب» و «ك» وبين الخط «أ» (الخاص باتفاقية فض الاشتباك الموقعة في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤) ، والخط «هـ» ، سوف لا تقام تحصينات جديدة او منشآت لقوات يزيد حجمها عما اتفق عليه في هذا الاتفاق ٠

ب ـ ستكون القيود الرئيسية خارج المناطق محدودة القوات ، والتسليح كالتالي :

١ ـ لا يضع اي من الطرفين او يمركز اي سلاح في مناطق يمكن منها الوصول الى خط الطرف الاخر ٠

٢ ـ لا يضع اي من الطرفين صواريخ مضادة للطائرات في منطقة تبعد ١٠ كم شرقي الخط «ك» وغربي الخط «و» على التوالي ٠

٣ ـ قوات الامم المتحدة سوف تجري تفتيشا للتحقق من مراعاة القيود المتفق عليها في هذه المناطق ٠

اجراءات التنفيذ :

التنفيذ التفصيلي وتوقيتات اعادة توزيع القوات وتسليم حقول البترول والترتيبات الاخرى التي نصت عليها الاتفاقية والملحق والبروتوكول تحدد بواسطة مجموعة العمل التي سوف تتفق على المراحل الخاصة بهذه العملية ، بما فيها مراحل تحرك القوات المصرية الى الخط «هـ» والقوات الاسرائيلية الى الخط «ب» ، وستكون المرحلة الاولى هي تسليم ابار البترول والمنشآت الى مصر ٠ هذه العملية سوف تبدأ خلال اسبوعين من توقيع البروتوكول ، بوصول الفنيين اللازمين ، وسوف تتم في موعد اقصاه ثمانية اسابيع من بدئها ٠ وتحدد مجموعة العمل العسكرية المراحل التفصيلية وينتهي التنفيذ النهائي للاتفاقية خلال خمسة شهور من توقيع البروتوكول ٠

اقتراح

فيما يتعلق بنظام الانذار المبكر المشار اليه في المادة الرابعة من الاتفاقية المعقودة بين مصر واسرائيل اليوم وكجزء من هذه الاتفاقية (والمشار اليها فيما بعد بالاتفاقية الاساسية) ٠ فان الولايات المتحدة تقترح ما يلي :

١ ـ سيكون انشاء نظام الانذار المبكر الذي يقام تطبيقا للمادة الرابعة في المنطقة الموضحة على الخريطة المرفقة بالاتفاقية الاساسية موكلا الى الولايات المتحدة ٠ وسوف يقوم على العناصر التالية :

أ ـ سوف تكون هناك محطتان للاستكشاف للقيام بالانذار الاستراتيجي المبكر يقوم بتشغيل احداهما أفراد مصريون والاخرى افراد اسرائيليون وتبين الخريطة المرفقة موقع هاتين المحطتين ٠ وسوف تدار كل محطة بما لا يزيد عن مائتين وخمسين من الفنيين والاداريين ٠ وسيقومون باداء واجباتهم في المراقبة المصرية والالكترونية في نطاق محطة كل منهما ٠

ب ـ وتدعيما لهاتين المحطتين ولتوفير انذار مبكر تكتيكي وللتحقق من الوصول اليهما تقيم الولايات المتحدة ثلاث محطات مراقبة في ممري الجدي ومتلا كما هو موضح على الخريطة المرفقة بالاتفاقية الاساسية وسوف تدار هذه المحطات بواسطة افراد مدنيين من الولايات المتحدة ٠ وتدعيما لهذه المحطات سوف تنشأ ثلاث مواقع استشعار الكترونية يكون تشغيلها ذاتيا دون افراد في نهايتي كل ممر وفي المنطقة المحيطة بكل محطة والطرق المؤدية الى هذه المحطات ومنها ٠

٢ ـ سيقوم افراد الولايات المتحدة المدنيون باداء واجباتهم

فيما يتعلق بادارة وصيانة هذه المحطات على النحو التالي :

أ ـ في محطتي الاستكشاف المشار اليهما في الفقرة «١ ـ أ» عاليه سوف يتحقق افراد الولايات المتحدة المدنيـون مـن طبيعـة العمليات التي تقوم بها المحطتان وكل تحرك من والى كل محطة ، ويقومون فورا باخطار اطراف الاتفاقية الاساسية وقوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة عن كل خرق يكتشفونه عن دورها المتفق عليه فيما يتعلق بالرقابة الفنية والالكترونية ·

ب ـ في كل محطة مراقبة من المشار اليها في الفقرة «١ ـ ب» عاليه سوف يقوم افراد الولايات المتحدة المدنيون بابلاغ اطـــراف الاتفاقية الاساسية وقوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة على الفور عن اية تحركات للقوات المسلحة ـ عدا قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة ـ الى داخل أي من الممرين وكذا عن ايـــة استعدادات للتحرك يمكن ملاحظتها ·

جـ ـ سوف لا يتجاوز العدد الاجمالي للافراد المدنيين للولايات المتحدة المكلفين بواجبات طبقا لهذا الاتفاق مائتين (٢٠٠) وسوف يعهد الى افراد مدنيين فقط بالمهام الواردة في هذا الاتفاق ·

٢ ـ سوف لا تتواجد اسلحة في المحطـات والمواقـع المشـار اليها في هذا الاتفاق باستثناء الاسلحة الصغيرة اللازمة لحمايتهم·

٤ ـ سوف يسمح لافراد الولايات المتحدة المدنيين العاملين في نظام الانذار المبكر بالتنقل بحرية داخل منطقة هذا النظام ·

٥ ـ سوف تخول الولايات المتحدة وافرادها المدنيون الخدمـات المساعدة المعقولة والضرورية لاداء مهامها ·

٦ ـ سوف يتمتع افراد الولايات المتحدة المدنيون بالحصانة من الاختصاص المحلي الجنائي والمدني والضرائبي والجمركي كما قد يتمتعون باية مزايا وحصانات محددة منصوص عليها في اتفاقية قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة المعقودة في ١٢ فبراير (شباط) سنة ١٩٥٧ ·

٧ ـ تعتزم الولايات المتحدة الاستمرار في اداء مهامها المشـار اليها وذلك اثناء سريان الاتفاقية الاساسية ·

٨ ـ مع مراعاة الاحكام الاخرى للاتفاق فللولايات المتحـدة ان تسحب افرادها فقط في حالة ما اذا قررت ان سلامتهم مهددة او ان استمرارهم في اداء عملهم لم يعد ضروريـــا · وفي الحالـة الاخيرة فان اطراف الاتفاقية الاساسية سوف يخطرون مسبقـــا لاعطائهم الفرصة لاتخاذ تدابير بديلة · واذا طلب اطراف الاتفاقية الاساسية من الولايات المتحدة انهاء دورها طبقا لهذا الاتفاق فـان الولايات المتحدة سوف تعتبر هذا الطلب قاطعا ·

٩ ـ سوف تعالج المشاكل الفنية بما في ذلـك مواقـع محطات المراقبة مع الولايات المتحدة ·

نصّ الوثائق السرّية الأربع

نشرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي الوثائق السرية الاربع الملحقة باتفاق سيناء ، رغـم معارضـة الدكتور هنري كيسنجر لذلك · وكانت اللجنة قد اشترطت نشـر هذه الوثائق للموافقة على ارسال الفنيين الاميركيين الى سيناء ·

وفي ما يأتي نصوص الوثائق كما وزعتها وكالة «الاسوشيتد برس» الاميركية (١٩٧٥/١٠/١) ·

الوثيقة السرية الاولى

مذكرة اتفاق بين حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة ·

تعتبر الولايات المتحدة ان الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي ، الذي وقع بالاحرف الاولى في اول ايلول ١٩٧٥ (سيشار اليه بعد الآن بكلمة الاتفاق) ، والذي ينص على الانسحاب من مناطق حيويـة

في سيناء ، بشكل عملا ذا مغزى كبير من قبل اسرائيل في السعي الى السلام النهائي · ويتمتع هذا الاتفاق بكامل تأييد الولايات المتحدة ·

الضمانات الاميركية الاسرائيلية :

١ ـ ستبذل حكومة الولايات المتحدة كل الجهود لكي تلبي في صورة كاملة ، وضمن حدود امكاناتها وترخيص الكونغرس واعتماداته ، وعلى اساس متواصل طويل الامد ، حاجات اسرائيل من الاعتدة العسكرية والحاجات الدفاعية الاخرى ، وحاجاتها من الطاقة والاقتصاد ·

وستعتبر الحاجات المحددة في الفقرات ٢و٣و٤ صالحة للادراج في المجموع السنوي ، الذي سيطلب في السنة ١٩٧٦ وفي السنوات المالية التالية ·

٢ ـ تكون حاجات اسرائيل العسكرية الطويلة الامد من الولايات المتحدة موضوع مشاورات دورية بين ممثلي الولايات المتحدة ومؤسسات الدفاع الاسرائيلية ، على ان يدرج الاتفاق حول مواد معينة في مفكرة اميركية ـ اسرائيلية منفصلة · وفي هذا العمل سيجري خبراء عسكريون دراسة مشتركة خلال ٣ اسابيع · وعند اجراء هذه الدراسة ، التي ستشمل حاجات اسرائيل لسنة ١٩٧٦ ، ستنظر الولايات المتحدة في عطف الى طلبات اسرائيل ، بما في ذلك طلبها اسلحة حديثة ومتطورة ·

٣ ـ تقوم اسرائيل بترتيباتها المستقلة الخاصة بامدادات النفط ، لتلبية حاجاتها بالوسائل الطبيعية · وفي حال عجز اسرائيل عن تأمين حاجاتها في هذه الطريقة ، ستتصرف حكومة الولايات المتحدة ، بناء على اشعار بذلك من حكومة اسرائيل ، كما يأتي مدة خمس سنوات ، وفي نهاية هذه المرحلة ، يمكن لكل جانب ان ينهي هذا الترتيب بعد اشعار مدته سنة واحدة :

أ ـ اذا كان النفط ، الذي تحتاج اليه اسرائيل لتلبية كل حاجاتها العادية للاستهلاك الداخلي ، غير متوفر للشراء في ظروف لا تشمل قيودا كمية على مقدرة الولايات المتحدة على تأمين النفط اليها، ستبذل حكومة الولايات المتحدة كل الجهود لمساعدتها على سرعة النفط لشرائه من قبل اسرائيل لتلبية كل حاجات اسرائيل العادية المذكورة آنفا ·

واذا عجزت اسرائيل عن تأمين الوسائل اللازمة لنقل هذا النفط اليها ، ستبذل حكومة الولايات كل الجهود لمساعدتها على ضمان وسائل النقل اللازمة ·

ب ـ اذا كان النفط ، الذي تحتاج اليه اسرائيل لتلبية كل حاجاتها العادية للاستهلاك الداخلي ، غير متوفر للشراء في ظروف تمنع القيود الكمية ـ بواسطة الحظر او غيره ـ الولايات المتحدة من تأمين النفط لتلبية حاجاتها العادية ، ستوفر حكومة الولايات المتحدة النفط للشراء من قبل اسرائيل وفقا لصيغة وكالة الطاقة الدولية الخاصة بالمحافظة عليه وتخصيص حصص منه كما تطبقها حكومة الولايات المتحدة ، في سبيل تلبية حاجات اسرائيل الاساسية ·

واذا عجزت اسرائيل عن تأمين الوسائل اللازمة لنقل هذا النفط اليها ، ستبذل حكومة الولايات المتحدة كل الجهود لمساعدتها في ضمان وسائل النقل اللازمة · وسيجتمع الخبراء الاسرائيليون والاميركيين سنويا او مرات اكثر ، بناء على طلب اي من الطرفين، لعرض حاجات اسرائيل النفطية المستمرة ·

٤ ـ في سبيل مساعدة اسرائيل على تلبية حاجاتها من الطاقة ، وكجزء من الرقم السنوي الشامل في الفقرة الاولى المذكورة آنفا ، توافق الولايات المتحدة على الآتي :

أ ـ عند تحديد الرقم السنوي الشامل ، الذي سيطلب من

الكونغرس ، ستعبر حكومة الولايات المتحدة حاجات اسرائيل من النفط المستورد انتباها خاصا ، وستأخذ في الاعتبار ، في المرحلة المحددة في المادة ٢ المذكورة ، عند حساب ذلك الرقم لانفاق اسرائيل الاضافي لاستيراد النفط مكان ما كان يأتي عادة من أبو رديس ورأس سدر (٤,٥ ملايين طن في ١٩٧٥) .

ب ـ لن نطلب من الكونغرس رصد اعتمادات، يحدد حجمها باتفاق مشترك ، لحكومة اسرائيل من اجل مشروع بناء وتكديس احتياط النفط الذي سيجري تخزينه في اسرائيل ، لجعل امكانات تخزين الاحتياط البالغة الآن نحو ستة اشهر ، تؤمن حاجات سنة واحدة ، عند انجاز المشروع . وسيجري تنفيذ المشروع خلال اربع سنوات . وسيكون البناء والادارة والتمويل وبقية المسائل المتعلقة بالمشروع موضوع محادثات مبكرة ومفصلة بين الحكومتين .

٥ ـ لن تتوقع حكومة الولايات المتحدة من اسرائيل ان تبدأ تنفيذ الاتفاق قبل ان تنفذ مصر تعهدها بموجب اتفاق كانون الثاني ١٩٧٤ لفك الارتباط ، القاضي بالسماح بمرور كل الشحنات الاسرائيلية الى الموانىء الاسرائيلية ومنها عبر قناة السويس .

٦ ـ تتفق حكومة الولايات المتحدة مع اسرائيل على ان الاتفاق التالي مع مصر يجب ان يكون اتفاق سلام نهائيا .

٧ ـ ان حكومة الولايات المتحدة مستعدة ، في حال حدوث خرق مصري لاي من مواد الاتفاق ، للتشاور مع اسرائيل حول مغزى الخرق والعمل التصحيحي الممكن من قبل حكومة الولايات المتحدة .

٨ ـ ستقترع حكومة الولايات المتحدة ضد اي قرار لمجلس الامن تعتبر انه يخلف تأثيرا مضرا بالاتفاق او يعدله .

٩ ـ لن تشترك حكومة الولايات المتحدة وستسعى الى منع جهود الآخرين لدرس اقتراحات تتفق هي واسرائيل على انها ضارة بمصالح اسرائيل .

١٠ ـ نظرا الى التزام حكومة الولايات المتحدة القديم ببقاء اسرائيل وامنها ، ستنظر حكومة الولايات المتحدة في خطورة خاصة الى تهديدات دولة كبرى لامن اسرائيل وسيادتها . وفي سبيل دعم هذا الهدف ، ستجري حكومة الولايات المتحدة ، في حال حدوث مثل هذا التهديد ، مشاورات فورية مع حكومة اسرائيل في شأن هذا التأييد ، الديبلوماسي او غيره ، وفي شأن المساعدة التي تستطيع تقديمها الى اسرائيل وفقا لممارساتها الدستورية .

١١ ـ ستنجز حكومة الولايات المتحدة وحكومة اسرائيل ، في اقرب وقت ممكن وخلال شهرين اذا امكن بعد توقيع هذه الوثيقة ، خطة لعملية امداد عسكري لاسرائيل في حالة طارئة .

١٢ ـ يقوم موقف حكومة الولايات المتحدة على ان الالتزامات المصرية ، بموجب الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي ، وتطبيقه وسريان مفعوله ومدته ، ليست مشروطة بأي عمل او تطورات بين دول عربية اخرى واسرائيل . ان حكومة الولايات المتحدة تعتبر الاتفاق قائما في ذاته .

١٣ ـ تشارك حكومة الولايات المتحدة في الموقف الاسرائيلي انه ، في الظروف السياسية القائمة ، ستوجه المفاوضات مع الاردن نحو تسوية سلمية شاملة .

١٤ ـ وفقا لمبدأ حرية الملاحة في عرض البحار وحرية المرور في المضايق الموصلة بين مياه دولية وفوقها ، تعتبر حكومة الولايات المتحدة مضيق باب المندب ومضيق جبل طارق من الممرات المائية الدولية . كذلك ، تعترف حكومة الولايات المتحدة بحق اسرائيل في حرية الطيران فوق البحر الاحمر ومثل هذه الممرات ، وستؤيد ممارسة هذا الحق ديبلوماسيا .

١٥ ـ في حال سحب قوة طوارىء الامم المتحدة او اي هيئة تابعة للامم المتحدة ، قبل موافقة

سابقة من الطرفين في الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي والـولايات المتحدة ، وقبل ان يحل اتفاق اخر مكان هذا الاتفاق ، تعتقـد الولايات المتحدة انه يجب ان يظل الاتفاق ملزما بكل اجزائه ·

١٦ ـ تتفق الولايات المتحدة واسرائيل على أن توقيـــع بروتوكول الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي وبدء تنفيذه بكامله لـن يتما قبل موافقة الكونغرس الاميركي على دور الولايات المتحـدة في مهمات المراقبة الموصوفة في الاتفاق وملحقه · وقـــد ابلغت الولايات المتحدة حكومة اسرائيل انها حصلت على موافقة حكومة مصر على ذلك ·

الوثيقة السرية الثانية

مفكرة اتفاق بين حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة ·
مؤتمر جنيف للسلام ·

١ ـ يعاد عقد مؤتمر جنيف للسلام في موعد يجري تنسيقه بين الولايات المتحدة واسرائيل ·

٢ ـ ستواصل الولايات المتحدة التقيد بسياستها الحـالية حيال منظمة التحرير الفلسطينية ، اي انهـا لن تعترف بمنظمـة التحرير الفلسطينية او تتفاوض معها ما دامت منظمة التحـرير الفلسطينية لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل قــراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ · وستجري حكومة الولايات المتحدة مشاورات كاملة ، وتسعى الى توفيق موقفها واستراتيجيتها حول هذا الموضوع ، في مؤتمر جنيف للسلام ، مع حكومة اسرائيل·

كذلك ستجري الولايات المتحدة مشاورات كاملة وتسعـى الى توفيق موقفها واستراتيجيتها مع اسـرائيل حـول اشتراك اي دولة اضافية اخرى · ومن المفهوم ان اشتراك اي دولة او جماعة او منظمة اضافية ، في مرحلة لاحقة من المؤتمر ، سيتطلب موافقة جميع المشتركين الاصليين ·

٣ ـ ستبذل الولايات المتحدة كل الجهود لتضمن اجراء كل المفاوضات الاساسية ، في المؤتمر ، على اساس ثنائي ·

٤ ـ ستعارض الولايات المتحدة وتقترع ، عند الحاجة، ضد كل مبادرة في مجلس الامن لاجراء تعديل مضر لبنود قيام مؤتمر جنيف للسلام او لتعديل القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ في اشكال لا تتفق مع معنهـا الاصلي ·

٥ ـ ستسعى الولايات المتحدة الى ضمـــان اتفـــق دور الدولتين الراعيتين (اي اميركا وروسيا) مع ما اتفق عليه فـــي مفكرة التفاهم بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة اسرائيل في ٢٠ كانون الاول ١٩٧٣ ·

٦ ـ ستنسق الولايات المتحدة واسرائيل عملهما لضمان ادارة المؤتمر في شكل متفق مع اهداف هذه الوثيقة ومع الهدف المعلن للمؤتمر ، وهو تحقيق سلام متفاوض عليه بين اسرائيل وكل من جاراتها ·

الوثيقة السرية الثالثة

تاكيدات من الحكومة الاميركية لاسرائيل ·
حول مسالة المساعدات العسكرية والاقتصادية لاسرائيل ، يضاف ما ياتي ـ وهو ما ابلغته الولايات المتحدة اسرائيـل الى ما تعلنه مفكرة الاتفاق ·

أن الولايات المتحدة مصممة على الاستمرار في المحافظة على قوة اسرائيل الدفاعية ، بواسطة امدادها بانواع متطورة من الاعتدة مثل طائرات «ف ـ ١٦» ·

وتوافق حكومة الولايات المتحدة على اجتماع مبكر لاجـراء دراسة مشتركة حول مواد عالية التقنية ومتطورة ، تشمـــل صواريخ «بيرشنغ» ارض ـ ارض مـع رؤوس حربيـة تقليديـة ، في سبيل اعطاء رد ايجابي ٠

وستقدم الحكومة الاميركية سنويا الى الكونغرس الاميركي، تمهيدا للحصول على موافقته ، طلبا بمساعـــدات عسكريـــة واقتصادية للمساعدة على تلبية حاجات اسرائيل الاقتصاديـــة والعسكريـة ٠

الوثيقة السرية الرابعة

تأكيدات من الحكومة الاميركية الى مصر ٠

١ ـ تنوي الولايات المتحدة بذل جهد جدي للمساعدة على اجراء المزيد من المفاوضات بين سوريا واسرائيل ، بالطـــرق الديبلوماسية في البداية ٠

٢ ـ في حال حدوث خرق اسرائيلي للاتفاق ، فان الولايات المتحدة مستعدة للتشاور مع مصر حول مغزى الخرق والعمـل التصحيحي الممكن من قبل الولايات المتحدة ٠

٣ ـ ستقدم الولايات المتحدة مساعدة تقنية الى مصر من اجل محطة الانـذار المبكر المصرية ٠

٤ ـ تؤكد الولايات المتحدة مجددا سياستها بمساعدة مصر في تنميتها الاقتصادية على ان يكون تحديد المبلغ خاضعا لموافقة الكونغرس واعتماده ٠

ملحق [ب]

- جداول تطور ديون مصر الخارجية [197٥- 1981]
- المصدر : إصدارات البنك الدولي

تطور حجم ديون مصر الخارجية خلال الفترة
١٩٧٠ حتى ١٩٨١

بملايين الدولارات

السنة	الديون الخارجية	
	المستخدمة فقط	شاملة غير المستخدمة
١٩٧٠	١٦٣٩	–
١٩٧٢	١٩٨٣	٢٦٨٠
١٩٧٤	٢٨٧٩	٤٤٣١
١٩٧٦	٥٧٦٧	٨٧٨١
١٩٧٧	٨٠٩٢	١٢٦٠٧
١٩٧٨	٩٩١٩	٢٤٣١٠
١٩٧٩	١١٤١١	١٦١٢٩
١٩٨٠	١٢٧١٥	١٧٨١٠
١٩٨١	١٣٨٨٧	١٧٣٣٤

مصدر رقم عام ١٩٧٠ :

World Bank, World Development Report 1979, Washington, D.C. 1979, P. [illegible].

اما باقى الارقام فمصدرها : جداول المديونية الخارجية التى يصدرها البنك الدولى

تطور هيكل الديون الخارجية المصرية خلال
الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨١ شاملة غير المستخدمة

بملايين الدولارات

نوع الديـــن	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨١
• أولا : ديون رسميـة	١٨٦٢	٣٣٩٠	١٥١٣١	١٤٨٥١
ديون متعددة الاطراف	٦٧	٣٠٠	٤٣٨٩	٤٥٠٨
منها : البنك الدولى	١١	٨٥	١٠٥٧	١١٣٤
وكالة التنمية الدولية	٥٦	١٨٦	٨٢٠	٩٦١
ديون ثنائيـــة	١٧٩٥	٣٠٩١	١٠٧٤٢	١٠٣٤٣
• ثانيا : ديون من مصادر خاصة	٨١٨	١٠٤١	٢٦٧٩	٢٤٨٣
منها : تسهيلات موردين	٥٧١	٦٥٢	١٦٢٠	١٦٨٧
أسواق ماليـــة	٢٤٦	٣٨٨	١٠٥٩	٧٩٦
الاجمالى (مجموع أولا وثانيا)	٢٦٨٠	٤٤٣١	١٧٨١٠	١٧٣٣٤

المصدر : جداول المديونية الخارجية التى ينشرها البنك الدولى .

ملحق [ج]

- اتفاقات كامب ديفيد
- معاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية

المصدر : وثائق وزارة الخارجية المصرية

إطـار كامـب ديفـيـد

في نهاية المطاف ، وبعد جهد شاق من الوفد الأمريكي في صياغة الاتفاق بكلتا وثيقتيه ، أمكن الوصول إلى صيغة مقبولة تفتح للسلام بابا يتوقف بعد ذلك على صدق نوايا الجانبين والأطراف الاخرى المتصلة بالمشكلة ، وتم توقيع الاتفاق في البيت الابيض في واشنطن مساء الأحد ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ وكان نص الاتفاق كما أصدرته وزارة الخارجية الامريكية كالآتي :

نص وثيقتي كامب ديفيد :(*)

(الوثيقة الأولى)

« إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط جرت الموافقة عليه في كامب ديفيد »

اجتمع محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل بجيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الامريكية في كامب ديفيد من الخامس من سبتمبر (ايلول) حتى السابع عشر من سبتمبر (ايلول) عام ١٩٧٨ ، واتفقا على إطار العمل التالي للسلام في الشرق الأوسط ، وهم يدعون الاطراف الأخرى في النزاع العربي الاسرائيلي للتأييد به :

□ □ مقدمـة :

إن السعي نحو السلام في الشرق الاوسط يجب أن يسترشد بما يلي :

إن الاساس المتفق عليه لتسوية سلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها ، هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه .

(*) نشرها مكتب السكرتير الصحفي البيت الأبيض

بعد أربع حروب وقعت خلال ثلاثين عاما ، وبالرغم من الجهود البشرية المكثفة فإن الشرق الأوسط مهد الحضارة ومكان ولادة ثلاث ديانات عظيمة لم يستمتع حتى الآن ببركات السلام .

إن شعوب الشرق الاوسط تتوق إلى السلام ، حتى يمكن تحويل موارد المنطقة البشرية والطبيعية الهائلة إلى نشدان السلام ، ومن أجل أن تتمكن هذه المنطقة من أن تصبح نموذجا للتعايش والتعاون بين الأمم .

* * *

إن مبادرة الرئيس السادات التاريخية ، المتمثلة في زيارته للقدس ، والاستقبال الذي قابله به برلمان وحكومة وشعب إسرائيل ، والزيارة المقابلة التي قام بها رئيس الوزراء بيجين إلى

الاسماعيلية ، وعروض السلام التى قدمها الزعيمان بالاضافة إلى الترحيب الحار الذى قابل به شعب الدولتين ، هاتين المهمتين ، قد أوجدت فرصة للسلام لا سابق لها ، يجب الا تضيع ، إذا كان لهذا الجيل والاجيال المقبلة أن يتجنب مآسى الحرب .

إن نصوص ميثاق الامم المتحدة والقواعد الاخرى المقبولة فى القانون الدولى والشرعية الدولية توفر الآن مقاييس مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول من أجل تحقيق إقامة علاقة سلام بموجب روح المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة ، فإن إجراء مفاوضات بين إسرائيل وأى جار لها على استعداد للتفاوض معها بشأن السلام والأمن ، هو أمر ضرورى لهدف تنفيذ جميع نصوص ومبادىء القرارين رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

إن السلام يتطلب احتراما للسيادة . وسلامة إقليمية واستقلالا سياسيا لكل دولة فى المنطقة ، وحقها فى العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، خالية من التهديدات أو أعمال العنف ، وأن التقدم نحو ذلك الهدف يمكنه أن يسرع التحرك نحو عهد جديد من المصالحة فى الشرق الأوسط يتسم بالتعاون فى تعزيز النمو الاقتصادى وفى المحافظة على الاستقرار وفى ضمان الأمن .

إن الامن يتعزز بعلاقات سلمية وبتعاون بين الدول التى تتمتع بعلاقات طبيعية ، وبالاضافة إلى ذلك بموجب شروط معاهدات السلام تستطيع الاطراف على أساس التبادل أن تتفق على ترتيبات أمنية خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق محدودة التسليح ، ومحطات إنذار مبكر ، ووجود قوات دولية ، وإقامة اتصال متبادل ، وتدابير مراقبة متفق عليها ، وترتيبات أخرى يوافقون على أنها مفيدة .

☐ ☐ إطار العمل :

مع أخذ هذه العوامل فى الاعتبار فإن الطرفين مصممان على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ودائمة لنزاع الشرق الأوسط . . ومن خلال عقد معاهدات سلام تستند إلى قرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ بجميع أجزائهما .

إن هدف الطرفين هو تحقيق سلام وعلاقات جوار حسنة . . وهما يعترفان بأنه إذا كان للسلام أن يدوم فإنه يجب أن يتناول جميع الذين تأثروا بصورة عميقة بالنزاع ، ولهذا فإنهما يتفقان على أن إطار العمل هذا باعتباره ملائما قد قصدا به أن يشكل أساسا للسلام ليس فقط بين مصر وإسرائيل ، بل أيضا بين إسرائيل وكل من جيرانها الذين هم على استعداد للتفاوض بشأن السلام مع إسرائيل . .

على هذا الأساس ومع وجود هذا الهدف ماثلا فى الذهن ، فقد اتفقا على المتابعة كما يلى :

☐ الضفة الغربية وغزة :

١ ـ على مصر وإسرائيل والاردن وممثل الشعب الفلسطينى أن يشتركوا فى مفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية بجميع وجوهها ، ولتحقيق ذلك الهدف يجب أن تتم المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة على ثلاث مراحل :

(أ) أن مصر وإسرائيل تتفقان على أنه من أجل ضمان انتقال سلمى ومنتظم للسلطة ، ومع الأخذ فى الحسبان بالاهتمامات الامنية لجميع الاطراف ، يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية للضفة الغربية وغزة لمدة لا تتجاوز السنوات الخمس ، ومن أجل توفير حكم ذاتى تام للسكان فإن الحكومة العسكرية الاسرائيلية وإدارتها المدنية سوف تنسحب حالما يجرى انتخاب سلطة حكم ذاتى انتخابا حرا من قبل سكان هذه المناطق لتحل محل الحكومة العسكرية القائمة ومن أجل التفاوض حول تفاصيل الترتيبات الانتقالية ستدعى حكومة الأردن إلى الاشتراك فى المفاوضات على أساس إطار العمل هذا . ويجب أن تولى هذه الترتيبات الجديدة اعتبارا مناسبا لمبدء الحكم الذاتى من قبل سكان هاتين

المنطقتين وللاهتمامات الأمنية الشرعية للأطراف المعنية في آن معا

(ب) ستتفق مصر وإسرائيل والأردن على كيفية إنشاء سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وغزة ، وقد يتضمن وفد مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وغزة أو فلسطينيين آخرين ، كما يتفق على هذا الأمر بصورة متبادلة .
وستتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد سلطات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتي التي تمارس في الضفة الغربية وغزة ، وسيجري سحب القوات الاسرائيلية المتبقية في مواقع أمنية معينة .
وستتضمن الاتفاقية أيضا ترتيبات لضمان الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام وسيتم إنشاء قوة بوليس محلية قوية . . قد تشتمل على مواطنين أردنيين ، إضافة إلى ذلك ستشترك القوات الاسرائيلية والقوات الأردنية في دوريات مشتركة وفي تزويد مراكز المراقبة بالرجال من أجل ضمان أمن الحدود .

(جـ) وعندما يتم إنشاء سلطة الحكم الذاتي (وهي المجلس الاداري) في الضفة الغربية وغزة . . وتباشر هذه السلطة أعمالها ستبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية وفي أسرع وقت ممكن . . ولكن في وقت لا يتجاوز السنة الثالثة من بداية الفترة الانتقالية ، ستجري مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها بجيرانهما ، ولعقد معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن في نهاية الفترة الانتقالية ، وستجري هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي سكان الضفة الغربية وغزة المنتخبين ، وسيعقد اجتماع اللجنتين مستقلين ولكن مرتبطان . إحداهما تتألف من ممثلين للأطراف الأربعة التي ستتفاوض وتتفق بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ، وتتألف اللجنة الثانية من ممثلين عن إسرائيل وممثلين عن الأردن يشترك معهم ممثلون منتخبون من قبل سكان الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن ، آخذين في الاعتبار الاتفاقية التي يتم التوصل إليها بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة .

إن المفاوضات سترتكز على جميع نصوص مبادىء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وستسوي المفاوضات بين أمور أخرى موقع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن ويجب أيضا أن يعترف الحل الناتج من المفاوضات بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة . . وبهذه الطريقة سيشترك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم عن طريق :

١ ـ المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي سكان الضفة الغربية وغزة وغير ذلك من القضايا المعلقة في موعد أقصاه نهاية الفترة الانتقالية .

٢ ـ عرض اتفاقهم للتصويت من قبل الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

٣ ـ تمكين الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة من أن يقرروا كيف سيحكمون أنفسهم في صورة تتمشى مع بنود اتفاقهم .

٤ ـ المشاركة حسبما ذكر أعلاه في عمل اللجنة التي تجري المفاوضة حول معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن .

(د) جميع الاجراءات اللازمة ستتخذ وجميع النصوص ستوضع لضمان أمن إسرائيل وجيرانها في أثناء الفترة الانتقالية وما وراءها .

وللمساعدة في توفير هذا الأمن سيجري تشكيل قوة بوليس محلية قوية من قبل سلطة الحكم الذاتي وستتألف هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة ، وسيبقى البوليس على اتصال متواصل حول شئون

الأمن الداخلي مع الضباط الاسرائيليين والاردنيين والمصريين المعتمدين .

(هـ) في أثناء الفترة الانتقالية سيشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة مستمرة لتبت بالاتفاق في كيفية معالجة إدخال اشخاص شردوا من الضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧ مع الاجراءات اللازمة لمنع الفوضى والاضطراب ، كذلك يمكن لهذه اللجنة معالجة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك . .

(و) ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما ومع الأطراف الأخرى المعنية على وضع إجراءات متفق عليها لتنفيذ فوري وعادل ودائم لحل مشكلة اللاجئين .

☐ مصر وإسرائيل :

١ - تتعهد مصر وإسرائيل بالا تلجأ إلى التهديد بالقوة أو لاستعمالها لتسوية النزاعات . وأن اية نزاعات ستسوى بوسائل سلمية وفق نصوص المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

٢ - لكى يتم تحقيق السلام بينهما يوافق الفريقان على التفاوض بنية حسنة بهدف عقد معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة اشهر من توقيع إطار العمل هذا ، بينما تدعى أطراف النزاع الأخرى للمضي في نفس الوقت في التفاوض وعقد معاهدات سلام مماثلة بقصد تحقيق سلام شامل في المنطقة ، وسيحكم إطار العمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل مفاوضات السلام بينهما ، وسيوافق الفريقان على كيفية المعالجة وجدول زمنى لتنفيذ تعهدها بموجب المعاهدة .

☐ مبادىء مرافقة :

١ - تعلن مصر وإسرائيل أن المبادىء والنصوص المشروحة أدناه يجب أن تنطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل واحدة من جاراتها مصر والأردن وسوريا ولبنان .

٢ - إن الموقعين أدناه سينشئان فيما بينهما علاقات طبيعية كتلك القائمة بين دول في سلام مع بعضها ومن أجل هذه الغاية يجب أن يتعهدا بالالتزام بجميع نصوص ميثاق الأمم المتحدة وتشمل الخطوات التي ستتخذ في هذا الصدد :

(أ) الاعتراف الكامل .

(ب) إزالة المقاطعة الاقتصادية .

(جـ) الضمان بأن مواطني الأطراف الذين تحت سلطتهما القضائية سيتمتعون بحماية عملية القانون المناسبة .

٣ - يجب أن يتقصى الموقعان الامكانات من أجل تطور اقتصادي في إطار معاهدات سلام نهائية بهدف المساهمة في جو السلام والتعاون والصداقة الذي هو هدفهما المشترك .

٤ - يمكن إنشاء لجان مطالبة من أجل التسوية المتبادلة لجميع المطالب المالية .

٥ - ستدعى الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات حول مسائل تتصل بكيفية معالجة تنفيذ الاتفاقيات ووضع جدول زمنى لتطبيق تعهدات الطرفين .

٦ - سيطلب من مجلس الأمن الدولي بأن يصادق على معاهدات السلام ويضمن بالا تخرق نصوصها وسيطلب من أعضاء مجلس الأمن الدائمين بأن يكفلوا معاهدات السلام ويضمنوا الاحترام لنصوصها . . وسيطلب منهم أيضا أن يجعلوا سياستهم وتصرفاتهم متمشية مع التعهدات الواردة في إطار العمل هذا .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن حكومة إسرائيل

شاهد التوقيع
جيمي كارتر
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

□ □ إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل :

لكى يتحقق سلام بين مصر وإسرائيل توافق الدولتان على التفاوض بنية حسنة بهدف عقد معاهدة سلام بينهما فى غضون ثلاثة اشهر من توقيع إطار العمل هذا . ولقد اتفق على :

ـ ان مكان المفاوضات سيكون تحت علم هيئة الامم المتحدة (فى موقع او مواقع) يتفق عليها فى صورة متبادلة .

ـ جميع مبادىء قرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ ستطبق فى هذا الحل للنزاع بين مصر وإسرائيل .

ـ ما لم يتفق على غير ذلك فى صورة متبادلة ستنفذ شروط ومعاهدة السلام خلال مدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات بعد التوقيع على معاهدة السلام .

لقد اتفق على الأمور التالية بين الفريقين :

(أ) الممارسة الكاملة للسيادة المصرية على الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين فى عهد الانتداب .

(ب) انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء .

(جـ) استعمال المطارات التى يتركها الاسرائيليون قرب العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض السلمية فقط بما فى ذلك الاستعمال التجارى الممكن من قبل جميع الدول .

(د) حق المرور الحر لسفن إسرائيل عبر خليج السويس وقناة السويس على أساس انطباق ميثاق القسطنطينية لعام ١٨٨٨ على جميع الدول . وأن مضيق تيران وخليج العقبة هما ممران مائيان دوليان يجب أن يكونا مفتوحين لجميع الدول من أجل حرية ملاحة غير معرقلة وغير متوقفة وتحليق جوى .

(هـ) بناء طريق برى عريض بين سيناء والأردن قرب إيلات مع مرور حر وسلمى مضمون لمصر والأردن .

(و) مرابطة قوات عسكرية كما هو مبين أدناه .

□ مرابطة القوات :

١ ـ لا يسمح بمرابطة أكثر من فرقة واحدة مدرعة أو مشاة من القوات المصرية المسلحة داخل منطقة تقع على مسافة ٥٠ كيلو مترا تقريبا إلى الشرق من خليج السويس وقناة السويس .

٢ ـ إن قوات الامم المتحدة وقوات البوليس المدنى المزودة بأسلحة خفيفة لانجاز المهام البوليسية العادية . هى فقط سترابط ضمن منطقة تقع غربى الحدود الدولية وخليج العقبة ويتراوح عرضها بين ٢٠ كم ، ٤٠ كم .

٣ ـ داخل المنطقة الواقعة على مسافة من ٢ ـ ٣ كم إلى الشرق من الحدود الدولية ستكون هناك قوات إسرائيلية عسكرية محدودة لا تتجاوز أربع كتائب مشاة ومراقبين دوليين .

٤ ـ وحدات من دوريات الحدود لا تتجاوز ثلاث كتائب ، تقوم بمعاونة البوليس المدنى فى المحافظة على النظام فى المنطقة غير المشمولة أعلاه .

سيقرر التخطيط الدقيق للمناطق أعلاه خلال مفاوضات السلام .

يمكن إقامة محطات للانذار المبكر لضمان الامتثال لنصوص الاتفاق .

□ سترابط قوات الامم المتحدة :

(أ) فى جزء من منطقة سيناء الواقعة ضمن حوالى ٢٠ كيلو مترا من البحر الأبيض المتوسط ومتاخمة للحدود الدولية .

(ب) في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور عبر مضيق تيران وهذه القوات لن تنسحب ما لم يوافق على هذا الانسحاب مجلس الامن الدولي بتصويت إجماعي للأعضاء الدائمين الخمسة .

بعدما توقع معاهدة سلام وبعدما يكتمل الانسحاب المرحلي ستقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل بما في ذلك الاعتراف الكامل ويشمل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والعوائق التي تعترض التنقل الحر للسادة الأشخاص ، والحماية المتبادلة للمواطنين بعملية القانون المناسبة .

□ الانسحاب المرحلي :

خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وتسعة أشهر بعد توقيع معاهدة السلام ستنسحب جميع القوات الاسرائيلية إلى الشرق من خط يمتد من نقطة شرقي العريش إلى رأس محمد وسيتحدد الموقع الدقيق لهذا الخط باتفاق متبادل .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن حكومة إسرائيل

شاهد التوقيع
جيمي كارتر
رئيس الولايات المتحدة الامريكية

الخطابات المتبادلة الملحقة بوثائق كامب ديفيد

فيما يلى نصوص الرسائل المرافقة لاتفاقيتى كامب ديفيد ، وقد نشرها البيت الابيض فى ٢٢ سبتمبر (أيلول) ، وهى تتعلق بوضع القدس وبتحديد تعابير « الضفة الغربية » و « الفلسطينيون » ، « الشعب الفلسطينى » وتصريح باستعداد الرئيس المصرى أنور السادات للتكلم باسم الجانب العربى عند الضرورة فى المراحل المبكرة من إنشاء حكومة ذاتية فلسطينية .

● أولا ـ نص الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات وبيجين بتاريخ ٢٢ / ٩ / ١٩٧٨ حول القدس :

رسالة رقم (١)

إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات :

اكتب إليكم لاعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية بشأن القدس .

١ ـ تعتبر القدس العربية جزءا من الضفة الغربية ويجب احترام وإعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية فى المدينة .

٢ ـ إن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية .

٣ ـ إن من حق السكان الفلسطينيين فى القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية .

٤ ـ ان القرارات الصادرة من مجلس الامن وخاصة القرارين رقم ٢٤٢ ، ورقم ٢٦٧ يجب أن تطبق بشأن القدس وتعتبر كافة الاجراءات التى اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغية وغير قائمة ويجب إبطال آثارها .

٥ ـ يجب ان تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول إلى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الاماكن المقدسة بدون أى تمييز أو تفرقة .

٦ ـ يجوز وضع الاماكن المقدسة لكل دين من الاديان الثلاثة تحت إدارة وإشراف ممثل هذا الدين .

٧ ـ ينبغى الا تقسم الوظائف الضرورية فى المدينة . ويمكن إقامة مجلس بلدى من كل من العرب والاسرائيليين للاشراف على تنفيذ هذه الوظائف . وبهذه الطريقة فإنه لن يتم تقسيم المدينة .

□ □ □

رسالة رقم (٢)

إلى الرئيس كارتر من رئيس الوزراء بيجين :

يشرفنى أن ابلغكم يا سيادة الرئيس بأن البرلمان الاسرائيلى « الكنيست » أصدر قانونا فى ٢٨ يونيو عام ١٩٦٧ يقضى بأن يكون من سلطة الحكومة ـ عن طريق مرسوم تصدره ـ إخضاع أى جزء من أرض إسرائيل الكبرى للقانون والقضاء والسلطة الادارية للدولة على النحو المبين فى المرسوم .

وقد قامت حكومة إسرائيل على أساس هذا القانون بإصدار مرسوم فى يوليو ١٩٦٧ ينص على ان القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وأنها عاصمة لدولة إسرائيل .

□ □ □

رسالة رقم (٣)

إلى الرئيس السادات من الرئيس كارتر :

لقد تسلمت رسالتكم المؤرخة فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ والتى توضح الموقف بشأن القدس . وقد ارسلت نسخة من هذه الرسالة إلى رئيس الوزراء مناحم بيجين لاحاطته علما بها .

إن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذى أعلنه السفير جولدبيرج امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٤ يوليو عام ١٩٦٧ وهو ما أكده من بعده السفير يوست امام مجلس الامن فى اول يوليو ١٩٦٩ .

□ ثانيا ـ نص الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات وبيجين بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٧٨ حول المستوطنات :

● رسالة رقم (١)

إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات .

إلحاقا بإطار التسوية فى سيناء الذى ينبغى التوقيع عليه هذا المساء أود أن أؤكد من جديد موقف جمهورية مصر العربية بشأن المستوطنات :

١ ـ يجب إجلاء جميع المستوطنين الاسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمنى خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام .

٢ ـ لذلك فإن موافقة حكومة إسرائيل ومؤسساتها الدستورية على هذا المبدأ الأساسى تعتبر شرطا مسبقا لبدء مفاوضات السلام التى تستهدف الوصول إلى معاهدة سلام .

٣ ـ فى حالة فشل إسرائيل فى الوفاء بهذا الالتزام فإن إطار التسوية سيكون لاغيا وغير قائم .

□ □ □

● رسالة رقم (٢)

إلى الرئيس كارتر من رئيس الوزراء مناحم بيجين :

أتشرف أن أبلغكم أنه خلال الاسبوعين التاليين لعودتى إلى إسرائيل سأطرح على البرلمان الاسرائيلى (الكنيست) مشروع قرار للبت فيه يتضمن الاجابة على السؤال التالى :

إذا تمت خلال المفاوضات الخاصة بإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل تسوية جميع المشاكل المعلقة هل تؤيدون إجلاء المستوطنين الاسرائيليين من المناطق التى يقيمون فيها شمال وجنوب سيناء أم انكم تؤيدون بقاء هؤلاء المستوطنين فى تلك الاماكن ؟

إن التصويت على هذا السؤال ـ سيدى الرئيس ـ سيتم بحرية تامة بعيدا عن جميع تقاليد البرلمان المتبعة التى تقضى بأن يتقيد النائب برأى حزبه وذلك برغم أن الائتلاف الحكومى يتأييد ٧٠ نائبا من بين ١٢٠ نائبا هم كل الكنيست وفى اعتقادى أنه سيكون فى استطاعة كل عضو فى الكنيست سواء من المؤيدين للحكومة أو فى مقاعد المعارضة الادلاء بصوته بوحى من ضميره الشخصى .

□ □ □

● رسالة رقم (٣)

من الرئيس كارتر إلى الرئيس السادات بتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٢ :

إلى الرئيس السادات من الرئيس كارتر :

مرفق بهذه الرسالة نسخة من الرسالة التى بعث بها إلىّ رئيس الوزراء مناحم بيجين موضحا كيفية طرح قضية مستوطنات سيناء على الكنيست لاتخاذ

قرار بشأنها فى وقت لاحق .

وفيما يتعلق بهذه القضية فانا افهم من رسالتكم ان موافقة الكنيست على إجلاء جميع المستوطنين الاسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمنى خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام تعتبر شرطا مسبقا لاى مفاوضات من أجل إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل .

رسالة رقم (٤)

نص رسالة كارتر إلى بيجين بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٧٨

إلى رئيس الوزراء بيجين من الرئيس كارتر :

لقد تسلمت رسالتكم بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ توضحون فيها كيفية طرح قضية مستقبل المستوطنات الاسرائيلية فى سيناء على الكنيست كى يتخذ قرارا بشأنها .

ومرفق هنا نسخة من رسالة الرئيس السادات إلىّ حول هذا الموضوع .

□ ثالثا ـ نص الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات وبيجين بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٧٨ حول الضفة الغربية وغزة :

رسالة رقم (١)

إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات :

إلحاقا على إطار السلام فى الشرق الأوسط اكتب لكم هذه الرسالة لاحيطكم علما بموقف جمهورية مصر العربية بشأن تطبيق التسوية الشاملة .

انه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ومن اجل حماية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى فإن مصر ستكون على استعداد للاضطلاع بالدور العربى الذى تحدده هذه البنود وذلك بعد المشاورات مع الاردن وممثلى الشعب الفلسطينى .

معاهدة السلام

بين جمهورية مصر العربية وإسرائيل

الديباجة

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل – اقتناعا منهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، إذ تؤكدان من جديد التزامهما « بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد » ، المؤرخ في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، وإذ تلاحظان أن الإطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساسا للسلام ، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب ، بل أيضا بين إسرائيل وأي من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس ، ورغبة منهما في إنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن ..

واقتناعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي بكافة نواحيه ، وإذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادىء إطار السلام المشار إليها آنفا واسترشادا بها ، وإذ ترغبان أيضا في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم .

فقد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من أجل تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ..

المادة الأولى

١ – تنتهي حالة الحرب بين الطرفان ويقام سلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٢ – تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .

٣ – عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول ، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة ٣) .

المادة الثانية

إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي

الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك ، دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي .

المادة الثالثة

١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم ، وبصفة خاصة :

(أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي .

(ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها .

(جـ) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ، أحدهما ضد الآخر ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .

٢ - يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر . كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان . كما يتعهد بأن يكفل بتقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

٣ - يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع ، كما يتعهد كل طرف بأن يكفل بتمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة الضمانات القانونية ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة « الملحق الثالث » الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة .

المادة الرابعة

١ - بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان .

٢ - يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٣ - تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الأول .

٤ - يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين .

المادة الخامسة

١ - تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع

الدول . كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الاشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشئون المتعلقة باستخدام القناة .

٢ ـ يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة والعبور الجوى . كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوى من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

المادة السادسة

١ ـ لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أى نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الامم المتحدة .

٢ ـ يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب آخر وبشكل مستقل عن اية وثيقة خارج هذه المعاهدة .

٣ ـ كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الاطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الاخرى لمثل هذه الاتفاقيات .

٤ ـ يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أى التزام يتعارض مع هذه المعاهدة .

٥ ـ مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف المعنية بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتهما الأخرى ، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة

المادة السابعة

١ ـ تحل الخلافات بشأن تطبيق او تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة

٢ ـ إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق او تحال إلى التحكيم

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية .

المادة التاسعة

١ ـ تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .

٢ ـ تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥ م

٣ ـ تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها .

٤ ـ يتم إخطار الامين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة وفقا لاحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

حررت في واشنطن د . ى . س في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ ، ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٩٩ هـ من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية والإنجليزية ، وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفي حالة الخلاف في التفسير فيكون النص الإنجليزى هو الذى يعتد به .

عن حكومة جمهورية مصر
محمد انور السادات

عن حكومة دولة إسرائيل
مناحم بيجين

شهد التوقيع
جيمى كارتر
رئيس الولايات المتحدة الامريكية

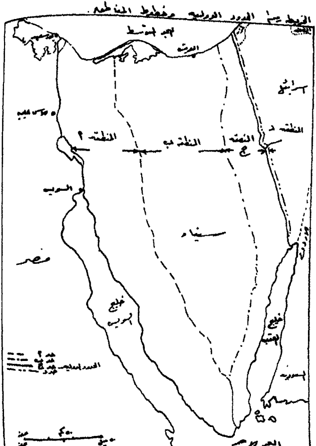
التخطيط بين الحدود الدولية وخطوط المناطق.
البحر المتوسط
العريش
إسرائيل
المنطقة د
المنطقة ج
المنطقة ب
المنطقة أ
السويس
سيناء
مصر
خليج السويس
خليج العقبة
البحر الأحمر

الملحق ٢ - الحدود الدولية

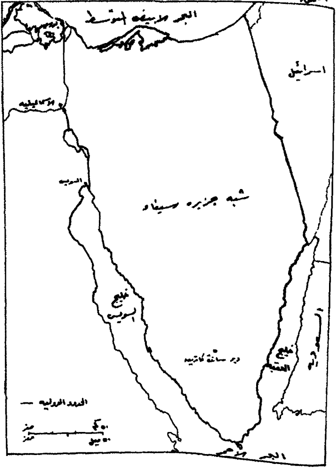

ملحق (١)

البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن

المادة الأولى

أسس الانسحاب

١ - تقوم إسرائيل بإتمام سحب كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

٢ - لتوفير الأمن لكلا الطرفين سيصاحب تنفيذ الانسحاب على مراحل الإجراءات العسكرية وإنشاء المناطق الموضحة في هذا الملحق وفي الخريطة رقم (١) والمشار إليها فيما بعد بكلمة « المناطق ».

٣ - يتم الانسحاب من سيناء على مرحلتين :

(أ) الانسحاب المرحلي حتى شرق خط العريش / رأس محمد كما هو مبين على الخريطة رقم (٢) وذلك خلال تسعة أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

(ب) الانسحاب النهائي من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

٤ - تشكل لجنة مشتركة فور تبادل وثائق التصديق على المعاهدة من أجل الإشراف على تنسيق التحركات والتوقيتات أثناء الانسحاب، وإحكام الخطط والجداول الزمنية وفقا للضرورة في حدود القواعد المقررة في الفقرة (٣) أعلاه، والتفاصيل المتعلقة باللجنة المشتركة الموضحة في المادة (٤) من المرفق لهذا الملحق.

وسوف تحل اللجنة المشتركة عقب إتمام الانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء

المادة الثانية

تحديد الخطوط النهائية والمناطق

١ - بغية توفير الحد الأقصى لأمن كلا الطرفين بعد الانسحاب النهائي فإن الخطوط والمناطق الموضحة على الخريطة رقم (١) يتم إنشاؤها وتنظيمها على الوجه التالي :

(أ) المنطقة « أ » :

١ - المنطقة « أ » يحدها من الشرق الخط « أ » (الخط الأحمر) ومن الغرب قناة السويس والساحل الشرقي لخليج السويس كما هو موضح على الخريطة رقم (١).

٢ ـ توجد فى هذه المنطقة قوات عسكرية مصرية من فرقة مشاة ميكانيكية واحدة ومنشآتها العسكرية وكذا تحصينات ميدانية .

٣ ـ تتكون العناصر الرئيسية لهذه الفرقة من .

(أ) ثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية .

(ب) لواء مدرع واحد .

(جـ) سبع كتائب مدفعية ميدانية تتضمن حتى ١٢٦ قطعة مدفعية .

(د) سبع كتائب مدفعية مضادة للطائرات تتضمن صواريخ فردية أرض / جو وحتى ١٢٦ مدفعا مضادا للطائرات عيار ٣٧ مم فأكثر .

(هـ) حتى ٢٣٠ دبابة .

(و) حتى ٤٨٠ مركبة أفراد مدرعة من كافة الأنواع .

(ز) إجمالى حتى ٢٢ ألف فرد .

(ب) المنطقة « ب » :

١ ـ المنطقة « ب » يحدها من الشرق الخط « ب » (الخط الأخضر) ومن الغرب الخط « أ » (الخط الأحمر) كما هو موضح على الخريطة رقم (١) .

٢ ـ توفر الأمن فى المنطقة « ب » وحدات حدود مصرية من أربع كتائب مجهزة بأسلحة خفيفة وبمركبات عجل تعاون الشرطة المدنية فى المحافظة على النظام فى المنطقة ، وتتكون العناصر الرئيسية لكتائب الحدود الأربع من إجمالى حتى ٤٠٠٠ فرد .

٣ ـ يمكن إقامة نقط إنذار ساحلية أرضية قصيرة المدى ذات قوة منخفضة لوحدات الحدود على ساحل هذه المنطقة .

٤ ـ تنشأ فى المنطقة « ب » تحصينات ميدانية ومنشآت عسكرية لكتائب الحدود الأربع .

(جـ) المنطقة « جـ » :

١ ـ المنطقة « جـ » يحدها من الغرب الخط « ب » (الخط الأخضر) ومن الشرق الحدود الدولية وخليج العقبة كما هو موضح على الخريطة رقم (١) .

٢ ـ تتمركز فى المنطقة « جـ » قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المصرية فقط .

٣ ـ تتولى الشرطة المدنية المصرية المسلحة بأسلحة خفيفة أداء المهام العادية للشرطة داخل هذه المنطقة .

٤ ـ توزع قوات الأمم المتحدة داخل المنطقة « جـ » وتؤدى وظائفها المحددة فى المادة السادسة من هذا الملحق .

٥ ـ تتمركز قوات الأمم المتحدة أساسا فى معسكرات تقع داخل مناطق التمركز التالية والموضحة على الخريطة رقم (١) على أن تحدد مواقعها بعد التشاور مع مصر .

(أ) فى ذلك الجزء من المنطقة فى سيناء التى تقع فى نطاق ٢٠ كم تقريبا من البحر المتوسط وتتاخم الحدود الدولية .

(ب) فى منطقة شرم الشيخ .

(د) المنطقة « د » :

١ ـ المنطقة « د » يحدها من الشرق الخط « د » (الخط الأزرق) ومن الغرب الحدود الدولية كما هو موضح على الخريطة رقم (١) .

٢ ـ توجد فى هذه المنطقة قوة إسرائيلية محدودة من أربع كتائب مشاة ومنشآتها العسكرية وتحصينات ميدانية ومراقبى الأمم المتحدة .

٣ ـ لا تتضمن القوة الإسرائيلية فى المنطقة « د » دبابات أو مدفعية أو صواريخ فيما عدا صواريخ فردية أرض/جو .

٤ ـ تتضمن العناصر الرئيسية لكتائب المشاة الإسرائيلية الأربع حتى ١٨٠ مركبة مدرعة من كافة الأنواع وإجمالى حتى ٤٠٠٠ فرد .

٥ ـ يسمح باجتياز الحدود الدولية من خلال نقاط المراجعة فقط والمحددة من قبل كل طرف وتحت سيطرته ويكون هذا الاجتياز وفقا للقوانين والنظم المعمول بها فى كل دولة .

٦ ـ توجد بهذه المناطق تلك التحصينات الميدانية والمنشآت العسكرية والقوات والأسلحة المسموح بها والمحددة فى هذا الملحق .

المادة الثالثة

نظام الطيران العسكرى

١ - تكون طلعات طائرات القتال وطلعات الاستطلاع ، لمصر وإسرائيل فوق المنطقتين « أ » ، « د » فحسب ، كل فى منطقته .

٢ - تتمركز الطائرات غير المسلحة وغير المقاتلة لمصر وإسرائيل فى المنطقتين « أ » ، « د » فقط ، كل فى منطقته .

٣ - تقلع وتهبط طائرات النقل غير المسلحة المصرية فقط فى المنطقة « ب » ويمكن الاحتفاظ فى المنطقة « ب » بعدد ٨ طائرات منها .

يمكن تجهيز وحدات الحدود المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائفها فى المنطقة « ب » .

٤ - يمكن تجهيز الشرطة المدنية المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائف الشرطة العادية فى المنطقة « جـ » .

٥ - يمكن إنشاء مطارات مدنية فقط فى هذه المناطق .

٦ - دون المساس بأحكام هذه المعاهدة ، يقتصر النشاط الجوى العسكرى فى المناطق المختلفة وفى المجال الجوى الواقع فوق مياهها الإقليمية على ما هو مقرر على وجه التحديد فى هذا الملحق .

المادة الرابعة

النظام البحرى العسكرى

١ - يمكن للقطع البحرية التابعة لمصر وإسرائيل التمركز والعمل على سواحل المنطقتين « أ » ، « د » ، كل فى منطقته .

٢ - يمكن لزوارق حرس السواحل المصرية خفيفة التسليح أن تتمركز وتعمل فى المياه الإقليمية للمنطقة « ب » لمعاونة وحدات الحدود فى اداء وظائفها فى هذه المنطقة .

٣ - تؤدى الشرطة المدنية المصرية والمجهزة بزوارق خفيفة مسلحة تسليحا خفيفا وظائف الشرطة العادية داخل المياه الإقليمية للمنطقة « جـ » .

٤ - ليس فى هذا الملحق ما يعتبر انتقاصا من حق المرور البرىء للقطع البحرية لكلا الطرفين .

٥ - يمكن أن تقام فى المناطق المختلفة موانىء ومنشآت بحرية مدنية فقط .

٦ - دون المساس بأحكام هذه المعاهدة يقتصر النشاط البحرى العسكرى فى المناطق المختلفة وفى مياهها الإقليمية على ما هو مقرر على وجه التحديد فى هذا الملحق .

المادة الخامسة

نظام الإنذار المبكر .

يمكن لكل من مصر وإسرائيل إنشاء وتشغيل نظم إنذار مبكر فى المنطقتين « أ » ، « د » فقط ، كل فى منطقته .

المادة السادسة

عمليات الأمم المتحدة

١ - يطلب الطرفان من الأمم المتحدة أن توفر قوات ومراقبين للإشراف على تنفيذ هذا الملحق وبذل كل جهودها لمنع أى خرق لأحكامه .

٢ - يتفق الطرفان ، كل فيما يخصه ، على طلب الترتيبات التالية فيما يتعلق بقوات ومراقبى الأمم المتحدة :

(أ) تشغيل نقاط مراجعة ودوريات استطلاع ونقاط مراقبة على امتداد الحدود الدولية وعلى الخط « ب » وداخل المنطقة « جـ » .

(ب) التحقق الدورى من تنفيذ أحكام هذا الملحق مرتين فى الشهر على الأقل ، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

(جـ) إجراء تحقيق إضافى خلال ٤٨ ساعة بعد تلقى طلب بذلك من أى من الطرفين .

(د) ضمان حرية الملاحة فى مضيق تيران وفقا للمادة الخامسة من معاهدة السلام .

٣ - تنفذ الترتيبات المقررة عاليه لكل منطقة بواسطة قوات الأمم المتحدة فى المناطق « أ » ، « ب » ، « جـ » وبواسطة مراقبى الأمم المتحدة فى المنطقة « د » .

٤ - يرافق أطقم التحقيق للأمم المتحدة ضباط

اتصال من الطرف المختص .

٥ ـ تخطر قوات الأمم المتحدة ومراقبوها كلا الطرفين بالنتائج التى يتوصلون إليها .

٦ ـ تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها الذين يعملون فى مختلف المناطق بحرية الحركة والتسهيلات الأخرى الضرورية لأداء واجباتهم .

٧ ـ لا تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها بأية صلاحيات للسماح باجتياز الحدود الدولية .

٨ ـ يتفق الطرفان على الدول التى تشكل منها قوات الأمم المتحدة وسيتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

٩ ـ يتفق الطرفان على أن تقوم الأمم المتحدة بوضع ترتيبات القيادة التى تضمن أفضل تنفيذ فعال لمسئولياتها .

المادة السابعة

نظام الاتصال

١ ـ عقب حل اللجنة المشتركة يتم إنشاء نظام اتصال بين الطرفين . ويهدف هذا النظام إلى توفير وسيلة فعالة لتقييم مدى التقدم فى تنفيذ الالتزامات وفقا لهذا الملحق وحل أية مشكلة قد تطرأ أثناء التنفيذ . كما تقوم بإحالة المسائل التى لم يبت فيها إلى السلطات العسكرية الأعلى للبلدين كل فيما يخصه للنظر فيها . كما يهدف أيضا إلى منع أية مواقف قد تنشأ نتيجة لخطاء أو سوء فهم من قبل أى من الطرفين .

٢ ـ يقام مكتب اتصال مصرى فى مدينة العريش ومكتب اتصال إسرائيلى فى مدينة بئر سبع ويرأس كل مكتب ضابط من البلد المعنى يعاونه عدد من الضباط .

٣ ـ يقام اتصال تليفونى مباشر بين المكتبين وكذا خطوط تليفونية مباشرة بين قيادة الأمم المتحدة وكلا المكتبين .

المادة الثامنة

احترام النصب التذكارية للحرب

يلتزم كل طرف بالمحافظة على النصب المقامة فى ذكرى جنود الطرف الآخر بحالة جيدة ، وهى النصب المقامة بواسطة إسرائيل فى سيناء والنصب التى ستقام بواسطة مصر فى إسرائيل ، كما سيسمح لكل طرف بالوصول إلى هذه النصب .

المادة التاسعة

الترتيبات المؤقتة

ينظم المرفق لهذا الملحق والخريطتان رقم (٢) ، (٣) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية والمدنيين إلى ما وراء خط الانسحاب المرحلى ، وكذا حركة قوات الطرفين والأمم المتحدة حتى الانسحاب النهائى .

مرفق الملحق (١)

تنظيم الانسحاب من سيناء

المادة الأولى

مبادىء الانسحاب

١ - يتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية والمدنيين من سيناء على مرحلتين كما هو مبين في المادة الأولى من الملحق (١) ويتضمن هذا المرفق تخطيط وتوقيت الانسحاب . وتقوم اللجنة المشتركة بإعداد التفاصيل الخاصة بهذه المراحل وتقدمها إلى كبير منسقي قوات الأمم المتحدة بالشرق الأوسط قبل شهر من ابتداء أية مرحلة من مراحل الانسحاب .

٢ - اتفق الطرفان على المبادىء التالية بشأن ترتيب التحركات العسكرية ·

(أ) على الرغم مما تقضي به أحكام المادة التاسعة الفقرة الثانية من هذه المعاهدة ، وحتى يتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الخطين (ى و م) الحاليين اللذين أنشئا بناء على الاتفاقية المصرية/ الإسرائيلية الموقعة في سبتمبر ١٩٧٥ والمشار إليها فيما بعد باتفاقية عام ١٩٧٥ ، إلى خط الانسحاب المرحلي ، فإن جميع الترتيبات العسكرية القائمة طبقاً لتلك الاتفاقية تبقى سارية المفعول فيما عدا الترتيبات العسكرية المنصوص عليها خلاف ذلك في هذا المرفق .

(ب) مع انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية تدخل قوات الأمم المتحدة فوراً للمناطق المخلاة لإقامة مناطق عازلة مؤقتة كما هو موضح على الخريطتين (٢) ، (٣) على التوالي بغرض الإبقاء على الفصل بين القوات ، ويكون دخول قوات الأمم المتحدة سابقاً لتحرك أي أفراد آخرين إلى داخل هذه المناطق .

(جـ) خلال فترة سبعة أيام بعد إخلاء القوات الإسرائيلية المسلحة لأية مساحة واقعة في المنطقة « أ » تنتشر وحدات القوات المسلحة المصرية وفقاً لأحكام المادة الثانية من هذا المرفق .

(د) خلال فترة سبعة أيام بعد إخلاء القوات الإسرائيلية المسلحة لأية مساحة واقعة في المنطقتين « أ » ، « ب » تنتشر وحدات الحدود المصرية وفقاً لأحكام المادة الثانية من الملحق (١) .

(هـ) تدخل الشرطة المدنية المصرية إلى المساحات المخلاة عقب دخول قوات الأمم المتحدة مباشرة لأداء الوظائف العادية للشرطة .

(و) تنتشر وحدات القوات البحرية المصرية في خليج السويس وفقاً لأحكام المادة الثانية من هذا المرفق .

(ز) وباستثناء تلك التحركات المشار إليها أعلاه فإن أعمال الانتشار للقوات المسلحة المصرية والأنشطة الموضحة في الملحق (١) تكون سارية المفعول في المناطق المخلاة بعد أن تتم القوات المسلحة الإسرائيلية انسحابها إلى ما وراء خط الانسحاب المرحلي .

المادة الثانية

المراحل الفرعية للانسحاب إلى خط الانسحاب المرحلي

١ ـ يتم الانسحاب إلى خط الانسحاب المرحلي على مراحل فرعية كما هو منصوص عليه في هذه المادة وكما هو موضح على الخريطة (٢) ويتم كل مرحلة فرعية خلال العدد المقرر من الأشهر التي يبدأ احتسابها اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

(أ) المرحلة الفرعية الأولى :
خلال شهرين تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من منطقة العريش بما في ذلك مدينة العريش ومطارها والمشار إليها بالمنطقة (١) على الخريطة رقم (٢) .

(ب) المرحلة الفرعية الثانية .
خلال ثلاثة شهور ، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من المنطقة الواقعة بين الخط « م » المقرر بمقتضى اتفاقية عام ١٩٧٥ والخط « أ » والمشار إليها بالمنطقة (٢) على الخريطة رقم (٣) .

(جـ) المرحلة الفرعية الثالثة :
خلال خمسة شهور ، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من المنطقة الواقعة شرق وجنوب المنطقة (٢) والمشار إليها بالمنطقة (٣) على الخريطة رقم (٣) .

(د) المرحلة الفرعية الرابعة :
خلال سبعة شهور ، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من منطقة الطور/رأس الكنيسة والمشار إليها بالمنطقة (٤) على الخريطة رقم (٣) .

(هـ) المرحلة الفرعية الخامسة :
خلال تسعة شهور ، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من المناطق المتبقية غرب خط الانسحاب المرحلي بما في ذلك منطقة سانت كاترين والمناطق شرق ممري الجدي ومتلا والمشار إليها بالمنطقة (٥) على الخريطة رقم (٣) ويكتمل بذلك الانسحاب الإسرائيلي إلى ما وراء خط الانسحاب المرحلي .

٢ ـ تنتشر القوات المصرية في المناطق المخلاة من القوات المسلحة الإسرائيلية وفقا لما يلي .

(أ) ينتشر ثلث القوات المسلحة المصرية الموجودة في سيناء وفقا لاتفاقية عام ١٩٧٥ في الأجزاء من المنطقة « أ » التي تقع داخل المنطقة (١) وذلك حتى إتمام الانسحاب المرحلي . وبعد ذلك تنتشر القوات المسلحة المصرية كما هو موضح في المادة الثانية من الملحق (١) في المنطقة « أ » حتى حد المنطقة العازلة المؤقتة .

(ب) يبدأ نشاط القوات البحرية المصرية وفقا للمادة الرابعة من الملحق (١) على امتداد سواحل المناطق (٢) ، (٣) ، (٤) عقب إتمام المراحل الفرعية الثانية والثالثة والرابعة على التوالي .

(جـ) تنتشر كتيبة واحدة من وحدات الحدود المصرية الموضحة في المادة الثانية من الملحق (١) في المنطقة (١) عقب إتمام المرحلة الفرعية الأولى . كما تنتشر كتيبة ثانية في المنطقة (٢) عقب إتمام المرحلة الفرعية الثانية وتنتشر كتيبة ثالثة في المنطقة (٣) عقب إتمام المرحلة الفرعية الثالثة والكتيبتان الثانية والثالثة المذكورتان عاليه يمكن أن تنتشر في أي من المناطق المخلاة بعد ذلك بجنوب سيناء .

٣ ـ يعاد توزيع قوات الأمم المتحدة في المنطقة العازلة (١) المقررة بمقتضى اتفاقية عام ١٩٧٥ لتمكين انتشار القوات المصرية الموضح في السابق وذلك عقب إتمام المرحلة الفرعية الأولى وفيما عدا ذلك تستمر في أداء مهامها وفقا لأحكام الاتفاقية المشار إليها في الأجزاء المتبقية من المنطقة المذكورة حتى إتمام الانسحاب المرحلي ، وفقا لما هو موضح في المادة الأولى من هذا المرفق .

٤ ـ يمكن للقوافل الإسرائيلية استخدام الطرق جنوب وشرق التقاطع الرئيسي للطريق الواقع شرق العريش لإخلاء القوات الإسرائيلية ومعداتها حتى

إتمام الانسحاب المرحلي . وتتحرك القوافل في ضوء النهار بعد تقديم إخطار بذلك بأربع ساعات إلى مجموعة الاتصال المصرية وقوات الأمم المتحدة وتصاحبها قوات الأمم المتحدة . وسيتم ذلك وفقا للتوقيتات المنظمة من قبل اللجنة المشتركة ويصاحب القوافل ضابط اتصال مصرى لتأمين التحركات دون عائق . ويمكن للجنة المشتركة أن توافق على ترتيبات أخرى بالنسبة للقوافل .

المادة الثالثة

قوات الأمم المتحدة

١ - يطلب الطرفان توزيع قوات الأمم المتحدة وفقا للضرورة لأداء الوظائف الواردة في هذا المرفق حتى موعد إتمام الانسحاب النهائى ، ولهذا الغرض يوافق الطرفان على إعادة توزيع قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة .

٢ - تشرف قوات الأمم المتحدة على تنفيذ هذا المرفق وتبذل ما في وسعها لمنع أية مخالفة لأحكامه .

٣ - عندما توزع قوات الأمم المتحدة تبعا لأحكام المادتين الأولى والثانية من هذا المرفق ، تباشر مهمة التحقق في المناطق محدودة القوات وفقا للمادة السادسة من الملحق (١) وتقيم نقاط مراجعة ، ودوريات استطلاع ونقاط مراقبة في المناطق العازلة المؤقتة الموضحة بالمادة الثانية أعلاه ، والوظائف الأخرى لقوات الأمم المتحدة والمتعلقة بالمنطقة العازلة للخط المرحلي موضحة في المادة الخامسة من هذا المرفق .

المادة الرابعة

اللجنة المشتركة والاتصال

١ - تعمل اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة الرابعة من هذه المعاهدة من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة ، وحتى تاريخ إتمام الانسحاب الإسرائيلي النهائى من سيناء .

٢ - تتكون اللجنة المشتركة من ممثلين من كل طرف برئاسة ضباط من رتب عالية وتدعو اللجنة المشتركة ممثلين للأمم المتحدة لحضور اجتماعاتها عند مناقشة موضوعات تتعلق بالأمم المتحدة ، أو إذا طلب أى من الطرفين وجود الأمم المتحدة ويتم التوصل إلى قرارات اللجنة المشتركة باتفاق كل من مصر وإسرائيل .

٣ - تشرف اللجنة المشتركة على تنفيذ الترتيبات الموضحة في الملحق (١) وفي هذا المرفق ، ولهذا الغرض وبالاتفاق بين الطرفين تقوم بما يلى :

(أ) تنسيق التحركات العسكرية الموضحة في هذا المرفق وتشرف على تنفيذها .

(ب) تتناول بالبحث وتسعى إلى حل أية مشكلة تنشأ عن تنفيذ الملحق (١) وهذا المرفق وتناقش أية مخالفات تبلغ إليها بواسطة قوات الأمم المتحدة ومراقبيها ، وتحيل إلى حكومتى مصر وإسرائيل أية مشاكل لم يتم حلها .

(جـ) تساعد قوات الأمم المتحدة ومراقبيها في تنفيذ مهامهم ، وتبحث الجداول الزمنية الخاصة بالتحقيقات الدورية عندما يطلب منها الطرفان ذلك ، كما هو وارد في الملحق رقم (١) وفي هذا المرفق .

(د) تنظم وضع العلامات على الحدود الدولية وجميع الخطوط والمناطق المشار إليها في الملحق (١) وهذا المرفق .

(هـ) تشرف على تسليم المنشآت اللازمة العثور على الجثث المفقودة لجنود مصر وإسرائيل وإعادتها .

(و) تنظم إقامة وتشغيل نقاط المراجعة المداخل على امتداد خط العريش رأس محمد ، وفقا لأحكام المادة الرابعة من الملحق (٣) .

(ح) توالى أعمالها عن طريق استخدام أطقم اتصال مشتركة من ممثل واحد عن كل من مصر وإسرائيل من مجموعة اتصال دائمة ، وسوف تمارس أنشطتها وفقا لتوجيه اللجنة المشتركة .

(ط) توفير الاتصال والتنسيق مع قيادة الأمم المتحدة التى تنفذ أحكام المعاهدة وعن طريق أطقم الاتصال المشتركة تحافظ على

التنسيق والتعاون المحلى مع قوات الامم المتحدة المتمركزة فى مناطق معينة أو مراقبى الامم المتحدة الذين يرصدون مناطق معينة لتوفير أية مساعدة مطلوبة .

(ى) تناقش أية مسائل أخرى قد يتفق الطرفان على طرحها على اللجنة .

تعقد اجتماعات اللجنة المشتركة مرة واحدة كل شهر على الاقل وفى حالة طلب أحد الطرفين أو قيادة قوات الامم المتحدة عقد اجتماع خاص ، فيتم عقد هذا الاجتماع خلال ٢٤ ساعة

٥ ـ تجتمع اللجنة المشتركة فى المنطقة العازلة حتى إتمام الانسحاب المرحلى ثم تجتمع فى مدينتى العريش وبير سبع بعد ذلك بالتبادل ، على أن يعقد أول اجتماع لها ليس متأخرا عن أسبوعين بعد بدء سريان مفعول المعاهدة .

المادة الخامسة

تعريف المنطقة العازلة المؤقتة وأنشطتها

١ ـ تنشأ منطقة عازلة مؤقتة بغرض قيام قوات الامم المتحدة بالفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية ، وذلك غرب خط الانسحاب المرحلى ومتاخمة له كما هو مبين فى الخريطة رقم (٢) ، وذلك بعد تنفيذ الانسحاب الإسرائيلى وتوزيع القوات خلف خط الانسحاب المرحلى .

وتتولى الشرطة المدنية المصرية المجهزة بأسلحة خفيفة القيام بمهام الشرطة العادية فى هذه المنطقة .

٢ ـ تقوم قوة الامم المتحدة بتشغيل نقاط مراجعة ودوريات استطلاع ، ونقاط مراقبة داخل المنطقة العازلة المؤقتة بغية التأكد من الالتزام بأحكام هذه المادة .

٣ ـ وطبقا للترتيبات التى اتفق عليها الطرفان والتى سيتم تنسيقها فى اللجنة المشتركة ، يتولى أفراد إسرائيليون إدارة منشآت حربية فنية فى أربعة مواقع محددة وموضحة على الخريطة رقم (٢) ومشار إليها بـ (ف ١) (إحداثى المركز على الخريطة ٠٥٧١٦٣٩٤٠) و (ف ٢) (إحداثى المركز على الخريطة ٠٥٩٣٥١٥٤١) ، (ف ٣) (إحداثى المركز على الخريطة ٠٥٩٣٢١٥٢٧) ، (ف ٤) (إحداثى المركز على الخريطة ٠٦١١١٣٠٩٧٩) وذلك طبقا للمبادىء التالية :

(أ) يتولى العمل بالمنشآت الفنية أفراد فنيون وإداريون مسلحون بالأسلحة اللازمة لحمايتهم (مسدسات ، بنادق ، مدافع رشاشة خفيفة ومتوسطة ، قنابل يدوية وذخيرة) كالآتى

- ف ١ / ما لايزيد على ١٥٠ فرداً .
- ف ٢ / ٣ ، / ما لايزيد على ٣٥٠ فرداً .
- ف ٤ / ما لا يزيد على ٢٠٠ فرداً .

(ب) لا يحمل الافراد الإسرائيليون أسلحة خارج المواقع ، باستثناء الضباط الذين يجوز لهم حمل الاسلحة الشخصية .

(جـ) سيدخل طرف ثالث يتفق عليه بين مصر وإسرائيل لإجراء تفتيشات داخل محيط المنشآت الفنية فى المنطقة العازلة ، ويقوم الطرف الثالث بالتفتيش مرة كل شهر على الاقل وبطريقة فجائية ويتحقق المفتشون من طبيعة عمل وتشغيل المنشآت ومن الاسلحة والافراد داخلها ، ويقوم الطرف الثالث بإبلاغ الطرفين فورا عن أى تحول لأية منشأة عن دورها فى أعمال المسح البصرى والالكترونى والمواصلات .

(د) يجوز القيام بإمداد المنشآت وزيارتها لأغراض فنية وإدارية واستبدال الافراد والاجهزة المقامة فى المواقع دون تعطيل ، وذلك من خلال نقاط مراجعة الامم المتحدة حتى مداخل المنشآت الفنية بعد المراجعة والمرافقة بواسطة قوة الامم المتحدة فحسب .

(هـ) يسمح لإسرائيل أن تدخل فى منشآتها الفنية المواد اللازمة للأداء الصحيح للمنشآت والأفراد .

(و) يسمح لإسرائيل بما يلى وطبقا لما تحدده اللجنة المشتركة :

١ ـ الإبقاء داخل منشآتها على معدات مكافحة الحريق والصيانة العامة وكذلك العربات الإدارية ذات العجل والمعدات الهندسية المتحركة اللازمة لصيانة المواقع وجميع العربات تكون غير مسلحة

٢ ـ صيانة الطرق وخطوط المياه وكابلات المواصلات التى تخدم هذه المواقع سواء بداخلها أو بداخل المنطقة العازلة ، وفى كل من مواقع المنشآت الثلاثة (ف ١ ، ف ٢ ، ف ٣ ، ف ٤) . ويجوز أن تتم هذه الصيانة بما لا يتجاوز عربتين ذات العجل وغير مسلحتين وبما لا يتجاوز إثنى عشر فردا غير مسلحين ومعهم المعدات الضرورية فقط ، بما فى ذلك المعدات الهندسية الثقيلة إذا ما دعت الحاجة لها ، ويجوز إتمام عمليات الصيانة هذه ثلاث مرات أسبوعيا باستثناء المشاكل الخاصة وبعد إعطاء الأمم المتحدة إخطارا مسبقا بأربع ساعات ويرافق الطاقم قوات الأمم المتحدة .

(ز) يتم التنقل من المنشآت الفنية وإليها خلال ساعات النهار فقط ويكون الدخول إليها والخروج منها على الوجه التالى :

١ ـ ف ١ / عن طريق نقطة تفتيش الأمم المتحدة ومن خلال الطريق الموصل بين أبو عجيلة ومفترق طريقى أبو عجيلة وجبل لبنى (كيلومتر ١٦١) كما هو موضح على (الخريطة رقم ٢) .

٢ ـ ف ٢ ، ف ٣ / عن طريق نقطة تفتيش الأمم المتحدة ومن خلال الطريق المنشأ عبر المنطقة العازلة إلى جبل كاترين (الخريطة رقم ٢) .

٣ ـ ف ٢ ، ف ٣ ، ف ٤ / من خلال طائرات الهليكوبتر على أن تستخدم ممرا جويا وفى الأوقات وطبقا لنظام طلعات توافق عليها اللجنة المشتركة وتقوم قوة الأمم المتحدة بتفتيش طائرات الهليكوبتر فى مواقع الهبوط وخارج نطاق المنشآت .

(ح) تخطر إسرائيل قوة الأمم المتحدة قبل ساعة على الأقل من قيامها بأى تحرك تعتزم القيام به من المنشآت وإليها .

(ط) يحق لإسرائيل إخلاء المرضى والجرحى واستدعاء الخبراء الطبيين والأطقم الطبية فى أى وقت بعد إعطاء بلاغ فورى إلى قوة الأمم المتحدة

٤ ـ تتناول اللجنة المشتركة بحث تفاصيل المبادىء المشار إليها أعلاه وكل الأمور الأخرى الواردة فى هذه المادة التى تتطلب التنسيق بين الطرفين .

٥ ـ يتم سحب هذه المنشآت الفنية عند انسحاب القوات الإسرائيلية من خط الانسحاب المرحلى أو فى وقت يتم الاتفاق عليه بين الطرفين .

المادة السادسة

أسلوب التصرف
فى المنشآت والموانع العسكرية

يحدد الطرفان أسلوب التصرف فى المنشآت والموانع العسكرية طبقا للأسس الآتية :

١ ـ تقوم اللجنة المشتركة خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع قبل انسحاب إسرائيل من أية منطقة بالإعداد لقيام أطقم الاتصال والأطقم الفنية المصرية والإسرائيلية بعمل تفتيش مشترك على جميع المنشآت المناسبة للاتفاق على حالة المنشآت والمواد التى ستسلم إلى الجانب المصرى ولترتيب عملية التسليم ، وستعلن إسرائيل فى ذلك الوقت عن خططها فيما يتعلق بكيفية التصرف فى هذه المنشآت والمواد التى بداخلها .

٢ ـ تتعهد إسرائيل أن تنقل لمصر كل ما يتفق عليه من المرافق الأساسية والمنافع العامة والمنشآت بحالة سليمة بما فى ذلك المطارات والطرق ومحطات الضخ والموانىء ، وتقدم إسرائيل لمصر المعلومات اللازمة لصيانة وتشغيل هذه المنشآت وتسمح للأطقم الفنية المصرية بمراقبة تشغيل هذه المنشآت والتعرف على طريقة عملها لمدة تصل إلى أسبوعين قبل التسلم .

٣ ـ عندما تخلى إسرائيل نقاط المياه العسكرية

بالقرب من العريش والطور تباشر الأطقم الفنية المصرية إدارة هذه المنشآت والمعدات المعاونة لها طبقا لعملية تسلم منظمة وسابقة الإعداد بواسطة اللجنة المشتركة ، وتتعهد مصر بأن تستمر في توفير الكميات العادية من المياه المتوافرة حاليا عند مختلف نقاط المياه لحين انسحاب إسرائيل إلى ما وراء الحدود الدولية ، إلا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك في اللجنة المشتركة .

٤ ـ تتعهد إسرائيل بإزالة أو تدمير جميع العوائق العسكرية من المناطق القريبة من السكان والطرق والمنشآت الرئيسية والمنافع العامة .

(ب) بالنسبة للموانع وحقول الألغام التي لا يمكن إزالتها أو تدميرها قبل الانسحاب الإسرائيلي ، تقوم إسرائيل بتقديم خرائط مفصلة إلى مصر والأمم المتحدة عن طريق اللجنة المشتركة وفي موعد لا يتجاوز ١٥ يوما قبل دخول قوات الأمم المتحدة إلى هذه المناطق .

(جـ) يقوم المهندسون العسكريون المصريون بالدخول إلى هذه المناطق بعد دخول قوات الأمم المتحدة لإجراء عمليات إزالة هذه الموانع طبقا لخطة تقوم مصر بتقديمها قبل التنفيذ .

المادة السابعة

النشاط الاستطلاعي

١ ـ يتم النشاط الجوى الاستطلاعي خلال الانسحاب على الوجه التالي :

(أ) يطلب كلا الطرفين من الولايات المتحدة الاستمرار في طلعات الاستطلاع الجوى وفقا للاتفاقات السابقة حتى إتمام الانسحاب الإسرائيلي النهائي .

(ب) تغطى الطلعات الجوية المناطق المحدودة القوات للتأكد من حجم القوات والتسليح والتأكد من أن القوات الإسرائيلية قد انسحبت من المناطق المبينة في المادة (٢) من الملحق (١) ، والمادة الثانية من هذا المرفق والخريطتين (٢) ، ورقم (٣) ومن بقاء القوات خلف خطوطها بعد ذلك ، ويمكن القيام بطلعات تفتيش خاصة بناء على طلب أي من الطرفين أو بناء على طلب من الأمم المتحدة .

(جـ) تقتصر التبليغات على العناصر العسكرية الرئيسية لتنظيم كل طرف كما هي موضحة في الملحق (١) وفي هذا المرفق .

٢ ـ يطلب الطرفان من بعثة سيناء الميدانية التابعة للولايات المتحدة أن تستمر في عملياتها طبقا للاتفاقات السابقة وحتى إتمام انسحاب إسرائيل من المنطقة الواقعة شرق ممرى الجدى ومتلا ، وبعد ذلك تنتهى مهمة البعثة .

المادة الثامنة

ممارسة السيادة المصرية

تستأنف مصر ممارستها لسيادتها الكاملة على الاجزاء التي يتم إخلاؤها في سيناء بمجرد انسحاب إسرائيل من هذه الاجزاء ، كما هو منصوص عليه في المادة (١) من هذه المعاهدة .

ملحق (١٣)

بروتوكول بشأن علاقات الطرفين

المادة الأولى

العلاقات الدبلوماسية والقنصلية

يتفق الطرفين على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء عقب الانسحاب المرحلى .

المادة الثانية

العلاقات الاقتصادية والتجارية

١ ـ يتفق الطرفان على إزالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزى القائمة فى وجه العلاقات الاقتصادية العادية ، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية لأى منهما عقب إتمام الانسحاب المرحلى .

٢ ـ يدخل الطرفان فى مفاوضات فى أقرب وقت ممكن وفى موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد إتمام الانسحاب المرحلى ، وذلك بغية عقد اتفاق تجارة يستهدف إنماء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل بينهما .

المادة الثالثة

العلاقات الثقافية

١ ـ يتفق الطرفان على إقامة علاقات ثقافية عادية بعد إتمام الانسحاب المرحلى .

٢ ـ يتفق الطرفان على أن التبادل الثقافى فى كافة الميادين أمر مرغوب فيه وعلى أن يدخلا فى مفاوضات فى أقرب وقت ممكن ، وفى موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد إتمام الانسحاب المرحلى بغية عقد اتفاق ثقافى .

المادة الرابعة

حرية التنقل

١ ـ عقب إتمام الانسحاب المرحلى ، يسمح كل طرف لمواطنى وسيارات الطرف الآخر بحرية الانتقال إلى إقليمه والتنقل داخله ، وذلك طبقا للقواعد العامة التى تطبق على مواطنى وسيارات الدول الأخرى ، ويمتنع كل طرف عن فرض قيود ذات طابع تمييزى على حرية تنقل الأشخاص والسيارات من إقليمه إلى إقليم الطرف الآخر .

٢ ـ كما يسمح بالدخول دون إعاقة إلى الأماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية وذلك على أساس تبادلى وغير ذى طابع تمييزى .

المادة الخامسة

التعاون فى سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار

١ ـ يقر الطرفان أن هناك مصلحة متبادلة فى قيام حسن الجوار ويتفقان على النظر فى سبل تنمية تلك العلاقات .

٢ ـ يتعاون الطرفان فى إنماء السلام والاستقرار والتنمية فى المنطقة ، ويوافق كل منهما على النظر فى المقترحات التى قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقا لهذا الغرض .

٣ ـ يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر .

المادة السادسة

النقل والمواصلات

١ ـ يقر الطرفان بأن الحقوق والمزايا والالتزامات المنصوص عليها فى اتفاقيات الطيران التى يكونان من أطرافها تنطبق على كل منهما ، وبصفة خاصة الواردة فى الاتفاقية الدولية للطيران المدنى لعام ١٩٤٤ « اتفاقية شيكاغو » والاتفاق الدولى بشأن خدمات النقل الجوى لعام ١٩٤٤ م .

٢ ـ عقب إتمام الانسحاب المرحلى لا ينطبق أى إعلان لحالة الطوارىء الوطنية الذى يعلنه أحد الطرفين وفقا للمادة ٨٩ من اتفاقية شيكاغو فى مواجهة الطرف الآخر على أساس تمييزى

٣ ـ توافق مصر على أن المطارات الواقعة بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ التى سوف تخليها إسرائيل يكون استخدامها للأغراض المدنية فحسب بما فى ذلك إمكان استخدامها تجاريا بواسطة كافة الدول .

٤ ـ يدخل الطرفان فى مفاوضات فى أقرب وقت ممكن وفى موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد إتمام الانسحاب المرحلى ، وذلك لغرض إبرام اتفاق طيران مدنى .

٥ ـ يقوم الطرفان بإعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين بلديهما وصيانتها ، كما ينظران فى إقامة طرق وسكك حديدية إضافية . كما يتفق الطرفان أيضا على إقامة وصيانة طريق برى بين مصر وإسرائيل والأردن بالقرب من إيلات مع كفالة حرية وسلامة مرور الأشخاص والسيارات والبضائع بين مصر والأردن ، وذلك على نحو لا يمس بالسيادة على الجزء من الطريق الذى يقع داخل إقليم كل منهما .

٦ ـ عقب إتمام الانسحاب المرحلى تقام بين الطرفين وسائل اتصالات بريدية وتليفونية وتلكس وصور بالراديو ومواصلات سلكية ولاسلكية وخدمات نقل الإرسال التليفزيونى عن طريق الكابلات والراديو والأقمار الصناعية وذلك وفقا للاتفاقيات واللوائح الدولية المنطبقة .

٧ ـ عقب إتمام الانسحاب المرحلى ، يسمح كل طرف بالدخول المسموح به عادة إلى موانيه لسفن وبضائع الطرف الآخر ، وكذلك للسفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو القادمة منه بنفس الشروط المنطبقة بصفة عامة على سفن وبضائع الدول الأخرى ، وسوف ينفذ حكم المادة ٥ من معاهدة السلام عقب تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

المادة السابعة

التمتع بحقوق الإنسان

يؤكد الطرفان التزامهما باحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ، وسوف يدعمان هذه الحقوق والحريات وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

المادة الثامنة

المياه الإقليمية

مع مراعاة أحكام المادة ٥ من معاهدة السلام ، يقر كل طرف بحق سفن الطرف الآخر فى المرور البرىء فى مياهه الإقليمية طبقا لقواعد القانون الدولى .

□ □ □

محضر متفق عليه

للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة وللملحقين الأول والثالث لمعاهدة السلام

المادة الأولى

إن استئناف مصر لممارسة السيادة الكاملة على سيناء المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة الأولى بالنسبة لكل منطقة بمجرد انسحاب إسرائيل من هذه المنطقة .

المادة الرابعة

من المتفق عليه بين الأطراف أن تتم إعادة النظر المنصوص عليها فى المادة ٤ فقرة (٤) عندما يطلب ذلك أحد الأطراف ، وعلى أن تبدأ فى خلال ثلاثة أشهر من طلبها ولكن لا يجرى أى تعديل إلا بإتفاق كلا الطرفين .

المادة الخامسة

لا يجوز تفسير الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة على أنها تنتقص مما جاء بالجملة الاولى من تلك الفقرة . ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لما جاء بالجملة الثانية من المادة الخامسة التى تقضى بما يلى .

« يحترم الطرفان حق كل منهما فى الملاحة والعبور الجوى من وإلى اراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة » .

المادة السادسة (فقرة ٢)

لا تفسر أحكام المادة السادسة بما يخالف أحكام إطار السلام فى الشرق الاوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد .

ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لاحكام المادة السادسة (فقرة ٢) من المعاهدة التى تقضى بما يلى :

« يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل او امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أى وثيقة خارج هذه المعاهدة » .

المادة السادسة (فقرة ٥)

من المتفق عليه بين الاطراف انه لا توجد أى دعاوى بأن لهذه المعاهدة اولوية على المعاهدات والاتفاقات الاخرى ، أو للمعاهدات والاتفاقات الاخرى اولوية على هذه المعاهدة

ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالفة لاحكام المادة السادسة (فقرة ٥) من هذه المعاهدة التى تنص على ما يلى :

« مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة يقر الطرفان بأنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الاطراف بموجب هذه المعاهدة واى من التزاماتهما الاخرى ، فإن الإلتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة » .

الملحق الأول

تقضى المادة السادسة (فقرة ٨) من الملحق الأول بما يلى :

يتفق الطرفان على الدول التى تشكل منها قوات ومراقبو الأمم المتحدة ، ويتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للامم المتحدة » .

وقد اتفق الطرفان على ما يلى :

« فى حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بأحكام الفقرة الثامنة من المادة السادسة من الملحق الاول ، فإنهما يتعهدان بقبول أو تأييد ما تقترحه الولايات المتحدة الامريكية بشأن تشكيل قوات الامم المتحدة والمراقبين » .

الملحق الثالث

تنص معاهدة السلام والملحق الثالث لها على إقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين الأطراف ووفقا لهذا فقد اتفق على أن هذه العلاقات سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر إلى إسرائيل ، وأن يكون من حق إسرائيل الكامل التقدم بعطاءات لشراء البترول المصرى الاصل والذى لا تحتاجه مصر لاستهلاكها المحلى ، وأن تنظر مصر والشركات التى لها حق استثمار بترولها فى العطاءات المقدمة من إسرائيل على نفس الاسس والشروط المطبقة على مقدمى العطاءات الاخرين لهذا البترول .

عن حكومة	شهد التوقيع	عن حكومة
جمهورية مصر العربية.	جيمى كارتر	إسرائيل .
محمد انور السادات	رئيس الولايات المتحدة الامريكية	مناحم بيجين

الملحـــق العســكرى

المادة ١ / الانسحاب واجراءات الامن / . .

أولا / تنهى اسرائيل سحب كل قواتها المسلحة وكل المدنيين من سيناء قبل ثلاث سنوات اعتبارا من موعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

ثانيا . . ضمانا للأمن المتبادل للجانبين ستواكب تنفيذ مرحلة الانسحاب اجراءات عسكرية واقامة مناطق بالصورة المحددة فى هذا الملحق وكذلك على الخريطة رقم واحد /.

ثالثا . . يتم الانسحاب من سيناء على مرحلتين / . /

أ / الانسحاب المرحلى الى الخط الممتد شرق العريش . . رأس محمد وفقا للرسم المبين / فى الخريطة رقم ٢ /. . ويجب أن ينتهى هذا الانسحاب خلال الاشهر التسعة التالية لموعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

ب / يتم الانسحاب النهائى من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية خلال ثلاث سنوات اعتبارا من موعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

رابعا . . يتم تشكيل لجنة مشتركة فور تبادل وسائل التصديق على هذه المعاهدة تكون مهمتها الاشراف وتنسيق التحركات والجداول خلال عمليات الانسحاب ، وتعديل الخطط والجداول الزمنية كما تتطلب الضرورة وفى الحدود التى تنص عليها الفقرة (٣) السابق ذكرها .

وتحدد المادة (٤) من الملحق الاضافى المرافق التفاصيل المتعلقة باللجنة المشتركة .

وسوف يتم حل اللجنة المشتركة فور استكمال الانسحاب الاسرائيلى النهائى من سيناء .

المادة (٢)

تحديد الخطوط النهائية والمناطق

١ ـ من اجل منح الطرفين اقصى قدر من الامن بعد الانسحاب النهائى ، يتم انشاء وتنظيم الخطوط والمناطق المبينة على الخريطة (١) كما يلى . ـ

١ ـ منطقة أ

١ ـ المنطقة (أ) يحدها من الشرق الخط (أ) (الخط الاحمر) ومن الغرب الساحل الشرقى لخليج السويس كما هو مبين فى الخريطة (١)

٢ ـ تتواجد فى هذه المنطقة فرقة مصرية من جنود المشاة الميكانيكية وأجهزتها العسكرية وتحصينات الميدان .

٣ ـ ستتكون العناصر الأساسية للفرقة من .

أ ـ ٣ الوية مشاة ميكانيكية .

ب ـ لواء مدرع

ج ـ ٧ كتائب مدفعية ميدانية تضم ١٢٦ قطعة مدفعية .

د ـ ٧ كتائب مدفعية مضادة للطائرات تضم صواريخ أرض ـ جو فردية ومايصل الى ١٢٦ مدفعا مضادا للطائرات عيار ٣٧ مم .

هـ ـ عدد يصل الى ٢٣٠ دبابة .

و ـ عدد يصل الى ٤٨٠ عربة مدرعة من جميع الانواع .

ز ـ عدد يصل اجماليا الى ٢٢ الف فرد .

ب ـ المنطقة (ب)

(١) المنطقة (ب) يحدها الخط (ب) (الخط الاخضر) من الشرق والخط (أ) (الخط الاحمر) من الغرب كما هو موضح فى الخريطة (١) .

(٢) تتولى وحدات حدود مصرية تتكون من ٤ كتائب مزودة بالأسلحة الخفيفة والعربات مسئولية الامن واستكمال مهمة البوليس المدنى فى حفظ النظام فى المنطقة (ب) .

وتتكون العناصر الاساسية لكتائب الحدود

الاربع من عدد يصل اجماليا الى ٤ آلاف فرد .
(٣) وقد تنشأ على ساحل هذه المنطقة نقاط انذار ساحلية متمركزة ارضا وذات مدى قصير وقدرة نيرانية محدودة من وحدات دوريات الحدود .
(٤) يتم تزويد البوليس المدنى المصرى بطائرات هليكوبتر غير مسلحة للقيام بوظائف البوليس الطبيعية فى المنطقة (ج) .
(٥) يتم انشاء مطارات مدنية فقط فى المناطق .
(٦) سيسمح بدون الحاق الضرر ببنود هذه المعاهدة بممارسة هذه الانشطة الجوية العسكرية وبالتحديد الأنشطة المسموح بها فى هذا الملحق فى المناطق والمجال الجوى فوق مياهها الاقليمية .

المادة (٤)
النظام البحرى

١ ـ بامكان مصر واسرائيل وضع وتشغيل سفن بحرية على طول سواحل المنطقتين (أ) ، (د) .
٢ ـ يتم وضع زوارق خفر سواحل مصرية مسلحة تسليحا خفيفا وتشغيلها فى المياه الاقليمية بالمنطقة (ب) لمساعدة وحدات الحدود فى تادية وظيفتها فى هذه المنطقة .
٣ ـ سيقوم البوليس المدنى المصرى المجهز بالزوارق الخفيفة والاسلحة الخفيفة بتأدية وظائف البوليس الطبيعية فى المياه الاقليمية للمنطقة (ج) .
٤ ـ لاشىء فى هذا الملحق سوف يعتبر انتقاصا من حق المرور البرىء للسفن البحرية لكلا الطرفين .
٥ ـ يجرى انشاء موانى بحرية مدنية فقط ومنشات فى هذه المناطق .
٦ ـ سيسمح بهذه الانشطة البحرية فقط ودون الحاق الضرر ببنود المعاهدة .

المادة (٥)
اجهزة الانذار المبكر

بامكان مصر واسرائيل انشاء وتشغيل اجهزة للانذار المبكر فى المنطقتين (أ) ، (د) .

المادة (٦)
عمليات الامم المتحدة

١ ـ ستطلب الاطراف الى الامم المتحدة تزويدها بالقوات والمراقبين للاشراف على تنفيذ هذا الملحق وبذل افضل جهودها لمنع أى خرق لبنوده .
٢ ـ فيما يتعلق بقوات الامم المتحدة والمراقبين وافقت الاطراف على طلب الترتيبات التالية :
أ ـ تشغيل نقاط التفتش ، ودوريات الاستطلاع ومراكز المراقبة على طول الحدود الدولية وخط (ب) وداخل المنطقة (ج) .
ب ـ التحقق الدورى من تنفيذ بنود هذا الملحق سيتم ليس اقل من مرتين شهريا الا اذا اتفقت الاطراف على غير ذلك .
ج ـ اجراء تحقق اضافى فى خلال ٤٨ ساعة بعد استلام طلب بذلك من أى من الطرفين .
د ـ ضمان حرية الملاحة خلال ممر تيران طبقا للمادة (٥) من المعاهدة .
٣ ـ تشرف قوات الأمم المتحدة على تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها فى هذه المادة فى المناطق (أ ، ب ، ج) . ويشرف مراقبو الأمم المتحدة على تنفيذها فى المنطقة (د) .
٤ ـ سيصحب ضباط اتصال من كلا الطرفين فرق التحقق التابعة للأمم المتحدة .
٥ ـ تقدم قوات الأمم المتحدة ومراقبوها تقارير من نتائج مهمتها لكلا الطرفين
٦ ـ تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها العاملون فى المناطق بحرية الحركة وغيرها من التسهيلات الضرورية لاداء مهامها .
٧ ـ ليس لقوات الامم المتحدة ومراقبوها سلطة اصدار تراخيص لعبور الحدود الدولية .
٨ ـ سيتفق الطرفان على الدول التى سيتم منها تشكيل قوات الأمم المتحدة ومراقبوها . وسيتم تشكيل هذه القوات من دول أخرى غير الدول الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن .
٩ ـ يتفق الطرفان على ضرورة ان تقوم الامم المتحدة باتخاذ هذه الترتيبات بافضل وسيلة تضمن التنفيذ الفعال لمسئولياتها .

المادة (٧)
نظام الاتصال

١ ـ فور حل اللجنة المشتركة ، يتم انشاء نظام اتصال بين الاطراف . ويقصد بنظام الاتصال توفير وسيلة فعالة لتقييم التقدم فى تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها فى هذا الملحق وحل اية مشاكل يمكن ان تبرز خلال عملية التنفيذ

والرجوع فى القضايا الاخرى التى لايمكن حلها الى السلطات العسكرية الاعلى فى كلا الدولتين تباعا للنظر فيها .

وكذلك يقصد بنظام الاتصال تجنب المواقف الناجمة عن اخطاء سوء التفسير من جانب أى من الطرفين .

٢ - سيتم إنشاء مكتب اتصال مصرى فى مدينة العريش ، ومكتب اتصال اسرائيلى فى مدينة بير سبع . ويرأس كل مكتب ضابط من الدول المعنية ويساعده عدد من الضباط .

٣ - سيتم انشاء خط تليفونى مباشر بين المكتبين كذلك سيتم انشاء خطوط تليفونية مباشرة بين المكتبين وقيادة قوات الامم المتحدة .

المادة (٨)

احترام النصب التذكارية

لضحايا الحرب .

المادة (٩)

الترتيبات المؤقتة

انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية والمدنيين الاسرائيليين الى ما وراء خط الانسحاب المؤقت وتحرك قوات الطرفين وقوات الامم المتحدة قبل الانسحاب النهائى ستحدد وفق الملحق الاضافى المرفق والخريطة (٢) .

تنظيم التحركات فى سيناء .

■ المادة الأولى :

المباديء المتعلقة بالانسحاب :

١ - سيتم انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء على مرحلتين كما ورد نصها فى المادة الاولى فى الملحق الاول ووصف وتوقيت عمليات الانسحاب متضمنة فى هذا الملحق وسوف تضع اللجنة المشتركة المزيد من التفاصيل وستقدم للمنسق العام لقوات الامم المتحدة فى الشرق الاوسط فى وقت لايزيد عن شهر قبل بدء كل مرحلة من مراحل الانسحاب .

ويتفق الطرفان على المباديء الآتية فيما يختص بتسلسل التحركات العسكرية .

١ - وفيما يختص بما نص عليه الملحق الاول ، الفقرة الثانية من هذه المعاهدة ، وحتى يتم الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الاسرائيلية - وحتى يتم الانسحاب المؤقت فان جميع الترتيبات العسكرية القائمة وفقا لهذا الاتفاق ، ستبقى نافذة المفعول ، فيما عدا تلك الترتيبات العسكرية التى تنص على غير ذلك فى المادة الحادية عشرة من الملحق .

ب - وفى الوقت الذى يتم فيه انسحاب القوات الاسرائيلية فان قوات الامم المتحدة ستدخل فورا المناطق التى سيتم اخلاؤها وذلك لانشاء مناطق عازلة انتقالية كما هو مبين فى الخريطة ٢ و ٢ بهدف المحافظة على الفصل بين القوات .

ويسبق اى تحرك لاى افراد اخرين الى هذه المناطق .

إعادة انتشار قوات الامم المتحدة الى هذه المناطق .

ج - وبعد سبعة ايام من جلاء القوات الاسرائيلية من كل منطقة تقع فى المنطقة /1 . . تنتشر وحدات القوات المسلحة المصرية المذكورة فى المادة الثانية من هذا الملحق . . حتى الخط /أ/ او حتى المنطقة العازلة المؤقتة كما تبدو فى الخريطة رقم ٢ .

د - وبعد فترة سبعة أيام من جلاء القوات الاسرائيلية من كل منطقة تقع فى المنطقة /ب/ تنتشر وحدات الحدود المصرية المذكورة فى المادة ٢ من هذا الملحق حتى المنطقة العازلة كما تظهر فى الخريطة ٢ . وتعمل وحدات الحدود وفقا لبنود المادة ٢ من الملحق. . .

هـ - ستدخل قوات البوليس المصرى الى المناطق التى سيتم الجلاء عنها فور انسحاب قوات الامم المتحدة حيث تقوم قوات البوليس باداء مهامها العادية .

و - ستنتشر وحدات القوات البحرية المصرية فى خليج السويس طبقا لنصوص المادة ٢ فى هذا الملحق .

ز - وفيما عدا مراحل الانسحاب الاسرائيلى التى تم وصفها انفا ، فان انتشار القوات المسلحة المصرية واوجه النشاط التى تم النص عليها فى الملحق الاول سيتم عندما تكون القوات العسكرية الاسرائيلية قد اتمت انسحابها الى خلف خط الانسحاب المؤقت .

■ المادة ٢ : المراحل اللاحقة للانسحاب

وتقترح مصر توضيح تفاصيل المراحل اللاحقة والتوقيت الملائم - في هذه المادة .

المادة الثالثة :

قوات الأمم المتحدة

١ - سيطلب الطرفان أن تنتشر قوات الأمم المتحدة وفقا للمهام التي تم وصفها في هذا الملحق وإلى حين اتمام عملية الانسحاب الاسرائيلي الكامل .

وتحقيقا لهذا الهدف فان الطرفين يتفقان على اعادة انتشار قوات الطوارىء الدولية .

٢ - وستتولى قوات الأمم المتحدة الاشراف على تنفيذ الملحق وتبذل افضل المجهودات لتفادى اى خرق لنصوص الملحق .

٣ - عندما تنتشر قوات الأمم المتحدة وفقا لنصوص المادة ١ ،٢ لهذا الملحق ، فسوف تتولى مهام التفتيش في المناطق المحددة للقوات وفقا للمادة ٦من الملحق الأول وسوف تنشىء نقاط تفتيش ، ودوريات استطلاع ومراكز ومراقبة في المناطق العازلة المؤقتة ، التي ورد وصفها في المادة السابقة اما المهام الأخرى لقوات الأمم المتحدة المتعلقة بالمناطق العازلة المؤقتة فقد ورد شرحها في المادة الخامسة لهذا الملحق .

المادة الرابعة :

اللجنة المشتركة ومكاتب الاتصال :

١ - وستعمل اللجنة المشتركة التي تم الاشارة اليها في المادة الرابعة من هذه المعاهدة من تاريخ تبادل التصديق على وثائق هذه المعاهدة وحتى تاريخ إتمام الانسحاب النهائي للقوات الاسرائيلية من سيناء .

٢ - وستشكل اللجنة المشتركة من ممثلين من كل طرف يرأسها مسئول كبير ، وستدعو اللجنة المشتركة ممثلا عن الأمم المتحدة عندما تناقش موضوعات متعلقة بها ، أو عندما يطلب اى من الطرفين حضور الأمم المتحدة وستتوصل اللجنة المشتركة الى قراراتها بالاتفاق بين مصر واسرائيل .

٣ - تتولى اللجنة المشتركة الاشراف على تنفيذ الترتيبات التي أوردها الملحق الاول وهذا الملحق الاضافي .

وتنفيذا لهذا الهدف - وبموافقة الطرفين - فان اللجنة ستقوم بـ :

أ - تنسيق التحركات العسكرية كما أوردها هذا الملحق الاضافي ، والاشراف على تنفيذها .

ب - مواجهة والسعي الى حل أية مشكلة تنشأ خلال تنفيذ الملحق الأول وهذا الملحق الاضافي . وبحث اى انتهاك تبلغ عنه قوة الأمم المتحدة والمراقبون وإحالة أية مشكلة لايتم حلها إلى حكومتي مصر وإسرائيل .

ج - تعاون اللجنة قوات ومراقبي الأمم المتحدة في تنفيذ المهام المنوطة بها . . كما تتكفل بالجدول الزمني لعمليات الاشراف المرحلية عندما يدعوها الطرفان لتطبيق للملحق رقم ١ والملحق الحالي .

د - تقوم اللجنة بتنظيم الخط الفاصل الحدود الدولية ولجميع الخطوط والمناطق المذكورة في الملحق رقم ١ والملحق الحالي .

هـ - تشرف على عملية تسليم اسرائيل للمنشآت الرئيسية في سيناء الى مصر .

و - تقر الترتيبات التي يتعين القيام بهذا البحث عن جثث الجنود المصريين والاسرائيليين المفقودة واعادتها .

ز - تنظيم عملية اقامة وتشغيل نقاط المراقبة على خط العريش - رأس محمد تطبيقا لبنود المادة الرابعة من الملحق رقم ٣ .

ح - تقوم بعملياتها بالاستعانة بفرق اتصال مشتركة تتكون من مندوب اسرائيلي وآخر مصري يتم استدعاؤهما من مجموعة الاتصال الدائمة وتقوم بنشاطه بناء على تعليمات من اللجنة المشتركة .

ط - تقوم بتأمين عمليات الاتصال والتنسيق لقيادة الامم المتحدة المكلفة بتطبيق بنود المعاهدة . . وتشرف عن طريق فرق الاتصال المشتركة . . على عمليات التنسيق والتعاون المحلية مع قوات الامم المتحدة المرابطة في مناطق محددة أو مع مراقبي الأمم المتحدة العاملة في مناطق محددة .

ى - تناقش اللجنة اى مسألة أخرى قد يعرضها عليها الطرفان بناء على اتفاق مشترك .

٤ - تعقد اللجنة المشتركة اجتماعا كل شهر على

الالل ـ كما تعقد اجتماعا خاصا خلال ٢٤ ساعة في حالة طلب اى من الأطراف او من قيادة الأمم المتحدة .

٥ ـ تلتقى اللجنة المشتركة في المنطقة العازلة حتى نهاية الانسحاب المرحلى . ثم بعد ذلك تلتقى على التوالى في كل من العريش وبئر سبع . . وينعقد الاجتماع الأول بعد بدء دخول المعاهدة حيز التنفيذ بأكثر من أسبوعين .

■ المادة الخامسة :

تحديد المنطقة العازلة المؤقتة وانشطتها :

١ ـ المنطقة العازلة المؤقتة ـ والتى ستتنفذ بها قوة الأمم المتحدة الفصل بين الأفراد المصريين والاسرائيليين ـ ستقام إلى الغرب ـ وبشكل متاخم ـ لخط الانسحاب المؤقت كما تبينه الخريطة رقم (٢) تنفيذ الانسحاب الاسرائيلى والانتشار خلف الانسحاب المؤقت . ويتولى البوليس المدنى المصرى ـ المزود باسلحة خفيفة ـ مهام الامن العادية داخل المنطقة .

٢ ـ تتولى قوة الامم المتحدة ادارة نقاط تفتيش ودوريات استطلاع . ومراكز مراقبة داخل المنطقة العازلة المؤقتة لضمان الالتزام ببنود هذه المادة .

■ المادة السادسة :

التصرف في المنشآت والمعدات الدفاعية العسكرية .

يقرر الطرفان اعداد المنشآت والمعدات الدفاعية العسكرية حسب المبادىء التالية . . .

١ ـ حتى قبل ثلاثة أسابيع من الانسحاب الاسرائيلى من منطقة ما تنظم اللجنة المشتركة عملية تفتيش مشتركة تقوم بها فرق اسرائيلية ومصرية لجميع المنشآت الخاصة للخروج باتفاق حول شروط واجراءات نقل مختلف المبانى والمعدات التى ستتسلم الى مصر بهدف تسوية شروط هذه العملية . . وستعلن اسرائيل في تلك اللحظة عن خططها للتصرف في المنشآت والمعدات الموجودة بها .

٢ ـ تتعهد اسرائيل بأن تسلم لمصر جميع المنشآت الأرضية سليمة وكذلك مشروعات الخدمات العامة والمنشآت . . وخاصة المطارات والطرق ومحطات الضخ والموانى كما تزود اسرائيل مصر بالمعلومات اللازمة لصيانة وتشغيل معدات الخدمة العامة وسوف يسمح لبعض الفرق المصرية بالتعرف على استعمال هذه المعدات لفترة قد تصل الى اسبوعين قبل عملية تسلم مصر لها .

٣ ـ عندما تتخلى اسرائيل عن نقاط مصادر المياه ذات الفائدة العسكرية بالقرب من العريش والطور . . تقوم فرق فنية مصرية بالاشراف على هذه المنشآت والمعدات التى سيأخذونها وفقا لعملية نقل تعدها مسبقا اللجنة المشتركة . . وتقوم مصر بالاستمرار في تأمين تموين جميع نقاط المياه بالكمية العادية من المياه وحتى لحظة انسحاب اسرائيل الاخير خلف الحدود الدولية . الا اذا اتخذت اللجنة المشتركة اجراءات اخرى . . .

٤ ـ تبذل اسرائيل قصارى جهدها لازالة او تدمير جميع الاستحكامات الدفاعية بما فيها الحواجز وحقول الالغام في المناطق والمياه مع رسم الحدود التى تنسحب منها قواتها . . وتراعى اسرائيل في ذلك المبادىء التالية . . .

أ ـ تزال الاستحكامات الدفاعية أولا من المناطق الواقعة بالقرب من المستوطنات والطرق والمنشآت العامة ومشروعات الخدمات الهامة .

ب ـ فيما يتعلق بالحواجز وحقول الالغام التى يستحيل ازالتها أو تدميرها قبل الانسحاب الاسرائيلى تقوم اسرائيل بتزويد مصر والامم المتحدة بالخرائط المفصلة التى تسلم على اكثر تقدير قبل وصول قوات الامم المتحدة بخمسة عشر يوما . . وذلك عن طريق اللجنة المشتركة .

ج ـ يصل سلاح المهندسين المصرى الى كل هذه المناطق بعد قوات الأمم المتحدة للقيام بعملياته فيها وفقا للخطط التى حددتها مصر .

■ المادة السابعة :

اعمال الاستطلاع :

١ ـ تنفذ اعمال الاستطلاع الجوى خلال الانسحاب كما يلى :

أ ـ يطلب كلا الجانبين من الولايات المتحدة ان تواصل طلعات الاستطلاع الجوى وفقا للاتفاقات السابقة حتى اكتمال الانسحاب الاسرائيلى النهائى .

ب ـ الصور الجوية ستغطى مواقع القوات المحددة لمراقبة حجم القوات والاسلحة ولاثبات انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق التى حددتها المادة الثانية من الملحق الاول والمادة الثانية من هذا الملحق الاضافى والخريطتان رقم ٢ ، ٣ وان هذه القوات تمركزت خلف خطوطها .

ح ـ سيتم فقط الابلاغ عن العناصر الرئيسية فى التنظيمات العسكرية لكلا الجانبين كما تحددت فى الملحق الاول وهذا الملحق الاضافى .

٢ ـ يطلب كلا الجانبين ان تواصل البعثة الميدانية التابعة للولايات المتحدة فى سيناء عملياتها وفقا للاتفاقات السابقة حتى يتم الانسحاب الاسرائيلى من المنطقة الواقعة شرقى ممرى الجدى ومتلا وبعد ذلك ينتهى عمل البعثة .

البند الثامن . . ممارسة السيادة المصرية

تستعيد مصر ممارسة سيادتها الكاملة على الاجزاء المحتلة من سيناء بعد الانسحاب الاسرائيلى كما تنص على ذلك المادة الاولى من هذه المعاهدة . □

نص خطاب الرئيس كارتر إلى الرئيس السادات

٢٦ مارس ١٩٧٩

عزيزى السيد الرئيس

أود أن أؤكد لكم ، وذلك رهن باستيفاء الإجراءات الدستورية فى الولايات المتحدة أنه :

فى حالة حدوث خرق أو تهديد بخرق لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، فإن الولايات المتحدة ستقوم ـ بناء على طلب أحد الأطراف أو كليهما ـ بالتشاور مع الأطراف فى هذا الشأن وستتخذ الإجراءات الأخرى التى تراها مناسبة لتحقيق الالتزام بهذه المعاهدة .

وستقوم الولايات المتحدة بعمليات الاستطلاع الجوى بناء على طلب الأطراف طبقا للملحق رقم ١ من هذه المعاهدة .

وتعتقد الولايات المتحدة أن مواد المعاهدة الخاصة بتمركز أفراد الأمم المتحدة فى المنطقة المحدودة التسليح يمكن ويجب أن تنفذ بواسطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وستبذل الولايات المتحدة قصارى جهدها للحصول على موافقة مجلس الأمن على هذا الإجراء ، وإذا لم يتمكن مجلس الأمن من إقامة الترتيبات التى تتطلبها المعاهدة ، فإن رئيس الولايات المتحدة سيكون على استعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إنشاء واستمرار قوة بديلة مقبولة مكونة من دول متعددة .

المخلص

جيمى كارتر

صاحب السعادة

محمد انور السادات

رئيس جمهورية مصر العربية

نص خطاب الرئيس السادات إلى الرئيس كارتر

٢٦ مارس ١٩٧٩

عزيزى السيد الرئيس

استجابة لرجائكم ، أستطيع أن أؤكد أنه فى خلال شهر واحد بعد إتمام انسحاب إسرائيل إلى الخط المؤقت طبقا لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، فإن مصر سوف ترسل سفيرا مقيما لدى إسرائيل ، وسوف تستقبل سفيرا إسرائيليا مقيما بمصر .

الرئيس
البيت الأبيض

المخلص
محمد أنور السادات

نص خطاب الرئيس كارتر إلى رئيس وزراء إسرائيل

٢٦ مارس ١٩٧٩

عزيزى السيد رئيس الوزراء

لقد تلقيت كتابا من الرئيس السادات يفيد بأنه فى خلال شهر من إتمام إسرائيل لإنسحابها إلى الخط المؤقت فى سيناء طبقا لما تقضى به معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، فإن مصر ستوفد سفيرا مقيما فى إسرائيل وستستقبل سفيرا إسرائيليا مقيما بمصر .

وسأكون ممتنا إذا ما أكدتم لى أن هذا الإجراء يعد مقبولا من حكومة إسرائيل .

السيد مناحم بيجين
رئيس وزراء دولة إسرائيل

المخلص
جيمى كارتر

نص خطاب بيجين إلى الرئيس السادات

٢٦ مارس ١٩٧٩

عزيزى السيد الرئيس

يؤكد هذا الخطاب أن كلا من مصر وإسرائيل قد اتفقتا على ما يلى .

تستذكر حكومتا مصر وإسرائيل انهما قد اتفقتا فى كامب ديفيد ووقعتا فى البيت الأبيض يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ الوثائق المرفقة والمعنونة « إطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد » و « إطار لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل » .

وبغية التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وفقا للإطارين المشار إليهما انفا تشرع مصر وإسرائيل فى تنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة . وقد اتفقتا على بدء المفاوضات خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام . ووفقا لـ « إطار السلام فى الشرق الأوسط » فإن المملكة الأردنية الهاشمية مدعوة للاشتراك فى المفاوضات . ولكل من وفدى مصر والأردن أن يضم فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين أخرين باتفاق مشترك . وهدف المفاوضات هو الاتفاق قبل إجراء الانتخابات على الترتيبات الخاصة بإقامة سلطة الحكم الذاتى المنتخبة (المجلس الإدارى) . وتحديد سلطاتها ومسئولياتها ، والاتفاق على ما يرتبط بذلك من مسائل اخرى . وفى حالة ما إذا قرر الأردن عدم الاشتراك فى المفاوضات فستجرى المفاوضات بين مصر وإسرائيل .

وتتفق الحكومتان على أن تتفاوضا بصفة مستمرة وبحسن نية من أجل الانتهاء من هذه المفاوضات فى اقرب تاريخ ممكن . كما تتفق الحكومتان على أن الغرض من المفاوضات هو إقامة سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة من أجل تحقيق الحكم الذاتى الكامل للسكان

ولقد حددت مصر وإسرائيل لنفسيهما هدفا للانتهاء من المفاوضات خلال عام واحد بحيث يتم إجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن بعد أن يكون الأطراف قد توصلوا إلى اتفاق . وتنشأ سلطة الحكم الذاتى المشار إليها فى « إطار السلام فى الشرق الأوسط » وتبدأ عملها خلال شهر من انتخابها ، واعتبارا من هذا التاريخ تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية . ويتم سحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتى محلها كما هو منصوص عليه فى « إطار السلام فى الشرق الأوسط » . وحينئذ يتم إنسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة وإعادة توزيع القوات الإسرائيلية المتبقية فى مواقع أمن محددة .

ويؤكد هذا الخطاب أيضا مفهومنا بأن حكومة الولايات المتحدة ستشترك إشتراكا كاملا فى كافة مراحل المفاوضات .

مع خالص التحية

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
محمد انور السادات

عن حكومة
إسرائيل
مناحم بيجين

رسالة رقم (٢)

إلى رئيس الوزراء بيجين من الرئيس كارتر :

احيطكم علما هنا أنكم أبلغتموني بما يلي :

(أ) أنكم ستفسرون وتفهمون عبارات « الفلسطينيين » أو « الشعب الفلسطيني » الواردة في كل فقرة من وثيقة إطار التسوية المتفق عليه باعتبارها تعني « عرب فلسطينيون » .

(ب) أن الحكومة الإسرائيلية ستفهم تعبير « الضفة الغربية » في أي فقرة يرد فيها من وثيقة إطار التسوية على أنه يعني « يهودا والسامرة » .

□ □ □

١٠ ـ من هارولد براون إلى عيزر وايزمان ـ ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٧٨ م :

عزيزي السيد الوزير :

إن الولايات المتحدة تدرك أنه ، فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيتين اللتين تم التوصل إليهما في كامب ديفيد ، فإن إسرائيل تنوي بناء قاعدتين جويتين عسكريتين في موقعين ملائمين في النقب ، لتحلا محل القاعدتين الجويتين الموجودتين في أيتام وإيتزيون ، واللتين ستخليهما إسرائيل بموجب معاهدة السلام التي ستعقد بين مصر وإسرائيل . وأننا ندرك أيضا الإلحاحية الخاصة ، والاسبقية التي تعلقها إسرائيل على تجهيز القاعدتين الجديدتين في ضوء قناعتها بأنها لا يمكنها أن تترك قاعدتي سيناء الجويتين بصورة آمنة حتى تكون القاعدتان الجديدتان قادرتين على العمل .

اقترح أن تتشاور حكومتنا حول مدى تكاليف القاعدتين الجويتين ، بالإضافة إلى أشكال المساعدة التي قد تقدمها الولايات المتحدة على نحو ملائم في ضوء المشاكل الخاصة التي قد تبرز من تنفيذ هذا المشروع على أساس عاجل .

إن الرئيس على استعداد للسعي للحصول على موافقة الكونجرس اللازمة لمثل هذه المساعدة ، كما قد تجرى الموافقة عليها من قبل الجانب الامريكي نتيجة هذه المفاوضات .

المخلص

التوقيع

هارولد براون

قائمة

المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر :-

1- الوثائق:

أ- الوثائق غير المنشورة :-

❖ الوثائق غير المنشورة باللغة العربية :-

وزارة الدفاع : وثائق هيئة البحوث العسكرية لفترة الإعداد والتخطيط لحرب أكتوبر :-

- ملف الوثائق العسكرية للعمليات جرانيت ، خطة العملية والمذكرة الإيضاحية ، هيئة عمليات القوات المسلحة ، يوليو 1971 .
- ملف الوثائق العسكرية للعمليات التعرضية جرانيت المعدلة [التي نفذت في حرب أكتوبر 1973] – الجزء الأول [التخطيط للحرب] – خطة العملية والمذكرة الإيضاحية ، هيئة عمليات القوات المسلحة أفرع التخطيط ، مارس 1973 ، حفظ عام 1981 .

نقلا عن عبد الرحمن الهواري ، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء الجولات العربية الإسرائيلية [أكاديمية ناصر : كلية الحرب العليا ، رسالة دكتوراه في فلسفة العلوم العسكرية ، تاريخ عسكري و استراتيجية عسكرية 1988] .

محفوظات دار الوثائق القومية :-

- وثائق وزارة الخارجية أرشيف سري جديد ، وثائق مشروع الدفاع العربي المشترك ، محفظة 577 ، ملف 140/139 /5 ، بتاريخ 1955 .
- وثائق وزارة الخارجية أرشيف سري جديد ، الإخوان المسلمون ، محفظة 34 ، ملف 1/7/2 سري بتاريخ 1954 .
- وثائق وزارة الخارجية أرشيف سري جديد ، متابعة إسرائيل العمل لتحويل مجرى نهر الأردن و العمل العسكري المضاد ، محفظة 575 ، ملف 2/139/140 سري بتاريخ1961 .

❖ الوثائق غير المنشورة باللغة الأجنبية :-

- Foreign office : Vol , 13 , No 371 /53341 , 1946 .
- Foreign office : Vol , 58 , No 371 /180646 , 1965 .

ب ـ الوثائق المنشورة :

❖ **الوثائق المنشورة باللغة العربية :-**

- وزارة الخارجية ، مبادرات السلام التي قام بها الرئيس محمد أنور السادات [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية 1977] .
- وزارة الخارجية ، معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل وملحقاتها والاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعان في واشنطن 26 مارس 1979 [القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية 1979] .
- وزارة الخارجية ، وثائق تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية و دولة إسرائيل [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية 1983] .
- وزارة الإعلام ، مجموعة خطب وأحاديث وتصريحات الرئيس محمد أنور السادات 1970 - 1981 [القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات ، د ـ ت] .
- مجلس الشعب ، مضابط مجلس الشعب خلال الفترة (75 – 1979) ،[القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية] .
- وثائق حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ، إعداد ويليام بير ، ترجمة ، خالد داود [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 2004] .

❖ **الوثائق المنشورة باللغة الأجنبية :-**

- American Foreign Policy , Basic Documents [1977 – 1980] , Department of State , Washington , 1983 .
- American Foreign Relations 1971, A Documentary Record : Continuing the Series . (Documents on American Foreign Relations) , Edited by , Stebbins , Richard p . , and Adam Elaine p . A Council on Foreign Relations Book , [New York ; University press, 1976] .
- American Foreign Relation 1973 , A Documentary Record : Continuing the Series Documents on American Foreign Relations , Stebbins , Richard P ., & Adam Elaine P . [eds.] , A Council on Foreign Relations Book , [New York : University Press , 1976] .
- American Foreign Relation 1975 , A Documentary Record : Continuing the Series . Documents on American Foreign Relations , the United States in World Affairs ,

Stebbins , Richard P., & Adam , Elaine P . [eds.] , a Council on Foreign Relations Book , [New York University Press , 1977] .

- American Foreign Relation 1977 , A Documentary Record : Continuing the Series , Documents on American Foreign Relations , the United States in World Affairs , Adam , Elaine P. [eds.] , A Council on Foreign Relations Book , [New York University Press , 1979] .
- American Foreign Relation 1978 , A Documentary Record : Continuing the Series , Documents on American Foreign Relations , the United States in World Affairs , Adam , Elaine P. [eds.] , A Council on Foreign Relations Book , [New York University Press , 1979] .

2: المذكرات :-

❖ مذكرات باللغة العربية :

- أشرف غربال : صعود وانهيار علاقات مصر وأمريكا : الاتصالات السرية مع عبد الناصر والسادات [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 2004] .
- إسماعيل فهمي : التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط [القاهرة : مكتبة مدبولي ط1 1985] .
- بطرس بطرس غالي : طريق مصر إلى القدس : قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 1997] .
- جولدا مائير : قصة حياتي ، اعترافات جولدا مائير ، ترجمة محمود عزمي [بيروت : مؤسسة دار التعاون . د . ت] .
- جيمي كارتر : الحفاظ على الإيمان ، ترجمة شبيب بيضون [بيروت : دار الفارابي ط1 1985] .
- جيهان السادات : شاهدة على عصر السادات [القاهرة : دار الشروق ط1 2002] .
- حسن التهامي : حسن التهامي يفتح ملفاته من احتلال فلسطين إلى كامب ديفيد : عبد الناصر .. السادات و سكين المخابرات الأمريكية ، بقلم محمد سعد العوضي [القاهرة : دار ديوان ط 1998] .
- دافيد اليعازر : مذكرات دافيد اليعازار، ترجمة رفعت فودة [بيروت : دار المعارف ، د . ت] .
- سامي شرف : سامي شرف : رجل المعلومات الذي صمت طويلا يتحدث ؛ عبد الناصر كيف حكم مصر ، بقلم / عبد الله أمام [القاهرة : مكتبة مدبولي الصغير ط1 1996] .
- سايروس فانس : خيارات صعبة [بيروت : المركز العربي للمعلومات ط2 1984] .
- سعد الدين الشاذلي : حرب أكتوبر [باريس : منشورات الوطن العربي ط2 1980] .
- صادق الشرع : حروبنا مع إسرائيل (1948 – 1973) معارك خاسرة وانتصارات ضائعة [عمان : دار

- سايروس فانس : خيارات صعبة [بيروت : المركز العربي للمعلومات ط2 1984] .
- سعد الدين الشاذلي : حرب أكتوبر [باريس : منشورات الوطن العربي ط2 1980] .
- صادق الشرع : جردينا مع إسرائيل (1948 – 1973) معارك خاسرة وانتصارات ضائعة [عمان : دار الشرق ط1 1997] .
- ضياء الدين داود : سنوات عبد الناصر وأيام السادات [القاهرة : دار الخيال ط1 1998] .
- عبد اللطيف البغدادي : مذكرات عبد اللطيف البغدادي ج1 [القاهرة : المكتب المصري الحديث ط1 1977] .
- عبد المنعم خليل : حروب مصر المعاصرة ، من أوراق قائد ميداني [القاهرة : دار المستقبل العربي ط1 1990] .
- عبد المنعم واصل : الصراع العربي – الإسرائيلي [القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ط1 2002] .
- عبد المنعم عبد الرؤوف : أرغمت فاروق على التنازل عن العرش [القاهرة : الزهراء للإعلام العربي ط2 1989] .
- عصمت عبد المجيد : مذكرات دبلوماسي ، زمن الانكسار والانتصار [القاهرة : دار الشروق ط1 1998] .
- على صبري : على صبري يتذكر بصراحة عن السادات ، بقلم / عبد الله أمام [القاهرة : دار الخيال ط1 1999] .
- عيزرا وايزمان : الحرب من أجل السلام ، ترجمة غازي السعدي [عمان : دار الجليل ط1 1984] .
- فلاديمير فينوجرادوف : مصر في زمن الإبهام ؛ مذكرات سفير الاتحاد السوفياتي في مصر [دمشق : دار الحصاد للنشر والتوزيع ط1 2000] .
- كمال حسن على : محاربون ومفاوضون [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 1986] .
- كمال حسن على : مشاوير العمر : أسرار وخفايا 70 عاماً من عمر مصر في الحرب والمخابرات والسياسة [القاهرة : دار الشروق ط2 1994] .
- محمد إبراهيم كامل : السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط2 2003] .
- محمد أنور السادات : البحث عن الذات : قصة حياتي [القاهرة : المكتب المصري الحديث ط1 1978]
- محمد أنور السادات : أسرار الثورة المصرية [بيروت : دار معتوق د.ت]
- محمد حافظ إسماعيل : أمن مصر القومي في عصر التحديات [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة النشر ط1 1987]
- محمد عبد الغني الجمسي : حرب أكتوبر 1973 [باريس : المنشورات الشرقية ط1 1989] .
- محمد فوزي : الإعداد لمعركة التحرير ج1 [القاهرة : دار المستقبل العربي ط2 1999] . استراتيجية المصالحة ج2 [القاهرة : دار المستقبل العربي ط1 1986] .

إسماعيل
- محمد عبد الغني الجمسي : حرب أكتوبر 1973 [باريس : المنشورات الشرقية ط1 1989] .
- محمد فوزي : الإعداد لمعركة التحرير ج1 [القاهرة : دار المستقبل العربي ط2 1999] . استراتيجية المصالحة ج2 [القاهرة : دار المستقبل العربي ط1 1986] .
- محمود رياض : البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط 1948 – 1978 ؛
- محمود رياض : ج1 ، الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل ، ج2 ، أمريكا والعرب [القاهرة : دار المستقبل العربي ط1 1986] .
- مراد غالب : مع عبد الناصر والسادات : سنوات الانتصار وأيام المحن [القاهرة : مركز الأهرام ط1 2000] .
- موشي دايان : رؤية شخصية للمباحثات المصرية الإسرائيلية [القاهرة : وزارة الإعلام ؛ الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ، كتب مترجمة رقم 764 مطابع الأهرام التجارية د . ت]
- موشي دايان : الفاشية : يوميات قادة العدو ، ترجمة جوزيف صغير [بيروت : دار المسيرت ، د . ت] .
- هنري كيسنجر : سنوات البيت الأبيض ج4 [1968 – 1973] ترجمة خليل فريجات [دمشق : دار طلاس ط5 1996] .
- هنري كيسنجر : الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا ، ترجمة مالك فاضل [القاهرة : وزارة الإعلام ، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات كتب مترجمة (رقم 741) د . ت]

❖مذكرات باللغة الإنجليزية :

Nixon , Richard M .	:	The Memoirs of – Richard Nixon [New York : Simon and Schuster , 1978] .
Herzog ,Chaim .		The Arab – Israeli Wars : War and Peace in the Middle East . [New York : Random House , 1982]
Kissinger , Henry		Years of upheaval , [Boston : Little Brown , and Co.1982] .
	:	Years of Renewal : The concluding volume of his memoirs [New York : Simon and Schuster , 1999] .

3- الدوريات :-

- جريدة آخر ساعة [2008]
- جريدة الأهرام [1971- 1979]
- جريدة الأهرام الاقتصادي [1978 - 1979]
- جريدة الأهالي [1978 ، 1982]
- مجلة السياسة الدولية [1971 - 1981]
- مجلة الدعوة [1977- 1981]
- جريدة الشعب [1981 - 1982]
- مجلة الشرق الأوسط [2008]
- مجلة شؤون فلسطينية [1987]

4. الرسائل العلمية :--

- أميرة الشنواني : سلاح البترول ودورة في حرب أكتوبر ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 1990 .
- أميرة حسين كمال : التنافس الأمريكي السوفياتي في منطقة الخليج من عام [1953- 1981] رسالة ماجستير ، قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة عين شمس 2010 .
- بسيوني محمد الخولي : سياسة الدولتين العظميين تجاه الشرق الأوسط [73 – 1978] رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة 1985 .
- حماده حسني أحمد : الاتحاد الاشتراكي العربي ودوره في الحياة السياسية في مصر [1962 – 1976] رسالة دكتوراه ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس 2003 .
- مينا ملاك عازر : علاقة مصر بالقوتين الأعظم [67 – 1977] رسالة ماجستير ، قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة عين شمس 2009 .
- هند فرحان سيد : العلاقات المصرية العربية (1967 - 1973) ، رسالة ماجستير ، كلية البنات / آداب / جامعة عين شمس ، 2010 .

ثانيا:المؤلفات والدراسات:-

❖المؤلفات والدراسات باللغة العربية :-

ابراهيم قاعود : عمر التلمساني شاهدا على العصر : الإخوان المسلمون في دائرة الحقيقة الغائبة [القاهرة : دار المختار الإسلامي ط 1983] .

أحمد حمروش : غروب يوليو [القاهرة : دار المستقبل العربي ط1 1987] .

أحمد طرابين : التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط1 1978] .

السيد أمين شلبي : الوفاق الأمريكي السوفياتي [1963 – 1976] ، [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ط 1981] .

لهيثم الأيوبي : اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء [بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط1 1975] .

لياس شوفاني : طريق بيجن إلى القاهرة ؛ من تسوية إلى حلف [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1 1978] .

أمين مصطفى : الاتصالات السرية العربية الصهيونية [القاهرة : دار الوسيلة للطباعة والنشر ط 1993] .

أمين هويدي : الفرص الضائعة [بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط1 1992] .

أمين هويدي : الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط 2 1987] .

أمين هويدي : أضواء على أسباب نكسة 1967 وعلى حرب الاستنزاف [بيروت : دار الطباعة والنشر ط1 1975] .

أمين هويدي : لعبة الأمم في الشرق الأوسط : نحن وأمريكا وإسرائيل [القاهرة : دار المستقبل العربي ط 1990] .

إدجار أوبالانس : الحرب في اليمن : دراسة في الثورة والحرب حتى عام 1970 ، ترجمة و دراسة / عبد الخالق لاشين [الدوحة : مركز الوثائق و الدراسات بجامعة قطر ط1 1985] .

إيان بلاك ، بيتي موريس : حروب إسرائيل السرية ، تاريخ الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية ، ترجمة عمار جولاق ، عبد الرحيم الفرا [عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ط1 1992] .

باتريك سيل : الأسد ؛ الصـراع في الشرق الأوسط [بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط 1997].

بدر عبد العاطي : الكيان الفلسطيني من بيجن إلى نتانياهو [القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ط 1997] .

بهجت قرني وعلي الدين هلال : السياسة الخارجية للدول العربية ، ترجمة سعيد عوض [القاهرة : مركز الدراسات السياسية ط 1994] .

جعفر عبد السلام : معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية [القاهرة : دار نهضة مصر للطباعة والنشر ط1 1980] .

جمال على زهران : السياسة الخارجية لمصر 1970 – 1981 [القاهرة : مكتبة مدبولي ط 1987]
.

جميل مطر : النظام الإقليمي العربي ؛ دراسة في العلاقات السياسية [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط6 1999] .

جورج بول ؛ دجلاس بول : أمريكا و إسرائيل علاقات حميمة ؛ التورط الأمريكي مع إسرائيل 1947 حتى الآن ، ترجمة محمد زكريا إسماعيل [بيروت : بيسان للنشر والتوزيع د . ت] .

حازم هاشم : المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصري [القاهرة : دار المستقبل العربي ط1 1986] .

حسن أبو طالب : علاقات مصر العربية ؛ رحلة السادات [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط 1998] .

حسن البدري وآخرون : حرب رمضان : الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة [القاهرة : الشركة المتحدة للنشر ط1 1974] .

حمدي فؤاد : الحرب الدبلوماسية بين مصر و إسرائيل من القرار 242 إلى اتفاقية سيناء الثانية [بيروت : دار القضايا ط1 1976] .

دافيد داوانتج وجاري هيرمان : حرب بلا نهاية وسلام بلا أمل ، ترجمة هيئة الاستعلامات كتب مترجمة رقم 741 [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للاستعلامات د . ت] .

دافيد هيرست : البندقية وغصن الزيتون : جذور الصراع في الشرق الأوسط ، ترجمة عبد الرحمن أياس [بيروت : شركة رياض الريس ط1 2003] .

دان تشيرجي : أمريكا والسلام في الشرق الأوسط ، ترجمة محمد مصطفى غنيم [القاهرة : دار الشروق ط 1993] .

رشيد الخالدي : الاتحاد السوفياتي وكامب ديفيد [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1

. [1986

زكريا حسين : العرب إلى أين ؛ الصراعات العربية في القرن العشرين [القاهرة : المكتب العربي الحديث ط1 1996] .

سعد التائه : مصر بين عهدين (1952 – 1970) ، (1970 – 1981) [بيروت : دار النضال للطباعة والنشر ط1 1982] .

سعد الدين إبراهيم : كيسنجر وصراع الشرق الأوسط [بيروت : دار الطليعة ط1 1975] .

سعد الدين إبراهيم : مصر تراجع نفسها [القاهرة : دار المستقبل العربي ط1 1983] .

سعد الدين إبراهيم وآخرون : مصر والعرب 1967 – 1982 [القاهرة : مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية ط 1984] .

سيد جاد : الحرس الحديدي : كيف كان الملك فاروق يتخلص من خصومه [بيروت : الدار اللبنانية المصرية ، ط1 1993] .

صلاح العقاد : السادات وكامب ديفيد الاتفاقات وأصولها التاريخية [القاهرة : مكتبة مدبولي ط1 1984] .

طه المجدوب : سنوات الإعداد وأيام النصر [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 1999] .

طه المجدوب : هزيمة يونيو ، حقائق وأسرار [القاهرة : دار الهلال د . ت] .

عادل حسين : الاقتصاد المصري من الاستقلال إلي التبعية ج2 [القاهرة : دار المستقبل العربي ط2 1982] .

عادل حسين : العلاقات الاقتصادية بين مصر و إسرائيل [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1 1984] .

عاطف قبرص : الآثار الاقتصادية لاتفاقات كامب ديفيد [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1 1982] .

عبد العليم محمد : مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي : دراسة مقارنة لبعض الأنماط والمشكلات [القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ط 1996] .

عبد العليم محمد : الخطاب الساداتي ، تحليل الحقل الأيديولوجي للخطاب الساداتي [القاهرة : كتاب الأهالي رقم 27 د . ت] .

عدنان السيد حسين : عصر التسوية ؛ سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية [بيروت : دار

النفائس للطباعة والنشر ط1 1990] .

علي الدين هلال وآخرون : دراسات في السياسة الخارجية من ابن طولون إلى السادات [القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية : مكتبة النهضة المصرية ط 1978] .

مؤسسة الدراسات الفلسطينية : المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، نصوص وردود أفعال [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1 1979] .

محسن عوض : مصر و إسرائيل ، خمس سنوات من التطبيع [بيروت : دار المستقبل العربي ط 1984] .

محسن عوض : الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع الدول العربية [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط1 1988] .

محسن عوض وسيد البحراوي : أربعة سنوات على التطبيع الثقافي بين مصر و إسرائيل [عمان : د . ن ط 1984] .

محمد الطويل : لعبة الأمم والسادات [القاهرة : الزهراء للأعلام العربي ط1 1988] .

محمد حسنين هيكل : أكتوبر 73 ، السلاح والسياسة [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 1993] .

محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل : لمواصف الحرب ولمواصف السلام ج3 [القاهرة : دار الشروق ط4 1996] .

محمد حسنين هيكل : حديث المبادرة [القاهرة : دار الشروق ط1 1997] .

محمد حسنين هيكل : وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي العام الاشتراكي [القاهرة : دار الشروق ط1 2003] .

محمد حسنين هيكل : خريف الغضب : قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات [القاهرة : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط7 1993] .

محمد حسنين هيكل : الزلزال السوفيتي [القاهرة : دار الشروق ط2 1990] .

محمد حسنين هيكل : الحل والحرب [القاهرة : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط7 1988] .

محمد عبد العزيز ربيع : المعونات الأمريكية لإسرائيل [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط1 1990] .

محمود سويد : من كامب ديفيد إلى المعاهدة ؛ خلفية القرار الإسرائيلي [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1 1989] .

ممدوح محمود منصور : الصراع الأمريكي – السوفيتي في الشرق الأوسط [القاهرة : مكتبة مدبولي ط

. [1995

مدحت بسيوني : فاروق و الحرس الحديدي : أخطر تنظيم سري مسلح قبل ثورة يوليو [القاهرة : مؤسسة التعاون للطبع و النشر ط1 1997] .

موسى صبري : السادات الحقيقة والأسطورة [القاهرة : المكتب المصري الحديث ط2 1985]

نبيل محمود عبد الغفار : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي ، أكتوبر 1973 حتى سبتمبر 1978 [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ط1 1982] .

نور الدين كمال صالح : دوافع الصراع العربي – الإسرائيلي ومحاولات التسوية المستحيلة في اتفاقيتي كامب ديفيد [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط1 2005] .

هالة أبو بكر سعودي : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي 67 – 1973 [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط2 1986] .

هالة مصطفى : الدولة والحركة الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك [القاهرة : مركز المحروسة ط1 1996] .

هيلين كارير وانكوس : السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط 1955 – 1975 ، ترجمة عبد الله اسكندر [بيروت : دار الكلمة العربية ط2 1983] .

وليام . ب . كوانت : عملية السلام ؛ الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ 1967 [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط 1994] .

وليام . ب . كوانت : عقد من القرارات الحاسمة ، ترجمة هيئة الاستعلامات [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للاستعلامات د . ت] .

وليام .ب . كوانت [محرر] : كامب ديفيد بعد 10 سنوات [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 1989] .

وليام بيير : أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ، ترجمة خالد داود [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 2004] .

❖المؤلفات والدراسات باللغة الأجنبية :-

Armesto, Felipe Fernandez		Sadat and His Statecraft . London : Kensal Press 1982 .
Baker Raymond , William	:	Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat . Combridge , Mass : Harvard University Prss , 1978 .
Cooper , Mark	:	The Transformation of Egypt . London : Crom Helme , 1982
Dawisha , A . I	:	Egypt in the Arab World : the Elements of Foreign Policy , London : The Macmillan Press LPD . 1976 .
Dawisha , Karen	:	Soviet Foreign Policy Toward Egypt . London : The Macmillan Press , 1979 .
Dekimejian , Richard Hrair	:	Political Leader ship : Egypt , Israel , Lebanon . Albany N ,y : State University of New York Press , 1975 .,
Dessouki , Ali E. Hellal	:	The foreign police of Arab States , New York : Westview Press 1984 .
Dessouki , Ali E. Hellal	:	Policy making in Egypt , Acase Study of the open-door economic policy , Social problems, Cairo ; American University in Cairo 1981 .
Eidelberg , Paul	:	Sadat's Strtegy. Quebec : Dawn Publisning Company , 1979
Eisenberg , Laura Zittrain	:	Negotiating Arab – Israeli Peace : Pattern , Problems , Possibitites . Indiana University Press , 1998 .
Feldman, shai	:	Israel Nuclear Deterrence Strategy for the 1980s . New York : Columbia University Press 1982 .
Freedman , Robert Owen	:	Soviet Policy Toward the Middle East Since 1970 ; New York : Praeger , 1982 .
Friedlander , Melvin A .	:	Sadat and Begin the Domestic Politics of Peace Making . New York : Westview Press , 1983 .
Galal , El Rashidi	:	The Arabs and The World of the Sevenities , Vikes publishing House Pvt . LTD , 1977 .

publishing House Pvt . LTD , 1977 .

Gray , Robert C . : American Foreign Policy Since Detente . New York : Harper and Row Publishers , 1985 .

Heffernan , Patrick O . : Mass Media and America Foreign Policy : Insider Prspectives on Global Journalism and Foreign Policy Process , Ablex Publishing Corporation 1991 .

Heydemann , Steven : War institutions and Social change in the Middle East . University of Californian Press , 2000 .

Hinnebush , Raymond : Egyptian politics Under Sadat , The Post Populist Development of an Authoritarian Modernizing State , London : Cambridge University Press , 1985 .

Hirst , David and Irene Beeson : Sodat . London : Faber and faber , 1981 .

Hopwood, Derek : Egypt politiecs and society (1945–81) London : George Allen Sunwin 1982 .

IKram , Khalid : Egypt Economic Management in a period transition , London : The John Hopkins University Press , 1980 .

Israeli , Raphael R . : The Public Diary of President Sadat , Part one / the Road to War (October 1970 – Ocpober 1973) .

Israeli , Rapnael R . : The Public Diary of President Sadat , Part two / the Road to Diplomacy : The continuation of War by other means (November 1973 – Mag 1975) . Leiden , E . G . Brill , 1979 .

Kalb, Marevin and Bernard kalb : Kissinger . Boston : Little , Brown and Co . , 1974 .

Kaufman Burton I . : The Arab Middle East and The United States : Inter - Arab Rivalry and Superpower Diplomacy . New York : Simon and Schuster Macmillan , 1996 .

Kaup , Mark and Craig Natimc (eds), : The Soviet Union and the Middle East in The 1980's: Lexington Mas , Lexington Books , 1983 .

Kays , Doreeen	:	Frogs and Scorpions : Egypt , Sadat and the Media . London : Frederick Muller limited , 1984 .
Lesch , David w .	:	The Middle East and the United States : A Historical and Political Reassessment . Oxford : Westview Press , 1996 .
Mafli , Mohamed Ahmad	:	United States Foreign Policy toward Egypt under Sadat (1970 – 1981) . University of California , Riverside . 1983 .
Mclaurin R .	:	The Middle East in Soviet Policy , lexington , Mass . lexington , Books . 1979.
Moore , John Norton	:	The Arab – Israeli Conflict : vol . 111 , Documents , Princeton University press , 1974 .
Quantadt , William B .	:	Camp David : Peace making and Politics . Washington . D . C. : The Brookings Institution , 1993 .
Quantadt , William B .	:	The United States and Egypt [An Essay on Policy] . The Brookings institution , Ist. published , The American University in Cairo Press , 1990 .
Raymond , William Baker		Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat , Combridge Mass : Harvard University press , 1978 .
Raymond , William Baker	:	Sadat and After , strugyles for Egypt's Poetical Soul , Mass achusetts , Harvard University press , 1983 .
Rubin , Barry	:	From War to Peace : Arab – Israeli Relations 1973 – 1993 . New York University press , 1994 .
Rubinstein , Alvin Z .	:	Red star on the Nile : The Soviet – Egyptian Influence Relationship Since the June War , Princeton , N . J . ; Princeton University Press , 1977 .
Rubinstein , Alvin Z .	:	The Arab – Israeli Conflict , Perspectives New York : Praeger , 1984 .
Shoukri Ghali	:	Egypt portrait of President . Landon : Zed Press . 1981 .
Smith , Charles D .	:	Palastine and the Arab – Israeli Conflict . New York : Martin's Press 1996 .

Spanier, John	:	Games Nations Play : Seventh Edition . Congressional Quarterly Inc ., 1990 .
Stein, Kenneth W .		Heroic Diplomacy ; Sadat , Kissinger , Carter , Begin and the Quest for Arab – Israeli Peace , Routladge , New York , London , 1999 .
Strong , Robert A .	:	Working in The World : Jimmy Carter and Making of American Foreign Policy . Louisiana State University Press , 2000 .
T . G . Fraser	:	The Middle East (1914 – 1979) : Documents of Modern History . New York : Martin's Press , 1980 .
Water bury , Jonn	:	Egypt of Nasser and Sadat the Political Economy of Tow Regimes . Princeton University Press , 1983 .
Worth , Richard	:	Israeli and Arab States , New York : Franklin Watts , 1983 .
Yeho shafat , Harkabi	:	Arab Strategies and Israel's Response . New York : The Free Press . 1977 .

ملخص الرسالة

كان تولي السادات الحكم وانتخابه رئيسا للجمهورية إيذانا ببدء مرحلة جديدة في تاريخ مصر الحديث . لتمايز الحقبة الساداتية بخصوصية شديدة كنموذج فريد لنظام حكم لم تعهده مصر من قبل ؛ لما شهدته السياسة المصرية داخليا وخارجيا من تغييرات جذرية فتحت الطريق أمام سلسلة من التطورات المتلاحقة التي لا نزال نلمسها حتى الوقت الراهن . لتعد تلك الفترة من أخطر مراحل التاريخ السياسي المصري المعاصر بشكل خاص ، وأهم وأخطر مراحل تطور الصراع العربي - الإسرائيلي بشكل عام . لما شهدته السياسة المصرية من تطورات جذرية على الصعيد الخارجي وبخاصة تجاه الصراع العربي / الإسرائيلي وقبول النهج السلمي في التعامل المباشر مع إسرائيل والانتقال من معسكر المواجهة إلى استراتيجية المصالحة وما تبع ذلك من إجراءات وخطوات عملية ، في ظل تغييرات شاملة شهدتها مصر خلال عقد السبعينيات .

و من هذا المنطلق تدور الدراسة حول شخصية السادات وإلقاء الضوء عليها للوقوف على دوافعها وأهدافها لاتخاذ القرار، فهي تعد مفتاح فهم السياسة المصرية داخليا وخارجيا لمدى تأثير وانعكاس دور السادات على مسار الأحداث وتطورها ، نظراً لأن السياسة المصرية تستند في المقام الأول بالتركيز على دور الزعيم الفرد في ظل ضعف المؤسسات الرسمية وهامشية تأثيرها على صانع القرار ، وتلاشي تفاعل القوى السياسية والعناصر التنظيمية والبنائية في النظام السياسي . لتمثل شخصية السادات محورا هاما لطرح وتحليل أحداث الفترة التاريخية وتوجهات سياسته وإبراز دوره في السياسة الخارجية من خلال رصد وتحليل تسلسل موضوعاتها و تطور مسارها وتوجهاتها بشأن الصراع العربي الإسرائيلي للوقوف على دوافع وتداعيات القبول بالتسوية المنفردة مع إسرائيل وشروط هذه التسوية وتأثيرها على قضايا العمل الوطني و ارتباطات مصر الإقليمية والدولية ؛ لمدى انعكاس رؤيته الذاتية على مسار تلك السياسة وتوجهاتها خلال تلك الحقبة الحرجة من تاريخ مصر المعاصر وتاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي والمنطقة بأسرها. ولا يعني ذلك إغفال السياسة الداخلية كلية ، وإنما سيتم إلقاء الضوء عليها حسب ما يقتضيه السياق العام للدراسة .

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الدراسة إلى تمهيد وخمسة فصول وخاتمة على النحو التالي :-

حيث يركز الفصل التمهيدي: على معالجة وتحليل التكوين الاجتماعي و السياسي للسادات بإلقاء الضوء على النشأة والتكوين العلمي والثقافي للشخصية من خلال تتبع تنشئة السادات وتطور شخصيته وأهم ملامحها ؛ بهدف فهم وتحليل سلوكه السياسي وتوجهاته منذ بدء نشاطه السياسي وخلال الوظائف التي شغلها طوال العهد الناصري ومدى انعكاس ذلك على سياسته الخارجية بعدما أصبح رئيسا للجمهورية . في إطار تطور الصراع

العربي / الإسرائيلي وسياسة مصر الخارجية تجاهه ؛ بغرض فهم وتحليل تاريخ مصر السياسي خلال العهد الساداتي ومدى مساهمة الحقبة الناصرية في توجه سياسة السادات خلال عقد السبعينات .

وتدور أحداث الفصل الأول / السادات رئيسا للجمهورية و التوجه نحو عقد سلام منفرد مع إسرائيل : حول خطوات السادات وتوجهه نحو عقد سلام منفرد مع إسرائيل سواء خلال الفترة الانتقالية لعهد السادات [1970 ـ 1973] بدءا بتولي السادات السلطة ومحاولات تثبيت أركان الحكم ودعائم النظام الساداتي على نحو يضمن للسادات الانفراد بالسلطة واتخاذ القرار و إمكانية الشروع في تحسس طريق التسوية السياسية وطرح المبادرات للحل الجزئي في إطار علاقات مصر بالقوتين العظميين و دورهما في معالجة الصراع الإقليمي . ووصولا إلى حرب أكتوبر لتمثل حدا فاصلا بين مرحلة سابقة وأخرى لاحقة للحقبة الساداتية وكيفية مساهمتها لرسم ملامح عملية السلام وبدء دبلوماسية ما بعد الحرب من خلال رصد وتحليل الإجراءات التمهيدية وخطوات السادات العملية للتوجه نحو عقد سلام منفرد مع إسرائيل و بدء عملية التسوية التي تصدرتها اتفاقية سيناء الثانية .

أما الفصل الثاني / مبادرة القدس و زيارة السادات لإسرائيل ما بين الدوافع و التداعيات : فيعالج بالرصد والتحليل دوافع و ملابسات مبادرة القدس و زيارة السادات لإسرائيل وتداعياتها على مسار المباحثات السياسية حتى عشية قمة كامب ديفيد .

واستكمالا لسلسلة المباحثات يطرح الفصل الثالث / اتفاقات كامب ديفيد : من خلال تتبع مباحثات قمة كامب ديفيد وإداراتها على امتداد يومياتها الثلاثة عشر بالرصد والتحليل للمشروعات المقترحة والمطروحة على أجندة المفاوضات وما تم التوصل إليه في نهاية الأمر مجسدا في اتفاقات كامب ديفيد .

ليطالعنا الفصل الرابع / " بمعاهدة السلام" المصرية ـ الإسرائيلية : رصدا وتحليلا لمضمون بنود المعاهدة وملحقاتها وتداعياتها على كافة المستويات داخليا وخارجيا .

واختتاما بالفصل الخامس والأخير / السادات و علاقات مصر الخارجية : بإلقاء الضوء على مجمل تطور علاقات مصر الخارجية في إطار الصراع العربي / الإسرائيلي وبخاصة مع القوتين العظميين والدول العربية وانتهاء باستحداث علاقة " مصطنعة " مع إسرائيل تحت تبني تطبيع العلاقات ؛ ليمثل ذاك الفصل في تحليله النهائي أهم نتائج وتداعيات "معاهدة السلام" داخليا وإقليميا ودوليا ، والمحصلة النهائية لجهود السادات ومساعيه طوال رحلة التسوية الشاقة .

وبشكل عام تكمن أهمية الدراسة التاريخية لتلك الفترة كمدخل لفهم وتحليل ما نحن بصدده وحاجتنا لمثل هذه الدراسة الآن ، وضرورتها لرسم ملامح مستقبل السياسة الخارجية المصرية على نحو مغاير طبقا لاستراتيجية عليا للدولة ووفقا لمصالحها الوطنية بمنأى عن أيديولوجيات وتوجهات قادتها نسبيا إلى حد ما .

Thesis Abstract

Sadat's assumption of governance and his election as president of the Republic marked a new stage in Egypt's modern history. To differentiate Sadat's era by privacy and very unique model system for the rule of Egypt has not had before; as witnessed by the Egyptian policy internally and externally of the radical changes opened the way for a series of rapid developments which are still evident even today. This period of governance is considered as the most dangerous stages of the contemporary Egyptian political history in particular, and the most important and most dangerous stage of the evolution of Arab - Israeli conflict in general. As witnessed by the Egyptian policy of basic developments at the external level, especially toward the conflict, Arab / Israeli and accept peaceful approach in dealing directly with Israel and the transition from camp confrontation to reconciliation strategy and the subsequent actions and practical steps, in light of sweeping changes took place in Egypt during the seventies .

From this standpoint, study involves around the personality of Sadat and highlighting them to find out the motives and objectives of the decision-making, it is the key to understanding Egyptian politics internally and externally to the impact and reflection of the role of Sadat on the course of events and development, because the Egyptian policy is based primarily focusing on the role of leader the individual against the weak formal institutions and marginal impact on the decision-maker, and the erosion of the interaction of political forces and the organizational and structural elements in the political system . To represent the personality of Sadat, an important hub to present and analyze the events of the historical period and direction of policy and highlight its role in foreign policy by monitoring and analyzing the sequence of subject matter and the evolution of track and orientations on the Arab-Israeli conflict to find out the motives and consequences of acceptance of the settlement individual with Israel and the terms of this settlement and its impact on national action and links to Egypt's regional and international levels; the extent of his vision's reflection on the path of the policy and direction during this critical period of Egyptian history and contemporary history of Arab-Israeli conflict and all area. This does not mean the omission internal politics altogether, but will be highlighted as required by the context of the study.

On this basis, the study is divided into Introduction and five chapters and a conclusion as follows :

The introductory chapter focuses on : the processing and analysis of the social and political of Sadat's personality by threwing light on his origin and composition of the scientific and cultural character by tracing the upbringing of Sadat and the development of his personality and the most important features; in order to understand and analyze the behavior and political orientations since the start of his political activity and through jobs filled during Nasser's era and the reflection of this on foreign policy after he became president of the Republic. In the evolution of the Arab / Israeli and Egyptian foreign policy towards him; in order to understand and analyze the political history of Egypt during the Sadat era and the contribution of the Nasser era in the orientation of the policy of Sadat during the seventies .

The first chapter / Sadat, President of the Republic and the trend towards a separate peace with Israel : about Sadat's steps and heading toward a separate peace with Israel, during the transitional period to the reign of Sadat [1970 - 1973] starting to takeing over Sadat's power and attempts to strengthen the pillars of governance and the foundations of the Sadat's system on manner that ensures the pads monopoly power and decision-making and the possibility of initiating Sense through a political settlement and to put forward initiatives to solve the partial framework of Egypt's relations with the two superpowers and their role in addressing regional conflict. And access to the October War to represent the dividing line between an earlier stage and other subsequent to Sadat's era and how they contribute to shaping the peace process and the start of a diplomatic post-war through the monitoring and analysis of pre-trial proceedings and steps Sadat process to move towards a separate peace with Israel and begin the process of settlement led by the Convention on the Sinai II .

The second chapter / Initiative Jerusalem, Sadat's visit to Israel is among the motivations and consequences : addresses the monitoring and analysis of the motives and circumstances of the initiative of Jerusalem and Sadat's visit to Israel and its repercussions on the path of political talks until the eve of the Camp David summit .

As a complement to a series of talks, the third Chapter introduces / Camp David Accords: by tracing the summit talks at Camp David and departments throughout the diary thirteen days monitoring and analysis of proposed projects and issues on the agenda of negotiations and reached the end of the conference is embodied in the Camp David Accords .

The fourth Chapter / The Egyptian-Israeli"peace treaty" : monitoring and analysis of the content items and accessories Treaty and its impact on all levels internally and externally .

The fifth and final chapter / Sadat and foreign Egypt's relations : to shed light on the overall development of foreign Egypt's relations with in the context of the Arab / Israeli conflict and especially with the two superpowers and the Arab States and ends with not real relationship with Israel to adopt the normalization of relations; so this chapter represents in its final analysis the most important results and consequences of the "peace treaty" internally, regionally and internationally, and the final outcome of the efforts of Sadat and his journey throughout the labor settlement .

In general, lies the importance of the historical study of that period as an entry point to understand and analyze what we are about, and our need for such a study now, and the necessity of shaping the future of Egyptian foreign policy in a different way according to the overarching strategy of the state, according to its national interests away from ideologies and orientations led relatively to some extent

Ain Shams University
Faculty of Arts
Department of History (modern and contemporary)

Sadat President of the Republic

And

Camp David Accords

A thesis Submitted for obtaining the master degree

In modern contemporary History

Prepared by the researcher: Faten Mohamed El-Shahat Awad

Under the supervision of: prof.Dr. / Abdul Khaliq Mohamed Lachin

: Dr. Ebrahim Galal
Professor of modern History and contemporary

Department of History, Ain Shams University

Cairo
2011